

قضاء المحاكم الشرعية

وقواعد الضبط والتفتيش وتسبب الأحكام

يتضمن من القوانين على فرض قانون الإجراءات
وقواعد الضبط والتفتيش وتسبب الأحكام
بالقانون بأحكام الشريعة الإسلامية
وقواعد الضبط والتفتيش والتفتيش وتفتيش وتفتيش
وتسبب الأحكام في جرائم القتل والعيوب التي تشوبها
في ضوء الفقه وأحكام الفقه والنسب وولاية العليا

المستشار

السيد محمد

نائب رئيس محكمة النقض

المجلد الثاني

الطبعة السادسة ٢٠٠٤

التركيبة القومية للإصلاحات القانونية

١٩ في الشريعة الإسلامية - وزارة الداخلية

٠٠٧/٧٩٥٩٢٠٠٠ - ٠١٧٧٧٩٤٣٨٢ - ٠١٧/٨٩٠٠٠٠٠

قضاء المخدرات

وقواعد الضبط والتفتيش وتسبب الأحكام

يتضمن التعليق على نصوص قانون المخدرات
وفقاً لآخر التـعديلات
بالمقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية
وقواعد الضبط والتفتيش والتلبس وبطالان التفتيش وأثره
وتسبب الأحكام في جرائم المخدرات والعيوب التي تشوبها
في ضوء الفقه وأحكام النقض والدستورية العليا

المستشار

السيد خلف محمد

نائب رئيس محكمة النقض

المجلد الثاني

الطبعة السادسة ٢٠٠٤

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

ت : ٠٢/٧٩٥٩٢٠٠ - ٠١٢٢٢٩٤٣٨٣ - ٠١٢/٤٩٠٠٣٣٧

القسم الثانى

قواعد التفتيش وحالاته ويطالانه
وتسببب الأحكام فى جرائم المخدرات
والعيوب التى تشوبها

الباب الأول

التفتيش والإجراءات

التفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق التي تستهدف ضبط أدلة الجريمة وكل ما يفيد في كشف النقاب عن الحقيقة. والقبض على المتهم وتفتيشه من أهم الموضوعات التي تتصل إتصلاً وثيقاً بجرائم المخدرات والكشف عن مرتكبيها. وسنعرض للتفتيش والإجراءات في الفصول الأربعة التالية:

الفصل الأول: إذن التفتيش.

الفصل الثاني: تنفيذ التفتيش.

الفصل الثالث: حالات يجوز فيها التفتيش بدون إذن.

الفصل الرابع: بطلان التفتيش.

وسنلتزم في معالجة غالبية هذه الموضوعات بأحكام محكمة النقض القديم منها والحديث لأنها تغطي وبإفاضة كافة مجالات البحث.

الفصل الأول

إذن التفتيش

أولاً: سبب إذن التفتيش:

١- إن المفهوم من نص المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات أنه يجب لقيام النيابة بنفسها أو إذنها بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة وأنه يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيش منزله، فإذا كان الثابت من الوقائع أنه كان هناك تحقيق ضبطت في أثناء إجرائه بعض المواد المخدرة، واتهم المتهم بأنه كان مصدر تلك المواد وأنه يتجر فيها، فاستصدر البوليس إذنا من النيابة بتفتيش منزله، وضبط بعض المخدرات فان التفتيش يكون قد وقع بصفة قانونية لحصوله إثر اكتشاف جريمة معينة هي إحراز مواد مخدرة واتهام المتهم الذى فُتس منزله فيها.

(الطعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٦/١١/٢)

٢- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قدمت للبوليس ضد جماعة معينين من الناس نسب اليهم فيها أنهم يتجرون فى المواد المخدرة فقام البوليس بالتحرى عن صحة ما تضمنته هذه البلاغات فظهر ما يؤيده من أمور منها أن مرشدين من رجاله اشتريا مرتين مواد مخدرة من أحد أفراد هذه الجماعة، وبناء على ذلك استصدر البوليس إذنا من النيابة بتفتيش المنزل الذى يجتمعون فيه وقتشه، فهذا التفتيش يكون قانونيا لصدر إذن النيابة به فى جريمة معينة اعتمادا على قرائن أحوال من شأنها أن تفيد وقوع الجريمة ممن يقيمون فى المنزل الذى حصل تفتيشه وإذا فر أحد المتهمين عقب ضبط المخدرات فى هذا المنزل إلى مسكنه، جاز للضابط أن

ينسب هذا المنزل بغير إستئذان من النيابة على أساس أن للمتهم ضلعاً في جريمة إحراز متلبس بها.

(الطعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٧ق - جلسة ١٩٣٧/٥/١٠)

٣- لا يشترط لصدور إذن النيابة في تفتيش منزل المتهم أن يكون قد حرر محضر متضمن للقرائن التي تبرر التفتيش، بل يكفي أن تكون هذه القرائن قائمة بناء على بلاغ أو تقرير يتضمن تحريات ضابط البوليس في صدد صحة البلاغ المقدم من مجهول بأن المتهم يتجر في المخدرات، فإن ذلك يكفي مادامت النيابة قد اقتنعت بكفاية القرائن القائمة ضد المتهم والمحكمة قد أقرتها على رأيها باعتماد التفتيش الذي حصل وأخذها بالدليل المستمد منه.

(الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ١٢ق - جلسة ١٩٤٢/١١/٢)

٤- إذا كان الثابت أن إذن النيابة بالتفتيش قد صدر بناء على التحريات التي باشرها ضابط المباحث من أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويلجأ الى منزل شخص آخر ويحتفظ بالمخدرات بين طيات ملابسه فإن مفاد ذلك أن ما اسفرت عنه التحريات التي بنى عليها الإذن تقوم به جريمة احراز جواهر مخدرة للاتجار فيها في مكان معين هو منزل ذلك الشخص الآخر الذي شمله إذن التفتيش وهو يكفي لتبرير إصداره قانوناً - وقول الحكم أن الإذن إنما صدر للكشف عن جريمة لم تبرز إلى حيز الوجود هو قول ينطوي على خطأ في تحصيل معنى العبارات التي صيغ بها هذا الإذن وقد اشتق من هذا الخطأ خطأ آخر في الاستدلال للرأى الذي انتهى إليه الحكم في قبول الدفع ببطالان التفتيش وفي القضاء بالبراءة، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦١/٦/٥ من ١٢ ص ٦٤٨)

٥- الإذن بالتفتيش إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ولا يصح بالتالي إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل. فإذا كان مفاد ما أثبتته الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالتفتيش بل كان الإذن قد صدر استناداً إلى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر إلى خارج المدينة، فإن الحكم إذ دان الطاعن دون أن يعرض لبيان ما إذا كان إحرازه هو وزميله للمخدر كان سابقاً على صدور إذن التفتيش أم لاحقاً له. يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٣١٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٩٢/١/١ ص ١٣ ص ٢٠)

٦- من المقرر أن الإذن بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة، «جنائية أو جنحة» واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه.

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٩٧/١٠/١٦ ص ١٨ ص ٩٦٥)

٧- الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة جنائية أو جنحة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمه مسكنه أو لحرية الشخصية.

(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/١٧ ص ١٩ ص ٧١٣)

٨- إذا كان ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن المطعون ضده يتجر في المخدرات وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر بضبطه حال نقله المخدر

باعتبار هذا النقل مظهراً لنشاطه فى الاتجار فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها، لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ ص ٢٠ - ١٢٧٤)

٩- من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريره النيابة العامة أو تأذن فى إجراءاته فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرته أو حرمة مسكنه، فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.

(الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٢ ص ٢١ - ٦٥)

١٠- لما كان ما أثبتته الحكم فى مدوناته يتضمن أن إذن التفتيش إنما صدر لضبط المتهم حال نقله المخدر وهى جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بعد، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الضابط الذى ضبط الواقعة قد أثبت بمحضر تحرياته - الذى تقدم به إلى النيابة العامة للحصول على إذن لضبط المطعون ضده وتفتيشه - أن المتهم يحتفظ بالمخدرات بملابسه - كما ذكرت النيابة بوجه الطعن - ومن ثم يكون إذن التفتيش قد صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهراً لنشاطه فى الاتجار بما مفهومه أن الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية، ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد

أخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون فضلا عن فساده في الاستدلال بما يوجب نقضه، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة.

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٧ ص ٢٥ ص ٢٩٢)

١١- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشاهد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت تحرياته على أن الطاعن يتجر في المخدرات ويقوم بترويجها ويحتفظ بأجزاء منها في مسكنه فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، واذا انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فانه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢ ص ٢٥ ص ٨٧٦)

١٢- من المقرر أن الاتجار في المخدر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار فهو في مدلوله القانوني ينطوى على عنصر الحيازة إلى جانب دلالاته الظاهرة منها، ولما كان ذلك، وكان يبين من محضر التحريات المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٢ المرفق بالمفردات المضمومة أن التحريات أسفرت أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة على نطاق واسع بين محافظتى الدقهلية ودمياط ويستخدم في ذلك السيارة رقم ٨٤٩ رميس دقهلية وأنه قد استقل السيارة متوجها إلى ناحية عزبة البرج لشراء المواد المخدرة سالكا طريق الحمالة عزب النهضة دمياط عزبة البرج وأنه سيعود من نفس الطريق، وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال نقله للمخدر بالسيارة باعتبار أن هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار بالمخدرات بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة

تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٢٧ ص ٧٦٣)

١٣- لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة. هذا فضلاً عن أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش، وإذ كان الثابت من المفردات المضمومة ومما أورده الحكم المطعون فيه أن الرائد شهد بأن تحرياته السرية التى قام بها أسفرت عن أن الطاعن المسجل بقسم مكافحة المخدرات يزاول نشاطه فى تجارة المخدرات فاستصدر إذنًا من النيابة لتفتيشه وتفتيش مسكنه لضبط ما يحزره من مواد مخدرة مما أسفر عن ضبط المخدر موضوع الدعوى المطروحة، ومفاد ذلك أن رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه الأمر الذى يكفى لتبرير إصدار الإذن قانوناً ولا يؤثر فى سلامته أن مصدر الإذن قد استعمل عبارة «ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة وعرض نتيجة التفتيش سلباً أو إيجاباً» التى أولها الطاعن بأنها تتم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل فى حين أن لفظ «قد» وإن كان يفيد فى اللغة معنى الإحتمال إلا أنه فى سياقه الذى ورد فيه لا يدع مجالاً للشك فى أنه لا ينصرف إلى إحتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره

وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائماً إحصائية إذ لا يمكن الجزم مقدماً بما إذا كان التفتيش سيفسر عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له.

(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٥)

١٤- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. أما عن نعي الطاعن بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبلية، فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الملاحزم أول قد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحتفظ بها معه وبمسكنه، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة.

(الطعن رقم ٦٠٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٢)

١٥- لما كان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة إذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه بالتفتيش في سبيل كشف إتصاله بالجريمة، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل الواقعة وأورد أقوال الشهود مما مفاده أن الطاعن

يحجز المواد المخدرة وأن النيابة أذنت بضبطه وتفتيشه ثم عرض لما دفع به الطاعن في هذا الخصوص ورد عليه بقوله «من حيث أن المحكمة ترى من التحريات التي قام بها الشاهدان الأول والثالث والتي صدر الإذن بناء عليها فيما أسفرت عنه من أن المتهم يحوز ويحجز المواد المخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا من الجدية والكفاية ما يكفي لصدور إذن النيابة بالضبط والتفتيش ولا ينال من صحة إذن التفتيش أن يكون قد صدر لضبط ما قد يحوزه أو يحزره المتهم من مخدر إذ لا يغير من ذلك أنه صدر لضبط جريمة إحتالية أو مستقبلية لما تقع بعد عند صدوره، وإنما صدر الإذن - كما يبين من سياقه - لضبط جريمة واقعة هي حيازة المتهم وإحرازه للمواد المخدرة التي كشفت عنها التحريات أما لفظ «قد» فانه وإن كان يفيد معنى الاحتمال إلا أن البين أنه لا ينصرف إلى إحتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدور الإذن وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما إحتالية إذ لا يمكن الجزم مقدما بما إذا كان التفتيش سيسفر فعلا عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم، ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عن الدفع المبدئى في هذا الخصوص» وهو رد سائغ في إطار دفاع الطاعن ويكفى لاعتبار الإذن صحيحا صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه بما يكون معه نعيه في هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ١٢٩٠٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٨)

١٦- من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجر به النيابة أو تأذن فى إجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنابة أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات

الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق والتحقيقات بما مؤداه أن التحريات السرية التى أجراها الضابط دلت على أن الطاعن يحرز بشخصه وبوسيلة الانتقال التى يستقلها مواد مخدرة وقد أذنت النيابة بضبطه وتفتيشه وتفتيش وسيلة انتقاله، وبناء على هذا الإذن تم ضبط الطاعن فى كمين أعد له على مقربة من مزلقان سكة حديد الجوسق قائداً دراجته البخارية وحاملاً مخدر الحشيش، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى لاعتبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه، فإن ما يتعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٠٩١٠ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/٣/٣ س ٤٤ ص ٢٣٨)

١٧- لما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن ضابط الواقعة قد إستصدر إذناً من النيابة العامة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يحوز ويحرز جواهر مخدرة وتمكن من ضبطه حيث عثر معه على الجوهر المخدر المضبوط فإن مفهوم ذلك أن الإذن قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو غير واقعة ويكون الحكم فيما انتهى إليه من إطراح الدفع المبدى من الطاعن فى هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/٨ س ٤٨ ص ١٣٧٦)

١٨- إصدار الإذن بالتفتيش يعد بذاته مباشرة للتحقيق باعتباره من أعماله ولا يشترط لصحته طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن

يكون قد سبقه تحقيق مفتوح أجرته السلطة التي ناط بها القانون إجراءه، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها فى محضر الإستدلالات كافية، وبعد حيثث الأمر بالتفتيش إجراء مفتتحا للتحقيق ويكون اشتراط مباشرة التحقيق اقتضاء لحاصل.

(الطن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

١٩- من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة، قد وقعت من شخص معين، وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص، بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرمة مسكنه التى كفلها الدستور وحرم على رجال السلطة دخوله إلا فى الأحوال التى ينص عليها القانون.

(الطن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

٢٠- لما كان كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن به فى مسكن المتهم أو فيما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين، وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرمة أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة. ولما كان الواضح من مدونات الحكم المطعون فيه ومن رده على دفع الطاعن أن الجريمة كانت قد وقعت حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالقبض والتفتيش بدليل ما أثبتته محرر محضر التحريات من أن الطاعن يحرز المخدر فعلا، وأن

أمر النيابة بالتفتيش إنما صدر لضبط الطاعن حال إحرازه له، فإن ما استخلصه الحكم من أن مفهوم الإذن أنه صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية يكون إستخلاصا سائغا، ويكون قد أصاب صحيح القانون في رفضه للدفع المشار إليه.

(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١٨)

٢١- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفائتها لتسويغ إصداره، وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك - على ما أفصحت عنه في حكمها - فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الرائد بالادارة العامة لمكافحة المخدرات استصدر إذن النيابة العامة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات التي أجراها والعقيد بذات الإدارة على أن الطاعن يحوز المواد المخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة وإذا انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجعت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يكفي لإسناد واقعة حيازة وإحراز الجوهر المخدر لدى الطاعن ولا تر فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإحتجار دون أن يعد ذلك

تناقضا في حكمها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير
مليد.

(الطعن رقم ٥١٥٦ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٢٢)

٢٢- لما كان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين، وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر تعرض التفتيش لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة، وإذا كانت المحكمة في الدعوى الراهنة - قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعنين - ومنهم الطاعن الثالث - يحوزون ويحوزون مواد مخدرة قدموا بها من محافظة دمياط إلى محافظة القاهرة - دائرة قسم الدرب الأحمر - فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لاعتبار الإذن صحيحا صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه، ويكون ما ينعاه الطاعن الثالث في هذا الصدد غير مليد.

(الطعن رقم ١١٧٨٨ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٢٣- لما كان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من

الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة، وكان الواضح من مدونات الحكم أن الجريمة التي دان الطاعنين بها كانت قد وقعت بالفعل حين أصدرت النيابة العامة الإذن بالضبط والتفتيش بدلالة ما نقله الحكم عن محضر التحريات من أن الطاعنين يحزران بالفعل المخدر، فإن ما استخلصه الحكم من أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنين جريمة مستقبلية يكون إستخلاصاً سائغاً، ويكون منعاه في هذا الشأن على غير سند.

(الطعن رقم ١٣٥٨٥ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١)

٢٤- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح الدفع ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات على سند من القول «وحيث إنه عن الدفع المبدي من محامى المتهم ببطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات فإن هذا الدفع مردود ذلك أن النيابة العامة تقديراً منها لكفاية التحريات وجديتها أذنت بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم لضبط ما يحزره أو يحوزه من مواد مخدرة وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره فإنها تقر النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن». وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية

الإستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن في غير محله.

(الطعن رقم ٣٣٧٧٧ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٢/١/١٤)

٢٥- إن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجرّبه النيابة أو تأذن في إجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه، هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحريات واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة، لما كان ذلك وكانت عبارات محضر التحريات قد جرت - حسبما أوردها الطاعن في أسبابه - على قيام الطاعن بترويج المواد المخدرة بمدينة المنصورة، فإن مفهوم ذلك أن أمر التفتيش الذي صدر بناء عليها قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة إذ ترويج المخدرات لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الترويج فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون حتى لو استعمل كلمتي حاز وأحز اللتان تدخلا في مدلول الحيازة التي تشير إليها عبارات محضر التحريات كما أوردها الطاعن ويكون ما ينعاه بشأن ما أورده المحكمة في طرحها دفعه بأن الجريمة مستقبلية من حيازته وإحرازه للمخدر لا أساس له.

(الطعن رقم ٢٥٣٨٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٢/١/٢٠)

٢٦- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه ولا يمارى الطاعن فى أن لها أصلاً ثابتاً فى الأوراق. لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات للخطأ فى إسم المتهم وعدم تحديد عمره وأوصافه، وقد رد الحكم على هذا الدفع بقوله: «وحيث أنه عن الدفع المبدى ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات، فإن هذا الدفع مردود ذلك أن النيابة العامة تقديراً منها لكفاية التحريات وجديتها أذنت بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم لضبط ما يحزره أو يحوزه من مواد مخدرة وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره فإنها تقر النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن»، ولما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه لا ينال من صحة التحريات الخطأ فى إسم المأذون بتفتيشه مادام أنه الشخص المقصود بالإذن أو خلوها من إيراد البيانات التى ساقها الطاعن بأسباب طعنه، فمتى كانت المحكمة - على ما أفصحت عنه فيما تقدم - قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطعن رقم ٣٠٨٧٩ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٢/٣/١١)

٢٧- لما كان الإذن بالتفتيش هو من أخطر الإجراءات التي تتخذ ضد الفرد وأبلغها أثراً عليه، فقد حرص المشرع على تقييد حرية سلطة التحقيق عند إصدارها هذا الإذن، فلا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنائية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين، وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية لكشف مبلغ اتصاله بالجريمة، ومن أجل ذلك، جرى قضاء هذه المحكمة على أن إذن التفتيش ليس وسيلة من وسائل جمع المعلومات أو التحريات أو التنقيب عن الجريمة، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء، فإنه يتمتع على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائفة.

(الطعن رقم ٨٧٩٢ لسنة ٧٢ ق - جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٥)

ثانياً: جدية التحريات:

١- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش وإن كان موكولا لسلطة التحقيق إلا أن الأمر في ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع فهي الرقابة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش فإذا هي في حدود سلطتها التقديرية أهدرته نتيجة عدم إطمئنانها إلى ما تم من تحريات أو بتشكيكها في صحة قيامها أصلاً أو أنها في تقديرها غير جدية، فلا تترتب عليها في ذلك.

(الطنن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ص ٢٠٤)

٢- متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر ما قاله تزيذا استدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط الواقعة فعلاً.

(الطنن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٤/٣ ص ٧ ص ٤٨٩)

٣- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك.

(الطنن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ ص ٩ ص ٦٧٢)

(والطنن رقم ٥٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ ص ٨ ص ٧٤٣)

٤- إذا كان التفتيش قد حصل بمنزل المتهم بعد أن أيقنت سلطة التحقيق صلته بالمتهمين الآخرين وأنه ضالع معهم في تهريب المخدرات والاتجار فيها وقد ضبط بعض المتهمين متلبساً بجناية بيع المخدرات قبل إجراء

التفتيش لمنزل المتهم بفترة وجيزة فإن الإذن الصادر من النيابة يكون قد استوفى شرائطه القانونية ويكون هذا التفتيش قد وقع صحيحا والاستدلال بما أسفر عنه هو استدلال سليم.

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ ص ٩ ص ٧١٦)

٥- تقدير جدية التحريات وما إذا كانت تتصل بشخص المتهم أو أنها مقصورة على منزله وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يוכל الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ ص ١١ ص ٥٤٨)

٦- ما أورده الحكم من إستمرار رئيس مكتب مكافحة المخدرات في تحرياته بعد حصوله على الإذن بتفتيش المتهمين، مفاده تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهما تمهيدا لتنفيذ الإذن ونحن لفرصة ضبطهما، وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على صدور الإذن.

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٤ ص ١٢ ص ٤٩٥)

٧- ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط مخدر فعلا هو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته من أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره.

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ ص ١٢ ص ٨٦٥)

٨- من المقرر أن تقدير جدية التحريات التى بنى عليها إذن التفتيش موكل لسلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع فمتى أقرت تلك السلطة على ما أرتأته فى هذا الصدد فلا سبيل لمصادرتها فى عقيدتها ولما كان موضوع الإذن قد أنصب على تفتيش المأذون بضبطه وتفتيشه بالسيارة المعينة بذاتها - وهى سيارة الطاعن - فلا يقبل من هذا الأخير التحدث عن بطلان هذا الإذن بدعوى تعميم مداه وامتداده إلى كافة السيارات الأجرة التى يوجد بها ذلك المأذون بضبطه وتفتيشه لانتفاء مصلحة الطاعن فى هذا الدفع.

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ ص ٧٠٠)

٩- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يוכל الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت هذه المحكمة قد اقتنعت للأسباب الساقفة التى أوردتها فى حكمها أن المنزل الذى صدر الإذن بتفتيشه خاص بالطاعن وخلصت من ذلك إلى صحة الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه فلا يجدى الطاعن مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الشأن.

(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٦٥/١/١١ ص ١٦ ص ٥٠)

١٠- لما كان محور التحريات لاصدار الإذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الإذن بناء عليها فإن الخطأ فى بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجها للنمى على جدية التحريات التى انصبت أصلا على إتجار الطاعن فى المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها ولا يعيب الحكم الخلاف الظاهر بين محضرى التحريات وضبط الواقعة فى خصوص نوع السيارة التى كان قد أعدها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبتته الحكم فى مدوناته لا أثر للتناقض فيه ولا تثريب عليه إن هو لم يعرض لهذا

التعارض مادام قد استخلص الإدانة بما لا تضارب فيه ولا عليه إن هو التفتت عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد الذى استهدف به النيل من إذن التفتيش مادام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى.

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٤٣)

١١- يكفى لصحة الإذن بالتفتيش أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع.

(الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ص ١٣٤)

١٢- تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى أقرتها عليه فإنه لا يجدى المتهم نعيمه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية.

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ س ١٧ ص ١٧٥)

١٣- ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لاسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر إلى الطاعة، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى.

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ص ٨٥٢)

١٤- تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطنن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٦٨/١٢/٥ س ١٩ ص ١٢٤)

١٥- ليس ما يمنح محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفي لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدر إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الاحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي.

(الطنن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ص ١٠٢٢)

١٦- لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقاً للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجريته السلطة التي ناط بها القانون إجراءه، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية، وبعد حيثثذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتتحا للتحقيق.

(الطنن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ص ١٩٧٦)

١٧- لا يوجب القانون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب، بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم

مادام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات.

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٠/١/١٨ من ٢١ ص ١٢٥)

١٨- الأصل أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع متى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض أما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط المتهم بمقهاه محرزا للتحشيش فهو يزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن الأمر بالتفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره.

(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣ من ٢٣ ص ١٠٨٠)

١٩- تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ولا يقدح في جديتها ضبط المادة المخدرة مجزأة خلافا لما ورد بمحضر التحريات لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطالان بمقدماتها لا بنتائجها.

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ من ٢٣ ص ٧٥٩)

٢٠- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب، ولما كان الحكم قد أبطل إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينه من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريره عن المتهم المقصود لعرف حقيقة إسمه أما وقد جهله وخلا محضره من إشارة إلى عمله أو محل إقامته، وذلك لقصوره في التحري مما يبطل الأمر الذي استصدره ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ في ذلك الإسم،

وهو استنتاج مائع تملكه محكمة الموضوع، فإن الطعن يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ من ٢٣ ص ١٤٥١)

٢١- من سلطة المحكمة التقديرية أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على إعتبارات مائفة.

(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ من ٢٤ ص ١٠٢)

٢٢- متى كان يبين أن التحريات قد أسفرت عن أن الماطعون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى القاهرة وبيروجانها بها، وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسلم مظهراً لنشاطه في الجلب وترويج المواد المخدرة التي يحوزها، بما مفهومة أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مكارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإن الحكم الماطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ من ٢٤ ص ٢٢٣)

٢٣- لا يؤثر في صحة إذن التفتيش خطأ الضابط الذي أجرى التحريات في رقم الطابق الذي يشغله الطاعن متى كان الطاعن لا ينازع في أن مسكنه الذي أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المقصود في أمر التفتيش وقد عين تعييناً دقيقاً.

(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٤ من ٢٤ ص ٢٦٦)

٢٤- تقدير التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها الأمر إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. ولما كانت المحكمة قد اقتنعت بما أثبته الضابط بمحضر التحريات من أنه أجراها بنفسه، فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ص ٢٤ ص ٣٨٣)

٢٥- لا يوجب القانون حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤمس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه عنهم من معلومات.

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ ص ٢٤ ص ٣٨٣)

٢٦- من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو فيما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١١ ص ٢٤ ص ٣١٠)

٢٧- لجوء الضابط إلى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الإذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدح في سلامة إجراءاته مادامت الجهة الأمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته وإستدلالاته ما يكفي للقطع بقيام الجريمة ونسبتها إلى المطعون ضده مما يسوغ لها إصدار الإذن بالقبض عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ إتصاله بالجريمة، فإن الإذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا وتكون المحكمة قد فهمت ما ورد بمحضر التحريات وما جاء بشهادة الضابط على غير ما يؤدي إليه محصلها واستخلصت منهما ما لا يؤديان إليه مما يعيب الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال ويستوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ق- جلسة ١٩٧٣/١١/١١ س ٢٤ ص ٩٤٢)

٢٨- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ص ٥٤٤)

٢٩- مجرد الخلاف في عنوان السكن بين ما ورد ببطاقة المطعون ضده (المأذون بتفتيشه) العائلية وبين ما أثبتته التحريات لا يؤدي بطريق اللزوم العقلي إلى عدم صحتها بل قد يصح في العقل أن يكون سبب هذا الخلاف راجعا إلى أن المطعون ضده (المأذون بتفتيشه) قد غير محل إقامته دون إثباته ببطاقته العائلية أو أن الحارة الكائن بها المسكن تحمل إسمين

أحدهما قديم والآخر حديث، مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر وصولا إلى تعرف هذه الحقيقة.

(الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ من ٢٦ ص ٦٠٣)

٣٠- لا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من جدية التحريات التى انبنى عليها خطأ مجرى التحريات فى تحديد الجهة الإدارية (قسم الشرطة) التابع لها مسكن المطعون ضده محل التفتيش - إذ أن مفاد الخطأ هو مجرد عدم إلمام مستصدر الإذن إلماما كافيا بالحدود الجغرافية لكل من قسمى شرطة (مينا البصل)، (الدخيلة) الذى يجمع بينهما حى واحد (المكس) - ولا يعنى البتة عدم جدية التحريات التى تضمنها المحضر الذى صدر الإذن بموجب طالما أن المسكن الذى اتجه اليه مجرى التحريات وزميله، وأجريا ضبط المطعون ضده به وتفتيشه، هو فى الواقع بذاته المقصود بالتفتيش، لما كان ذلك، وكان الأصل أن تقدير الظروف التى تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التى يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع التى لها ألا تعول على التحريات، وأن طرحها جانبا - إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التى تستند إليها فى ذلك من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من عدم جدية التحريات استنادا إلى الأسباب التى سلف بيانها والتى لا تؤدى إلى ذلك يكون قد أخطأ فى الاستدلال فضلا عن مخالفته للقانون مما يتعين معه نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ من ٢٦ ص ٦٢٧)

٣١- إذا كان الثابت أن محضر التحريات تضمن مقومات جدية التى تبعت على الاطمئنان بصحة ما جاء به فإن إذن التفتيش بذلك يكون قد جاء محمولا على أسباب كافية يقتضيها المقام. لما كان ذلك وكان ما أورده

الحكم المطعون فيه بما مؤداه أن الإذن صدر بعد الاطلاع على محضر التحريات واقتناع بجديتها واطمئنان لكفائتها كاف لاعتبار الإذن مسببا ويتفق وصحيح القانون فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله.

(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ من ٢٧ ص ٩٦٩)

٣٢- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب. ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحريه عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه وعرف حقيقة التجارة التى يمارسها خاصة والمتهم معروف باسمه الحقيقى المسجل فى ملفه بمكتب مكافحة المخدرات وسبق ضبطه فى قضية مماثلة فإن ما إنتهى إليه الحكم لم يكن أساسه مجرد الخطأ فى اسم المقصود بالتفتيش وإنما كان مرجعه القصور فى التحرى بما يطل الأمر ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه، وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع ومن ثم فإن منعى الطاعن يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٨ق- جلسة ١٩٧٨/١١/٢٦ من ٢٩ ص ٨٣٠)

٣٣- تولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات التى يؤسس عليها طلب الإذن بالتفتيش غير لازم. له الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه مقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات.

(الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٤٨ق- جلسة ١٩٧٩/٤/٨ من ٣٠ ص ٤٥٣)

٣٤- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ ص ٣٠ ص ٩٦٢)

٣٥- ذكر الضابط المأذون له بالتفتيش أنه هو الذي قام بالتحريات ومراقبة المتهم. ثبوت أنه لم يعرف المتهم عند ضبطه. ابطال إذن التفتيش لعدم جدية التحريات. استنتاج سائق.

(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦ ص ٣١ ص ٨٥)

٣٦- عدم إيراد إسم الطاعن كاملا ومحل إقامته محلدا في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات.

(الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤ ص ٣١ ص ٥٥٣)

٣٧- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/٢/٥)

٣٨- القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن له بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى عنه بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إيلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات، ولما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بما جاء بمحضر التحريات وأقوال الضابط شاهد الاثبات بجدية هذه التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش وتوافر مسوغات إصداره فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض هذا إلى أنه لما كان من المقرر أن القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١١/٢١)

٣٩- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت إشراف رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفع الطاعن بالعبارة المار ببيانها التي اقتضت على إيراد القاعدة العامة - وأن تقدير جدية التحريات مرده إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة

الموضوع - دون إيراد المسوغات التي بنت عليها المحكمة اطمئنانها إلى جدية التحريات إذ لم تبد رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش مع أنها أقامت قضاءها بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن فإن الحكم يكون معيياً بالقصور.

(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١٢/٨)

٤٠- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)

(والطعن رقم ٢٢٨٠ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١١/١٧)

٤١- لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التي بنى عليها إذن تفتيش الطاعن ومسكنه ومحلّه وكفايتها لتسويغ إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ويضحى نعى الطاعن في هذا الشأن غير مسديد.

(الطعن رقم ٤٩٣٧ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)

٤٢- لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصححة الدفع بطلان التفتيش قاتلا في تسبب قضائه ما نصه «وإذ كان ما تضمنه المحضر المحرر يطلب الإذن بالتفتيش لم يتضمن من الدلائل والأمارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وآية ذلك ما قرره مستصدر الإذن بالتحقيقات من أن التحريات التي قام بها بنفسه أكدت أن المتهم يتجر في مادة ماكستون فورت وأن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها في الوقت الذي لم يذكر شيئا عن ذلك في محضره مكتفيا باطلاق المادة التي زعم أن المتهم يتجر فيها وهي من المواد المخدرة دون ترخيص أو تحديد والفرق بين الاتجار في المواد المخدرة وإعطاء حقنة الديسكافيتامين واضح وبين، ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته في محضره وهو الأمر الذي يشكك المحكمة في صححة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية، ولا يقدر في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبة الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية هذه التحريات. إذ أن ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع باعتبارها الرقبة على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر بالبناء على هذه التحريات يكون باطلا هو وما يترتب عليه من إجراءات، ولما كان مفاد ذلك أن المحكمة إنما أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحريه عن المتهم لعرف حقيقة نشاطه وأنه يقوم بإعطاء مدمني المخدرات الذين يترددون عليه حقن «الديسكافيتامين» أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة إليه فذلك لقصوره في التحري مما يطل الأمر الذي استصدره ويهدر الدليل الذي كشف عنه تنفيذه، ولم يطل الأمر لمجرد عدم تحديد نوع المخدر في محضر التحريات وهو استتاج سائق تملكه

محكمة الموضوع، لما هو مقرر من أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب.

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ ق- جلسة ١٩٧٧/١١/٦)

٤٣- لا محل للاستناد إلى عدم تولى الضابط بنفسه التحريات واستعانت به فى ذلك بمرشد سرى فى القول بعدم جدية التحريات لما هو مقرر من أن القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والأبحاث التى يؤسس عليها الطلب بالإذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصيا بما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات فإن ما ينهه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧)

٤٤- وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها حيث جاء به أن المتهم يقيم بامبابية فى حين أنه يقيم بمنطقة شبرا الخيمة، وقد أورد هذا الدفع ضمن دفاع الطاعن الموضوعى ورد عليه فى قوله «وحيث إن المحكمة لا تعمل على إنكار المتهم فى التحقيقات أو دفاعه بالجلسة إذ لا يعدو أن يكون ضربا من ضروب الدفاع المراد به الفرار من التهمة ولا تسايه المحكمة فى هذا الدفع لعدم قيامه على أساس سليم، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع

إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بيطلان هذا الإجراء، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بالعبارة السابق بيانها وهى عبارة قاصرة تماما لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تقل كلمتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق مع أنها أقامت قضاءها بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/١١/١٣)

٤٥- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره، وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى شأن ذلك بأسباب كافية وسائفة كما هو الحال فى هذا الطعن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١٠/١٦)

٤٦- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بيطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ورد عليه بما يفيد اطمئنان المحكمة للتحريات التى سبقته، ولما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى

سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض، أما ما قاله الحكم استدلالاً على جدية التحريات من ضبط أشجار نبات الخشخاش بحديقة ومنزل الطاعن وضبط بذور الخشخاش بهذا المنزل فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات سبقت صدوره.

(الطنن رقم ٥٥٣٠ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٦/١/٢٧)

٤٧- وحيث أن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه ويبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطاعن أن المدافع عن الطاعن دفع في المذكرة المشار إليها ببطلان إذن التفتيش وجميع الإجراءات المترتبة عليه لعدم جدية التحريات التي بنى عليها إذ خلا محضر التحريات من الإشارة إلى عمل المتهم أو بيان محل إقامته أو سنه. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن، فإنه يكون معيباً بالقصور الموجب لنقضه.

(الطنن رقم ٤٢٦٨ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٨/٥/١٢)

٤٨- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أطرح دفع الطاعن ببطلان

إذن التفتيش لا يثبت على تحريات غير جدية بقوله: «ومن حيث أن الدفع بعدم جدية التحريات مردود عليه بأنه قد ثبت جديتها بضبط المخدرات مع المتهم وفي مسكنه، لما كان ذلك وكان الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جناية أو جنحة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرمة الشخصية، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو بالرفض وذلك بأسباب سائغة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على أن ضبط المخدر معه وفي مسكنه دليل على جدية التحريات وهو ما لا يسوغ إطراح هذا الدفع بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل أنه المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن تتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال متعينا نقضه.

(الطعن رقم ٣٠٦٧ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١١/٢)

٤٩- وحيث أن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه

بجريمته إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص، قد شابه قصور فى التسبب، ذلك بأنه لم يرد على دفاع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لاختلاف مهنة الطاعن عما ورد بمحضر التحريات مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لأن الطاعن يعمل تاجراً وليس فلاحاً كما ورد بمحضر التحريات بما يبطلها ويبطل الإجراءات التالية لها، ولما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لأن الطاعن يعمل تاجراً وليس فلاحاً كما ورد بمحضر التحريات، على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ الإذن، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن.

(الطعن رقم ٤٦٤٥١ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٣)

٥٠- وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فقد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ذلك أن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها

لصدوره بمهنة تغاير مهنته إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع ردا غير سائق مما يعيبه ويوجب نقضه.

من حيث أن يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية لصدوره بمهنة تغاير مهنته إذ أنه فاكهى وليس حوزيا كما أوردت التحريات وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله: «وحيث أن المتهم أنكر بالتحقيقات وجلسة المحاكمة ما هو منسوب إليه ودفع الحاضر معه ببطلان الإذن لابتثائه على تحريات غير جدية وخلص إلى طلب القضاء ببراءته مما أسند إليه ولا تعول المحكمة على إنكار المتهم وما ساقه من دفع أو دفاع بعد أن إطمأنت إلى أدلة الثبوت في الدعوى على النحو السالف بيانه وذلك أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق الآمرة إلا أن ذلك خاضع في النهاية إلى رقابة المحكمة جديتها وكفايتها لإصدار الإذن...» لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ولئن كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وكان الحكم قد رد على هذا الدفع وعلى ما سلف بيانه بعبارة قاصرة لا استطاع الوقوف معها على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش ولم تقل كلمتها في تسويغ إصداره من سلطة التحقيق ولم تستظهر بجلاء أن الطاعن بعينه الذى كان مقصودا بالتفتيش فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٤٦٤٥٣ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٣)

٥١- لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات وأفصح عن أن المحكمة سوغت الأمر بالتفتيش بعد أن اطمأنت إلى جدية الاستدلالات، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٣/٦)

٥٢- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكان القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته، كما أن الخطأ في إسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى بالاسم الذي اشتهر به، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش فأفصح عن اطمئنانه لجدية التحريات التي سبقت إصدار الإذن وانتهى إلى أن الطاعنة هي المقصودة بذلك الإذن وهو رد يتفق وصحيح القانون، فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٢٢)

٥٣- لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما دفع به الطاعن من بطلان الإذن بالتفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية وأطرحه بما خلصت إليه المحكمة من اطمئنانها إلى جدية تلك التحريات وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٦٨٢٨ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/١٠/٣)

٥٤- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطعن رقم ٦٩٧٢ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/١٠/٧)

٥٥- لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات فإنه لا يجوز له أن ينعي على الحكم عدم الرد على دفع لم يشره أمام المحكمة، كما لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول.

(الظعن رقم ٧٣٨٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/١٠/١٥)

٥٦- لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وإذا كانت المحكمة على ما يبين من مدونات الحكم قد اقتنعت لأسباب سائغة بجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعن يحوز ويحز مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لاعتبار الإذن صحيحاً ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد.

(الظعن رقم ٨٨٨٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/١١/٤)

٥٧- إن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديداً.

(الظعن رقم ١٤١٦٧ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/١/٨)

(والظعن رقم ٢٠٢٠١ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/٤/٢٢)

(والظعن رقم ٢٠٧٧٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/٥/٦)

٥٨- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية

الإستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطالانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت فى الأوراق. وكان مجرد الخطأ فى ذكر إسم الشارع الذى يقع به مسكن الطاعن فى محضر التحريات - بفرض حصوله - لا يقطع بذاته فى عدم جدية ما تضمنته من تحر، مادام أن المسكن الذى إنجّه إليه مجرى التحريات وأجرى ضبط الطاعن به وتفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بالتفتيش. كما أن خلوه من بيان سنه أو مهنته أو عمله لا يقدح فى جديتها مادام أنه الشخص المقصود بالتحري والتفتيش، وكان الحكم قد أفصح بما أورده فى مدوناته عن اطمئنائه أن الطاعن هو الذى انصبت عليه التحريات وهو المقصود فى الإذن الصادر بالتفتيش، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٣/٢/١٩٩٤م ٤٥ ص ٢٤٣)

٥٩- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات - التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن للأسباب السائغة التى أوردها وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن محددأ فى محضر الإستدلال أو الخطأ فيه لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنته من تحريات.

(الطعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٠/١١/١٩٩٤م ٤٥ ص ٩٩٤)

٦٠- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينزع الطاعن في أن لها أصلاً ثابتاً بالأوراق، وكان عدم بيان نوع المخدر ومصدره ومسكن الطاعن الثاني محدداً في محضر الاستدلال لا يقدر بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينعاه الطاعن الثاني في هذا الصدد لا يكون سديلاً.

(الطعن رقم ٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٥/١١/١٤ ص ٤٦ ص ١١٨٠)

٦١- إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الإذن بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينزع الطاعن في أن لها أصلاً ثابتاً بالأوراق وكان عدم إيراد إسم الطاعن كاملاً وسنه وحرفته في محضر الاستدلال لا يقدر بذاته في جدية ما تضمنه من تحرطالما أنه الشخص المقصود بالإذن ولم يدع أنه من الأحداث الذين

لسنهم تأثير فى مسئوليتهم أو عقابهم.

(الطعن رقم ٣٤٧٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/١/١٦ ص ٤٧ ص ٨٦)

٦٢- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد إقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إجراءاته. وكان عدم سبق ضبط الطاعن فى قضايا مماثلة أو عدم وجود سجل له بمكتب المخدرات لا يقدح بذاته فى جدية التحريات، فإن ما ينعاها الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديلاً.

(الطعن رقم ٥٣٦٢ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/٢/٥)

٦٣- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطالته لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن فى أن لها أصلاً ثابتاً بالأوراق، وكان عدم إيراد إسم الطاعن كاملاً ومحل إقامته محدداً أو الخطأ فى مهنته - بفرض حصوله - فى محضر الاستدلال، لا يقدح فى جدية ما تضمنه من تحريات مادام أن الطاعن هو نفسه المقصود بالتحريات وبالإذن وأن مسكنه الذى أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المعنى بهما.

(الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٦٤ ق-جلسة ١٩٩٦/٤/٢١ من ٤٧ ص ٥٤٤)

٦٤- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلاً ثابتاً بالأوراق وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً في محضر الإستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينهيه الطعن في هذا الصدد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٣٠٨٠ لسنة ٦٥ ق-جلسة ١٩٩٧/٣/١٧ من ٤٨ ص ٣٧٣)

٦٥- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر، فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض. أما قالة الحكم إستدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى إلى ضبط المتهمه بمحل إقامتها تحوز وتحرز مخدر الهيروين فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته من أن الأمر قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره.

(الطعن رقم ١٩٨٤٠ لسنة ٦٥ ق-جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩ من ٤٨ ص ١١٢٣)

٦٦- من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن فى إجراءاته فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحرية أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة.

(الطعن رقم ١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/١٢ ص ٤٨ ص ١٢٣٤)

٦٧- إذ كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن، فلا معقب عليها فيما ارتأته ولا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض، ولما كان خلو محضر التحريات من إيراد البيانات التى ساقها الطاعنان بأسباب طعنهما لا يقدح بذاته فى جدية التحريات، وكان عدم العثور على المخدر فى مسكن الطاعنين خلافا لما ورد بمحضر التحريات لا يقدح فى جديتها لأن الأعمال الإجرائية محكمة من جهة الصحة والبطالان بمقدماتها لا بنتائجها فإن منعى الطاعنين فى صدد ما تقدم لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ١٨٨٢٣ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/١٢ ص ٤٨ ص ١٢٣٤)

٦٨- من المقرر أن تقدير جدية التحريات ومدى كفايتها لإصدار إذن التفتيش أمر موكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطالانه

إذن التفتيش وأقرت سلطة التحقيق على ما ارتأته في هذا الشأن، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون لا محل له.

(الطعن رقم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/٨ ص ٤٨ (١٣٧٦)
٦٩- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش، من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات ردا كافيا وساتعا، وكان عدم إيراد أسماء عملاء الطاعن ومكان إخفائه للمخدر محددا في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن من الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديلا.

(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/١/٥)
٧٠- وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة لا ينزع الطاعن في أن لها معينها الصحيح في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه، عرض لدفع الطاعن ببطالان إذن التفتيش لا ببتائه على تحريات غير جدية في قوله «أن المحكمة تطعن عن عقيدة واقتناع إلى أدلة الثبوت المشار إليها أنفا إضافة إلى إقرار المتهم بجلسة المحاكمة باحرازه للمخدر المضبوط بقصد التعاطي ومن ثم فلا على المحكمة إن هي أطرحت الدفع والدفاع الذي أثاره الحاضر معه من بطلان بجلسة المحاكمة باحرازه للمخدر المضبوط بقصد التعاطي ومن ثم فلا على المحكمة إن هي أطرحت الدفع والدفاع الذي أثاره الحاضر معه من بطلان

الإذن لإنعدام التحريات سيما وأن السلطة القضائية المختصة بإصدار الإذن اطمأنت إلى صحتها وجديتها وكذلك هذه المحكمة وإزاء ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت سالفة البيان والتي يرتاح إليها ضميرها ووجدانها. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها الأمر إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق فضلاً عن أن مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم أو عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامته في محضر جمع الاستدلالات بفرض حصوله لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس.

(الطعن رقم ١٣٢٦٢ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٧/١١)

٧١- لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى اقتنعت المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات رداً كافياً وساتفاً وكان خلو محضر الاستدلالات من بيان عمر الطاعن وعمله ومحل إقامته ومن ذكر بيانات

كافية عنه لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات مادام أنه الشخص المقصود بالإذن فإن معنى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سيديداً.

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٦٦ ق-جلسة ١٩٩٨/٩/٢٣ ص ٤٩ رقم ٩٣٢)

٧٢- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التى متى اقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إجراءاته فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وإذا كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة متنتجة لها، وكان عدم إيراد سوابق الطاعنين ومصدر حصولهما على المخدر وأسماء عملائهما وسمعتهما فى موطنهما ومهنة كل منهما وعمره ومحل إقامة الأول وحالته الاجتماعية والخطأ فى بيان رقم العقار الذى يقطن به الثانى لا يقدح بذاته فى جدية التحريات فإن ما ينعاه الطاعنان فى هذا الشأن لا يكون مقبولاً أما ما قاله الحكم استدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش قد أسفر عن العثور على مادة الهيروين المخدرة مع كل من المتهمين ويتابعوه السيارة التى كانا يستقلانها فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن الأمر بالتفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره.

(الطعن رقم ٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ ق-جلسة ١٩٩٨/١٠/٨ ص ٤٩ رقم ٩٩٩)

٧٣- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التى متى اقتنعت بجدية الإستدلالات التى

بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إجراءاته فلا معقب عليها فى ذلك
لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش
وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة
منتجة لها أصلها الثابت فى الأوراق. وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن
وصناعته لا يقدح بذاته فى جدية التحريات فإن ما يتعاه الطاعن فى هذا
الشأن لا يكون مقبولا. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع
أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما
يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائقا مستندا إلى أدلة مقبولة فى
العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير
الظروف التى يودون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى
أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى
ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها. ولما كانت المحكمة قد أطمأنت
إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى
صورة الواقعة لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٨١٠٥ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢)

٧٤- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن
بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق
تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية
الإستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره، وأقرت
النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه
بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت
على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة

وكان عدم بيان مهنة وسن ومحل إقامة الطاعن محدداً في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الصدد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ١١٧٨٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٧٥- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التي متى اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق وكان عدم ذكر بيان دقيق لمحل إقامة الطاعن أو عدم بيان مهنته أو المقيمين معه أو المالك للمنزل الذي يقطنه لا يقدح بذاته في جدية التحريات فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٢٣٦٥٢ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

٧٦- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من محل إقامة المأذون بتفتيشه وسنه ومهنته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن، وأن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجراءاته في كل ما يتصل بشخص المتهم هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة

معينة «جناية أو جنحة» قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المعقولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته في سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة، ولا يوجب القانون حتماً أن يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتاً طويلاً في هذه التحريات إذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه ويصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع بطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما ينعاه الطاعن في ذلك يكون ولا محل له.

(الطعن رقم ٢٤٨٦٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٧٧- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إجراءاته - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكان الخطأ في صفة الطاعن أو محل إقامته في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان لا ينال من سلامة الحكم إطارحه الكشف الرسمي الصادر من مصلحة الضرائب العقارية وكذا صورة جواز السفر والتي تساند إليها الطاعن الأول للتدليل على أنه يقيم بشقة بالمهندسين بقسم العجوزة وأنه أردني الجنسية على خلاف ما ورد بمحضر التحريات، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية

فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى ، ومن ثم فىحسب المحكمة أن أقامت الأدلة على مقارفة الطاعن للجريمة التى دين بها بما يحمل قضاءها وهو ما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه .

(الطعن رقم ١٩٧٠٣ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

٧٨- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائقة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن فى أن لها أصلا ثابتا بالأوراق، وكان الخطأ فى ذكر إسم الطاعن أو مهنته فى محضر التحريات لا يقطع بذاته فى عدم جدية ما تضمنه من تحرر، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون قويا.

(الطعن رقم ٢٦٤٨٧ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٠)

٧٩- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال الرائد ومما ثبت من تقريراً للمعمل

الكيمواى بمصلحة الطب الشرعى، وهى أدلة سائفة تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ولا يمارى الطاعن فى أن لها معينا الصحيح من الأوراق. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صناعة المتهم أو وصف محل إقامته ولا الخطأ فى ذلك طالما أنه الشخص المقصود بالإذن، كما أن القانون لا يوجب حتماً أن يكون رجل الضبط القضائى قد أمضى وقتاً طويلاً فى هذه التحريات إذ له أن يستعين فيما يجرى من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٢٦٨٦٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٣/٣/٢٠٠٠)

٨٠- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى معرض الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات سائفاً وكافياً فى الإفصاح عن اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإن منعى الطاعن بخصوص ذلك يكون غير مقبول. لما كان ذلك،

وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب، وكانت المحكمة قد اقتنعت بحصول الواقعة على الصورة التي رواها شاهد الإثبات إطمئناناً منها إلى صدق أقواله فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سليم.

(الطعن رقم ٢٩٧٤٥ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٨١- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطالانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلاً ثابتاً بالأوراق، وكان الخطأ في إسم الطاعن وسنه ومهنته - بفرض حصوله - في محضر الاستدلال لا يقدح في جدية

ما تضمنه من تحريات مادام أن الطاعن هو نفسه المقصود بالتحريات وبالإذن، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٧/٤)

٨٢- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً في الإذن بالتفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان مهنة المأذون بتفتيشه أو الأماكن التي يتردد عليها طالما أنه الشخص المقصود بالإذن.

(الطعن رقم ١٤٧٢٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٧/٩)

ثالثاً - إختصاص مصدر الإذن:

١- رئيس النيابة ووكلاء النيابة الذين يعملون معه مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها، الأول بناء على حقه الواضح في القانون، والآخرون بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو ممن يقوم مقامه تفويضاً أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهي صريح، وإذن فإن وكيل النيابة إذا أصدر إذناً في التفتيش بناء على طلب مقدم باسم رئيس النيابة الذي يعمل هو معه لا يكون قد أخطأ.

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ١٨ ق- جلسة ١٩٤٨/٤/١٩)

٢- لمساعد النيابة حق إجراء التحقيق فله أن يصدر إذناً في التفتيش الذي ينتج دليلاً في الدعوى.

(الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ١٨ ق- جلسة ١٩٤٨/١٠/١١)

٣- إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها. وإذن فالإذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهم ومنزله في دائرة النيابة الكلية يكون صحيحا صادرا ممن يملكه.

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢١ ق- جلسة ١٩٥٢/١/٢٨)

٤- إن صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أية جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الإذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه إلا بنهى صريح.

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

٥- متى كان المتهم إذ دفع بيطلان التفتيش قد أسس دفعه على أن الأمر به قد صدر من وكيل النيابة الكلية وهو غير مختص بتحقيق الجرائم التي تقع بدائرة النيابة الجزئية التي حصل فيها التفتيش، وكان الحكم إذ رفض هذا الدفع قد رد عليه بأن وكيل النيابة كان وقت إصدار أمر التفتيش قائما بأعمال رئيس النيابة فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٤ ق- جلسة ١٩٥٤/٤/١٢)

٦- إن قرار النائب العام بندب أحد وكلائه المعينين باحدى النيابة الكلية أو الجزئية للعمل في نيابة أخرى في فترة معينة من شأنه أن تخصص ولايته بدائرة النيابة التي ندب لها في تلك الفترة فلا يكون له أن يباشر أعمال وظيفته في دائرة النيابة المعين بها في الأصل ما لم يكن قرار ندبه

ينص على أن يقوم بأعمال النيابة التي تدب لها بالإضافة إلى عمله الأصلي. وإذا نمتى كان الحكم قد أسس قضاءه ببطلان التفتيش، على أن وكيل النائب العام بنبابة الزقازيق الكلية الأمر به أصدر أمره أثناء مدة نديه للعمل بنبابة بندر الزقازيق فى إحدى فترات الأجازة الصيفية، وأن قرار النائب العام بنديه فى هذه النيابة الجزئية يجعله مختصا بأعمال وظيفته فيها دون سواها، فإذا هو أصدر أثناء فترة نديه للعمل بها أمراً بتفتيش منزل المتهم الواقع فى دائرة مركز الزقازيق لجريمة وقعت فى دائرة هذا المركز فانه يكون مجاوزا إختصاصه متى كان ذلك فان الحكم لا يكون مخطئاً.

(الطعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٣ ق- جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٠)

٧- متى كان المتهم قد أسس دفعه ببطلان التفتيش على أن وكيل النيابة الذى أصدر الأمر به غير مختص لوقوع الجريمة فى دائرة نبابة أخرى وأن الضابط الذى باشره غير مختص كذلك بإجرائه. وكان الحكم إذ رفض هذا الدفع قد قرر أن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك المكان الذى ضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وأن أمر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة التى يقيم المتهم بدائرتها وأن الضابط الذى باشره مختص كذلك لوقوع الجريمة فى دائرة القسم الذى يعمل به إذ قرر الحكم ذلك فانه لا يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق- جلسة ١٩٥٤/٥/١٢)

٨- للزوجة التى تسكن زوجها صفة أصلية فى الإقامة فى منزله، لأن المنزل فى حيازتها وهى تمثله فى هذه الصفة وتنب عنه بل تشاركه فيه ولا يمكن أن يعد المسكن بالتالى لغير المتهمه فى الدعوى حتى يستلزم الأمر إصدار إذن من القاضى الجزئى بتفتيشه، ومن ثم فإن الإذن الصادر من

النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد صدر ممن يملك إصداره قانونا.

(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/١١/١٢ ص ٧ ص ١١٥٣)

٩- صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أى جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذى أصدر الإذن باعتباره مختصا بالتحقيق فى الحوادث التى تقع فى هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه إلا بنهى صريح.

(الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ ص ١٢٨٣)

١٠- العبرة فى إختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة.

(الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٧/١/٢١ ص ٨ ص ٥٢)

١١- لرئيس النيابة حق ندب عضو فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملا بنص المادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية المقابلة لنص المادة ٧٥ من قانون إستقلال القضاء - وهذا الندب يكفى فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا الندب الشفهي ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى - فإذا كان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الإذن بالتفتيش قد وقع به باعتباره منتدبا للقيام بأعمال نيابة أخرى فإن هذا الذى أثبتته يكفى لاعتبار الإذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره قانونا، ومن ثم يكون سديدا ما ارتأته المحكمة من عدم وجود وجه لضم دفتر الإنتداب بالنيابة الكلية.

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ ص ١١ ص ٥٨٢)

١٢- الأصل فى الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته فى حدود اختصاصه، ولما كان ما أورده الطاعن فى أسباب طعنه بشأن عدم إختصاص من أصدر الإذن بالتفتيش وبطلان تنفيذه مما يقتضى تحقيقا موضوعيا عند إيدائه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل من المتهم ما يثيره من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦٠/١٢/٥ من ١١ ص ٨٦٦)

١٣- صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش - مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره - والعبرة فى ذلك إنما تكون بالواقع - وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة.

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ من ١١ ص ٩٢٣)

(الطعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٧/١/٢١ من ٨ ص ٥٢)

١٤- إشارة رئيس النيابة بإحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية بدلا من إصدار الإذن بنفسه إنما هى إحالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق كما له هو أن يقوم به، وهو لا يلتزم فى ذلك ببيان المبرر الذى اقتضى إحالة طلب التفتيش إلى من أحاله إليه مادام ذلك يدخل فى سلطته.

(الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦١/١/٩ من ١٢ ص ٥١)

١٥- إغفال ذكر اسم الشخص فى الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مسكنه لا يبنى عليه بطلانه متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذى تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش، فإذا كانت

محكمة الموضوع قد استخلصت في منطق سائق سليم أن مسكن الطاعنة هو ذات المسكن المقصود في أمر التفتيش الذي وصف في الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن المتهم الآخر الذي يشغله بعض أفراد أسرته، مما مؤداه أن أمر التفتيش قد انصب على الطاعنة باعتبارها إحدى قريباته وأن التحريات دلت على أنها تشاركه في حيازة الجواهر المخدرة فإنه لا حاجة عندئذ لاستصدار إذن من القاضي بتفتيش مسكنها.

(الطعن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦١/٢/١٣ من ١٢ ص ٢٠٩)

١٦- إستصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا مادام الإذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون.

(الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦٢/١/٢ من ١٣ ص ٢٨)

١٧- أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٥ للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها تحقيق قضية برمتها، فجعلت لما يجريه معاون النيابة العامة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم، وأزالت التفريق بين التحقيق الذي يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في جوهره عما يقوم به غيره من زملائه. ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة بنذب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذي قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعون ضده، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي

من اختصاصه، فيكون تكليف معاون النيابة - المتدب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون.

(الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٣٢ ق-جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ س١٤ ص٢١٦)

١٨- من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة، فإن هذه الإجراءات منه أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها.

(الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٣ ق-جلسة ١٩٦٤/٤/٦ س١٥ ص٢٣٧)

١٩- العبرة في بيانات إذن التفتيش بما يرد في أصله دون النسخة المطبوعة للقضية ولا يصح أن ينعى على الإذن عدم بيان إسم النيابة التي ينتمى إليها مصدر الإذن لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الإختصاص المكاني مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش. ولما كان النعى في حقيقته وارداً على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته وكونه يشبه علامة إقفال الكلام فإنه لا يعيب الإذن مادام موقعاً عليه فعلاً ممن أصدره ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يستأهل رداً.

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ ق-جلسة ١٩٦٥/٥/١١ س١٦ ص٤٥٢)

٢٠- لم يشترط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش ولم يوجب ذكر الإختصاص المكاني مقروناً باسم وكيل النيابة مصدر الإذن المذكور، إذ العبرة في الإختصاص المكاني لهذا الأخير إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة، ولما كان الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك فإن الأمر المطعون فيه إذ ذهب إلى بطلان إذن التفتيش لخلوه من بيان إسم مصدره واختصاصه المكاني دون

أن يستظهر أن مصدر الإذن الذى دونه بخطه ووقع عليه بامضائه لم يكن مختصا مكانيا بإصداره فإنه يكون معيبا بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون على وجهه الصحيح.

(الظعن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦٥/٥/١١ س ١٦ ص ٤٥٨)

٢١- الإختصاص بإصدار إذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١٢٤)

٢٢- إن قرار وزير العدل الصادر فى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة قد جمل إختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف فى الجنايات والجنح المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها والقوانين المعدلة له شاملا لما يقع بدائرة محافظة القاهرة وقسم أول وقسم ثانى الجيزة ولما كانت منطقة الدقى التى جرى فيها التفتيش تقع بدائرة القسم الأخير فإن ما يثيره الطاعنان بشأن انحسار إختصاص وكيل نيابة مخدرات القاهرة بإصدار الإذن واقتضاره على محافظة القاهرة وحدها يكون على غير أساس من القانون.

(الظعن رقم ٨٤٦ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ص ١١١٠)

٢٣- لما كان الطاعن يسلم فى أسباب طعنه بأن إذن التفتيش صدر من وكيل النيابة الكلية التى يتبعها، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم

تابعون لها وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى استقر عليه العمل فى حكم المفروض ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نص صريح، ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر فى هذه الدعوى يكون صحيحا وصادرا ممن يملكه، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سليم.

(الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

٢٤- من المقرر أن استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا مادام الإذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط بالتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة الساتفة التى أوردها، وكان الحكم - مع ذلك - قد رد على الدفع سالف الذكر ردا كافيا وسائفا فى إطاره، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ٥١٩٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

٢٥- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة ساتفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لابتثائه على تحريات غير جدية فأطرحه مقرأ النيابة على ما ارتأته من جديتها وصلاحياتها لإصدار هذا الإذن، وكان تقدير جدية التحريات متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى أقرتها عليه فلا يجدى المنتهم نفيه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية بدلالة

الخطأ في اسم الطاعن أو محل إقامته، لأن ذلك - على فرض صحته - لا يقدح في جدية التحريات، ومن ثم لا يجوز مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطالان القبض والتفتيش لعدم إختصاص مصدر الإذن به في قوله: «.. إن الثابت من الأوراق أن الضبط قد تم في شارع عباس العقاد بجوار الحديقة الدولية بدائرة قسم مدينة نصر وليس بمنطقة منشية ناصر. وإذا كان ذلك، وكان إذن التفتيش قد صدر من نيابة شرق القاهرة ومن ثم يكون قد صدر صحيحاً وبالتالي يضحى الدفع المبدى في هذا الشأن في غير محله جدير بالرفض». وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه يتضمن رداً سائفاً على الدفع ببطالان القبض والتفتيش إذ أوضح في مدوناته أن الضبط تم بشارع عباس العقاد بدائرة قسم مدينة نصر التابع لنيابة شرق القاهرة الكلية، وأن إطمئنان المحكمة إلى حدوث القبض والتفتيش في مكان معين هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٣٥٥٣٣ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٣/٢/١٦)

رابعاً: شكل إذن التفتيش وبياناته:

١- إن نذب النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجنائية أو جنحة يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة فلا يكفي إذن أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره إلى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك، وكل تفتيش يجريه رجل الضبطية بدون إذن من النيابة -حيث يوجب القانون هذا الإذن - يعتبر باطلاً ولا يصح الاعتماد عليه وعلى شهادة من أجروه ولا على ما أثبتوه في محضرهم أثناء هذا التفتيش لأن ذلك كله مبناه الإخبار عن أمر جاء مخالفاً للقانون بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانوناً بمقتضى المادة ١١٢ ع «قديم».

(الطعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤ ق- جلسة ١٩٣٤/٦/١١)

٢- إن دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية المختصة أمر محظور بل معاقب عليه قانونا وهذا الإذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون الأمرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها ولتكون أساسا صالحا لما بنى عليه من النتائج، فإذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه أذن رجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون كانت مخلفة في رأيها، والدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بعدم إيداعه قبل سماع أول شاهد بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى

(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤ ق- جلسة ١٩٣٤/١٢/٣١)

٣- إذن النيابة في التفتيش يجب أن يكون ثابتا بالكتابة، فالإذن الشفوي لا يكفي لصحة التفتيش ولكن إذا كان صاحب الشأن قد رضى صراحة بإجراء التفتيش فإنه يكون صحيحا ويجوز الاعتماد عليه قانونا.

(الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٧ ق- جلسة ١٩٣٧/١١/٢٢)

٤- إن إذن النيابة للأموري الضبطية القضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوبا موقعا عليه بإمضاء من أصدره فإذا أذنت النيابة عن طريق التليفون بتفتيش ولم يكن لإذنها هذا أصل موقع عليه ممن أقر بالتفتيش فإن التفتيش يكون باطلا ولو كان تبليغ الإذن مثبتا في دفتر الإشارات التليفونية.

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ١١ ق- جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٣)

٥- يكفي لصحة الإذن في التفتيش أن يكون ثابتا بالكتابة لكي يبقى

حجة قائمة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون على مقتضاها ويكون أساسا صالحا لما يبنى عليه من النتائج وإذا صدر الإذن بإشارة تليفونية فيكفى أن يكون له أصل موقع عليه من الأمر ولا يشترط أن يكون هذا الأصل بيد الضابط المنتدب لإجراء التفتيش.

(الطعن رقم ١٣ لسنة ١٤ ق- جلسة ١٩٤٣/١٢/٢٠)

٦- لا يطعن في صحة إذن النيابة في التفتيش أن يكون قد أبلغ إلى الضابط بإشارة تليفونية إذ يكفي في مثل هذه الحالة أن يكون للإذن أصل مكتوب وموقع عليه من أصدره.

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ١٤ ق- جلسة ١٩٤٤/١/١٧)

٧- عدم تعيين إسم المأذون له بالتفتيش في الإذن لا يطله.

(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ص ٢٠٧)

٨- متى استظهر الحكم بأدلة سائغة أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به، فإن الإذن بالتفتيش يكون صحيحا.

(الطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٣ ص ٧ ص ١٠٧٣)

٩- متى كان الحكم قد استظهر بأدلة سائغة أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش فإن إغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ في عنوان مسكنه لا يجدى المتهم متى اطمأنت المحكمة إلى أنه هو بذاته الشخص المقصود من إصدار الإذن.

(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ ص ٨ ص ٧٤٠)

١٠- متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالمحضر المرفق وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أى أثر مريب، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر فى ذات التاريخ الذى أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه فى بيان الأشخاص المراد تفتيشهم فإن الدفع ببطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم إثبات أسماء الأشخاص الذى صدر عنهم لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٨/٣/٤ ص ٩ ص ٢٣٠)

١١- إن إنقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله، وينبنى على ذلك أن الإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله جائزة ومنتهجة لأثرها.

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٥/٢٦ ص ٩ ص ٥٦٣)

١٢- الخطأ فى إسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ ص ٩ ص ٦٧٢)

١٣- تفتيش المنازل - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة - جنائية أو جنحة - ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى لاقتحام مسكنه الذى كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجال السلطة دخوله إلا فى أحوال خاصة، فيجب أن يكون

تعيين الشخص المراد تفتيشه واضحا ومحددا له تحديدا نافيا للجهالة وقت صدور الإذن - فإذا جاء الإذن الصادر من النيابة بإجراء التفتيش مجهلا خاليا من أية إشارة تحدد شخص المراد تفتيشه والبلدة التي يقع فيها منزله - بل هو في عباراته العامة المجهلة يصلح لأن يوجه ضد كل شخص يقيم في أى بلدة تجاور البلدة المذكورة بالإذن - مادام أن الأمر متروك للمرشد على ما يراه هو دون أى تحديد - هذا بالإضافة إلى أن الإذن قد صدر ضد شخص يدعى ولم يثبت من الأوراق أن المتهم معروف بذلك الاسم، فإنه لا يكون إذنا جديا، ويكون التفتيش الذى حصل على مقتضاه قد وقع باطلا لمخالفته الأصول المقررة للتفتيش، ويبطل تبعا للدليل المستمد منه.

(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٢٨ ق-جلسة ١٩٥٩/١١/٣ ص ١٠ ص ٨٥٢)

١٤- لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن بالتفتيش - شأنه في ذلك شأن سائر أعمال التحقيق - ثابتا بالكتابة وفي حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالمسرة أو بىرقية أو بغير ذلك من وسائل الإبتصال ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائى المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق - وهى بطبيعتها تقتضى السرعة - وإنما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت فى أوراق الدعوى.

(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٠ ق-جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١ ص ١١ ص ٧٣٠)

١٥- إثبات ساعة إصدار الإذن بالتفتيش إنما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح بإجرائه فيه - ومادام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الإذن به وقبل نفاذ أجله فلا يؤثر فى صحة الإذن عدم اشتماله على ساعة صدوره.

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٣٠ ق-جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ ص ١١ ص ٩٣٣)

١٦- لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها الإذن بالتفتيش وإنما يكفي لصحة الإذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه، ومن ثم فإنه لا يؤثر في سلامة الإذن، أن يكون قد استعمل كلمة «بحثا عن المخدرات» بمعنى «ضبطها».

(الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦١/٦/١٢ ص ١٢ ص ٦٥٨)

١٧- ليس في القانون ما يوجب ذكر الإختصاص المكانى مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الإذن بالتفتيش.

(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق- جلسة ١٩٦١/١٢/٢٨ ص ١٢ ص ٣٧٧)

١٨- من المقرر أن القانون لا يشترط إلا أن يكون الإذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للفتيش وقت إجرائه.

(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦١/١٢/٢٤ ص ١٢ ص ١٠٠٠)

١٩- متى كان الطاعن لا يتنازع في أن إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة وأنه أجازَ لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه فإنه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المنسوب الأصل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة، لا يجريه باسم من ندبه له، وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة.

(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق- جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ ص ١٤ ص ٥٥٥)

٢٠- العبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على تحريات أجراها رئيس مكتب مكافحة المخدرات وأن الإذن فقد بعد ذلك مع ملف القضية برمته، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدوره مستوفيا شروطه القانونية إستنادا إلى أقوال الضابط والكونستابل التي اطمأنت إليها - دون معقب عليها - هو من صميم سلطتها التقديرية ومن ثم تكون المحكمة قد أصابت فيما انتهت إليه من رفض الدفع ببطان التفتيش ولا تثريب عليها إذا ما عولت في قضائها على شهادة من أجراء.

(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق- جلسة ١٩٦٣/١١/٤ ص ١٤ ص ٧٤١)

٢١- مفاد نص المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية، والتي وردت في الفصل الثاني من الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق، هو أن المحاضر التي تصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق نفسه مثل سماع الشهود وإجراء المعاينات واستجواب المتهمين دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق، ذلك لأن أمر التفتيش وإن كان يعتبر إجراء متعلقا بالتحقيق إلا أنه ليس من المحاضر التي أشارت إليها تلك المادة.

(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦١/٥/٨ ص ١٢ ص ٥٤١)

٢٢- إذن النيابة لمامورى الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوبا موقعا بامضاء من أصدره، لأنه وفقا للقواعد العامة يجب إثبات إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه لكي تبقى حجة يعامل الموظفون - الآمرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها، ولتكون أساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج، ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي بل يجب أن يكون له أصل مكتوب موقع عليه من أصدره إقرارا بما حصل منه، وإلا فإنه لا يعتبر

موجودا ويضحى عاريا مما يفصح عن شخص مصدره ذلك أن ورقة الإذن وهى ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصدورها عمن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا، ولا يجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الإذن أو بأى طريقة من طرق الإثبات ومن ثم فإنه لا يغنى عن التوقيع على إذن التفتيش أن تكون ورقة الإذن محررة بخط الآذن أو معنونة باسمه أو أن يشهد أو يقر بصدورها منه دون التوقيع عليها مادام الأمر لا يتعلق بواقعة صدور الإذن باسم مصدره بل بالشكل الذى أفرغ فيه وبالتوقيع عليه بخط مصدره.

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٧/١١/١٣ ص ١٨١ ص ١١٠١)

٢٣- لا يعيب الإذن عدم تعيين إسم المأمور له بإجراء التفتيش.

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ص ١٢٤)

٢٤- لم يقيد القانون سلطة التحقيق فى وجوب إصدار الإذن لمن قام بالتحريات بل ترك الأمر فى ذلك لمطلق تقديرها.

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ص ١٢٤)

٢٥- لم يشترط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الإختصاص المكاني لمصدره، وكل ما يتطلبه القانون فى هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه.

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ص ١٢٤)

٢٦- لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ومن ثم لا يؤثر في سلامة الإذن أن يستعمل كلمه «بحثا عن المخدرات» بمعنى ضبطه.

(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٧٠/١/١٩ ص ٢١ ص ١٣٧)

٢٧- من المقرر أن الخطأ في إسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى بالإسم الذى اشتهر به.

(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٤٠ ق- جلسة ١٩٧١/٣/٨ ص ٢٢ ص ٢٢٠)

٢٨- أن وجود ملف بالاسم الحقيقى للمتهم بمكتب المخدرات، لا يقتضى حتما وبطريق اللزوم الإذن بالتفتيش بهذا الإسم دون إسم الشهرة، ولا يؤدى بالتالى إلى بطلان الإذن.

(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٤٠ ق- جلسة ١٩٧١/٣/٨ ص ٢٢ ص ٢٢٠)

٢٩- لا يشترط القانون إلا أن يكون الإذن - شأنه فى ذلك شأن سائر إجراءات التحقيق - ثابتا بالكتابة، وفى حالة الاستعجال قد يكون إبلاغه بالمسرة أو بىرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال. ولا يشترط وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائى المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة إجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة. وإنما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الإذن أصل ثابت بالكتابة فى الأوراق.

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/١١/١٥ ص ٢٢ ص ٦٥٣)

٣٠- من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة بصاغ بها إذن التفتيش، وإذا كان الثابت من الأوراق وما أورده الحكم المطعون فيه أن الضابط «مجرى التحريات» شهد بأن تحرياته السرية التي قام بها أسفرت عن أن المطعون ضده يزاوّل نشاطه في تجارة المخدرات ويحتفظ بها في مسكنه فاستصدر إذاً من النيابة بضبط وتفتيش مسكنه مما أسفر عن ضبط المخدر موضوع الدعوى المطروحة. ومفاد ذلك أن رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه، الأمر الذي يكفي لتبرير إصدار الإذن قانوناً، ولا يؤثر في سلامته أن يكون مصدر الإذن قد استعمل عبارة «ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة» التي أولتها المحكمة بأنها تنم عن أن الإذن ينصب على جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل في حين أن لفظ قد وإن كان يفيد في اللغة معنى الاحتمال إلا أنه في سياقه الذي ورد فيه لا يدع مجالاً للشك في أنه لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائماً احتمالية إذ لا يمكن الجزم مقدماً بما إذا كان التفتيش سيسفر فعلاً عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم، لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطالان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد تعيب بفساد في الاستدلالات أسلمه إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

(الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ ص ٢٣-٦٠)

٣١- لم يشترط القانون شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان محل إقامة المأذون بتفتيشه طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه الشخص المقصود بالإذن. فإذا كان الحكم قد عرض للدفع المبدئ

من الطاعة ببطلان التفتيش لخلوه من تحديد عنوان مسكنها وإطراحه بقوله:
«أما عن القول بأن إذن التفتيش قد خلا من ذكر مسكن المتهم على وجه
التحديد فثابت من محضر التحريات الذى صدر بمقتضاه إذن التفتيش أنه
ذكر مسكن المتهم بما لا يدع مجالاً للقول بتجهيله» فإن ما قاله الحكم
من ذلك سائق وسديد ويستقيم به إطراح هذا الدفع.

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ من ٢٣ ص ٣٥٧)

٣٢- عدم ذكر بيان دقيق عن إسم الشخص فى الأمر الصادر بتفتيشه
لا يبنى عليه بطلانه إذا أثبت أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو
بذاته المقصود بأمر التفتيش.

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١١/ ٢١)

٣٣- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر
بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق
تحت إشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن
التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو
صفته أو صناعته أو محل إقامته طالما أنه الشخص المقصود بالإذن .

(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣)

٣٤- لما كان من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ
بها إذن التفتيش وكان لا يؤثر فى سلامة الإذن أن مصدره قد استعمل عبارة
«ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة» ذلك أن لفظ قد وإن كان يفيد
فى اللغة معنى الاحتمال، إلا أنه فى سياقه الذى ورد فيه لا يدع مجالاً
للشك فى أنه لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم
وقوعها قبل صدوره إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهى دائماً احتمالية إذ

لا يمكن الجزم مقدما بما إذا كان التفتيش سيسفر عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٦٠٦٠ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٣/٣/٢٢)

٣٥- لما كان عدم إيراد محل إقامة الطاعن محددا في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، وكان الحكم المطعون فيه قد رأى فيما ورد بمحضر التحريات من أن المأذون بتفتيشه يقيم «يكفر الرقازيق البحرى بقسم ثانى الرقازيق» ما يكفى بيانا لمحل إقامته، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير سند.

(الطعن رقم ٦٤٢٥ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٢/٢٩)

٣٦- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يוכל الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة لم تطمئن إلى جدية التحريات التى صدر على مقتضاها الإذن استنادا إلى ما ذكرته بأسباب الحكم المطعون فيه من وجود خطأ فى إسم المأذون بتفتيشه - تجاوز فى صورته مجرد الخطأ فى الإسم إلى شخص المتهم نفسه إذ استظهر الحكم أن الضابطين لم يكونا على معرفة بشخص المطعون ضده حتى وقت الضبط وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع تناولت به المحكمة الدفع على نحو يتفق وصحيح القانون فإن ما تنهه الطاعن على الحكم لا يكون سديدا ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٦٨٤٥ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

٣٧- من المقرر أن إيراد إسم الطاعن فى محضر الاستدلال مخالفا

لإسمه الحقيقي لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه هو المقصود بالتفتيش، فإن ما ينهه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١١/٨)

٣٨- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بانعدام الإذن بالتفتيش وأطرحه فى قوله: «..... فمردود عليه بأنه لا يعيب الإذن الصادر من النيابة العامة عدم تعيين إسم المأمور له بإجراء التفتيش ولا يقدح فى صحة التفتيش أن ينقذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه ومن ثم يكون الدفع المذكور فى غير محله متعينا رفضه، وإذ كان هذا الذى خلص إليه الحكم، فيما تقدم سديدا فى القانون لما هو مقرر من أن كل ما يتطلبه القانون لصحة الإذن بالتفتيش أن يكون واضحا محددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه، ومن أنه لا يعيب الإذن عدم تعيين إسم المأمور له بإجراء التفتيش، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

٣٩- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار إذن التفتيش، هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكان إغفال بيان سن المتهم أو صناعته فى محضر الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن

التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة العامة على رأيها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

٤٠- من المقرر أن صفة من قام بإصدار الإذن بالتفتيش ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره ذلك بأن العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة. ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٥/٦/٢)

٤١- من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش وإذا كان مفاد ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى أن رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وإمارات قوية ضد من طلب الإذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه الأمر الذي يكفي لتبرير إصدار الإذن قانونا ولا يؤثر في سلامته أن يكون مصدر الإذن قد استعمل - بفرض صحة ما يدعيه الطاعن بأسباب طعنه - عبارة «ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخرقة» ذلك أن لفظ قد وإن كان يفيد في اللغة معنى الإحتمال إلا أنه في سياق الذي ورد فيه لا يدع مجالاً للشك في أنه لا ينصرف إلى إحتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما إحتمالية إذ لا يمكن الجزم مقدما بما إذا كان التفتيش سيسفر فعلا عن ضبط المخدر أو علم ضبطه مع المتهم وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر فإن ما ينهه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٥/٦/٢)

٤٢- لما كان القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحدداً بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه، فإنه لا يعيب الإذن عدم تعيين إسم المأذون له بإجراء التفتيش، ولا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى المختصين مادام الإذن لم يعين مأموراً بعينه. وكان الأصل فى الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى ذلك فى رفض الدفع ببطالان إذن التفتيش يكون قد وافق صحيح القانون، ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ١١٢٧٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/٥/١٥ س ٤٧ ص ٦٥٠)

٤٣- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الملازم أول وبما ورد بتقرير المعمل الكيماوى ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها، لما كان ذلك، وكان القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعاً عليه بإمضاء مصدره إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً لهذا التوقيع مادام موقعاً عليه فعلاً بمن أصدره، وكون الإذن مجهوراً بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا المنحى ولا محل له، لما كان ذلك، وكان قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بتعديل إختصاص نيابة مخدرات القاهرة المعمول به إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ والذى نص فى مادته الأولى على إختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف فى الجنايات المنصوص عليها

فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والقوانين المعدلة له والجنح المرتبطة بها وجعل إختصاصها شاملا لما يقع بدائرة محافظة القاهرة هو قرار تنظيمى لم يسلب النيابة العامة إختصاصها العام ولم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانونا لها وليس من شأنه سلب ولايتها فى مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر خاصة وأن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدر فى أصله فى إختصاص النيابة العامة لىنفذ فى نطاق إختصاصه المكانى - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص فى قضائه إلى صدور إذن التفتيش من وكيل نيابة مختص بإصداره فإنه لا يكون قد خالف القانون فى شئ وبالتالي فلا محل لما يشيره الطاعن من بطلان إذن التفتيش وبطلان إجراءاته ويكون النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ١٢٧١١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣)

٤٤- لما كان الطاعن لا ينازع فى صفة مصدر الإذن بل البادى فى دفاعه أنه سلم بأن الإذن قد صدر من النيابة العامة، ولما كان الأصل فى الإجراءات الصحة وأن يباشر المحقق أعمال وظيفته فى حدود إختصاصه، لما كان ما تقدم، وكان النعى فى حقيقته وارداً على مجرد شكل التوقيع فى حد ذاته بأنه غير مقروء، فإنه لا يعيب الإذن مادام أنه موقع فعلاً من أصدره، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم فى رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مقروء هذا النظر، وإذ كان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم فى هذا الخصوص له معينه الصحيح من الأوراق، فإن ما يشيره فى هذا المنع يضحى ولا محل له.

(الطعن رقم ٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣ ص ٤٨ ص ١٤٠٣)

٤٥- لما كان القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه بإمضاء مصدره إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلاً ممن أصدره، وكون الإذن مهور بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مصدره هذا النظر، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص له معينه الصحيح من الأوراق - على ما يبين من المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن - فإن ما يشيره الطاعن في هذا المنحى يضحى ولا محل له.

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٤/١٢ س ٤٩ ص ٥١٨)

٤٦- لما كان القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش وكل ما تطلبه القانون أن يكون الإذن واضحاً ومحدداً بالنسبة إلى الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعا عليه بإمضائه، وكان النعي في حقيقته وارداً على مجرد شكل التوقيع من وكيل النيابة المختص بإصداره الإذن فإنه لا يعيب الإذن مادام موقعا عليه ممن أصدره ويكون ما يشيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ١٠٢٤١ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩١/٤/٢٢)

٤٧- لما كان القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون إذناً واضحاً ومحدداً بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعا عليه بإمضائه فإنه لا يعيب الإذن عدم وضوح توقيع مصدره عليه. وكان الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما لم

يقم الدليل على خلاف ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى ذلك في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش يكون قد وافق صحيح القانون ويضحي ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص غير صحيح.

(الطعن رقم ١١٧٨٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٤٨- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها. لما كان ذلك، وكان القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه بإمضاء مصدره إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلا ممن أصدره، وكون الإذن ممهورا بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مقروء لمصدره، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص له معينه الصحيح من الأوراق، فإن ما يثيره في هذا المنحى يضحى ولا محل له. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا بالأوراق، وكان الخطأ في ذكر إسم الطاعن أو شهرته أو محل

إقامته في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر، فإن ما ينعا الطاعن في هذا الصدد لا يكون قوياً.

(الطعن رقم ٢٤٨٦١ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٧)

٤٩- لما كان من المقرر أن تغدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفائتها لتسويق إصداره، وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض الرد على الدفع بعدم جدية التحريات، كافياً في بيان وجه إلمثنان المحكمة لجدية الاستدلالات التي بنى عليها الإذن بالتفتيش وتسويغه والرد على شواهد الدفع بطلانه في هذا الشأن، وكان عدم بيان إسم الطاعن كاملاً أو عدم بيان سنه ومهنته محدداً في محضر التحريات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من استدلالات. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته أو محل إقامته مادام أنه الشخص المقصود بالإذن، وكان الحكم المطعون فيه قد سوغ صحة الإذن بالتفتيش بشأن ما تضمنه من إسم الطاعن، ومن أنه هو المقصود بذلك الإذن، فإن ما ينعا الطاعن على الحكم المطعون فيه بقالة القصور في الرد على الدفع بعدم جدية التحريات واغفاله للدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره باسمه الثاني لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٢٤٨٦٩ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

٥٠- لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن وردت على دفاع الطاعن رداً كافياً وساتعاً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكان الخطأ في بيان وظيفة الطاعن أو حرفته في محضر التحريات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن تعذر قراءة عبارات الإذن بالتفتيش لكتابتها بخط غير مقروء وأطرحه استناداً إلى أن الإذن بالتفتيش تضمن كافة الشروط الشكلية المقررة قانوناً لصحته وأن عباراته مقروءة وواضحة الدلالة، وكان القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون إذناً واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً بمكانها بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضائه، وإذا كان الطاعن لا يمارى في استيفاء الإذن لهذه البيانات ولا ينازع في صحتها فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير صحيح.

(الطعن رقم ٢٦٤٨٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/٢١)

٥١- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة

الموضوع، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات، سائغا وكافيا في الإفصاح عن إقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، ولا يغير من ذلك عدم بيان سن الطاعن أو سوابقه بمحضر الاستدلالات مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الطاعن هو المقصود بالإذن، كما أن عدم بيان نوع المخدر لا يقدح في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن ضابط الواقعة قد استصدر إذن النيابة العامة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات أن الطاعن يمارس نشاطه في المواد المخدرة بحاتوت تجارته ويحوز كمية منها بمسكنه فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، وإذا كان من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش فلا يؤثر في سلامة الإذن أن مصدره قد استعمل عبارة «ما قد يحوزها أو يحوزها المتهم من مخدر» التي أولها الطاعن بأنها تنم عن أن الإذن ينصب عن جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل في حين أن لفظ «قد» وإن كان يفيد في اللغة معنى الإحتمال إلا أنه في سياقه الذي ورد فيه لا يدع مجالا للشك في أنه لا يتصرف إلى إحتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره، وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما نتيجة إحتتمالية إذ لا يمكن الجزم مقدما بما إذا كان التفتيش سيسفر فعلا عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش وانتهى إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الصدد في غير محله.

(الطعن رقم ٢٨٥٨٩ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٢)

خامسا: مدة إذن التفتيش:

١- الإذن الصادر من النيابة بتفتيش دكان المتهم يعتبر قائما ويكون التفتيش الذى حصل بمقتضاه صحيحا قانونا مادامت النيابة لم تحدد فيه أجلا معيناً لتنفيذه ومادامت الظروف التى اقتضته لم تتغير.

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٨ق- جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧)

٢- إن القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره بل يكفى أن يكون كذلك فى مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الإذن، وإذن فلرجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش أن يتحين الظرف المناسب لكى يكون التفتيش مثمرا. فإذا ما رأت النيابة تحديد المدة التى يجب فيها إجراء التفتيش بأسبوع فلا تثريب عليها فى ذلك، ولا تصح الشكوى من هذا التحديد مادام ليس من ورائه ترك المتهم مهيدا بالتفتيش مدة طويلة.

(الطعن رقم ٨٥ لسنة ١١ق- جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦)

٣- الإذن الصادر لمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم فى ظرف أسبوع يجب أن يكون تنفيذه فى بحر الأسبوع وإلا كان التفتيش باطلا. والعبرة فى بداية المدة المحددة فى الإذن هى بيوم وصوله الى الجهة المأذونة بإجراء التفتيش لا بيوم وصوله لمن أحيل إليه فى هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه، فإن إحالة الإذن إليه إنما هى مجرد إجراء داخلى لا تأثير له فى المدة التى حددت للجهة التى أذنت بالتفتيش لاجرائه فيها.

(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ١١ق- جلسة ١٩٤١/٥/٥)

٤- إذا كان إذن النيابة في تفتيش منزل المتهم قد نص فيه على أن يكون تنفيذه في خلال ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدوره فإن اليوم الذى صدر فيه الإذن لا يحسب فى الميعاد طبقاً للقواعد العامة. بل يجب احتساب الساعات من إبتداء اليوم التالى.

(الطنن رقم ١٤٨٤ لسنة ١١ق- جلسة ١٩٤١/٥/١٩)

٥- يجب فى حساب المدة المشترط فى إذن التفتيش وجوب تنفيذه فيها ألا يعد اليوم الذى يصدر فيه الإذن إذ القاعدة فى احتساب المدة ألا يدخل فيها اليوم الأول.

(الطنن رقم ١٦٣٧ لسنة ١١ق- جلسة ١٩٤١/٦/١٦)

٦- إن القواعد العامة المقررة لحساب المواعيد فى قانون المرافعات تقضى بأن لا يدخل فى حساب المدة التى حددت فى إذن التفتيش لاجرائه فيها اليوم الذى صدر فيه الإذن فإن إدخال هذا اليوم فى الحساب يترتب عليه دائماً نقص فى مقدارها.

(الطنن رقم ١٣٨٧ لسنة ١٣ق- جلسة ١٩٤٣/٥/٢١)

٧- إن المادة ١٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية إذ نصت على أنه «إذا كانت الورقة المعلنة للخصم مشتملة على طلب حضوره فى ميعاد مقدر بالأيام أو على التنبيه عليه بإجراء أمر ما فى ذلك الميعاد فلا يدخل يوم الإعلان فى الميعاد المذكور» فقد عبرت بذلك عن قاعدة عامة واجبة الإلتباع فى كل الأحوال وفى جميع المواد، وهى أنه إذا كان الميعاد المقدر أو المقرر لاجراء عمل من الأعمال أو مباشرة إجراء من الإجراءات قد عين بالأيام فإن حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضاً لا بالساعات وعلى أساس عدم إدخال اليوم الأول فى العدد ومباشرة العمل أو الاجراء فى اليوم الأخير.

وإذن فالحكم الذى يقول بصحة التفتيش الذى أجرى فى يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذا للإذن الذى صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر - والمشتراط فيه وجوب إجراء التفتيش فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من يوم صدوره - هذا الحكم يكون صحيحا.

(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٨/١/١٢)

٨- إذا كان الإذن الصادر من النيابة فى تاريخ معين بضبط متهم وتفتيشه قد نص فيه على أن يتم التفتيش فى بحر أسبوع، ولم ينفذ هذا الإذن لعدم تمكن الضابط الذى استصدره من الضبط والتفتيش لانشغاله فى خلال هذه المدة، ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضرا أثبت فيه ذلك كما أثبت أن مراقبة المتهم أعيدت فتبين أنه لا يزال مشغولا بتجارة المخدرات ثم عرضت الأوراق على النيابة لصدور الأمر بتجديد إذن التفتيش السابق فرخصت بمدة أسبوع من تاريخ التجديد، ثم نفذ هذا الأمر وضبط مع المتهم مخدر، فاعتبرت المحكمة هذا التفتيش صحيحا مستظهرة من الأمر الذى صدر أخيرا بمد الإذن معنى الإذن بناء على إعتبارات ذكرتها فى حكمها مؤدية إلى ما رتبته عليها، فلا يجوز الجدل فى ذلك لدى محكمة النقض.

(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤)

٩- إن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الإذن به لا يترتب عليه بطلان الإذن، وكل ما فى الأمر أنه لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك، ولكن تجوز الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله ما دامت هذه الإحالة واردة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور، فإذا أصدرت النيابة إذنا فى التفتيش وحددت لتنفيذه أسبوعاً واحداً، ثم انقضى الأسبوع ولم ينفذ الإذن وبعد

انقضائه صدر إذن آخر بامتداد الإذن المذكور أسبوعاً آخر، فالتفتيش الحاصل في أثناء هذا الأسبوع يكون صحيحاً.

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ١٨ ق- جلسة ١٩٤٨/١١/٨)

١٠- إذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات إلى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحرزون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم، ورأت النيابة جدية هذه التحريات التي بنى عليها طلب الإذن بالتفتيش فأذنت به على أن يجرى تنفيذه في أجل محدود ثم صرحت بمد هذا الأجل قبل إنتهائه إلى فترة أخرى جرى التفتيش في خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملابس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من جدية تلك التحريات، فإن التفتيش يكون صحيحاً.

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١٩٥٢/٣/٣١)

١١- إن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله، والإحالة عليه بصدد تجديد مفعوله مادامت منصبة على ما لم يؤثر فيه إنقضاء الأجل المذكور.

(الطعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٤ ق- جلسة ١٩٥٥/٢/٢٦)

١٢- تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التي أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملابساته، لا يعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة، طالما أن كل إذن منها قد صدر صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية، ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يعيبه لأنه ظاهر البطلان.

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦١/٥/١ من ١٢ ص ٥١٣)

١٣- متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بطلان إذن التفتيش إستناداً إلى أن انقضاء أجله لا يمنع النياية من الإحالة إليه بصدد تجديد مفعوله لمدة أخرى، مادامت الإحالة واردة على ما لم يؤثر فيه إنقضاء الأجل، فإن النعى على الحكم فى هذه الناحية يكون على غير دى سند من القانون.

(الطعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٢ق- جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ ص ١٤ ص ٣١)

١٤- من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر الصادر به لا يترتب عليه بطلانه، وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك إلى أن يجدد مفعوله، والاحالة عليه أو على التحريات التى بنى عليها بصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على ما لم يؤثر فيه إنقضاء الأجل المذكور. ومتى كانت النياية حين أصدرت الإذن الأول بالتفتيش قد رأت أن التحريات كافية لتسوية هذا الإجراء، وأصدرت أمرها بالتجديد بناء على استقرار تلك التحريات التى لم يؤثر فيها إنقضاء الأجل المذكور. وإذا أثبت الحكم أن أمر التفتيش وتجديده قد صدر من النياية تأسيساً على ما تحققته من تلك التحريات، وكان تقدير كفاية التحريات وجديتها متروكاً لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وقد أقرتها على سلامة تقديرها فإنها تكون محقة فى رفض الدفع بطلان إذن التفتيش.

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣٣ق- جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ ص ١٤ ص ٧١٥)

سادسا: نطاق إذن التفتيش:

١- إذا صدر إذن تفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذى فتش فعلا وذلك من أن المخبر أُرشد عنه بمجرد أن طلب منه الإرشاد عن صاحب هذا الاسم الوارد فى الإذن، ومن إجماع رجال القوة على أن هذا الشخص معروف بهذا الاسم، فإذا قبض مأمور الضبطية القضائية على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحا، وإذا تأخر تفتيشه بعد القبض بسبب تجمع الأهالى حول رجال القوة وخشية إفلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة بعض الأهالى، فذلك لا يقدح فى صحة التفتيش وإذا كان الضابط قد فتش لجلباب المتهم خارج مكتبه ولم يجد به شيئا، لكنه اشتتم رائحة مخدر تنبعث من المتهم ثم لما فتح المكتب وأمكن للضابط دخوله ففتش صدىرى المتهم وعثر على قطعة المخدر عندما كان المتهم يخلع ذلك الصدىرى، فهذا التفتيش التالى لا يكون إلا متابعة واستمرارا للتفتيش الأول لوقوعه فى اثره دون فاصل بينهما فى الوقت، وبمعرفة شخص واحد، فلا غبار عليه قانونا.

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٠ق- جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨)

٢- متى كان الدفع ببطلان التفتيش مؤسسا على أنه خاص بشخص يفاير إسم المتهم، وكانت المحكمة قد تعرضت لما يثيره المتهم فى هذا الخصوص وقررت أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش، فإنها إذا رفضت هذا الدفع لا تكون قد أخطأت.

(الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٤ق- جلسة ١٩٥٤/٤/١٢)

٣- الخطأ فى إسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الحكم قد

استظهر ان الذى حصل تفتيشه فى الواقع منزل المتهم المقصود بالأمر بالتفتيش.

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٤ق- جلسة ١٩٥٤/٦/١٢)

٤- القول بأن إذن النيابة صدر بتفتيش شخص المتهم ومسكنه مع أن الضابط اقتصر فى طلبه على الإذن بتفتيش المسكن فقط مما يعيب الإذن المذكور - هذا القول مردود بأن للنيابة - وهى تملك التفتيش من غير طلب - ألا تنقيد فى التفتيش الذى تأذن به بما يرد فى طلب الإذن.

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ س ١١ ص ٥٤٨)

٥- متى صدر الإذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم ومسكنه، فإن قرار غرفة الاتهام يصدد بطلان تفتيش محل تجارته لا يكون صحيحا فى القانون إذ أن حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه.

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/١١/١٣ س ٧ ص ١١٥٩)

٦- الأمر الذى تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو فى محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه فى الجريمة التى صدر أمر التفتيش من أجلها صحيح فى القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له بدوره صحيحا.

(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ س ٨ ص ٩٤٨)

(والطعن رقم ٤١ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٣/٥ س ٨ ص ٢١٨)

(والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٨ ص ٨١٧)

٧- إذا كانت النيابة العامة قد أمرت بتفتيش السيارة المعينة بذاتها ومن يوجد بها من أشخاص على أساس مظنة مقارفتهم معا للجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها، فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرفقته من المتهمين صحيحا أيضا دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه مسمى باسمه أو أن يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش.

(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ ص ١٠ ص ٧٢)

٨- القول بأن طلب الإذن قد اقتصر على الإذن بتفتيش والد الطاعن ومسكنه فقط، وقد تجاوز الإذن الصادر هذا الطلب فشمّل من يوجدون مع المأذون بتفتيشه مما يعيب ذلك الإذن، هذا القول مردود بأن النيابة، وهى تملك التفتيش من غير طلب، لا تتقيد فى التفتيش الذى تأذن به بما يرد فى طلب الإذن، ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن غير سليم.

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٣٢ ق- جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ ص ١٣ ص ٧٣٧)

٩- إغفال ذكر اسم الشخص فى الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مسكنه، لا ينبئ عليه بطلانه، متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذى تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش، فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت فى منطق سائق سليم، أن مسكن الطاعن هو ذات المسكن المقصود فى أمر التفتيش الذى وصف فى الأمر بأنه المسكن الملاصق لمسكن المتهم الآخر الذى يشغله بعض أفراد أسرته، مما مؤداه أن أمر التفتيش قد انصب على الطاعة باعتبارها إحدى قريباته وأن التحريات دلت

على أنها تشاركه حيازة الجواهر المخدرة، فإنه لا حاجة عندئذ لاستصدار إذن من القاضي بتفتيش مسكنها.

(الطعن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٣٠ق-جلسة ١٣/٢/١٩٦١س ١٢ص ٢٠٩)

١٠- الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش، على تقدير اشتراكه معه في الجريمة أو اتصاله بالواقعة التي صدر أمر التفتيش من أجلها، يكون صحيحا في القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون.

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٣٢ق-جلسة ١٢/١١/١٩٦٢س ١٣ص ٢٣٧)

١١- من المقرر أن الخطأ في إسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش. ولما كانت المحكمة قد أفصحت بما أورده في مدوناتها عن اطمئنائها إلى أن الطاعن هو الذي انصبت عليه التحريات وهو المقصود في الإذن الصادر بالتفتيش، فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٣٣ق-جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٣س ١٤ص ٧١٠)

١٢- ما يقرره الحكم المطعون فيه من أن وللزوجة التي تسكن زوجها صفة أصلية في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها، وهي تمثله في هذه الحيازة وتنوب عنه بل تشاركه فيه، وأنه على فرض التسليم جدلا أن المنزل الذي جرى تفتيشه مستأجر باسم زوج المتهم الأولى، فإن ذلك لا يؤثر في سلامة الإذن بالتفتيش مادامت المتهم المذكورة تسكن زوجها فيه

ومن ثم فهو فى حيازتها وبالتالى يكون الإذن قد صدر سليما من الناحية القانونية، - هذا الذى انتهى إليه الحكم وجاء بمدوناته يتفق وصحيح القانون مما يجعل ما يسفر عنه التفتيش الذى تم تنفيذه بمقتضاه دليلا يصح الإستناد إليه فى الإدانة.

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦١/٥/٨س ١٢ ص ٥٤٦)

١٣- من المقرر أن الأمر الذى تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو فى محله أو مسكنه وقت التفتيش دون بيان لإسمه ولقبه - على تقدير اشتراكه معه فى الجريمة أو اتصاله بالواقعة التى صدر أمر التفتيش من أجلها - يكون صحيحا فى القانون ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون، وأنه لا يعيب الإذن فى شئ ألا يوجد عند تنفيذه أى ممن قيل بمحضر التحريات بمساهمتهم فى الجريمة واتصالهم بها.

(الطعن رقم ٩٤١ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠س ١٧ ص ٨٥٢)

١٤- إن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما، فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك، وعليه يكون إطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التنصيص عليه صراحة فى الأمر يكون على غير سند فى صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ق- جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢س ٢٥ ص ٨٧٦)

١٥- لا يصح النعى بأن إذن النيابة صدر بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه مع أن المأذون له بالتفتيش لم يثبت أن الطاعن يحوز مخدراً في مسكنه ذلك لأن للنياية - وهي تملك التفتيش بغير طلب - ألا تنقيد في التفتيش الذى تأذن به بما يرد فى طلب الإذن.

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٤٥ق-جلسة ١٩٧٦/١/١١ سنة ٢٧ ص ٥٢)

١٦- من المقرر أنه ليس فى القانون ما يوجب ذكر الإختصاص المكانى والوظيفى مقروناً باسم وكيل النيابة الذى أصدر الإذن بالتفتيش، ولم يزعم الطاعن أن وكيل النيابة ذلك لم يكن مختصاً وظيفياً أو مكانياً بإصدار الإذن، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٩٧٢٤ لسنة ٦١ق-جلسة ١٩٩٤/٩/٢٠ س ٤٥ ص ٧٧٦)

١٧- لما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الإذن بالقبض والتفتيش حرر على نفس الصحيفة التى حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة، وكان التفتيش الذى أخذت به محكمة الموضوع كما ورد بمحضر التحريات من أن الإذن يشمل الطاعن وزوجته يتفق مع ما تحمله عبارات الإذن ولا خروج فيه على ظاهر معناها، إذ الثابت من محضر التحريات أنه تضمن طلب الإذن لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته لضبط ما يحوزانه أو يحوزانه من مواد مخدرة ثم حرر الإذن أسفله وقد أصدره السيد وكيل نيابة المخدرات بعبارة «بعد مطالعة التحريات المسطرة عاليه نتتدب السيد المقدم بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ومن يعاونه أو يتوبه من مأمورى الضبط القضائى المختصين لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من وورد إسم زوجة الطاعن بمفردها،

ثم استكمل وكيل النيابة عبارات الإذن بصيغة المثني بقوله «وذلك لضبط ما يحوزاه أو يحوزاه من مواد مخدرة»، وإذا كان ذلك، وكان الإذن محمولاً على الطلب الذى ورد بمحضر التحريات بضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته بدلالة صدره بعد مطالعة هذا المحضر، فإنه يكون واضحاً ومحددأ فى تعيين أن المراد تفتيشه هو كل منهما وأن الإذن يشملهما معاً، فلا يطل إجراءات القبض والتفتيش من بعد ما يثيره الطاعن من أن الأمر بالتفتيش لم يشملهما ويكون ما رد به الحكم على ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن سائغاً وصحيحاً، وله صداه من الأوراق، ولم يحد الحكم فيما ذهب إليه من أن التفتيش يشمل الطاعن وزوجته معاً عن نص ما أنبأ عنه الإذن أو فحواه، وبالتالي تنحسر عن الحكم دعوى الخطأ فى التحصيل والفساد فى التدليل.

(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/١١/٨ س ٤٥ ص ٩٦٦)

١٨- الأمر الذى تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن يكون موجوداً معه أو فى محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه فى الجريمة التى صيد أمر التفتيش من أجلها صحيح فى القانون ذلك أن عدم وجود أحداً من هؤلاء الأشخاص عند تنفيذ الإذن لا يعيبه، ومن ثم يكون منعه فى هذا الشأن على غير سند.

(الطعن رقم ١٣٤٣٣ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٢)

١٩- من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها إليها رجال الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها ، فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا في القانون وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه ، وإذا كان الحكم قد التزم هذا النظر وأقر ما تم من إجراءات بالنسبة للطاعة التي يعتبر الإذن قد شملها باعتبارها من المتواجدين في السيارة الذين أجاز تفتيشهم ، فإن معنى الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٢٥٦٠١ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

٢٠- لا ينال من سلامة الإذن بالتفتيش ولا من صحة ما رتب عليه من إجراءات خطأ مصدره في تحديد الجهة الإدارية -مركز الشرطة- التابع لها مسكن المتهم محل التفتيش-بعد أن ورد ذلك صحيحا في محضر الاستدلالات الذي أحال إليه الإذن-وطالما أن المسكن الذي اتجه إليه مجرى التحريات و أجرى ضبط المتهم به وتفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش .

(الطعن رقم ١٢٤٣٢ لسنة ٦٨ق- جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٣)

سابعاً : تسبب إذن التفتيش :

١- لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الإذن قاصر على تفتيش شخص الطاعن وتم تنفيذه

بتفتيش شخصه عند ضبطه بالمقهى، فإن الحكم إذ التفت عن الدفع بطلان
إذن التفتيش لمخالفته لأحكام الدستور لخلوه من الأسباب التى دعت لإصداره
يكون قد التزم صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق- جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ سنة ٢٤ ص ٥٤٤)

٢- لما كانت المادتان ٤٤ من الدستور، ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية
فيما استحدثناه من تسبب الأمر بدخول المسكن وتفتيشه لم ترسما شكلا
خاصا للتسبب. وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين
إصدار الأمر بالتفتيش إنما هو من المسائل الموضوعية التى توكل إلى سلطة
التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت
أمرها بالتفتيش، فإن الإستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر
أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التى أفصح عنها طالب
الأمر فى محضره وعلى اتخاذها بدهاء هذه الأسباب أسبابا لأمرها هى دون
حاجة إلى تصريح بذلك، لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم .

(الطعن رقم ١١٠٦ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٥/١١/١٦ سنة ٢٦ ص ٦٨٨)

٣- لم تشترط المادة ٤٤ من الدستور قدرا معينا من التسبب أو صورة
بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وإنما يكفى لصحته أن
يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة
وقعت وأن هناك دلائل و أمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيشه
وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك.

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ سنة ٢٦ ص ٥٩٦)

٤- ان المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية والمادة ٩١ من قانون
الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثناه من

تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يشترطاً قدراً معيناً من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر بالتفتيش، كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٦/١/١١ سنة ٢٧ ص ٥٢)

٥- إن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن للمسكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون وما أورده في المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن «تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة جنائية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة. وفي كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً» - لم يتطلب تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثه في هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن لم يرسم شكلاً خاصاً للتسبب، والحال في الدعوى الماثلة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعن ومتجره دون مسكنه فلا موجب لتسببه، ومع هذا فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت هذا الأمر بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغ لإصداره وهذا حسبه كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءاً منه.

(الطعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ سنة ٣١ ص ٢٧١)

٦- لما كانت المادة ٤٤ من الدستور لم تشترط قدرا معيناً من التسيب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك، ولما كان الطاعن يسلم في تقرير الأسباب بأن الإذن بالتفتيش قد تضمن قدراً من التسيب، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق و صحيح القانون، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٥٠٤٩ لسنة ٦٤ق-جلسة ١٩٩٦/١/٢٤ ص ٤٧ من ١٣٦).

٧- لما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا توجبان تسيب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن، والحال في الدعوى الراهنة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش أنصب على شخص الطاعنين ووسيلة الانتقال دون مسكنيهما فلا موجب لتسبيبه، ومن هذا فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت الأمر بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط -طالب الأمر- وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغ لإصداره وهذا حسبه كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتهما جزءاً منه.

(الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق-جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥ ص ٤٨ من ٩٢٥)

٨- لما كان الثابت من المقررات المضمومة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذاً لإذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذى قدم إليه، وقد اشتمل على ما يفيد حيابة الطاعن لمواد مخدرة طبقاً لما أسفرت

عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن بإجراء الضبط والتفتيش بما مؤداه أن مصدر الإذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها لتسوية الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسبابا لإذنه، وفي هذا ما يكفي لاعتبار إذن التفتيش مسببا حسيما تطلبه المشرع في المادة ٤٤ من الدستور وردده بعد ذلك في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

(الطعن رقم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/٨ ص ٤٨ ص ١٣٧٦)

٩- من المقرر أن المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية فيما استحدثته من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم تستلزم قدرا معيناً للتسبيب، أو صورة يجب أن يكون عليها الأمر بالتفتيش، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة لم تأذن بتفتيش مسكن الطاعن الأول إلا بعد أن قدرت جدية التحريات والاستدلالات التي قام بها مأمور الضبط القضائي، وأثبتها في محضر ثم أقرتها محكمة الموضوع على تقديرها، فإن ذلك التفتيش يكون صحيحا في القانون ولا تكون محكمة الموضوع قد أخطأت في التعويل على الدليل الذي أسفر عنه ذلك التفتيش أو على شهادة من أجراه.

(الطعن رقم ٥٣٨٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

١٠- من المقرر أن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن «للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون» وما أورده في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن «تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق، ولا يجوز اللجوء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضى التحقيق

بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أ، جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة وفي كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً لم يتطلب تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما استحدثه في هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلاً خاصاً بالتسبب، ولما كان الثابت من مدرنات الحكم أن النيابة العامة أصدرت أمر التفتيش بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط-طالب الأمر-وما تتضمنه من أسباب توطئة وتسويغ لإصداره فإن حسبه كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءاً منه، فإنه ومتى التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٠٢٤١ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/٤/٢٢)

ثامناً: الدفع ببطالان إذن التفتيش:

١- الدفع ببطالان إذن التفتيش يجب إيدأؤه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه لا في عبارة مرسلة مؤداها أن التفتيش ملتو والوقائع غير صحيحة.

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٧٦/١٠/١٦ سنة ١٨ ص ٩٦٨)

٢- رفض الدفع ببطالان التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن أصدره يعتبر خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله يوجب نقض الحكم وبثيرة المتهم ما دام أن الإتهام قائم على الدليل المستمد من التفتيش وحده.

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٧٦/١١/١٣ سنة ١٨)

ص ١١٠١)

٣- الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضى تحقيقا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٨/٢/٥ سنة ١٩٦٨ ص ١٢٤)

٤- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائغة .

(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ سنة ١٩٦٨ ص ٧١٣)

٥- الدفع بصدر إذن التفتيش بعد الضبط، هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط، بناء على الإذن أخذنا منها بالأدلة السائغة التى أوردها فى حكمها .

(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٦٩/٦/٩ سنة ١٩٦٩ ص ٨٨٦)

٦- يجب إيداء الدفع ببطلان إذن التفتيش فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه . ومن ثم فإن مجرد قول المدافع عن الطاعن فى مرافعته أن الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطلان الإذن .

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ سنة ١٩٦٩ ص ١٠٢٢)

٧- من المقرر أن الدفع ببطلان إذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التى لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة

محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ سنة ٢٣ ص ٣٥٧)

٨- الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي ويكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة بالأدلة الساتعة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن.

(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق- جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ سنة ٢٥ ص ٤٣٠)

٩- لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن إقتصر على الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ولم يتعرض لإجراءات التفتيش ذاتها على الأساس الذي يتحدث عنه في طعنه لحصوله في غير المكان المحدد بإذن التفتيش لإجرائه، وفرق بين الدفع بطلان إذن التفتيش وبين الدفع بطلان إجراءاته، وإذا كان الطاعن لم يبد دفاعا بطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة وقد خلا الحكم مما يدل على هذا البطلان فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتي اطمأنت فيها إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش.

(الطعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٢/٥)

١٠- من المقرر أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جنائية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم بعينه، وكان هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرته الشخصية، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته

تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة.

(الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ق- جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠)

١١- وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها بدلالة ما قرره ضابط الواقعة من أن مصدره السرى - وهو أحد جيران الطاعن - هو الذى يمدّه بالمعلومات ويقوم بالتحريات والمراقبة الأمر الذى لا يمكن الإطمئنان معه إلى جدية التحريات، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الدفع وأطرحه فى قوله «وحيث أنه عن الدفع بالبطلان لعدم جدية التحريات فإن المحكمة ترى أن التحريات قد شملت كل البيانات والإجراءات الكافية لحمل الإذن الصادر بموجبها ومن ثم يكون الدفع ببطلانها فى غير محله»، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بالعبارة المار ببيانها، وهى عبارة قاصرة تماما لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن، إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على إصدار الإذن بالتفتيش ومدى كفايتها لتسويغ إصداره من سلطة التحقيق مع أنها أقامت حكمها بإدانة الطاعن على الدليل المستند مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن، فإن الحكم فوق قصوره يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال، بما

يستوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/١٦)

١٢- من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة «جناية أو جنحة» قد وقعت من شخص معين، وأن يكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرمة مسكنه أو ما يتصل بشخصه فى سبيل كشف مبلغ إتصاله بتلك الجريمة، ولا يوجب القانون حتما أن يكون رجل الضبط القضائى قد أمضى وقتا طويلا فى هذه التحريات، إذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات دون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات. لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت على ما سلف بيانه بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر، وردت على الدفع ببطلانه - وهى على بينة من كافة الإجراءات التى سبقته وبنى عليها - وأطرحته بما كفى لإطراحه، فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٧٣٤٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٧)

١٣- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة

التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات - التي بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسوين إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن للأسباب السائفة التي أوردتها وكان عدم إيراد محل إقامة الطاعن محدداً في محضر الإستدلالات أو الخطأ فيه لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات.

(الطعن رقم ٢٣٨١٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/٢/١٠)

١٤- من المقرر أن تقدير التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفائتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق. وكان مجرد الخطأ في ذكر إسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات بفرض حصوله - لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر، مادام أن المسكن الذي اتجه إليه مجرى التحريات وأجرى ضبط الطاعن به وتفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش. كما أن خلوه من بيان سنه أو مهنته أو عمله لا يقدح في جديتها مادام أنه الشخص المقصود بالتحرر والتفتيش، وكان الحكم قد أفصح بما أوردته في مدوناته عن اطمئنانه أن الطاعن هو الذي أنصبت عليه التحريات وهو المقصود في الإذن الصادر بالتفتيش، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)

١٥- لما كان الدستور قد نص في المادة ٤٤ منه على أن «للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون» وهو نص عام مطلق لم يرد عليه ما يخصصه أو يقيد به مما مؤداه أن هذا النص الدستوري يستلزم في جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائي المسبب وذلك صوناً لحرمة المسكن التي تنبثق من الحرية الشخصية التي تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذي يأوى إليه وموضع سره وسكنته، ولذلك حرص الدستور على تأكيد حظر إنتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب دون أن يستثنى في ذلك حالة التلبس التي لا تجيز - وفقاً لنص المادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد.

(الطعن رقم ١٢٠٩١ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٤/٤/٢٧)

١٦- من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما أستحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلاً خاصاً للتسبيب، وأن تقدير جدية التحريات وكفائتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل أمر تقديرها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الإستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسباباً لأمرها هي دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم. وإذ كانت الحال في الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش

مثار الطعن إنما أصدرته من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط طالب الأمر وما تضمنته من أسباب توطئة وتسوية لاصداره فإن بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب فى الأمر نفسه، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بىطلان إذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم فإن النعى عليه فى هذا الشق يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)

١٧- من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا بالإذن متى كان قد ثبت من الأوراق صدره من النيابة المختصة، فلا عليها إن لم تضع عليه خاتم شعار الدولة، إذ أنه يعد ورقة رسمية من أوراق الدعوى بحسب صدورها من المختص أصلا بها. ولم يلزمها القانون بإمهاره بخاتم شعار الدولة، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له.

(الطعن رقم ٢١٧٨٦ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/١٠/١٧)

١٨- لما كان ما أورده الحكم فى شأن رفض دفع الطاعة بىطلان إذن التفتيش لخلوه من تاريخ إصداره غير سديد فى القانون، ذلك أن خلوه الإذن بالتفتيش من هذا البيان الجوهرى يؤدى إلى بطلانه، باعتبار أن ورقة الإذن إذ تتضمن إجراءات التحقيق هى ورقة رسمية يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الإذن على النحو الذى صدر به، ويكون لصاحب المصلحة أن يدفع بىطلانها لهذا السبب، فإذا ما بطلت بطل الإذن ذاته.

(الطعن رقم ٤٠٩٧٩ لسنة ٥٩ق- جلسة ١٩٩٥/٣/١٩)

١٩- وإن أوجب القانون أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه بامضاء مصدره، إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلا ممن أصدره، وكون الإذن مهورا بتوقيع غير مقرر لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلزم في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مصدره هذا النظر، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص له معينه الصحيح من الأوراق، فإن ما يثيره في هذا المنحى يضحى ولا محل له.

(الطعن رقم ١٣٨٣٠ لسنة ٦٣ق- جلسة ١٩٩٥/٥/١٤)

٢٠- البين من الإطلاع على المفردات المضمومة - تحقيقا لوجه الطعن - أن إذن النيابة العامة بالتفتيش صدر خلوا من تاريخ إصداره واقتصر على تدوين ساعته دون تاريخه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن خلو الإذن بالتفتيش من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الإذن تتضمن إجراء من إجراءات التحقيق هي ورقة رسمية يجب أن تحمل تاريخ إصدارها، وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا، لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الإذن على النحو الذي صدر به، ويكون لصاحب المصلحة أن يدفع ببطلانها لهذا السبب، فإذا ما بطلت بطل الإذن ذاته، وكذلك جميع الإجراءات التي ترتبت على هذا الإذن الباطل تكون باطلة، ولا يرفع هذا العوار أن يكون محضر التحريات مؤرخا وأن الإذن بالتفتيش حرر على ذات المحضر لأنه اذا كان الأصل أن لمصدر الإذن أن يتخذ من مدونات محضر التحريات أسبابا لإذنه إلا أنه يجب أن يكون إذن التفتيش مستكملاً بذاته شروط صحته ومقومات وجوده كورقة رسمية فلا يقبل تكملة مانقص فيه من بيانات جوهريه بأى دليل غير مستمد منه بأى طريق من طرق الإثبات، ذلك أنه ليس من اليقين أن يدل على زمن وجوده زمان حدث وقع قبله أو زمان حدث قام عليه بعده، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من

تاريخ إصداره يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وهو ما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٦٥٨٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٥/١٠/١٩)

٢١- لما كانت المادة ٤٤ من الدستور لم تشترط قدرا معيناً من التسييب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش، وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بقبضه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك، ولما كان الطاعن يسلم في تقرير الأسباب بأن الإذن بالتفتيش قد تضمن قدراً من التسييب، وكان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطالان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون، فإن ما ينعاه الطاعن يكون غير صليد.

(الطعن رقم ٥٠٤٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/١/٢٤)

٢٢- من المقرر أن العبرة في إختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش إنما تكون بالواقع، وكانت المادة ٢٠٦ مكرر ثالثاً من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت الإختصاص بإصدار الإذن بتفتيش منزل غير المتهم بأن يكون يأمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد إطلاعه على الأوراق، وأن مقتضى ذلك أن القانون لم يمنح النيابة العامة سلطة القيام بأى إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة لمنزل غير المتهم، ومن ثم فإن الأمر بالتفتيش الذى يصدره أحد أعضاء النيابة العامة بناء على إحالة محضر التحريات إليه من محرر محضر تلك التحريات ودون إستئذان صاحب الحق فى هذا الإختصاص وهو القاضي الجزئي يقع باطلا لصدوره من غير مختص بإصداره، ويبطل تبعاً لذلك التفتيش الذى يجرى بناء عليه فلا يصح

للمحاكم الإعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه ولا على ما يشتبهونه في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامهم من المتهمين، لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع إخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف القانون.

(الطعن رقم ٩٣٥٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٦/٥/٢١)

٢٣- لما كان قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بتعديل إختصاص نيابة مخدرات القاهرة المعمول به إعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ الذي نص في مسدته الأولى على إختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له والجنح المرتبطة بها، وجعل إختصاصها شاملا لما يقع بدائرة محافظة القاهرة هو قرار تنظيمي لم يسلب النيابة العامة إختصاصها العام ولم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانونا لها وليس من شأنه سلب ولايتها في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر.

(الطعن رقم ١٢٧١١ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣)

٢٤- تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح في أصله في إختصاص النيابة العامة بها، وكان الإذن بالتفتيش يصح إذا صدر من عضو النيابة العامة لينفذ في نطاق إختصاصه المكاني - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص في قضائه إلى صدور إذن التفتيش من وكيل نيابة مختص بإصداره، فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء، وبالتالي فلا محل لما يثيره الطاعن من بطلان إذن التفتيش وبطلان إجراءاته، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ١٢٧١١ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣)

٢٥- من المقرر أن القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه القانون في هذا الخصوص أن يكون واضحاً محدداً بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً باصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقماً عليه بإمضائه - وهو ما لم ينازع فيه أحد - ومن ثم فلا يعيب الإذن خلوه من خاتم النيابة التي ينتمى إليها مصدره ويكون ما رد به الحكم دفعه سائغ بما يضحى النعى في خصوصه غير سديد.

(الطعن رقم ١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٦/١٢/٩)

٢٦- من المقرر أنه لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون إجراءً بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا ما رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية، ويعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراءً متتماً للتحقيق.

(الطعن رقم ١٣٣٦٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٦/١٢/٩)

٢٧- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما أصدرته من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من ضابط المباحث طالب الأمر وما تضمنه من أسباب بائجار الطاعن في المخدرات توطئة وتسويفاً لإصداره فإنه بحسب أمرها ذلك أن يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابقتها جزءاً منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٢١٢٣٩ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/٧)

٢٨- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به

كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد التعاطي التي دان الطاعن بها وأقام عليها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهد الإثبات وتقرير المعمل الكيماوى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رقبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بىطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه بقوله «أنه عن الدفع بعدم جدية التحريات فمردود بأن مأمور الضبط القضائى قد حرر محضرا بما إنتهت إليه تحرياته وعرضه على النيابة العامة طالبا الإذن له بضبط المتهم وتفتيشه وأن النيابة العامة لاطمئنتانها إلى تلك التحريات قد أصدرت له هذا الإذن والذي تسايرها فيه المحكمة لاطمئنتانها إلى ما إنتهت إليه بتلك التحريات ومن ثم يصير الدفع قائما على غير سند من الواقع والقانون جديرا بالرفض، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فإذا اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا يتال من ذلك خطأ محضر الاستدلالات فى بيان محل إقامة الطاعن أو عمله - بفرض حصوله - إذ لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات، ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٢٥٠٢٢ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٨/١/٢٢)

٢٩- لما كان الحكم قد عرض للدفع بىطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه فى قوله «... عن حالة الدفاع بعدم جدية التحريات لعدم ذكر بيان عن حالة المتهم الإجتماعية ومهنته وسنه وكون المسكن محل التحريات يقيم فيه والد المتهم فإنه قول مردود عليه بأنه من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية

التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت رقابة المحكمة، وكان البين من الأوراق ومن محضر التحريات أن ما ورد به من بيانات إسمه ومحل إقامته هي من البيانات الجوهرية التي يتعين أن تتوافر في محضر التحريات وهي التي تحدد هوية المتهم وتميزه تميزاً واضحاً عن غيره من آحاد الناس أما غير ذلك من البيانات فهي بيانات ثانوية لا تنال من جدية التحريات ولا تؤثر في كفايتها. ولما كان ذلك كذلك فإن المحكمة تسير النياية العامة وتؤديها في أن ما ورد بالتحريات من أن جريمة معينة قد وقعت وأن هناك دلائل كافية على إسناد الاتهام إلى شخص معين لهو أمر كاف يسوغ المساس بحرية المتحرى عنه في ضبطه وتفتيشه ومن ثم فقد صدر إذن النياية العامة بضبط وتفتيش المتهم صحيحاً ومبنيّاً على تحريات جادة وكافية، ولا يقدح في ذلك ما ذهب إليه الدفاع من أن والد المتهم يقيم في نفس العنوان فهو أمر لا يتناقض مع إقامة المتهم نفسه في ذات العنوان وفي حياة مستقلة وهذا هو ما أسفرت عنه التحقيقات ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عما أثاره الدفاع في هذا الشأن». وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النياية على تصرفها في شأن ذلك - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكان خلو محضر التحريات من بيان الحالة الإجتماعية للطاعن ومهنته وعمره ووصف المنزل الذي يقيم به وما إذا كان يشاركه فيه أحد من عدمه لا يقطع بذاته في عدم جدية التحري، فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/١/٢٢)

٣٠- لما كان الحكم المطعون فيه قد ~~معرض~~ للدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه فى قوله «وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لا يثبت على تحريات غير جدية فإنه لما كانت المحكمة تطمئن إلى التحريات التى أجريت وترتاح إليها لأنها تحريات صريحة وواضحة وتحوى بيانات كافية لإصدار الإذن وتصدق من أجزائها وتقتنع بأنها أجريت فعلا بمعرفة ضابط إدارة مكافحة المخدرات بالقاهرة ومن ثم يكون إذن النيابة العامة الذى صدر بناء عليها قد صدر صحيحا فى نطاق الحدود التى رسمها القانون ويكون ومن ثم الدفع المبدى من دفاع المتهمه ببطلان إذن النيابة العامة بتفتيش مسكن زوجها لعدم جدية التحريات لاسند له وتعمين الالتفاف عنه». وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التى متى اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وإذ كان الحكم المطعون فيه سوغ الأمر بالتفتيش وأقر النيابة على تصرفها فى هذا الشأن، وكان خلو محضر الاستدلال من ذكر أوصاف مسكن المأذون بتفتيشه لا يقدر بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما تنعاه الطاعنة فى هذا الشأن لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٥)

٣١- لما كان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لعدم جدية التحريات بقوله «..... وكان الثابت من مطالعة محضر التحريات المسطر فى ١٩٩٥/١/١٧ الساعة العاشرة صباحا والذى صدر إذن النيابة عليه أنه تضمن الاسم الثلاثى الكامل للمتحرى عنه ومحل عمله تحديدا ونشاطه المتمثل فى احراز وحيازة المواد المخدرة وكل هذه الأمور تعتبر معلومات كافية وبيانات وافية وتحريات شاملة مسوغة لإصدار ذلك الإذن

بالضبط والتفتيش سيما وقد ثبت من محضر ضبط الواقعة أن المتهم كان هو المعنى بهذا الإذن والمقصود به مما يضحى معه هذا الدفع على غير سند من الواقع أو القانون خليقا بالرفض لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت - على السياق المتقدم - بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته، فإن مجادلة الطاعن في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة، لما كان ذلك، وكان القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه بإمضاء مصدره إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلا من أصدره، وكون الإذن مهور بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم في رده على الدفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من توقيع مصدره هذا النظر، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص له معينه الصحيح من الأوراق - على ما يبين من المفردات المضمومة تحقيرا لوجه الطعن - فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى يضحى ولا محل له.

(الطعن رقم ٥٠٤٢ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٤/١٢)

٣٢- لما كان من المقرر أن كل ما يشترط لإذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أقر النيابة في شأن إصدارها الإذن وجدية التحريات وكفايتها فإن عدم إطلاع النيابة على التسجيلات الصوتية المأذون بإجرائها لا ينال من صحة الإذن بالضبط

والتفتيش ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس.

(الطعن رقم ٩٩٤١ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/٥/٧)

٣٣- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات للخطأ فى سنه وعمله والقبيلة التى ينتمى إليها ولم يثر شيئا عن خلو محضر التحريات من إيراد محل إقامة الطاعن محددا وقد رد الحكم على هذا الدفع بقوله «وحيث أنه عن الدفع المبدى من المتهم ببطلان إذن النيابة العامة بمقولة ابتناؤه على تحريات غير جدية ولصدوره عن جريمة مستقبلية فهو فى غير محله ذلك أنه وحسبما هو ثابت مما أدرك ضابط الواقعة فى محضره أن تحرياته السرية دلت على أن المتهم يحوز موادا مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا الأمر الذى يكون قد صح منه أن جنابة قد وقعت بالفعل نسب ارتكابها إلى المتهم ونمى أمرها إلى علم محرر هذا المحضر من تحرياته واستدلالاته الموثوق بها وأنه قام من الأمارات والشبهات المقبولة والدلائل ضد المتهم بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرته وحرمة مسكنه فى سبيل الكشف عن مبلغ اتصاله بتلك الجريمة الذى أرتأت معه سلطة التحقيق جدية هذه التحريات وهو ما تقرها عليه هذه المحكمة فأصدرت أمرها بالتفتيش لضبط تلك الجريمة التى كانت واقعة بالفعل عند صدوره». وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وأن القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته الخطأ فى سن المأذون بتفتيشه أو عمله أو القبيلة

التي ينتمى إليها طالما أنه الشخص المقصود بالإذن. ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول - فيما سلف بيانه - الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون، فضلا عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إيراد محدد في محضر الاستدلالات - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله.

(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/١/٥)

٣٤- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وتقرير التحليل وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدي من الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات صورية وأطرحه في قوله «وحيث أنه في شأن ما أثاره الدفاع عن عدم جدية التحريات وصورتها فمردود بأن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذا كانت هذه المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسوية إصداره فإنه لا ينال من جديتها أو يؤثر على صحتها مجرد الخطأ في عنوان المتهم على فرض صحة إدعائه وقد قررت إينة المتهم بالتحقيقات أن سكنها مع أبيها بذات العنوان الوارد بمحضر التحريات كما أضافت في أقوالها أنها علمت بعد ذهابها لمتزلها يوم الضبط أنه تم تفتيش سكن والدها مما يقطع بأن هذا المسكن هو ذاته المقصود بمحضر التحريات والذي صدر إذن النيابة

بفتيشه الأمر الذى تطمئن معه المحكمة إلى أن محضر التحريات قد تضمن مقومات جدية ومن ثم تقر النيابة على تصرفها فى هذا الشأن بما يستوجب الإلتفات عما أثاره الدفاع بهذا الخصوص، وهو رد كاف وسائغ، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات وأقوال الضابط ما يكفى لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإجتار دون أن يعد ذلك تناقضا فى حكمها. ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/١/٧)

٣٥- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير المحلل الكيماوى وهى أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن. فإنه لا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة متجة لا ينازع الطاعن فى أن لها أصلا ثابتا بالأوراق وكان الخطأ فى مهنة الطاعن لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينعاه

الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/١/١١)

٣٦- لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش أو ببطلان إجراءاته، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد تضمن مرافعته نعيّاً على التحريات لعدم شمولها باقى أفراد أسرته إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش أو بطلان إجراءات القبض والتفتيش الذى يجب إبدائه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٣ ص ٤٤ ص ١٢٥٦)

٣٧- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاستصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو نوع المادة المخدرة التي يحوزها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعنين ببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية وأطرحه فى قوله: «أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة، جنائية أو جنحة، قد وقعت من شخص معين وأن هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يرر تعرض التحقيق لحرته أو لحرمة مسكنه فى سبيل

كشفت مبلغ إتصاله بتلك الجريمة، ولا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالإذن بتفتيش ذلك الشخص أو أن يكون على معرفة سابقة به بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات. لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذ كانت هذه المحكمة تقتنع بما جاء بمحضر التحريات وأقوال الرائد بالتحقيقات وأمام المحكمة وأقوال الشاهدين الثاني والثالث بجدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش وتوافر مسوغات إصداره، ولا ينال منه ما قاله الدفاع بقصور التحريات التي بنى الإذن عليها ذلك أن هذه التحريات جاءت محددة لأشخاص المتهمين ومحل إقامتهما والتهمة المسندة إليهما تحديدا كافيا نافيا للجهالة ولم يزعم الدفاع أنهما غير المقصودان بالإذن، أما عن خلو محضر التحريات من بيان أسماء المترددين على شقة المتهمين أو بيان جهة ومصدر المخبر إلى غير ذلك فهي أمور لا تؤثر في جدية التحريات المتعلقة بالمتهمين، وترتبطا على ما تقدم يكون الدفع ببطالان الإذن غير سديد. وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن وردت على شواهد الدفع ببطالانه - على نحو ما سلف بيانه - بأدلة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت بالأوراق وعلى نحو يتفق وصحيح القانون، ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٥/١/١٩ ص ٤٦ ص ٢١١)

٣٨- لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعنين ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه في قوله: «ليس له محل ذلك أن ضبط المزروعات بالحقل والتحفظ عليها ليس بحاجة إلى إذن من النيابة العامة أصلاً إذ أن المشرع قد أحاط فقط المسكن والمكان الخاص بوجه عام بضمانات حماية لحرمة الحياة الخاصة فجعل دخول المنازل وما في حكمها وتفتيشها غير جائز إلا بأمر قضائي والحقل ليس مكاناً خاصاً فلا حاجة لمأمور الضبط القضائي لإذن من النيابة العامة قبل دخوله أو التحفظ به على المضبوطات يتوافر بوجودها حالة التلبس بجناية زراعة نباتات مخدرة، لما كان ذلك، وكان الأصل أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٥/٢/٩ ص ٤٦ ص ٣٣٦)

٣٩- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه في قوله: «وحيث إنه عن الدفع المبدى من الحاضر مع المتهم بعدم جدية التحريات فمن المقرر أن المشرع قد أوجب على مأمور الضبط القيام بالتحريات بنفسه أو بواسطة مساعديه وأنه لا يجوز الإذن بالتفتيش بناء على التحريات إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجمت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه، ولما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة محضر التحريات محل الدفع أن محرره هو الذي قام بإجراء تحرياته فيه بنفسه وبدقة وقد صدر إذن النيابة بناء على تلك التحريات لضبط جريمة

ثبت وقوعها بالفعل وثبت نسبتها للمتهم المأذون بتفتيشه الأمر الذى يكشف بجلاء عن جدية تلك التحريات ويضحي الدفع المبدى فى شأنها على غير سند من الواقع أو القانون متعينا رفضه لما كان ذلك، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجر به النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة «جناية أو جنحة» قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المعقولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ إتصالة بتلك الجريمة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. وكانت المحكمة قد إقتنعت للأسباب السائفة التى أوردها بجدية الإستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى شأن ذلك، فإنه لا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون هذا فضلا عن أن تلاحق الإجراءات التى قام بها الضابط - بفرض حصوله - هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك فى صحة أقواله أو يقدرح فى سلامة إجراءاته ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مقبول.

(الطعن رقم ١٢٧١١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣)

٤٠- لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أورد ضمن دفاعه قوله «أن الضبط قد تم الساعة ١٥ ٨

وأن القضية حدثت يوم ١٩٩٣/١١/١٨ مثل في النيابة يوم ١٩٩٣/١١/٣٠، وكانت هذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور إذن من النيابة الذى يجب إيدأؤه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه، فإن النعى على الحكم بدعوى إطراحه الدفع بإجراء الضبط قبل صدور إذن التفتيش بما لا يسوغ إطراحه يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ٢٣٧٦٥ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/١١/٢١ ص ٤٧ ص ١٢٢٩)

٤١- لما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن العقيد قد استصدر إذنًا من النيابة بعد أن دلت التحريات على أن الطاعنين يحوزان جواهر مخدرة ويستخدمان فى تنقلاتهما السيارة رقم قيادة الطاعن الثانى وتمكن من ضبطهما والسيارة حيث عثر معهما وبداخل السيارة على المخدرات المضبوطة، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعنين لا لضبط جريمة مستقبلية ويكون الحكم فيما أنتهى إليه من إطراح الدفع المبدى من الطاعنين فى هذا الشأن قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥ ص ٤٨ ص ٩٢٥)

٤٢- من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة السائغة التى أوردتها، وكانت المحكمة قد عرضت لدفع الطاعن فى هذا الصدد وأطرحته برد كاف وسائغ، فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون لا محل له. ولما كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى

المحكمة تحقيقاً بصدد هذا الدفع، فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها.

(الطعن رقم ١٢٥٣٩ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/٨ من ٤٨ ص ١٣٧٦)

٤٣- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية وأطرحه في قوله: «لما كان ذلك، وكان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة إذن النيابة بالتفتيش هو أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة جنائية أو جنحة قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه بالتفتيش في سبيل كشف اتصاله بالجريمة، وكان البين من محضر التحريات أن محرره قد أثبت به أن التحريات السرية قد توصلت إلى أن المتهم يحوز المواد المخدرة وقد أكدت المراقبة صحة ذلك فإن مفهوم ذلك أن هناك جريمة تحقق وقوعها من مقارفها ويكون الإذن بالتفتيش قد صدر صحيحاً لضبط جريمة واقعة بالفعل وليس عن جريمة مستقبلية، وليس في تراخي الضابط في تنفيذ إذن التفتيش إلى نهاية فترة الإذن به دليل - كما يزعم المتهم - على عدم قيام الجريمة حين أصدرت النيابة الإذن، إذ ليس في القانون ما يوجب تنفيذ الإذن بالتفتيش فور صدوره فلرجل الضبطية القضائية المنتدب لإجراء التفتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفي الوقت الذي يراه مناسباً مادام أن ذلك قد تم في خلال الفترة المحددة بالإذن ويكون هذا الدفع لا أساس له متعيناً رفضه كذلك، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، وإذ إنتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة

بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣ من ٤٨ص ١٤٠٣)

٤٤- لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ورد عليه بقوله «وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لصدوره عن جريمة لم تكن قد وقعت بالفعل استناداً إلى أن وكيل النيابة مصدر الإذن ذكر في محضره عند الحديث عن جدية التحريات أنها «تتم عن» فإنه لما كان الثابت من محضر التحريات بأن المتهم يحوز المخدر ويقوم بإخفائه مع شخصه، وكانت كلمة «ينم» تعني في المعاجم اللغوية الظهور وانتشار الرائحة، فإن الإذن يكون قد صدر عن جريمة وقعت فعلاً من مرتكبيها وبالتالي تعين الالتفات عن هذا الدفع، وكان الحكم قد استخلص من محضر التحريات أن الطاعن كان يحوز ويحوز بالفعل مواد مخدرة وقت صدور إذن النيابة العامة بتفتيشه، وكان من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ فيها إذن التفتيش، فإن ما خلص إليه الحكم في رده على دفاع الطاعن بأن الإذن صدر لضبط جريمة وقعت فعلاً من مرتكبها وليس عن جريمة مستقبلية يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي في غير محله.

(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/١/٥)

٤٥- لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً عن تزوير توقيعات محرر محضر التحريات ومصدر الإذن بالتفتيش، ولم يطلب إجراء تحقيق معين في شأن ذلك فليس له أن يتمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يصح له النعي على المحكمة قعودها عن

القيام بإجراء لم يطلب منها ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن إنما يرد في حقيقته على شكل التوقيع في حد ذاته مما لا يعيب محضر التحريات أو إذن التفتيش الصادر بناء عليها ويضحي النعى على الحكم لهذا السبب في غير محله.

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/١/١٨ ص ٤٩ ص ١١١)

٤٦- لما كان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه لإجرائه قبل صدور الإذن وكان هذا الدفع - بفرض إثارته - إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناءً على الإذن أخذاً بالأدلة التي أوردتها - كما هو الحال في الدعوى - فلا يعيب الحكم من بعد قضاءه في الدعوى دون ضم دفتر الأحوال استجابة لطلب المتهم الخامس لأنه فضلاً عن تنازل المتهمين جميعاً عن الطلبات السابق إيدائها مما يفقد هذا الطلب خصائص الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته، فإن قرار المحكمة في هذا الشأن لا يعدو قراراً تحضيراً تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع أدلتها لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق.

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/١/١٨ ص ٤٩ ص ١١١)

٤٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن التحريات السرية التي أجراها المقدم الضابط بإدارة مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ويقومان بترويجها على عملائهما متخذين في ذلك إحدى السيارات الخاصة فاستصدر إذنًا من النيابة العامة لضبطهما وتفتيشهما وتفتيش السيارة المذكورة فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، وإذ انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة

بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشهما وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم التفتاته عن الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية طالما أنه دفع قانوني ظاهر البطلان وبضحى ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن على غير أساس.

(الظعن رقم ٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ ق-جلسة ١٠/٨/١٩٩٨ س ٤٩ ص ٩٩٩)

٤٨- من المقرر أيضاً أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفتاتها إليها، وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب خبير آخر في الدعوى مادام أن الواقعة قد صحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعنين ندب لجنة ثلاثية من قسم أبحاث التزيف والتزوير بالطب الشرعى بالقاهرة وعلى دفعهما بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش بقوله: «وحيث إن المحكمة وبعد إستعراضها لوقائع الدعوى وملابساتها تلتفت عن طلب الدفاع الحاضر عن المتهمين بشأن إحالة الأوراق إلى قسم أبحاث التزيف والتزوير بالطب الشرعى بالقاهرة اطمئناناً منها إلى سلامة الإذن الصادر من النيابة العامة بالضبط والتفتيش وأن ميسقات صدوره الذى يحمله وهو الساعة ١٥، ١٠م الواحدة والربع مساء يوم ١٠/٤/١٩٩٥ قد دون به في ذات ساعة وتاريخ صدوره وذلك اطمئناناً منها إلى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير بالطب الشرعى بأسبوط من أن التعديل بتوقيت تحرير الإذن بالتفتيش قد حدث بقصد إستدراك خطأ

وليس بقصد التزوير وذلك لسلامة الأسس التى بنى عليها هذا التقرير ومن هذا المنطلق فإن المحكمة تطمئن إلى شهادة شهود الواقعة فى خصوص توقيت ضبط وتفتيش المتهمين والسيارة قيادة المتهم الأول ومسكن المتهم الثانى وأن ذلك قد تم بعد صدور الإذن بذلك من النيابة العامة وبناء عليه يكون الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش أو ببطلان القبض والتفتيش على غير سند من صحيح الواقع أو القانون متعيناً لإطراحه، وهو ما يستقيم به إطراح الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش وطلب الطاعنين ندب خبير آخر، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير سليم، ولا يغير من ذلك ما ساقه الطاعنان فى أسباب طعنهما من مطاعن للنيل من تقرير الخبرة المنتدبة من المحكمة إذ لو ارتأى الطاعنان جديتها لاتخاذ الإجراءات التى رسمها القانون لردّها أمام محكمة الموضوع، أما وهما لم يفعلا فإنه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض فضلاً عن أن هذه المطاعن - بما فيها القول بعدم خبرة الخبرة - لا تعدو أن تكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبرة مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢١٦٥٤ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/١٠/٢٢ ص ٤٩ ص ١١٣٩)

٤٩- لما كان الحكم قد عرض للدفع المبدى من الطاعنة الثانية ببطلان الإذن بتفتيش المسكن، لعدم تسببه ورد عليه بما يفيد إطراحه بقوله: «وحيث إنه عن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بتفتيش المسكن لعدم تسببه فمردود أيضاً ذلك أن الثابت للمحكمة أن وكيل النيابة الأمر قد أصدر أمره على ذات محضر التحريات سالف الذكر وبعد أن أشر بالاطلاع عليه وكونه يشكل جريمة قائمة وحالة الأمر الذى يعد تسبباً كافياً» وهو رد سديد فى القانون ويستقيم به إطراح دفاع الطاعنة الثانية المتعلق ببطلان الإذن وله سنده

بالأوراق، ذلك أن الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن تفتيش الطاعنة الثانية قد تم تنفيذاً لإذن صدر من وكيل النيابة في ١٩٩٧/٣/٢٦ حرره على ذات محضر التحريات الذي أثبت إطلاعه عليه، واشتمل على طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن بتفتيش مسكن الطاعنة الثانية بما مؤداه أن مصدر الإذن قد اقتنع. بجدية تلك التحريات واطمأن إلى كفايتها في تسويق الإذن بالتفتيش واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسبابا لإذنه وفي هذا ما يكفي لإعتبار إذن التفتيش مسببا حسبما يطلبه المشرع في المادة ٤٤ من الدستور. وإذا كانت المادة المذكورة لم تشترط قدرا معيناً من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك.

(الطعن رقم ١٨١٣٤ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/١٧)

٥٠- لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيّاً من الطاعنين أو المدافع عنهم لم يثر شيئا بشأن بطلان إذن النيابة العامة لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانيا باصداره، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام هذا البطلان، فإنه لا يجوز لهم أن ينعوا على الحكم عدم الرد على دفع لم يثيره أمام المحكمة، كما لا يقبل منهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفتها ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول.

(الطعن رقم ١١٧٨٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٥١- لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الرائد الضابط بإدارة مخدرات القاهرة قد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن عاود نشاطه في الإجتار في المواد المخدرة خاصة مسحوق الهيروين ويتخذ من أقسام النزهة وعين شمس والسلام أماكن لمقابلة عملائه، وإذا انتهى إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن على غير أساس، هذا فضلا عن أن الحكم رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية بما يبرر إطرأحه، هذا إلى أنه لا ينال من الأمر بالتفتيش شيئا مما أورده الطاعن بأسباب طعنه من عدم ضبط آخرين حال تعاملهم معه ذلك بأن الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن يكون موجودا منه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها صحيح في القانون ذلك أن عدم وجود أحد من هؤلاء الأشخاص عند تنفيذ الإذن لا يعيبه ومن ثم يكون منعه في هذا الشأن على غير سند.

(الطعن رقم ١٣٤٣٣ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٢)

٥٢- لما كان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وحدها، وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى كل متهم وعدم إطمئنانها إليها نفسها بالنسبة إلى متهم آخر، كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية أن ترى أن مجرى التحريات قد جدَّ في جمعها عن أحد المتهمين ولم يجدَّ في ذلك بالنسبة لمتهم آخر وأن تخلص

تبعا لذلك إلى صحة الإذن - الصادر بناء على تلك التحريات - بتفتيش أحد المتهمين وإلى عدم صحته بالنسبة إلى المتهم الآخر دون أن يعد ذلك منها تناقضا في التسبب أو فسادا في الاستدلال، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جادة فرد عليه بما يسوغ إطراحه بالنسبة للطاعن، فإنه لا يعيب الحكم أنه أهدر - من بعد - دلالة تلك التحريات بالنسبة للمتهم الذى قضى ببراءته للأسباب التى أوردها والتى تتعلق بالتحرى عن المتهم هذا وحده.

(الطعن رقم ١٣٤٢٥ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

٥٣- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره، وأقرت النيابة على تصرفها فى شأن ذلك، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت بالأوراق، وكان عدم ذكر الاسم الذى اشتهر به المطلوب تفتيشه لا يطل إذن التفتيش مادام أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش وكان لا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة، وأن العثور على المخدر فى منزل الطاعن خلافا لما ورد بمحضر التحريات لا يقدر فى جديتها لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها، فإن كل ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة

إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التي أوردتها. كما أن للمحكمة أن تعمل على شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي، دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً، ففضاؤها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يبينها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها. وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات وصحة تصويره للواقعة، وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٣٤٨٤ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/٧/٢٢)

٥٤- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبها عليها، عرض للدفع بطلان الإذن لعدم جدية التحريات ورد عليه بقوله: «أما عن الدفع الأول بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات فمردود عليه ذلك أن المحكمة باستقراءها لمدونات محضر التحريات ترى أن الشاهد الأول قد ضمنه من العناصر ما يرشح إلى جدية ما قام به من تحريات ومن ثم تشارك النيابة العامة اطمئناتها إلى جدية تلك التحريات وكفايتها مسوغاً لإصدار الإذن بالتفتيش ولا يقدر على دفعه في جدية التحريات وسلامة الإذن بالتفتيش الصادر بناء عليها ما تدرع به الدفاع وركن إليه من قالة خطأ التحريات في اسم وسن ومهنة المتهم المتحرى عنه مما يفيد أنها انصبت على غير شخص المتهم ذلك أن الثابت أن المتهم قد قرر بأقواله بالتحقيقات بأنه وإن كان اسمه إلا أنه يشتهر في بلده باسم: محمد عطية، وهو ذات الاسم الذي ورد

بمحضر التحريات، كما أن الثابت من إستمارة إستخراج جواز السفر المقدم من المتهم بجلسة المحاكمة أن مهنته عامل عادى عمالة غير منتظمة، بما يفيد عدم قيامه بأى عمل فى بعض الفترات، الأمر الذى يؤكد أن المتهم هو المقصود بذاته بالتحرى، ولما هو مقرر أن عدم إيراد إسم المتهم المتحرى عنه كاملاً أو مهنته أو سنه على وجه التحديد بمحضر التحريات لا يقدح فى جدية التحريات وسلامة الإذن بالتفتيش الذى صدر بناء عليها، ومن ثم يكون الإذن بالتفتيش قد صدر صحيحاً وفق مقتضيات القانون، مما يضحى معه هذا الدفع فى غير محله ويتمين رفضه.

(الطعن رقم ٢٤٨٧١ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

٥٥- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع ببطلان إذن النيابة العامة وأطرحه - على خلاف ما يزعمه الطاعن - بقوله: «أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. لما كان ذلك، وكان ضابط الواقعة قد تقدم بمحضر تحرياته المحرر بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٢ وأثبت فيه أن تحرياته دلت على إحراز المتهم للمواد المخدرة وأنه يقوم بإدخالها إلى مدينة بورسعيد عبر منفذ الرسوة ويستعين بذلك بنجمله الحدث وكانت هذه التحريات كافية لإثبات قيام جريمة حالة وأخذته بناصية المتهم وإذ جاءت تلك التحريات وليدة مراقبة وتأكيد منها ضابط الواقعة ومن ثم يكون وكيل النيابة مصدر الإذن حين إصدار إذنه بضبط المتهم ونجمله بناء على تلك التحريات قد أعمل صحيح القانون ويكون الطعن ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات على غير سند «أو دليل متعيناً رفضه». وإذ كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة

التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد.

(الطعن رقم ٢٦٢٢٣ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

٥٦- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره - كما هو الحال في هذه الدعوى - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الإذن بالتفتيش ووردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق، وكان عدم بيان سوابق الطاعن والمتعاملين معه وحالته الاجتماعية في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن التحريات السرية التي قام بها المقدم المفتش بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات بمنطقة المنصورة دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويرافقه المتهم الثاني قائد السيارة ١٢١٩٦ نقل شرقية فاستصدر إذناً من النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهمين وكذا السيارة قيادة ثانيهما وأن تفتيش الطاعن والسيارة أسفر عن ضبط المخدر المضبوط، وقد رد الحكم المطعون فيه على ما دفع به الطاعن من بطلان إذن

التفتيش لصدوره لضبط جريمة مستقبلية وأطرحه بقوله: «.. بأن ذلك مردود بأن الثابت بأقوال شهود الواقعة الثلاثة الأول أنهم راقبوا المتهمين أثناء ترويع المادّة المخدرة بالسيارة التي يقودها المتهم الثاني والتي أثبتت بياناتها بمحضر التحريات، ومن ثم فإن جريمة إحراز المخدر تكون قائمة فعلاً عند إصدار الإذن»، فإن مفهوم ذلك أن الإذن قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة وإذ إنتهى الحكم إلى رفض الدفع ببطلان الإذن على هذا الأساس فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ٢٦٦٥٥ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٢)

٥٧- من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعنة وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من شهادة المقدم / الضابط بقسم مكافحة المخدرات بالقاهرة ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات رداً سائفاً، وكان عدم بيان من الطاعنة ومهنتها وحالتها الإجتماعية أو نوع المادّة المخدرة التي تحوزها وقصدها من حيازتها في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما تنعاه

الطاعنة في هذا الصدد لا يكون سيديدا. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه حينما عرض للدفع ببطالان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات قد أفصح عن إطمئنانه إليها، فإن ما أورده بعد ذلك من أن تحريات الضابط كانت غير جدية لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لم يكن يذو أثر على منطقته أو على سلامة النتيجة التي إنتهى إليها.

(الطعن رقم ١ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٢٣)

٥٨- من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خامة يصاغ بها إذن التفتيش فلا يؤثر في سلامة الإذن أن مصدره قد استعمل عبارة «ما قد يحوزه أو يحزره المتهم من مخدر» التي أولها الطاعن بأنها تتم عن أن الإذن ينصب عن جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل في حين أن لفظ «قد» وإن كان يفيد في اللغة معنى الإحتمال إلا أنه في السياق الذي ورد فيه لا يدع مجالا للشك في أنه لا ينصرف إلى إحتمال وقوع جريمة إحراز وحياسة المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره وإنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما نتيجة إحتمالية إذ لا يمكن الجزم يقينا بما إذا كان التفتيش سيسفر فعلا عن ضبط المخدر أو عدم ضبطه مع المتهم، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في رده على الدفع ببطالان إذن التفتيش وإنتهى إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس على جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الصدد في غير محله.

(الطعن رقم ٢٨٥٨٩ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/٢)

٥٩- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة

التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلاً ثابتاً بالأوراق، وكان الخطأ في ذكر إسم الطاعن أو سنه أو صناعته في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر، كما أن القانون لا يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ في إسمه طالما أنه الشخص المقصود بالإذن، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الصدد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٥٤٥١ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٩/٢٦)

٦٠- لما كان من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة الساتعة التي أوردتها، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله: «ومن حيث إن وقائع الدعوى وتسلسل إجراءاتها لا ينم البتة على سبق القبض والتفتيش لإذن النيابة العامة إذ أن ذلك الإذن قد صدر الساعة ٨٠٣ من مساء يوم ١٩٩٧/٧/١٠ وأن الضبط تم في ذات اليوم الساعة ١٠ مساءً، ومن ثم فإن النعي في هذا الصدد يكون حري بالرفض». وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائفاً لإطراحه، فإن نعي الطاعن على الحكم في هذا

الشأن يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٦٤٤١ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/٣)

٦١- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت بالأوراق، وكان مجرد الخطأ في بيان محل إقامة الطاعن في محضر التحريات - بفرض حصوله - لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر مادام أن السكن الذي اتجه إليه مجرى التحريات وأجرى ضبط الطاعن به وتفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بالتفتيش، كما أن خلوه من سنه أو مهنته أو حالته الاجتماعية أو الخطأ في إسمه لا يقدح في جديتها مادام أنه الشخص المقصود بالتحري والتفتيش، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى إجراءات الضبط والتفتيش وإلى أن الطاعن هو المقصود بالتحريات التي صدر الإذن بناءً عليها فإن معاودة الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة.

(الطعن رقم ٢٩٠١٦ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٣/١/٢٦)

٦٢- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة - ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها - عرض لدفع الطاعن بيطلاق إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية في قوله: «وحيث إن الدفع بعدم جدية التحريات مردود بأن البين من مطالعة محضر التحريات أنه تضمن أن المتهم البالغ من العمر ٣٤ عاماً والمقيم بشارع بورسعيد بندر طوخ والمسجل بقسم مكافحة المخدرات تحت رقم ٢٢٨٦ يجوز ويحرز مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وكان تقدير جدية التحريات ومدى كفايتها لإصدار الإذن من الأمور الموضوعية الموكولة لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وإذا كانت التحريات على نحو ما تقدم قد جاءت مستوفية لعناصر جديتها مسوغة لسلطة التحقيق إصدار الإذن بناء عليها فمن ثم يكون الدفع على غير أساس، وغنى عن البيان أنه لا يقدح في سلامة التحريات مجرد إغفالها ذكر من يشارك المتهم في مسكنه ما دامت المحكمة قد اطمأنت من العناصر المختلفة التي اشتملت عليها إلى سلامتها وجديتها». لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وحتى أقرتها فلا يجدى المتهم نفيه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية، مما لا يجوز معه مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه، فضلاً عن أن خلو محضر التحريات من بيان المقيمين بالمسكن مع المتحرى عنه أو عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامته أو عدم إيراده محدداً في محضر جمع الاستدلالات - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنته من تحريات، هذا إلى أنه من المقرر قانوناً أن للأمور الضبط القضائي إذا ما صدر إليه إذن من النيابة بإجراء تفتيش ما أن

يتخذ ما يراه كافياً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزم في ذلك طريقة بعينها مادام أنه لا يخرج في إجراءاته على القانون، ويكون له تخير الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفي الوقت الذي يراه ملائماً مادام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في رده على الدفع ببطلان القبض والتفتيش، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الصدد في غير محله.

(الطعن رقم ١٩١٠١ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٣/٢/٢٣)

الفصل الثانى

تنفيذ إذن التفتيش

أولاً: مكان التفتيش:

١- إذا استبان المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة إذن التفتيش أنه صدر مطلقاً غير معين فيه من يقوم بتنفيذه من رجال الضبطية القضائية، ولا محدد فيه منزل المتهم الذى يجرى فيه التفتيش، فإن الإذن يكون منصبا على منزل المتهم حيث يوجد هذا المنزل، والتفتيش يكون صحيحا إذا أجراه أى واحد من مأمورى الضبطية القضائية.

(الطعن رقم ١٩٢٢ سنة ١٢ق- جلسة ١٩٩٤/١/٢)

٢- إذا كان المكان الذى فتشه ضابط البوليس وعثر فيه على المواد المخدرة كوخا قائما فى ناحية من الحديقة التى يستغلها المتهم، وكان هذا الكوخ - على ما شهد به الضابط فى جلسة المحاكمة - هو المسكن الذى يقيم به المتهم والذى دلت التحريات على أنه يبيع المخدرات فيه فإن الأمر الصادر من النيابة بتفتيش مسكن المتهم يتناول بلا شك هذا الكوخ.

(الطعن رقم ١٥٠٨ سنة ١٤ق- جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦)

٣- مادام إذن التفتيش الصادر من وكيل النيابة لم يكن مقصورا على تفتيش مسكن المتهم بل شمل أيضاً ضبطه وتفتيشه، فإن ضبطه وتفتيشه فى دائرة إختصاص وكيل النيابة الذى أصدر الإذن يكونان سليمين، فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة معه فإن المتهم يكون عندئذ فى حالة تلبس تجيز للضباط تفتيش مكسبه أينما كان وبغير حاجة إلى إذن النيابة.

(الطعن رقم ١٣١٢ سنة ٢٠ق- جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨)

٤- متى كانت المتهمة موجودة في منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية القضائية فلما وأنه نهضت وأخذت صرة كانت تضعها تحت ركبتهما فحملتها تحت إبطها، ولما عرفته أخذت تتقهقر ثم ألقت بها فالتقطها، فإن هذه المظاهر التي بدت من المتهمة أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن المتهمة إنما كانت تخفي معها شيئاً يفيد في كشف الحقيقة. ومن ثم فإن ضبط الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحاً طبقاً للمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية.

(الطعن رقم ٨٨٤ سنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/١١/٥ س ٧ ص ١١٢٦)

٥- الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من منقولات فحسب، ولا يتعداه إلى الأشخاص الموجودين فيه، لأن حرية الشخص منفصلة عن حرمة منزله، ولكن أباح القانون إستثناء في المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متهماً أم غير متهم، إذا قامت قرائن قوية على أنه يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة، وهذا الحق إستثنائي، فيجب عدم التوسع فيه.

(الطعن رقم ٤٣٨ سنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ س ٨ ص ٦٨١)

٦- متى كان مسكن المتهم ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد ويقمان معا فيه وإن استقل كل منهما بقسم منه، فإن دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون.

(الطعن رقم ١٧٠٨ سنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٨/٣/٤ س ٩ ص ٢٣٠)

٧- متى كان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش المتهم

وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لضبط ما لديه من مخدرات، دون أن يحدد مسكنا معينا للمتهم، فهو بهذا يشمل كل مسكن له مهما تعدد.

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ من ٩ ص ٢٣٠)

٨- الإذن الصادر بتفتيش المنزل يشمل أيضاً الحديقة باعتبارها ملحقة

به.

(الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٩/٦/٢ من ١٠ ص ٦٠١)

ثانياً: مأمور الضبط المأذون له بالتفتيش ومساعدة معاونيه له:

١- الإذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لأي رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك. وفي هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن يتغذله ولو كان ذلك بطريق الانتداب من المأمور المعنى مادام إذن التفتيش لا يملكه هذا النذب.

(الطعن رقم ١٠٦ سنة ٩ق- جلسة ١٩٣٨/١٢/١٩)

٢- الإذن الذى يصدر من النيابة للبوليس بإجراء تفتيش محل المتهم لا يشترط فيه أن يكون معينا به من يقوم بإجراء التفتيش من رجال الضبطية القضائية، فيصح أن يتولى التفتيش أى واحد من هؤلاء ولو كان غير الذى طلب الإذن ما لم يكن الإذن قد اختص أحدا معينا بذلك.

(الطعن رقم ٨٥ سنة ١١ق- جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦)

٣- إذا كانت المحكمة قد استظهرت من منطق سليم أن إذن التفتيش وإن كان قد صدر بناء على طلب مساعد الحكمदार إلا أنه لم يلاحظ فيه

أن يكون تنفيذه بواسطته هو شخصا أو بواسطة أى مأمور آخر معين بالذات فإن التفتيش إذا باشره أى مأمور من الضبطية القضائية يكون صحيحا.

(الطعن رقم ٦٩٧ سنة ١٢ق- جلسة ١٩٤٠/٢/١٦)

٤- متى استبانت المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة إذن التفتيش أن من أذن به لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بل هو أصدره مرسلا دون تعيين، كان لكل واحد من مأمورى الضبطية القضائية أن ينفذه.

(الطعن رقم ٧ سنة ١٨ق- جلسة ١٩٤٨/٢/٢)

٥- التفتيش الذى يقع تنفيذا لإذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به أى واحد من رجال الضبطية مادام الإذن لم يعين رجلا بذاته منهم، ومادام مثل هذا التعمين ليس شرطا لازما لصحته.

(الطعن رقم ١٦٩٧ سنة ١٨ق- جلسة ١٩٤٨/٦/٢)

٦- مادام الإذن بالتفتيش قد صدر مطلقا دون أن يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحا إذا نفذه أى واحد من مأمورى الضبطية القضائية، ولا جدوى من القول بأن صدور الإذن بالتفتيش بناء على طلب الضابط الذى قام بعمل التحريات التى انبنى عليها الإذن يجعله منصرفا عقلا وحتما إلى اختصاص طالبه دون غيره بتنفيذه، فإن الآذن - بالتفتيش - لو كان أراد قصر إجراءاته على مأمور بعينه من مأمورى الضبطية لنص صراحة على ذلك فى الإذن.

(الطعن رقم ١٣٢٦ سنة ١٩ق- جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠)

٧- إذا ندب ضابط لإجراء تفتيش هو أو من يكلفه بذلك فذهب لتنفيذ الأمر ومعه ضابطان، وفتش هو أحد المتهمين وأثبت فى محضره أنه كلف الضابطين تفتيش الباقيين، فهذا التكليف من جانبه يعد ندبا كتابيا

لهما لإجراء التفتيش في حدود الإذن الصادر من النيابة، فيكون التفتيش الذي أجريه صحيحا.

(الطعن رقم ١٤١١ سنة ١٨ق- جلسة ١٨/١٠/١٩٤٨)

٨- ما دام الإذن بالتفتيش صدر مطلقا دون أن يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحا متى نفذه أى واحد من مأموري الضبطية القضائية ولو شاء مصدره أن يقصر تنفيذه على مأمور بعينه لنص على ذلك صراحة.

(الطعن رقم ٨٣٩ سنة ٢٥ق- جلسة ٢٦/١٢/١٩٥٦)

٩- متى كان الثابت أن رئيس مكتب المخابرات الذى ندب لإجراء التفتيش وأجيز له فى الإذن أن يندب غيره من رجال الضبطية القضائية فإن ندبه لغيره من هؤلاء لا يستلزم أن يكون كتابة أسوة بالإذن الصادر من النيابة نفسها.

(الطعن رقم ٧ سنة ١٨ق- جلسة ٢/٢/١٩٤٨)

١٠- أنه وإن كان يشترط لصحة التفتيش الذى يجريه البوليس أن يكون من أجراه من مأموري الضبطية القضائية إلا أن ذلك لا يمنع مأموري الضبطية القضائية من الإستعانة فى عمله عند التفتيش بأعوانه الذين تحت إدارته ولو كانوا من غير مأموري الضبطية القضائية، وإذا عثر أحد هؤلاء على شئ مما يبحث عنه وضبطه كان هذا صحيحا مادام قد حصل تحت إشراف من له حق التفتيش قانونا.

(الطعن رقم ١٠٦ سنة ٩ق- جلسة ١٩/١٢/١٩٣٨)

١١- إن حق رجال الضبطية القضائية فى تفتيش المنازل والأشخاص

في الحالات الجائز لهم فيها ذلك خاص بهم يقومون به هم بالذات من تلقاء أنفسهم أو بناء على إذن من السلطة القضائية حسبما يقتضيه القانون فلا يجوز لهم أن يكلفوا به غيرهم ممن ليست له صفتهم، ولكن إذا اقتضت الحالة الاستعانة بأعوانهم فيتعين أن يكون التفتيش بحضورهم وتحت إشرافهم، وإذن فإذا لم يتم مأمور الضبطية القضائية بنفسه بتفتيش المتهم المأذون بتفتيشه بل ندب لذلك أحد الشرطة فترى للمتهم حتى مر به ففتشه قسرا وضبط ما معه من مخدر فإن هذا التفتيش يقع باطلا ولا يصح الاعتماد على الدليل المستمد منه في إدانة المتهم.

(الطنن رقم ١٨١١ سنة ١٠ق- جلسة ١١/١١/١٩٤٠)

١٢- إن مساعدة الخبير لضابط البوليس في إجراء التفتيش المأذون به إذا كانت على رأى منه وتحت بصره لا يترتب عليها أى بطلان.

(الطنن رقم ١٩٠٩ سنة ١١ق- جلسة ١٠/١١/١٩٤١)

١٣- إذا كان أحد الجنود قد رافق مأمور الضبطية القضائية لمعاونته في عمله فكلفه هذا أثناء قيامه هو بالتفتيش أن يبحث تحت إشرافه فى أحد الأمكنة المراد تفتيشها فإن عمله لا يكون باطلا، لأنه فى هذه الحالة إنما يعمل لحساب مأمور الضبطية القضائية.

(الطنن رقم ١٢٥٠ سنة ١٣ق- جلسة ١٧/٥/١٩٤٣)

١٤- مادام الثابت أن معاون البوليس هو الذى تولى إجراءات التفتيش فلا يقدح فى صحة هذا التفتيش أن الذى عشر على المخدر هو الكونستابل الذى معه مادام أن هذا العثور كان تحت إشراف الضابط ومباشرته.

(الطنن رقم ٨٧٧ سنة ٢١ق- جلسة ٢٩/١٠/١٩٥١)

١٥- لا يقدح فى صحة التفتيش أن يكون أحد المخبرين هو الذى عثر على المادة المخدرة ما دام ذلك قد تم بحضور الضابط المأذون له بالتفتيش وتحت إشرافه.

(الطعن رقم ١١٥٤ سنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٦/١/٣١ ص ٧ ص ١٠٠)

١٦- متى كان وكيل النيابة قد أصدر إذنه لمعاون المباحث ولمن يعاونه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص ستة من المتهمين فإن إنتقال الضابط الذى صدر بإسمه الإذن مع زملائه الذين صاحبوه لمساعدته فى إنجاز التفتيش يجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحا لوقوعه فى حدود الإذن الصادر من النيابة والذى خول كل منهم سلطة إجرائه.

(الطعن رقم ١٣١ سنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٥/٧ ص ٨ ص ٤٧١)

١٧- متى كانت إجراءات الضبط والتفتيش قد تمت بناء على أمر الضابط المأذون له بها وتمت تحت رقابته وإشرافه، فإن الدفع ببطالان التفتيش لأن الضابط عهد بتنفيذ أمر التفتيش إلى مخبر وهو ليس من رجال الضبط القضائي لا يكون له أساس.

(الطعن رقم ١٥٦٢ سنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ ص ٨ ص ١٠٠١)

١٨- التفتيش الذى يقع تنفيذا لإذن النيابة يكون صحيحا إذا قام به واحد من المندوبين له، مادام أن قيام من أذن لهم به معا ليس شرطا لازما لصحته.

(الطعن رقم ١٢٦٨ سنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/١٢/٨ ص ٩ ص ١٠٤٨)

١٩- لا محل لاشتراط الكتابة فى أمر النذب الصادر من المندوب الأصيل مادام أمر النيابة بالنذب ثابتا بالكتابة لأن من يجرى التفتيش فى هذه

الحالة إنما يجزئ باسم النيابة العامة الأمرة لا باسم من ندبه له ، فإذا كان الثابت أن مأمور الضبطية القضائية الذى ندبته النيابة للتفتيش قد أجازت له النيابة أن يتدب غيره من رجال الضبطية القضائية لإجرائه، فإن قضاء المحكمة ببطلات التفتيش على أساس عدم إثبات النذب الصادر من المندوب من النيابة كتابة للضابط يكون غير صحيح فى القانون.

(الطعن رقم ١٨٦٩ سنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٩/٢/٩ ص ١٠ ص ٦٧)

٢٠- إذ كان الثابت من واقعة الدعوى أنه أثناء أن كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه، لاحظ الكونستابل ورجلا البوليس الملكى - اللذين استعان بهما الضابط فى تنفيذ أمر التفتيش وكانا يعملان تحت إشرافه - وجود باب مغلق بفناء المنزل، فأنها إليه بما لاحظاه، فطلب الضابط من المتهم فتح الباب وفتحه فعلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول فى الحديقة فدخلاها، ثم أخبراه بأنهما وجدا نبات الحشيش مغروسا بها، فقام الضابط وبصحبته المتهم بتفتيش الحديقة بإرشاد الكونستابل والبوليس الملكى، حيث شاهد الضابط بنفسه شجيرات الحشيش بالحالة التى وصفها فإن تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفى وقت واحد فى حضور المتهم.

(الطعن رقم ١٦٠٦ سنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٩/٦/٢ ص ١٠ ص ٦٠١)

٢١- دخول المخبر منزل المتهم بوجه غير قانونى لا يصححه الأمر الصادر إليه من رئيسه - الضابط المأذون له بالتفتيش - بدخول المنزل، بدعوى التحفظ على المطلوب تفتيشه تحقيقا للغرض من التفتيش لخروج هذا الأمر عن نطاق الأفعال المرخص بها قانونا نظرا إلى مساسه بحرمه المنازل، مما يصم هذا الإجراء بالبطلان الذى يمتد أثره إلى ما أسفر عنه من ضبط.

(الطعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٩ ق- جلسة ١٩٦٠/١/١٨ ص ١١ ص ٧٩)

٢٢- مأمور الضبط القضائي المأذون له بالتفتيش وإن كان له أن يستعين في تنفيذ الأمر بمرءوسيه - ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي - إلا أن ذلك مشروط بأن تتم إجراءات الضبط والتفتيش تحت رقابته وإشرافه - فإذا كان ما أثبتته الحكم واضح الدلالة في أن التفتيش والضبط الذي قام به المخبر لم يكن تحت إشراف الضابط المأذون له بالتفتيش، فيكون ما إنتهى إليه الحكم من قبول الدفع ببطلان التفتيش الذي أسفر عن ضبط (الحشيش) صحيحاً في القانون.

(الطعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/١/١٨ س ١١ ص ٧٩)

٢٣- إذا صدر الإذن بالتفتيش ممن يملكه إلى أحد مأموري الضبط القضائي (أو) من يندبه من مأموري الضبط القضائي، فإن دلالة الحال هي أن المعنى المقصود من حرف العطف المشار إليه هو الإباحة لوروده قبل ما يجوز فيه الجمع، وهو ما يقطع بإطلاق النذب وإباحة إنفراد الضابط بالتفتيش أو إشراك غيره معه فيه ممن يندبه لذلك.

(الطعن رقم ١٣٠٨ سنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ س ١١ ص ١٩٦٠)

٢٤- المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في إذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد مؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين، بل يصح أن يتولاها أولهما أو من يندبه من مأموري الضبط طالما أن عبارة الإذن لا تحتّم على ذلك المأذون له بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه أو ضم من يرى ندبه إليه في هذا الإجراء.

(الطعن رقم ١٧٤٢ سنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦١/٣/١٤ س ١٢ ص ٣٦٠)

٢٥- عدم تعيين إسم المأذون له بإجراء التفتيش لا يعيب الإذن، فإذا كان إذن التفتيش لم يعين مأمورا بعينه لإجرائه، فإنه لا يقدح فى صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى.

(الطعن رقم ٣٤٣٤ سنة ٣١ق- جلسة ١٩٦٢/٦/١١ م ١٣ ص ٥٣٢)

٢٦- الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأمورى الضبط القضائى فى إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين مادام الإذن لا يملكه هذا النذب، إلا أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به بجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين فى ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائى أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره. وإذا كان الثابت من مدونات الأمر المطعون فيه أن مأمور الضبط المعين بذاته فى إذن الضبط والتفتيش قد انتقل بصحبة الكونستابل والخبر السرى تنفيذا لهذا الإذن ونذب أولهما للقبض على المأذون بتفتيشه (المطعون ضده) لحين حضوره بالسيارة التى يستقلها بعد أن أفهمه بأنه هو الذى سيتولى بنفسه تفتيشه حال ضبطه، وأن الخبر حين توجه لضبط المطعون ضده فى حضور الكونستابل أسقط المطعون ضده لفافة من يده بعد القبض عليه، واستخلص الأمر من ذلك بطلان هذا الإجراء بقوله أنه يعد ندبا بالقبض صدر ممن لا يملكه - وذلك دون أن يعرض لحق مأمور الضبط المأذون له بالقبض والتفتيش فى إجراءاتهما بالطريقة التى يراها محققة الغرض منها ومدى حصول القبض بالقدر اللازم لتنفيذ إذن التفتيش أو مجاوزته هذا القدر، ومن ثم يكون ما أورده الأمر من تقارير قانونية - دون أن يفتن لذلك الحق - قد جاء مخالفا للتأويل السليم للقانون، مما يتعين معه نقض الأمر المطعون فيه

وإعادة الدعوى إلى مستشار الإحالة المختص.

(الطعن رقم ٢٠٨٤ سنة ٣٢ق- جلسة ١٩٦٣/٣/٥ س ١٤ ص ١٥٨)

٢٧- لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بمرءوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي، ومن ثم فإن ما أجراه رجال الشرطة السريين من إمساك الطاعن حال مشاهدتهما له واقتياده إلى الضابط المنتدب للتفتيش حيث فتشه بنفسه، هو إجراء صحيح لا مخالفة فيه للقانون.

(الطعن رقم ٧٨٤ سنة ٣٣ق- جلسة ١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ ص ٧٤١)

(والطعن رقم ٢٠٨٤ سنة ٣٢ق- جلسة ١٩٦٣/٣/٥ س ١٤ ص ١٥٨)

٢٨- تنفيذ إذن التفتيش موكول إلى القائمين به بجروونه بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المقصود منه. فلأمور الضبط القضائي في سبيل تنفيذ مهمته المأذون له بها أن يستعين بمرءوسيه على الوجه الذي يراه محققا للغرض من التفتيش. ومن ثم فإن إطلاق الشرطى السرى النار على إطارات السيارة لاستيقافها تنفيذا لأوامر رئيسه الضابط عندما شاهدها تحاول الفرار بعد أن أطلق هذا الأخير النار على إطاراتها أمر لا غبار عليه قانونا. فإذا ما توقفت السيارة وانطلق منها الطاعن حاملا لفافة محاولا إلقاءها في التربة المجاورة، فإن تعرض الشرطى المذكور له للحيلولة دون فراره والتخلص من جسم الجريمة وإكراهه على الوقوف حتى لحق به الضابط للكشف عن حقيقته بعد أن وضع نفسه موضع الشبهات والريب، لا يكون باطلا وإذا ما شاهد الضابط كل ذلك وأدرك ما تدل عليه تلك الظروف التي تنبئ بذاتها عن صلة الطاعن بالجريمة- فإن من حقه و الجريمة تعد في حالة تلبس

جاء كشفه عن طريق مشروع أن يقبض على الطاعن وأن يضبط المخدر الذي ألقى به.

(الظعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٣ ق-جلسة ١٠/٢٨/١٩٦٣ م ١٤ ص ٧٠٠)

٢٩- إذا كانت عبارة الإذن غير قاصرة على إنتداب الضابط وحده- وإنما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي، فإنه لا محل لحمل هؤلاء الأعوان على المرءوسين وحدهم.

(الظعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٣٠ ق-جلسة ١/٩/١٩٦١ م ١٢ ص ٥١)

(والظعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٢ ق-جلسة ٣/٥/١٩٦٣ م ١٤ ص ١٥٨)

(والظعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق-جلسة ١١/٤/١٩٦٣ م ١٤ ص ٧٤١)

(والظعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق-جلسة ٦/٢٨/١٩٦٥ م ١٦ ص ٦٤٢)

٣٠- الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب، إلا أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به يجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره.

(الظعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق-جلسة ٦/٢٨/١٩٦٥ م ١٦ ص ٦٤٣)

٣١- الأصل أنه لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من

مأمورى الضبط القضائى إذا كان الاذن لم يعين مأمورا بعينه.

(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٨/٢/٥ سنة ١٩٦٨ ص ١٢٤)

٣٢- لرئيس مكتب المخدرات الحق فى أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه.

(الظعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٨/٢/٥ سنة ١٩٦٨ ص ١٢٤)

٣٣- من المقرر أن النيابة العامة إذا نذبت أحد مأمورى الضبط لاجراء التفتيش كان له أن يصطحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته فى تنفيذه ويكون التفتيش الذى يجريه أى من هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة فى حدود الأمر الصادر بنديه. وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشرطى السرى قام بتفتيش الطاعن وعثر على علبة ثقاب محتوية على المخدر فى جيب معطفه بناء على أمر الضابط المأذون بتفتيشه، وهو ما اطمأنت إليه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية بما لا معقب عليها فيه، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا وفقا للقانون. أما ما يثيره الطاعن من أن ظهر المعطف الذى عثر بجيبه على المخدر كان فى مواجهة الضابط خلال إجراء الشرطى السرى للتفتيش فإنه لا ينتفى به بتحقيق إشراف الضابط على هذا التفتيش، بل تتوافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذى يسفر عنه، ومن ثم فقد انحسر عن الحكم قالة الخطأ فى تطبيق القانون.

(الظعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٤/٩ سنة ١٩٧٢ ص ٢٣)

٣٤- متى كان الإذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه إلى رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات ولمن يندبانه أو يعاونهما- وهو ما لا يجادل

فيه الطاعن- وكان الظاهر من عباراته أن من أصدره لم يقصد أن يقوم بتنفيذه رئيس ووكيل قسم مكافحة المخدرات سويا إذ لو أراد ذلك لنص في الإذن صراحة على أن لا ينفرد أحدهما دون الآخر وما كان قد خولهما ندب غيرهما من مأموري الضبط القضائي لإجرائه. ولما كان لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر اليهم اذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ما دام لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون، ومن ثم فإن التفتيش الذي يقع تنفيذًا لإذن النيابة يكون صحيحًا إذا قام به واحد من المندوبين له ما دام أن قيام من أذن لهم به معًا ليس شرطًا لازماً لصحته. ولما كان الحكم قد استخلص من دلالة الندب إطلاقه وإباحة أن يتولاه إما رئيس قسم مكافحة المخدرات أو وكيله إذ أن مؤدى صيغته لا تستلزم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يصح أن ينفرد أحدهما بإجرائه فإن إستخلاصه يكون سائغا ويكون التفتيش الذي قام به وكيل القسم قد تم في نطاق إذن التفتيش ووقع صحيحا.

(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ سنة ٢٣ ص ٨٣٠)

٣٥- لئن كان الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في الإذن بالتفتيش أن ينفذه ولو كان المأذون قد ندبه لذلك- بغير سند من الإذن- بيد أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى المأمور المأذون فيجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ التفتيش ومن ذلك الاستعانة بأعوانه من مأموري الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون تحت بصره.

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ سنة ٢٦ ص ٢٦٥)

٣٦- إن المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن «لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها». ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن قطعتي المخدر قد ضبطتا في جيب صديري الطاعن الأيسر والمطواة التي نصلها ملوث بآثار المخدر في جيب الصديري الأيمن تم ضبطها أيضاً مع الطاعن عرضاً أثناء تفتيش شخصه نفاذا للإذن الصادر بذلك بحثاً عن الذخائر والسلاح المأذون بالتفتيش من أجلهما فإن مأمور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبطه كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخائر ذلك أن عدم ضبطه للسلاح لا يستلزم حتماً الإكتفاء بذلك من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بحثاً عن الذخائر المأذون بتفتيشها.

(الطعن رقم ١١٧٥٤ لسنة ٦١ق- جلسة ١٩٩٣/٣/١٦ سنة ٤٤ص ٢٧٥)

٣٧- لما كان من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أنه إذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها إليها رجال الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها، فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحاً في القانون وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحاً أيضاً دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو أن يكون

فى حالة تلبس قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش، وإذ كان الحكم قد التزم هذا هذا النظر وأقر ما تم من إجراءات بالنسبة للطاعنة التى يعتبر الإذن قد شملها باعتبارها من المتواجدين فى السيارة التى أجاز الإذن تفتيشهم فإن منعى الطاعنة فى هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٢٥٦١ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٢)

ثالثا: الاختصاص المكانى للمأذون له بالتفتيش:

١- إذ كان المتهم قد دفع ببطان إجراءات القبض والتفتيش على أساس أن الضابط الذى قام بها لم يكن مختصا بها بحسب المكان، ولم يقدم دليلا على ذلك فإنه لا يكون على المحكمة أن تتحرى حقيقة الإختصاص بتحقيق تجريه لمجرد قول المتهم ذلك، فإن الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعماله فى دائرة إختصاصه.

(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٢ق- جلسة ١٩٥٢/١١/١١)

٢- ما دام الطاعن مسلما فى طعنه أن ضابط مكتب إدارة مكافحة المخدرات هو الذى قام بالتحريات وأنه لم يخص شخصيا بذاته لتنفيذ هذا الإجراء ومادام الثابت أن الذى قام بالتفتيش بناء على ذلك الإذن هو معاون البوليس - الذى يتبعه مسكن الطاعن - فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة.

(الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٢٢ق- جلسة ١٩٥٢/١١/٢٤)

٣- إذا كان من قام بالتفتيش ضابطا من ضباط مديرية الدقهلية تابعا مباشرة لمديرها وحكمادها، فإنه بذلك تكون له صفة مأمور الضبط بوجه عام بالنسبة لتجميع الجرائم بدائرة المديرية، فإذا نددته النيابة المختصة للتفتيش كان إجراؤها سليما، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون المدير أو الحكماد قد

كلف ذلك الضابط بالتحرى فى نوع معين من الجرائم أو خصصه فترة محددة للتحرى فى جرائم المخدرات بذاتها، سواء بالتعاون مع فرع إدارة المخدرات بالمديرية أو على وجه الاستقلال عنه. لأن إنشاء إدارة لمكافحة المخدرات تابعة لمدير الأمن العام لم ينزع إختصاص مدير الدقهلية فى جرائم المخدرات التى تقع فى دائرة مديريته، وتكليف بعض مأمورى الضبط القضائى بضبطها مشتركين مع ضباط إدارة المخدرات أو مستقلين عنهم مما يدخل فى صميم تقديره هو.

(الطعن رقم ٨٢٤ لسنة ٢٣ق- جلسة ١٩٥٣/٧/٩)

٤- إن مباشرة ضابط البوليس التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه إختصاص هذا الضابط بالتحقيق مع المتهم الذى فتش منزله بناء على ضبطه متلبسا بالجريمة بدائرة إختصاصه وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به.

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٨/١/١٢)

٥- من المقرر فى صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة إختصاصه المكانى، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها خارج تلك الدائرة، فإن هذه الإجراءات منه أو ممن يندب لها تكون صحيحة لا بطلان فيها، وإذا كان التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق، وقد صدر الأمر به من وكيل نيابة فى حدود إختصاصه، وندب لإجرائه مفتش مكتب مكافحة المخدرات أو من يندب، فندب هذا الأخير ضابط مباحث لتنفيذ الأمر، وكان الظرف الإضطرابى المفاجئ - وهو محاولة المتهمين «اللذين صدر الأمر بضبطهما وتفتيشهما» الهرب بما معهما من المواد المخدرة - هو الذى دعا الضابط إلى

مجاورة حدود إختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ملاحظتهما وضبطهما، فإن هذا الاجراء منه يكون صحيحا موافقا للقانون.

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ سنة ١٠ ص ٧٣١)

٦- من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة إختصاصه المكاني، ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة، فإن هذه الإجراءات منه، أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها - فإذا كانت محاولة المتهمين الهرب - بما معهما من المواد المخدرة - بعد صدور إذن النيابة بضبطهما وتفتيشهما - هي التي أوجدت حالة الضرورة ودعت الضابط ومن معه إلى مجاورة حدود إختصاصهم المكاني للقيام بواجبهم المكلفين به من قبل النيابة العامة، ولم تكن لديهم وسيلة أخرى لتنفيذ ذلك الأمر غير ملاحقة المتهمين وضبطهما، فيكون صحيحا ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش.

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٥٩/١٢/٨ ص ١٠٠٤)

٧- الأصل أن إختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية. فإذا ما خرج المأمور عن دائرة إختصاصه فإنه لا يفقد سلطة وظيفته وإنما يعتبر على الأقل أنه من رجال السلطة العامة الذين أشار إليهم الشارع في المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وندبه من النيابة العامة لا يكسبه صفة مأمور الضبط القضائي ولا يسبغ له أن يقوم بعمل كلف به بمقتضى وظيفته أو ندب إليه ممن يملك حق الندب وأن يجريه خارج دائرة إختصاصه، هذا هو الأصل في القانون - إلا أنه إذا صادف مأمور الضبط

القضائي المأذون له قانونا بتفتيش المتهم فى دائرة اختصاصه - ذلك المتهم فى أثناء توجهه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه فى مكان يقع خارج دائرة الإختصاص المكائنى له وبدا له من المتهم من المظاهر والأفعال ما ينم على إحراره مخدرا ومحاولته التخلص منه - فإن هذا الظرف الاضطرابى المفاجئ - وهو محاولة التخلص من الجوهر المخدر بعد صدور أمر النيابة المختصة بتفتيشه - هو الذى أوجد حالة الضرورة ودعا الضابط إلى ضبط المتهم فى غير دائرة إختصاصه المكائنى للقيام بواجبه المكلف به، ولم تكن لديه وسيلة أخرى لتنفيذ الأمر غير ذلك فيكون هذا الإجراء منه صحيحا موافقا للقانون - إذ لا يسوغ فى هذه الحال أن يقف الضابط مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه إذا صادفه فى غير دائرة اختصاصه، وفى ظروف إحراره للجواهر المخدرة.

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٠/٥/١٩٦٠ سنة ١١ ص ٤٤١)

٨- إذا كان الأصل أن إختصاص مأمورى الضبط القضائى مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، إلا أنه من المقرر أيضا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائى المتهم - المأذون له قانونا بتفتيشه - أثناء قيامه بتنفيذ إذن التفتيش على شخصه، فى مكان يقع خارج دائرة إختصاصه المكائنى وبدا له منه ومن المظاهر والأفعال التى أنهاها ما ينم عن إحراره جوهر مخدرا ومحاولته التخلص منه، فإن هذا الظرف الإضطرابى المفاجئ يجعله فى حل من مباشرة تنفيذ إذن النيابة بالتفتيش قياما بواجبه المكلف به والذى ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه، إذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائى مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه مجرد أنه صادفه فى غير دائرة اختصاصه مادام قد وجده فى ظروف تؤكد إحراره الجواهر المخدرة. فإذا كان الثابت أن

حالة الضرورة - التى وصفها الحكم المطعون فيه - قد أوجدها التهمة «الطاعنة» بصنعها وهى التى دعت إلى القيام بضبطها وتفتيشها فإن ما اتخذته من إجراءات قبلها يكون صحيحا وبالتالي يكون الدفع بالبطلان لا أساس له من القانون.

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦٢/٤/٢ ص ١٣ ص ٢٩٠)

٩- مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذى فتش منزله بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت فى دائرة اختصاصه وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به. ويقام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعه.

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق- جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ ص ١٤ ص ٤٦٠)

١٠- من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لإجرائه أن ينقله إليه أينما وجده، ولا يحق للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش فى مكان غير المكان المحدد بأمر التفتيش، طالما كان ذلك المكان فى دائرة اختصاص من قام بإجراءات الضبط والتفتيش، لأن حرمة المكان التى كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحة صاحبه والمكان الذى ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين واللوائح.

(الطعن رقم ٧٤٧ لسنة ٣٣ ق- جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ ص ١٤ ص ٨٥٦)

١١- من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص، كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينقله أينما وجده، مادام

المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعا فى دائرة إختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه.

(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ ق- جلسة ١٩٧٩/٤/١٩ ص ٣٠ ص ٤٩٠)

رابعا: نطاق تنفيذ إذن التفتيش:

١- إذا كانت النيابة بعد التحريات التى قدمها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين وتفتيش سكنه ومحل عمله ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس أنهم يكونون موضع مظنة إشراكهم معه فلا يعاب عليها الإذن فى هذا التفتيش فى مثل هذه الظروف.

(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ١٨ ق- جلسة ١٩٤٨/٢/٢٣)

٢- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث عندما ذهب إلى المنزل الذى أذن له من النيابة فى تفتيشه لم يجد صاحب المنزل وإنما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها فى جيبها وتمسكه بالأخرى فطلب إليها أن يفتشها فلم تقبل وإذا حضر على أثر ذلك وكيل شيخ الخفراء دست إليه فى يده شيئا أخرجه من جيبها فتسلمه منه الضابط فإذا به مادة اتضح من التحليل أنها أفيون فلا يصح الإستشهاد عليها بهذا المخدر. إذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهمه شوهدت فى حالة من حالات التلبس حتى كان يجوز للضابط التفتيش. والإذن الذى صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف إلى تفتيشها هى لما فى هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التى كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل، ثم أن المتهمه إذ أخرجت المادة المخدرة من جيبها إنما كانت مكرهة مدفوعة إلى ذلك بعامل الخوف من تفتيشها قهرا عنها.

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ١١ ق- جلسة ١٩٤١/١/٢٧)

٣- إذا كان إذن النيابة فى التفتيش منصوباً فيه على ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يوجدون بهما أو معه الخ، وقام الضابط الذى كلف بتنفيذ ذلك فأمسك بالمتهم فى سيارة أتوبيس وفتشه وفتش من كان يجلس بجواره، فوجد مع هذا مخدراً، فلا يصح القول ببطلان هذا التفتيش على أساس أن الإذن له لم يجوز ضبط الغير إلا إذا كان وجوده مع المتهم بمنزله أو بمحل عمله، لأن عبارة الإذن عامة تنصرف إلى أى مكان.

(الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ١٧ ق- جلسة ١٩٤٨/١١/٣)

٤- الإذن الصادر من النيابة فى تفتيش منزل المتهم لا ينسحب على شخصه.

(الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٨ ق- جلسة ١٩٤٩/١/١٠)

٥- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذناً من النيابة بضبط متهم وتفتيشه قام بهذا الإجراء فوجده يحزر مادة مخدرة، وأن هذا المتهم دله على شخص باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها، فإن إنتقال الضابط إلى منزل هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون إجراء صحيحاً فى القانون. ذلك لأنه بضبط المخدر عند المتهم الأول تكون جريمة إحرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهد وقوعها وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فى تلك الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت إرتكابها وأن يدخل منزله ويفتشه.

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢١ ق- جلسة ١٩٥١/٣/٦)

٦- إذا كانت النيابة بعد التحريات التى قدمها إليها البوليس قد أمرت

بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكهم معه فى الجريمة التى أذن بالتفتيش من أجلها فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرافقه فى الطريق صحيحا أيضا دون حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى بإسمه أو يكون فى حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش.

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٢١ ق- جلسة ١٩٥٢/١/١٥)

٧- إذا صدر إذن فى تفتيش متهم ثم عند تنفيذه وجد الضابط المتهم وزوجته جالسين على كنبه، ثم لاحظ أن الزوجة مطبقة يدها على شئ فأجرى فتح يدها فوجد بها قطعة من الأفيون، فإن رابطة الزوجية بين هذه الزوجة وزوجها الصادر ضده الإذن لا تمنع من سريانه عليها باعتبارها موجودة معه وقت التفتيش.

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

٨- إذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة وتفتيشها وإنما كان إذنها منصبا على ضبط زوجها وتفتيشه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش، وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه، بل كانت وحدها فى المحل الذى ضبطت هى فيه وفتشت، ولم تكن كذلك فى حالة من حالات التلبس بالجريمة التى تجيز التصدى لها بالضبط والتفتيش، فإن تفتيشها يكون باطلا ويطل تبعاً الدليل المستمد منه.

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١٩٥٢/٥/١٣)

٩- متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات

وجدوا الطاعن مع المتهمه أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر النيابة العامة وهي تناوله قطعة من المواد المخدرة فقبضوا عليه وفتشوه فعثروا معه على كمية من المواد المخدرة ثم قاموا بتفتيش منزله، فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه مسكنه يكون صحيحا.

(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٤ ق- جلسة ١٩٥٤/٤/٧)

١٠- إذا كان ضابط البوليس قد استصدر أمرا بتفتيش منازل عدة أشخاص إلا أنه قصر تنفيذه على أحدهم دون الآخرين الذين إشتعل الإذن على أسمائهم فإن ذلك لا يعيب الإجراءات.

(الطعن رقم ٦٠٦ لسنة ٢٤ ق- جلسة ١٩٥٤/٦/٧)

١١- أنه وقد اقتصر الإذن الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المطعون ضده الأول ومسكنه، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بإجرائه أن يفتش زوجته (المطعون ضدها الثانية) إلا إذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها في جناية إحراز الجوهر المخدر المضبوط.

(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٣٦ ق- جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩ سنة ١٧ ص ١١٧٣)

١٢- من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض أنه إذا كانت النيابة العامة - بعد التحريات التي قدمها إليها رجال الشرطة - قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها فإن الإذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا وبالتالي التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسمه أو أن يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل

تنفيذ الإذن وحصول التفتيش.

(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧١/١٢/٥ سنة ٢٢ ص ٦٩١)

خامسا - طريقة إجراء التفتيش:

١- إن الأصل في دخول المنازل أن يكون من أبوابها ولكن إذا تعذر الدخول من تلك الأبواب لأى سبب كان جاز الدخول من النوافذ إذا لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة يمنع ذلك. فإذا أذنت النيابة رجل البوليس فى تفتيش منزل متهم ورفضت الإذن بكسر الباب فلا حرج على البوليس إذا تعذر عليه دخول المنزل من بابه فدخله من إحدى النوافذ.

(الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥ ق- جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠)

٢- متى كان التفتيش الذى قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة إجراءاته متروكة لرأى القائم به. فإذا رأى ضابط البوليس المعهود له بتفتيش منزل المتهم أن يدخله من الشرفة، وكان فى الاستطاعة أن يدخله من بابه، فلا تثريب عليه فى ذلك.

(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٨ ق- جلسة ١٩٣٨/٢/٢١)

٣- لمأمورى الضبطية القضائية - ومنهم رجال مكتب المخدرات - بل من واجبهم أن يجرؤا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التى تبلغ إليهم أو يعلمون هم بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوتها ويحرروا بجميع ذلك محضرا يرسل إلى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت، ولهم إذا ما صدر إليهم إذن النيابة فى إجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها، ماداموا لا يخرجون فى إجراءاتهم على القانون.

(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ١٩ ق- جلسة ١٩٥٠/٢/٢٠)

٤- إن قيام الطبيب بإخراج المخدر من المكان الذى أخفاه فيه المتهم المأذون بتفتيشه لا تأثير له على سلامة الإجراءات، ذلك أن الطبيب إنما قام به بوصفه خبيراً ولا يلزم فى القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله تحت إشراف أحد.

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ سنة ٩ ص ٣٠٠)

٥- من المقرر قانوناً أن للأمورى الضبطية إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلاً بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها، ما داموا لا يخرجون فى إجراءاتهم على القانون. فلا تثريب على الضابط المتدرب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الإذن من طرق باب منزل الطاعن والإعلان عن شخصيته ثم النظر إلى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين علة ما منعه من هرج فيه مما أثار شكوكه فى مسلك المتهم. ولما كان الحكم لم يعمل بصفة أصلية فى القضاء بالإدانة على دليل مستمد من قيام حالة التلبس بالجريمة حال ارتكابها كما شاهدها الضابط، بل على ما أسفر عنه التفتيش المأذون بإجرائه من ضبط المخار فى حيازة الطاعن. فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٢ ق- جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ سنة ١٤ ص ٧١٥)

٦- من المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به رجل الضبطية القضائية مأذوناً به قانوناً فطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به، وما دام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان فى الاستطاعة أن يدخله من بابه فلا تثريب عليه فى ذلك.

(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق- جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ سنة ١٥ ص ٥٩٧)

٧- إن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له يجرئها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به، وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره.

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق-جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ ص ١٦ ص ٦٤٣)

٨- الأمر الذي يصدره الضابط إلى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم، هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط القضائي حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الإجراء هو من قبيل الإجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكيناً له من أداء المأمورية المنوط بها.

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ ق-جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ ص ١٧ ص ١٧٥)

٩- لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخيير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة، وفي الوقت الذي يراه مناسباً ما دام أن ذلك يتم في خلال المدة المحددة بالإذن. ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن الضابط استصدر إذناً من النيابة العامة بضبط وتفتيش المطعون ضده على أن يتم تنفيذ الإذن خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره، ثم قام الضابط بإجراءات الضبط والتفتيش خلال المدة المحددة في الإذن عندما ترمى إلى علمه أن المطعون ضده قد اعتزم نقل المخدر إلى عملائه، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في تبرئة المطعون ضده إلى تراخي الضابط في تنفيذ إذن النيابة فور صدوره، يكون

مشوبيا بعيب الفساد فى الإستدلال.

(الطعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٩ ق-جلسة ١٩٧٠/٢/٨ سنة ٢١ ص ٢٣٠)

١٠- صدور الإذن بتفتيش الطاعن لدى وصوله مستقلا قطارا معينا. تفتيشه عند وصوله فى قطار لاحق خلال فترة سريان الإذن. صحيح. لأنه لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظروف المناسبة لإجرائه بطريقة مشمرة وفى الوقت الذى يراه مناسبا مادام أن ذلك فى خلال الفترة المحددة بالإذن.

(الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٤٨ ق-جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ ص ٣٠١)

١١- من المقرر قانونا أن لمأمورى الضبط القضائى إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها ماداموا لا يخرجون فى إجراءاتهم على القانون، ويكون لهم تخير الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفى الوقت الذى يرونه ملائما مادام أن ذلك يتم فى خلال الفترة المحددة بالإذن، لما كان ذلك، وكان التفتيش الذى قام به الضابط مأذونا به قانونا فإن له أن يجره بالطريقة التى يراها محققة للهدف منه بما فى ذلك مفاجأة المطعون ضده فى أى مكان وزمان مادام أنه قد التزم الحدود التى تضمنها إذن النيابة، ومن ثم فلا تشرب عليه إن هو اقتحم على المطعون ضده غرفة نومه ليلا ويكون ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يقوم على سند من القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٩ ق-جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ ص ٣٠١)

(والطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ ق-جلسة ١٩٧٩/١١/٨ ص ٣٠١)

١٢- من المقرر أن لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفى الوقت الذى يراه مناسبا مادام أن ذلك يتم فى خلال الفترة المحددة بالإذن.

(الطنن رقم ٣١٨٩ لسنة ٦٢ ق-جلسة ١٩٩٣/٩/١٩ ص ٤٤ ص ٧٣٥)

١٣- لما كان من المقرر أن طريقة تنفيذ إذن التفتيش موكولة إلى رجل الضبط المأذون به تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين فى ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائى أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والمفردات المضمومة - أن من قام بضبط الطاعن وتفتيشه هو الضابط المأذون له بذلك من النيابة خلافا لما يدعيه الطاعن وكان معه زميله فإن الدفع ببطلان تنفيذ الإذن - على فرض إثباته - لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفتاته عنه ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير مقبول.

(الطنن رقم ١٠١٠٦ لسنة ٦٣ ق-جلسة ١٩٩٥/١/٣ ص ٤٦ ص ٧٤)

١٤- لما كان الحكم قد أثبت فى بيانه لواقعة الدعوى ومؤدى أقوال شهود الإثبات أن ضبط الطاعنين وتفتيشهم تم بدائرة قسم الدرب الأحمر بناء على إذن النيابة العامة - وهو ما لا ينازع الطاعنان فى أن له أصله الثابت فى الأوراق - وكان من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائى المنسوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده، مادام الإذن قد صدر ممن يملك إصداره ومادام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعا فى دائرة من نفذه - كما هو الحال فى الدعوى - ومن

ثم فإن ما يثيره الطاعنان الثانى والثالث فى هذا الصدد يكون على غير أساس، وفوق ما تقدم، أن اطمئنان المحكمة إلى حدوث التفتيش فى مكان معين هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بالفصل فيها ولا تجوز إثارتهما أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١١٧٨٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

١٥- من المقرر أنه متى صدر أمر النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائى المندوب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده مادام المكان الذى جرى فيه الضبط والتفتيش واقعا فى دائرة اختصاص من أصدر الإذن ونفذه وله أيضاً تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفى الوقت الذى يراه مناسباً مادام أن ذلك يتم خلال الفترة المحددة بالإذن - كما هو الحال فى الدعوى - فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى بطلان الضبط وما تلاه من تفتيش وإجراءات تأسيساً على أنه جرى استنفاد نطاق إذن النيابة بالضبط يكون قد خالف الواقع بما جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١١٤٤٨ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٩/٧/١٢)

١٦- من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائى المنتدب لإجرائه أن ينفذه أينما وجده إلا أن ذلك مشروط بأن يكون المكان الذى تم فيه التفتيش واقعا فى دائرة اختصاص من أصدر الإذن ومن نفذه. لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنين السالف ذكره جوهرياً فى الدعوى، إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فيها متى ثبت صحته. فإن الحكم المطعون فيه، إذ قعد كلية عن تحقيق هذا الدفاع وأمسك عن الرد عليه يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع.

(الطعن رقم ٢٣٧٦٤ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

١٧- لما كان الإذن بالتفتيش قد صدر ممن يملكه إلى من اختصه الإذن بإجرائه ومن يعاونه من مأموري الضبط القضائي فإذا استخلص الحكم من دلالة هذا النذب إطلاقه وإباحة ندب المأذون الأصيل بالتفتيش لغيره من مأموري الضبط القضائي دون اشتراكه معه فإن استخلاصه يكون سائغا لأن المعنى المقصود من الجمع بين المأذون المسمى باسمه في إذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين بل يصح أن يتولاه أولهما أو من يندبه من مأموري الضبط القضائي طالما أن عبارة الإذن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة مما لا يجادل فيه - لا تحتم على المأذون له بالتفتيش قيامه بشخصه بإجرائه أو ضم من يرى ندبه إليه في هذا الإجراء.

(الطعن رقم ٢٤١١٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/١/١٩)

١٨- لما كان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن إذن النيابة العامة المؤرخ ١٩٩٠/٨/٢٥ قد تضمن الإذن للنقيب المفتش بقسم المخدرات ومن يعاونه من مأموري الضبط القضائي المختص قانونا لتفتيش شخص ومسكن المطعون ضده فانتدب لذلك النقيب لتنفيذه. لما كان ذلك، وكان من المقرر في القانون أنه إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو نيابه، فإن إنتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي حول كلا منهم سلطة إجرائه، مادام أن من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالإجازة إلى غيره. لما كان ذلك، وكان الضابط الذي قام بالتفتيش قد أذن له كتابة بإجرائه فإن التفتيش الذي تم بمعرفته يكون قد وقع صحيحا لإسناده إليه من المأذون أصلا بالتفتيش. لما كان ما تقدم، فإن

الحكم المطعون فيه يكون قد أبطل التفتيش على غير سند من القانون، وحجب نفسه عن النظر فى الدليل الذى أسفر عنه تنفيذه ومن ثم يضمن نقضه مع الإعادة.

(الطعن رقم ١٦٣٥٢ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/١٧)

١٩- لما كان المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به مأمور الضبط مأذونا به قانونا فطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به ومن ثم فلا تثريب على الضابط إن هو رأى بعد تفتيش المأذون له بتفتيشه وضبط المواد المخدرة معه فى مكان الضبط عدم تفتيش مسكن المأذون له بتفتيشه، ومن ثم يضحى النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ٢٨٢٧٤ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

سادسا - تقييد حرمة المتهم بالقدر اللازم لإجراء التفتيش:

١- إن الإذن الصادر من النيابة لأى من مأمورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل المتهم فى جناية أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض المقصود منه إلى غير ما أذن بتفتيشه. وذلك لما يقتضيه صدور كل إذن من هذا القبيل من نظر خاص فى تقدير الظروف المستلزمة للتفتيش ومبلغ احتمال استفادة التحقيق منه. فإذا صدر إذن لأحد مأمورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم لضبط ما يوجد به من مواد مخدرة ففتشه ولم يجد فيه شيئا من ذلك، ثم قبض على المتهم وأودعه بالمستشفى الأميرى لمدة يوم كامل بغير إذن آخر من النيابة وجمع ما خرج منه فى ذلك اليوم من بول وبراز لما عساه يظهر بعد تحليلهما من دليل ضده، فإن هذا الإجراء الأخير يكون باطلا لعدم وجود ما يستند إليه سوى الإذن الصادر بتفتيش

المنزل وذلك لإختلاف الإعتبارات التى يتأثر بها تقدير النيابة عند إجازتها
إجراء كل من الأمرين على ما فى أحدهما من مساس بحرمة المسكن وما
فى الثانى من إعتداء على الحرية الشخصية، والحكم الذى يجعل عماده فى
القضاء بإدانة هذا المتهم ما أظهره التحليل من أثر المخدر فى تلك المتحصلات
هو حكم باطل لاستناده إلى دليل مستمد من إجراء باطل قانونا. ومادامت
إدانة المتهم لم تؤسس إلا على ما أسفر عنه هذا التحليل فيتعين نقض الحكم
والقضاء بالبراءة بغير حاجة للإحالة إلى محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ٦١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢)

٢- أنه إذا كان إذن النيابة فى تفتيش متهم لا يخلو - بحسب
الأصل - القبض عليه إلا أنه إذا كان المتهم لم يذعن للتفتيش أو بدت منه
مقاومة فى أثناء ذلك كان لمن يباشر إجراءه أن يتخذ كل ما من شأنه أن
يمكنه من القيام بمهمته ولو كان ذلك بطريق الإكراه. فإذا كان الثابت
بالحكم أن ضابط البوليس بعد أن حصل على إذن التفتيش من النيابة أرسل
رجلى البوليس للبحث عن المتهم فى السوق التى كان يتجول فيها
لإستدعائه إليه لتنفيذ التفتيش فلما عثروا عليه طلبا إليه مصاحبتها إلى
مخفر البوليس حيث يوجد الضابط فلم يذعن وقاوم وجلس على الأرض
وأخرج علبة مغلقة من جيبه فاضطروا إلى إنتزاعها منه عنوة واحتفظا بها
حتى قدماها لضابط البوليس تنفيذا لأمر النيابة لجهل الضابط مكان وجوده
وقتئذ، فإن تفتيش الضابط إياه وضبط المخدر - فى أمتهته - ذلك لا يكون
باطلا، لأن الإكراه الذى وقع عليه إنما كان بالقدر اللازم لوضع ضابط
البوليس يده عليه لتفتيشه، ولأن إنتزاع المخبرين العلبة منه لم يكن إلا من
مستلزمات الإمساك به واقتياده إلى الضابط، فلهما فى تلك الظروف أن يقفا

على حقيقة ما أخرجه من جيبه فى حضرتها، فإذا كان قد قصد الإحتفاظ به معه فأخذه منه يكون من مستلزمات اقتياده إلى الضابط وإن كان قد قصد التخلّى عنه. فهذا ترك لكل حق له فيه.

(الظعن رقم ١٥٨٠ لسنة ١٨ ق- جلسة ١٩٤٨/١٠/١١)

٣- صدور الإذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجراء التفتيش ولو لم يتضمن الإذن أمراً صريحاً بالقبض لما بين الإجرائيين من تلازم ومن ثم فلا وجه للقول ببطالان أمر القبض فى هذه الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم فى المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

(الظعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٦/٣ سنة ٨ ص ٥٩٠)

٤- صدور الإذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقدر اللازم لإجراء التفتيش ولو لم يتضمن الإذن أمراً صريحاً بالقبض لما بين الإجرائيين من تلازم.

(الظعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ سنة ١٠ ص ٧٢)

٥- القبض على المتهم لا يكون إلا فى حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش، فإذا كان ما أثبتته الحكم لا يبرز دخول المخبر منزل المتهم والقبض عليه، فلا يعيب الحكم إغفاله تناول ما تضمنه أمر النيابة العامة من القبض على المتهم علاوة على تفتيشه ومنزله.

(الظعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق- جلسة ١٩٥٩/١/١٨ سنة ١٠ ص ٧٢)

٦- مادام الإكراه الذى وقع على المتهم كان بالقدر اللازم لانتزاع

المخدر منه فلا بطلان في التفتيش.

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ سنة ٧ ص ٣٨٧)

٧- متى كان الإكراه الذي وقع على المتهم إنما كان بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته، فإنه لا تأثير لذلك علي سلامة الإجراءات.

(الطعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٧/٢/٤ سنة ٨ ص ١٠٤)

٨- إن الإذن الصادر من النيابة بإستخراج المخدر الذي اعترف المتهم بإخفائه في مكان خاص من جسمه هو إذن صحيح وإستخراج المخدر من مكانه بناء على ذلك يكون صحيحاً أيضاً.

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٣/١٧ سنة ٩ ص ٣٠٠)

سابعا - حضور المتهم والشهود ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش:

١- إن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه قانوناً بطلانه، فإن حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه، وإن كان واجبا حين تسمح به مقتضيات التحقيق وظروفه نظراً لما فيه من زيادة ثقة في الإجراء وما ينتج من فرص المواجهة وما إلى ذلك، لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش.

(الطعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ١٧ ق- جلسة ١٩٤٧/١٢/٨)

٢- إن القانون إذ لم يجعل حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فإنه لا يقدر في صحة هذا الإجراء أن يكون التفتيش قد حصل

فى غيبة الطاعن.

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/١٢/١ سنة ١٩٥٦ ص ١٠٠٦)

٣- التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المواد ٩٢، ١٩٩، ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة الأولى منها تنص على إجراء تفتيش منزل المتهم «وغير المتهم» بحضوره أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك، فحضور المتهم ليس شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش.

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٩ ق- جلسة ١٩٥٩/٥/٢٥ سنة ١٩٥٨ ص ٥٦٨)

٤- خرج المشرع على قاعدة سرية إجراءات التحقيق بالنسبة إلى تفتيش المنازل فنص فى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك، وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين، ويكون هذان الشاهدان بقدر الإمكان من أقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران.

(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ ق- جلسة ١٩٥٩/١١/٩ سنة ١٩٥٧ ص ٨٥٧)

٥- لم يشترط القانون - بالنسبة إلى تفتيش الأشخاص - حضور شهود تيسيراً لإجرائه، إلا أن حضورهم وقت التفتيش لا يترتب عليه البطالان، إذ أن حصول التفتيش أمام شهود هو ضمان لسلامة الإجراءات التى يباشرها مأمور الضبط القضائى، ولا محل لاستناد المتهم إلى المادة ٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية، لأن المادة المذكورة لم تتحدث إلا عن حق خصوم الدعوى فى حضور إجراءات التحقيق عندما يباشرها قاضى التحقيق.

(الطعن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ ق- جلسة ١٩٥٩/١١/٩ سنة ١٩٥٧ ص ٨٥٧)

٦- حصول التفتيش بحضور شاهدين إعمالاً لنص المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية لا يكون إلا في حالة غياب المتهم.

(الطعن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/٢/٩ سنة ١١ص ١٥٨)

٧- لم يجعل قانون الإجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش، ولم يرتب بطلاناً على تخلفه.

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦٠/١١/١٤ سنة ١١ص ٧٨٢)

٨- ما ينعاه المتهم من أن التفتيش تم في غير حضور شاهدين هو دفع موضوعي كان يقتضي من المحكمة أن تجرى فيه تحقيقاً للتثبت من صحته، ومن ثم فلا يقبل منه الجدل في هذا الخصوص أمام محكمة النقض لأول مرة.

(الطعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦٠/١١/١٤ سنة ١١ص ٧٨٢)

٩- استقر قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية هو عند دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم القانون ذلك فيها، أما التفتيش الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي بناء على نذبهم لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسري عليهم أحكام المادة ٩٢ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق والتي تنص على أن التفتيش يحصل بحضور المتهم أو من ينبيه عنه إن أمكن ذلك.

(الطعن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ سنة ١١ص ٧٩٦)

١٠- متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن التفتيش تم بناء على إذن النيابة العامة، فإن ما يثيره الطاعن من وجوب حضور شاهدين أثناء

التفتيش إستناداً إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية لا محل له. ذلك بأن هذه المادة محلها دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك فيها، أما التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك، والمادة ٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبعها قاضى التحقيق والمادة ٢٠ التي تجيز للنيابة أن تكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن حصول هذا التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه قانوناً لأنه ليس شرطاً جوهرياً لصحته، فإن إجراءاته تكون صحيحة.

(الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٣ق- جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ سنة ١٥ ص ٥٧)

١١- إن مجرد القول بأن الطاعن كان محبوساً لا يلزم عنه الدفع ببطلان التفتيش لحصوله في غيبته ذلك أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانوناً، كما أن حضور المتهم التفتيش الذي جرى في مسكنه لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً.

(الطعن رقم ٩٣٧ لسنة ٣٣ق- جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ سنة ١٥ ص ٥٧)

١٢- من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان، ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي جرى في مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته ومن ثم يكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ق- جلسة ١٩٧٧/٦/٥ سنة ٢٨ ص ٦٩١)

١٣- من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان، ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذى يجرى فى مسكنه أو محله شرطا جوهريا لصحته.

(الطعن رقم ٤٩٣٧ لسنة ٥٢ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/٧)

ثامنا - تفتيش السيارات الخاصة والمعدة للإيجار:

١- لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير إذن من سلطة التحقيق وفى غير أحوال التلبس إلا إذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلى صاحبها عنها.

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/٤/٤ سنة ١١ ص ٣٠٨)

٢- إن القيود الواردة على التفتيش تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون، طالما هى فى حيازة أصحابها، فإذا ما كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلى صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها.

(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٢ق- جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٣ سنة ١٤ ص ٩٦٢)

٣- من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها.

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٩٦٦/١/٣ سنة ١٧ ص ٥)

٤- مجرد إيقاف مأمور الضبط القضائي لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها أو إتخاذ إجراءات التحرى للبحث عن مرتكبى الجرائم فى دائرة إختصاصه لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر فى ذاته قبضا فى صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٩٦٦/١/٣ سنة ١٧ ص ٥)

٥- من المقرر أن التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى إجراءات إعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحهم فيها القانون حق التفتيش بـخصوص خاصة. على أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها، أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار فإن من حق مأمورى الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام تانون المرور. ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط المرور. وأخذت بما قرره من أن ضبط المخدر إنما وقع أثناء محاولة مشروعة للكشف عن حمولة السيارة ولم يكن نتيجة سعى من جانبه للبحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضا ونتيجة لما اقتضاه أمر البحث عن الحمولة المخالفة مما جعله حيال جريمة متلبس بها، فإن الحكم يكون قد أصاب فيما إنتهى إليه من رفض الدفع بطلان الضبط والتفتيش ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله.

(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٣٦ق- جلسة ١٩٦٦/١٠/١٧ سنة ١٧ ص ٩٥١)

٦- التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون، أما حرمة السيارة الخاصة فبمستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك.

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ سنة ٢٠ ص ٩٧٦)

٧- من المقرر أن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهي مستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، فإذا صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك ويكون منعى الطاعن ببطالان تفتيشها على غير أساس.

(الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق- جلسة ١٩٧٤/٤/٢٨ سنة ٢٥ ص ٤٣٠)

٨- القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي فى إجراء القبض والتفتيش. إمتدادها إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة طالما هي فى حيازة أصحابها. على خلاف السيارات المعدة للإيجار التى يحق له إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور. تخلى أحد ركاب سيارة أجرة عن لفافة كان يضعها على فخذه عند إيقاف مأمور الضبط القضائي لها وهو فى حالة إرتباك وتبين أن تلك اللفافة تحوى مخدرا. كفايته سندا لقيام حالة التلبس بإحراز ذلك المخدر.

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ سنة ٢٦ ص ٧٧٨)

٩- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطالان القبض والتفتيش وأطرحة إستنادا إلى أن الجريمة كانت فى حالة تلبس، وأن ما قام

به الضابط قبل ذلك كان مجرد استيقاف بعد أن وضعت الطاعة نفسها موضع الريبة والشبهات بما ظهر عليها من إرتباك ومظاهر فأمرها بالنزول من السيارة للتحقق من شخصيتها وهو إجراء مشروع يبيحه القانون وما إنتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيح فى القانون، ذلك أنه لما كان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها، أما السيارات المعدة للإيجار كالسيارة التى كانت تستقلها الطاعة - فإن من حق مأمورى الضبط القضائى إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور، وكان من المقرر كذلك أن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختيارا فى موضع الريب والظن. على نحو ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية. وكان الفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أم تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لإستنتاجه ما يسوغه كما أن له تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب مادامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقا مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص فى منطق سليم واستدلال سائغ وبما يتفق وحكم القانون إلى مشروعية ما قام به رجل الضبط القضائى من إيقاف السيارة التى كانت تستقلها

الطاعة الذى وضعت نفسها أثر ذلك موضوع الريب على نحو برر إستيقافها وأن حالة التلبس ترتبت على مشاهدة الضابط للنبات المخدر بعد أن سقط من لفافة داخل كيس تخلت عنه الطاعة عند نزولها من السيارة فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ١٠٧٤٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٤)

١٠- من المقرر أن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهى مستمدة من إتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، فإذا صح تفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك، ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى شأن بطلان إذن التفتيش الصادر بضبطه وتفتيش سيارته الخاصة وبطلان القبض والتفتيش لوقوعهما قبل صدور الإذن بهما ولإنتفاء ملكيته للسيارة التى جرى تفتيشها مادامت الجريمة فى حالة تلبس.

(الطعن رقم ٢٣١١٠ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/١١/٤)

١١- من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها أما السيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التى كان يستقلها الطاعن - فإن من حق مأمورى الضبط القضائى إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور.

(الطعن رقم ١٦٥٨٠ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

تاسعا - تفتيش الأنثى:

١- إن إشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى المراد به أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمية التي لا يجوز لرجل الضبطية القضائية الإطلاع عليها ومشاهدتها.

(الطنع رقم ٥١٨ لسنة ٢٢ق- جلسة ١٩٥٢/١١/١١)

٢- إن القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الإناث، وأنه لا غضاضة عند إستحالة تفتيش متهمة بمعرفة أنثى يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب، ذلك تقرير خاطئ في القانون.

(الطنع رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٤ق- جلسة ١٩٥٥/٤/١١)

٣- مناط ما يشترطه القانون من تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها بإعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست، وصدر المرأة هو لا شك من تلك المواضع، وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بمقولة أن التقاط العلبه المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشا يمس مواطن العفة فيها وقضى بإدانتها إعتماذا على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه.

(الطنع رقم ٦٠٥ لسنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٥/١١/١٩)

٤- مراد القانون من إشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها باعترارها من عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا

مست ومن ثم فإن ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون إن هو التقط لفافة المخدر التي طالعه في وضعها الظاهر بين أصابع قدم المتهمه وهى عارية.

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ سنة ٨ص ٥٢١)

٥- متى كان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط لم يفتش المتهمه بنفسه وإنما كلفها بأن تقلب جيوبها فبرز من جيبيها الأيمن جزء من علبة صفيح أخرجتها كما أخرجت من جيبيها الأيسر ورقة أخفتها فى راحة يدها فأخذها منها ووجد بداخل العلبة والورقة أفيونا وحشيشا فإن ما تنعاه المتهمه من مخالفة الضابط لمقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ سنة ٨ص ٩٤٨)

٦- مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أخرى هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الإطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التى تخدش حيائها إذا مست، فلا يكون ضابط البوليس قد خالف القانون إن هو أمسك بيد المتهمه وأخذ العلبة التى كانت بها.

(الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/٣/٨ سنة ١١ص ١٤٨)

٧- إن مجال إعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائى على شخص الأنثى فى موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائى الإطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التى تخدش حيائها إذا مست. فإذا

كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حدود سلطتها التقديرية أن الضابط لم يجر تفتيش المتهمه بحثا عن المخدر، بل أنها هي التي أخرجته من بين ملابسها طواعية واختيارا بعد أن استترت خلف «بارفان» كما أنها تذررت بملاءة والدتها إمعانا في إخفاء جسمها عن الأعين، فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المقول فيه أن الضابط هو الذي أجراه وأنه لم يتم بمعرفة أنثى.

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦٢/١/٣٠ سنة ١٣ص٩٨)

٨- تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «إذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي»، ومراد القانون من إشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تחדش حيائها إذا مست. ولما كان ما قام به الضابط من إمساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر ينطوى بلا شك على مساس بصدر المرأة الذي يعتبر من العورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطلان تفتيش المطعون ضدها للأسباب السائغة التي أوردها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما.

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ق- جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ سنة ١٥ص٦٦٨)

٩- من المقرر أن مجال أعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع على شخص الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليه ومشاهدته

باعتباره من عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست.

(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٩٦٦/٣/٧ سنة ١٧ص ٢٥٨)

١٠- لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي إصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن تفتيش أنثى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة. ولما كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها في حدود سلطتها التقديرية أن الطاعة هي التي أخرجت المخدر من جيبها فإنه لا تريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على أن الضابط هو الذي أجراه بنفسه دون أن يستعين بأنثى في ذلك، إستناداً إلى أن جذب الضابط المخدر من يد الطاعة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة أنثى. ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٩٦٦/٣/٧ سنة ١٧ص ٢٥٨)

١١- ما يتخذه الضابط المأذون له بالتفتيش من إجراءات لفصيل معدة المتهمه بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضاً لها بالقدر الذي يبيحه تنفيذ إذن التفتيش وتوافر حالة التلبس في حقها بمشاهدة الضابط لها وهي تبتلع المخدر وانبعاث رائحة المخدر من فمها مما لا يقتضى إستئذان النيابة في إجرائه.

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ سنة ٢٣ص ٣٥٧)

١٢- مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياءها إذا مست. فإذا كان الثابت مما أورده الحكم أن الضابط لم يقم بتفتيش

المتهمة بل أنها هي التى أسقطت من يدها لفافة المخدر وأن الضابط إنما اصطحبها بعد ذلك إلى المستشفى حيث تولت إحدى العاملات به تفتيشها فى حجرة مستقلة فلم يعثر معها على شيء، فإن النعى بخصوص عدم اصطحاب الضابط لأنثى عند التفتيش يكون فى غير محله.

(الظعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ سنة ٢٣ص ٣٥٧)

١٣- إن الكشف عن المخدر فى مكان حساس من جسم الطاعنة (الجانية) بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الإجراءات، ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما كان بوصفه خبيراً وما أجراه لا يعدو أن يكون تعرضاً للطاعنة بالقدر الذى تستلزمه عملية التدخل الطبى اللازمة لإخراج المخدر من موضع إخفائه فى جسم الطاعنة.

(الظعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ق- جلسة ١٩٧٦/١/٤ سنة ٢٧ص ٩)

١٤- من المقرر أن مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أخرى على نحو ما توجبه الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية للمرأة التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الإطلاع عليها ومشاهدتها باعتبارها من عورات المرأة التى تخدش حيائها إذا مست، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته قوله «أن المحكمة ترى أن قيام ضابط الواقعة بغض الانتفاخ الذى لاحظته بطرحة المتهمه ويتدلى فوق خصرها من الناحية اليسرى فيه مساس بعورات المرأة التى تخدش حيائها إذا مست»، وإذ كان مؤدى ذلك أن الضابط أجرى تفتيش الجزء المنتفخ من غطاء الرأس التى ترتديه المطعون ضدها (الطرحة) حيث عثر على المخدر المضبوط، فإنه لا يكون قد خالف القانون لعدم مساسه بأى جزء من جسمها مما يعد من العورات التى تخدش

حياءها إذا مست. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون، وقد حجب هذا الخطأ بالتالي عن تقدير أدلة الدعوى بما يتعين معه نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١١/٨)

١٥- من المقرر أن مجال أعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليه، ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التي يخدش حياءها إذا مس، وكان القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلتزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في المواضع سالفة البيان، وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها - في حدود سلطتها التقديرية - أن المخدر بعضه سقط من ملابس الطاعنة وقت رؤيتها دخول الضابط للمسكن وبعضها الآخر عثر عليه بحجرة نومها، فإنه لا تثريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على عدم اصطحاب الضابط لأنثى وقت تنفيذ إذن التفتيش. ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٩٨٤٠ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩ ص ٤٨ س ١١٢٣)

١٦- مجال أعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة الذي يخدش حياءها إذا مس، فإن كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها في حدود سلطتها التقديرية أن الضابط لم يجر تفتيش

المتهمة بحثاً عن المخدر وإنما إنتزع حافظتها من يدها ووجد بداخلها المخدر، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المقول فيه أن الضابط هو الذى أجراه وأنه لم يتم بمعرفة أنثى.

(الطن رقم ٥٠١٢ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٥)

١٧- لما كان من المقرر أن مجال إعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأنثى فى موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التى يخدش حيائها إذا مس، وكان القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند إنتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته فى المواضع سالفة البيان وكانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها فى حدود سلطتها التقديرية أن الشاهد الأول ضبط الطاعنة ويدها الحافظة التى عثر فيها على المخدر فإنه لا تريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤمس على أن الضابط هو الذى أجراه بنفسه دون أن يستعين بأنثى فى ذلك، إستنادا إلى أن جذب الضابط للحافظة التى كان بها المخدر من يد الطاعنة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة أنثى.

(الطن رقم ٥٤٠٨ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/٧/١١)

١٨- لما كان ما ينهض المدافع عن الطاعنة من عدم اصطحاب الضابط لأنثى معه عند انتقاله لتنفيذ الإذن بتفتيش الطاعنة مردودا بأن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته فى مواضع تعتبر من عورات المرأة، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد حصل صورة الواقعة فى أنها كانت تحمل المخدر فى كيس نقود حريمى كان فى يدها اليمنى حاولت التخلص منه إلا أن

الضابط تمكن من ضبطه معها ثم قام بفتحه فعثر بداخله على لفافات المخدر المضبوط دون أن يتناول بفعله إلى تفتيش شخصها فإن ذلك لا ينطوى على مساس بما يعد من عورات المرأة التي لا يجوز لرجل أن يطلع عليها ويكون النعى الموجه إلى إجراءات التفتيش بعيدا عن محجة الصواب.

(الطعن رقم ٢٨٩٠٤ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٤)

١٩- عدم ذكر ضابط الواقعة إسم الأنثى التي اصطحبها لتفتيش الطاعنة لا يعدو أن يكون تعيينا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة ولا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم.

(الطعن رقم ٢٩٧٣٧ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

٢٠- تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن «يكون تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي»، ومراد الشارع من هذا النص هو الحفاظ على عورات المرأة التي يחדش حياؤها إذا مست عندما يكون التفتيش واقعا على المواضع الجسمية التي لا يجوز لمأمور الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها وعلى ذلك فإذا وقع التفتيش على موضع لا ينطوى على مساس بعورات المرأة أو الاطلاع عليها فإنه يقع صحيحا إذا ما قام به مأمور الضبط القضائي بغير أنثى، وإذا كان الضابط قد قام بضبط الكيس المحتوى على المخدر أسفل حشية (مرتبة) سرير المتهم ولم يلامس جزءا حساسا من جسدها ومن ثم يقع هذا الإجراء صحيحا منتجا لآثاره هذا إلى أن القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن تفتيش أنثى غير أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته فى مواضع تعتبر من عورات المرأة وهو ما تخلف بالنسبة لواقعة الدعوى فإن ما يثيره الطاعن فى هذا

الصدد لا يكون له ثمة سند متعينا إطاقته جانبيا والالتفاف عنه... وإذ كانت المحكمة قد أثبتت أن السيدة المصاحبة للضابط المأذون له بالتفتيش هي التي أجرت تفتيش الطاعة ولم تعثر على ثمة مخدرات، ثم قام الضابط بتفتيش الحجرة فمثر على المخدر داخل حشية «سرير» المتهم فلا تثريب على المحكمة إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش، لعدم إجراءاته بمعرفة أنثى، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٢١٧٣٤ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/١٦)

عاشرا- ضبط المخدر عر ضا أثناء التفتيش عن جريمة أخرى:

١- التفتيش من إجراءات التحقيق القضائي لا يملكه إلا رجال التحقيق، ولا يجوز أن يتولاه رجال الضبطية القضائية إلا في أحوال معينة جاءت على سبيل الحصر في القانون وفيما عدا هذه الأحوال فهم ممنوعون عنه إلا إذا أذن لهم فيه من السلطة القضائية المختصة والإذن في التفتيش لفرض معين لا يصح تجاوزه لفرض آخر، ولكن إذا كان الضابط المرخص له في التفتيش لفرض محدد (للبحث عن سلاح) قد شاهد عرضا أثناء إجراءات هذا التفتيش جريمة قائمة (خشخاشا منزرعا في المكان الذي كان يفتشه) فأثبت ذلك في محضر فليس في عمله هذا ما يمكن أن يطعن عليه باعتباره تجاوزا لحدود الترخيص المعطى له ولأنه لم يقوم بأي عمل إيجابي بقصد البحث عن الجريمة بل أنه شاهدها صدفة فأثبتها بمقتضى واجباته القانونية.

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٧ ق- جلسة ١٩٣٧/١/١)

٢- أنه وإن كان لرجل البوليس (أومياشي) المكلف من قبل ضابط المباحث بضغط المتهم وإحضاره تنفيذاً للأمر الصادر بذلك من النيابة أن يفتشه عند ضبطه عما قد يكون معه من سلاح خشية إعتدائه به عليه أو

إيذاء نفسه به إلا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون التفتيش لم يبدأ فيه إلا بهذا القصد. وإذا ما أسفر التفتيش في هذه الحالة عن وجود مخدر مع المتهم صح الإستشهاد به. أما إذا كان التفتيش قد أجرى من بادئ الأمر بقصد البحث عن مخدر فإنه يكون باطلا غير جائز الاعتماد عليه.

(الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ١١ق- جلسة ١٩٤١/٦/٢)

٣- إذا كان البوليس قد دخل منزل المتهم بوجه قانوني ليجري التفتيش فيه بحثا عن مسروقات فعثر أثناء التفتيش على مواد مخدرة، فإنه يكون من حقه بل ومن واجبه قانونا أن يضبط هذه المواد ويقدمها لجهة الاختصاص. ولا يصح أن يقال أن ضبط هذه المواد في تلك الحالة يكون قد وقع باطلا على أساس أن ضابط البوليس إنما كان ينفذ أمرا عسكريا، إذ أن قيام مأمور الضبطية القضائية بعمل آخر فوق عمله الأصلي ليس من شأنه أن يجرده من وظيفته.

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ١٣ق- جلسة ١٩٤٣/٥/١٧)

٤- إذا أذنت النيابة لضابط البوليس في تفتيش المتهم هو ومنزله للبحث عن نقود مسروقة، ثم أخذ يبحث عن المتهم فوجده ومعه آخر، فلما رآياه حاولا الهرب، ووضع الشخص الآخر يده في أحد جيوبه مطبقا عليها، فاعتمد ضابط البوليس على هذه القرائن وقبض على هذا الشخص وفتشه فعمله صحيح. لأن هذه القرائن يصح أن تكون من الدلائل التي تكفي لاعتبار هذا الشخص شريكا في سرقة مع المتهم المأذون بتفتيشه، وللضابط في هذه الظروف بمقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات أن يعده سارقا ويقبض عليه ويفتشه للبحث عن المسروقات. فإذا عثر في أثناء التفتيش على مخدر فضبطه فهذا الضبط يكون صحيحا، لأن ظهور المخدر معه أثناء

التفتيش الذى يجريه عن المسروقات يجعله فى حالة تلبس بالمخدر.

(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ١٠ق- جلسة ١٩٤٠/١/١٥)

٥- إن الضمانات التى رأى الشارع اتخاذها فى تفتيش المساكن لم يقصد بها إلا المحافظة على حرمتها وعدم إباحة دخولها ما لم تكن ثمة ضرورة لذلك. فمتى كان لمأمور الضبطية القضائية بمقتضى الأوامر العسكرية الحق فى تفتيش المساكن عن أسلحة أو مسروقات من متعلقات الجيش فإن هذا، لكونه يسمح له إجراء التفتيش فى كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة أو المسروقات فيه بأية طريقة يراها موصلة للغرض، يخوله ضبط كل ما يصادفه مما يتعلق بالجرائم كافة. وإذن فإذا هو عثر على ورقة، ولو كانت صغيرة، بين طيات الفراش كان له أن يفضها ليعرف ما بها، فإن وجد مادة من المواد المخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبط جسمها.

(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ١٤ق- جلسة ١٩٤٤/٦/٥)

٦- متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق فى تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة أو ممتوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فهذا يبيح له أن يجرى تفتيشه فى كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه وما يتبعها من ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك. فإذا هو عثر فى أثناء التفتيش على علبة إتضح أن بها مواد مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها، ولا يؤخذ عليه أنه تجاوز فى تفتيشه الحد الذى صرح به الأمر المذكور.

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ١٩ق- جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢)

٧- متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة، فهذا يبيح له أن يجرى تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه، وبأية طريقة يراها موصلة لذلك فإذا هو تبين أثناء هذا التفتيش وجود مخبأ في أرض الغرفة ووجد به بعض الأكياس المعدة لوضع المخدرات كان حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص.

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٢٢ق- جلسة ١٣/٣/١٩٥٢)

٨- متى كان لمأمور الضبط القضائي الحق في تفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة فإن هذا الأمر يبيح له أن يجرى تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة وما يتبعها فيه بأية طريقة يراها موصلة لذلك. فإذا هو تبين عرضاً أثناء التفتيش وجود كوة في الحائط بها ورقة ملفوفة تحوى كمية من ثمار الخشخاش كان حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص.

(الطعن رقم ١١٩٤ لسنة ٣٦ق- جلسة ٣١/١٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١٣٩٤)

٩- إذا عثر عرضاً الضابط المأذون له بالتفتيش على مخدر في أحد جيوب ملابس المتهم أثناء بحثه عن السلاح وقع ذلك الضبط صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٨ق- جلسة ٢٣/٦/١٩٥٨ س ٩ ص ٦٨٨)

١٠- لمأمور الضبط القضائي - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث

عن أسلحة وذخائر - أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به، فإن كشف عرضاً أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها، فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش، فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجال الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر، وأن أمر ضبطها كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة، وكان وصف المحكمة للفاقة بما يسمح بفضها على إعتبار أنها تحتوى على مقدوف للمسدس المضبوط قد بنى على نتيجة معاينتها للحرز الذى به قطعة الحشيش - على ما هو ثابت بجلسة المحاكمة - فلا يصح مجادلتها فى ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحاً فى القانون.

(الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥ ص ١٣ ص ٢٢١)

١١- لما كان الضابط الذى فتح منزل المتهم الثانية قد دخله وفتشه بوجه قانونى بناء على رضا حر صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه وهو البحث عن المبلغ الذى اتهمها الطاعن بسرقة. فإن هذا الإذن يبيح له أن يجرى تفتيش مسكنها فى كل مكان يرى هو احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى طريقة يراها موصلة لذلك. ومتى كان قد تبين - أثناء التفتيش - وجود علبة سجائر وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق، وظهر عرضاً أنها تحتوى على قطع من الحشيش نفوح منها رائحته، فإنه بذلك يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأموراً للضبطية القضائية يباشر عملاً من حقه إجراؤه قانوناً، وأن يقدمه إلى جهة الاختصاص وأن يقبض على الطاعن الذى وجدت من الدلائل والمظاهر ما ينبنى بذاته عن

اتصاله بجريمة إحراز هذا المخدر، ومن ثم يكون هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيحا فى القانون.

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ق- جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧س ١٤ص ٤٦٠)

١٢- إن المحكمة وقد أملت بالظروف والملابسات التى ضبطت فيها المخدر وأطمأنت إلى أن ضبطه قد وقع فى أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائى للبحث عن جريمة إحراز المخدر وإنما كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة، فلا يصح مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك، ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحا فى القانون.

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٣٤ق- جلسة ١٩٦٥/٥/١١س ١٦ص ٤٥٢)

١٣- إن ضبط مخدر مع المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أشياء خاصة بجريمة الرشوة - التى كان جمع الاستدلالات جاريا بشأنها - يوجب على المحكمة أن تعنى ببحث الظروف والملابسات التى تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة ودون سعى يستهدف البحث عنه - أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التعسف فى تنفيذ إذن التفتيش بالسعى فى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة بها بجريمة الرشوة التى جرى فيها التحقيق - لكى تقول كلمتها فى ذلك.

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦س ١٨ص ٩٦٥)

١٤- من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأمورى الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا

شاهد عرضاً أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة (فى إحدى حالات التلبس). ولما كان البين من مدونات الحكم أن المتهم عندما أبصر الضابط متجها نحوه حاول الفرار فلم يمكنه وأمسكه وتحسس ملابسه من الخارج وأيقن أنه لا يحوز سلاحاً بين طيات ملابسه ومع ذلك مضى فى تفتيش ملابسه الداخلية فعثر فى جيب صدريه الأيسر على المخدر المضبوط فى حين أنه لم يكن مأذوناً بالبحث عن مخدر. فإنه لا يصح أخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الإجراء الباطل، ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت بغير معقب أن المخدر لم يعثر عليه أثناء البحث عن السلاح وإنما بعد أن تثبت الضابط يقيناً أن المتهم لا يحزر شيئاً من ذلك وليس فى الأوراق ما يشير إلى أن المخدر كان فى مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بناء على تنفيذ إذن التفتيش وذلك بالسعى فى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التى صدر بشأنها مما يترتب عليه بطلان التفتيش وإهدار الدليل المستمد منه.

(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ص ٢١ ص ١٧٢)

١٥- إن تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفا ينطوى على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهد فيه لمحكمة الموضوع، وثانيهما مطلق لأنه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التى تفيد التعسف فى تنفيذه وهو موكل إليها تنزله المنزلة التى تراها مادام سائفاً. ولما كان الحكم قد أثبت أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر فى نصه وتعسف فى تنفيذه معاً وأن العثور على المخدر لم يتم عرضاً بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة إحراز المخدر، فإنه لا تصح المجادلة فى ذلك.

(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ ص ٢١ ص ١٧٢)

١٦- لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجرى التفتيش في كل مكان يرى إحتمال وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه، فإذا ما كشف عرضاً أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش. وإذا كان الأمر المطعون فيه لم يعرض لما ذكره الضابط من أن اللعبة المضبوطة كانت تشف عما بداخلها من مخدر، فإنه يكون قد قرر بطلان التفتيش الصادر لضبط أسلحة وذخائر دون أن يفحص كافة أدلة الثبوت في الدعوى عن بصر وبصيرة وفي ذلك ما يعيبه بما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٠ ق- جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ ص ٢١ (١٢٢٨))

١٧- تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها. ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها» ولما كان البين من مدونات القرار المطعون فيه أن أمر التفتيش قد تم تنفيذه بالعثور على الورقة المالية ذات العشرة جنيهات موضوع الرشوة، إلا أن مأموري الضبط القضائي لم يقفوا عند هذا الحد بل تجاوزوه إلى البحث في ملابس المطعون ضده حتى عثروا على المخدر المضبوط، ومفاد ذلك أن عثورهم على المخدر كان بعد انتهاء إجراء التفتيش المصرح به واستنفاد الغرض منه فكان العثور عليه إذن وليد إجراء غير مشروع لم يؤمر به، ولم يأت عرضاً أثناء البحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية الاستدلال عنها أو التحقيق بشأنها وهو تقدير موضوعي لا معقب عليه، لما هو مقرر من أن الفصل فيما إذا كان من نفذ

الأمر بالتفتيش التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا فى تنفيذه من الموضوع لا من القانون.

(الطنن رقم ٧٣٧ لسنة ٤٠ق- جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ ص ٢١ ص ٩١٥)

١٨- الاستفادة من نص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وتقرير لجنة الشيوخ وما استقر عليه قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها، وأنه إذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائى أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون سعى يستهدف البحث عنها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على أن العثور على المخدر إنما كان نتيجة سعى رجل الضبط القضائى فى البحث عن جريمة إحراز مخدر ولم يكن ظهوره عرضا أثناء تفتيش صحيح فى حدود غرضه وهو البحث عن أسلحة أو ذخائر، وكان تقدير القصد من التفتيش أمر تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب، فإن ما تثيره الطاعة فى طعنها لا يكون له محل.

(الطنن رقم ٥٨١ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/١١/١٥ ص ٢٢ ص ٦٥٦)

١٩- تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها». ولما كان البين من مدونات

الحكم المطعون فيه أن الورقة البيضاء التي كانت بداخلها لفافة المخدر قد ضبطت مع الطاعن عرضاً أثناء تفتيش جيب سترته الأيسر نفاذاً للإذن الصادر بذلك بحثاً عن الأشياء الخاصة بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها فإن مأمور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن مبلغ الرشوة ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبطه كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن مبلغ الرشوة. ذلك أن ضبط النقود على الصورة التي تم بها لا يستلزم حتماً الإكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة إستكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثاً عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها.

(الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٩٨٠/١/٢١ ص ٣١ من ١٢٠)

٢٠- من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح وذخيرة) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضاً أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة (فى إحدى حالات التلبس). ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين بأدلة سائغة أن المخدر المضبوط لم يعثر عليه عرضاً أثناء التفتيش بحثاً عن السلاح والذخائر، وقد استبان من طبيعة وصغر ولون اللفافة ومكان العثور عليها أن الضابط حين ضبطها ثم قبضها لم يقصد من ذلك البحث عن أسلحة أو ذخائر وإنما قصد البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التي صدر الإذن بشأنها. ولما كان تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفاً تنطوي على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى حدود الأمر من

جهة دلالة عبارته وهو ما لا إجتهد فيه لمحكمة الموضوع، وثانيهما مطلق لأنه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو موكل إليها تنزله المنزلة التي تراها مادام سائغا وإذا كان الحكم قد أثبت أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر في نصه وتعسف في تنفيذه معا، وأن العثور على المخدر لم يتم عرضا بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة إحراز المخدر ومن ثم فلا تصح المجادلة في ذلك.

(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١٢/٢٤)

٢١- لما كان الحكم المطعون قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش الذي أثاره المدافع عن الطاعن تأسيسا على أن الإذن الصادر من النيابة العامة كان لضبط أسلحة وذخيرة بدون ترخيص وليس لضبط مواد مخدرة ورد عليه في قوله: «وحيث أنه لا محل لما أثاره الدفاع عن المتهم بشأن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لعدم وجود إذن من النيابة العامة عن ذلك وأن ضبط المخدر بجيب الصديري الأيمن الكبير للمتهم كان نتيجة البحث عن الذخيرة وقد ظهرت قطعة من المخدر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة إحراز أسلحة وذخائر بغير ترخيص، ذلك أن تفتيش شخص يقصد به كل ما يتعلق بكيانه المادى وما يتحلى به من ملابس فضلا عن إقرار المتهم بملكيته للصديري الذى كان يلبسه أمام النيابة العامة ولم يثبت لدى المحكمة أن هذا الاعتراف كان وليد إكراه وقد عثر بالجيب الأيمن لهذا الصديري على فتات دون الوزن لمخدر الحشيش وهو ما يضيف دليلا جديدا قبل المتهم علاوة على ما سبق من أدلة ومن ثم يكون التفتيش الذى أسفر عنه ضبط المخدر بجيب الصديري الأيمن للمتهم تفتيشا صحيحا». وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويستقيم به الرد على ذلك الدفع، ذلك بأن المحكمة ألت بالظروف والملابسات التى ضبط فيها المخدر واطمأنت إلى أن ضبطه قد وقع فى أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل

الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وإنما كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة فلا يصح مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك ومن ثم يكون الضبط قد وقع صحيحاً في القانون، ومع ذلك فإنه متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز أسلحة وذخائر بغير ترخيص فإنكشفت جريمة إحراز المخدر عرضاً لمأمور الضبط القضائي دون مسعى مقصود منه فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس يصح لمأمور الضبط القضائي إتخاذ الإجراءات بشأنها بناء على حقه الخول له في أحوال التلبس بالجريمة كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي انقطع عمله وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة. لما كان ما تقدم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ولا محل له.

(الطعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/١١/٣)

إحدى عشر - غير لازم وجود الإذن بيد مأمور الضبط:

١- تفتيش ضابط البوليس منزل المتهم بغير رضاه لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الضابط مأذوناً من النيابة بإجراء هذا التفتيش وعالماً بهذا الإذن قبل إجراء التفتيش فعلاً. على أن مجرد سهو الضابط عن الإشارة في محضر التفتيش إلى الإذن الصادر به من النيابة لا يكفي للقول بأنه لم يكن عالماً بهذا الإذن قبل إجراء التفتيش.

(الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤ ق- جلسة ١٩٣٤/١٢/٣)

٢- إن الإذن الذي يصدر من النيابة العامة إلى مأمور الضبطية القضائية بإجراء تفتيش هو، كسائر أعمال التحقيق، يجب إثباته بالكتابة. وفي حالة السرعة إذا طلب صدور الإذن أو تبليغه بالتليفون، يجب أن يكون

الأمر مكتوباً وقت إبلاغه للمأمور الذى يندب لتنفيذه. ولا يشترط وجود ورقة الإذن بيد المأمور، لأن اشتراط ذلك من شأنه عرقلة إجراءات التحقيق وهى بطبيعتها تقتضى السرعة، وليس فى القانون ما يمنع أن يكون النذب لمباشرتها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف أو غيرهما من وسائل الإتصال المعروفة.

(الظعن رقم ٣٢٨ لسنة ١٥ ق- جلسة ١٩٤٥/٢/١٢)

٣- يكفى لصحة التفتيش الذى يجريه مأمور الضبطية القضائية أن يكون قد صدر به إذن بالكتابة موقع عليه ممن أصدره من أعضاء النيابة، فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذى أجرى التفتيش بمنزل الطاعن كان لديه هذا الإذن، فإن محضر التفتيش يعتبر صحيحاً ولو لم يكن الإذن به بيد الضابط وقت إجرائه، لأن القانون لا يحتم ذلك وخصوصاً إذا كان لم يطالبه أحد به.

(الظعن رقم ١٤٠٤ لسنة ١٥ ق- جلسة ١٩٤٥/١٠/١٥)

٤- من المقرر أن القانون لا يشترط إلا أن يكون الإذن بالتفتيش ثابتاً بالكتابة، ولا يلزم وجود ورقة الإذن بيد مأمور الضبط القضائى المنتدب للتفتيش وقت إجرائه.

(الظعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦١/١٢/٢٥ سنة ١٢ ص ١٠٠)

إثنا عشر - عدم وجود الإذن لا يفيد عدم صدوره:

١- الأصل فى الإجراءات هو حملها على جهة الصحة. فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الإذن فى تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التى أجراها البوليس. ولكن لم

يعثر على هذا الإذن في ملف الدعوى، إما لضياعه وإما لسبب آخر لم يكشفه التحقيق، فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش لعدم وجود الإذن به في أوراق الدعوى ولا في استنادها إلى الدليل المستمد من هذا التفتيش.

(الطنن رقم ٣٩٣ لسنة ١٦ ق- جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥)

٢- إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها ضابط المباحث ولكن لم يعثر على هذا الإذن في ملف الدعوى لفقده ولم يوصل التحقيق الذي أجرى عن فقده إلى الكشف عن سبب ذلك فإن محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش ولا في استنادها إلى الدليل المستمد منه مادامت قد أوردت الأدلة السائغة على سيق صدور الإذن المذكور.

(الطنن رقم ٥٨٢ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٥٥/١٠/١٧)

٣- العبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة، فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها البوليس وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى إما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الإذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها في هذا الخصوص، هو من صميم سلطتها التقديرية وتكون قد أصابت فيما إنتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش وبالتالي في استنادها إلى الدليل المستمد منه.

(الطنن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦١/١٠/٩ ص ١٢ ص ٧٧٤)

٤- عدم إرفاق إذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجوده أو عدم سبق صدوره الأمر الذى يتعين معه على المحكمة أن تحققه قبل الفصل فى الدعوى. فإذا كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الضابط الذى أجرى التفتيش شهد بأنه استصدر من النيابة إذنا بتفتيش المتهم ومسكنه وأن الإذن مرفق بقضية أخرى مما دعا المحكمة لأن تطلب من النيابة ضم الإذن المشار إليه، إلا أنها عادت فى نفس يوم الجلسة فقضت بالبراءة - دون أن تتيح للنيابة فرصة لتنفيذ ما أمرت به - فإن هذا الحكم يكون معيبا متعينا نقضه.

(الظعن رقم ٥٥٩ لسنة ٣١ق- جلسة ١٠/١٠/١٩٦١س ١٢ص ٧٨٩)

٥- من المقرر أن عدم إرفاق محضر التحريات وإذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجود المحضر أو عدم سبق صدور الإذن، ولما كان الثابت من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم ينازع فى صدور الإذن أمام محكمة الموضوع ولم يطلب إليها ضم أصل محضر التحريات أو الأمر الصادر بالتفتيش ولم يتعرض البتة لصوريتهما المرفقتين بالأوراق أو يدعى عدم مطابقتهما للأصل المأخوذتين عنه، فإنه لا يسوغ له من بعد المجادلة فى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الظعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٥/١١/١٩٦٥س ١٦ص ٨٥٢)

٦- من المقرر أن عدم وجود إذن النيابة بملف الدعوى لا يكفى وحده لأن يستخلص منه عدم صدوره. ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الضابط قد أطلع وكيل النيابة المحقق على أصل محضر التحريات المذيل بأصل إذن النيابة الصادر بالتفتيش، وذلك لسبب إرفاقه بقضية أخرى، فقد كان على المحكمة مادامت قد تشككت فى صدور إذن من النيابة بالتفتيش أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر قبل أن

تنتهى إلى القول بعدم صدوره، أما وهى لم تفعل فإن ذلك مما ينبى عن أنها أصدرت حكمها دون أن تمحص الدعوى ودون أن تظن إلى ما حوته أوراقها.

(الطن رقم ٤٢١ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/٦/١٣ ص ٢٢ ص ٤٥٨)

ثلاثة عشر - تحرير محضر بالتفتيش:

١- إن القانون لا يشترط أن يفرد للتفتيش محضر خاص به، فيكفى أن يكون قد أثبت حصوله فى محضر التحقيق.

(الطن رقم ١٤٨٤ لسنة ١١ ق- جلسة ١٩٤١/٥/١٩)

٢- إن قيام المخبر بكتابة محضر التفتيش الذى أجراه مأمور الضبطية القضائية من رجال البوليس لا تأثير له فى سلامة الحكم القاضى بإدانة المتهم، مادام المتهم لا يدعى أن المخبر انفرد بتحرير المحضر ولم يكتبه بناء على إملاء مأمور الضبطية القضائية وتحت إشرافه.

(الطن رقم ١٤٧٩ لسنة ١٣ق- جلسة ١٩٤٣/٦/٢١)

٣- الغرض من تحرير محضر بإجراءات التفتيش كما يدل عليه سياق المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية، هو تدوين ما عسى أن يديه المتهم من ملاحظات على الأشياء المضبوطة، ولم يترتب الشارع البطالان على إغفال تحرير هذا المحضر.

(الطن رقم ٤٤١ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ سنة ٨ ص ٦٣٣)

٤- أفراد محضر بالتفتيش ليس بلازم لصحته، ولا يترتب على مخالفته البطالان. ويكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها فى

الدعوى بأن التفتيش أجرى فى الميعاد وأسفر عما قيل أنه تحصل عنه.

(الطعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/١٢/٩ سنة ١٩٦٤ ص ١٠٦٤)

أربعة عشر: مبادئ متنوعة:

١- التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق فمن حق النيابة العمومية - وقد خولها القانون سلطة التحقيق - أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعته فإذا كان الثابت بالحكم أن وكيل مكتب المخدرات تقدم إلى النيابة بمحضر تحريات أثبت فيه علمه بإتصال المتهم بالمخدرات وتجارتها فانتقل وكيل النيابة بنفسه إلى عيادة المتهم وفى أثناء قيام وكيل النيابة بالتفتيش طلب المتهم أن يتوجه إلى دورة المياه فرأى وكيل النيابة أن يفتشه فعثر بحافظة نقوده على ورقتين بكل منهما قطعة من الأفيون اعترف المتهم بإحرازها وقرر أنه يتعاطاه لمزاجه، فهذا التفتيش صحيح.

(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٢٠ ق- جلسة ١٩٥١/١٠/٨)

٢- إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد ألقى أمامه المادة المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه لا أنه ألقاها فى حضرته قبل أن يقبض عليه، فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن فى حالة من حالاته. ولكن بمقتضى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٢ إذ كان المتهم قد سبق انذاره مشبوها وكانت القرائن متوافرة على ارتكابه جريمة إحراز مخدر فإن ذلك - بغض النظر عن قيام التلبس - يبرر القبض عليه ثم تفتيشه. والتفتيش على هذا الأساس لا يبطله أن العمدة وشيخ البلد لم يحضرا إجراءه لأن التفتيش الذى يجب فيه حضورهما هو حسب نص المادة ٢٩ من القانون المذكور - الخاص بالمنزل فقط لا التفتيش الذى يقع على الشخص كنتيجة حتمية للقبض عليه.

(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ١٠ ق- جلسة ١٩٤٠/٦/٣)

٣- لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن القاء المخدر كان إختياريا أو إضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للإذن الصادر بالتفتيش وإستناداً إليه، فإنه أيا كان الأمر فى شأن الإلقاء فإنه لا يقدر فى سلامة التفتيش الذى تم تنفيذا لأمر النيابة به.

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ سنة ١٦ ص ٦٤٣)

٤- تظاهر الكونستابل والمخبر للمتهم برغبتهما فى شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها مادام المتهم قدم المخدر إليهما بمحض إرادته واختياره.

(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٧ سنة ٨ ص ١)

٥- إذا كان مأمور الضبط القضائى قد تجاوز حدود إذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤاخذ به المتهم، وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو إستبعاد الدليل المستمد منه، فإن بطلان هذا التفتيش لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التى شملها المحضر كسؤال الشهود طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل.

(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٣/١٤ سنة ١٢ ص ٣٦٠)

٦- ما يثيره الطاعن من سقوط إذن التفتيش الأول ونسخه بالإذن اللاحق عليه، مردود بأنه لا يجادل فى طعنه فى أن الإذن الثانى لا يختلف عن الإذن الأول إلا من حيث إمتداد نطاقه إلى آخرين غيره فلا يعد ناسخا للإذن السابق - ذلك بأن الإلغاء الضمنى لا يكون إلا عند تعارض حكمين متلاحقين فيعتبر الأمر الجديد ناسخا للتقديم لإستحالة إعمال كلا الأمرين

المتضاربين فى وقت واحد وهو ما لا يتوافر فى خصوص الدعوى المطروحة.

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٦ سنة ١٢ ص ٥٧٠)

٧- صدور إذن من سلطة التحقيق بتفتيش متهم يقتضى لتنفيذه الحد من حريته بالقلع اللازم لإجرائه ولو لم يتضمن إذن التفتيش أمرا صريحا بالقبض لما بين الإجرائيين من تلازم. ولما كانت المحكمة قدرت سلامة ما اتخذته الضابط من إجراءات بقصد سرعة ضبط الطاعن بتقسيم أفراد القوة للبحث عنه فى أماكن مختلفة من البلدة واحضاره فور العثور عليه ليجرى تفتيشه بنفسه، وكان لمأمور الضبط القضائي أن يستعين فى تنفيذ أمر التفتيش الصادر إليه بمرعوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي، فإن ما أجراه رجال الشرطة السريين من إمساك الطاعن حال مشاهدتهما له واقتياده إلى الضابط المتدب حيث فتشه بنفسه، هو إجراء صحيح لا مخالفة فيه للقانون.

(الطعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٤ سنة ١٤ ص ٧٤١)

٨- متى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد إطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الإنهام إلى شخص معين وقدرت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق - فقد أصبح المحقق فى هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها، مخولا له إتخاذ كافة الإجراءات التى تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش مسكن المتهم - دون توقف على إتخاذ أى إجراء آخر شكلى أو غير شكلى كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة من مراحل التحقيق، لأنه ليس فى القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم، وهو عمل من

أعمال التحقيق يصبح قانونا أن تباشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى.

(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦١/١٢/٢٦ سنة ١٢ ص ١٠١)

٩- لوكيل نيابة مخدرات القاهرة فى حدود إختصاصه العام وبوصفه رئيسا للضبطية القضائية بها، الحق فى أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من مرعوسيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائى ما داموا يعملون تحت إشرافه. ومتى كان الثابت أن ضابط مصر الجديدة سواء بوصفه من مأمورى الضبط القضائى أو من رجال السلطة العامة قد قام بتفتيش منزل الطاعن الكائن بدائرة قسم المطرية وعثر على العلبة التى تحوى المخدر بناء على أمر وكيل النيابة وعلى رأى ومسمع منه وفى حضوره وتحت إشرافه، وهو ما أثبتته وكيل النيابة فى محضره واطمأنت إليه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية بما لا معقب عليه فيه، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا ووفقا للقانون. أما ما قاله الطاعن من أن وكيل النيابة كان واقفا خلف الضابط وقت عثوره على العلبة فإنه لا ينتفى به بتحقيق إشراف وكيل النيابة على هذا التفتيش، بل تتوافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذى يسفر عنه.

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ سنة ١٤ ص ٤٦٠)

١٠- الأصل أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق يقصد به البحث عن الحقيقة فى مستودع السر، ولا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها، إلا فى الأحوال التى أباح فيها القانون لمأمورى الضبط القضائى تفتيش منازل المتهمين والتى وردت على سبيل الحصر. أما دخول

المنازل لغير تفتيشها فلا يعد تفتيشا بل هو مجرد عمل مادی قد تقتضيه حالة الضرورة، ودخول المنازل، وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون - وفي غير حالة طلب المساعدة من الداخل وحالتى الغرق والحريق - إلا أن هذه الأحوال الأخيرة لم ترد على سبيل الحصر فى المادة ٤٥ إجراءات، بل أضاف النص إليها ما شابهها من الأحوال التى يكون أساسها قيام حالة الضرورة بحيث يمكن أن يكون من بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه. لما كان ما تقدم، وكان الأمر قد صدر من سلطة التحقيق بضبط المتهم «المطعون ضده» وتفتيشه وقد اقتضت ضرورة تنفيذ هذا الأمر تعقب رجل الضبط القضائى المأذون بضبطه فى مسكنه حيث قام بضبطه وتفتيش شخصه دون مسكنه، فلم يجاوز مأمور الضبط القضائى حدود الإذن الصادر إليه، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التفتيش - إستنادا إلى أن الإذن لم يشمل منزل المتهم - قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٢٢ ق- جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧ سنة ١٣ ص ٨٥٣)

١١- متى كان هناك إذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم، فإن تفتيش محل تجارته بمقتضى هذا الإذن يكون صحيحا، ذلك أن حرمة محل التجارة مستمدة من إتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه. ومن ثم فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه - من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم تأسيسا على أن إذن النيابة بالتفتيش إنما ورد على شخصه ومسكنه ومسكن أشقاء زوجته دون أن يرد فيه ذكر لمتجره الذى ضبط فيه المخدر - لا يكون صحيحا فى القانون.

(الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦٢/١/١٥ سنة ١٣ ص ٣٨)

١٢- التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون. أما حرمة محل التجارة فمستمدة من إتصاله بشخص صاحبه. ومن ثم فإن ما ذهب إليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم رغم صدور إذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢١٢٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٦ سنة ١٥ ص ٢٤٦)

١٣- أباح القانون في المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات مقاومة رجل الضبط القضائي إذا ما تجاوز القانون - حتى مع توافر حسن النية - إذا خيف بسبب مقبول أن ينشأ عن فعله جروح بالغة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط وقد أجرى تفتيش المطعون ضدها الثانية بالإسكاف بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر محدثا بجسمها العديد من الاصابات يكون قد جاوز حدود وظيفته مما يجعل المطعون ضدها الثانية في حالة تبيح لها مقاومته إستعمالا لحق الدفاع الشرعى عن النفس وانتهى من ذلك إلى القضاء بتبرئتها من تهمة التعدى على الضابط - فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس متعينا للرفض.

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ سنة ١٥ ص ٦٦٨)

١٤- تجيز المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي في سائر الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه، فإذا كان إذن النيابة العامة بتفتيش محل المتهم قد تضمن الأمر بضبطه، وكان الإذن بالضبط هو فى حقيقته أمرا بالقبض ولا يفترق عنه إلا فى مدة الحجز فحسب، فإن تفتيش شخص

المتهم يكون صحيحا في القانون.

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٤٢)

١٥- من المقرر أن الخطأ في إسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش والمعنى فيه بالاسم الذي إشتهر به.

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٥ سنة ٢٨ ص ٦٩١)

١٦- مجرد مرور فترة زمنية طالت أو قصرت بين تحرير الضابط لمحضر التحريات واستصداره إذن التفتيش، وبين استصداره للإذن وتنفيذه أمرا متروكا لمطلق تقديره وليس بذاته ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابطين أو يقدح في سلامة الإجراءات التي تمت، فإن الحكم إذ تظنن إلى أقوال الضابطين وإستراب في صحتها تأسيسا على ذلك السبب وحده يكون مشوبا بالفساد في الإستدلال.

(الطعن رقم ٢٥٩٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/١)

١٧- من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به مأمور الضبط مأذونا به قانونا فطريقة إجراءاته متروكة لرأى القائم به، ومن ثم فلا تشريب على الضابط إن هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد المرشدين لاستدراج أحد المتهمين إلى خارج مسكنه بحجة عقد صفقة شراء المخدر.

(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٠)

١٨- لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ فضلا عن أنها منحت الضباط العاملين

بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد خولتهم هذه السلطة في كافة أنحاء الجمهورية. ولما كان الضابط المأذون بالتفتيش وتولى تنفيذ الإذن يعمل بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن بنى سويف فإنه في تتبعه السيارة المأذون بتفتيشها من دائرة محافظة بنى سويف إلى دائرة محافظة المنيا وقيامه بتفتيشها إنما كان يمارس اختصاصا أصيلا له مكانيا بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر ممن يملكه قانونا ولم يجاوز حدود اختصاصه الذى ينبسط على كل أنحاء الجمهورية ومن ثم يكون غير صحيح النعى ببطلان الإجراءات فى هذا الصدد.

(الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧)

١٩- إن مهمة مأمور الضبط القضائي، بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، ومن ثم فإن كل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لأثره مادام لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مفارقتها، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة، فلا تثريب على مأمور الضبط فى أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة، ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه تأسيسا على أقوال الضابط الذى أطمأنت المحكمة إلى أقواله، أنه نعى إلى علمه أن الطاعن يعرض للبيع كمية من الجواهر المخدرة (حشيش) فانتقل إليه وتم التعارف بينهما بواسطة مرشد سرى، فإن تظاهر الضابط برغبته فى شراء المخدر وكشف الطاعن عن المخدر الذى فى حوزته، وقيام الضابط بالقبض عليه اثر ذلك، يعد إجراء مشروعاً أصبح أخذ الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله.

(الطعن رقم ٦٥٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

٢٠- لما كانت مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية، الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل، يعتبر صحيحاً منتجاً لأثره، ما لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها، وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة، فلا تثريب على مأمور الضبط أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصودة فى الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة، وإذ كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه، أنه نعى إلى علم الضابط من أحد المرشدين السريين أن المتهم يرغب فى بيع كمية من الجواهر المخدرة، فانتقل إليه الضابط بصحبة المرشد الذى أجرى التعارف بينهما على أن الضابط يريد شراء المخدر الذى يروم الطاعن بيعه، فأخرج له الأخير المخدر الذى كان معه لمعاينته، فألقى الضابط - حينذاك - القبض عليه، فإن ما فعله يكون إجراءً مشروعاً يصح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله، لأن تظاهر مأمور الضبط برغبته فى الشراء ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها، ويكون النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد.

(الطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

٢١- إن المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن «لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها». ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن قطعتين من المخدر قد ضبطتا فى جيب صديري الطاعن الأيسر والمطواة التى نصلها ملوث بأثار المخدر فى جيب الصديري الأيمن تم ضبطها أيضاً مع الطاعن عرضاً أثناء تفتيش شخصه نفاذاً للإذن

الصادر بذلك بحثاً عن الذخائر والسلاح المأذون بالتفتيش من أجلها فإن مأمور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبطه كان عرضاً ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخائر ذلك أن عدم ضبطه للسلاح لا يستلزم حتماً الإكتفاء بذلك من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بحثاً عن الذخائر المأذون بالتفتيش من أجلها.

(الطعن رقم ١١٧٥٤ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١٦)

٢٢- من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذوناً به قانوناً بطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به وما دام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان فى استطاعته أن يدخله من بابه فلا تشرب عليه فى ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى ببطلان التفتيش، ورد عليه رداً سائفاً أوضح به اطمئنان المحكمة إلى الإجراءات التى قام بها الضابط لتنفيذ الإذن الصادر له، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ١٠٩٠٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/١/٥)

٢٣- الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها، إلا أنه لما كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه - وله أصل فى الأوراق - أن

السيارة المضبوطة سيارة نقل، فإن هذه الحماية تسقط عنها، ومن ثم لا يقبل من الطاعن أن يتحدى ببطان ضبطها وتفتيشها.

(الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٦)

٢٤- من المقرر أن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة السيارة الخاصة فهى مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، فإذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك، ولا جناح على المحكمة إن لم تعرض إلى الدفع الذى أثاره الطاعن فى هذا الشأن، باعتباره دفعا ظاهر البطلان.

(الطعن رقم ٤٩٩٨ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)

٢٥- من المقرر أن مجال إعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأنثى فى موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة الذى يخدش حيائها إذا مس، وكان القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته فى المواضع سالفة البيان، وكانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها فى حدود سلطتها التقديرية أخذاً بأقوال الرائد أنه طلب من الطاعة الخاتم الملوث بالهيريون فسلمته له، فإنه لا تثريب عليها إن هى رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على أن الضابط هو الذى أجراه بنفسه دون أن يستعين بأنثى فى ذلك، هذا إلى أنه يفرض صحة قيام الضابط بانتزاع الخاتم المذكور من إصبع يد الطاعة فليس فى ذلك مساس

بعورة المرأة مما لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة أنثى، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٤/٦)

٢٦- إن لمأموري الضبط القضائي إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة العامة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ماداموا لا يخرجون في إجراءاتهم على القانون، ويكون لهم تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مشمرة وفي الوقت الذي يرونه ملائما مادام أن ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالإذن.

(الطعن رقم ١٢٠٩١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/٤/٢٧)

٢٧- من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه عنه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين هو عند دخول مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي كان القانون يجيز لهم فيها ذلك وفقاً للمادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل الحكم بعدم دستوريتها - أما بعد صدور ذلك الحكم فإن المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية تصبح واردة على غير محل. أما التفتيش الذي يقوم به مأموري الضبط القضائي بناء على نذبهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢، ١٩٩، ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينييه عنه إن أمكن ذلك، ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق - وهو ما لا ينازع فيه الطاعن - فيكون له السلطة من نذبه، ويعد محضره محضر تحقيق ويسرى عليه حينئذ حكم

المادة ٩٢ لا المادة ٥١ إذ أن هذه المادة الأخيرة إنما كانت تسرى في غير أحوال النذب، ومن ثم فإن حضور المتهم هو أو من ينوبه عنه أو شاهدين ليس شرطاً لصحة التفتيش الذي يجري في مسكنه، ولا يقدح في صحة هذا الإجراء أن يكون قد حصل في غيبة الطاعن أو من ينوبه أو شاهدين، ويضحي ما ذهب إليه الطاعن من ذلك في غير محله.

(الظعن رقم ١٩٦١٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٩/٢٦)

٢٨- لما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الإذن بالقبض والتفتيش حرر على نفس الصحيفة التي حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة، وكان التفسير الذي أخذت به محكمة الموضوع لما ورد بمحضر التحريات من أن الإذن يشمل الطاعن وزوجته يتفق مع ما تحمله عبارات الإذن ولا خروج فيه على ظاهر معناها، إذ الثابت من محضر التحريات أنه تضمن طلب الإذن بضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته لضبط ما يحوزانه أو يحزرانه من مواد مخدرة ثم حرر الإذن أسفله، وقد صدره السيد وكيل نيابة المخدرات بعبارة «بعد مطالعة التحريات المسطرة عالياً . . . نتتدب السيد المقدم بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ومن يعاونه أو ينوبه من مأموري الضبط القضائي المختصين لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من وأورد إسم زوجة الطاعن بمفردها، ثم استكمل وكيل النيابة عبارات الإذن بصيغة المثني بقوله: «وذلك لضبط ما يحوزاه أو يحزره من مواد مخدرة» وإذ كان ذلك وكان الإذن محمولاً على الطلب الذي ورد بمحضر التحريات بضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته بدلالة صدره بعد مطالعة هذا المحضر، فإنه يكون واضحاً ومحددًا في تعيين أن المراد تفتيشه هو كل منهما، وأن الإذن يشملهما معاً، فلا يطل إجراءات القبض والتفتيش من بعد ما يثيره الطاعن من أن الأمر بالتفتيش لم يشمل، ويكون ما رد به الحكم على

ما أثاره الطاعن في هذا الشأن سائفاً وصحيحاً، وله صداه من الأوراق، ولم يحد الحكم فيما ذهب إليه من أن التفتيش يشمل الطاعن وزوجته معا عن نص ما أنبأ عنه الإذن أو فحواه، وبالتالي تنحسر عن الحكم دعوى الخطأ في التحصيل والفساد في التدليل.

(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/١١/٨)

٢٩- من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط، ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمسكن. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات الخشخاش والقنب الهندي ضبطت بحقل الطاعنة وهو غير ملحق بمسكنها، فإن ضبطها لم يكن بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك.

(الطعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٥/٢/٩)

٣٠- لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الأصلي لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة، لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجره باسم من ندبه، وإنما يجره باسم النيابة العامة الآمرة، وكان الطاعن لا يمارى في أن المندوب الأصلي قد استعان بغيره لضبط وتفتيش الطاعن بعد أن رافقه إلى منزله، فإن الدفع ببطلان تنفيذ الإذن لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب، لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير مقبول.

(الطعن رقم ٢٩٣٣٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/١٥)

٣١- لما كانت الفقرة (ب) من المادة الثالثة والعشرين من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه: «ويكون من مأمورى الضبط القضائي فى جميع أنحاء الجمهورية» (١) (٢) مديرو الإدارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء الشرطة والكونستابلات والمساعدون وباحثو الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن وإذ صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء مكاتب فرعية لحماية الأحداث وتحديد اختصاصاتها نص فى المادة الأولى منه على أن ينشأ بمديرية أمن القاهرة مكتب لحماية الأحداث يتبع شعبة البحث الجنائي، وصدر القرار لإختصاص هذه المكاتب فى المادة الثالثة منه فجرى نصها بأن «تختص مكاتب حماية الأحداث بما يأتى ١- ضبط ما يرتكبه الأحداث من جرائم (٢) (٣) مكافحة استغلال الأحداث استغلالا غير مشروع أو تخريضهم على البغاء أو التسول أو إرتكاب الجرائم واتخاذ التدابير الكفيلة بوقايتهم من ذلك (٤)» وواضح من هذه النصوص أن ضباط مكاتب حماية الأحداث هم بحسب الأصل من مأمورى الضبط القضائي فى جميع أنحاء الجمهورية بوصف كونهم من ضباط شعب البحث الجنائي بمديريات الأمن طبقا لما نص عليه فى المادة الثالثة والعشرين من قانون الإجراءات الجنائية سالفه البيان، وينسب اختصاصهم طبقا لما نص عليه فى المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية المذكور على ما يرتكبه الأحداث من جرائم، ويمتد إلى من عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم إستغلالا غير مشروع أيا كان نوع هذا الإستغلال أو طريقته، وقد أشارت المادة إلى جرائم رآها الشارع على درجة من الخطورة استوجبت النص عليها بذواتها فذكر تخريض الأحداث على البغاء أو التسول أو إرتكاب الجرائم، وناط بمكاتب حماية

الأحداث اتخاذ التدابير التي تراها كفيلة لحمايتهم من هذا الإستغلال أو التحريض ومكافحته، ومن ثم كان لضباط هذه المكاتب فى سبيل تنفيذ ما يناط بهم ضبط الجرائم التى تصل بهم تخرياتهم أن فيها إستغلالاً للأحداث غير مشروع أو تخريضا لهم على البغاء أو التسول أو ارتكاب الجرائم. ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى ما تضمنه محضر تحريات ضابط مكتب حماية الأحداث من أن الطاعة تتردد على محل التصوير الخاص بالمتهم الآخر وتمده بالجواهر المخدرة ليتجر بها وأنه يستغل بعض الصبية الأحداث فى هذا النشاط وكفائتها لإصدار هذا الإذن بالقبض والتفتيش، فإن ما تم من الضابط المذكور يكون فى حدود اختصاصه الولائى الذى ينسبط على كل أنواع الجرائم، ولا ينال من الحكم من بعد عدم ضبط أى من الصبية الأحداث ذلك أن الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد، نزولا على ما ينكشف من أمر واقع. ومن ثم فإن دفع الطاعة بعدم إختصاص الشاهد وهو من ضباط مكتب حماية الأحداث بضبط الواقعة لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ويعيدا عن محجة الصواب، ولا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه، الأمر الذى يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ٢٢٠٥٧ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/٢٢)

٣٢- من المقرر أنه يجب على من يقوم بإجراء التفتيش فى التحقيقات الجنائية أن يحرر محضرا يبين فيه المكان أو الشخص الذى حصل تفتيشه واليوم والساعة اللذين حصل فيهما التفتيش، إلا أن ذلك إنما وضع لحسن سير الأعمال وتنظيم الإجراءات ولا يترتب على مخالفته البطلان ويكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها فى الدعوى أن التفتيش قد أجرى، وأنه قد أسفر عما قيل أنه قد تحصل منه، ومن ثم يكون منعى

الطاعن في هذا المقام غير سديد.

(الطعن رقم ٩٢٨٨ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٦/٤/٢٨)

٣٣- لما كان من المقرر أن مجال إعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست، وكان القانون لم يوجب على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلتزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في المواضع سالفة البيان، وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها - في حدود سلطتها التقديرية - أن المخدر بعضه سقط من ملابس الطاعنة وقت رؤيتها دخول الضابط المسكن والبعض الآخر عثر عليه بحجرة نومها، فإنه لا تريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على عدم اصطحاب الضابط لأنثى وقت تنفيذ إذن التفتيش، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٩٨٤٠ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/١٠/١٦)

٣٤- لما كان تقدير الشبهة التي تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره مما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون القبض قد تم في الحالات التي يجيزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيد بالغرض منه وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض إلى تفتيش لغرض آخر.

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/١/٦)

٣٥- الأصل سريان قانون الإجراءات الجنائية على كيفية حساب ميعاد تنفيذ الإذن بالتفتيش فإن خلا تعين الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية، وإذا ما كان قانون الإجراءات الجنائية قد سكت عن بيان كيفية حساب المواعيد، وكانت المادة ١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على أنه «إذا عين القانون للحضور أو لحصول الإجراء ميعادا مقدرا بالأيام أو بالشهور أو بالسنين فلا يحسب منه يوم الإعلان أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجزيا للميعاد وينقضى الميعاد بانقضاء اليوم الأخير منه إذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الإجراء....» لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن إذن النيابة العامة بالتفتيش صدر في الساعة ١٢، ٤٥ دقيقة ظهر يوم ١٠/٣/١٩٩٢ على أن ينفذ في غضون سبعة أيام من ساعة وتاريخ صدوره وقام مأمور الضبط القضائي بتنفيذه الساعة الواحدة وخمسين دقيقة من صباح يوم ١٧/٣/١٩٩٢ باعتباره اليوم الأخير الذي يجب أن يحصل فيه الإجراء - وهو تنفيذ الإذن بالتفتيش خلال السبعة أيام سالفة البيان - ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في رده على الدفع ببطالان القبض والتفتيش، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الصدد في غير محله.

(الطعن رقم ٢٦٢٨٦ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

الفصل الثالث

حالات التفتيش الجائز بغير إذن

لا يشترط لكي يكون التفتيش صحيحا منتجا لآثاره أن يسبقه إذن في كافة الحالات، لأن هناك من الأحوال ما يجوز فيها تفتيش المتهم دون إذن ومنها حالة التلبس بالجريمة وكذلك الإستيقاف والتخلى عن المخدر وأيضا إذا وجدت دلائل كافية على إتهام المتهم بجناية إحراز مخدر، كما أنه من المقرر قانونا أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم بجواز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه، وهناك أيضا إباحة تفتيش المزارع إذا كانت غير متصلة بالمساكن، والرضا بالتفتيش، والتفتيش الإداري، والتفتيش بقصد التوقي.

وسنعرض للتلبس بجرائم المخدرات في مبحث مستقل وكذلك أيضا للاستيقاف والتخلى أما باقي الأحوال فسنعرض لها في المبحث الثالث.

المبحث الأول

التلبس بجرائم المخدرات

تنص المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن «تكون الجريمة متلبسا بها حال إرتكابها أو عقب إرتكابها ببرهة يسيرة. وتعتبر الجريمة متلبسا بها إذا تبع المجنى عليه مرتكبها، أو تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك».

ومن المقرر وفقا للمادة ساقفة البيان من قانون الإجراءات الجنائية أن

الجريمة تكون متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ذلك ببرهة يسيرة، وهي حالة تجيز للمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٣٤ من ذات القانون أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات وكذلك في الجنح بصفة عامة إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر، والعبرة في تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها في القانون لا بما ينطق به القاضي في الحكم.

وهذا الحق في القبض يبيح للمأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٤٦ إجراءات جنائية تفتيش المتهم كما أن له طبقاً للمادة ٤٧ من ذات القانون في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزله ويضبط الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح من أمارات قوية أنها موجودة فيه.

ومن المقرر أنه لا يجوز إثبات التلبس بناء على أعمال غير مشروعة أو تنطوى على عدوان على حقوق الأفراد وحررياتهم أو إعتداء على حرمة المساكن وحق ساكنيها في السرية ودون سند من القانون. ولأهمية التلبس بجرائم المخدرات فقد فضلنا أن نعرض له تفصيلاً وعلى النحو الآتي:

أولاً: ماهية التلبس بجرائم المخدرات.

ثانياً: صور تتوافر فيها حالة التلبس بجرائم المخدرات.

ثالثاً: صور لا تتوافر فيها حالة التلبس بجرائم المخدرات.

رابعاً: أثر التلبس بجرائم المخدرات.

خامساً: تقدير قيام حالة التلبس.

أولاً: ماهية التلبس بجرائم المخدرات:

التلبس صفة متعلقة بالجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها، ويكفى لتوافرها أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً. ولا يغنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها.

ويكفى للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط في التلبس إحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي يحزرها المتهم. وقد قضى بأن إمساك المتهم بالشيئة في يده وانبعاث رائحة الحشيش منها يعتبر مظهراً من تلك المظاهر، فإذا ثبت من فحص هذه العينة أن بها حشيشاً فإن جريمة إحراز المخدر تكون متلبساً بها^(١).

وحالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائياً أو يكون هو الذي تعمد إسقاطها مادام إنفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح للمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها^(٢).

ومتى قامت حالة التلبس بالجريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له إتصال بالجريمة سواء أكان فاعلاً أم شريكاً.

وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها

(١) الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٤ . سنة ٧ ص ٨١٩ .

(٢) الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ . سنة ١٥ ص ٥٩٢ .

يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع.

أحكام النقض:

١- لا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر .
قد تبين ماهية المادة التي شاهدها، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس، يستوى في ذلك أن تكون الحاسة الشم أو حاسة النظر.

(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ سنة ٢١ ص ٣٥٥)

٢- من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تختمل شكاً، يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهراً أو غير ظاهر، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهد به رجال مكتب مكافحة المخدرات من رؤيتهم للمتهمين - وأولهما دلت تحرياتهم على اتجاره في المواد المخدرة وثانيهما صدر قرار من وزير الداخلية باعتقاله لليلة ذاتها - ويبد كل منهما تربة حشيش يتفحصها بما يكفي لتوافر المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة إحراز جوهر مخدر، فإن ما إنتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس - التي تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحاً في القانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ سنة ٢٤ ص ١١٣٩)

٣- يكفى للقول بقيام حالة التلبس بإحراز المخدر. أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة. تبين ماهية المادة المخدرة قبل التفتيش، عدم لزومه. مشاهدة الطاعنة بمنزل زوجها المأذون بتفتيشه وهي تخرج علة من جيبها وتحاول التخلص منها. قرينة قوية على أنها تخفى شيئا يفيد فى كشف الحقيقة. تفتيش مأمور الضبط القضائي لها وضبط تلك العلة بيدها. لا بطلان.

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٥ق- جلسة ١٩٧٥/١٠/١٩ سنة ٢٦ ص ٥٩٦)

٤- لما كان من المقرر أنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة، ولا يشترط فى التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التى شاهدها بل يكفى فى ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تختمل شكاً، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهد به الضابط الذى أبصر الطاعنة - وقد دلت تحرياته على أنها تتجر فى الأقراص المخدرة - وهى تخرج من ملابسها كيساً من النايلون يشف عن الأقراص التى طلب شرائها منها بعد أن نقدتها الثمن بما يكفى لتوافر المظاهر الخارجية التى تنبئ عن وقوع جريمة إحراز مواد مخدرة فإن ما إنتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس - التى تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحاً فى القانون.

(الطعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥١ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٤)

٥- من المقرر أن لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح. وهو إجراء إدارى أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية

الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنهه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح.

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق- جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)

٦- من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو إجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها. لما كان ذلك، وكان ضابطا المباحث قد دخلا إلى المقهى للملاحظة حالة الأمن وأمر الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظام، فإن تخلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المادة المخدرة والقاءها على الأرض يعتبر أنه حصل طوعية واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض.

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق- جلسة ١٩٧٧/٥/١٥)

٧- لما كان مفاد ما أورده محكمة الموضوع في مدونات حكمها المطعون عليه أنها رأت فيما قرره الضابط والشرطي المرافق له بتحقيق النيابة من ارتباك المطعون ضده أثناء تفتيش المتهم الآخر ما لا ينبئ بذاته عن اتصاله بجريمة إحراز هذا الأخير لمادة المخدر المتلبس بها ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه بها أو القرائن القوية على إخفائه ما يفيد في كشف الحقيقة فيها مما يجيز القبض عليه وتفتيشه، فإن ما إنتهى إليه الحكم من قبول الدفع بطلان القبض عليه وتفتيشه يكون سديدا في القانون، ذلك أن القوانين الجنائية لا تعرف الإشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وإرتباك دلائل كافية على وجود إتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه، ولا يصح من بعد الإستناد إلى الدليل المستمد من ضبط المادة

المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين وينحل ما تثبته النيابة العامة في هذا الشأن إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨)

٨- من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة. لما كان ذلك، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بياناً لواقعة الدعوى وإيراداً لمؤدى ما شهد به الضابط الذى باشر إجراءاتها أنه قام بما قام به التزاما بواجبه فى إتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة إحراز مخدر وضبط المتهم فيها، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائى، إذ نعى إلى علمه - وهو فى مأمورية سرية بدائرة قسم الدرب الأحمر - من أحد المرشدين أن الطاعن يحرز مواد مخدرة بعطفاة المخللاتية بدائرة ذلك القسم فأسرع إلى هناك حيث أبصر بالطاعن قادما صوبه، وما أن شاهده هذا الأخير حتى ألقى بيده اليمنى بنصف طربة حشيش فالتقطها وقام بضبطه، فإن ما فعله يكون إجراء مشروعا يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى أطمأنت المحكمة إلى حصوله. وإذا كان الحكم قد استدلل على قيام حالة التلبس بالجريمة التى تجيز القبض على كل من ساهم فى ارتكابها، وتبيح تفتيشه بغير إذن النيابة، فإن ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة من بطلان القبض والتفتيش يكون كافيا وسائفا فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون، ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٧ق- جلسة ١٩٧٧/٥/٢٩)

٩- مواجهة الطاعن بالمخدر المضبوط والقبض عليه والجريمة في حالة تلبس لا يشكل إكراها من أى نوع كان، ذلك بأن الشارع يخول فى المادتين ٣٤، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي فى حالة الجناية المتلبس بها أن يقبض على المتهم الحاضر وأن يسمع فوراً أقواله ولا مرة فى أن سماع هذه الأقوال يستوجب لزوماً وحتماً إحاطته علماً بالتهمة المنسوبة إليه وهو ما يشمل مواجهته بالمضبوطات، وإذ كان هذا الإجراء مشروعاً فمن البدهة ألا يتولد عن تنفيذه فى حدوده عمل باطل.

(الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/١/٧)

١٠- لما كانت المحكمة قد حصلت واقعة الدعوى فى قولها «..... أثناء مرور الرائد رئيس قسم وحدة مباحث قسم الأقصر بدائرة القسم شرق السكة الحديد شاهد المتهم متجهاً إلى منزل أسرته بعزبة شامخ عطيه وما أن أبصر الأخير به حتى حاول الفرار وألقى من يده علبة ثقاب التقطها الضابط وبفضها وجد بداخلها لفافة سلوفانية تحوى قطعة من جوهر مخدر الحشيش وزن ١,٣ جم فقام بضبط المتهم وتفتيشه عشر بجيب صديريه الأيمن على زجاجة بها عقار الديكسافتامين من حجم ٢ س ٣ ومحقن من البلاستيك وإبرة محقن عشر بغسالة كل منها على آثار لعقار الديكسافتامين». لما كان ذلك، وكان مؤدى ما أثبتته الحكم فيما تقدم أن الطاعن هو الذى ألقى بعلبة الثقاب عند رؤيته لضابط المباحث وقبل أن يتخذ معه أى إجراء، فتخلّى بذلك عنها طواعية واختياراً فإذا ما التقطها الضابط وفتحها ووجد فيها مخدراً فإن إحرازه يكون فى حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة، ومن ثم فإن المحكمة إذ انتهت إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه تأسيساً على توافر حالة التلبس التى تبيحها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً

صحيحا ويكون النعى على حكمها فى هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٥١ق- جلسة ١٩٨٢/١/١٢)

١١- لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور الرائد ضابط مباحث قسم المطرية يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ لتفقد حالة الأمن وجد رواد المقهى يفرون عند وقوف سيارة الشرطة بجوارها وشاهد المتهم بهم بالهروب وقد أسقط كيسا من النايلون الأبيض وجد به بعد أن التقطه قطعة من جوهر الحشيش وعند مثول المتهم أمام النيابة قام وكيل النيابة بتفتيشه فعثر بجيب الحزام الذى يرتديه على ورقة سلوفانية شفافة ملوثة بآثار مادة الأفيون وبعد أن أورد الحكم الأدلة التى صحت لدى المحكمة على ثبوت الواقعة بتلك الصورة التى اعتنتقتها وصحة إسنادها إحراز جوهر الأفيون التى رفعت بها الدعوى إلى الطاعن إنتهى إلى إدانته بتلك الجريمة. ولما كان ما أورده الحكم نقلا عن أقوال الضابط فى التدليل على صورة الواقعة لازما لإستظهار قيام حالة التلبس التى أدت لاقتياد الطاعن إلى وكيل النيابة لإجراء التحقيق حيث تم ضبط مخدر الأفيون فى جيبه فإن منعى الطاعن على الحكم تسانده إلى أقوال الضابط مع لزومها فى بيان صحة إجراءات الضبط يتضمن جدلا موضوعيا لا تجوز أثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠)

١٢- لما كان الأصل أن لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إدارى مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص أو إستكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة

تبيح التفتيش، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق إرتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح، لما كان ذلك، وكان مفاد ما أثبتته الحكم ييناا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به الرائد والملازم أول رئيس وضابط وحدة المباحث بقسم شبين الكوم اللذين ياشرا إجراءات الضبط أنهما حال قيامهما بعملهما يتفقد حالة الأمن بالمدينة - دخلا مقهى الطاعن - فشاهداه ممسكا بأداة تدخين (جوزة وحجر) عليها كمية من التبغ تعلوها قطعة صغيرة من مخدر الحشيش، فأسرع أولهما بالقبض عليه وانتزع (الحجر) بما عليه وسلمه الثانى لتفتيشه، فعثر فى ملابسه على قطعة من الحشيش وأخرى من الأفيون، وهو ما أثبتته التقرير الفنى. لما كان ذلك فإن ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس يكون كافيا وسائفا فى الرد على ما يثيره الطاعن بوجه النعى ويتفق وصحيح القانون. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٢٨٨٦ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

١٣- لما كان الحكم قد أثبت أخذنا بأقوال الضابطين شاهدى الواقعة أنهما أثر دخولهما مقهى الطاعن شاهداه جالسا وسط بعض الأشخاص ويده جوزة يقدمها إلى أحدهم ويعلوها حجر به كمية من المعسل تتوسطها قطعة من مادة الحشيش، كما شهدا ٦٠ حجرا أخرى بكل منها كمية من المعسل تتوسطها قطعة من مادة الحشيش وكانت موضوعة على ألواح خشبية مثبتة بمسامير. وكان من المقرر أن الأصل هو أن لرجال السلطة العامة فى دوائر إختصاصهم دخول الأماكن العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إدارى مقيد بالغرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية

الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلقة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقيل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح. وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في الرد على دفاع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش فإنه يكون مبرراً من قالة القصور في التسبب أو الخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٥٥١٧ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

١٤- من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة. ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تختمل شكاً، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما شهد به الملازم أول من أنه اشتهم رائحة مخدر الحشيش تنبعث من نرجيلة كان ممسكاً بها أحد المتهمين المحكوم عليهما غيابياً وكان يجالسهما الطاعن بما يكفي لتوافر المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة إحراز مواد مخدرة. فإن ما إنتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس - التي تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحاً في القانون، ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير مقبول.

(الطعن رقم ٩١٦٦ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٧/٧/٦ من ٤٨ص ٧٤٩)

١٥- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة

بمشارحتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أو متهماً يقر على نفسه مادام هو لم يشاهدها أو يشهد أثرها من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها.

(الطعن رقم ٢١٦٤٦ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢)

١٦- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشارحتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أم متهماً يقر على نفسه، مادام هو لم يشاهدها أو يشهد أثرها من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها، كما وأنه ولكن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها. وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى تقدير محكمة الموضوع، دون معقب، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والإعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

(الطعن رقم ٢٥٦٣٢ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

١٧- من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشارحتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أو متهماً يقر على نفسه مادام هو لم يشاهدها أو يشهد أثرها من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها، وأنه لئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيطها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والإعتبارات التي بنت عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

(الطعن رقم ٥٣٩٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠١/١/٦)

١٨- التلبس على ما يبين من نص المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وأن حالة التلبس بالجنائية تبيح للمأمور الضبط القضائي - طبقا للمادتين ٣٤، ٤٦ من هذا القانون - أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه وأن يفتشه، وتقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب، ما دامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها.

(الطعن رقم ٣٠٤٠ لسنة ٦٣ق- جلسة ٢٠٠١/١١/١٧)

ثانيا: صور توافر فيها حالة التلبس:

١- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن البوليس بعد أن استصدر إذن النيابة بتفتيش المتهم وجده فى مقهى ويجواره شخص فى يده صندوق كبريت مفتوح بادر إلى إقفاله عندما وقع نظره على رجال البوليس، فلما أخذ منه رجال البوليس هذا الصندوق وتبين أن به أفيونا قال أنه اشترى هذا الأفيون من المتهم فإن ضبط هذا المخدر معه يجعل الواقعة فى حالة من حالات التلبس جائز فيها تفتيش كل من ساهم فى الجريمة ولو بدون إذن من النيابة.

(الطعن رقم ١٤٨١ لسنة ١٢ق- جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٦)

٢- لا بطلان فى الإجراءات التى يتخذها رجل البوليس لضبط محرز المخدر متلبسا بجريمته مادام الغرض منها هو إكتشاف تلك الجريمة لا التحريض على ارتكابها فإذا كلف كونستابل المباحث أحد المرشدين بشراء

مادة مخدرة (أفيون) من عطار ثم ضبط العطار وهو يقدم بإرادته وإختياره الأفيون إلى المرشد، فهذا الضبط صحيح على أساس أن العطار متلبس بجريمة إحراز الأفيون.

(الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٨ق- جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧)

٣- إن الجريمة متى شوهدت وقت لإرتكابها أو عقب لإرتكابها ببرهنة يسيرة تكون فى حالة تلبس بها، وهذه الحالة تجيز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه ويستوى فى ذلك من يشاهد وهو يقارف الفعل المكون للجريمة، ومن ساهم فيه وهو بعيد عن محل الواقعة، فإذا كانت الواقعة هى أن ضابط المباحث كلف أحد المرشدين بأن يشتري مخدرا من شخص علم من تحرياته أنه يتجر فى المواد المخدرة، ثم سار خلف المرشد حتى وصلا إلى منزل هذا الشخص فدخله المرشد وانتظر الضابط خارجه، ثم خرج المرشد ومعه المخدر فإن الضابط إذ شاهد المخدر مع المرشد عقب حصوله عليه داخل المنزل يكون قد شاهد جريمة متلبسا بها، ويجوز له فى هذه الحالة تفتيش كل من كان مساهما فى الجريمة والقبض عليه.

(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٣ق- جلسة ١٩٤٣/١١/٨)

٤- إذا كانت واقعة الدعوى هى أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن زيدا يتجر فى المواد المخدرة فاستصدر إذنا من النيابة فى تفتيشه وتفتيش محله ومن يوجد فيه، وكلف مخبرا لشراء مادة مخدرة منه، فعاد المخبر وقدم للضابط قطعة من الأفيون قال أنه اشتراها من زيد هذا الذى أمر غلاما يجلس أمام حانوته بتسليمه قطعة الأفيون المذكورة، فداهم الضابط المحل وفتش غلاما ما كان فيه على أنه الغلام الذى عنه المخبر، وفتش زيدا فوجد كلا

منهما يحمل مادة مخدرة فى جيبه، فهذا التفتيش صحيح، إذ أن بيع المادة المخدرة للمخبر هو حالة تلبس بجريمة إحراز المخدر تخول مأمور الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى اشتراكه فيها.

(الطعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٨/١/١٢)

٥- إن ضبط المتهم يعرض المخدر للبيع فى الطريق العام على الكونستابل الذى تنكر فى زى تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة الجريمة يجعل الجريمة متلبسا بها. وإذ كان الذى اتخذ إجراءات التفتيش والقبض على المتهم هو أحد ضباط إدارة مكافحة المخدرات وكانت تلك الواقعة قد وقعت بعد صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الذى جعل ضباط تلك الإدارة من مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للإتجار بالمخدرات وإستعمالها. فإن إجراءات القبض والتفتيش تكون صحيحة.

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٣ق- جلسة ١٩٤٣/٤/١٣)

٦- إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن رجل الحفظ رأى المتهم يسرع إلى دكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقى فيه شيئا فأدرك أن المتهم إنما أراد إخفاء مادة مخدرة فسارع إلى ضبطها وضبطها فعلا فهذه الحالة هى من حالات التلبس التى يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش.

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٦ق- جلسة ١٩٣٦/٤/٦)

٧- إذا شوهد شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة فى حجره فهذه حالة تلبس توجب على من شاهده حال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأمورى الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون

احتياج لأمر بذلك، وتفتيش المتهم فى هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحا قانونا لأن تفتيش الشخص من توابع القبض بل من مستلزماته.

(الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٦ق- جلسة ١٩٣٦/٦/١)

٨- إن مشاهدة الجانى يحمل مخدرا هى من حالات التلبس بالجريمة، بل هى أظهر هذه الحالات وأولاها.

(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٧ق- جلسة ١٩٣٧/٢/١٥)

٩- إذا كانت الواقعة هى أن ضابط المباحث استصدر أمرا من النيابة بتفتيش منزل المتهم فلما دخله وجد شخصا غير المتهم جالسا فيه فأمسك به، وكان بحجره وكتفد مادة بيضاء ألقاها على الأرض، فالتقطها الضابط، ثم فشه فوجد فى جيبه ورقتي هيروين، فهذا الشخص يعتبر وقت مشاهدة المادة البيضاء معه ومحاولته التخلص منها عند رؤيته للضابط فى حالة تلبس تبرر التفتيش الذى وقع عليه حتى ولو ظهر من التحليل فيما بعد أن تلك المادة البيضاء لم تكن من المواد المحرم إحرازها.

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٨ق- جلسة ١٩٣٧/١٢/١٣)

١٠- إذا كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم هى أن رجال خفر السواحل وهم من مأمورى الضبطية القضائية عند قيامهم بتفتيش كوم من القش بجوار منزل المتهم عثروا على مواد مخدرة، فانتقلوا بعد ذلك إلى المنزل وفتشوه من غير إذن النيابة فوجدوا به مواد مخدرة أيضا فلا مخالفة للقانون فى ذلك، لأن تفتيش القش لا يقتضى إستئذان النيابة إذ القانون لا يتطلب إذنها إلا فيما يتعلق بالمنازل والأشخاص ضمانا لحرمة المساكن وحرية

الأفراد، ولأن تفتيش المنزل إنما أجرى على أساس أن المتهم كان فى حالة تلبس بالعثور على المخدر فى القش المملوك له.

(الطعن رقم ١٠٨٤ سنة ١١ ق- جلسة ١٩٤١/٣/٣١)

١١- إن إحراز المخدرات جريمة مستمرة فمشاهدة المخدر مع المتهم وهو يعرضه من تلقاء نفسه على المشتري تكون حالة تلبس بالجريمة يجوز معها لكل شخص ولو لم يكن من مأمورى الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم كما يجوز له أيضا أن يفتشه، لأن الضبط يستتبع التفتيش، وذلك لأسباب منها أن ترك المقبوض عليه بلا تفتيش قد يؤدي إلى إنعدام الفائدة من القبض عليه.

(الطعن رقم ١١١٩ سنة ١٢ ق- جلسة ١٩٤٢/٤/١٣)

١٢- إذا كان ضابط المباحث عندما دخل منزل مومس، فى سبيل أداء وظيفته، وقد رأى المتهم ممسكا بقطعة من الحشيش ظاهرة من بين أصابعه فإن هذه الحالة تعتبر تلبسا بجريمة إحراز الحشيش. ويكون القبض على المتهم وتفتيشه صحيحين. ولا يقال أن الضابط وقد دخل المنزل لغرض معين هو مراقبة الأمن والإشراف على تنفيذ اللوائح الخاصة بالتحال العمومية لم يكن له أن يضبط فيه غير ما هو متعلق بالغرض الذى دخله من أجله فإن الضابط بعد دخوله المنزل لذلك الغرض المعين يكون من واجبه قانونا إذا ما شاهد وقوع جريمة فى هذا المنزل أن يتخذ فى حق الجانى الإجراءات القانونية التى له أن يتخذها لو أنه شاهد الجريمة تقع فى أى مكان آخر.

(الطعن رقم ٢٢٤٧ سنة ١٢ ق- جلسة ١٩٤٢/١١/٢٣)

١٣- إذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قد رأى المتهم وهو يحمل مادة الأفيون ظاهرة في يده وحوله أشخاص انفضوا من حوله لما رأوا الضابط ومن معه من رجال القوة، فهذه حالة تلبس تبيح القبض عليه وتفتيشه، والحكم بإدانته اعتمادا على الدليل المستمد من هذا الإجراء صحيح.

(الطعن رقم ٤٢٣ سنة ٢٠ق- جلسة ١٩٥٠/٥/٨)

١٤- إذا كانت واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه هي أن الكونستابل قد شاهد المتهم الثانى وهو يتسلم المخدر من المتهمة الأولى ويضعه فى جيبه، فإن هذا الكونستابل وهو من رجال الضبطية القضائية يكون قد شاهد الجريمة فى حالة تلبس، فإذا ما أبلغ ضابط البوليس بذلك - وهو أيضا من رجال الضبطية القضائية - فإن المخدر إذا ما ضبط تبعاً لذلك يكون قد ضبط مع هذا المتهم وهو فى حالة تلبس.

(الطعن رقم ٦١٧ سنة ٢٣ق- جلسة ١٩٥٣/٥/١٨)

١٥- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس لما هم بتفتيش شيخ البلدة المتهم قال له «وكمان عاوز تفتشنى» فلما رد عليه بالإيجاب أسقط من يده علبة من الصفيح وجد الضابط بها مواد اشتبه فى أنها حشيش وأفيون، ثم ثبت من التحليل أنها كذلك، فالحكم الصادر بإدانة المتهم استنادا إلى ذلك لا يجوز الطعن فيه بمقولة أن الحصول على المخدر كان بناء على تفتيش باطل لأن المخدر إنما ضبط بعد أن ألقاه المتهم من يده.

(الطعن رقم ٢٥٤ سنة ٨ق- جلسة ١٩٣٨/١/١٠)

١٦- إن ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذي يقع على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها. أما إذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض. كأن يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشئ كان يحمله عندما شعر بقدم رجل البوليس للقبض عليه فإن ضبط هذا الشئ بعد إلقاءه - ثم الإستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذي كان يحمله - يكون صحيحا لا بطلان فيه حتى ولو لم يكن المتهم في إحدى حالات التلبس أو غيرها مما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه، فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين هما اللذان ألقيا من تلقاء نفسيهما ما كانا يحوزانه من مادة مخدرة بمجرد أن رأيا رجال البوليس قادمين نحوهما لضبطهما، وكان ضبط هذه المواد قد حصل بعد ذلك وهي ملقاة على الأرض، فلا يصح توجيه أى عيب إلى الحكم في إستشهاد بضبط المواد المخدرة على هذه الصورة. والقبض على المتهمين بعد ذلك عقب إلقاءهما بالمادة المخدرة في حضرة رجل البوليس يعتبران وقتئذ في حالة تلبس تجيز القبض عليهما وتفتيشهما.

(الطعن رقم ١٠١ سنة ٩ق- جلسة ١٩/١٢/١٩٣٨)

١٧- إن الجريمة متى شوهدت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة فإنها تكون متلبسا بها ويجوز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه إن رأى لذلك وجهاء، يستوى في ذلك من يشاهد وهو يقارف الفعل المكون للجريمة ومن تتبين مساهمته فيها وهو بعيد عن محل الواقعة، وإذن فمشاهدة مادة مخدرة مع متهم تجعل هذا المتهم متلبسا بجريمة إحراز مخدر وهذا كما يسوغ القبض

عليه وتفتيشه ويسوغ القبض على كل من يثبت اشتراكه معه في فعلته، وإذن فضبط المخدر لدى الشريك يكون صحيحا سواء أكان بناء على تفتيش أم كان هو الذى ألقاه من تلقاء نفسه.

(الطعن رقم ٩٢٢ سنة ١١ق - جلسة ١٩٤١/٣/٣)

١٨- إذا كانت واقعة الدعوى أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن أجولة من الأرز مرسلة بطريق السكة الحديد قد دس فيها مخدر فاستصدر هو مباشرة من غير واسطة النيابة أمرا من القاضى بضبطها وتفتيش من يتسلمها، ولما ذهب إلى المحطة رأى المتهم يتسلم الأجولة ثم وضعها على عربة وسار أمامها، ولما شرع فى ضبطه لجأ إلى الفرار، فإن فرار المتهم وتركه العربة بما عليها فى الشارع العمومى مفاده أنه تركها لرجال البوليس وتتصل منها وعمل على قطع كل علاقة له بها. ولذلك لا يقبل منه إذا هم فتشوا هذه العربة أن يدعى بأن حرمة ملكه قد انتهكت. كما أنه لا مصلحة له فى أن يتمسك ببطلان التفتيش لحصوله بناء على إذن باطل، لأنه بفراره قد أوجد حالة جديدة تبيح التفتيش بدون أى إذن. ثم أن تفتيشه هنا لا شائبة فيه أيضا مادام قد حصل بعد تفتيش العربة والعثور على المخدر فى أحد الأجولة التى كانت محملة عليها فإن ذلك يجعل من الواقعة حالة تلبس تبيح تفتيشه.

(الطعن رقم ٨٦٣ سنة ١٢ق - جلسة ١٩٤٢/٣/١٦)

١٩- إذا كان الحكم قد أثبت أن رجال البوليس المأذونين بتفتيش شخص ومنزله ومقهاه لما دخلوا المقهى قد شاهدوا المتهم، وهو شخص غير الوارد إسمه فى إذن التفتيش، عند بابه الخلفى يحاول الهرب فلحق به أحدهم وبحث خارج ذلك الباب فوجد على مقربة منه كيسا على الأرض به حشيش ففتشوا المتهم لاعتقادهم أن له ضلعا فى جريمة إحراز هذا

الحشيش فعثروا معه على حشيش أيضا. فإن هذا التفتيش يكون صحيحا. لأن الحكم يكون قد أثبت أن جريمة إحراز المخدر كان متلبسا بها. ومتى كان الأمر كذلك فلا تثريب على المحكمة في اعتمادها على ما تحصل من هذا التفتيش. ذلك لأن التلبس بالجريمة لا يشترط فيه مشاهدة شخص بعينه يرتكبها، بل يكفي مشاهدة الفعل المكون له وقت ارتكابه أو بعد وقوعه ببرهنة سيرة ولو لم يشاهد مرتكبه لأن رجال الضبطية القضائية لهم في أحوال التلبس بالجنايات أن يقبضوا على كل من يقوم لديهم أى دليل على مساهمته في الجريمة كفاعل أو شريك ولو لم يشاهد وقت ارتكابها.

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ١٣ق- جلسة ١٩٤٣/١/١٨)

٢٠- إن إلقاء المتهم بالحقيبة التي كان يحملها في التربة على أثر سؤاله بمعرفة أومباشى البوليس ومن كان معه من رجال الدورية عن صاحبها وعما هو بداخلها يجعل لرجال الحفظ هؤلاء بل يوجب عليهم أن ينتشلوها من الماء ويضعوا يدهم عليها بما فيها تمهيدا لتقديمها لجهة البوليس، ولا يصح للمتهم في هذه الحالة أن يدعى أنهم أخذوها منه أو فتشوا متاعه الذى كان يحمله، لأن إلقاءه بالحقيبة على نحو ما فعل، قبل أن يمسك به أحد أو يهيم بالقبض عليه، يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تركا للملكية فيها، ويخول بالتالى كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص فإذا هم فتحوها بعد ذلك ووجدوا فيها مخدرا فإن المتهم يكون فى حالة تلبس باحرازه. ولا يقبل منه النعى عليهم بأنهم أجروا تفتيشا بغير إذن من سلطة التحقيق ماداموا فى ذلك - والحقيقة لم تكن مع أحد ولا لأحد - لم يعتدوا على حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات.

(الطعن رقم ٨١ سنة ١٥ق- جلسة ١٩٤٥/١/١١)

٢١- إذا كان المتهم هو الذى ألقى المخدر الذى كان معه طواعية واختيارا عندما رأى رجال الحفظ قادمين نحوه، فهذه حالة تلبس تبيح لرجال الحفظ الذين شاهدوه أن يقبضوا عليه ويفتشوه، فإذا وجدوا معه مخدرا صح الاستدلال به عليه.

(الطعن رقم ٩٢٧ سنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٧/٣/٢٤)

٢٢- متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم عندما وقع بصره على رجال البوليس ألقى طواعية واختيارا، المخدر الذى كان يحمله قبل أن يقبض عليه ويفتش، فإن ظهور المخدر معه على هذا النحو يعد تلبسا بجريمة إحراز المخدر يرر ما حصل من قبض وتفتيش.

(الطعن رقم ٩٥٩ سنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٧/٥/١٩)

٢٣- إذا كان المتهم قد ألقى من يده لفافات من الورق عندما رأى رجال البوليس، فالتقطها أحدهم، واتضح أنها تحوى مادة الحشيش، فقبضوا عليه وفتشوه فإن إدانته تكون صحيحة، إذ أن الدليل عليه يكون قد قام من غير القبض أو التفتيش.

(الطعن رقم ٢٠٩٣ سنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٧/١٢/١٥)

٢٤- إذا كانت واقعة الدعوى هى أن ضابط البوليس ومعه عسكريان حينما كانوا فى دائرية ليلية رأوا شبحين قادمين نحوهم فناداهما الضابط فلم يجابوا، ثم لما اقترب هو ومن معه منهما صوب الضابط نحوهما نور بطاريتة فرأوا أحدهما قد وضع يده فى فتحة جلبابه ثم أخرجها وعندئذ سمعوا صوت شئ سقط على الأرض بجواره، فأمسكه الضابط فوجده حافظة نقود فسألها عنها فأنكر كل منهما ملكيته إياها، ثم فتحها فوجد فيها مبلغا من النقود وعلبتين من الصفيح بهما أفيون، فالدليل الحاصل من تفتيش هذه الحافظة لا يعتبر وليد قبض أو تفتيش، لأن المتهم

هو الذى ألقى من تلقاء نفسه بالمحافظة على الأرض وتخلّى عنها قبل أن يتصل الضابط بها.

(الطعن رقم ٢٢٤١ سنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٨/١/١٢)

٢٥- متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم هو الذى ألقى بنفسه ما كان يحزره من مادة مخدرة بمجرد أن رأى رجلى البوليس قادمين نحوه لضبطه وأنهما تبينا أن ما ألقاه أفيرن، فإن القاء تلك المادة يعتبر تخلّيا منه عنها ويخول كل من يجدها أن يلتقطها فإذا هو فتحها ووجد فيها مخدرا كان المتهم فى حالة تلبس بإحراز المخدر وجاز الاستشهاد عليه بضبطه معه على هذه الصورة.

(الطعن رقم ٩٥ سنة ٢١ق- جلسة ١٩٥١/٣/٦)

٢٦- متى كان الثابت من الحكم أن المتهم ألقى من يده قطعة الحشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد إلتقاط الضابط لقطعة الحشيش التى ألقاها المتهم فإن القبض والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين، وذلك أن المتهم هو الذى أوجد التلبس بعمله وطواعية منه.

(الطعن رقم ٨٤٧ سنة ٢١ق- جلسة ١٩٥١/١٠/١٥)

٢٧- إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم هو الذى ألقى قطعة الحشيش من يده قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهيم بالقبض عليه، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد إلتقاط الضابط قطعة الحشيش التى ألقى بها باختياره وطواعية منه، فالقبض والتفتيش يكونان صحيحين لحصولهما بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها نتيجة التقاط المخدر وتبينه بعد أن تخلّى

عنه صاحبه.

(الطعن رقم ١٤٤٦ سنة ٢١ق- جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥)

٢٨- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن جندي المرور أثناء قيامه بعمله شاهد الطاعن يجرى في الطريق ويتبعه نفر من العامة مع الصباح طالبين القبض عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي إليه وأمسك به وعندئذ ألقى بورقة على الأرض فالتقطها الجندي ووجد بها مادة تبين فيما بعد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتاده إلى مركز البوليس، فقام الضابط بتفتيش مسكنه فعثر على أوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يعثر على مخدر، فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس إزاء جريمة سرقة متلبس بها بنقض النظر عما تبين بعدئذ من حقيقة الأمر عنها. ولذا فقد كان له أن يقبض على المتهم، وإذا ما ألقى هذا ما بيده بعد ذلك ودانته المحكمة على هذا الأساس فإن الحكم يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون.

(الطعن رقم ١٤٩ سنة ٢٢ق- جلسة ١٩٥٢/٣/٤)

٢٩- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط المباحث علم من تجرياته أن زيدا يقيم خصا بالطريق الزراعي ويحرق فيه الحشيش، فاستصدر إذنًا من النيابة بتفتيشه هو ومن يكون معه بالخص، ولما قام بتنفيذ ذلك ومعه رجل البوليس وجده هو والطاعن يجلسان تحت شجرة فلما رآهما المتهمان ألقى الطاعن بعلبة تبين أن بها قطعة من الحشيش، فالتقاء العلبة في هذه الحالة يكون تخليا بإرادة ملقيها عما كان يحوزه من المخدر، وليس نتيجة لعمل غير مشروع من جانب الضابط وإذن فإن إدانتهم بناء على الدليل المستمد من ضبط العلبة تكون سليمة.

(الطعن رقم ٩٢٣ سنة ٢٢ق- جلسة ١٩٥٢/١١/١١)

٣٠- إن فتح باب سيارة معدة للإيجار وهي واقفة في نقطة المرور لا ينطوى على تعرض لحرية الركاب الشخصية، ولرجال الضبطية القضائية الحق في هذا الإجراء للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم في دوائر اختصاصهم. وإذا كان الحكم قد استخلص تخلى المتهم عن الكيس الذى ضبطت به المادة المخدرة مما شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما رآهم يفتحون باب السيارة وكانت يده إذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال أنه لا يعرف عنه شيئا، فهذا التخلي يجعل ضبط المخدر فى الكيس جريمة متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون إذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر عه التفتيش على إدانة الطاعن صحيحا.

(الطعن رقم ٨٣ سنة ٢٣ق- جلسة ١٩٥٣/٣/٢٠)

٣١- لا حرج على الضابط المندوب لتفتيش منزل المتهم، إذا ما تعذر عليه دخول المنزل من بابه أو إذا خشى إن هو طلب إلى ساكنيه أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المندوب هو للتفتيش عنه، لا حرج عليه إذا هو كلف المخبر الذى يرافقه بأن يفتح الباب من الداخل. وإذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذى دخل المنزل بوجه قانونى تنفيذاً لأمر رئيسه المندوب للتفتيش قد ألقت بالعبة التى كانت فى يدها، فإنها تكون قد تخلت عنها، ويكون مباحا للمخبر أن يلتقطها ويكشف عما فيها، فإذا ما وجد بها مخدرا فهذه حالة تلبس تجيز الضبط.

(الطعن رقم ٦١٦ سنة ٢٣ق- جلسة ١٩٥٣/٥/١٨)

٣٢- متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم بمجرّد رؤيته لسيارة

البوليس قد ألقى بالجوزة التي كانت في يده وتركها ودخل مقهاه، فهذا يعتبر تخليا منه عن حيازتها فإذا ما ثبت من فحص هذه الجوزة أن بها حشيشا فإن جريمة إحراز المخدر تكون متلبسا بها ويكون تفتيش هذا المتهم صحيحا.

(الطعن رقم ٢١٣ سنة ٢٣ق- جلسة ١٣/٤/١٩٥٣)

٣٣- إذا كان الثابت بالحكم أنه أثناء قيام الضابط بتفتيش صاحب مقهى بناء على ندبه لذلك من النيابة شاهد الطاعن يمد يده إلى جيب صديريه ويسقط على الأرض علبة فأسرع والتقطها فوجد بها ثلاث قطع من الحشيش ففتشه فوجد معه مطواه تبين من التحليل وجود أجزاء دقيقة من مادة الحشيش لاصقة بسلاحتها، فهذا الذى أثبتته الحكم يجعل الطاعن فى حالة تلبس تجيز للمأمور الضبطية القضائية تفتيشه.

(الطعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٣ق- جلسة ١٨/٥/١٩٥٣)

٣٤- إذا كانت واقعة الدعوى أن المتهم بمجرد أن رأى الضابط المكلف بتنفيذ التفتيش قادما إلى مكان جلوسه مع الطاعن ألقى بالعلبة التى بها المخدر على الأرض، فإن هذا المتهم يكون بما فعل قد أوجد الضابط لزاء جريمة إحراز مخدر متلبس بها، فيسوغ له - بصرف النظر عن الأمر الصادر بالتفتيش - أن يفتش كل شخص كان جالسا مع المتهم المتلبس بالجريمة يرى من وجوده معه فى هذا الظرف احتمال اشتراكه فى الجريمة.

(الطعن رقم ٦٢١ سنة ٢٣ق- جلسة ١٨/٥/١٩٥٣)

٣٥- متى كانت الواقعة الثابتة فى الحكم هى أن الطاعن تخلى بنفسه عن لفافة من الورق فى مكان على مرأى من الضابط الذى كان

قادما مع رجاله لتنفيذ الأمر الصادر إليه من النيابة بضبط المتهمين وتفتيشهم فإن ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٢٠١ سنة ٢٤ق- جلسة ١٢/٥/١٩٥٤)

٣٦- إذا كان الثابت مما هو وارد في الحكم المطعون فيه أن ضبط المخدر الذى دان الحكم الطاعنة بإحرازه لم يكن وليد تفتيش وقع عليها وإنما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طواعية واختيارا بالقائها إياه على مشهد من الضابط الذى كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها، فلا يحق لها من بعد والجريمة متلبس بها أن تطعن فى صحة الضبط أو فى صفة من أجراه.

(الطعن رقم ٧٥٤ سنة ٢٤ق- جلسة ٢١/٦/١٩٥٤)

٣٧- إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن بقصد تفتيش هذا المحل وكان له فى سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش، وكان قد دخل المحل فى الأوقات التى يباح فيها للجمهور أن يدخله - وكان دخوله مقصورا على المكان الذى كان يسمح له بالدخول فيه - فإن دخوله يكون صحيحا، فإذا ما شاهد الطاعن يلقى مخدرا، كان له تبعا لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه ويفتشه.

(الطعن رقم ١٠ سنة ٢٥ق- جلسة ١٩/٣/١٩٥٥)

٣٨- إذا دخل ضابط وكونستابل منزل متهم صدر بتفتيشه إذن من النيابة فشاهدا بمجرد دخولهما شخصا آخر يخرج من إحدى الغرف ويلقى

بلفافة كانت فى يده على الأرض فظهر منها الحشيش، ثم حاول الهرب فالتقطها الضابط وتعقب الكونستابل هذا الشخص وقبض عليه، فإن القبض يكون قد تم صحيحا نتيجة وجوده فى حالة تلبس بإحراز مخدر تخلى عنه بإرادته.

(الظعن رقم ٢١ سنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٥/٣/٢٢)

٣٩- إذا كان المتهمان قد وضعوا نفسيهما فى وضع يدعو للريبة، فإن من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما ليتبينوا حقيقة أمرهما، فإذا فراق عقب ذلك وألقيا بلفافتين قبل الإمساك بهما، فإن ذلك يتوافر معه من المظاهر الخارجية ما ينبئ بذاته عن وقوع جريمة، ويكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة ويبيح لرجال السلطة العامة إحضار المتهمين وتسليمهما الى أقرب مأمورى الضبط القضائي.

(الظعن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٥/٥/٣)

٤٠- الإذن الصادر من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل للبحث عن متهم هارب ومصوغات مسروقة يسوغ تفتيش المنزل بجميع محتوياته فإذا عثر ضابط البوليس أثناء بحثه فى دواليب المنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه أن يضبطها، لا اعتمادا على الإذن الذى أجرى التفتيش بمقتضاه، بل على أساس حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر الذى انكشفت له وهو يباشر عمله فى حدود القانون.

(الظعن رقم ١٠٠٩ سنة ٩ق- جلسة ١٩٣٩/٥/١)

٤١- إذا كان ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى مفيدا أن دخول ضابط المباحث المقهى إنما كان بسبب ما شاهده من وجود أشخاص يلعبون

الورق به وأنه لما دخل رأى عرضا ومصادفة زجاجة بها بعض الخمر فى مكان للبيع من هذا المحل الممنوع بيع الخمر فيه بمقتضى القانون فإن هذه الجريمة الأخيرة تكون فى حالة تلبس بغض النظر عن أن الضابط لم يشاهد بيعها، إذ لا يشترط فى التلبس أن يثبت أن الواقعة التى اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر الجريمة، وإذن يكون للضابط أن يجرى التفتيش وأن يضع يده على ما يجده فى طريقه أثناء عملية التفتيش سواء فى ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التى يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن محل بحث وقتئذ، فإذا هو عثر فى هذه الأثناء على مخدر كان للمحكمة أن تعتمد على ذلك فى إدانة المتهم بإحرازه.

(الطعن رقم ١٥٨٣ سنة ١٩٩٠ ق- جلسة ١٤/٣/١٩٥٠)

٤٢- إذا أذنت النيابة فى تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى سرقتها وفى أثناء التفتيش أتى أخو المتهم المقيم معه فى هذا المسكن فجأة وخلصة عملا يريب فى أمره (هو فى هذه القضية أنه ألقى شيئا من يده فى الشارع) ففتشه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه «دخان حسن كيف» ثم ظهر أن الشئ الذى ألقاه فى الشارع هو مادة مخدرة (حشيش) فلا شك فى أن تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذى لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة إلى إذن النيابة لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس.

(الطعن رقم ١٢ سنة ١٩٩٠ ق- جلسة ٢٧/١١/١٩٣٣)

٤٣- يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية من شأنها فى حد ذاتها أن تنبئ عن وقوع الفعل المكون للجريمة بصرف النظر عما يؤدى إليه التحقيق الذى يعمل فيها، فإذا كان الثابت أن ضابط المباحث المأذون من النيابة بتفتيش المتهم ومحلّه لما دخل المحل أبصر أحدا

المتهم يضع شيئا فى فمه ثم يمضغه كما أبصر المتهم يلقى شيئا على الأرض فأتجه إلى الأخ وأخرج من فمه قطعة صغيرة من مادة تبين فيما بعد أنها حشيش، كما أتجه الجاويش المرافق له إلى مكان المتهم فوجد قطعة من مادة تبين أنها حشيش أيضا فتفتيش الأخ يعتبر أنه قد أجرى فى حالة تلبس بجريمة إحراز الحشيش ولو لم يكن الضابط قد تبين وقتئذ ماهية المادة المضبوطة.

(الظعن رقم ١١٥ سنة ١١ ق- جلسة ١٢/٢٣/١٩٤٠)

٤٤- يكفى قانونا للقول بقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، ولذلك فإنه لا يشترط فى التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التى شاهدها أو وقف على حقيقة أمرها، فإن تعرف الجريمة على حقيقتها لا يكون إلا بناء على التحقيقات التى تجرى فى الدعوى.

(الظعن رقم ٦٨٩ سنة ١٣ ق- جلسة ٣/٨/١٩٤٣)

٤٥- إن مشاهدة شيخ الخفراء والأومباشى المتهم واقفا بعربته ليبيع المأكولات يتردد عليه كثير من الناس ثم ينصرفون مسرعين، وملاحظتهما عليه أنه يلقى من يده على الأرض، عند رؤيته إياهما، أوراقا صغيرة مطوية - ذلك من شأنه أن يؤدى عقلا إلى ما استنتجناه من أنه يتجر فى المخدرات، ويصح لهما قانونا القبض عليه واقتياده الى مركز البوليس ولو لم يكونا وقتئذ قد تبينا ماهية المادة التى لديه. لأنه يكفى فى التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهى إليه التحقيق بعد ذلك.

(الظعن رقم ٣٤٨ سنة ١٤ ق- جلسة ١/١٧/١٩٤٤)

٤٦- إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ بارتكاب الفعل الذى تكون منه الجريمة فذلك يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة، ومن قبيل المظاهر المذكورة أن يشاهد المتهم وهو ينتقل من مكانه بالدرجة الثانية من سيارة الأتوبيس التى كان يركب فيها إلى الدرجة الأولى ويخرج من جيبه علبة من الصفيح يفتحها ويخرج منها واحدة من أوراق ملفوفة يسلمها فى حذر المريب لقراض التذاكر الذى أعطاه ثلاثة قروش وتذكرة الركوب بدل أن ينقده هو أجر الركوب، فالقبض على هذا المتهم وتفتيشه جائزان فى هذه الحالة على أساس تلبسه بجريمة إحراز المخدر ولو لم يكن من قام بذلك من رجال الضبطية القضائية.

(الطعن رقم ٧٨٧ سنة ١٤ ق- جلسة ١٩٤٤/٣/٢٢)

٤٧- إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان مارا أمام عسكري وأن هذا العسكري أمكنه أن يدرك من الرائحة التى كانت تبعث مما كان يحمله المتهم أن معه مادة مخدرة، فإن الواقعة تكون جريمة إحراز مخدر متلبسا بها ويكون للعسكري أن يقبض على المتهم ويحضره إلى أحد رجال الضبط بدون حاجة إلى إذن النيابة ومادام القبض عليه يكون صحيحا، فإن تفتيشه لضبط المواد المخدرة يكون صحيحا أيضا لأن تفتيش الشخص من توابع القبض عليه ومستلزماته.

(الطعن رقم ١٤٨٤ سنة ١٤ ق- جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦)

٤٨- متى كان الثابت أن المتهم هو الذى فتح بنفسه الحقيبة المشتبته فيها، فلما فتحها تصاعدت منها رائحة الأفيون، فانبعثت هذه الرائحة متصاعدة من الحقيبة يعتبر تلبسا بجريمة إحراز المخدر يخول من شمهها من رجال الضبط القضائي البحث فى الحقيبة وضبط المخدر الذى بها للإستدلال به على كل من يتهم بتلك الجريمة.

(الطعن رقم ١١ سنة ١٦ ق- جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦)

٤٩- متى كان غسيل معدة المتهم والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل إلا بعد أن شم الضابط رائحة تنبعث من فمه على أثر رؤيته إياه يتلعب مادة لم يتبينها، فإن هذا الإجراء يكون صحيحا على أساس قيام حالة التلبس. ولا يؤثر في ذلك أن يكون القبض على المتهم حصل قبل شم فمه مادام الدليل المستمد من شم الفم مستقلا عن القبض، ومادام الشم في حد ذاته لا مساس فيه بالحرية الشخصية.

(الطعن رقم ١٩١٣ سنة ١٦ق- جلسة ١٩٤٦/١١/١٨)

٥٠- إن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها، فإذا كان ضابط البوليس قد شاهد جريمة إحراز مخدر متلبسا بها عندما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من الجوزة التي يمسك بها أحد المتهمين وضبط مع آخر مخدرا يحمله في يده ويريد التخلص منه، فإنه يكون من حقه أن يقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة، وإذن فإذا كان الكونستابل المرافق للضابط وهو من رجال الضبطية القضائية قد قبض على متهم ثالث جالس بالمقهى الذى كان الحشيش يحرق فيه ويتعاطاه آخرون غيره في حالة تلبس وفتشه بناء على ما رآه من اتصاله بجريمة إحراز المخدر وعلى مشاهدته إياه وهو يحاول وضع مادة في فمه - فإن إجراءه يكون صحيحا ويصح الاعتماد على الدليل المستمد من ذلك التفتيش في إدانته.

(الطعن رقم ٣٥٦ سنة ٢٠ق- جلسة ١٩٥٠/٤/١٧)

٥١- إذا كان الضابط قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما اشم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى فإنه يكون من حقه أن يفتش المقهى ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بها.

(الطعن رقم ٦٣٢ سنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٥/١١/١)

٥٢- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتفق مع أعرابي لم يتوصل التحقيق لمعرفة على جلب مادة مخدرة (حشيش وأفيون) إلى داخل البلاد واستخدم في ذلك جنديا بريطانيا لنقلها بسيارته من غرب قناة السويس وتسليمها إليه في مدينة الإسماعيلية، وأن المتهم قابل هذا الجندي في المكان المعين بينهما ببلدة الإسماعيلية وصعد إلى السيارة التي كانت تحمل المادة المخدرة، ثم تحسس تلك المادة بيده، وبعدئذ استقر بجوار السائق لكي يصل بتلك المادة إلى مقرها الذي أراده بها وهو مقهى أبيه، ولكنه فوجئ قبل تحرك السيارة وضبط هو والمخدّر على تلك الصورة.. فإن الحكم يكون على حق إذ اعتبره متلبسا بإحرازه المادة المخدرة وإذ قضى ترتيبا على ذلك بصحة ما وقع من قبض وتفتيش.

(الطعن رقم ٤١٠ سنة ٢٠ق- جلسة ١٩٥٠/١٠/٩)

٥٣- متى كانت واقعة الدعوى أن المخبر الذي اختاره ضابط المباحث للإنتقال إلى مقهى المتهم الذي صدر الإذن من النيابة بتفتيشه للبحث عن مخدرات قد رأى ابن المتهم في أثناء التفتيش يضع يده في جيبه ويخرج شيئا منه محاولا القاءه والتخلص منه، فهذه الواقعة تفيد قيام حالة التلبس بجريمة وذلك بغض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء.

(الطعن رقم ١٥٨٧ سنة ٢١ق- جلسة ١٩٥٢/١/٧)

٥٤- متى كان الثابت من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف المخبر بالحفظ على الغرفة التي يسكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج من باب الغرفة وهي تحمل درج منضدة تحاول الهرب به وعندما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبعثر محتوياته التي كانت بينها قطعة من الحشيش فقام المخبر بالقبض عليها وجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها في

الدرج. فإن هذا الذى أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التى تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية.

(الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ ص ٧ ص ٧٦٩)

٥٥- متى كان المتهم هو الذى ألقى بالعلبة التى بها المخدر طواعية واختيارا عندما شاهد رجال القوة قادمين نحوه فإن ذلك يدل على تخليه عنها ويترتب عليه عدم أحقيته فى الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها.

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٣/٥ ص ٨ ص ٢١٤)

٥٦- متى كان الثابت أن المتهم هو الذى ألقى بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء فإنه يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوز به من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس، ومن ثم فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وإدانته بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى ألقاه يكون سليما لم يخالف القانون فى شئ.

(الطعن رقم ٢٦٩ سنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ ص ٨ ص ٤١٤)

٥٧- متى كان الضابط قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة فإن من حقه أن يفتش السيارة ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بها.

(الطعن رقم ٤٧٦ سنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/١١/٤ ص ٨ ص ٧٣٧)

٥٨- متى كان الضابط بعد أن شاهد حالة تلبس المتهم الأول

بجريمة إحراز المخدر أمر مرافقيه من رجال القوة بمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم محضره، فإن هذا الإجراء منه يكون مشروعاً يخوله له القانون، فإن تخلى آخر على أثر ذلك عما يحزره بالقائه على الأرض للتخلص منه طواعية واختياراً تقوم به حالة التلبس بالجريمة.

(الطعن رقم ٨٨٥ سنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/١١/٤ س ٨ ص ٨٥١)

٥٩- يكفي لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قدمي المتهم فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استناداً إلى حكم المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية.

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٨/١/٢١ س ٩ ص ٨٤)

٦٠- متى كانت الواقعة التي صار إثباتها في الحكم تفيد حصول التخلي عن الكيس المحتوى على المخدر من تلقاء المتهم طواعية واختياراً، ولم يكن نتيجة إجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس إذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا في أمره، فإن القضاء برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون صحيحاً في القانون، أما مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقوم على القبض عليه أو التعرض لحريته فلا يصح اتخاذه ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر.

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/٤/٨ س ٩ ص ٣٩٠)

٦١- متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي أوردها أن المتهمة ألفت بالمندبل وما فيه وتخلت عنه طواعية، فإنه يكون قد رد على دفاع المتهم من أن تخليها عما معها إنما كان لخشيته من رجال البوليس

المسلحين عند مفاجأتهم لها، ذلك أن حمل رجال البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات العامة، وأداؤهم لواجبات وظائفهم لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوى على معنى الإكراه الذى يعطل الإرادة ويطل الاختيار.

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ س ٩ ص ٤٢٧)

٦٢- إذا كان الثابت من الحكم، أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة فى طريق غير مألوف بالصحراء يعلمون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهرب بضاعتهم، وقد غير المتهمان إتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدا سيارة البوليس مقبلة نحوهما، وعادا مسرعين من حيث أتيا، ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدءا يتخلصان من المواد المخدرة التى كانا يحملانها فى السيارة، فألقيا كيسا تبين رجال القوة عند التقاطه أن به أفيونا، فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما، وضبطوا باقى ما كانا يحملانه من المخدرات، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافر به من المظاهر الخارجية ما يبنى بذاته عن وقوع جريمة، وفيه ما يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة مما يبيح لرجال الضبط القضائى القبض على الطاعنين وتفتيشهما.

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠٢٦)

٦٣- إذا أثبت الحكم أنه عندما تم إستيقاف الطاعن كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات اللفافة التى يحملها فقد دل بهذا على قيام التلبس ولا يؤثر فى ذلك ما ذهب إليه الطاعن من المنازعة فى واقعة فراره وما تعرض به للطريقة التى تم بها الإستيقاف لأن ذلك لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٩ س ٩ ص ١١٢٢)

٦٤- إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علبة من الصفيح في فمه بمجرد رؤية المخبر ومضغها بأسنانه وحاول إبتلاعها، فإنه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات، مما يبرر لرجال السلطة إستيقافه للكشف عن حقيقة أمره، وإذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت أثر هذا الاستيقاف بانبعث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذى فى فمه الذى تنبعث منه رائحة الأفيون، فإن ما يثيره المتهم فى شأن بطلان القبض لا يكون له أساس.

(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ ص ١٠ ص ٤٣٧)

٦٥- إذا كان يبين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لأمر صدر لهم ممن يملكه، فإن لهم فى سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التى يشبه فى أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه - فإذا ما شم الضابط رائحة المخدر أثر فتح حقيبة السيارة للإطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مختبئا فيها، فإن جريمة إحراز المخدر يكون متلبسا بها، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة.

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٥٩/١٢/١٤ ص ١٠ ص ١٠٢٤)

٦٦- إذا أثبت القرار فى مدوناته أن الضابط ومعه رجلان من البوليس الملكى كانوا يعمرون بدائرة القسم فى منطقة اشتهرت بالإتجار فى المخدرات فأبصروا بالمتهمة تقف فى الطريق وتمسك منديلا فى يدها، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرع فى الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه، ولما كانت المتهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فعن

حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طواعية واختيارا، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فراقها على هذه الصورة المريبة إن هو إلا صورة من صور الإستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض - فإذا تخلت المتهم طواعية واختيارا وهى تحاول الفرار عن المنديل الذى تضع فيه جانباً من المخدر وألقته على الأرض فانفرط عقده وظهرت الأوراق التى تحوى المخدر، فإن هذا التخلّى لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع، بل قام به رجال الشرطة فى سبيل أداء واجبهم ولا يقبل من المتهمه التنصل من تبعة إحراز المخدر بمقولة بطلان الإستيقاف، وعشور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هو نتيجة لالقائها المنديل وما يحويه على الأرض قبل أن يمسك بها أحد، ويعتبر هنا منها تخليا عن حياتها بل إسقاطا لملكيتها فيها، فإذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فإن المتهمه تكون فى حالة تلبس بإحرازه يبيح القبض عليها وتفتيشها، فيكون القرار - فيما ذهب - إليه - من اعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا لا يصح الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجروه - قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار لإثباتها فيه ويتعين إلغاؤه وإعادة القضية إلى غرفة الإتهام لإحالتها إلى محكمة الجنايات المختصة.

(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/٢/٢ ص ١١ ص ١٣٤)

٦٧- ليس فى القانون ما يمنع المحكمة - فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى - من الإستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود من شم رائحة المخدر منبعثة من السيارة التى فى حوزة المتهمين وتجمع العامة حولهما مع صياحهم بأن بالسيارة مخدرا وشم شرطى المرور هذه الرائحة وإنهاء ذلك إلى الضابط الذى تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورؤيته

إياهما على تلك الحال، وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانونا.

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/٤/٤ ص ١١ ص ٣٠٨)

٦٨- فرض القانون رقم ١٨١ سنة ١٩٥٥ فى المادة السابعة مـ على صاحب البطاقة أن يقدمها إلى مندوب السلطات العامة كلما طلب إليه ذلك - فإذا كان الحكم قد أثبت أنه عند تقديم المتهم ببطاقته للضابط وجد عالقا بها قطعة من الحشيش فإنه يصبح عندئذ فى حالة تلبس بجريمة كشف عنها إجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم ببطاقته الشخصية، وينبنى على ذلك أن يقع القبض عليه وتفتيشه - على أثر قيام هذه الحالة - صحيحا، ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش المتهم ووجود قطعتين أخريين من مخدر الحشيش بجيبه الذى كانت به البطاقة.

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/٤/٤ ص ١١ ص ٣٠٨)

٦٩- حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذى تعمد إسقاطها مادام انفصالها عن شخص من ألحاقها يقطع صلته بها ويبيح للمأمور الضبط القضائى أن يلتقطها، ومن ثم فإن ما يقوله المتهم من أنه لم يسقط المخدر وإنما سقط منه - بفرض صحته - لا يؤثر فى سلامة إجراءات الضبط.

(الطعن رقم ٢٣٩١ لسنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ ص ١٢ ص ٢٨٠)

٧٠- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق المتهم «الطاعن» أنه تخلى باختياره وإرادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس، فلا يقدح فى ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج

رواد المقهى - الذى كان المتهم من بينهم - حتى ينتهى الضابط من المهمة التى كان مكلفا بها وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه، إذ أن المقصود بهذا الإجراء إنما هو المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره. ومن ثم فإن ما ينعاه هذا الأخير من أن حراسة باب المقهى تعد قبضا بغير حق على من كانوا بداخله مما أرهبه وجعله يلقي بالمخدر على غير إرادته، يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ١٣ ص ٩٠)

٧١- متى كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن قد بادر إلى الجرى والهرب عند مشاهدة رجال مكتب المخدرات فآثار هذا التصرف شبهتهم فيه فتبعه رئيس المكتب والشرطى المرافق له استعمالا لحقهم الخول لهم بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإن الطاعن إذ ألقى بكيس المخدر الذى كان يحمله فى جيبه يكون قد أقدم على ذلك باختياره، لا بوصف أن تخليه عن الكيس كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط والشرطى المرافق له، فإذا ما التقط الضابط الكيس وفتحه وتبين أن ما به مخدر فإن الجريمة تصبح وقتئذ فى حالة تلبس، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وবাদانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدرات - التى ألقاها - متفقا مع صحيح القانون.

(الطعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٣٢ق- جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ من ١٤ ص ٢٢١)

٧٢- متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الضابط ورفقته الكونستابل كانا يراقبان الطريق تنفيذا للإذن الصادر بتفتيش شخص يتجر فى المخدرات فلما وقفت إحدى السيارات اتجها نحوها بحثا عنه فأبصرا الطاعن يجلس خلف السلم الخلفى للسيارة، وما أن وقع بصره عليهما حتى أسرع

إلى مقدم السيارة محاولا التوارى عن نظرهما. وكان الطاعن بذلك قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب فحق الضابط أن يطلب إلى الكونستابل متابعته داخل السيارة ليتحرى أمره ويكشف عن الوضع الذى وضع فيه نفسه باختياره، فإذا تخلى الطاعن طواعية واختيارا وهو على هذه الحال عن المنديل الذى كان يمسك به وألقى به على أرض السيارة فإنه يكون قد تخلى عن حيازته فإذا ما التقطه الكونستابل وقدمه للضابط ففتحه ووجد به المخدر فإن الطاعن يكون فى حالة تلبس بإحرازه تبيح القبض عليه وتفتيشه.

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٤ق- جلسة ١٩٦٤/١٠/٥ س ١٥ ص ٥٥٥)

٧٣- من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكاب شخص جريمة معينة. فإن ذلك يقتضى من رجال الحفظ الاتصال به لاستجلاء حاله وهو ما توجه عليه طبيعة وظائفهم ومقتضياتها، فمشاهدة رجال الضبط - أثناء انتظارهم متهما مأذونا بتفتيشه - الطاعن حاملا سلاحا ظاهرا وفى يده جوالا وبصحة آخر ليلا يعتبر بذاته تلبسا بجناية حمل السلاح تجيز لرجال الضبط القضائى القبض عليه وتفتيشه. ويكون لمأمور الضبط القضائى الذى بأمر هذه الإجراءات بمقتضى القانون تفتيش الجوال الذى كان قد تخلى عنه الطاعن طواعية وقتئذ يضع يده على المواد المخدرة التى وجدت به.

(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٨٠١)

٧٤- لما كان الحكم قد أثبت أن الضابطين استصدرا إذنا من النيابة لضبط أحد تجار المخدرات وكمنا خلف شجرة فشاها الطاعن يسير فى وقت متأخر من الليل فى طريق مظلم حاملا جوالا فى منطقة اشتهر عنها الاتجار فى المواد المخدرة فرايها أمره واستفسره أولهما عن شخصيته ووجهته استعمالا للحق الخول له بمقتضى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

فإذا تخلى الطاعن عن الجوال الذى يحمله وألقاه على الأرض طواعية واختياراً فإن هذا التخلّى لا يعد ثمرة إجراء غير مشروع، وإذا ما كان الضابط الثانى قد عثر بالجوال - أثر تخلى الطاعن عنه - على مخدر فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش، ويستوى نتيجة لذلك أن يكون المخدر ظاهراً من الجوال أو غير ظاهر منه طالما كان الطاعن قد تخلى عنه باختياره، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبإدانة الطاعن بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى ألقاه باختياره يكون سديداً فى القانون والنعى عليه، فى غير محله.

(الطنن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ق - جلسة ١٩٦٥/٣/١ س ١٦ ص ١٧١)

٧٥- إذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن ما أن شاهد الضابط حتى ألقى من يده باللفافة التى تبين أنها تحتوى على المخدر، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة إحراز مخدر، لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة.

(الطنن رقم ٨٨١ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ص ٧٦٧)

٧٦- إذا كان الحكم قد أثبت أن رئيس قسم المخدرات بشبرا الخيمة كان يترقب فى الطريق مقدم شخص دلت التحريات على أنه يتجرف فى المواد المخدرة وتصادف أن أقبل المتهم راكباً دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى بدت عليه علامات الاضطراب وسقط من على الدراجة ثم أخرج من الجيب الأيمن الخارجى لجلبابه لفاقة وألقى بها بعيداً فانتشرت محتوياتها وبأن ما بها مادة مخدرة، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة إحراز مخدر.

(الطنن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ س ٢٠)

(٣٧٢ ص)

٧٧- مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يمحو الأثر القانوني لقيام حالة التليس بإحراز المخدر بعد إلقاءه، ومن ثم لا يقبل من المتهم قوله أن تخليه عن اللقافة كان اتفاقاً لقبض باطل خشي وقوعه عليه.

(الطعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ من ٢٠ ص ٣٧٢)

٧٨- مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجلى الشرطة وتوهمه بأن أحدهما قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحرته، لا يصح اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر، ومن ثم يكون الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطالان القبض والتفتيش قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ من ٢٠ ص ٧٢٢)

٧٩- لا يقدح في أن المتهم تخلى باختياره وإرادته عما فى حوزته من مخدر، أمر الضابط لرواد المقهى - ومن بينهم المتهم - بعدم التحرك حتى ينتهى من المهمة التى كان مكلفاً بها - وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - إذ المقصود بهذا الإجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية المتهم أو غيره، ومن ثم فإن ما يثيره المتهم من أن أمر الضابط بعدم التحرك يعد قبضاً بغير حق أربه وجعله يلقي بالمخدر، يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ من ٢٠ ص ١٤٠٤)

٨٠- إذا كان الحكم قد عرض إلى الدفع ببطالان القبض والتفتيش وأطرحه تأسيساً على أن الواقعة واقعة القاء وأن الطاعن تخلى عما كان فى

يده من مخدر فإن ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائق وتتوافر به حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة.

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ ص ٢٣ ص ٣٦٩)

٨١- متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى قدم بطاقته العائلية إلى مساعد الشرطة للإستيثاق من شخصيته حين سماع أقوال الطاعن كشاهد فى واقعة تعد، وفتحه إياها عشر فيها على المخدر، وأبان الحكم أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود أو إجراء غير مشروع بل كان عن طواعية واختيار اثر تخلى الطاعن عن البطاقة فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش يستوى فى ذلك أن يكون المخدر ظاهرا من البطاقة أو غير ظاهر مادام أن الطاعن قد تخلى عنها باختياره.

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٢/٥/٨ ص ٢٣ ص ٦٦٧)

٨٢- لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى قدم اللفافة إلى الضابط بعد أن عرفه أنها تحوى مخدر الأفيون الذى عرض عليه شراؤه وحدد له سعره وقربه من أنفه ليشتتم رائحته ويتأكد من جودته وكان ذلك منه طواعية واختيارا، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش.

(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٧/١/٩ سنة ٢٨ ص ٤٨)

٨٣- من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذى يصدره الضابط إلى الحاضرين بالمكان الذى يدخله بوجه قانونى هو إجراء قصد به أن يستقر النظام فى هذا المكان حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها. لما كان ذلك،

وكان ضابطا المباحث قد دخلا إلى المقهى للملاحظة حالة الأمن وأمرنا الحاضرين فيه بعدم التحرك استقرارا للنظام، فإن تخلى الطاعن عن اللفافة التي تحوى المادة المخدرة والقائها على الأرض يعتبر أنه حصل طوعية واختيارا مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض.

(الطعن رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق- جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ سنة ٢٨ ص ٥٩١)

٨٤- متى كان دخول الضابط، كشخص عادي، مع المرشد السرى - الذى سبق ترده على الطاعن - فى مسكن الأخير قد حصل بناء على إذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله، إذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ولم يكن أيهما هو المقصود بالدخول، وإنما وقع القبض على الطاعن وضبط المضبوطات - التى عثر بها على آثار المخدر - بعد ما كانت جناية بيع المخدر متلبسا بها، بتمام التعاقد الذى تظاهر فيه الضابط بشراثة من الطاعن كمية من المخدر - الذى علم من المرشد أن الطاعن يحزره بقصد بيعه وحقن بعض المدمنين به، بل وحين صارت جناية إحراز المخدر متلبسا بها كذلك، حال إرتكاب الطاعن إياها بمحض إرادته لتسليم المبيع - طوعية - فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش.

(الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق- جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٦ سنة ٢٩ ص ٧٢٧)

٨٥- لا يجدى الطاعن إثارة - الدفع ببطلان القبض والتفتيش - مادام أن الحكم قد استظهر - فى بيانه لواقعة الدعوى وفى مقام رده على الدفع المتقدم - توافر حالة التلبس بالجريمة مما أفصح عنه من دخول الضابط للصيدلية بحجة صرف تذكرة طبية وحضوره واقعة محاولة المرشد السرى شراء عقارى الريتالين والفاثوردم من الطاعن وسماع ما دار بينهما من حديث ومشاهدته الطاعن وهو يقلم هذين العقارين للمرشد.

(الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)

٨٦- متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى هم واقفا فسقط من بين فحذيهِ كَيْس من النايلون التقطه الضابط وبفضهِ تبين أنه يحتوى على المخدر وكان ذلك منه طواعية واختيارا فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستمدا من واقعة ضبط المخدر على هذه الصورة ولم يكن وليد قبض أو تفتيش وقع عليه. لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها. ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال رئيس وحدة مباحث قسم أول المنصورة والضابط المرافق له وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة بقالة أن الضابط اختلق حالة التلبس ليصح الإجراء الباطل لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٣/١٠/١٩٨٣)

٨٧- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور الضابط شاهد الإثبات لتفقد حالة الأمن فقد أبصر الطاعن يقف أمام محله الذى كان مفتوحا حتى ساعة متأخرة من الليل وإذ توجه إليه مستفسرا عن ذلك بادر الطاعن بالقاء لفافة من ورق السلوفان فالتقطها الضابط وفضها فعثر بها على قطعة من مخدر الحشيش وواجهه بالأمر فأقر

بحيازته للمخدر المضبوط، وعول الحكم فى قضائه بالإدانة على أقوال الضابط المذكور فى التحقيقات وما ثبت من نتيجة التحليل. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض إلى الدفع بىطلان القبض والتفتيش وأطرحة تأسيسا على أن الواقعة - على النحو السالف - واقعة القاء وتخلّى من الطاعن عن المخدر طواعية واختيارا فإن ما إنتهى إليه الحكم فيما تقدم سائق وتتوافر به حالة التلبس لجريمة إحراز المخدر فى حق الطاعن طالما أن الحكم استظهر أن تخلّيه عن المخدر - الذى تبينه الضابط - كان باختياره ولم يكن وليد قبض أو تفتيش وقع عليه.

(الطعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠)

٨٨- إن المادتين ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢، قد أجازتا لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل على اتهمه، فإذا لم يكن حاضرا جاز لمأمور الضبط أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته تجيز تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانونا، وكان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، مما يبيح لمأمور الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها، أن يقبض على المتهم الذى تقوم دلائل كافية على ارتكابه لها وأن يجرى تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة، وكان الحال فى الدعوى الماثلة أن الطاعن هو الذى أحضر طواعية واختيارا للضابط، المخدر الذى يروم بيعه له، وتحقق الأخير من كنهه، فقد قامت الدلائل الكافية على ارتكاب الطاعن جناية إحراز جواهر الحشيش، وهو ما يجوز معه للضابط بوصفه من مأمورى الضبط القضائى القبض عليه

وتفتيشه، ويكون الدليل الذى يسفر عنه ذلك معتبرا فى القانون، ولا على الضابط إن هو لم يسع للحصول على إذن من سلطة التحقيق لم يكن فى حاجة إليه.

(الطعن رقم ٦٥٨٠ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

٨٩- لما كان القول يتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - إذ أن المحكمة قد حصلت واقعة الدعوى بما مؤداه أن حالة التلبس بجناية إحراز جوهر مخدر قد توافرت بعرض الطاعن ثلاث لفافات من جوهر الأفيون على المقدم لشرائها، فإن المحكمة إذ إنتهت إلى رفض الدفع بطلان إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه - تأسيسا على توافر حالة التلبس التى تبيحها - تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا، ويكون النعى على حكمها فى هذا الخصوص فى غير محله.

(الطعن رقم ٦٦٠٨ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

٩٠- لما كان من المقرر أن القول يتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة. لما كان ذلك، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذى باشر إجراءاتها أنه أثناء مروره بمنطقة الباطنية بالدرب الأحمر نعى إلى علمه - من أحد المرشدين - أن المتهم يتجر بالمواد المخدرة بالميدان الكبير فأسرع إلى هناك حيث أبصر بالطاعن يحاول الفرار أثر سماعه تحذيرا من آخرين وألقى بيده لفافة التقطها الضابط وعثر بها على قطعتين من الحشيش

فقام بضبطه. فإن ما فعله الضابط يكون إجراء مشروعا يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله، وإذا كان الحكم قد استدل على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها وتبيح تفتيشه بغير إذن من النيابة فإن ما أورده الحكم تدليلا على توافر تلك الحالة. وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافرها بما يستتبع ذلك من بطلان القبض والتفتيش يكون كافيا وسائغا في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون. ومن ثم يكون النعي في هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٥/٥/١٢)

٩١- لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس ولعدم صدور إذن من النيابة العامة بذلك في قوله (وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فهو دفع مردود بأنه لما كان قد ثبت لدى المحكمة من أدلة الثبوت المار ببيانها أن الضابطان إذ دخلا المقهى شاهدا المتهم المائل يمسك بالترجيلة وعليها حجر مشتعل وفوهة غابقتها في فم آخر يتعاطاها ويتصاعد منها الدخان وأن الضابطين قد اشتما منه رائحة المخدر المحترق. كما أنهما شاهدا على كل من خمسة من الحجارة المضبوطة قطعة صغيرة من مادة داكنة تشبه مخدر الحشيش الأمر يدل على وقوع جريمة إحراز المخدرات وتعاطيها وقد شاهدا الضابطان بنفسيهما مما تقوم به إحدى حالات التلبس المنصوص عليها في المادة ٣٠ إجراءات جنائية وكانت مشاهدة المتهم ممسكا بالترجيلة التي يتصاعد منها الدخان الذي يشتم منه رائحة الحشيش وأمامه والآخريين الحجارة التي يعلوها مخدر الحشيش تنبئ أيضا على أن المتهم مقارف لهذه الجريمة المتلبس بها. فإذا كان الضابطان قد قاما بضبطه وقام أولهما النقيب بتفتيشه فإنهما يكونا قد أصابا صحيح القانون ويكون الدفع قائما على غير أساس من الواقع

أو القانون، وهذا الذى انتهى إليه الحكم صحيح فى القانون.

(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/٥/٧ ص ٤٧ ص ٥٨٣)

٩٢- لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله «تتوصل الواقعة فى أنه تنفيذاً للأمر الصادر بضبط المساعد وتسليمه لما نسب إليه من غياب عن وحدته العسكرية توجه التقيب ضابط مباحث مركز شرطة شبين القناطر وبصحته الملازم أول إلى منزل المذكور فأبصره خارج من مسكنه وما أن شاهدهما حتى أسرع بالفرار محاولاً الهرب فأسرعا خلفه إلا أنه سقط على الأرض وتمكنا من ضبطه فإذ به تتنابه حالة من الارتباك الشديد جعلتهما يشتبهان فى أمره، وبتفتيشه وقائماً عشر بداخل الجيب الأيمن الجانبي الكبير للصديري الذى كان يرتديه المذكور حال ضبطه على طريقتين بداخلهما مادة «الحشيش المخدر» كما عشر بداخل الجيب الأيسر الجانبي الكبير لذات الصديري على لفافتين من البلاستيك بداخل كل منهما كمية كبيرة من مخدر الأفيون، كما عشر بذات الجيب على مبلغ ١٤٠ جنيهاً من فئات ورقية مختلفة» وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة - على السياق المتقدم - أدلة مستقاة من أقوال الضابطين و وما ورد بتقرير المعامل الكيماوية، وأورد لدى تحصيله شهادة الشاهدين ورده على الدفع ببطلان أمر القبض أن ضابط فرع التحريات بإدارة الشرطة العسكرية أرسل كتاباً لمركز الشرطة تضمن أمراً بضبط الطاعن وهو مساعد بالقوات المسلحة، لارتكابه جريمة الغياب عن وحدته العسكرية. لما كان ذلك، وإن كان الضابط الذى أصدر الأمر بالقبض على الطاعن لا يعدو أن يكون من مأموري الضبط القضائي عملاً بنص المادة ٢/١٢ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ومن ثم لا يملك حق إصدار هذا الأمر وبالتالي يكون أمره ذاك قد

وقع باطلا، إلا أن كتابه - سالف البيان - تضمن إبلاغ الشرطة بوقوع جريمة الغياب من الوحدة العسكرية وباسم مرتكبها وهو الطاعن. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق - وهو ما لا يمارى الطاعن فى صحته - أن الضابطين شاهدا الطاعن يقف بالطريق بدائرة اختصاصهما المكائى، فإنهما يكونان بذلك قد شاهدا الجريمة المذكورة - وهى من الجرائم المستمرة المعاقب عليها بالحبس عملا بالمادة ١٥٦ من قانون الأحكام العسكرية المعدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٣ - وهى فى حالة تبس كما شاهدا مرتكبها. لما كان ذلك، وكان قانون الأحكام العسكرية متقدم الذكر قد نص فى المادة العاشرة منه على أن «تطبق فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة فى القوانين العامة» وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية قد أباحت للمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنائيات والجنع التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه، فإن قيامهما بالقبض على الطاعن يكون متفقا وصحيح القانون. لما كان ذلك، وكانت المادة ١/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت للمأمور الضبط القضائى فى هذه الحالة أن يفتش المقبوض عليه، فإن القبض على الطاعن وتفتيشه يكونان قد تما صحيحين، ويكون الحكم وقد إنتهى إلى رفض الدفع بطلانهما قد صادف صحيح القانون، ولا يغير من ذلك ما قد يتضح فيما بعد بالنسبة لجريمة الغياب عن الوحدة العسكرية التى ارتكبها الطاعن، لما هو مقرر من أن الأصل فى الأعمال الإجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهى لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع. لما كان ذلك، فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ١٦١١٣ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

٩٣- لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس وأطرحه بقوله «إن الدفع بانتفاء حالة التلبس وأن تخلص المتهم من اللقافة التي كانت بحوزته ليس إراديا وإنما نتيجة الخوف من ضابط الواقعة فمردود عليه أن الثابت من أوراق الدعوى وشهادة ضابط الواقعة وما تطمئن المحكمة له من شهادته أن المتهم قد نزل من السيارة التي كان يستقلها حاملا اللقافة المضبوطة محاولا الابتعاد عن مكان الضبط وألقى اللقافة، فإن هذا الذي بدر من المتهم يعد تخليا إراديا وأنه وضع بهذا التصرف نفسه موضع الشك والريبة والتي تطمئن لضابط الواقعة حين ضبطه وتفتيشه ويكون الإجراء الذي تم مع المتهم قد صادف صحيح القانون والدفع المبدى في غير محله». ولما كان الحكم - على السياق المتقدم - قد استظهر في بيانه واقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس أن الطاعن هو الذي أسقط اللقافة أرضا في محاولة للتخلص منها وبفض ضابط الواقعة لها عثر فيها على المخدر، وأبان الحكم أن تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعي مقصود أو إجراء غير مشروع بل كان طوعية واختيارا فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش، ولا يؤثر في توافر هذه الحالة ما يشير به الطاعن من أن الضابط لم يشاهد ما حوته اللقافة قبل القبض عليه لما هو مقرر من أنه يكفي للقول بقيام حالة التلبس بإحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة. ولا يشترط أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها، بل إنه يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر، والبت في ذلك من صميم عمل محكمة الموضوع، وإذا ما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش يكون سديدا في القانون.

(الطعن رقم ١٢٢٦٤ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٢٣)

٩٤- لما كان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش، لأن من أجراه تعسف بأن تعدى الغرض المحدد بإذن التفتيش وأطرحه بقوله «إذ الثابت من أقوال الشهود والتي تطمئن إليها المحكمة بأن الحافظة كان قد برز منها ورقة مطوية، فإذا هو التقطها لفحص ما قد يوجد فيها من أوراق تتعلق بموضوع الجريمة محل التفتيش، فظهرت له عرضاً قطع المخدر المضبوطة وكان من بينها ثلاث قطع عارية. فإن جريمة إحراز ذلك المخدر تكون حالة التلبس بما تسيغه من ضبط وتفتيش، ولا يكون القائم على الضبط في هذه الحالة متعسفا في تنفيذ الإذن وإذا كان كل ما سبق فإن الدفع يضحى في غير محله متعينا القضاء برفضه» وما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون وكاف للرد على الدفع المبدى من الطاعن، ذلك أن المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن «لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها» ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثناء قيام المأذون له بتفتيش صيوان ملابس المتهم ضبط بالرف العلوى من الضلفة اليسرى حافظة نقوده وكان يبرز منها ورقة مطوية وفتحة للحافظة وجد بها أربع قطع من مخدر الحشيش تم ضبطهم عرضاً أثناء تفتيش مسكن الطاعن نفاذا للإذن الصادر بذلك بحثا عما يتعلق بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها فإن مأمور الضبط القضائي يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عما يتعلق بجريمة الرشوة ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط

القضائي للبحث عن جريمة حيازة المخدر وأن أمر ضبطه كان عرضا ونتيجة لما يتطلبه أمر البحث عما يتعلق بجريمة الرشوة ذلك أن عدم ضبطه لما يتعلق بجريمة الرشوة لا يستلزم حتما الاكتفاء بذلك من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش مسكن المتهم بحثا عما يتعلق بجريمة الرشوة المأذون بالتفتيش من أجلها.

(الطعن رقم ٣٩٦٧ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٩/٩/٢٣)

٩٥- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره، وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما إرتأته، لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بيطالانه، لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة وكان عدم بيان مهنة ومحل إقامة الطاعن محددا في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنته من تحريات، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أفصح عن إطمئنانه إلى أن التفتيش كان لاحقا على الإذن الصادر به، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي فإنه يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع بيطالان القبض والتفتيش أمام محكمة النقض، مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع، أو

كانت مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان، لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يتمسك ببطلان القبض والتفتيش، لانتفاء حالة التلبس ولتجاوز الضابط حدود الإذن الصادر له وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام البطلان المدعى به، فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، هذا بالإضافة أن المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن «لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذ ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها» وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن أجزاء نبات الحشيش المخدر قد ضبطت بجيب بنطال الطاعن الأيمن عرضاً أثناء تفتيش شخصه نفاذاً للإذن الصادر بذلك بحثاً عن الذخائر والسلاح المأذون بالتفتيش من أجلهما، فإن مأمور الضبط القضائى يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى من رجل الضبط القضائى، للبحث عن جريمة إحراز المخدر، وأن أمر ضبطه كان عرضاً نتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن السلاح والذخائر، ذلك أن ضبطه للسلاح لا يستلزم حتماً الاكتفاء به لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة إستكمال تفتيش المتهم بحثاً عن الذخائر المأذون بالتفتيش من أجلها، لما كان ذلك، وكان تقدير القصد من التفتيش أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها مادام سائفاً ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة.

(الطعن رقم ١٧٩٩٥ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٩/٢٦)

٩٦- لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله «وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لوقوعهما في مكان خاص بدون إذن من النيابة فإن من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إدارى مقيد بالغرض منه ولا يجاوزه إلى التعرض لحرية الأشخاص واستكشاف الأشياء المغلقة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح، وكان الضابط لدى دخول محل المتهم وهو من المحال العامة المباح دخولها للجمهور المتعامل معه قد أدرك بحاسة الشم انبعاث رائحة الحشيش من تعايط النرجيلة كما أدرك بحاسة الرؤية المتهم يتخلى عن لفافة بإرادته واختياره وبالتقاطها وفضها وجد بها مخدر الحشيش في الوقت الذي كان أمامه على المنضدة قطعتان من الحشيش كل هذه المظاهر والدلالات تدل على أن المتهم كان في حالة تلبس تبيح لرجل الضبط القبض على المتهم وتفتيشه الأمر الذي يكون معه هذا الدفع على غير سند صحيح وترى المحكمة الالتفات عنه». لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم بمدوناته في أن دخول الضابط إلى محل الطاعن الذي كان مفتوحا - بما لا يجادل فيه الطاعن بأسباب طعنه - بعد المواعيد المقررة لاستبيان سبب فتحه في ذلك الوقت فإن دخوله يكون

مشروعاً، وكان من مشاهدة الضابط للطاعن حال تعاطيه النرجيلة التي تنبعث منها رائحة مخدر الحشيش وتخليه عن الجوهر المخدر والقائه على الأرض دون اتخاذ أى إجراء من الضابط الذى كان دخوله المحل مشروعاً الأمر الذى يكون معه تخلى الطاعن عن المخدر قد حصل طواعية واختياراً مما يشكل جريمة تلبس بها تبيح القبض، وكان ما أورده الحكم فى الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش كاف وسائغ ويتفق وصحيح القانون.

(الطعن رقم ٢٢٠٣١ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٩/١١/١٥)

٩٧- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهد الإثبات وتقرير المحلل الكيماوى والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش وأطرحه فى قوله: «... ومن حيث إنه عن الدفع ببطلان القبض على المتهم وتفتيشه المؤسس على أنه لم يكن فى حالة من حالات التلبس فمردود ذلك أن الاستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختياراً فى وضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبئ عن ضرورة تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته. لما كان ذلك، وكان الثابت فى واقعة الدعوى أخذاً بأقوال شاهد الإثبات التى تطمئن إليها المحكمة وتعمل عليها أن المتهم وضع نفسه طواعية واختياراً فى موضع الشبهات والريب بهبوطه من السيارة الأجرة التى كان يستقلها فى وقت متأخر من الليل قبل اجتياز الكمين وسلك طريقاً مضاداً لمكان الكمين فناداه الشاهد للوقوف على حقيقة شخصيته إلا أنه لم

يستجيب لندائه مما أضطره للتوجه إليه للوقوف على حقيقة أمره ولما سأله عن سبب محاولته الهرب قرر له أثر هذا الاستيقاف الذى توافرت مبرراته أنه يحزر مخدر الحشيش وأخرج من طيات ملابسه كيس من النايلون قدمه للضابط تبين به ثمان لفافات بكل منها قطعة من مادة الحشيش فإن الضبط والقبض لا يعدان نتيجة إجراء غير مشروع وبالتالي يكون الدليل المستمد من هذه الإجراءات سليم لا غبار عليه ويكون النعى ببطانها فى غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة، وكان مما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس رداً على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش كافياً وسائغاً فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعى لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٩٠٧٠ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢)

٩٨- وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة استمدها من شهادة الرائد والنقيب والنقيب والملازم أول وما ثبت من تقرير المعمل الكيمائى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش لاتتفاء حالة التلبس ورد عليه بقوله «بأن واقعة الدعوى حسبما شهد شاهد الإنبات الأول والثانى بتحقيقات النيابة العامة - هى أنه بمجرد دخولهما منزل المتهم الثانى نفاذاً لإذن صادر من النيابة

العامة بتفتيشه وبتفتيش مسكنه بعد أن دلت التحريات على أنه يحوز ويحزر مواد مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ويخفيها بمسكنه شاهد المتهم الأول يندفع من إحدى حجرات المسكن وييده كيس من البلاستيك وقد أخذ يعدو على الدرج المؤدى إلى السطح بمجرد رؤيته لهما. فإن هذه المظاهر الخارجية وما اكتنفها من ظروف وملابسات تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وهو ما يكفى لقيام حالة التلبس بها ومن ثم فإن القبض على المتهم وضبط الحقيبة التى بحوزته وتفتيشها بمعرفة مأمور الضبط القضائي إنما هو إجراء صحيح يستمد مشروعيته من حالة التلبس المذكورة الأمر الذى يكون معه الدفع على غير أساس». لما كان ذلك وكان تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحتة التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب - مادامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وأنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة. وإذا كان ما رتبته الحكم - على الاعتبارات السائغة التى أوردها فيما سلف بيانه - من إجازة القبض على الطاعن صحيحاً فى القانون وذلك على تقدير توافرت حالة التلبس بإحراز المواد المخدرة حيث شاهد الطاعن فى المنزل المأذون بتفتيشه وهو يخرج من إحدى حجرات المنزل محاولاً الهرب بالعدو على الدرج المؤدى إلى السطح بمجرد رؤيته له ويده كيس من البلاستيك. فقد توافرت بذلك حالة التلبس بالجناية - على إتهام الطاعن - مما يبيح لمأمور الضبط القضائي عليه وضبط الحقيبة التى بها المخدر. ومن ثم فإن ما رد به الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس ورداً على ما دفع

به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض كاف وسائق في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٨٠٦٦ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٧/٥/٢٠٠٢)

٩٩- وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه مستمدة من شهادة الضابط ومن تقرير المعامل الكيماوية. عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله: «وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش فإن المحكمة استخلصت من وقائع الدعوى حسبما أوردتها آنفاً أخذاً بما شهد به الضابط الذي باشر الإجراءات إن المتهمين جالسين على مقهى زغلول يدخانان من شيشة وباقترب الضابط منهما إشتم رائحة الحشيش المحترق تنبعت من شيشتهما فأفصح لهما عن شخصيته وهنا ألقى المتهم بلفافه سلوفانية على الأرض وقبل أن يتخذ معه الأخير أى إجراء فيكون المتهم قد تخلى بإرادته عما كان بحوزته من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب الضابط لأنه لم يتخذ أى إجراء حيالهما إلا بعد أن اشتم رائحة الحشيش المحترق وتخلي المتهم عما كان بحوزته من الحشيش ومن ثم فإن الجريمة كانت في إحدى حالات التلبس المنصوص عليها في المادة ٣٠ أ. ج. ومن ثم فإن المحكمة تطرح الدفع.. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاؤها على أسباب سائغة،

وكان ما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس رداً على ما دفع به الطاعنين بعدم توافرها وبطلان القبض والتفتيش كافياً وسائغاً ويتفق وصحيح القانون فإن ما يثيره الطاعنين في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٥٨٤٣ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٢/٧/١٤)

ثالثاً: صور لا توافر فيها حالة التلبس:

١- التلبس لا يقوم قانوناً إلا بمشاهدة الجاني حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها ببرهه يسيرة إلى آخر ما جاء بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات. فمجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف.

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥ ق- جلسة ١٩٣٥/٢/١١)

٢- إنه وإن كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقاً لللائحة المحال العمومية دخول تلك المحال لإثبات ما يقع فيها مخالفاً لأحكام هذه اللائحة ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش أو تقديمه للتعاطى أو ترك الغير يبيعه أو يتعاطاه بأية طريقة كانت، فإن ذلك لا يخول لهم، في سبيل البحث عن مخدرات، تفتيش أصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها، لأن أحكام اللائحة في هذا الشأن لا تبيح تفتيش الأشخاص، ولأن التفتيش الذى يقع على الأشخاص لا يجوز إجراؤه إلا فى الأحوال التى بينها قانون تحقيق الجنايات وهى حالات التلبس بالجريمة والحالات التى يجوز فيها القبض،. فإذا لم يكن الشخص الذى يوجد بالمحل العمومى فى إحدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه. وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الكونستابل ورجال البوليس دخلوا المقهى الذى يديره المتهم فوجدوا به أشخاص يلعبون

الورق، ووجدوا المتهم واقفا ينظر إليهم فلما رأهم سارع إلى وضع يده في جيبه فلفتت هذه الحركة أنظارهم فأسرع إليه المخبر واحتضنه وفتشه الكونستابل فوجد بجيبه ورقة فيها مواد مخدرة، فليس في هذه الواقعة ما يفيد أن المتهم كان في حالة تلبس، إذ أن أحدا لم ير معه المخدر قبل تفتيشه، وإذا فلم يكن للكونستابل أن يفتشه على أساس التلبس بالجريمة أما ما بدا من المتهم من وضع يده في جيبه فليس إلا مجرد قرينة ضده، وهي لا تكفى للقبض عليه وتفتيشه، لأن جريمة إحراز المخدر ليست من الجرائم التي يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها في غير حالات التلبس وفقا للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات.

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٨ ق- جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠)

٣- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عسكري المباحث شاهد المتهم - وهو من المعروفين لديه بالإتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشى واحدى يديه قابضة على شيء فأمسك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من الهيروين، فهذه الواقعة لا تفيد أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل الحصر في المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات ولا من الحالات الأخرى التي تجيز القبض ثم التفتيش طبقا للمادة ١٥ من هذا القانون.

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٨ ق- جلسة ١٩٣٨/١/١٠)

٤- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه وصل إلى علم المحقق من رجال المباحث أن المتهم يتجوز بالمخدرات فذهب ومعه من أخبره بهذا إلى مكان المتهم الذي اعتاد الجلوس أمامه فلما رأى المحقق ومن معه قام وجرى يريد الاختفاء أو الهرب، فتبعوه وأمسكوه، وفتشه الضابط وضبط معه المخدر، فهذه الواقعة لا تدل على قيام حالة التلبس إلا إذا كان انتقال ضابط البوليس

إلى دكان المتهم حصل بناء على أن أحدا شاهد المتهم يبيع المخدرات، أما إذا كان الانتقال قد حصل بناء على مجرد شبهات وظنون لدى رجال المباحث فإن رؤية المتهم يجرى لا تكفى لإثبات قيام حالة التلبس قانونا، ولذلك يجب أن يعنى الحكم ببيان المعلومات التي حصل الانتقال على أساسها ليتمكن التثبت من قيام حالة التلبس أو عدم قيامها.

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٨ ق- جلسة ١٩٤٨/٥/٢٣)

٥- إذا كان ما وقع من المتهم هو أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد ألقى أمامه المادة المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه لا أنه ألقاها في حضرته قبل أن يقبض عليه فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن فى حالة من حالاته.

(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ١٠ ق- جلسة ١٩٤٠/٦/٣)

٦- إن حالات التلبس مبينة على سبيل الحصر فى المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات، فإذا شوهد المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه ففتشه الضابط وقطع جيبه فشاهد به بقعا سوداء أثبت التحليل فيما بعد أنها من أفيون فهذه الحالة لا تعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها.

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ١١ ق- جلسة ١٩٤١/١/٢٧)

٧- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث عندما ذهب إلى المنزل الذى أذن له من النيابة فى تفتيشه لم يجد صاحب المنزل، وانما وجد زوجته فأشبهه فيها لما لاحظته عليها من إضطراب ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها فى جيبها وتمسكه بالأخرى فطلب إليها أن يفتشها فلم تقبل وإذا حضر على أثر ذلك وكيل شيخ الخفراء دست إليه فى يده شيئا أخرجه من جيبها فتسلمه منه الضابط فإذا به مادة اتضح من التحليل أنها

أفيون فلا يصح الإستشهاد عليها بهذا المخدر. إذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهمه شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات حتى يجوز للضابط التفتيش. والإذن الذى صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف إلى تفتيشها هى - لما فى هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التى كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل- ثم إن المتهمه إذ أخرجت المادة المخدرة من جيبها إنما كانت مكرهة مدفوعة إلى ذلك بعامل الخوف من تفتيشها قهراً عنها.

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ١١ ق- جلسة ١٩٤١/١/٢٧)

٨- لا يجوز إثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يختلسها رجال الضبط من خلال ثقوب أبواب المساكن لما فى هذا من المساس بحرمة المساكن والمنافاة للأداب وكذلك لا يجوز إثبات تلك الحالة بناء على اقتحام المسكن فإن ذلك يعد جريمة فى القانون فإذا كان الظاهر مما ذكره الحكم أن مشاهدة الخفير للمتهمين وهو يتعاطون الأفيون بواسطة الحقن كانت من ثقب الباب، وأن أحد الشهود احتال عليهم لفتح الغرفة التى كانوا فيها على هذه الحالة ثم اقتحمها الخفير وضبط المتهمين وقتشهم فعثر معهم على المخدر. فإن حالة التلبس لا تكون ثابتة ويكون القبض والتفتيش باطلين.

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ١١ ق- جلسة ١٩٤١/٦/١٦)

٩- إن رؤية المتهم وهو يناول شخصاً آخر شيئاً لم يتحقق الرأى من كنهه بل ظنه مخدراً إستنتاجاً من الملابس، ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معرف به فى القانون.

(الطعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٨ ق- جلسة ١٩٤٩/١/١٠)

١٠- إذا كانت الواقعة - كما أثبتتها المحكمة - هي أن المتهم، وهو ممن اشتهروا بالانتماء في المخدرات، وجد بين أشخاص يدخنون في جورة مطبقا بيده على ورقة ثم حاول الهرب عند القبض عليه، فهذه الواقعة لا يتوافر فيها قيام حالة التلبس، كما هو معرف به في القانون، إذ أن أحدا لم يكشف عن مخدر بأية حاسة من حواسه قبل إجراء القبض والتفتيش.

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ١٩ ق- جلسة ١٩٤٩/٥/١٦)

١١- إذ كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس يرافقه الكونستابل شاهدا مصادفة أثناء مرورهما شخصا يجلس أمام محله يدخن في جورة زعما أنهما اشتما رائحة الحشيش تتصاعد منها، فتقدم الضابط منه وضبط الجورة بمحتوياتها، وفي هذه الأثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج عليه من جيبه فبادر واستخلصها منه وفتحها فعثر بها على قطعة من الحشيش ثم ثبت من التحليل أن الجورة ومحتوياتها خالية تماما من أى أثر للمخدر، وأن ما ضبط بالعبوة هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استبعدت واقعة شم رائحة الحشيش، ثم قضت بالبراءة فإن قضاءها يكون سليما ذلك بأن ضبط الجورة وضبط العبوة التي كان المتهم لا يزال يحملها في يده، وهما من إجراءات التفتيش. ما كان يسوغ في القانون لرجلى الضبطية القضائية اتخاذها بغير إذن من النيابة العامة كما لم يتوفر في الجهة الأخرى حالة تلبس بالجريمة تبرر هذا الإجراء.

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢١ ق- جلسة ١٩٥١/٤/٢٣)

١٢- متى كان الحكم قد أورد الواقعة التي قال بتوفر حالة التلبس فيها بقوله «أن المخبر الذى قبض على المتهم بتهمة احراز مواد مخدرة كان يعرف أن له نشاطا في الإتجار بالمواد المخدرة وأنه عندما تقدم منه أومأ برأسه

للمتهمة الأخرى التى قالت له عندما تقدم المخبر منه «أنت وديتى فى داهية» ثم قالت للمخبر أنها تحمل حشيشا أعطاه لها المتهم - فإن هذه الواقعة لا تتحقق بها حالة تلبس بالجريمة كما هى معرفة به فى القانون تبيح لرجل البوليس وهو ليس من رجال الضبط القضائى القبض على المتهم واقتياده إلى مركز البوليس إذ أنه لم يشم أو ير معه مخدرا ظاهرا قبل أن يتعرض له بالقبض.

(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س٧ص ١٢٣٨)

١٣- لا تعرف القوانين الجنائية الإشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين، وليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارباك أو وضع يده فى جيبه - على فرض صحته - دلائل كافية على وجود إتهام يرر القبض عليه مادام أن المظاهر التى شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التى يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها.

(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/١٠/٨ س٨ص ٧٦٥)

١٤- إن صور التلبس قد وردت فى القانون على سبيل الحصر ولا يجوز القياس عليها ومن ثم فإذا أعربت المحكمة عن ثقتها فى قول المخبر أنه اشتم رائحة المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله فى أنه لما رأى المتهم يحاول القاء المنديل قبض عليه وأخذ منه المنديل واشتمه، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى القانون إذ اعتبر المتهم فى حالة تلبس، ذلك أن مجرد محاولة القاء المتهم المنديل لا يؤدى إلى اعتبار الجريمة المسندة إليه متلبسا بها لأن ما حواه المنديل لم يكن بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته.

(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٨/٣/٣ س٩ص ٢١٣)

١٥- متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة ووفقا لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر نتحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بعربة القطار يسير في ممرها ويحتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا إليه النزول من القطار فلما رفض جذبه إلى الرصيف وأمسك به ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحرى عنه ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما يمس منه رجاءه في أن يأخذ ما معه ويخلى سبيله فلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى إليه أنه مخدر فاقتاده لمكتب الضابط القضائي الذى أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فعثر معه على المادة المخدرة فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التى ساورت رجل البوليس وجعلته يرتاب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه إذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه فى حالة تلبس بالجريمة ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله فى غير الأحوال التى يميزها القانون، وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم إذ هو فى واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل كما أنه لا يجوز الاستناد فى إدانة المتهم إلى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذى قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع من القبض الذى وقع باطلا ولم يكن لوجود لولا هذا الإجراء الباطل ولأن القاعدة فى القانون أن كل ما بنى على الباطل فهو باطل.

(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/١٠/٢١ ص ٩ ص ٨٣٩)

١٦- إذا كان مؤدى الواقعة التى إنتهى إليها الحكم «أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة فى فمه لم يتبين ماهيتها فظننها مخدرا فأجرى القبض عليه وفتشه» فإن هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق

الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، حتى ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالإلتجار فى المخدرات، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا.

(الظعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ٩ ص ١١٠٩)

١٧- مادام الثابت من الحكم أن القبض على المتهم حصل قبل شم فمه وأن الدليل المستمد من الشم مع ما فيه من مماس بحرية المتهم لا يمكن إعتباره مستقلا عن القبض الذى وقع باطلا، فلا يصح أن يقال أن الكونستابل شم المخدر يتصاعد من فم المتهم على أثر رؤيته يتلعق المادة وأن شم المخدر على هذه الصورة يعتبر تلبسا بجريمة الإحراز فيكون غسيل المعدة بعد ذلك إجراء صحيحا على أساس هذا التلبس.

(الظعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ٩ ص ١١٠٩)

١٨- يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة، إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام أن الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحمله، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال شاهد الإثبات وسائر عناصر الدعوى بما يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بظروفها وبأدلة الإتهام فيها خلص إلى أن أقوال الشاهد محل شك للأسباب التى أوردها فى قوله «وحيث أن المحكمة يساورها الشك فى رواية شاهد الواقعة أنه اشتم رائحة المخدر تنبعث من المكان الذى كان المتهمون يجلسون فيه ذلك أن الثابت من الأوراق أن الحجر الذى يحتوى على المادة المخدرة المحترقة به احتراق جزئى بحيث لا يمكن أن تطمئن المحكمة إلى إنبعث دخان كثيف منه يشتم منه رائحة المخدر خاصة وأن المتهمين كانوا

يجلسون فى العراء ولما كان أساس قيام الضابط بتفتيش المتهمين وضبط المخدر هو حالة التلبس بالجريمة التى استند إليها الضابط وإذا كانت المحكمة قد ساورها الشك فى توافر هذه الحالة فمن ثم فإن الدفع المبدى بىطلان القبض والتفتيش يكون على سند صحيح من القانون بما يطله ويطل الدليل المستمد منه. وهى أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها، لما كان ذلك وكان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن المطعون ضده أنكر إحرازه لأى مخدر، وإن أقر فى تحقيق النيابة أنه توجه إلى المقهى لتدخين الجوزة ولما ووجه بما ورد فى محضر الاستدلال من إعتراف نسب إليه أصر على نفى أى صلة تربطه بالمخدر المضبوط، وكان ما ورد على لسان المطعون ضده بالتحقيقات لا يتحقق به نص الاعتراف فى القانون إذ أن الاعتراف هو ما يكون نصا فى اقتراف الجريمة، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن التعرض لهذه الأقوال.

(الطعن رقم ٢٣٨٣ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٤/١٥)

١٩- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن عرض لواقعة الدعوى وأدلة الاتهام فيها خلص إلى القول «وحيث أنه لكى يستقيم التصوير الذى أدلى به شاهد النيابة من أن المتهم حال رؤيته للشاهد تخلى طواعية واختيارا عما فى يده فإنه ينبغى أن يكون لديه السبب الباعث على هذا التخلي بأن يكون الشاهدان أو أحدهما بالأقل معروفا له وأنه من رجال مكتب مكافحة المخدرات أما وقد خلت الأوراق مما يشير من قريب أو بعيد إلى أن المتهم يعرف الشاهدين أو أحدهما فإن التصوير الذى تساندت إليه النيابة فى رمى المتهم بالتهمة يكون منها على غير أساس.

(الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/٦/٣)

٢٠- لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس

تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بإحدى حواسه أو يشهد أثرها من آثارها ينشئ بذاته عن وقوعها، ولكن كان تقدير الظروف التي تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها، وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس، أمراً موكولاً إلى تقدير محكمة الموضوع، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها، وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر جريمة إحراز الطاعن للمخدر متلبساً بها، مع أن الثابت في الحكم أن الطاعن لم يعمد إلى التخلي عن اللقافة التي تحوى المخدر - وبالتالي لم تنقطع صلته بها حتى يصح لمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ويفضها ليستكنه محتواها - وإنما كان سقوطها منه عرضاً أثناء إخراجه لرخص السيارة قيادته، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن الضابط قوله أنه عثر على قطعة الحشيش بداخل اللقافة السلوفانية التي التقطها بعد سقوطها على الأرض، بما مفاده أنه لم يتبين كنه المخدر بداخلها إلا بعد أن التقطها وفضها - وهو ما ضمنه الضابط محضره وردده في شهادته بالتحقيقات، على ما يبين من المفردات فإن الجريمة، والحال هذه، لم تكن في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا تعد - في صورة الدعوى - من المظاهر الخارجية التي تنبئ في ذاتها عن وقوعها كما ذهب الحكم المطعون فيه، مادام لم يثبت أن الضابط قد استبان محتوى اللقافة قبل فضها، ويكون الحكم - من ثم - فيما أورده أطرافاً للدفع بطلان القبض والتفتيش، قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن، ولا يغني عن ذلك ما ذكره الحكم من إقرار الطاعن، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو

استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى
الذى انتهت إليه المحكمة.

(الطعن رقم ٦٨٥٧ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٤/١٨)

٢١- لما كان سقوط اللقافة عرضاً من الطاعن عند إخراج رخصة
السلاح لا يعتبر تخلياً عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازته القانونية
وإن كان الضابط لم يستبين محتوى اللقافة قبل فضها فإن الواقعة على هذا
النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة حصراً فى المادة ٣٠ من قانون
الإجراءات الجنائية ولا تعد فى صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التى تبنى
بذاتها عن وقوع الجريمة وتبيح بالتالى لمأمور الضبط القضائي إجراء
التفتيش، وإذ خالف الحكم المأمور فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على
صحة هذا الإجراء فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب
نقضه.

(الطعن رقم ٢٢٤٥٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٩/١١/٦)

٢٢- لما كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتخطيط بها وقت
إرتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع
إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والإعتبارات التى تبنى عليها المحكمة
تقديرها صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها. لما كان ذلك وكان
سقوط اللقافة عرضاً من الطاعن عند إخراج تراخيص سيارته لا يعتبر تخلياً
منه عن حيازتها القانونية، وكان ما شهد به ضابط الواقعة بتحقيق النيابة -
على السياق المتقدم - لا يبين منه أنه قد تبين محتوى اللقافة قبل فضها فإن
الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى
المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تعد فى صورة الدعوى من
المظاهر الخارجية التى تبنى بذاتها عن توافر جريمة متلبس بها تجيز لمأمور

الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على صحة هذا الإجراء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١٧)

٢٣- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يجمل في أنه أثناء قيام ضابط الواقعة بتفقد الحالة الأمنية استوقف سيارة النقل التي كان يقودها الطاعن وطلب منه تقديم رخصة قيادته ورخصة تسيير السيارة ولدى قيامه بإخراجها من جيبه أخرج معها علبة ثقاب حاول إخفاءها فطلبها الضابط منه فسلمها له وقام الضابط بفتحها فعثر بداخلها على قطعة صغيرة لمخدر الحشيش، وبمواجهته للطاعن بالمخدر المضبوط اعترف بحيازته بقصد التعاطي، وبعد أن ساق الحكم مضمون الأدلة التي استند إليها في قضائه، عرض للدفع بطلان التفتيش وضبط المخدر ورد عليه بقوله «..... وإن ما نادى به الدفاع من بطلان القبض والتفتيش مردود بأن ما قام به المتهم عقب استيقافه من محاولة إخفاء علبة الثقاب التي أخرجها مع ما كان في جيبه يسوق لدلائل قوية تجزم بأن داخل العلبة التي حاول إخفاءها ثمة أمر مؤثم قانوناً يجيز في حد ذاته لمأمور الضبط القضائي وقد قامت لديه الدلائل الكافية على أن ما بداخل العلبة يشكل جريمة أن يطلب من المتهم تسليمها له وأن يفتحها ليعرف ما بداخلها.....». لما كان ذلك، وكانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت أولاًهما على أن «للمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالجس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه» ونصت الثانية على أنه «إذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط

القضائي أن يصدر أمرا بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر، وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على إتهام شخص بارتكاب جناية أو جضة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه، وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والا حضا ر والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة، ولما كان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة فلتها لا شخص مرتكبها، وأن هذه الحالة تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه، وكان يشترط في التخلي الذي تنبئ عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة حرة وطوعية واختياراً، فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له، وكان من المقرر أنه ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والإعتبارات التي تبنى عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها، وإذ كان ما أورده الحكم ردا على الدفع بيطلان التفتيش - على السياق المتقدم - لا يفيد قيام حالة التلبس التي تميز القبض والتفتيش قانونا، ولا يكفي لإطراح هذا الدفاع، فلم يشاهد الطاعن في حالة من حالات التلبس بارتكاب جريمة ما ولم تكن هناك ثمة مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن ارتكابه جريمة معينة مما يجيز القانون القبض عليه فيها، إذ لم يتبين الضابط محتوى علبه الثقلاب قبل أن يقوم بفتحها فلم ير المخدر ظاهرا منها قبل فتحه لها أو تتبعته وفتحه منها بحيث يستطيع التعرفها بحاسة الشم،

أما مجرد محاولة الطاعن إخفاء علبة الثقاب بعد أن أخرجها مع رخصتى القيادة والتسيير اللتين طلبهما الضابط فلا ينبئ بذاته عن إحرازه المخدر ولا يجعله فى حالة من حالات التلبس حتى يسوغ لمأمور الضبط القضائي تفتيشه ويكون تقديمه علبة الثقاب إلى الضابط بعد أن طلبها الأخير منه وليد هذا الإجراء غير المشروع إذ اضطر إلى ذلك إضطراراً إستجابة لأمر الضابط لا عن إرادة حرة وطوعية واختياراً ومن ثم فإن ضبط المخدر بناء على هذا الإجراء الباطل تنتفى معه حالة التلبس بالجريمة لوقوعه على غير مقتضى القانون، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون. لما كان ذلك، وكان بطلان التفتيش مقتضاه عدم التعويل فى الحكم على دليل مستمد منه وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل ولا بضبط المخدر ولما كانت الأدلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى إنتهت إليه المحكمة أو ما كانت تقضى به لو أنها تفتنت إلى أن هذا الدليل غير قائم، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه بإدانة الطاعن فضلاً عن شهادة الضابط الذى أجرى التفتيش وتقرير تحليل المخدر المضبوط على اعترافه بتحقيقات النيابة العامة فإنه يتعين نقضه.

(الطعن رقم ١٦٥٩٦ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/١)

٢٤- من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها، ويكفى لتوافرها أن يكون شاهداً قد حضر إرتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه، متى كان الإدراك بطريقة يقينية لا تحتتمل شكاً، ويكفى فى حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة

معينة، وكان مجرد وضع الراكب فى وسيلة النقل العامة لشيء من متاعه على الأرض إلى جواره دون أن ينكشف ما بداخله لا تتحقق به حالة من حالات التلبس التى حددتها المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، كما أنه لا يفيد بذاته أن صاحب ذلك المتاع قد تخلى عنه، ولا يسيح للمأمور الضبط القضائى أن يفرضه ليرى ما بداخله ما لم يلبس ذلك من الظروف أو يصاحبه من الأفعال ما ينبى عن أن صاحب المتاع قد أراد التخلّى عنه.

(الطعن رقم ٢٦٨٧٦ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/٣)

٢٥- إن الحكم قد عرض لدفع الحاضر عن المتهمين الأول والثانى ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لانعدام التلبس والقائم على أن الضابط لم يتبين كنه ما كان بيد المتهم الأول ولا تميز ما يعلو الحجارة «لكون لون المخدر يشابه لون المعسل» ورد على ذلك بقوله «أن مشاهدة المتهم وهو يقوم بتقطيع شيء لم يتبينه بأستانه ويضعه على أحجار الشيشة وإثر مشاهدته (أى الضابط) لقطع من مادة تشبه الحشيش تعلق المعسل على بعض الأحجار مما ينبى عن وقوع جريمة تعاطى مادة مخدرة ومن ثم فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس تبيح له أن يقبض على المتهمين وأن يفتشهم وبالتالي يكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين الإلتفات عنه». لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «للمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه» ومن المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أو متهماً يقر على نفسه مادام هو لم يشهدها

أو يشهد أثراً من آثارها ينبى بذاته عن وقوعها وأنه لئن كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت إرتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والإعتبارات التى بنت عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى معرض بيانه لواقعة الدعوى وما حصله من أقوال الضابط - إلى السياق المتقدم - لا يبين منه أن الضابط قد تبين أمر المخدر وأدرك كنهه على وجه اليقين فى تقديره فإنه لا يكون قد أدرك بإحدى حواسه جريمة متلبس بها حتى يصح له من بعد إدراكها أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على إتهامه بها وذلك بالنظر إلى أن التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها فيتعين ابتداء التحقق من وقوعها. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رغم اعتناقه هذا النظر - فى رده على الدفع بإعدام حالة التلبس - بما قرره فى قوله «ويكفى لتوافر حالة التلبس أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء كان ذلك عن طريق السمع أو النظر أو الشم متى كان ذلك الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً». إلا أنه بعد ذلك خرج على ما قرره واعتبر بقيام حالة التلبس لما رآه الضابط يشبه الحشيش. ولا تلازم بين الاشتباه القائم على الشك والإدراك القائم على اليقين. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه على ما يبين من مدوناته قد أقام الإدانة على فهم خاطئ بقيام حالة التلبس بالجريمة دون أى دليل آخر مستقل عنها، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه أو جسده أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق

وصيانة أمن المجتمع ويصدر هنا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون، وكان لمحكمة النقض عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين لبطلان القبض الخاطى الذى وقع ضدهم وبتلان شهادة من أجراه والدليل المستمد منه، وعدم قيام دليل آخر فى الدعوى.

(الطعن رقم ٥٣٩٠ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

٢٦- إذ كان مأمورا الضبط القضائى لم يتبيننا كنه ما بداخل المحققين الموجود أحدهما على تابلهو السيارة والثانى الذى كان بيد أحد الطاعنين يحقن به الآخر ولم يدركا بأى من حواسهما احتواء أيهما على المخدر فإنه لا تكون قد قامت جريمة متلبساً بها وبالتالي فليس لهما من بعد أن يتعرضا للطاعنين بالقبض أو التفتيش ولا تفتيش السيارة الخاصة التى لهما حرمة مالكها، فإن فعلاً فإن إجراءاتهما يكون باطلاً، وإذ يبطل القبض والتفتيش لوقوعهما فى غير حالة التلبس فإنه يبطل الدليل المستمد منهما ويتعين استبعاد شهادة من أجراهما، إذ لا يوجد فى أوراق الدعوى من دليل سوى ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين وشهادة من أجراهما فإنه بعد استبعادها تغدو الأوراق خلواً من دليل للإدانة ويتعين من ثم والأمر كذلك نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين مما نسب إليهما عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٩٦٥١ لسنة ٧١ق- جلسة ٢٠٠١/٣/٢١)

رابعاً: أثر التلبس بجريمة المخدرات:

قيام حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر يبيح لرجال الضبط القضائي الذين شاهدوا وقوعها أن يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته فيها سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً وأن يفتشوه. كما أن قيام حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر يخول لرجال السلطة العامة ولو لم يكونوا من مأموري الضبطية القضائية ولغيرهم ممن عاينها أو شاهدها أن يحضروا المتهم ويسلموه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي أو لأحد رجال الضبط بدون إحتياج لأمر بضبطه.

أحكام النقض:

١- إن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها، ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم في الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً وأن يفتشه. وإذا كان ما أورده الحكم فيجد أن مسجوناً ضبط متلبساً بجريمة إحراز علب سجائر - وهي من المنوعات المعاقب على إدخالها في السجن باعتبارها جنحة طبقاً للمادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ - فقرر هذا المسجون فور سؤاله أن ممرضاً بالسجن (الطاعن) هو الذي أعطاه إياها، ففتشه وكيل السجن - وهو من رجال الضبطية القضائية - فوجد معه مخدراً - فهذا التفتيش يكون صحيحاً، وللمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه في إدانته بإحراز المخدر.

(الطعن رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ق- جلسة ١٩٥١/١١/٥)

٢- إذا صدر إذن من النيابة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن مواد مخدرة، وعند تفتيشه عثر ضابط البوليس فعلاً على المخدر ففتش أشخاصاً

آخرين كانوا فى المنزل وقت تفتيشه على اعتبار أن لهم ضلعا فى جريمة إحراز المخدر التى شوهد الفعل المكون لها حال ارتكابه فى ذلك الوقت، فتفتيش هؤلاء المتهمين يكون صحيحا، إذ أن من حق رجال الضبطية القضائية أن يفتشوا المتهم بغير إذن من النيابة كلما كان لهم حق القبض عليه قانونا، والتلبس بالجريمة يخول هذا الإجراء فى حق كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا.

(الطعن رقم ١٩٠٩ سنة ١١ق- جلسة ١٩٤١/١١/١٠)

٣- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن البوليس بعد أن استصدر إذن النيابة بتفتيش المتهم وجده فى مقهى وبجواره شخص فى يده صندوق كبريت مفتوح بادر إلى أقفاله عندما وقع نظره على رجال البوليس، فلما أخذ منه رجال البوليس هذا الصندوق وتبين أن به أفيونا قال أنه اشترى هذا الأفيون من المتهم فإن ضبط هذا المخدر معه يجعل الواقعة فى حالة من حالات التلبس جائز فيها تفتيش كل من ساهم فى الجريمة ولو بدون إذن من النيابة.

(الطعن رقم ١٤٨١ سنة ١٢ق- جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٦)

٤- التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها بغض النظر عن شخص مرتكبها. وهذه الحالة تجيز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من يرى أنه ضالع فى الجريمة سواء كان فاعلا أو شريكا وأن يفتشه. فإذا كان الكونستابل لم يقبض على المتهم ويفتشه إلا لما رآه من اتصاله بجريمة إحراز المخدر لجلوسه بالمقهى على مقربة من المتهمين الآخرين اللذين شوهدا يتعاطيان الحشيش، فهذا منه صحيح.

(الطعن رقم ٦٦٦ سنة ١٦ق- جلسة ١٩٤٦/٣/١٢)

٥- إن ضبط مخدر مع متهم واعترافه بحيازته من شأنه أن يجعل الجريمة فى حالة تلبس. وهذه الحالة تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم فى الجريمة فاعلا كان أم شريكا.

(الطعن رقم ١٧٩ سنة ٢٢ق- جلسة ١٣/٣/١٩٥٢)

٦- إن ضبط مخدر بمنزل متهم من شأنه أن يجعل الجريمة فى حالة تلبس تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة كل من يرى أنه ساهم فى هذه الجريمة سواء أكان فاعلاً أو شريكاً وأن يفتش مسكنه.

(الطعن رقم ١٧٥ سنة ٢٢ق- جلسة ١٣/٣/١٩٥٢)

٧- إذا كان الواضح من الحكم أن شجيرات الحشيش شوهدت قائمة وسط المزارع مما تكون معه جريمة زراعتها متلبساً بها ويكون لكل من شاهدها بموجب المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الذى كان سارياً وقت الحادث ولو لم يكن من رجال الضبط القضائى أن يحضر الجانى ويسلمه للنيابة أو لأحد رجال الضبطية القضائية دون احتياج إلى أمر بضبطه، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المطعون ضدهما بمقولة أن التفتيش الحاصل من رجال مكتب المخدرات بالوجه البحرى قد وقع باطلا لصدوره من أشخاص لم تكن لهم صفة مأمورى الضبط القضائى وقتذاك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٨٤٩ سنة ٢٣ق- جلسة ٢/٧/١٩٥٣)

٨- توافر حالة التلبس تبيح لغير رجال الضبط القضائى التحفظ على المتهم إذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المتهم تخلى طواعية واختياراً عن كيس ولقافة ثم حاول الهرب ولما التقطها الخبير وتبين كنه محتوياتها تبعه

حتى تمكن من ضبطه واقتاده إلى مركز البوليس فإن ما قام به من ذلك يكون مطابقا للقانون.

(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/٦/٩ من ٩ ص ٦٣٤)

٩- إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن الطاعن ضالع في الجريمة التي شاهدها البوليس في حالة تليس عندما ضبط لدى المتهم الأول المواد المخدرة المضبوطة وتحقق لديه اتصاله بتلك الجريمة فإن إجراء التفتيش يكون صحيحا وكذلك ما لازمه من قبض.

(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٩/١/٢٦ من ١٠ ص ٧٢)

١٠- إذا كان الثابت مما أورده الحكم بيانا للدعوى أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن المتهم - الصادر إذن النيابة بتفتيشها هي ومسكنها - وجدها جالسة ومعها المطعم ضده وعشر أمامها على أرضية الحجرة على قطعة أفيون عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص المطعم ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فعثر بحجيب (بنطلونه) على لفافة أفيون، فإن قيام الضابط بهذا الإجراء وتفتيش المطعم ضده والقبض عليه يكون إجراء صحيحا في القانون، ذلك لأنه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجرة في مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة إحراز المخدر متلبسا بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها كضاعل أو شريك وأن يفتشه هذا فضلا عن أن وجود المطعم ضده مع المأذون بتفتيشها في مسكنها الصادر الإذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت العثور الضابط على المخدر وقول المأذون بتفتيشها أن المخدر المضبوط يخص المطعم ضده إنما تتحقق به الدلائل القوية على إتهامه مما يسوغ القبض

عليه وتفتيشه إستناداً الى توافر حالة التلبس من جهة ومن جهة أخرى إلى حكم المادتين ١/٣٤، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

(الطعن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٣٣ق- جلسة ١٣/٤/١٩٦٤س ١٥ص ٢٧٨)

١١- الأصل أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطات التحقيق أو بأمر منها، وإنما أباح القانون للمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة متى قامت أمارات قوية على وجود أشياء تفيد في كشف الحقيقة بمنزله. ومن المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها. فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهم ضبط ضبطاً قانونياً محرراً مادة مخدرة، وأن هذا المتهم دل على المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة فإن انتقال الضابط إلى منزل الأخير وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون إجراء صحيحاً في القانون، إذ ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة إحرازه متلبساً بها مما يسمح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيساً على بطلان تفتيش منزله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٤ق- جلسة ٩/١١/١٩٦٤س ١٥ص ٦٥٦)

١٢- إذا كان الحكم قد استظهر أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع بل كان عن طوعية واختيار وأن الضابط التقط المخدر من بعد وتبينه ثم قبض على الطاعن فإن الدليل على ثبوت الواقعة ضده يكون مستمداً من واقعة ضبط الجوهر المخدر على تلك الصورة ولم يكن

وليد قبض أو تفتيش وقع عليه.

(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٠/٢٣/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٠١٨)

١٣- من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، والبت في هذا الشأن من صميم عمل محكمة الموضوع، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلات القبض والتفتيش ورد عليه بأسباب سائغة تتوافر بها حالة التلبس بالجريمة التي تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى أحد هؤلاء المأمورين، وكان القول بأن الطاعن ألقى المخدر لخشيته من رجلى الشرطة فإنه - بفرض صحته - ليس من شأنه أن يمحوا الأثر القانوني لقيام حالة التلبس بإحراز المخدر أثر القائه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ سنة ٢٠ ص ٣٨٤)

١٤- لما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الضابط أبصر الطاعن يعرض المخدر على المرشد السرى قد جعل مأمور الضبط القضائي حيال جريمة متلبس بها فيحق له دون حاجة إلى إذن مسبق من سلطة التحقيق أن يقبض على مقترفها ويفتشه ومنزله لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها للتحقيق إنما يستمد من الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بالمادة ٤٧ إجراءات جنائية ولأن تقييد تطبيقها ونصها عام يؤدي إلى نتائج قد تتأثر بها العدالة عندما تقتضى الظروف المحيطة بالحادث - كالحال في واقعة الدعوى - أن لا يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله.

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ سنة ٢٣ ص ٩٢٥)

١٥- من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها فإذا كان الثابت من الحكم أن المحكوم عليه الآخر فى الدعوى قد ضبط ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة فإن انتقال الضابط إلى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون إجراء صحيحاً، إذ أن ضبط المخدر مع المحكوم عليه الآخر يجعل جريمة إحرازه المخدر متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه.

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٢/١١/٥ سنة ٢٣ص ١١٢١)

١٦- إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة، وأن هذا المتهم دل على الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة، فيكون انتقال الضابط إلى منزل الطاعن وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر إجراء صحيحاً فى القانون إذ أن ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة إحرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه.

(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ سنة ٢٤ص ٢٣٥)

١٧- لما كان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لمؤدى ما شهد به الضابط الذى باشر إجراءاتها أنه قام به التزاما بواجبه فى اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة الاتجار فى المخدر وضبط المتهمين فيها وهو مما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائى، وإذ نعى إلى علمه من أحد المرشدين أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة وأنه اتفق مع المرشد على لقائه فى وقت ومكان عينهما انتقل مع

المرشد متظاهرا بأنه قائد السيارة الأجرة ولما حضر الطاعن وركب مع المرشد فى سيارته وأخرج له طريقتين من الحشيش واطمأن إلى وجود النقود المتفق عليها أشار إلى المتهم الثانى كى يحضر باقى المخدر عندئذ ألقى الضابط القبض عليه - فإن ما فعله يكون إجراء مشروعا يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله، وإذا كان الحكم قد استدلل من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التى تميز القبض على كل من ساهم فى ارتكابها، وتبيح تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة فإن ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان التفتيش يكون كافيا وسائغا فى الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استطرد إلى القول بأن ظروف الواقعة لا تمكن الضابط من استصدار إذن من النيابة بالضبط لأن ذلك لا يعدو أن يكون تزييدا لا تأثير له على سلامة الحكم ولا يغير مما أثبتته من أن الضبط قد تم والجريمة متلبس بها.

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٤٤ ق- جلسة ١٩٧٤/٣/١٧ سنة ٢٥ ص ٢٨٦)

١٨- متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والمفردات المضمومة أن المتهم المطعون ضده ما أن شاهد الضابط داخل مقهاه حتى هم واقفا وألقى من يده اليمنى بقطعتين عاريتين من الحشيش التقطتهما الضابط بينما قام زميله بضبط المتهم وتفتيشه بما مفاده أن المطعون ضده تخلى عن حيازته للمخدر من تلقاء نفسه طواعية واختيارا مما يجعل الجريمة فى حالة تلبس تميز للمأمور بالضبط القضائى أن يقبض عليه ويجرى تفتيشه - بغير إذن من النيابة العامة - وهو ما غاب أمره عن الحكم المطعون فيه الذى رتب بطلان إجراءات ضبط الواقعة على بطلان إذن النيابة لعدم تسببه على الرغم من توافر حالة التلبس التى تبرر ضبط المطعون ضده وتفتيشه قانونا فضلا عن أن تفتيشا لم يعجر بمسكنه حتى يشار الحديث عن تسبب إذن

التفتيش، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ سنة ٢٦ ص ٥٧٥)

١٩- من المقرر قانوناً أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها. وإذا كان ذلك، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليها الأخرى ضبطت ضبطاً قانونياً محرزة مادة مخدرة وقد دلت على زوجها المطعون ضده باعتباره مصدر هذه المادة فإن إنتقال مأمور الضبط القضائي إلى المطعون ضده وضبطه وتفتيشه يكون إجراء صحيحاً فى القانون إذ يضبط المخدر مع تلك المحكوم عليها تكون جريمة إحرازه متلبساً بها مما يبيح للمأمور الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يجرى تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة.

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٨ سنة ٢٦ ص ٨٦٧)

٢٠- لما كان من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجناية تخول رجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة إلى من توجد أمارات أو دلائل كافية على ارتكابهم لتلك الجناية، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الضابط ما أن تقدم من الطاعة عقب إتمامها الإجراءات الجمركية - وكان بادياً عليها التعب والإرهاق - وواجهها بما أسفرت عنه التحريات من حملها مواد مخدرة فى مكان حساس من جسمها حتى اعترفت له بذلك، فإن المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها بارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة تكون قد توافرت بما يكفى لقيام حالة التلبس بالجريمة التى تبيح لرجل الضبط حق القبض على الطاعة وتفتيشها.

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٦/١/٤ سنة ٢٧ ص ٩)

٢١- لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن هو الذى ألقى بالكيسين واللفافة عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء، فتخلّى بذلك عنهم طواعية واختياراً، فإذا ما التقطهم بعد ذلك وفتحهم ووجد فيهم مخدراً فإن جريمة إحرازه تكون فى حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة، ومن ثم فلا جدوى مما يثيره حول بطلان إذن النيابة بتفتيشه لعدم جدية التحريات وعدم تسببه.

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ سنة ٢٧ق ص ٤٥٣)

٢٢- لما كانت المحكمة قد حصلت واقعة الدعوى - بما مؤداه أن حالة التلبس بجناية إحراز جوهر مخدر قد توافرت بإخراج المحكوم عليه الآخر قطعة الحشيش من جيبه - كعينة - وأن الدلائل الكافية قد توافرت كذلك على إتهام الطاعن، المرافق له بإحراز باقى كمية المخدر التى أبرزت منها تلك العينة، فإن المحكمة إذ إنتهت إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه - تأسيساً على توافر حالة التلبس التى تبيحها - تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ سنة ٢٨ص ١٥٩)

٢٣- إن ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد إستئذان النيابة يجعل جريمة إحراز المخدر متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور إذن من النيابة العامة بذلك.

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ق- جلسة ١٩٧٧/٦/٥ ص ٢٨ ص ٦٩١)

٢٤- إن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، مما يبيح للمأمور الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على

مساهمته فيها وأن يجري تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة، لما كان ذلك، وكان الحال في الدعوى المطروحة أنه لما دخل الضباط الثلاثة منزل الطاعن الأول - المأذون بتفتيش شخصه ومسكنه - وجدوه بفنائه يجالس الطاعنين الآخرين، بينما كان الطاعن الثاني يحمل ميزانا بإحدى كفتيه كمية مخدر من الحشيش، ومن ثم فقد قامت الدلائل الكافية على مساهمة الطاعنين الثلاثة في ذات الجريمة وهو ما يجوز معه للمأموري الضبط القضائي القبض عليهم وتفتيشهم ويكون الطعن بأن المحكمة قد تغاضت عن تفتيش غير المساهمين فيها واردا على غير محل.

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ق- جلسة ١٩٧٨/١/٢٣ سنة ٢٩ ص ٨٣)

خامسا: تقدير قيام حالة التلبس:

تقدير قيام أو إنتفاء حالة التلبس بالجريمة وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع والتي تستقل بها بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة.

أحكام النقض:

١- تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٤/١ ص ٨ ص ٣٢٦)

(والطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٥٩/١١/٢ ص ١٠ ص ٨٣٩)

٢- تقدير توافر حالة التلبس والدلائل التي تؤدي إليه هو - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - تقدير من صميم اختصاص قاضي محكمة الموضوع فلا يصح النعي على المحكمة - وهي بسبيل ممارسة حقها في التقدير - بأنها تجاوزت سلطتها، إذ في ذلك ما يجر في النهاية الى توقيع العقاب على برئ، وهو أمر يؤدي العدالة وتتأذى منه الجماعة، مما يتحتم معه اطلاق يد القاضى الجنائي في تقدير سلامة الدليل وقوته دون قيد - فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا.

(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٥٩/٥/١٢ م ١٠ ص ٥٢٨)

٣- لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استظهر أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع، وأن القبض لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه، أثر تخلى الطاعن طواعية عنه، فأضحى المخدر بذلك هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض، فإن الحكم يكون سليما، ويكون النعي عليه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال غير سديد.

(الطعن رقم ٣٧٣٠ لسنة ٣٢ق- جلسة ١٩٦٣/٤/١ م ١٤ ص ٢٧٠)

٤- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله: «أن مرشدا سريا أبلغ الرائد بفرقة مصر القديمة في يوم ١٩٨٦/٨/٣٠ بأن المتهم يحوز مواد مخدرة فانتقل إلى حيث يقف المتهم فشاهده يحمل في يده كيسا من القماش قام بإلقائه على الأرض فالتقطه ويفضه تبين أن بداخله تسع لفافات بكل منها مادة تشبه الأفيون وورقة سلوفانية بداخلها لفافتين بهما مادة تشبه الحشيش وثبت من تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى أن المادتين المضبوطتين لمخدري الحشيش

والأفيون» وأورد على ثبوت الواقعة فى حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال ضابط الواقعة الرائد وتقرير المعمل الكيماوى. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق - كما هو الحال فى الدعوى - وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وهى غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ فى قضائها بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردتها ما يفيد ضمنا أنها اطرحتها ولم تعول عليها، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة بقالة أن الضابط اختلق حالة التلبس وأن كلا منهما لا يعرف الآخر وأن الضابط كان متكررا مما ينفى الباعث على التخلّى عن المخدر لا يعدو أن يكون منازعة فى الصورة التى اعتنتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد غير مقبول. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإيرادا لما شهد به الضابط الذى باشر إجراءاتها - على السياق المتقدم - أن الضابط قام بما

قام به التزاما بواجبه فى اتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة إحراز مخدرين وضبط المتهم فيها، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائى، فإن ما فعله يكون مشروعا يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى أطمأنت المحكمة إلى حصوله - كما هو الحال فى الدعوى - ويكون ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس كافيا وسائغا ويتفق وصحيح القانون.

(الطعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)

٥- لما كان يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، وكان الثابت من مدونات الحكم، أنه انتهى إلى قيام هذه الحالة، استنادا إلى ما أورده فى هذا الخصوص من عناصر سائغة لا يمارى الطاعن فى أن لها معنيها فى الأوراق، وكان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها، أو بعد ارتكابها، وتقدير كفايتها حالة التلبس، أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها، ما دامت الأسباب والإعتبارات التى بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها. لما كان ذلك وكانت الحالة من حالات التلبس فلا على مأمور الضبط القضائى إن هو لم يسع للحصول على إذن من سلطة التحقيق بالقبض والتفتيش لم يكن فى حاجة إليه.

(الطعن رقم ١١١١١ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/٥/٧ ص ٤٧ ص ٥٨٣)

٦- لما كان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد تخلص عن اللقافة التى تحوى المادة المخدرة من تلقاء نفسه - أى

طواعية وإختياراً - إثر مشاهدته الضابط فإن ذلك مما يرتب حالة التلبس بالجريمة التي تبيح التفتيش والقبض ويكون ما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان القبض والتفتيش كاف وسائق في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الوجه إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٠ ص ٤٨ - ٦١)

٧- لما كان من المقرر أن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي، على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب، ما دامت النتيجة التي إنتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سليم واستدلال سائق وبما يتفق وحكم القانون إلى أن جريمة إحراز المخدر كانت متلبساً بها بمشاهدة الضابط لهذا المخدر في اللقافة بعد أن تخلى عنها الطاعن طواعية وإختياراً عند رؤيته للضابط، فإن ما يثيره الطاعن من أن الجريمة لم تكن في حالة تلبس يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن إستناداً إلى أقوال شاهد الإنبات هو إطراح ضمنى لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها في وزن عناصر الدعوى وأدلتها أن تبين الواقعة على حقيقتها كما ارتسمت في وجدانها وتردها إلى صورتها الصحيحة من جماع الأدلة المطروحة عليها، فإذا هي أطرحت دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير، فلا يقبل منه مجادلته في عناصر اطمئنانها.

(الطعن رقم ١٤٦٦٢ لسنة ٦١ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٠)

سادسا: مسائل متنوعة:

١- المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الإستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ومع ذلك إذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط أن يضبطها. ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن قطعتى المخدر قد ضبطتا فى جيب صدرى الطاعن اليسرى والمطواه التى فصلها ملوث بآثار المخدر فى جيب الصدرى الأيمن تم ضبطها أيضا مع الطاعن عرضا أثناء تفتيش شخصه نفاذا للإذن الصادر بذلك بحثا عن الذخائر والسلاح المأذون بالتفتيش من أجلها فإن مأمور الضبط القضائى يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائى للبحث عن جريمة إحراز المخدر وأن أمر ضبطه كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخائر ذلك أن عدم ضبطه للسلاح لا يستلزم حتما الإكتفاء بذلك من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة إستكمال تفتيش المتهم بحثا عن الذخائر المأذون بالتفتيش من أجلها.

(الطعن رقم ١١٧٥٤ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/٣/١٦)

٢- من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت فى جريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش فى حق كل من له اتصال بها سواء أكان فاعلا أم شريكا، ويكفى لتوافرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأى حاسة من

حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً. وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة المتلبس بها ومبلغ كفايتها هو من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع - وفقاً للوقائع المعروضة عليها - بغير معقب، ما دامت النتيجة التي إنتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها. لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط لم يقبض على الطاعن ويفتشه إلا عندما تحقق من اتصاله بالجريمة إذ شاهده في الأرض التي دلت التحريات على زراعة النبات المخدر فيها، قائماً بتقليع ذلك النبات، بما يكفي لتوافر المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع الجريمة فإن ما إنتهى إليه الحكم من قيام حالة التلبس - التي تسوغ القبض والتفتيش - يكون صحيحاً في القانون، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير شديد.

(الطعن رقم ١٩٧٣٩ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/١٠/٣)

٣- لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتهمات من الثانية إلى الرابعة ضبطن ضبطاً قانونياً محرزات مادة مخدرة وقد دلتن على الطاعنة بإعتبارها مصدر هذه المادة فإن النيابة العامة بمرسى مطروح - مكان الضبط - إذ أمرت بضبط الطاعنة وتفتيشها ومن بعدها إصدار النيابة بدائرة الهرم - مكان إقامة المأذون بضبطها وتفتيشها - إذناً بإتخاذ تلك الإجراءات صحيحاً في القانون دون أن تكون المأذون بتفتيشها قد أجريت عنها تحريات مسبقة أو أن تكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الإذن وحصول التفتيش وإذ كان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب وأقر ما تم من إجراءات فإن منعى الطاعنة في هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٢٢٥٥٧ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/١١/٩)

٤- لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى أسقط الكيس الذى كان بيده اليمنى وبفتح ضابط الواقعة له عشر فيه على المخدر، وأبان الحكم أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود أو إجراء غير مشروع بل كان عن طوعية وإختيار إثر تخلى الطاعن عن الكيس، فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش يستوى فى ذلك أن يكون المخدر ظاهرا من الكيس أو غير ظاهر مادام أن الطاعن قد تخلى عنه باختياره ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستمدا من واقعة ضبط المخدر على هذه الصورة ولم يكن وليد تفتيش وقع عليه.

(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/١١/٨)

٥- من المقرر أنه يكفى لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، ولا يشترط فى التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التى شاهدها بل يكفى فى ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تختمل شكاً.

(الطعن رقم ٣٥٧٨ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٥/٢/١٩)

٦- من المقرر أنه لا تريب على مأمورى الضبط القضائى ومرءوسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا فى سبيل ذلك التخفى وانتحال الصفات حتى يأنس الجائى لهم ويأمن جانبهم، فمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضا منهم للجنة مادام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ومادام أنه لم يقع منهم تحريضا على ارتكاب هذه الجريمة، وإذا كان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب

سائفة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن الحكم يكون سليماً فيما إنتهى إليه من رفضه الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش تأسيساً على توافر حالة التلبس التي يبيحها، كما أنه لما كان الطاعن قد أوجد نفسه طواعية في أظهر حال من حالات التلبس فإن قيام الضابط بضبطه وتفتيشه يكون صحيحاً منتجاً لأثره ولا عليه إن هو لم يسع للحصول على إذن من النيابة العامة بذلك إذ لم يكن في حاجة إليه، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/١/٩)

٧- لما كان من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة، ولما كانت المحكمة قد حصلت واقعة الدعوى بما مؤداه أن حالة التلبس بجنائية إحراز جواهر مخدر قد توافرت بمشاهدة ضابط الواقعة للطاعنة وهي تخرج من باب إحدى غرفتي المسكن ممسكة في يدها كيس من البلاستيك عديم اللون بداخله لفافات ورقية تشبه لفافات نبات المخدر محاولة التخلص منها قبل تفتيش المسكن فقام بضبطها، فإن المحكمة إذ إنتهت إلى رفض الدفع ببطلان إجراءات القبض على الطاعنة وتفتيشها - تأسيساً على توافر حالة التلبس التي تبيحها - تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على حكمها في هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٥)

٨- لما كان من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، ولا يشترط في التلبس إحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها بل

يكفى في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأية حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحمل شكاً، وكانت المحكمة - في الدعوى الراثة - قد إطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة بأنه أبصر الطاعن إثر دخول المقهى ومشاهدته له وقد أسرع بالإمساك بقاعدة خشبية متجها بها إلى خارج المقهى محاولاً التخلص منها، فقام بضبطها فشاهد عليها ثمانية أحجار دخان المعسل الغير محترق يعلو سبعة منها نبات الحشيش المخدر، وهو ما يكفى لتوافر المظاهر الخارجية التي تنبئ عن وقوع جريمة إحراز الطاعن مادة مخدرة متلبساً بارتكابها تبيح القبض عليه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن الضابط قد اختلق حالة التلبس لا يكون له محل، كما أنه لا يعيب الحكم في شيء إغفاله الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن وذلك لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان.

(الطن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/٢/١٢)

٩- من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها. فإذا كان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى، وما أورده رداً على دفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس أن آخر قد ضبط ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة ودل على الطاعن - باعتباره مصدر هذه المادة - فإن إنتقال الضابط إلى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون إجراء صحيحاً إذ أن ضبط المخدر مع الآخر يجعل جريمة إحرازه المخدر متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في رده على دفع الطاعن في هذا الشأن فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون.

(الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/٣/١٠)

١٠- من المقرر أن الأصل هو أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول الأماكن العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء مقيد بالعرض سالف البيان ولا يجاوزه إلى التعرض إلى حرية الأشخاص وإستكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك الضابط بحسه وقبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيح التفتيش، فيكون هذا التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق إرتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح.

(الطعن رقم ١٩١٧٠ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

(والطعن رقم ١١١١١ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٦/٥/٧ من ٤٧ص ٥٩٤)

١١- لما كانت المادة ١/٤١ من الدستور قد نصت على أن «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون». وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الإنسان، يستوى فى ذلك أن يكون القيد قبضا أو تفتيشا أو حبسا أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود، لا يجوز إجراؤه إلا فى حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانونا، أو بإذن من السلطات القضائية المختصة، ولا يغير من ذلك عبارة «وفقا لأحكام القانون» التى وردت فى نهاية تلك المادة، بعد إيرادها الحالتين اللتين يجوز فيهما القبض والتفتيش على السياق المتقدم، لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض الشارع العادى فى إضافة حالات أخرى تبيح القبض على الشخص وتفتيشه، والقول بغير ذلك يفضى إلى إمكان تعديل نص وضعه الشارع الدستورى بإرادة الشارع

القانونى وهو ما لا يفيد نص المادة ٤١ من الدستور، وإنما تشير عبارة «وفقاً لأحكام القانون» إلى الإحالة إلى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز فيها صدور الأمر بالقبض على الشخص وتفتيشه وبيان كيفية صدره إلى غير ذلك من الإجراءات التى يتم بها القبض والتفتيش. لما كان ذلك، فإن ما قضى به الدستور فى المادة ٤١ منه من عدم جواز القبض والتفتيش فى غير حالة التلبس إلا بأمر يصدر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون، يكون حكماً قابلاً للإعمال بذاته، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن «كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً نافذاً ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الدستور لا ينصرف حكمها بدهاء إلا إلى التشريع الذى لم يعتبر ملغياً أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته بغير حاجة إلى تدخل من الشارع القانونى. لما كان ذلك، وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائى الحق فى تفتيش الشخص إذا قامت ضده أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية على أنه يخفى معه شيئاً يفيد فى كشف الحقيقة، دون أن يصدر أمر قضائى ممن يملك سلطة إصداره، أو أن تتوافر فى حقه حالة التلبس يخالف حكم المادة ٤١ من الدستور على النحو المتقدم، فإن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تعتبر منسوخة ضمناً بقوة الدستور نفسه منذ تاريخ العمل بأحكامه دون تربص صدور قانون أدنى، ولا يجوز الاستناد إليها فى إجراء القبض والتفتيش منذ ذلك التاريخ.

(الطعن رقم ١٩١٧٠ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

المبحث الثاني

الإستيقاف والتخلي عن المخدر

١- متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائفة في حدود سلطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من إستيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الإستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض وأن ذلك حصل بالقدر الذى يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتش مما يعد تخليا منه عن المخدر بإرادته، فإن إعتمااد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحا.

(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ ص٧ص ٩٧٨)

٢- متى كان المتهم هو الذى ألقى بالعبة التى بها المخدر طواعية واختيارا عندما شاهد رجال القوة قادمين نحوه، فإن ذلك يدل على تخليه عنها ويترتب عليه عدم أحقيته فى الطعن على من يلتقطها ويطلع على ما فيها.

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٣/٥ ص٨ص ٢١٤)

٣- متى كان الثابت أن المتهم هو الذى ألقى بما معه عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أى إجراء فإنه يكون قد تخلى بإرادته عما كان يحوزه من المخدر ولا يكون تخليه هذا نتيجة عمل غير مشروع من جانب رجال البوليس. ومن ثم فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش وإيداعته بناء على الدليل المستمد من ضبط المخدر الذى ألقاه يكون سليما لم يخالف القانون فى شئ.

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ ص٨ص ٤١٤)

٤- متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق لظروف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه إلى قسم البوليس، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما فى الحقيقة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فإن الدفع ببطلان التفتيش لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ ص ٥٤)

٥- متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله وإنما عشر على المخدر ملقى فى الطريق دون مساس بجسم المتهم أو حرите، فإن الدفع ببطلان التفتيش - على أى أساس أقيم - غير مجد فى هذه الحالة.

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٨/١/٢٧ س ٩ ص ٩٧)

٦- متى كانت الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم تفيد حصول التخلّى عن الكيس المحتوى على المخدر من تلقاء المتهم طوعية وإختياراً، ولم يكن نتيجة إجراء غير مشروع وقع من رجال البوليس إذ لم يبد منهم سوى مراقبة المتهم وتتبع حركاته عندما قامت شبهتهم فيه وارتابوا فى أمره، فإن القضاء برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش يكون صحيحاً فى القانون، أما مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجال البوليس وتوهمه بأن أحدهم قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحرته فلا يصح إتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانونى المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر.

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/٤/٨ س ٩ ص ٣٩٠)

٧- متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التى أوردها أن المتهمة ألفت بالمتنديل وما فيه وتخلت عنه طوعية، فإنه يكون قد رد على دفاع المتهم من أن تخليها عما معها إنما كان لخشيته من رجال البوليس

المسلحين عند مفاجأتهم لها، ذلك أن حمل رجال البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات العامة، وأذاؤهم لواجبات وظافتهم لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوى على معنى الإكراه الذى يعطل الإرادة ويطل الإختيار.

(الظعن رقم ٦٩ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ ص ٩ ص ٤٢٦)

٨- إذا كان الواضح من مدونات الحكم أن ما أتاه المخبر - وقد كان بين من إستعان بهم رئيس مكتب المخدرات على تنفيذ الأمر الصادر له بتفتيش المتهم - إنما تم تحت إشراف ورقابة الرئيس المذكور، وكان القصد من أمر المتهم بعدم التحرك وتهديده بالمسدس من تلقاء نفسه هو معاونة رئيس المكتب على تنفيذ أمر النيابة الصادر له بإجراء التفتيش، فإن ما يشيره المتهم من أنه لم يلق بالكيس الذى يحوى المخدر طوعية وإختيارا لا يكون له أساس.

(الظعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٩/٣/٩ ص ١٠ ص ٢٩٢)

٩- إذا أثبت القرار فى مدوناته أن الضابط ومعه رجالان من البوليس الملكى كانوا يمرون بدائرة القسم فى منطقة اشتهرت بالإتجار فى المخدرات فأبصروا بالمتهمة تقف فى الطريق وتمسك منديلا فى يدها، ولما أن وقع بصرها عليهم أسرع فى الهرب محاولة التوارى عن نظر الضابط ومن معه ولما كانت المتهمة بذلك قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب فمن حق الضابط ومن معه أن يستوقفوها ليتحرروا أمرها ويكشفوا عن الوضع الذى وضعت نفسها فيه طوعية وإختيارا، ومتابعة الضابط ومن معه لها بعد فرارها على هذه الصورة المريبة إن هو إلا صورة من صور الإستيقاف الذى لا يرقى إلى مرتبة القبض، فإذا تخلت المتهمة طوعية وإختيارا وهى تحاول الفرار عن المندبل الذى تضع فيه جانبها من المخدر وألقته على الأرض فانفرط عقده

وظهرت الأوراق التي تحوى المخدر، فإن هذا التخلي لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع، بل قام به رجال الشرطة فى سبيل أداء واجبهم ولا يقبل من المتهمه التنصل من تبعه إحراز المخدر بمقولة بطلان الإستيقاف، وعشور رجال البوليس على هذه المادة لم يكن نتيجة لقبض أو تفتيش بل هو نتيجة لإلقائها المتدليل وما يحويه على الأرض قبل أن يمسك بها أحد، ويعتبر هذا منها تخليا عن حيازتها بل اسقاطا للملكيتها فيها، فإذا هم فتحوا الأوراق ووجدوا فيها المخدر فإن المتهمه تكون فى حالة تلبس بإحرازه يبيح القبض عليها وتفتيشها، فيكون القرار - فيما ذهب إليه - من إعتبار الواقعة قبضا - وقبضا باطلا لا يصح الإعتماد عليه ولا على شهادة من أجره - قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله على الواقعة كما صار لإباتها فيه ويتعين إلغاؤه وإعادة القضية إلى غرفة الإتهام لإحالتها إلى محكمة الجنايات المختصة.

(الطعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/٢/٢ ص ١١ ص ١٣٤)

١٠- إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخلى عن الحقيية التى كان يحملها ولما سئل عنها أنكر صلتها بها الأمر الذى أثار شبهة رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه إلى الضابط القضائى وقصوا عليه ماحدث، وإذ وجد الضابط أن فيما أدلى به رجال الشرطة الدلائل الكافية على إتهام المتهم بجريمة إحراز مخدر أجرى تفتيش الحقيية ووجد بها حشيشا وأفبونا، فإن الحكم لا يكون مخطئا فى تطبيق القانون، وتكون الإجراءات التى تمت صحيحة ويكون الإستناد إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات هو إستناد سليم ولا غبار عليه، ذلك بأن إستيقاف المتهم وإقتياده إلى مأمور الضبط القضائى إنما حصل فى سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم إزاء الوضع المريب الذى وضع المتهم نفسه فيه.

(الطعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/٥/٢ ص ١١ ص ٣٩٩)

١١- يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره، وإذن فمتى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد إرتبك - عندما رأى الضابطين - ومد يده إلى صدره وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك، فليس في هذا كله ما يدعو إلى الاشتباه في أمره وإستيقافه، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور. ومن ثم فإن إستيقاف أحد الضابطين له وإمساكه بيده وفتحها إنما هو القبض الذي لا يستند إلى أساس. فإذا كانت غرفة الإنهام قد إنتهت إلى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات، فإن قرارها بآلا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحا في القانون.

(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦٢/٤/١٠ من ١٣ص ٣٣٩)

١٢- متى كانت الواقعة - كما استخلصها الحكم من العناصر السائفة التي أوردها - تتوافر بها مبررات الإستيقاف الذي يتحقق بوضع المتهم نفسه طواعية واختيارا موضع شبهة أو ريبة ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره، وكان التعرض المادى الذى قام به الضابط له ما يبرره بعد أن ثارت شبهته فى الطاعن وزميله نتيجة الموقف الذى سلكاه، وزدادت شبهته حين أنهى إليه أحد المخبرين المرافقين له أن الطاعن وزميله من تجار المواد المخدرة، وكان ما أعقب ذلك من إجراءات تولاهما وكيل النيابة - المخول قانونا سلطة التحقيق - بعد أن وجد فيما أدلى به رجال الشرطة عن الواقعة الدلائل الكافية على اتهام المتهمين بجناية إحراز مخدر فأجرى القبض عليهما وتفتيشهما، ووجد معهما المخدر، قد تمت صحيحة وأقرته محكمة الموضوع على ذلك، فإن إستناد الحكم إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات يكون سليما ولا مطعن عليه.

(الطعن رقم ٢١٦٧ لسنة ٣٢ق- جلسة ١٩٦٣/١/٢٩ من ١٤ص ٥٣)

١٣- الإستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه وإختياراً في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبى عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإذا كشف الإستيقاف اثر ذلك عن حالة تلبس بالجريمة جاز لرجل السلطة العامة أن يحضره ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى عملاً بحكم المادة ٣٨ من القانون المذكور.

(الطنع رقم ١٠٠٨ لسنة ٣٦ق- جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ من ١٧ ص ٩٣٢)

١٤- الإستيقاف يسوغه إشتباه تبرره الظروف. ولما كان محصل ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع ببطلان القبض والتفتيش أن ما وقع من الضابط وزميله لا يعدو أن يكون مجرد إستيقاف للطاعن - الذى وضع نفسه موضع الريبة - فى سبيل التحقق من شخصيته توصلاً إلى التعرف على مرتكبى السرقات التى تكرر وقوعها فى المنطقة، وبالتالي فإن ما وقع منهم هو إجراء مشروع لم يتعد مجرد التحرى بما يزيل دواعى الشبهة ولم يخرج عن هذا النطاق، ويكون تخلى الطاعن بعد ذلك عن الحقيبة التى حوت المخدر قد تم طواعية وإختياراً، فإذا قام رجال الشرطة بفتح تلك الحقيبة، ووجدوا بها المخدر، فإن ذلك يشكل قيام حالة جريمة متلبس بها تبيح القبض والتفتيش.

(الطنع رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ق- جلسة ١٩٦٧/٣/٦ من ١٨ ص ٣١٦)

١٥- متى كان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف، فإن ملاحقة المتهم إثر قراره لاستكناه أمره يعد استيقافاً.

(الطنع رقم ٣٤ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ من ١٩ ص ٣٢٨)

١٦- إذا كان المتهم قد أقر على إثر إستيقافه بأنه يحرز مخدرا، جاز لرجل السلطة العامة عملا بحكم المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية، إقتياده إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائي للحصول منه على الإيضاحات اللازمة فى شأن تلك الواقعة والتثبت من صحة ذلك الإقرار، وكان المتهم عند مواجهة الضابط له بأقوال رجلى السلطة العامة من أنه اعترف لهما بإحرازه مخدرا قد بادر إلى القول بأنه غير مسئول عما يوجد فى جيب جليابه الخارجى وهو ما ينبى - فى خصوص الدعوى المطروحة - بقيام دلائل كافية على إتهامه بجريمة إحراز مخدر، فإن لمأمور الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ من ١٩ ص ٣٧١)

١٧- الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجال السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، ومن ثم فإن طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره يعد إستيقافا لا قبضا، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذى انفرط وظهر ما به من مخدر قد تم طوعية وإختيارا وبما يوفر قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش.

(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٧٠/١/٥ من ٢١ ص ٤٣)

١٨- تخلى المتهم عما فى حيازته وإنكاره ملكيته له يخلو لرجل السلطة العامة الذى يجد الشئ المتخلى عنه أو يقع بصره عليه أن يستوقف المتهم ويلتقط ما تخلى عنه ويقدمه لمأمور الضبط القضائي. فإذا ما تبين أن ذلك الشئ يحوى ما يعد إحرازه أو حيازته جريمة فإن الإجراءات التى تمت

تكون صحيحة ويكون الإستناد إلى الدليل المستمد من هذه الإجراءات هو إستنادا سليم لا غبار عليه. وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم قد تخلى عن المقطف الذى كان يحمله وأتكر صلته به فإن أخذ الشرطى المقطف وتسليمه لضابط المحطة الذى قام بتفتيشه وعثر فيه على المخدر لا يكون فيه مخالفة للقانون.

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ ص ٢٢ ص ٧٨٨)

١٩- الفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لإستنتاجه ما يسوغه

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ ص ٢٢ ص ٧٨٨)

٢٠- يتحقق الإستيقاف بوضع المتهم نفسه بإرادته وإختياره موضع الريب والشبهات مما يرر لرجل السلطة إستيقافه للكشف عن حقيقة أمره، فإنشارة رجل الضبطية القضائية لقائد «الموتوسيكل» بالوقوف وعدم امتثاله لذلك بل زاد من سرعته محاولا الفرار مع علم الضابط بأنه يقوم بنقل كمية من المخدرات يعد إستيقافا قانونيا له ما يبرره.

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧١/١١/٨ ص ٢٢ ص ٦٣١)

٢١- قيام رجل الشرطة بفض اللقافة التى تخلى عنها الطاعن طواعية واختيارا بعد استيقافه استيقافا قانونيا، ووجود المخدر بها يوفر حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر التى تبيح لرجل الضبطية القضائية القبض والتفتيش.

(الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧١/١١/٨ ص ٢٢ ص ٦٣١)

٢٢- إن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجال السلطة العامة فى سبيل التحرر عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف، وأن

مناداة الضابط للمطعون ضده لاستكنائه أمره بعد أن علم بأنه يحمل كمية من المخدر يعد إستيقافاً لا قبضاً، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذى ظهر به المخدر، قد تم طوعية وإختياراً بما يوفر قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش وإذ خالف الأمر المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٤ق- جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٩ س ٢٥ ص ٨٨٤)

٢٣- لما كان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرر عن الجرائم وكشف مرتكبيها، ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، وكانت ملاحقة المتهم على إثر فراره لاستكنائه أمره إستيقافاً، وكان الفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب مادام لاستنتاجه وجه يسوغه، وكان ما استخلصه الحكم من أن فرار المتهم كان عن خوف من القبض عليه، هو أحد الإحتمالات التى يتسع لها تفسير مسلكه، وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على إحتمال ترجح لديها بدعوى قيام إحتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله. لما كان ذلك، فإن الطعن ينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى لا يثار لدى محكمة النقض. ومن ثم فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض.

(الطعن رقم ٩١٦ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٥/٥/١٩)

٢٤- إن ما يجرمه القانون بشأن تفتيش الأشخاص ويرتب عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض على خلاف الأوضاع التى رسمها القانون، أما إذا كان مأمور الضبط القضائى أو رجل السلطة العامة قد حصل

على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض. كأن يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بمخدر كان يحمله عندما شاهد أحدهما، فإن ضبط هذا المخدر من بعد إلقاءه ثم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذى كان يحمله يكون صحيحا لا بطلان فيه، حتى ولو لم تكن الجريمة متلبساً بها. وإذ كانت الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه واطمأنت المحكمة إلى صحة تصوير الشهود لها هي أن الطاعن ما أن تبين شخصية رجال الضبط حتى تخلى عما يحزره من مخدر فالتقطه أحدهم، فإن هذا المخدر يكون دليلاً على الطاعن جاء نتيجة تخليه اختياراً عنه ولم يكن وليد القبض عليه. لما كان ذلك فإن ما أورده الحكم لاطراح الدفع ببطلان القبض، والتفتيش يكون قد صادف صحيح القانون ويضحى منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ١٢٠٨٨ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٥/١٨)

٢٥- لما كان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرر عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، وكانت المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن يقوم مأمور الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق فى الدعوى، وأوجبت المادة ٢٤ من هذا القانون على مأمورى الضبط أن يحصلوا على جميع الإيضاحات لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ إليهم أو التى يعلمون بها بأية كيفية كانت، وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة، ولما كان البين مما أثبتته الحكم رداً على هذا الدفع أن المعلومات التى تناهت إلى علم الرائد من مصادره السرية عن المخدرات التى يحملها الطاعن من شأنها أن تولد فى نفسه من عناصر الشبهة ما يبرر إستيقافه للطاعن. وتحفظه على جواز سفره واصطحابه إلى الدائرة الجمركية ليحول بينه وبين التخلص مما

يحملة من مخدرات، وذلك كله التزاما بواجبه فى إتخاذ ما يلزم من الإحتياط للتحفظ على جريمة الجلب التى علم بها وضبط المتهم فيها، وهو ما يدخل فى صميم اختصاصه بوصفه من مأمورى الضبط القضائى.

(الطعن رقم ١٤٦٥٨ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٥/١١/١٣)

٢٦- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله «إنه حال وجود الملازم رئيس نقطة شرطة بكمين ليلى بمرور للتفتيش على السيارات المخالفة وضبط المشتبه فيهم والمخالفين للقانون وفى الساعة ١,٥٠ صباحا وقفت إحدى السيارات قبل الكمين بحوالى عشرة أمتار ونزل منها الطاعن وأثناء مروره على الكمين بحالة تدعو للإشتباه والريبة فى أمره تم إستيقافه وطلب منه ما يثبت شخصيته فزادت عليه علامات الإرتباك. وقام بإخراج البطاقة من جيب بنطاله وأثناء إخراجها سقطت منه قطعة داكنة اللون تتبعها بنظره حتى استقرت أرضا والتقطها تبين أنها قطعة داكنة اللون لمخدر الحشيش وبمواجهته بقطعة المخدر أنكر صلته بها، وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة ضابط الواقعة وما ورد بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش وأطرحه إستنادا إلى أن الجريمة كانت فى حالة تلبس. وأن ما قام به الضابط قبل ذلك كان مجرد إستيقاف بعد أن وضع الطاعن نفسه موضع الريب والشبهات بما ظهر عليه أثناء مروره على الكمين مترجلا بعد نزوله من السيارة قبل الكمين بعشرة أميال فى وقت متأخر من الليل ولدى إستيقافه طلب الضابط منه ما يثبت شخصيته زادت عليه علامات الارتباك وأثناء إخراجها لبطاقته الشخصية من جيب بنطاله سقطت منه قطعة داكنة اللون تتبعها بنظره حتى استقرت على الأرض فالتقطها وتبين أنها قطعة داكنة اللون لمخدر الحشيش، وما إنتهى إليه

الحكم فيما تقدم صحيح في القانون. لما هو مقرر أن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف. وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه وإختيارا في موضع الريب والظن، على نحو ينبى عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان الفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لإستنتاجه ما يسوغه، كما أن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب، ما دامت النتيجة التي إنتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها الحكم، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سليم وإستدلال سائغ وبما يتفق وحكم القانون إلى مشروعية ما قام به رجل الضبط القضائي من إستيقاف الطاعن الذى وضع نفسه موضع الريب على نحو برر إستيقافه لىثبت من شخصيته، وأن حالة التلبس نشأت عن تبين المظاهر الخارجة للجريمة والتي تنبى بوقوعها لمشاهدة الضابط للمخدر عند سقوطه ظاهرا من الطاعن يستوى في ذلك أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الطاعن تلقائيا - كما هو الحال في هذه الدعوى - أو أن يكون هو الذى تعمد إسقاطها مادام إنفصالها عن شخص من ألقاها يقطع بصلته بها ويبيح للمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها. ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله.

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٨/١٢/٢١ ص ٤٩ ص ١٥٠٤)

٢٧- لما كان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف فإن طلب الضابط تحقيق الشخصية من المطعون ضده لإستكشاف أمره يعد استيقافاً لا قبضاً ويكون تخليه بعد ذلك عن علبة الثقاب التى التقطها الضابط وتبين له أن بداخلها المخدر قد تم طواعية بما يوفر قيام حالة التلبس التى تبيح القبض والتفتيش.

(الطعن رقم ٣٢٠١ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/١٤)

٢٨- لما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض للدفع بطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس وأطرحة فى قوله: «أما عن ما نادى به المتهم فى شأن الإستيقاف وأن الإستيقاف كان للسيارة التى كان يستقلها المتهم وبصرف النظر عن سير تلك السيارة بسرعة وهو أمر تطعن إلى المحكمة من أقوال ضابط الواقعة أو بغير سرعة تحمل أرقام ملاكى القاهرة وفى ساعة مبكرة من النهار - فإن من حق ضابط الواقعة أن يستوقفها وأن يطلع على تراخيص سيرها وتراخيص قائدها طبقاً لأحكام القانون...» لما كان ذلك وكان من المقرر أن الإستيقاف إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية وإختياراً فى موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبى عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته عملاً بحكم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية والفصل فى قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لإستنتاجه ما يسوغه. وكان الحكم قد رد على ما دفع به الطاعن من بطلان استيقافه باقتناعه بظروف ومبررات قيامه ومن ثم فإن تخلى الطاعن بعد ذلك إختياراً عما

تكشف بعد ذلك أنه مخدر يشكل حالة التلبس التي تنتج القبض والتفتيش عنها. وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون. فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٩٨٦ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٣/١٠/٢٠٠٠)

٢٩- لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش وأطرحه في قوله «وحيث عن الدفع المبدى من دفاع المتهم ببطلان القبض على المتهم وتفتيش السيارة قيادته فمردود وذلك أن المتهم قد وضع نفسه موضع الريب والشبهات عندما انحرف فجأة عن الطريق الداخل إلى الكمين حيث يتواجد ضابط الواقعة ثم وقوفه بعد ذلك مرعماً لعائق اعترض سيره في الطريق ولم يكن لهذا الإنحراف مبرراً معقولاً مما يعطى للضابط حق إستيقافه للوقوف على حقيقة ما حدث منه وباعث من ورائه ولما كانت السيارة التي كان يستقلها المتهم من سيارات الأجرة فإن للضابط أن يفترضها خاصة وقد تلثم المتهم في الرد على الضابط عند سؤاله عن عنوان سكنه عندما قال له أنه يسكن في هذه المنطقة التي انحرف إليها ثم تردده وعدم ثباته على رواية واحدة إذ يقول مرة أنه يسكن في هذه المنطقة ثم يقول أخرى أنه يقيم مع خالته وفي كلتي الحالتين لم يحدد عنواناً معيناً له، هذه التصرفات من المتهم اقتضت ضرورة تدخل الضابط المستوقف للتحري والكشف عن ثمة جريمة يكون المتهم مرتكب لها ووصولاً إلى هذه الغاية كان له أن يفحص السيارة وقد توافرت حالة التلبس بجريمة حيازة المخدر المضبوط داخل كبوتها أثر مشاهدة الضابط الكيس الذي بداخله المخدرات بجوار بطارياتها وبعد أن أنهى إليه المتهم أن ما بداخل الكيس هو نبات الحشيش المخدر وأنه هو الحائز له. لما كان ذلك، وكان القصد في قيام المبرر

للإستيفاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستتاجه ما يسوغه كما أن تقدير حالة التلبس من حيث توافرها أو عدم توافرها من الأمور الموضوعية التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها بغير معقب ما دامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها فى حكمها. فإنه يأنزال القواعد سائلة الذكر على موضوع الدعوى والإجراءات التى تست فيها فإن المحكمة تنتهى إلى مشروعية ما قام به ضابط الواقعة من إستيفاف للمتهم وفحصه للسيارة الأجرة قيادته وضبط المخدر الذى عثر عليه بداخل كابوتها ويكون الدفع المبدى فى هذا الصدد خليقا بالالتفات عنه. وما إنتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيح فى القانون، ذلك أنه لما كان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها أما السيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التى كان يستقلها الطاعن - فإن من حق مأمورى الضبط القضائى إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور. وكان من المقرر كذلك أن الإستيفاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغ اشتباه تبرره الظروف. وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا فى موضع الريب والظن على نحو ينبئ عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان الفصل فى قيام المبرر للإستيفاف أو

تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه، كما أن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب، مادامت النتيجة التي إنتهت إليها تتفق منطقياً مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها فى حكمها، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص فى منطق سليم واستدلال سائب وبما يتفق وحكم القانون إلى مشروعية ما قام به رجل الضبط القضائي من إيقاف السيارة التى كان يستقلها الطاعن الذى وضع نفسه أثر ذلك موضع الريب على نحو برر إستيقافه، وأن حالة التلبس ترتبت على أثر إقرار الطاعن لضابط الواقعة بوجود نبات الحشيش المخدر داخل الكيس الذى شاهده الضابط بكاбот السيارة، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ١١٩٥٧ لسنة ٦٨ق - جلسة ١٢/١٢/٢٠٠٠)

٣٠- لئن كان لرجل الشرطة - فضلاً عن دوره المعاون للقضاء بوصفه من الضبطية القضائية والذي يباشره بعد وقوع الجريمة وفقاً لما نظمته قانون الإجراءات الجنائية - دوراً آخر هو دوره الإدارى المتمثل فى منع الجرائم قبل وقوعها حفظاً للأمن فى البلاد، أى الإحتياط لمنع وقوع الجرائم، مما دعا المشرع إلى منح رجل الشرطة بعض الصلاحيات فى قوانين متفرقة كطلب إبراز بطاقات تحقيق الشخصية أو تراخيص المركبات المختلفة للاطلاع عليها أو الدخول إلى المحال العامة والمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وما شاكل ذلك، بيد أن هذه الصلاحيات ليست حقاً مطلقاً من كل قيد يباشره رجل الشرطة فلا بد له أن يستهدف مصلحة عامة وأن يكون له سند من القانون وأن يلتزم بالحدود اللازمة لتحقيق غاية المشرع

من منحه هذه الصلاحية وأن يلتزم فى مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية وإلا وصف عمله بعدم المشروعية والانحراف بالسلطة، ومن ثم فلا يصح فى القانون أن يقوم رجل الشرطة فى سبيل أداء دوره الإدارى الذى نص عليه فى قانون المرور من الاطلاع على تراخيص المركبات أن يعد كميناً يستوقف فيه جميع المركبات المارة عليه دون أن يضع قائدها نفسه موضع الشبهات بسلوك يصدر عنه اختياراً، ولا يصح لرجل الشرطة أن يستوقف كل المارة فى طريق عام ليطلع على بطاقة تحقيق شخصية كل منهم ما لم يضع الشخص نفسه بإختياره موضع الريب والشكوك، لأن فى إستيقاف جميع المارة أو المركبات عشوائياً فى هذه الكمائن إهدار لقرينة البراءة المفترضة فى الكافة وينطوى على تعرض لحرية الأفراد فى التنقل المقرر فى الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور والقول بغير ذلك يجعل من النص الذى رخص له فى الاطلاع على تراخيص المركبات أو بطاقات تحقيق الشخصية مشوباً بعيب مخالفة الدستور وهو ما ينزه عنه الشارع، إلا أن تكون جريمة معينة وقعت بالفعل ويجرى البحث والتحرى عن فاعلها وجمع أدلتها فيكون له بمقتضى دوره كأحد رجال الضبطية القضائية أن يياشر هذه الصلاحيات مقيداً فى ذلك بأحكام قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الأوراق أن ضابط الواقعة والقوة المرافقة له وجميعهم من رجال الشرطة السريين قد كمنوا - فى سبيل أداء دورهم الإدارى - فى طريق عام متخفين عن المركبات القادمة فى الطريق وخرجوا فجأة لإستيقاف الدراجة البخارية دون أن يصدر عن أحد راكبيها ما يثير الريبة والشك فى وقوع جريمة ما فإن إستيقافهما على هذا النحو يتسم بعدم المشروعية وينطوى على إنحراف بالسلطة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن محاولة قائد الدراجة البخارية الاستدارة - فى ظروف هذه الدعوى - عند خروج مجموعة من

الأشخاص بملابسهم المدنية لقطع الطريق عليهما ومطالبتهما بالتوقف ليس من شأنه أن يوحي إلى ضابط الواقعة بقيام إمارات أو دلائل كافية على ارتكاب أى من المتهمين لجريمة حتى يسوغ له إستيقافهما أو القبض عليهما بغير إذن من السلطة المختصة قانوناً بل من شأنه أن يوحي إلى الطاعن والمتهم الآخر بأن خطراً مجهولاً يترىص بهما فيصح منهما الاستدارة بدراجتهما البخارية ومحاولة الفرار دون أن يكون فى ذلك ما يثير الريب فى مسلكهما ومن ثم لا يصح إستيقافهما خاصة وأن الكمين الذى أعده ضابط الواقعة مشوب بالإنحراف فى استعمال السلطة على نحو ما تقدم، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على صحة هذا الإجراء، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه. لما كان ذلك، وكان بطلان القبض والتفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل فى الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمداً منه، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل، ولما كانت الدعوى لا يوجد فيها من دليل سواء فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن والمحكوم عليه الآخر الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلاً لوحدة الواقعة ولاتصال وجه الطعن به عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ والمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وبمصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٩ .

(الطعن رقم ١٦٤١٢ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٣١- لا يجوز تدخل المحكمة فى رواية الشاهد ذاتها وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها، أو إقامتها قضائها على فروض تناقض صريح

روايته، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها. وكان يبين مما أثبتته الحكم عند تحصيله لواقعة الدعوى وسرده لأقوال ضابط الواقعة ما يفيد أن تخلى الطاعن عن الكيس المحتوى المادة المخدرة كان اختيارياً لكونه وليد إجراء مشروع هو حق الضابط فى إستيقافه وقائد الدراجة البخارية للإطلاع على تراخيصها ومحاولة قائدتها الاستدارة للخلف والفرار عند رؤيته للضابط وللقوة المرافقة له، فى حين أن الثابت من مطالعة المفردات المضمومة - تحقيقاً لوجه الطعن - أن الضابط لم يذكر سبباً لإستيقاف المتهمين بل قرر أنه أعد كميناً بطريق ترابى ومعه قوة من الشرطة السرية واستتروا حتى لا يراهم القادم فى الطريق وإذ رأى الدراجة البخارية قادمة فى اتجاهه تريت حتى اقتربت ليحقق مفاجأة راكبيها ثم خرج والقوة المرافقة من مكمنه وأشار لهما بالتوقف فاستدار قائدتها بدراجته محاولاً الفرار فقامت القوة المرافقة بالقبض عليهما ومن ثم ألقى الطاعن بكيس يحمله فتبعه بصره والتقطه وعند فضه تبين بداخله المادة المخدرة، وإذ كان ما أورده الحكم تبريراً لما خلص إليه من مشروعية إستيقاف الضابط للمتهمين من أنه كان للإطلاع على تراخيص دراجتهما البخارية لا أصل له فى الأوراق، فإن الحكم يكون قد تدخل فى رواية الشاهد وأخذ بها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز ولا يصلح رداً على ما دفع به المتهمان من بطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس مما يؤذن بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

(الطعن رقم ١٦٤١٢ لسنة ٦٨ق- جلسة ٢٠٠١/٥/١٤)

٣٢- لئن كان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها،

أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي كان الطاعن ضمن راكبيها والتي ضبط فيها المخدر - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور التي تمنع استعمال السيارات في غير الغرض المخصص لها وهو في مباشرته لهذا الإجراء إنما يقوم بدوره الإداري الذي خوله إياه القانون، إلا أن ذلك مشروط بمراعاة ضوابط الشرعية المقررة للعمل الإداري، فلا بد له أن يستهدف مصلحة عامة وأن يكون له سند من القانون وأن يلتزم بالحدود اللازمة لتحقيق غاية المشرع في منحه هذه الصلاحية وأن يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية وإلا وصم عمله بعدم المشروعية والإنحراف بالسلطة، وإذا كان البين مما سرده الحكم المطعون فيه أن ضابط الواقعة استوقف السيارة الأجرة التي يستقلها الطاعن والمحكوم عليه الآخر ضمن ركابها لمباشرة إختصاصه الإداري في الإطلاع على التراخيص بيد أنه جاوز في مباشرته لهذا الإجراء الإداري حدود غرض المشرع من منحه هذه الصلاحية ولم يلتزم في مباشرتها بالقواعد الدستورية والقانونية بأن تعرض لحرية الأشخاص ومد بصره إلى أمتعة الركاب واستكشف الأشياء المغلقة غير الظاهرة دون مبرر، فإن تجاوزه لحدود الإطلاع على تراخيص السيارة إلى التحقق من شخصيات ركابها وعسه في أمتعتهم المغلقة يتسم بعدم المشروعية وينطوي على إنحراف بالسلطة فإذا تخلى الطاعن من بعد عن أمتعته - بإنكار صلته بها - فلا يمكن وصف هذا التخلي بأنه كان تخلياً إرادياً منه بل دفعه إليه الإجراء غير المشروع الذي سلكه ضابط الواقعة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الإجراء، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٣٢٢١٧ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠١/٦/١١)

المبحث الثالث

حالات متنوعة أخرى للتفتيش الجائز بغير إذن

تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن:

١- إن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن.

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ١٢ق- جلسة ١٩٤٢/٦/١)

٢- من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط. وبالتالي فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن، ومن ثم يكون الأمر المطعون فيه حين إنتهى إلى التقرير بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده تأسيساً على بطلان التفتيش الذي أجراه الضابط دون استئذان النيابة العامة في ذلك ودون قيام حالة التلبس رغم أن الثابت من المعاينة أن الشجيرات ضبطت بحقل المطعون ضده وهو غير ملحق بمسكنه، قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه. ولما كان من شأن هذا الخطأ القانوني التفات الأمر المطعون فيه عن مناقشة الموضوع، فإنه يكون مع النقض إعادة القضية لمستشار الإحالة.

(الطعن رقم ١١٤٤ لسنة ٤٣ق- جلسة ١٩٧٤/١/٢٧ سنة ٢٥ص ٥٨)

٣- لما كان الثابت أن الضبط والتفتيش كانا نتيجة كشف هذه الزراعات عرضاً أثناء مرور رئيس مكتب المخدرات في حملة لتفقد الزراعات وضبط ما يحرم القانون زراعته، فإن الجريمة في هذه الصورة تكون في حالة

تلبس تبرر القبض على الطاعنين وتفتيش زراعاتهم دون إذن من النيابة العامة.

(الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠)

٤- لما كان الثابت مما نقله الحكم المطعون فيه عن معاينة النيابة العامة لمكان الحادث، أنه أرض زراعية منزوعة بنبات الترمس الذى تتخلله شجيرات الخشخاش، وإذ كان الطاعنان لا يذهبان فى طعنهما إلى أن تلك الأرض متصلة بمسكن لهما، وكان من المقرر أن إيجاب إذن النيابة العامة فى تفتيش الأماكن، مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون أراد حماية المسكن فحسب، فإن تفتيش المزارع لا يستوجب إستصدار إذن من النيابة العامة بذلك متى كانت غير متصلة بمسكن - كما هو الحال فى الدعوى - وبالتالي فلا تثريب على الحكم إن هو لم يرد على الدفع ببطلان إذن تفتيش حقل كل من الطاعنين - بفرض إثارته - لعدم جدواه، مادام أن إجراء التفتيش لا يتطلب إذنا به ولم يكن من أجرى الضبط فى حاجة إليه.

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧)

٥- لما كان من المقرر أن إيجاب إذن النيابة فى تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ومن ثم تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن. وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات الخشخاش والقنب الهندى ضبطت بحقل الطاعنين وهو غير ملحق بمسكنهما فإن ضبطهما لم يكن بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك.

(الطعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٥/٢/٩ ص ٤٦ ص ٣٣٦)

٦- من المقرر أن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ومن ثم تفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن. وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن شجيرات القنب الهندي وبذوره ضبطت بحقل الطاعنين وهو غير ملحق بمسكنهما فإن ضبطهما لم يكن بحاجة لاستصدار إذن من النيابة العامة بذلك.

(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٧/٤)

تفتيش المتهم قبل إيداعه السجن وتفتيش السجنائين:

١- متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك إصداره وحصل صحيحا موافقا للقانون فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديره إلى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا، لأن الأمر بالضبط والإحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ولا يفترق عنه إلا في مدة الحجز فحسب، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه كما هو مقتضى المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

(الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/١١/٢٧ من ٧ ص ١٢١٧)

٢- توجب المادة ٤٢٢ من النظام الداخلي للسجون الصادر في سنة ١٩٢٥ المعدل تفتيش السجنائين على اختلاف درجاتهم تفتيشا عموميا بالفناء الخارجي بالقرب من الباب الرئيسى للسجن عند دخولهم صباحا وقبل خروجهم وعند عودتهم ظهرا وقبل انصرافهم في المساء. وتخول تلك المادة الضابط حق تفتيشهم كلهم أو بعضهم إذا ما ساوره الشك في أمرهم. ولما كانت واقعة الدعوى أنه في صباح يوم الحادث وبينما كان نائب مأمور

السجن يستعرض قوة أمن السجن وقع اختياره على الطاعن وآخر من بين السجانيين لتفتيشهما تفتيشا مفاجئا وفقا للتعليمات فعثر مع الطاعن على لفافة من ورق الصحف يخفيها أعلى فخذه تبين أن بداخلها كمية من الشاي وقطعة من مادة الحشيش، فإن الحكم إذ قضى بصحة هذا التفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون، ولا محل لما يثيره الطاعن من أن المقصود بالتفتيش العام هو قصره على مجرد تحسس الملابس من الخارج فقط دون خلعها. فإن هذا تخصيص لمعنى التفتيش بغير مخصص ولا يتفق وسند إباحته وهو التثبت من عدم تسرب أية ممنوعات إلى داخل السجن تنفيذا لما تقضى به القوانين المنظمة للسجون، وهو ما لا يمكن التحقق منه إلا بالتفتيش الذاتى للشخص الواقع عليه التفتيش وبالكيفية التى يرى القائم بإجرائه أنها تحقق الغرض المقصود منه.

(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٠ق- جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ من ٢١ ص ٦٧٤)

٣- من المقرر أنه مادام من الجائز للضابط قانونا القبض على المتهم وإيداعه سجن القسم تمهيدا ل عرضه على سلطة التحقيق وفقا للمادتين ٣٤، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون.

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ق- جلسة ١٩٧٥/٦/٨ من ٢٦ ص ٥٠٠)

٤- إن تفتيش الشخص قبل ايداعه سجن المركز تمهيدا ل عرضه على سلطة التحقيق، أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٥ق- جلسة ١٩٧٥/٦/٨ من ٢٦ ص ٥٠٠)

٥- لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه إعتباراً بأنه كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش الذى يرى من خول إجراءه على المقبوض عليه صحيحاً أياً كان سبب القبض أو الغرض منه وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص، وكان البادى مما أثبتته الحكم أن القبض على الطاعن قد وقع صحيحاً - على ما سلف بيانه - فإن تفتيشه قبل إيداعه سجن مركز الشرطة تمهيداً للتنفيذ عليه بالإكراه البدنى يكون صحيحاً أيضاً ذلك لأن التفتيش من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماساً للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرراً له من سلاح أو نحوه، لما كان ذلك، فإن ما أورده الحكم رداً على دفاع الطاعن بشأن بطلان القبض والتفتيش يكون سديداً ويضحى الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه.

(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/٢/٢)

التفتيش بقصد التوقي:

قضت محكمة النقض فى هذا الشأن بما يأتى:

١- لئن كان تقدير الشبهة التى تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه إلتماساً للفرار أن يعتدى على غيره بما قد يكون محرراً له من سلاح أو نحوه منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون القبض قد تم فى الحالات التى يجيزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيد بالغرض منه وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض إلى تفتيش لغرض آخر.

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٨/١/٦ من ٤٩ ص ٥٨)

٢- لما كان الثابت مما حصله الحكم وأورده فى مدوناته أن المحكوم عليه لم يصدر أمراً بالقبض عليه وإنما توجه الضابطان لتنفيذ الغرامة المحكوم بها عليه فى قضية أخرى وإذ كان تحصيل الغرامة لا يقتضى القبض - وليس فى وضع المتهم يده فى فتحة جليابه ما يقوم به بذاته داعى للخوف من استعماله السلاح فى مواجهة الضابطين. لما كان ذلك وكان من غير المتصور أن يقتضى بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه له تفتيشاً وقائياً أو عن أشياء تساعد على الهرب إن جاز له القبض أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل لفافة من الورق المسطر (بداخلها خمس لفافات من مخدر الهيروين زنتها ١٢,٧٢ جرام) وهى لا تصلح لوضع أى منها بداخلها - فإن ذلك التفتيش من الضابط بالكيفية التى تم بها يكون فى غير حالاته التى تستوجب وجاء متجاوزاً للغرض الذى شرع من أجله إذ استطال لغرض آخر وهو سعى من أجراه للبحث عن جريمة لا صلة لها بهذا النوع من التفتيش الأمر الذى يكون معه الدفع ببطلانه سديداً فى القانون. وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٨/١/٦ من ٤٩ ص ٥٨)

٣- من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله بأنه بتاريخ ١٩٩٧/٣/٧ إنتقل الرائد رئيس قسم الأحداث بمديرية أمن لتفتيش مسكن ومقهى بناء على إذن من النيابة العامة لضبط ما يحوزه أو يحزره من جهازى الفيديو والتلفزيون والأفلام المنافية للأداب أو أى ممنوعات أخرى تظهر عرضاً أثناء التفتيش فتقابل مع المتهم وأجرى تفتيشه تفتيشاً وقائياً فعثر بالجيب الأيمن للبنطال الذى يرتديه على لفافة سلوفانية صفراء بداخلها قطعة لمادة داكنة اللون ثبت أنها مخدر

الحشيش فواجه المتهم بالمضبوطات فأقر بإحرازه لها بقصد التعاطي، وعرض الحكم للدفع ببطلاق القبض والتفتيش وأطرحه في قوله «الثابت بالأوراق من أقوال الرائد أنه فتش المتهم تفتيشاً وقائياً وكان من حقه اتخاذ هذا الإجراء باعتباره مأذوناً له بتفتيش مقهى ومسكن المتهم» لما كان ذلك وكان من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (فيديو وتليفزيون وأفلام منافية للآداب) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضاً أثناء إجراء التفتيش جريمة قائمة في إحدى حالات التلبس، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الضابط بغير قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض والتفتيش وبغير قيام داعي التفتيش الوقائي قد اتجه مباشرة لتفتيش شخص الطاعن ليخرج من بنطاله لفافة وزنت بما حوته من مخدر ٢٧، ٣ جم وكان من غير المتصور أن يقتضى بحث الضابط عن سلاح مع الطاعن أو عن أشياء تساعد على الهرب أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل تلك الفافة وهي لا تصلح لوضع أى منها داخلها فإن ذلك التفتيش منه بالكيفية التي تم بها يكون متجاوزاً الغرض من التفتيش الوقائي ويكون قد استطلال لغرض آخر وهو سعى من أجراه للبحث عن جريمة لا صلة لها بهذا النوع من التفتيش ولا بما أذن بتفتيش المسكن والمقهى من أجله ومتى كان التفتيش الذي تم على الطاعن باطلاً لما سلف بيانه فإن الدليل المستمد منه يضحى باطلاً كذلك بما فيه شهادة من أجراه ومن ثم تكون الدعوى قد خلت من أى دليل صحيح على مقارفة الطاعن للجريمة المسندة إليه ويتعين لذلك الحكم ببراءته.

(الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/١٩ من ٤٩ ص ٧٣٩)

٤- لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أنه بمناسبة اتهام الطاعن فى قضية إعتداء بدائرة قسم مينا البصل رحل من قسم الجمرك وعرض على أمين الشرطة المنوب لعرضه على النيابة العامة، وقبل إيداعه حجز القسم أجرى أمين الشرطة تفتيشه وقائياً فعثر بحوزته على علبة سجائر فارغة بداخلها كمية من نبات الحشيش ثبت من التحليل أنها كذلك، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال أمين الشرطة الذى أجرى تفتيش الطاعن ومن تقرير التحليل، ثم عرض لدفع الطاعن بىطلان التفتيش وأطرحه فى قوله: «أما عن الدفع بالبطلان فترأه المحكمة على غير سند من التفتيش أو القانون، ذلك أنه من المقرر أن تفتيش المقبوض عليه، قبل إيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق أمر لازم، لأنه من وسائل التوقى والتحوط مما قد يكون محرزا له من سلاح أو غيره، ولا تجد المحكمة فيما قام به أمين الشرطة أى تجاوز، ذلك أنه ضبط المطواة بأحد الجيوب، وضبط علبة السجائر التى اتضح أنها تحوى المخدر فى جيب آخر، ومن حقه أن يفرض تلك العلبة للتأكد مما تحتويه، إذ أنه من الممكن أن تحتوى على سلاح كشفرة أو على مادة سامة أو ضارة» لما كان ذلك، وكان هذا الذى أورده الحكم كاف فى الرد على الدفع بىطلان التفتيش وصادف صحيح القانون، إذ أنه مادام من الجائز لرجل لضبط القضائى قانونا القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيداً لعرضه على سلطة التحقيق وفقاً للمادتين ٣٤، ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه يجوز تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون، وإذ كان الطاعن لا ينازع فى حق أمين الشرطة فى تفتيشه عند إدخاله سجن القسم وإنما يثير أنه جاوز فى تنفيذ ذلك الإجراء ما كان يقتضيه، ولما كان الفصل فيما بعد إذا كان من قام بإجراء التفتيش قد التزم

حده أو جاوز: غرضه متعسفا في التنفيذ من الموضوع لا من القانون، وكانت المحكمة قد ما اتخذته من إجراء فلا تجوز مجادلته في ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٧١٦٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/٤)

٥- وإن كان تقدير الشبهة التي تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون القبض قد تم في الحالات التي يميزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيدا بالفرض منه فليس مجريه أن يتجاوز هذا الفرض إلى غرض آخر والفصل فيما إذا كان من قام بإجراء هذا التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ هو من الموضوع لا من القانون.

(الطعن رقم ١٦٧٢٨ لسنة ٦٠ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٨)

تفتيش المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية إحراز مخدر:

١- لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ١/٣٤ و٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية إحراز مخدر وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق.

(الطعن رقم ٦٣٧ سنة ٢٤ ق- جلسة ١٩٥٤/٧/٥)

٢- لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجناية مخدر وأن يفتشه دون حاجة إلى الأمر بذلك من سلطة التحقيق، وله تقدير

تلك الدلائل ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع.

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٥/٤/٤)

٣- متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم باحدى الغرف وبمجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يدس شيئا تحت قدمه فطلب إليه النهوض والانتقال من موضعه فلما ابتعد وجد الضابط في مكان قدمه اليسرى ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له، فإن مؤدى ما تقدم يدل بذاته - بغض النظر عما إذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا - على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة إحراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية.

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٧/٢/٤ س٨ص ١١١)

٤- متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره، فإن ذلك يستتبع القبض عليه استعمالا للحق الذى خوله الشارع لرجال الضبط القضائي فى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، فإذا ألقى المتهم بورقة من جيبه وهو يجرى فى الطريق حتى لا يقع فى قبضة الضابط الذى كان يتابعه - بعد أن اشتبه فى أمره - فإنه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه.

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ س٩ص ١٤٨)

٥- لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة إحراز مخدر تطبيقاً للمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يشترط لصحة هذا الإجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة إسناد الجريمة الى المتهم، إذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحاً منتجاً لأثره.

(الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٨/١/٢١ س ٩ ص ٨٤)

٦- إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب - في انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول - وقد وجد المتهم الثاني فعلاً في هذا المكان، فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر - الذى تجيز المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتبعه لضبطه وتفتيشه، ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل فيه الحاضر أمام رجال الضبط القضائي لما كان متيسراً لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم، من المبادرة الى القبض على المتهم الذى توافرت الدلائل على اتهامه - وهو الأمر المراد أصلاً من خطاب الشارع للمأمورى الضبط فى المادة ٣٤ المذكورة.

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٥٩/١١/٢٢ س ١٠ ص ٩٣٠)

٧- دخول الضابط منزل المتهم لغير التفتيش أصلاً تنفيذاً لتكليف وكيل النيابة له بدخول المنزل لاحتضاره زوجة المتهم لإجراء المعاينة بحضورها أمر اقتضاه التحقيق - ولا شائبة فيه - فإذا ما شاهد الضابط المتهم يخرج مسرعاً من غرفة بداخل المنزل ويتجه إلى حظيرة به وفى يده منديل ملفوف ألقى به فوق سقف الحظيرة وهو يعلم أنه ممن يتجرون بالمواد المخدرة، فإن هذه المظاهر هى دلائل كافية عن وقوع جريمة إحراز مخدر تجيز لهذا الضابط

القبض على المتهم والاستعانة بزميله فى ضبط هذا المندبل ، و يكون دخول المنزل وضبط المخدر قد تما صحيحين ويصح للمحكمة الاستناد إلى الدليل المستمد من هذا الضبط .

(الطن رقم ١٣٠١ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/٢/٩ من ١١ص ١٥٨)

٨- إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الريبة عندما حاول الهرب لمجرد سماعه المخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما لغيره وأنهما حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما بإحراز المخدر ثم تبينا انتفاخا بجيبه، فكان لازم هذا الإقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته، وكان للمخبرين أن يقتاده إلى مأمور الضبط القضائى الذى تلقى منه المخدر الذى كان يحمله، فإن الدفع بطلان إجراء التفتيش يكون على غير أساس.

(الطن رقم ٢٣٢١ لسنة ٣٠ق- جلسة ١٩٦٠/٢/١٤ من ١٢ص ٢٢٦)

٩- إذا كان الثابت مما أورده الحكم بياناً للدعوى أن الضابط عندما قام بتفتيش مسكن المتهمه - الصادر إذن النيابة بتفتيشها هى ومسكنها - وجدها جالسة ومعها المطعون ضده وعشر أمامها على أرضية الحجرة على قطعة أفيون عارية قررت المأذون بتفتيشها أنها تخص المطعون ضده فقام الضابط على الفور بتفتيشه فعثر بجيب (بنطلونه) على لفافة بها أفيون، فإن قيام الضابط بهذا الإجراء وتفتيش المطعون ضده والقبض عليه يكون إجراء صحيحاً فى القانون، ذلك لأنه بضبط المخدر الملقى على أرضية الحجرة فى مسكن المأذون بتفتيشها يجعل جريمة إحراز المخدر متلبساً بها وهو ما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد الجريمة وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته فيها كفاعل أو شريك وأن يفتشه هذا فضلاً عن أن وجود المطعون ضده مع المأذون بتفتيشها

فى مسكنها الصادر الإذن بتفتيشه وعلى مسرح الجريمة أثناء التفتيش ووقت
عشور الضابط على المخدر وقول المأذون بتفتيشها أن المخدر المضبوط يخص
المطعمون ضده إنما تتحقق به الدلائل القوية على اتهامه مما يسوغ القبض
عليه وتفتيشه استنادا إلى توافر حالة التلبس من جهة ومن جهة أخرى إلى
حكم المادتين ١/٣٤، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية، فقد أباحت المادة
٣٤ لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد
دلائل كافية على اتهامه فى حالات عددها حصرا ومنها الجنابات. ومؤدى
ما تقدم أن القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجنابة متلبسا
بها أو فى غير حالات التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه فيها
وليس من ريب فى أنه يجوز لمأمور الضبط القضائي تفتيش المتهم فى
الأحوال التى يجوز له فيها القبض عليه قانونا إعمالا لنص المادة ٤٦ من
ذات القانون.

(الطنن رقم ٢٣٨٥ لسنة ٣٣ق- جلسة ١٣/٤/١٩٦٤ من ١٥ ص ٢٧٨)

**التفتيش برضاء المتهم وتفتيش المنزل برضاء صاحبه الحاصل
قبل الدخول:**

١- إذا تعرض ضابط البوليس لحرية شخص بالقبض عليه وتفتيشه
بدون مسوغ قانوني، فإن عمله هذا يكون معاقبا عليه قانونا، ولكن إذا اشتبه
ضابط البوليس فى شخص فطلب تفتيشه فقبل فلما فتشه وجد معه قطعة
حشيش فإن هذا التفتيش الحاصل برضاء المتهم لا وجه للاعتراض عليه
ولضابط البوليس فى هذه الصورة - وهى صورة تلبس - أنه يضبط المتهم
ويجرى معه التحقيق اللازم.

(الطنن رقم ٨٥٠ لسنة ٥ق- جلسة ١٥/٤/١٩٣٥)

٢- ان المحكمة التى عنها الشارع من وضع الضمانات والقيود لإجراء تفتيش الأشخاص هى كفالة الحرية الشخصية التى نص عليها الدستور وأقرتها القوانين واذن فإذا كان الشخص الذى قبض عليه المخبرون لاشتباهم فى أمره وأحضره للمركز قد اعترف للمضابط بحيازته للمخدر وأذنه فى تفتيشه، فإنه إن صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فإن تفتيشه يكون صحيحا. إذ هو قد نزل بمحض إرادته عن القيود والضمانات التى فرضها القانون لإجراء التفتيش.

(الطعن رقم ١٠٩٢ سنة ٢٠ ق- جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠)

٣- إن حرمة المنازل وما أحاطها به المشرع من عناية تقتضى أن يكون دخولها برضى أصحابها. وأن يكون هذا الرضا صريحا لا لبس فيه وحاصلا قبل الدخول فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبعا عن الخوف والاستسلام فاستناد محكمة الموضوع إلى هذا الرضا الضمنى لا يصح.

(الطعن رقم ١٢١٠ سنة ٤ ق- جلسة ١٩٣٤/٦/١١)

٤- يجب فى الرضا الحاصل من صهاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه أن يكون حرا حاصلا قبل الدخول، وبعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد إجراءه لا يملك ذلك قانونا.

(الطعن رقم ٨٩٢ سنة ٩ ق- جلسة ١٩٣٩/٤/١٧)

٥- الرضا الذى يكون به التفتيش صحيحا يجب أن يكون صريحا لا لبس فيه، وحاصلا قبل التفتيش ومع العلم بظروفه. ولا يجب أن يكون ثابتا بكتابة صادرة من حصل تفتيشه بل يكفى أن تستبين المحكمة ثبوته من

وقائع الدعوى وظروفها.

(الطعن رقم ٢٢٣٧ سنة ١٢ق- جلسة ١٨/١٢/١٩٤٢)

٦- يجب بمقتضى القانون للأخذ برضاء صاحب المنزل بدخول رجال البوليس أو غيرهم منزله لتفتيشه أن يكون هذا الرضا صريحا حرا حاصلًا منه قبل الدخول وبعد إلمامه بظروف التفتيش وعدم وجود مسوغ فى القانون يخول من يطلبه سلطة إجرائه. وإذن فإن قول المحكمة بصحة التفتيش الذى أجرى فى منزل المتهم بناء على ما ذكرته من أن الزوجة أجازته بعدم إعتراضها عليه لا يكون كافيا لتبرير ذلك التفتيش والاعتماد على ما يحصل منه .

(الطعن رقم ١٧٨٤ سنة ١٦ق- جلسة ١١/١١/١٩٤٦)

٧- الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلا للمنزل فى غيبة صاحبه. فالتفتيش الذى يجريه رجل البوليس بإذن من أى الائنتين (الزوجة أو الخليفة) فى غيبة صاحب المنزل يعتبر قانونا تفتيشا صحيحا وكل ما يترتب عليه من الإجراءات يكون صحيحا أيضا.

(الطعن رقم ١٤٠٩ سنة ٦ق- جلسة ٤/٥/١٩٣٦)

٨- الولد الذى يقيم مع والده بصفة مستمرة فى منزل واحد يجوز له أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا، إذ أن هذا المنزل يعتبر فى حيازة الوالد والولد كليهما.

(الطعن رقم ١٩٧٣ سنة ٧ق- جلسة ٢٢/١١/١٩٣٧)

٩- إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بأن الإقرار الذى كتبه بقبوله التفتيش كان لما وقع عليه من إكراه فلا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض فإن هذا من المسائل المتعلقة بالوقائع التى يجب أن تثار أمام محكمة الموضوع حتى يمكن تحقيقها والفصل فيها.

(الطعن رقم ١١٩٩ سنة ١٢ق- جلسة ١٩٤٢/٥/٤)

١٠- إذا دفع المتهم بأن تفتيشه وقع باطلا لعدم الإذن فيه من النيابة، فضلا عن أن الكونستابل الذى أجرى التفتيش قرر أن ما وجده معه ليس إلا ورقة بيضاء تشتم منها رائحة الأفيون لا يكفى لاعتباره محرزا، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفع، وبينت فى حكمها الوقائع والأدلة التى استخلصت منها أن التفتيش إنما حصل بناء على رضا المتهم وموافقته، وأنه أسفر عن العثور معه على قطعة من الأفيون، فلا يكون ثمة وجه لإثارة هذا الجدل أمام محكمة النقض. إذ أن ذلك لا يكون له معنى سوى فتح باب المناقشة فى تقدير الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الرضاء بالتفتيش ووجود المخدر ومع ذلك فإذا فرض أن الورقة التى ضبطت معه لم يكن بها إلا رائحة الأفيون فإن هذا يصح للمحكمة أن تستخلص منه إدانته فى إحراز الأفيون على اعتبار أن الورقة لا بد كان بها مادة الأفيون.

(الطعن رقم ٥١٥ سنة ١٢ق- جلسة ١٩٤٣/٢/٨)

١١- إذا كان الحكم قد أسس قضاءه بصحة التفتيش على أن المتهمين قد وضعا نفسيهما فى وضع يدعو للريبة، فكان من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما لاستطلاع حقيقة أمرهما، وأن التفتيش الذى تلا ذلك كان برضائهما بعد أن إعترفا من تلقاء نفسيهما بأنهما يحزران مواد

مخدرة، فإن ما تأسس عليه الحكم يكون صحيحا فى القانون.

(الطعن رقم ١٠٦٧ سنة ٢١ق- جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦)

١٢- لما كان الضابط الذى فتش منزل المتهم الثانية قد دخله وفتشه بوجه قانونى بناء على رضاء حر صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه وهو البحث عن المبلغ الذى اتهمها الطاعن بسرقة. فإن هذا الإذن يبيح له أن يجرى تفتيش مسكنها فى كل مكان يرى هو احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى طريقة يراها موصلة لذلك. ومتى كان قد تبين - أثناء التفتيش - وجود علبة سجائر وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق. وظهر عرضا أنها تحتوى على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته، فإنه بذلك يكون حىال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط أما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأمورا للضبطية القضائية يباشر عملا من حقه إجراؤه قانونا وأن يقدمه إلى جهة الاختصاص وأن يقبض على الطاعن الذى وجدت من الدلائل والمظاهر ما ينبىء بذاته عن اتصاله بجريمة إحراز هذا المخدر. ومن ثم يكون هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيحا فى القانون.

(الطعن رقم ٤٩١ سنة ٣٣ق- جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ص ٤٦٠)

تفتيش المنزل الذى يتحول إلى محل عام بإباحة الدخول فيه لكل طارق:

١- متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة، فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز، وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة، فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذى نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية، فإذا دخله أحد كان دخوله مبررا، وكان له تبعاً لذلك،

أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه.

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٣/١٨ من ٨ص ٢٦٠)

٢- متى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز فمثله يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية من حيث عدم جواز دخوله إلا بإذن من جهة القضاء وإذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه.

(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ من ٨ص ٥٢٤)

٣- رفض الدفع ببطلان التفتيش لحصوله بدون إذن. إستنادا إلى أن مكان الضبط مطروق للكافة وليس خاصا بالمتهم وحده. لوجود عدة فتحات له على شكل نوافذ وأبواب بدون ضلف. تفتح على طريق عام من الأمام ومساكن أخرى من الخلف. سائغ.

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ من ٣٠ص ٨٢٩)

تفتيش المساهم في جريمة المخدرات المتلبس بها:

١- من المقرر في صحيح القانون أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وأن قيام حالة التلبس تبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويبيح تفتيشه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن السائق المبلغ ساير الطاعنين تظاهرا منه وبعلم رياسته والاتفاق مع رجال القوة حتى تم تسليم المخدرات له، فنقلها إلى رجال القوة وتم ضبطها، واستدل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من

ساهم في ارتكابها، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق- جلسة ١٩٦٣/٤/٨ س ١٤ ص ٢٩٥)

٢- متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن محضر التحريات تضمن أن المطعون ضده الثاني يستخدم الأحداث في توزيع المخدرات، كما أن الضابط المأذون له بالتفتيش قرر بتحقيق النيابة أنه وجد المطعون ضدها الأولى بمنزل المأذون بتفتيشه (المطعون ضده الثاني) وأنه قام بتفتيشها لما لاحظته من إنتفاخ جيب جلبابها وبرز بعض أوراق السلوفان التي تستخدم في تغليف المخدرات من هذا الجيب، فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المطعون ضدها الأولى إنما كانت تخفى معها شيئاً يفيد في كشف الحقيقة مما يجيز للمأمور الضبط القضائي أن يفتشها عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية، ومن ثم فإن ضبط لفافات المخدرات في جيبها يكون بمنأى عن البطلان. ولما كان القرار المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في القانون، وقد حجب هذا الخطأ عن بحث مدى صلة المطعون ضده الثاني بالمخدرات التي ضبطت مع المطعون ضدها الأولى أثناء وجودها بمنزله الأمر الذي يتعين معه نقض القرار المطعون فيه والاحالة.

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩ س ٢١ ص ٤٧٨)

تفتيش منزل المتهم إذا كان موضوعاً تحت رقابة الشرطة ووجدت أدلة قوية للاشتباه في ارتكابه جريمة أو جنحة:

١- أباح قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٨ منه للمأمور الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم دون الرجوع إلى سلطات التحقيق إذا كان من الأشخاص الموضوعين تحت رقابة الشرطة ووجدت أوجه قوية للاشتباه في ارتكابه جريمة أو جنحة، وتقدير تلك الشبهات ومبلغ كفايتها يكون بداءة

لرجل الضبط القضائي على أن يخضع هذا التقدير لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. وإذا كان الحكم قد استخلص من منطق سليم كفاية الشبهات التي استند إليها الضابط في تفتيش مسكن الطاعن الذي ثبت أنه من الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة الشرطة، وقضى بناء على ذلك برفض الدفع ببطالان تفتيش مسكنه فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ص ٢٣٥)

تفتيش سلة بعد سقوطها في الطريق:

١- إن بحث رجال البوليس في محتويات سلة بعد سقوطها في الطريق العام لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي يريده القانون وإنما هو ضرب من ضروب التحري عن مالكةا عله يهتدى إلى معرفته بشئ من محتوياتها ولا جناح عليه في ذلك فإذا هو وجد في السلة مخدرا (حشيشا) وأدانت المحكمة صاحب هذه السلة في تهمة إحراز الحشيش الموجود بها كان حكمها في محله.

(الطعن رقم ٣٩٣ سنة ٦ق- جلسة ١٩٣٦/١/٦)

التفتيش أثناء البحث والتحري عن مرتكبي الجرائم:

١- التفتيش المخطور إلا بترخيص من القانون أو إذن من سلطة التحقيق هو الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية، أو انتهاك لحرمة المساكن. أما ما يجريه رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضى إجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو لحرمة المساكن فلا بطلان فيه. فإذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن كونستبلا ومعه بوليس ملكى ضبطا بالقطار شخصين معهما

كمية من المخدرات، وفي أثناء هذا الضبط لاحظا أن شخصا ثالثا ظهرت عليه علامم الارتباك وأخذ يتلفت باستمرار إلى ناحيتهما فتوجها إليه فوجدوا بجواره صفيحة، فسأله البوليس الملكي عنها فأخبره بأنها له وأن بها زيتا، فلما طلب إليه أن يرى الزيت سمح له بذلك فوضع في الصفيحة عصا لم تصل إلى قاعها فأيقن أن بها ممنوعات ثم تبين من فحص الصفيحة أن لها قاعين وأن بالقاع السفلى لفات من الحشيش والأفيون، فهذا التفتيش صحيح ولا يقدر في صحته أن البوليس الملكي هو الذى فحص الصفيحة مادام هذا الفحص قد حصل تحت إشراف الكونستابل باعتباره من رجال الضبطية القضائية، والطاعن فيه لا يدعى فى طعنه أن الكونستابل ممن لا يصح عدمهم من رجال الضبطية القضائية.

(الطعن رقم ٢٢٢١ سنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٨/١/١٢)

بحث رجل الإسعاف في جيوب الشخص الغائب عن صوابه:

١- ما يقوم به رجل الاسعاف من البحث فى جيوب الشخص الغائب عن صوابه، قبل نقله إلى المستشفى، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره، هذا الإجراء لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التى تملئها على رجال الإسعاف الظروف التى يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأنه أن يكون فيه إعتداء على حرية المريض أو المصاب الذى يقومون باسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع إلى اعتباره عملا من أعمال التحقيق.

(الطعن رقم ٧٣٥ سنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٦/١/١٠ ص ٧ ص ٢١)

التفتيش أثناء الدخول أو الخروج من المناطق الحربية:

١- لما كانت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حددت أعضاء الضبط القضائي العسكري ومن بينهم ضباط المخابرات

الحرية فى دائرة اختصاصهم، وكانت المادة العشرون من القانون المذكور قد نصت على أن لأعضاء الضبط القضائى العسكرى كل فى دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين - عسكرين كانوا أم مدنيين - من مناطق الأعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية هو أمر جائز قانوناً، ولم يتطلب الشارع بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبيرة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور، بل أنه يكفى أن يكون الشخص داخلاً أو خارجاً من مناطق الأعمال العسكرية حتى يثبت لضابط المخابرات الحربية المختص حق تفتيشه، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذى يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليه فى القانون العام، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة. لما كان ذلك وكان الطاعن لا يمارى فى أنه عند تفتيشه كان قادماً من إحدى مناطق الأعمال العسكرية وأن التفتيش تم تحت إشراف ضابط المخابرات الحربية فى دائرة اختصاصه، فإن تفتيشه يكون صحيحاً ويكون الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان الضبط والتفتيش قد اقترن بالصواب.

(الطعن رقم ٢٢٤٥ سنة ٥١ق- جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣)

ضبط المخدر أثناء تفتيش رجال الجمارك:

١- البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم

دواعى الشك فى البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى احدى الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور، بل أنه يكفى أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها فإذا هو عشر أثناء التفتيش الذى يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة، ولما كان من المقرر أن الشبهة فى توافر التهريب الجمركى حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى دائرة المراقبة الجمركية ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه فى الأشخاص محل التفتيش - فى حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها. ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذى أسفر عن ضبط الجوهر المخدر فى مخبأ سرى بها تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأمورى الضبط القضائى ومن بينهم مأمور الجمرك بعد أن قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدى إلى الاشتباه على توافر فعل التهريب فى حق الطاعن لما دلت عليه التحريات السرية لمفتش

إدارة مكافحة المخدرات ومن شاركوه فى جمعها من الضباط من أنه يحرز جواهر مخدرة يخفيها فى سيارته فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفضه للدفع ببطلان التفتيش لبطلان الإذن الصادر به ورد عليه ردا كافيا سائغا، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون قد عاون مأمور الجمرى فى إجراء التفتيش بعض مأمورى الضبط القضائى بإدارة مكافحة المخدرات وإدارة شرطة ومباحث الميناء إذ أن لمأمور الجمرى أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائى ما داموا يعملون تحت إشرافه وإذ نتج عن التفتيش الذى أجرى دليلا يكشف عن جريمة جلب جواهر مخدر فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة إجراء مشروع قانونا.

(الطعن رقم ٣٧٢ سنة ٥٩ق - جلسة ١٩٨١/١٠/١٥)

٢- لما كان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق، وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزائنة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبينة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور، بل أنه يكفى أن يقوم لدى الموظف

المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركى - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذى يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة، وكان من المقرر أن الشبهة فى توافر التهريب الجمركى حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى دائرة المراقبة الجمركية، ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه فى الشخص محل التفتيش: - فى حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر التهريب فلا معقب عليها. ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش أمتعة الطاعن الذى أسفر عن ضبط الجوهر المخدر مخبأ فى حقيقتين فيها تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأمور الجمرك - وهو من مأمورى الضبط القضائى - وبعد أن قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدى إلى الاشتباه على توافر فعل التهريب فى حق الطاعن على نحو ما سلف بيانه وإذ نتج عن التفتيش الذى أجرى دليلاً يكشف عن جريمة المشروع فى تصدير جوهر مخدر فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة إجراء مشروع قانوناً ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفضه الدفع بيطلاق التفتيش لإنتفاء الشبهة فى التهريب ورد عليه رداً كافياً سابقاً وبضحى النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ٢٨٠٢ سنة ٥٦ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/٣٠)

٣- لما كان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ومدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى حالات القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور، بل أنه يكفى أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركى فيها - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها، فإذا هو عشر أثناء التفتيش الذى يجره على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم يرتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة، وكان من المقرر أن الشبهة فى توافر التهريب الجمركى حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية ويصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى دائرة المراقبة الجمركية، وحتى إذا أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من إعتبارات أدت إلى الإشتباه فى الشخص محل التفتيش - فى حدود دائرة

المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها. لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش أمتعة الطاعن - الذى أسفر عن ضبط الجوهر المخدر مخبأ فى ثلاجة من بينها - تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأمور الجمرك - وهو من مأمورى الضبط القضائى بعد أن قامت لديه من الإعتبارات ما يؤدى إلى الاشتباه على توافر فعل التهريب فى حق الطاعن لما وصل الى علمه مسبقا من أن الطاعن جلب معه من الخارج جواهر مخدرة يخفيها بأمتعته بقصد تهريبها وادخالها للبلاد، فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة إجراء مشروع قانونا، يستوى فى ذلك أن يكون هذا الإجراء قد اتخذ بناء على اشتباه أو معلومات مسبقة ما دام الأمر فى نطاق التفتيش الجمركى لا يتقيد بقيود التفتيش القضائى على ما سلف القول، ومن ثم فإن الدفع ببطلان التفتيش يكون بهذه المثابة دفعا قانونيا ظاهر البطلان ولا تشرب على المحكمة إن التفتت عن الرد عليه.

(الطعن رقم ٦٢٣٩ سنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٧/٣/٣)

التفتيش الاداري التحفظي بمناسبة السفر علي الطائرات وما يسفر عنه من ضبط المخدر:

١- وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن جرى تفتيشه هو وأمتعته بمعرفة رجال شرطة ميناء القاهرة الجوى بمناسبة سفره من القاهرة قاصدا إلى أسوان على متن إحدى الطائرات مما أسفر عن ضبط عدة لفافات من السلوفان تحتوى على مادتي الأفيون والحشيش بملابسه وإحدى حقيبتين معه، وأورد الأدلة السائغة على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حقه وعرض للدفع ببطلان إجراءات تفتيشه وأطرحه على سند من القول بأن المحكمة «ترى أن التفتيش محل

الدعوى قد وقع على المتهم (الطاعن) وأمتعته فى ميناء القاهرة الجوى بمناسبة سفره من القاهرة إلى أسوان على إحدى طائرات شركة مصر للطيران بحثا عما فى حوزته من ممنوعات خشبية إلحاق الأذى بالطائرة وركابها فهو تفتيش إدارى تحفظى لا يلزم لإجرائه إذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبطية القضائية فيمن يقومون بإجرائه فإذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها فيصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع». لما كان ذلك، وكان من المقرر أن التفتيش بمعناه القانونى والتفتيش وفقا لاصطلاح اللغة وإن كانا يتغايران تغايرا لا يقتضى صحة التشبيه إلا أنهما يأتلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأيهما فى مقام الإثبات. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد استظهرت فى حدود سلطتها التقديرية أن التفتيش الذى أجرته شرطة المطار للطاعن ولأمتعته كان قياما منها بواجبها فى البحث عن أية ممنوعات تشكل حياتها خطورة على سلامة الطائرة وركابها، فإنه بهذه المثابة لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع إعتباره عملا من أعمال التحقيق وإنما هو محض إجراء إدارى تحفظى تواضعت عليه سلطات الأمن فى جميع مطارات العالم بأسره توكيا للأخطار الداهمة التى يتعرض لها المسافرون بالطائرات، وهو بهذه المثابة لا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائية فيمن يقوم بإجرائه كما لا يلزم الرضاء به ممن يحصل تفتيشه. لما كان ذلك وكان قد عثر عرضا أثناء هذا البحث والتنقيب عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام (مادة مخدرة) فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته. لما كان ذلك، وكان تقدير الظروف التى تستوجب إجراء هذا التفتيش والطريقة التى يتم بها موكولا لرأى القائم به

تحت إشراف محكمة الموضوع وكان الحكم المطعون فيه قد أقر قيام المسوغ للتفتيش ولم تجد المحكمة أن تنفيذه انطوى على ثمة تعسف أو مجاوزة للغرض منه وأن الضبط تم صحيحا في القانون فلا معقب عليها في ذلك. ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون بعيدا عن محجة الصواب.

(الطعن رقم ٦٥٩١ سنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

٢- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه، بعد أن بين واقعة الدعوى في قوله «أن واقعة الدعوى حسبما استقرت في يقين المحكمة من أوراقها وما تم فيها من تحقيقات تتحصل في أنه في يوم ١٩٨٥/٧/٢٦ حال قيام المقدم بإدارة عمليات الشرطة بميناء القاهرة الجوى بتفتيش الركاب المغادرين البلاد إلى الرياض بحقائق أيديهم على الطائرة السعودية، تأمينا لسلامة الطائرة والركاب، تقدم المتهم، بحقائقه لتفتيشها، فلم يعثر معه على ممنوعات، وعند قيامه بتفتيش شخص الراكب من الخارج أحس بجسم المتهم على أربع عشرة طرية من الحشيش شرع في تصدير هذا المخدر على تلك الصورة، دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة، وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه، هو ضبطه والجريمة متلبسا بها». عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه في قوله «إن واقع الحال، أن المتهم كان من ضمن الركاب الذين يرغبون السفر على الخطوط الجوية السعودية المتجهة إلى السعودية، وقطع تذكرة لاستقلال هذه الطائرة»، وأن النظام يجرى في المطارات أن يتم تفتيش كل من يصعد على الطائرات، وهذا التفتيش يتم تلقائيا وبصفة دائمة لكشف ما قد يقع من جرائم لا من أجل جريمة وقعت، فهو في حقيقته تفتيش إداري، وبناء على ذلك، فإن ما يعثر عليه من أدلة الجرائم أثناء هذا التفتيش يتوفر به حالة التلبس ويكون التلبس مبنيا على عمل مشروع بالنسبة إلى تفتيش ركاب

الطائرة بناء على رضا منهم سلفاً بهذا التفتيش عند رغبتهم فى ركوب الطائرة، وقد اضطرت شركات الطيران إلى طلب تفتيش الركاب قبل ركوب الطائرات على أثر إزدياد حوادث الارهاب الدولى وخطف الطائرات فى الأعوام الأخيرة، ويستند صحة هذا التفتيش الى رضا الراكب باعتبار أن هذا التفتيش أصبح شرطاً للسماح بركوب الطائرة، وانتهى الحكم من ذلك الى رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش والتعويل على ما ضبط من مخدر كثمرة لهذا التفتيش، وهو من الحكم سائغ وكاف، ذلك بأن حاصل ما أورده أن قبول المتهم ركوب الطائرة المتجهة من القاهرة إلى المملكة السعودية يفيد رضاه مقدماً بالنظام الذى وضعتة الموانى الجوية لركوب الطائرات صونا لها ولركابها من حوادث الارهاب والاختطاف، فإذا كان من مقتضى هذا النظام تفتيش الأشخاص والأمتعة عند ركوب الطائرة، فإن اصطحاب الطاعن وتفتيشه بعد إذ أحس الضابط - الذى لا يمارى الطاعن فى أنه يعمل بإدارة عمليات الشرطة بميناء القاهرة الجوى - بجسم صلب ملتصق بجسمه من ناحية خصمه يكون صحيحاً على أساس الرضا به مقدماً من صاحب الشأن رضاه صحيحاً، ولم يكن الحكم فى حاجة إلى أن يبين الدليل على أن نظام السفر بالطائرات يستوجب تفتيش الأشخاص والأمتعة وأنهم على بينة من ذلك مما يفيد رضاهم مقدماً بالتفتيش وما يقتضيه ذلك من التعرض لحرية المسافر، بالقدر اللازم للقيام بالإجراء المذكور، لأنه من العلم العام المفروض فى كل مسافر بالطائرة أن يكون ملماً به فلا يحتاج من المحكمة إلى إثبات، وإذ كان الطاعن لا يمارى فيما ذكرته المحكمة فى صدد النظام الموضوع للسفر على الطائرات وما يستوجبه من تفتيش الأمتعة والأشخاص، ولم يقدم دليلاً على خطأ المحكمة فى شئ من ذلك، فإن منعاها على الحكم فى هذا الشق من الطعن، لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/٤/٣٠)

٣- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أنه أثناء وجود المقدم الضابط بإدارة العمليات بشرطة ميناء القاهرة الجوية بصالة السفر رقم ٢ للإشراف على الجهاز الخاص بتفتيش الأشخاص المغادرين للبلاد وأمتعتهم بحثا عن الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب تقدم إليه الطاعن بعد إنهاء الإجراءات الجمركية للمرور خلال الجهاز تمهيدا لمغادرته البلاد على متن الطائرة المتجهة إلى السعودية فقام بتفتيش حقيبته ولم يعثر بها على ممنوعات ثم تقدم الطاعن إلى أمين الشرطة المشرف على الجهاز لتفتيش الأشخاص ذاتيا تحت إشراف الضابط فلاحظ وجود جسم صلب أسفل جلبابه وإذا استفسر منه الضابط عن كنه هذا الجسم بدت عليه علامات الارتباك الشديد وأقر له بأنه يخفى بين طيات ملابسه كمية من المواد المخدرة فقام الضابط وأمين الشرطة باصطحابه إلى غرفة بصالة السفر وخلع الطاعن ملابسه وأخرج للضابط خمس عشرة قطعة من مخدر الحشيش مغلفة بأكياس من القماش ومثبتة حول خصره برباط ضاغط وبلغ وزن المخدر المضبوط ثلاثة كيلو جرامات ومائة جرام، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط وأمين الشرطة ومن تقرير التحليل وهى أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وتؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكانت الواقعة على الصورة التى أثبتتها الحكم المطعون فيه يبين منها أن التفتيش الذى أجراه الضابط إنما كان بحثا عن أسلحة أو مفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث الإرهاب وخطف الطائرات إيان أو بعد إقلاعها فإن ذلك التفتيش لا مخالفة فيه للقانون إذ هو من الواجبات التى تمليها عليه الظروف التى يؤدى فيها هذا الواجب بناء على التعليمات الصادرة إليه فى

هذا الشأن فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملاً من أعمال التحقيق يهدف إلى الحصول على دليل من الأدلة ولا تملكه إلا سلطة التحقيق أو بإذن سابق منها وإنما هو إجراء إدارى تحفظى لا ينبغى أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لإجرائه أدلة كافية أو إذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم بإجرائه فإذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى رفض الدفع ببطلان التفتيش يكون قد أصاب صحيح القانون، هذا بالإضافة إلى أن الحكم استخلص سائفاً - فى رده على الدفع - رضا الطاعن بالتفتيش، وإذ كانت المحكمة قد استخلصت فى حدود السلطة المخولة لها ومن الأدلة السائفة التى أوردها أن رضا الطاعن بالتفتيش كان غير مشوب وأنه سبق إجراء التفتيش وكان الطاعن يعلم بظروفه ومن ثم فإن تفتيش الضابط للطاعن وضبط المخدر معه يكون صحيحاً ومشروعاً ويكون الحكم إذ اعتبره كذلك ودان الطاعن إستناداً إلى الدليل المستمد منه لم يخالف القانون فى شئ ويكون النعى عليه فى هذا الصدد فى غير محله.

(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٥٦ق- جلسة ١٠/٢/١٩٨٦)

الفصل الرابع

بطلان التفتيش

أولا - الدفع ببطلان التفتيش:

١- إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فلا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطلان إلا إذا كان ما جاء فى الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوعه.

(الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ١١ ق- جلسة ١٩٤١/٢/٣)

٢- إذا كان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم أن ضابط المباحث حرر محضرا ذكر فيه أنه علم من تحريات السرية أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة وطلب من النيابة إصدار الإذن فى تفتيشه وتفتيش منزله فأذنت فى اتخاذ هذا الإجراء وكان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فإن ما يثيره بعد حول صحة التفتيش من أن محضر التحريات الذى تأسس عليه الإذن غير صحيح إذ أن ضابط البوليس الذى كلف بإجراء التفتيش طلب إليه الإرشاد عن منزله - ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض لأنه بفرض صحته لا يدل على عدم جدية التحريات مما قد يتيح لها أن تقضى ببطلان التفتيش دون التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع باعتباره من النظام العام.

(الطعن رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩ ق- جلسة ١٩٤٩/١٢/٥)

٣- إن الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش، فإذا أشارت إليه المحكمة فى أسبابها وردت عليه وإنتهت إلى أنه دفع فى غير محله ثم أصدرت حكمها بإدانة

المتهم فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش، ولا يترتب البطالان على خلو منطوقه من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكمل المنطوق فيما لم ينص عليه.

(الطعن رقم ١١١١ لسنة ٢٤ق- جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢)

٤- مادام التفتيش حاصلًا بطلب المتهم أو برضاه فليس له أن يدفع بعد ذلك ببطلانه، فإذا كان الثابت بالحكم أن تفتيش الخفير للمتهم قد وقع برضاه فليس له بعد ذلك أن يطعن على هذا التفتيش لحصوله من شخص لا يملكه قانونًا.

(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥ق- جلسة ١٩٣٥/١٠/٢٨)

٥- إذا كان تفتيش المتهم قد حصل بناء على رضائه فلا يقبل منه الطعن في هذا التفتيش بأنه إنما كان بقصد التحري عن وقوع جريمة لا للتحقيق في جريمة واقعة.

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ١٢ق- جلسة ١٩٤٢/٥/٤)

٦- ما دام الحكم قد أثبت أن تفتيش السيارة التي وجدت بها المادة المخدرة قد تم برضاء صاحبها الذي كان بها وقت التفتيش فذلك يكون كافيًا لصحة التفتيش ولا حاجة معه للبحث عن رضاه أحد غيره ممن كانوا في السيارة. ولا شأن لأحد من هؤلاء في الطعن على هذا التفتيش.

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ١١ق- جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦)

٧- إذا كانت الواقعة الثابتة هي أن المتهم هو الذى خلع بنفسه الحذاء الذى كان يحوى المادة المخدرة، وأن رجل البوليس الذى اشتبه فيه، بسبب ما بدى من حركاته أثناء كلامه معه، قد ضبط الحذاء وهو ملقى

على الأرض، ثم قاد المتهم إلى البوليس حيث أبان للضابط وجه إشتباهه فى الحذاء وذكر له الظروف التى لابتست ضبطه، وتبين للضابط أن الحذاء رغم قدمه مصنوع بطريقة خاصة تدل على أن بداخله شيئاً مخبأً، ففتح الخياطة التى به فعثر على المخدر المدسوس فيه، فإن الحكم إذا استشهد على ثبوت التهمة بضبط المادة المخدرة فى الحذاء الذى تخلى عنه المتهم على الصورة المتقدمة لا يكون قد أخطأ.

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ١٤ ق- جلسة ١٣/٣/١٩٤٤)

٨- ما دام التفتيش لم يمس أية حرمة من الحرمات المكفولة للمتهم نفسه فلا يكون له أن يتمسك ببطلانه. فإذا كان الحكم قد أثبت أن «المقطف» الذى حصل تفتيشه لم يكن ملكاً للمتهم وإنما هو أعطيه من شخص آخر لى يوصله لثالث، وكان المتهم مسلماً بذلك وقت المحاكمة، فلا يقبل منه أن يطعن ببطلان هذا التفتيش.

(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ١٥ ق- جلسة ١٩/٢/١٩٤٥)

٩- متى كان المتهم قرر عند تفتيش العربية التى ضبط بها المخدر أن هذه العربية ليست له وكان ظاهر أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك ببطلان تفتيشها، ولو كانت هذه العربية على ملكه فى الواقع.

(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ١٧ ق- جلسة ١٤/١٠/١٩٤٧)

١٠- إن بطلان التفتيش الذى يجرى على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة فى القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش. فإذا كان هو لم يتقدم بطعن فى صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب ببطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لأن الاستفادة

لا تلحقه إلا من طريق التبعية فقط.

(الطعن رقم ١٨٥٥ سنة ١٠ ق- جلسة ١٩٤٠/١١/١٨)

١١- إذا كان الحكم قد رفض الدفع ببطلان التفتيش بحجة أن هذا البطلان مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن فيه ولو كان يستفيد من ذلك لأن استفادته إنما تكون بالتبعية، وكان الطاعن يسلم في طعنه بأن المكان الذى وقع فيه التفتيش هو لإبنه، فلا يصح له أن يطعن فى الحكم بمقولة أنه أدانته بناء على تفتيش باطل.

(الطعن رقم ١٠٥ سنة ١٥ ق- جلسة ١٩٤٥/١/١٨)

١٢- أنه ما دام بطلان تفتيش المساكن على أساس عدم صدور إذن به من سلطة التحقيق لا يتصور بداهة إذا كان التفتيش قد حصل برضاء أصحابها، وما دام بطلان تفتيش الأشخاص على هذا الأساس لا يتصور كذلك إلا عند عدم رضاء الأشخاص بالتفتيش الذى وقع عليهم فإنه يتعين القول بأنه ليس لغير من وقع التفتيش فى مسكنه أو على شخصه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به. لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن أو الحرية الشخصية. فإذا لم يشره من وقع عليه لآى سبب من الأسباب، فليس له زاه أن يثيره إذ هذا منه يكون تطفلا غير مقبول، كما أنه يقتضيه التحدث عن إعتداء على حرمة أو حرية لا شأن له فى التحدث عنهما أصلا ولا صفة تخوله أن يتعرض لهما.

(الطعن رقم ٣٢٩ سنة ١٥ ق- جلسة ١٩٤٥/٢/٥)

١٣- إذا كان المقهى الذى وقع التفتيش فيه ليس مملوكا للمتهم الذى ضبط معه الحشيش وهو فيه، فلا يقبل من هذا المتهم أن يتذرع بانتهاك حرمة المقهى للنعى على الحكم.

(الطعن رقم ١٨٨٢ سنة ١٨ ق- جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢)

١٤- الدفع ببطلان تفتيش مسكن فى غير الأحوال المرخص فيها قانونا بالتفتيش هو حق لصاحب المسكن وحده. لأنه هو الذى من أجله تقرر البطلان على أساس أنه هو الذى يؤذيه إنتهاك حرمة مسكنه.

(الطعن رقم ٢٣٧٠ سنة ١٨ ق- جلسة ١٩٤٩/١/٣١)

١٥- ما دام قد صدر إذن النيابة فى تفتيش متهم فللبوليس أن ينفذ هذا الأمر عليه أينما وجده ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش فى منزل شخص آخر لأن الدفع بحرمة المسكن إنما شرع لمصلحة صاحبه.

(الطعن رقم ١٧٣٧ سنة ١٩ ق- جلسة ١٩٥٠/٢/١٣)

١٦- إن بطلان التفتيش لا يستفيد منه إلا صاحب الشأن فيه من وقع التفتيش بمسكنه، فليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به، لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثره ولو كان يستفيد من ذلك، لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التبعية فقط.

(الطعن رقم ٣٩٠ سنة ٢١ ق- جلسة ١٩٥١/١١/١٢)

١٧- إن للزوجة وهى تساكن زوجها وتحوز المنزل فى غيبته، من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يخلو لها الدفع ببطلان التفتيش الذى تتأذى من حصوله بغير رضاها، وتضار بنتيجته، ما دام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله.

(الطعن رقم ١١١٧ سنة ٢٤ ق- جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢)

١٨- لا جدوى للطاعن من إثارة الدفع ببطلان التفتيش مع إقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره أن يثيره ولو كان يستفيد منه.

(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٦/١/٩ سنة ٧ ص١٦)

١٩- لا يمكن أن يستفيد من بطلان الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش إلا صاحب الشأن ممن وقع التفتيش بمسكنه أو بمحله.

(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/٥/١ سنة ٧ ص٦٨٨)

٢٠- متى أنكرت المتهمة ملكيتها للصرة التي وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها في الواقع.

(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/١١/٥ سنة ٧ ص١١٢٩)

٢١- جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان تفتيش منزل بعينه أو ببطلان الأمر الصادر بتفتيشه لا يقبل من غير حائزه الذي يملك التحدث عن حرمة.

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٨/٣/٤ سنة ٩ ص٢٤٦)

٢٢- إذا كان الدفاع عن المتهم قد أعلن عن رغبته في عدم التمسك ببطلان التفتيش، وترافع في موضوع التهمة طالبا إعتبار المتهم محرزا للتعاطي فلا يقبل منه إيداء هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ سنة ٧ ص٢٧٤)

٢٣- إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أسهم في صفقة الحشيش المبيعة والتي ضبطت بالسيارة وأنه يحرزها وهو الذي باشر تسليمها فإنه لا يكون للمتهم مصلحة في التمسك ببطلان تفتيش حقيقية ضبطت في مكان آخر وما أسفر عنه هذا التفتيش من وجود فتات الحشيش وتلوثاته فيها.

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ سنة ٩ ص ٧١٦)

٢٤- من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية متعلقه بصحة الدليل المستمد من التفتيش ومن ثم فلا يقبل من المتهم إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يشره أمام محكمة الموضوع ولو كان قد تمسك بهذا الدفع أمام غرفة الاتهام.

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ سنة ٨ ص ٤٤٠)

٢٥- إذا كان البين من محضر جلسة محاكمة المتهم أنه لم يدفع ببطلان إجراءات التفتيش، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ سنة ٨ ص ٨٩٥)

٢٦- إن الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضى تحقيقا.

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/٥/٢٠ سنة ٩ ص ٥٥٨)

٢٧- إن الأحكام التي صرحت فيها محكمة النقض بأن الدفع

ببطلان التفتيش هو من الدفع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق استبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام، بل لهذا القول علة أخرى هي أن مثل هذا الطلب يستدعى تحقيقا وبحثا في الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض، فإذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوع البطلان جازت إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق- جلسة ١٩٥٨/٦/٣ سنة ٩ ص ٦٠٩)

٢٨- الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه، فإن لم يشره فليس لغيره أن يديه ولو كان يستفيد منه، لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا عن طريق التبعية وحدها، ولما كان الثابت مما حصله الحكم عن واقعة الدعوى أن المخدرات ضبطت في سيارة للقوات الجوية كان يقودها سائقها بعلم رياسته وأن تفتيشا لم يقع على شخص الطاعن فيسفر عن ضبط مخدر معه، فإنه لا يقبل منه الدفع ببطلان تفتيش تلك السيارة أو ببطلان الإذن الصادر بتفتيشها لأنه لا صفة له في التحدث عن ذلك.

(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق- جلسة ١٩٦٣/٤/٨ سنة ١٤ ص ٢٩٥)

٢٩- الدفع ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش وببطلان التفتيش، من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا، ومن ثم فلا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق- جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ سنة ١٤ ص ٤٦٠)

(والطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٣٤ ق- جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ سنة ١٥ ص ٥٩٧)

٣٠- ليس صحيحا فى القانون أن الحق فى الطعن على إجراءات التفتيش يسقط لعدم إثارته من الدفاع فى استجواب النيابة، إذ العبرة فى سقوط هذا الحق لا تكون إلا بعدم إبدائه أمام محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ٣٠٦٦ لسنة ٣٢ق- جلسة ١٩٦٣/٢/٤ سنة ١٤ ص ٨٨)

٣١- لا مصلحة للطاعن فى الجدل فيما إذا كان تخليه عن قطعة المخدر التى ألقاها على الأرض قد تم باختياره بحيث تقوم حالة التلبس التى تجيز القبض عليه وتفتيشه، أو أن القاءها كان وليد إجراء غير مشروع لا يجيز ذلك، طالما كان من حق رجال الضبطية القضائية إجراء هذا القبض والتفتيش بناء على الإذن بذلك الذى ثبت صدوره من النيابة فعلا.

(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦١/١٠/٩ سنة ١٢ ص ٧٧٤)

٣٢- الدفع بيطلان تفتيش سيارة لا يقبل إلا من مالكيها، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن - الذى تنصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه - أن يتحدى بيطلان ضبطها وتفتيشها.

(الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ق- جلسة ١٩٦٣/٣/٥ سنة ١٤ ص ١٤٨)

٣٣- متى كان الطاعن لا يدعى أن المخزن الذى وقع عليه التفتيش مملوك له أو فى حيازته، فإنه لا يقبل منه التذرع بانتهاك حرمة.

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٣٣ق- جلسة ١٩٦٤/١/١٣ سنة ١٥ ص ٥٢)

٣٤- العبرة فى الإثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع المحكمة وإطمئنائها إلى الدليل المقدم إليها، فإذا كانت قد تعرضت بما هو واجب عليها من تطبيق القانون على الوجه الصحيح إلى بحث مآخذ الدليل والنظر

فى قبوله فى الإثبات أمامها وهى فى ذلك لا تتقيد بوجهات نظر الخصوم أنفسهم، فلا يصح النعى عليها بأنها تجاوزت فى ذلك حدود سلطتها لأن واجبها فى فحص الدليل قبل الأخذ به يمنع من القول بأن هناك من الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه، ولما كانت الصورة التى ارتسمت فى وجدان المحكمة من مجموع الأدلة التى أطحرت عليها هى أن الضبط والتفتيش قد حصلوا على خلاف القانون وإنتهت من ذلك فى منطق سليم إلى بطلان هذا الإجراء، وما تلاه وخلصت إلى تبرئة المطعون ضده، ومن ثم فلا يصح النعى عليها وهى بسبيل ممارسة حقها فى التقدير بأنها تجاوزت سلطتها ويكون ما تثيره النيابة العامة - من أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التفتيش وبراءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المطعون ضده لم يدفع بهذا البطلان حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها - فى غير محله.

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ سنة ١٥ ص ٨٦٩)

٣٥- يوجد فرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته، وإذا كان الطاعن لم يدفع ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فلا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه فى حقيقته دفع موضوعى أساسه المنازعة فى سلامة الأدلة التى كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها، وما دامت قد اطمأنت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور على المواد المخدرة فإنه لا يجوز مصادرتها فيما اطمأنت إليه أو إثارة ذلك الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض. ولما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أبدى أيهم دفعا ببطلان التفتيش تأسيسا على أن الضابطين اللذين نيط بهما تنفيذه غير مأذون لهما فى ذلك ولا يجوز نديهما للقيام به لخلو الإذن مما يخلو الصادر إليه حق

ندب سواء لإجرائه، وكان الحكم قد خلا مما يدل على هذا البطلان، فإنه لا يجوز للطاعن أن يشير ذلك أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ سنة ١٦ ص ٦٤٣)

٣٦- إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات التفتيش لعدم صدور إذن به من الجهة المختصة أو لأن الضابط الذى أجراه قد تجاوز حدود الإذن الصادر بتفتيش الطاعن ومسكنه بحثا عن أسلحة وذخيرة غير مرخص بها ففرض ورقة صغيرة ليس فى مظهرها ما ينبئ عن اشتغالها على شئ من ذلك أو عن قيام حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر ولو لم يكن تخلى الطاعن عنها طواعية واختيارا بل كان تلبية لأمر الضابط له لبسط قبضة يده، ولم يتخذ هذه الأسس التى يتحدث عنها فى وجه الطعن ولا من أى أساس آخر دونها سبيلا لابطال ما تم من إجراءات التفتيش فإنه لا يقبل منه إثارة الدفع ببطلانها لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار أن هذا الدفع من الدفوع الموضوعية التى تختلط بالواقع ويقتضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به، ولا يغير من ذلك افتراض صحة ما يثيره الطاعن من أنه قد تمسك بهذا الدفع فى محضر سماع أقواله وأمام مستشار الاحالة ما دام الثابت أنه لم يثره على أى وجه من الوجوه خلافا لما يدعيه فى طعنه أمام محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ سنة ١٦ ص ٨٥٢)

٣٧- الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للمحافظة على حرمة المكان، ومن ثم فإن التمسك به لا يقبل من غير حائزه.

(الطعن رقم ٢٠٩٦ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٦٧/١٢/٤ سنة ١٨ ص ١٢١٨)

٣٨- عدم جواز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش إلا
من شرع البطلان لمصلحته.

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٦٨/٣/٤ سنة ١٩٦٠ ص ٣٢٠)

٣٩- عدم جواز إبداء الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم
يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض. إثارته فى تحقيق النيابة لا يغنى
عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ سنة ١٩٦٠ ص ٤٥٦)

٤٠- عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفته
الأوضاع القانونية إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايته. لا صفة لغير مالك
الشيء أو حائزه فى الدفع ببطلان تفتيشه.

(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ سنة ٢٠ ص ٩٧٦)

٤١- الدفع ببطلان إذن التفتيش أو التفتيش ذاته. دفع قانونى مختلط
بالواقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/١٢/٨ سنة ٢٢ ص ٦٢٦)

٤٢- يجب إبداء الدفع ببطلان القبض والتفتيش فى عبارة صريحة
تشمّل على بيان المراد منه فإذا كان المدافع عن الطاعن قد أبدى فى
مرافعته، أن القضية مختلقة من أساسها وأنه يراد تصويرها على أنها حالة
تلبس وأن التصور المقول به مشوب بأنه غير واقعى، فإن هذه العبارات المرسلة
لا تفيد ببطلان القبض والتفتيش.

(الطعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/١/٩ سنة ٢٣ ص ٣٠)

٤٣- الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه بعد الأجل المحدد له فى الإذن الصادر به إنما هو من الدفع القانونى المختلطة بالواقع وهى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع، أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان لأنها تقتضى تحقيقا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به.

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ سنة ٢٣ ص ٧٥٩)

٤٤- من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة الساتعة التى أوردتها.

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ سنة ٢٨ ص ٢٣٤)

٤٥- الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصوله فى غير المكان المحدد بإذن التفتيش. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٤٨ق- جلسة ١٩٧٩/٤/١٩ سنة ٣٠ ص ٤٩٠)

٤٦- محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الدفع ببطلان التفتيش إذا لم يبد الدفع المذكور فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه.

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ق- جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ سنة ٢٤ ص ٥٥٩)

٤٧- إذا كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع أمر إسهام ضابط آخر غير مختص محليا بإجراء التفتيش فى إجراءاته فلا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ق- جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ سنة ٢٤ ص ١١٧٦)

٤٨- الدفع ببطلان إذن التفتيش، وجوب أن يكون صريحا. قول المتهم أنه قد بين عدم دقة التحريات وأنها غير صحيحة، ليس دفعا صريحا. إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض. مشروط بأن يحمل الحكم مقوماته.

(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ سنة ٣٠ ص ٨٩١)

٤٩- إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لوقوع الجريمة نتيجة تحريض ورد عليه بقوله «أنه وإن كان هذا الدفاع لم ييده أمام هذه الهيئة مما يعد أنه لا يتمسك به، فإنه بدوره دفع غير سليم ذلك أنه لا يقبل القول إن تدخل الضابط لعقد صفقة مع تاجر مخدرات بالاستعانة بمرشد أن ذلك يعد خلقا لجريمة الاتجار في المخدر إذ أنه ما كان تاجر المخدرات يمارس تجارته ووجد الضابط الاستعانة بمرشد لعقد الصفقة معه ليمكن من ضبطه نظرا لشدة حرصه فإن ذلك لا يعد تحريضا وخلقاً للجريمة مما يجعل هذا الدفع بدوره ظاهر الفساد». وكان ما أورده الحكم فيما تقدم فضلا عن أنه لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق، فإنه صحيح في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن لما هو مقرر من أنه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا فطريقة إجرائه متروكة لرأى القائم به ومن ثم فلا تشرب على الضابط إن هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش والمأذون له به تكليف أحد المرشدين لاستدراج المتهم إلى خارج مسكنه بحجة شراء مادة مخدرة منه.

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ سنة ٣٠ ص ٩٦٢)

٥٠- إن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن

مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان نظراً لأنها تقتضى تحقيقاً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة. لما كان ذلك، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تثر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم - قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان - حيث أثبت أن مأمور الجمرک لحق بالطاعنة داخل الدائرة الجمرکیة وأعادها إلى صالة التفتيش حيث قام بتفتيش أمتعتها وهو حق مقرر لمأمور الجمرک طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى يستفاد من إستقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ منه أن الشارع منح موظفى الجمارک الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمرکیة أو فى حدود نطاق الرقابة الجمرکیة إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فىمن يوجدون بداخل تلك المناطق، وكان الحكم قد اطمأن إلى دواعى الشك التى اقتضت استدعاء الطاعنة قبل خروجها من نطاق الدائرة الجمرکیة وإعادة تفتيش أمتعتها فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص لا محل له.

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ق- جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢)

٥١- لما كان البين من الأوراق والمفردات المضمومة أن الطاعن - سواء فى المرافعة الشفوية، أو فى المذكرة المقدمة منه إلى محكمة الموضوع - لم يدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش، أو ببطلان الإذن الصادر بهما إستناداً إلى عدم جدية التحريرات، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت مما يرشح لقيام هذا البطلان، وكان ذلك الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع، والتى تقتضى تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة محكمة

النقض، فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥)

٥٢- لما كان الدفع ببطلان إذن التفتيش من الدفع القانونية التى تختلط بالواقع، فإنه لا تجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض، لأنه يتطلب إجراء تحقيق تنحسر عنه وظيفتها ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماته. ولا يغير من ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعنين قد أثار أمام المحكمة مقولة عدم جدية التحريات إذ أن هذه العبارة المرسلة لا تفيد الدفع ببطلان الإذن الذى يجب إيدأؤه فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه.

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٤ق- جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧)

٥٣- إن الدفع بصدر الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التى أوردها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش إستناداً إلى أقوالهما وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما حصله الحكم فى هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٤ق- جلسة ١٩٨٤/١٠/١٦)

٥٤- لما كان بحسب وكيل النيابة فيما يتخذ من إجراءات أن يذكر صفته هذه ملحقة بإسمه، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن إغفال كل من

وكيل النيابة مصدر الإذن ووكيل النيابة المحقق بيان اختصاصه المكاني أو الوظيفي ما دام أن الطاعن يسلم في أسباب طعنه بأن أولهما أصدر إذن التفتيش بإسمه مقرونا بصفته كوكيل للنيابة الكلية وأن ثانيهما ذكر إسمه مقرونا بصفته كوكيل نيابة من مستهل محضر التحقيق وطالما لم يدع الطاعن أن أيا منهما غير مختص بالعمل الذي أجراه.

(الطعن رقم ٤٤١٦ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٦/١/٢)

٥٥- لما كانت مدونات الحكم قد أبانت في غير لبس أن جريمة إحراز الطاعن للمواد المخدرة كانت قائمة بالفعل وتوافرت الدلائل على نسبتها إليه وقت أن أصدرت النيابة إذن الضبط والتفتيش، وكان ما ورد بأسباب الطعن - في خصوص سعى الطاعن في هذا الشأن - من أن عبارة الإذن جرت بأن يتم ضبط وتفتيش الطاعن وآخر أينما يتواجدان بدائرة محافظة الاسماعيلية لا يؤدي بداهة إلى المعنى الذي ذهب إليه الطاعن من أن الإذن صدر معلقا على شرط عن جريمة احتمالية وكوسيلة للبحث والتنقيب، إذ لم يقصد بهذه العبارة غير تحديد النطاق المكاني للإذن وبيان أنه يشمل دائرة المحافظة بأكملها بحكم صدوره من وكيل النيابة الكلية بها - على ما جاء بالحكم - ومن ثم فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن في هذا الصدد طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفعا ظاهر البطالان.

(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٦/١/٢)

٥٦- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع أمر إسهام ضابطين غير مختصين محليا في إجراء

التفتيش، ومن ثم فلا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٦/١/٢)

٥٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان تفتيش وكيل النيابة لمنزل الطاعن بقوله: «وحيث أن المحكمة لم تعمل فى إدانة المتهم - الطاعن - بما أسفرت عنه معاينة السيد وكيل النيابة وما نتج عنها من ضبط لأشجار نبات الخشخاش وكذلك لبذور نبات الخشخاش ومن ثم فلا مجال لبحث ما إذا كان تفتيش السيد وكيل النيابة للمنزل وما أسفر عنه هذا التفتيش من ضبط لنبات الخشخاش وبذوره قد وقع صحيحاً من عدمه» لما كان ذلك، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتخذ من المضبوطات التى أسفر عنها تفتيش وكيل النيابة لمسكن الطاعن دليلاً على ثبوت التهمة قبله، إنما عول على ما أسفر عنه تفتيش شهود الواقعة لمسكن الطاعن وملحقاته وحديقة الموالح المملوكة له فإنه من ثم لا يعيبه التفاته عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن فى هذا الخصوص.

(الطعن رقم ٥٥٣٠ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٦/١/٢٧)

٥٨- لما كان البين أن الحكم المطعون فيه رد على دفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش بأن «لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إدارى أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة وأن للمأمور الضبط القضائى أن يضبط ما تدركه حواسه لأول وهلة من جرائم وهو ما توافر فى هذه الدعوى لأن الرائد لما شاهد المقهى مضاء فى وقت متأخر من الليل دخل إليه لاستطلاع الأمر بموجب حقه المخول قانوناً وشاهد لأول وهلة أن المقهى أعدت وهيات لتعاطى

المخدرات» - فى حين أنه من المقرر أن المحل العام يصبح خاصا فيتمتع بحرمة المسكن فى الأوقات التى يغلق فيها فى وجه الجمهور - فإذا كان الثابت من الحكم أن الضابط شاهد مقهى الطاعن مضادة فى ساعة متأخرة من الليل فاقتررب منها فشاهد دخانا ينبعث منها يخالطه رائحة الحشيش فدخل المقهى فوجد الطاعن ممسكا بنرجيلة نحاسية يمررها على الرواد - فإنه كان يقتضى على المحكمة أن تتحقق من وقت حصول الواقعة وما إذا كانت المقهى مفتوحة للجمهور أم مغلقة وكيفية دخول الضابط إليها وصولا إلى التحقق من صحة أو عدم صحة الدفع من حيث الواقع والقانون معا.

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٦ق- جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧)

٥٩- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش خارج نطاق الاختصاص المكاني لمصدر الإذن بهما، ورد عليه بقوله «إنه لما كان الأصل فى الإجراءات الصحة، وكان الثابت من محضر التحريات أنه عرض على وكيل نيابة الحوادث نيابة شرق القاهرة الكلية التى يقع فى دائرتها قسم مدينة نصر فإن هذا الدفع يغدو عاريا من الصحة جديرا بالالتفات عنه» ، وكان الحكم قد استظهر - فى معرض بيانه لواقعة الدعوى وإيراده مضمون أقوال شاعدى الإثبات - أن ضبط الطاعن وتفتيشه وقع أمام فندق سونستا بدائرة قسم مدينة نصر بناء على إذن النيابة العامة بذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/١/٥)

٦٠- لما كان من المقرر أنه لا تشريب على مأمور الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد إكتشافها ولو

اتخذوا فى سبيل ذلك التحدى وانتحال الصفات حتى يأنس الجانى لهم ويأمن جانبهم، فمسايرة رجل الضبط للجناة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى القانون ولا يعد تحريضا منهم للجناة مادام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدومة ومادام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة، فإن الحكم يكون سليما فيما إنتهى إليه من رفض الدفع بطلان إجراءات القبض والتفتيش تأسيسا على توافر حالة التلبس التى تبينها .

(الطعن رقم ٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق-جلسة ١٠/١٩٩٨س ٤٩ص ١٠٢١)

٦١- لما كان ما يثيره الطاعن بشأن التفات الحكم عن دفعة بطلان إجراءات الضبط لعدم عرضه على النيابة إلا فى اليوم التالى للقبض عليه وعن دفاعه فى شأن إختلاف وصف الحرز بمحضر الضبط عنه بتحقيقات النيابة مردودا بما يبين من محضر جلسة المحاكمة من عدم إبداء هذا الدفاع صراحة أمام محكمة الموضوع فليس له النعى عليها - من بعد - قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض. هذا فضلا عن أنه لا جدوى مما يثيره الطاعن فى خصوص تراخى عرضه على النيابة طالما أنه لا يدعى أن هذا الإجراء قد أسفر عن دليل منتج من أدلة الدعوى. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع فى شأنه القبض أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقيق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه، كما أنه من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة لذلك إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم وكان القبض والتفتيش المدعى بطلانها -

وبفرض حصولهما - قد وقعا على أشخاص آخرين فإنهما بهذه المثابة لا
يمسا حرمة من الحرمات المكفولة للطاعن ويكون نعيه بهذا الوجه غير
مقبول.

(الطعن رقم ٢٣٦٥٢ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠)

٦٢- لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش
لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة ورد عليه في قوله: «وحيث أنه عن
الدفع المبدى من الدفاع الحاضر مع المتهم ببطلان الضبط والتفتيش
لحصولهما قبل الإذن الصادر بذلك فإن الثابت من شهادة شاهد الإثبات أنه
انتقل الى محل إقامة المتهم يوم ١٩٩٧/٤/٢٠ عقب صدور إذن النيابة
العامة ونفاذا له فوصل نحو الساعة ٣, ١٥ ص نفس اليوم فأجرى تفتيش
المتهم على النحو السالف بيانه وهو الأمر الذى تأيد بما أثبت بدفتر أحوال
الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بقنا متضمنا انتقال شاهد الإثبات يوم
١٩٩٧/٤/٢٠ الساعة ٣ ص للمأمورية سرية وعودته فى ذات اليوم الساعة
٣, ٥٥ ص من المأمورية السرية بعد ضبط المتهم محرزا المخدر المضبوط الأمر
الذى يبين من جماعه أن ضبط المتهم وتفتيشه قد تم لاحقا لإذن النيابة
العامة الصادر بذلك ونفاذا له وهو ما تطمئن إليه المحكمة تمام الاطمئنان
وتلفتت عما زعمه المتهم من أن ضبطه وتفتيشه تم يوم ١٩٩٧/٤/١٩
الساعة ٨, ٣٠ م وكذلك عما ورد بالبرقية المودعة بملف الدعوى والمرسلة يوم
١٩٩٧/٤/٢٠ الساعة ١٧ (أى الساعة ٥ مساء) من
يشكو فيها من القبض على أخيه المتهم يوم ١٩٩٧/٤/١٩ الساعة ٨, ٣٠ م
ومن ثم فإن هذا الدفع يضحى على غير أساس خلىق بالرفض» وهو من
الحكم رد كاف يستقيم به ما خلص إليه من إطراح هذا الدفع، فإن ما ينعاه
الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سليم. لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد
على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعلم جليلة التحريات فى قوله «فإن الثابت

بمحضر التحريات أنه أورد إسم المتهم وسنه ومؤهله ومحل إقامته وما دلت عليه التحريات السرية والمراقبة المستمرة من إحرازه لمواد مخدرة. لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن موكول لسلطة التحقيق تحت رقابة وإشراف محكمة الموضوع فإن هذه المحكمة تقرر سلطة التحقيق على جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن، الأمر الذي يضحى معه هذا الدفع على غير أساس خليك بالرفض، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأت لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولما كانت المحكمة قد سوغت الإذن بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا يمارى الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق، وكان الخطأ في بيان عمل المتهم أو مسكنه تحديدا أو سوابقه لا يقدر بذاته في جدية التحريات، فإن ما يثيره الطاعن في شأن ذلك يكون غير قويم.

(الطعن رقم ٢٤٨٨٨ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٩)

٦٣- لما كان من المقرر أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع بطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان، وكان ما أثاره الطاعن في طعنه بشأن عدم حصول النيابة العامة على أمر مسبق فهو أساس جديد لم يسبق له أن دفع به أو محاميه أمام محكمة الموضوع - كما يبين من محضر جلسة المحاكمة -

ومن ثم فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع موضوعي لم يبد أمامها، ولا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٤٩٠٠ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠)

٦٤- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بأن القبض والتفتيش تما قبل صدور الإذن بهما يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه لإطئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها، وكان الحكم المطعون فيه مع ذلك قد رد على هذا الدفع بقوله: «كما تلتفت المحكمة أيضا عن الدفع المبدى ببطلان القبض والتفتيش بمقوله وقوعهما قبل صدور إذن النيابة العامة وذلك لما تطمئن إليه وتثق فيه في أن الضبط والتفتيش قد جريا بعد الإذن بهما على النحو الذي سطره الضابط شاهد الواقعة في محضره ووفق شهادته التي أدلى بها أمام النيابة العامة التي تطمئن إليهما سيما وأن الثابت من مطالعة النيابة العامة لدفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات أن الضابط أثبت قيامه لهذه المأمورية في يوم الواقعة في الساعة ٤,١٥م كما ثبت من مطالعة دفتر أحوال المركز قيام ضابط مباحث المركز لهذه المأمورية في يوم ١٩٩٧/٢/٢٤ الساعة ٤,٢٥ مساء الأمر الذي يؤكد صدق أقوال ضابط الواقعة على النحو السالف سرده، كما أن المحكمة تنزه إلى أن فتح محضر الضبط في الساعة السادسة من مساء يوم ١٩٩٧/٢/٢٤ لا يتعارض

مع ما أثبت في دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات في عودة المأمورية في الساعة السابعة من مساء هذا اليوم، واستمرار التقيب بتحرير المحضر اللازم إذ أن الثابت في دفتر أحوال المركز عودة المأمورية في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم ١٩٩٧/٢/٢٤ والقيام بتحرير محضر بضبط الواقعة، الأمر الذي يطمئن معه أن الضابط قام بتحرير محضر الضبط في مركز الشرطة قبل انتقاله إلى قسم مكافحة المخدرات، وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغاً لإطراحه، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٤٩٩٤ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

٦٥- لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية وأطرحه في قوله «أما القول بأن الإذن صدر عن جريمة مستقبلية فهو الآخر قول غير سديد إذ الثابت من مدونات التحريات التي صدر إذن النيابة العامة على ركيخته أن المتهمين يحوزون ويحرزون مواد مخدرة وقد حدد تلك المادة المخدرة بأنها هيروين ومن ثم تكون الجريمة حالة وتحقق نسبتها إلى المتهمين ويضحى ذلك الدفع مجرد ضرب من ضروب الدفاع لا يصادف صحيح القانون مما يتعين معه إطراحه» فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة وإذ إنتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشهم وليس جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٠٣٣٣ لسنة ٦٨ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٤)

ثانيا: يتعين على محكمة الموضوع مناقشة الدفع بطلان القبض والتفتيش والرد عليه:

قضت محكمة النقض في هذا الشأن بما يأتي:

١- ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة جلب جواهر مخدر قبل الحصول على ترخيص بذلك، قد شابه القصور في التسبب، ذلك بأنه دفع بطلان القبض وما ترتب عليه لحصوله بغير إذن من النيابة العامة، غير أن الحكم لم يعن بإيراد هذا الدفع والرد عليه مما يعنيه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أنه حصل دفاع الطاعن على السياق الذي أورده في أسباب طعنه، لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع بطلان القبض وما ترتب عليه هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه، ومتى كان الحكم قد عول في قضائه بالادانة على الدليل المستمد منه، وأنه لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع، وإذا كان ذلك، وكان دفاع الطاعن - على السياق آنف الذكر - دفاعا جوهريا، لما قد يترتب عليه إن صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر كلية عن الرد على هذا الدفع، على الرغم من أنه استند في قضائه بالادانة إلى الدليل المستمد مما أسفر عنه القبض وعلى أقوال من أجراه، فإنه يكون فوق قصوره في التسبب معيبا بالإخلال بحق الدفاع بما يطله ويوجب نقضه وإعادة.

(الطعن رقم ١١٤٦٧ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩١/١٢/١٢)

٢- ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ

دانه بجرمة إحرار مخر بغير قصد الإجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانونا، قد شابه القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه دفع ببطلان القبض وما ترتب عليه لحصول القبض قبل صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش غير أن الحكم لم يعن بإيراد هذا الدفع أو الرد عليه، مما يعيه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث أن البين من محاضر جلسات المحاكمة والحكم المطعون فيه أنهما حصلا دفاع الطاعن على أنه ضبط بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٨٩ خلافا لما أورده ضابط الواقعة بمحضره المؤرخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٩ والمذيل فى ذات التاريخ باذن النيابة العامة بضبط وتفتيش المتهم وطلب تحقيقا لدفاعه ضم دفتر أحوال القسم فأجابته المحكمة الى طلبه وتبينت من الاطلاع عليه خلوه من أى بيان بشأن تاريخ ضبط الطاعن. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان القبض وما ترتب عليه هو من أوجه الدفاع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه، متى كان الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على الدليل المستمد منه، وأنه لا يكفى لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع وإذ كان دفاع الطاعن - على السياق آنف الذكر - يعد دفاعا جوهريا، لما قد يترتب عليه - إن صح - من تغيير وجه الرأى فى الدعوى، فقد كان على الحكم المطعون فيه أن يعنى بهذا الدفاع ويمحصه ويقسطه حقه بلوغا إلى غاية الأمر منه، خاصة بعد أن قدرت المحكمة جدية هذا الدفاع وأمرت بضم دفتر أحوال قسم الشرطة وثبت لها خلوه من تاريخ ضبط الطاعن، فإن تبين لها صحة هذا الدفاع، تحتم عليها ألا تأخذ بالدليل المستمد من التفتيش لأنه وقع متفرعا عن قبض باطل، وإن تبين عدم صحته حق لها الاستناد إلى الدليل المستمد من التفتيش، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قعد كلية عن الرد

على هذا الدفاع ومناقشة دلالة خلو دفتر أحوال قسم الشرطة من تاريخ ضبط المتهم على الرغم من أنه استند في قضائه بالإدانة إلى الدليل المستمد مما أسفر عنه التفتيش ذاك وعلى أقوال من أجره، فإنه يكون فوق قصوره في التسبب معيبا بالاخلال بحق الدفاع، بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة، دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن.

(الطعن رقم ١٢٩١٠ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩١/١٢/١٩)

ثالثا - أثر بطلان التفتيش في الاعتراف والأدلة الأخرى:

١- للمنازل حرمة ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال المرخص بها قانونا يحرمه القانون وبمقاب فاعله، فدخول رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور والتفتيش الذي يجرونه في تلك الحال باطل قانونا ولا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجره لأن مثل هذه الشهادة تتضمن إخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتمادا على أمر تمقته الآداب وهو في ذاته جريمة وإذن فيكون باطلا الحكم الذي يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانونا وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجره ولم يكن له سند في الادانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة.

(الطعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٣ق- جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٧)

٢- دخول رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور والتفتيش الذي يجرونه في تلك الحال باطل قانونا ولا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا

على شهادة من أجروه ولا على ما يثبتونه في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامهم من المتهمين لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع إخباراً منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماد على أمر تمقته الآداب وهو في حد ذاته جريمة وإذن فالحكم الذي يؤسس على مثل هذا المحضر وعلى أقوال رجل البوليس الذي أجرى التفتيش وعلى ما نسب إلى المتهم من الإقرارف أمام نفس هذا المحقق ولم يكن له سند في الإدانة غير هذه العناصر يعتبر حكماً باطلاً.

(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤ق- جلسة ١٩٣٤/٣/١٢)

٣- إن بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التمويل في الحكم بالادانة على أى دليل يكون مستمداً منه، ثم إن أدلة الادانة التي توردها المحكمة في حكمها في المواد الجنائية مستساندة يكمل بعضها بعضاً بحيث إن سقط أحدها أو استبعد تعين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الإدانة. وإذن فإذا كان الحكم بالادانة مع قوله ببطلان التفتيش قد أخذ بالدليل المستمد منه، وهو المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها، لتكملة الدليل المستنبط من أقوال المتهم في التحقيق الابتدائي أو لتأييد أقواله. فإنه يكون قد أخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٧/٦/٢)

٤- إن الدليل المستمد من مناقشة المتهم في شأن مخدر ضبط بمنزله بناء على تفتيش باطل يكون باطلاً كذلك ولا يصح الاستشهاد به عليه لأن تلك المناقشة إنما كان مدارها مواجهة المتهم بما أسفر عنه التفتيش الباطل من نتيجة.

(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ١١ق- جلسة ١٩٤١/٥/٥)

٥- متى قبلت المحكمة الدفع ببطلان التفتيش الذى أسفر عن وجود المخدر فلا يصح منها أن تدّين المتهم على أساس وجود المخدر عنده بل يجب أن يكون اقتناعها بالادانة مبنيا على أدلة أخرى كافية. فإذا كانت المحكمة قضت ببطلان التفتيش واستبعدت ما أسفر عنه كدليل لإثبات فى الدعوى ومع ذلك أدانت المتهم بناء على ما قالته من أنه قد قرر فى جميع أدوار الدعوى هو وزوجته أن المادة التى يحاكم عن إحرازها قد ضبطت بين طيات فراشه، وأنه قد ثبت من التحليل أنها حشيش، فإن حكمها يكون معيبا لأن هذا القول من المتهم وزوجته لا يعد اعترافا وإنما هو مجرد تقرير للتفتيش الباطل ولما نتج عنه.

(الطعن رقم ٩٦٢ لسنة ١٢ق- جلسة ١٩٤٢/٣/٣٠)

٦- ما دامت إدانة المتهم قد أقيمت على دليل مستمد من محضر تفتيش باطل وعلى الاعتراف المنسوب اليه فى هذا المحضر والذى أنكره فيما بعد فإنها لا تكون صحيحة لاعتمادها على محضر إجراءات باطلة.

(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ١٩ق- جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨)

٧- إذا كان محضر التفتيش باطلا حقيقة، وكانت المحكمة قد اعتمدت فى حكمها على أدلة غير مستمدة منه، فإن المصلحة فى التمسك ببطلانه تكون منتفية.

(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٧ق- جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٥)

٨- إن بطلان التفتيش لا يترتب عليه حتما براءة المتهم، بل كل ما يقتضيه هو استبعاد الأدلة المستمدة من ذلك التفتيش وعدم الاعتماد بها فى الإثبات أما إذا كانت هناك أدلة أخرى لا شأن للتفتيش بها فإن الإثبات بمقتضاها يكون صحيحا ولا شائبة فيه. ولذلك فإنه يجب على المحكمة إذا

ما قضت ببطلان التفتيش أن تبحث فيما يكون قائما فى الدعوى من الأدلة التى لا علاقة لها بالتفتيش وتقدرها ثم تصدر حكمها بناء على ما تراه بعد ذلك من ثبوت الدعوى أو عدم ثبوتها.

(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ١٢ق- جلسة ١٩٤٢/٦/٢٢)

٩- إذا كان منطوق الحكم مقصورا على القضاء ببطلان أمر التفتيش وبطلان عملية التفتيش فهذا الحكم لا يمكن اعتباره صحيحا صادرا من سلطة تملك إصداره، إذ كل ما للمحاكم فى المواد الجنائية بمقتضى ما لها من حق مطلق فى تقدير الدليل وحرية كاملة فى الأخذ بما تطمئن اليه واطراح ما لا يرتاح له فى سبيل تكوين عقيدتها هو أن تعتبر الدليل المستمد من أى إجراء من إجراءات التحقيق الابتدائية التى تجرئها النيابة العمومية أو لا تعتبره. فإذا هى تجاوزت ذلك إلى الحكم ببطلان الإجراء ذاته فإن حكمها يكون فى الواقع مبنيا على تجاوز منها لحدود اختصاصها لأن سلطة الاتهام أو التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم وكل سلطة من السلطتين تباشر اختصاصها فى الحدود المرسومة فى القانون. وليس فى القانون ما يخول المحاكم حق الفصل فى إجراء التحقيقات الأولية من حيث صحتها أو بطلانها ولا يمكن الإلتجاء الى المحاكم لاستصدار حكم منها ببطلان عمل من أعمال النيابة العمومية أو بمنعها من إجرائه. وطالما أن التحقيق لا يعرض على المحكمة فهى ممنوعة قانونا من الفصل فى شئ متعلق به. ثم إن مجرد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية أمامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصا لم يكون لها، بل كل ما يكون لها وهى تقوم بمهمتها من الفصل فى الدعوى المطروحة عليها هو أن تستمتع بكامل حريتها فى تقدير عناصرها المعروضة عليها ومنها الدليل المستمد من تلك التحقيقات.

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ١٥ق- جلسة ١٩٤٥/١/١٥)

١٠- إن بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها. فإذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان القبض والتفتيش وبراءة المتهم وكان من بين ما أورده في أسباب حكمها أن المتهم قد اعترف بذلك أمام الضابط المحقق من غير أن تبين رأيها في هذا الاعتراف - وحكمها فيه - فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه.

(الظعن رقم ١٦١٥ لسنة ٢٠ق- جلسة ١٩٥٦/١/١)

١١- تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على إثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تعتمد فى حكمها عليه رغم العدول عنه.

(الظعن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ سنة ٧ص ١٠٠٩)

١٢- بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات الأشياء التى ظهر من التفتيش وجودها لديه.

(الظعن رقم ٧٦٧ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/١٠/٨ سنة ٧ص ١٠٦٣)

١٣- متى كان الحكم حين قضى بقبول الدفع وبطلان التفتيش وكل ما ترتب عليه من إجراءات وبراءة المتهم قد أغفل ما اعترف به المتهم بجلسة المحاكمة من حيازته للعبة التى وجد بها المخدر ولم يتعرض بشئ لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التى قضى ببطلانها فإنه يكون قاصرا. ولا

يغير من الأمر ما ذهب إليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه العلبة فإن ذلك مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه.

(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/١٢/٣١ سنة ٧ ص ١٣٤٧)

١٤- متى كان الحكم قد إعتد بصفة أصلية فى إدانة المتهم على اعترافه فى محضر البوليس وتحقيق النيابة واتخذ من هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش المدعى بطلانه فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون منتفية.

(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٤/٢٩ سنة ٨ ص ٤٣٨)

١٥- بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها هذا التفتيش ومن هذه العناصر إقرار المتهم اللاحق على إجراء التفتيش.

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٥/٦ سنة ٨ ص ٤٤٦)

١٦- تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على إثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذى أجرى التفتيش الباطل مادام قد صدر مستقلا عنه وفى غير الوقت الذى أجرى فيه.

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٥٧/٥/٦ سنة ٨ ص ٤٤٦)

١٧- متى كان التفتيش الذى وقع فى جيب المتهم قد يتجاوز به مأمور الضبط القضائى حدوده، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرية الشخصية

فهو باطل هو وما ترتب عليه من إقرار صدر في أعقاب لرجال الضبط .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٧/٦/١٩ سنة ٨ ص ٦٨١)

١٨- متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة إلى منزل المتهم مشروعا، وكانت قد أدلت باقرارها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش بوضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات، فإنه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بمقولة أنه تولد عن نوع إكراه يتمثل فيما تملك المتهم من خوف من مفاجأة رجال البوليس .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ق- جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ سنة ٩ ص ١٥١)

١٩- إن بطلان التفتيش - بفرض صحته - لا يحول دون أخذ قاضى الموضوع بعناصر الإثبات الأخرى التى تؤدى إلى ذات النتيجة التى أسفر عنها التفتيش، وأن تعتمد فى ثبوت حيازة المتهم لما ضبط فى مسكنه على إقراره اللاحق بوجودها فيه .

(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/٥/٥ سنة ٩ ص ٤٥٠)

٢٠- لا يجدى المتهم تمسكه ببطلان التفتيش مادام دليل وجود المضبوطات قد تحقق باقراره فى التحقيقات إقرارا اطمأنت المحكمة إلى صحته .

(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٨ق- جلسة ١٩٥٨/٦/٩ سنة ٩ ص ٦٣٨)

٢١- للمحكمة - فى حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان - أن تقرر اتصال أقوال المتهم بالاجراء الباطل ومدى تأثيرها به، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها

بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها.

(الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦١/١٢/٥ سنة ١٢ ص ٩٥٨)

٢٢- إن كل ما يترتب على بطلان القبض والتفتيش هو إستبعاد الدليل المستمد منه، وهذا البطلان لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى - طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل.

(الطعن رقم ٢١٢١ لسنة ٣٤ ق- جلسة ١٩٦٤/٤/٦ سنة ١٥ ص ١٣٧)

٢٣- من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل فى الادانة على أى دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه. وتقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الإتهام أياً ما كان نوعه هو من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضيتها بغير معقب مادام الدليل عليها سائفاً مقبولا. ولما كان إبطال القبض على المطعون ضده لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتماد به فى إدانته، وكان لا جدوى من التصريح ببطلان الدليل المستمد من العثور على مخدر فى جيب المتهم بعد إبطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطلان ما تلاه متصلاً به مترتباً عليه، لأن ما هو لازم بالاعتضاء العقلى والمنطقى لا يحتاج إلى بيان. ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض.

(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣٥ ق- جلسة ١٩٦٦/٣/٧ سنة ١٧ ص ٢٥٥)

٢٤- إن تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم إثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى.

(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٠ ق- جلسة ١٩٧٠/١٠/١٨ سنة ٢١ ص ٩٨٥)

٢٥- إن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذى ظهر من التفتيش وجوده لديه.

(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٤٠ق- جلسة ١٨/١٠/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٩٨٥)

(والطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ق- جلسة ١٢/١٢/١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٧٨٢)

٢٦- إن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التى حدثت يوم إجرائه. فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على وقوع الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها وكان الإثبات بمقتضاها صحيحا لا شائبة فيه، فإن منعى الطاعة فى هذا الشأن لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٤٥ق- جلسة ١٥/١/١٩٧٦ سنة ٢٧ ص ٢٦)

٢٧- إن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التى حدثت يوم إجرائه.

(الطعن رقم ١٣٤١ لسنة ٤٩ق- جلسة ٦/١/١٩٨٠ سنة ٣١ ص ٥٨)

رابعاً- مسائل متنوعة:

١- إن التفتيش الذى يقع على الأشخاص فى غير الأحوال التى يرخّص فيها القانون به يكون باطلا بطلانا جوهريا، ولا يصح الاعتماد عليه كدليل لإدانة الشخص الذى حصل تفتيشه. فإذا قبض أحد رجال البوليس (أونباشى) على شخص وهو سائر فى الطريق، وأجرى تفتيشه لمجرد الظن أو

الاشتباه فى أنه يحزر مخدرا، فإن هذا التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلا مخالفته لأحكام القانون.

(الطعن رقم ٢٤٧ سنة ٧ ق- جلسة ١٩٣٧/٢/٨)

٢- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن رجل البوليس اقتاد المتهم الى مكتب المباحث لما اشتهر عنه فى الاتجار فى المخدرات ثم حصل رئيس المكتب على إذن من النيابة بتفتيشه وفتشه فورا فعثر على قطعة من الأفيون فى داخل حذائه، فلا يجوز الإستناد فى إدانته إلى ضبط المادة المخدرة معه. لأن إذن النيابة فى التفتيش لم يصدر إلا بعد أن قبض على المتهم بغير صفة قانونية وفى ذلك ما يدل على أن استصداره لم يكن إلا للحصول على دليل لم يكن ليوجد لولا هذا القبض، وقد كان للبوليس - إذا كانت القرائن متوافرة لديه ضد المتهم - أن يعرضها على النيابة لاستصدار إذن منها بتفتيشه، أما القبض عليه تمهيدا لتنفيذ إذن لم يكن قد صدر فإنه غير جائز ويجعل الإذن الذى يصدر معيا.

(الطعن رقم ٧٤٥ سنة ١١ ق- جلسة ١٩٤١/٣/٣)

٣- إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن أحد رجال المباحث رأى المتهم فى الشارع، وأن المتهم عندما وقع نظره عليه أسرع فى مشيته، فأرتاب فى أمره واقتاده إلى المركز، وبمجرد وصوله إليه استأذن ملاحظ البوليس النيابة فى تفتيشه فأذنت له وعند تفتيشه وجد بجيبه مادة تبين من التحليل أنها أفيون. فإن هذا المتهم لا يصح أن يقال عنه أنه كان وقت القبض عليه فى حالة تلبس، وإذن فالقبض باطل، والإذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك، لأن استصداره إنما كان للحصول على دليل لم يكن فى قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض، وقد كان للبوليس إذا كانت القرائن متوافرة لديه على إتهام المتهم أن يعرضها على النيابة لاستصدار إذن

بالتفتيش من غير إجراء القبض.

(الطعن رقم ١١٢٧ سنة ١٢ ق- جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠)

٤- إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم عند رؤيته رجال البوليس أخرج ورقة من جيبه ووضعها بسرعة في فمه فلا تلبس في هذه الحالة لأن ما حوته تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجال البوليس رؤيته. وإذا كان رجال البوليس قد قبضوا على هذا المتهم وفتشوه فهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين. لكن الإذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور بعد إطلاعه على محضر ضبط هذه الواقعة واقتناعه بما ورد فيه بأن مخريات البوليس السابقة تدل على أن المتهم من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية على أنه يحزر مواد مخدرة في منزله هو إذن صحيح، والتفتيش الحاصل بناء عليه يكون مستقلاً عن إجراء القبض والتفتيش السابقين عليه فلا ييطان بيطانها وللمحكمة أن تعتمد في إدانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش.

(الطعن رقم ٢١٤٣ سنة ١٧ ق- جلسة ١٩٤٧/١٢/١٥)

٥- لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي عن كيفية حصول التفتيش وطريقة ضبط المندبل المحتوى على المخدر وما أسفر عنه تحليله ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى ما ثبت من تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة مع الطاعن مخدر ولأن في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمناً إطراحها لهذا الدفاع.

(الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ سنة ١٣ ص ٤١٨)

٦- جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بيطان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها. فإذا كان الحكم المطعون

فيه قد استند في إدانة المتهم إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فإنه يكون قاصر البيان مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦٢/٥/٧ سنة ١٣٨١ ص ٤٤١)

٧- تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الإستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها فإذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى، جاز لمأمور الضبط القضائى أن يضبطها، بشرط أن تظهر عرضاً أثناء التفتيش ودون سعى يستهدف للبحث عنها. ولما كان الأمر المطعون فيه قد أسس قضاءه ببطلان التفتيش على أن العثور على المخدر إنما كان نتيجة التعسف فى تنفيذ إذن التفتيش بالسعى فى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التى جرى فيها التحقيق، وكان تقدير القصد من التفتيش أمراً تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تستشفه من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب، فإن ما تثيره النيابة فى طعنها لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦١/٤/١٧ سنة ١٣٨٢ ص ٤٥٧)

٨- متى كان يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن محامية الطاعن دفعت ببطلان الإذن الصادر بالقبض عليه وتفتيشه لأنه صدر باسم الذى لا يتسمى به، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن على الدليل المستمد من هذا التفتيش دون أن يرد على ما أثاره فى شأن صحته مع أنه لو صح لما جاز الاستناد إليه كدليل فى الدعوى، فإنه

يكون قاصرا قصورا يعنيه ويستوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٤/١٦ سنة ٢٣ ص ٥٧٩)

٩- من المقرر أن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الإحراز، وإذ كان لا يشترط قانونا لانعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم، فإن هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري، إذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة إحراز، ولما كان هناك من محل للنصر على العقاب على الشراء مستقلا عن الإحراز. ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أن جريمة شراء المخدر قد وقعت من المطعون ضده الأول فعلا حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالتفتيش وإن كان التسليم قد أرجئ إلى ما بعد ذلك، وكانت محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة العامة للواقعة وهو إحراز المخدر، بل من واجبه أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع وبراءة المطعون ضدها استنادا إلى صدور الإذن عن جريمة مستقبلية، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ سنة ٢١ ص ٤٩٠)

١٠- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب. وإذ كان ما تقدم كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبين أن الاسم الوارد بها هو إسم والد المطعون ضده الذي كان من تجار المخدرات وتوفى إلى رحمة الله وأنه لا يمكن اعتبار ما حدث مجرد خطأ مادي في تحديد الاسم لأن المستفاد مما سجله الضابط

بمحضر الضبط من أنه قد اتضح بعد الضبط أن المتهم يدعى فإن التحريات التى صدر على أساسها الإذن لم تكن جدية بالقدر الذى يسمح بإصدار الإذن والمتهم معروف للضابط بإسمه الحقيقى وسبق ضبطه فى قضية مماثلة، فإن ما انتهى إليه الحكم ولم يكن أساسه مجرد الخطأ فى إسم المقصود بالتفتيش وإنما كان مرجعه القصور فى التحرى بما يطل الأمر ويهدر الدليل الذى كشف عن تنفيذه، وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع، ومن ثم فإن معنى الطاعة فى هذا الصدد يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٥ق- جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣ سنة ٢٦ ص ٢٥٢)

١١- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله «أنه بينما كان ضابط مباحث روض الفرج يتفقد حالة الأمن العام بسوق الجملة بروض الفرج إشتبه فى المتهم (الطاعن) فاستوقفه طالبا منه إبراز تحقيق شخصيته ولما هم بإبرازها سقطت منها لفافة سلوفانية التقطها فتبين أنها تحتوى على قطعة من الحشيش وزن ١,٣ جرام، ويبين من مطالعة المفردات المضمومة أن الضابط أثبت بمحضر الضبط وشهد بتحقيق النيابة أنه لم يتبين محتويات اللفافة إلا بعد فضها عقب التقاطها من الأرض. لما كان ذلك، وكان سقوط اللفافة عرضا من الطاعن عند إخراج بطاقته الشخصية لا يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازته القانونية، وإذا كان الضابط لم يستين محتوى اللفافة قبل فضها، فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تعد فى صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، وتبيح بالتالى لمأمور الضبط القضائى إجراء التفتيش، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على صحة هذا الإجراء، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما

يوجب نقضه. لما كان ذلك، وكان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمدا منه، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواء، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومصادرة المخدر المضبوط عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

(الطعن رقم ٦٨٥٨ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٩٨٤/٤/١٨ سنة ١٩٨٤/٤/١٨ سنة ٣٥ ص ٤٣٨)

١٢- من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التى أوردها، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله «وحيث أنه بالنسبة للدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة فمردود عليه بأن الثابت من أوراق الدعوى وأقوال شهود الاثبات الذين تطمئن المحكمة إلى أقوالهم أن إذن النيابة قد صدر فى الساعة السادسة من مساء يوم وأن الضبط والتفتيش تما فى الساعة السابعة والنصف من مساء نفس اليوم ومن ثم لا تعول المحكمة على هذا الدفع الذى جاء قولاً مرسلًا عاريا من دليله». وكان ما رده به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا لإطراحه، فإن نعى الطاعنين المذكورين على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٥٤ق- جلسة ١٩٨٤/١١/٢٦ سنة ١٩٨٤/١١/٢٦ سنة ٣٥ ص ٨٢٩)

١٣- انفتيش المظفور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون. أما حرمة الجراح فمستمدة من إتصاليه بشخص صاحبه أو مسكنه، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والجراح كذلك، لما كان ذلك، فإن إطلاق القول ببطلان تفتيش الجراح لعدم التخصيص عليه صراحة فى الأمر يكون على غير سند من صحيح القانون.

(الدفع رقم ١٠١ لسنة ١٩١١ فى جلسة ١١/١١/١٩١٤ سنة ٣٥ ص ٨٢٩)

١٤- وحيث أن يبين من محضر جلسة المحاكمة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدعى عن الطاعن إستهل مرافحته طالبا البراءة تأسيسا على سبب يتعلق بالشك فى أسباب تفتيشه بالموضوع ودفع ببطلان الضبط والتفتيش والإذن الصادر من إدارة الجمارك واسترسل فى مرافحته ثم عاد وتساك ببطلان المدعى بالتفتيش لعدم جدية التحريرات التى بنى عليها. لما كان ذلك، وكان المدعى بالان القيد بالتفتيش لعدم جدية التحريرات هو فى حقيقته دفع أن الإذن الصادر من مدير عام الجمارك بتفتيش المدعى لعدم جدية التحريرات التى بنى عليها لا يغير من تلك الحقيقة وزود المدعى على التحدى بوثائق تدل على أن الجلسة إذ العبارة فى مثل هذا الدفع هى بمدلولها الظاهر ما دام المدلول واضحا لا لبس فيه، وكان الحكم المطعون فيه على هذا بقره «وكان الدفع ببطلان الضبط والتفتيش لأن التحريرات غير جدية» دفع لا يقوم على سند لأن الثابت ضبط المخدر لدى المتهم بعد إجراء التحريرات. ومفاد ذلك أن المحكمة أسست اقتناعها بجدية التحريرات التى بنى عليها الإذن بالتفتيش على مجرد ضبط المخدر فى حيازة الطاعن أثناء التفتيش. ولما كان الأصل فى القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط

جريمة «جناية أو جنحة» واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو حرمة الشخصية، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائغة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية التحريات وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل أنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية ويرجع معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسوية إصدار الإذن أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ٧٠٧٩ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/٣/١٣)

١٥- من المقرر أن الدفع بصور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء

على الإذن أخذا بالأدلة التى أوردتها وهو الحال فى الدعوى الراهنة إذ إطمأنت محكمة الموضوع إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة وأن الضبط كان بناء على إذن من النيابة العامة - هذا إلى أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يدفع بالدفع سالف الذكر بل ذهب إلى التشكيك فى أقوال الضابط بشأن المدة التى استغرقتها إجراءات الضبط والتفتيش وإنتهى إلى طلب إجراء معاناة للطريق الذى سلكته القوة فرفضت المحكمة طلبه بقوله: «وحيث أنه عن طلب الدفاع إجراء معاناة للتحقق من الوقت الذى استغرقتة المأمورية من مقر مكتب مخدرات بلبس إلى حيث يقيم المتهم ولإثبات أن فى مكنة المتهم رؤية القوة عند قدومها إليه فذلك مردود بأنه لا جدوى من إجراء هذه المعاناة إذ ليس فى الأوراق ما ينفى حدوث الواقعة بالتصوير الذى أوردته شهودها من الضباط» وهو رد سائغ يستقيم به رفض طلب الطاعن، وينحل نعيه فى هذا الشأن إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته فى شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من إختلاف وزن المخدر مردودا بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى إنتهى إليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تشريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هى التفتت عن الرد على دفاعه فى هذا الشأن.

(الطعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٥٧ق- جلسة ١٩٨٧/١٢/١٦)

١٦- إن للنائب العام أن يندب عند الضرورة أحد رؤساء النيابة للقيام بعمل محام عام للنياحة الكلية لمدة لا تزيد على أربعة أشهر قابلة للتجديد لمرة

واحدة، ويكون لرئيس النيابة المنتدب في هذه الحالة جميع الاختصاصات المخولة قانونا للمحامى العام وذلك عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ١٢١ من القرار بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية، كما أن ندب المحامى العام لأحد أعضاء النيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة جائز عند الضرورة عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها من القرار بالقانون المشار إليه، وكان يكفى فى أمر الندب أن يثبت حصوله من أوراق الدعوى، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة قد أصدر إذن التفتيش باعتباره منتدبا من رئيس النيابة والذي كان النائب العام قد ندبه للقيام بأعمال المحامى العام وهو ما لا يمارى فيه الطاعن، فإن مفاد ذلك أن كليهما كان منتدبا ممن يملك ندبه قانونا، ويكون ما أثبتته الحكم كافيا لإعتبار الإذن وما تلاه من إجراءات صحيحة ويكون ما إنتهى إليه من رفض الدفع سليما فى القانون حتى ولو لم يفصح الحكم عن بيان مصدره فى ذلك لما هو مقرر من أن سكوت الحكم عن ذكر مصدر الدليل لا يضيع أثره مادام له أصل ثابت فى الأوراق، هذا فضلا عن أن البين من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٩ أن وكيل النيابة مصدر الإذن قد قدم للمحكمة ما يفيد ندبه من رئيس النيابة المختص وأن الأخير كان منتدبا للقيام بأعمال المحامى العام لنيابة المنصورة الكلية خلال شهر أغسطس سنة ١٩٨٧ وذلك بقرار من النائب العام، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩١/٣/٦)

١٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش وأطرحه تأسيسا على أن الواقعة واقعة إلقاء وأن الطاعن تخلص عما كان فى يده من مخدر، فإن ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائق وتوافر به حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن

وقوع جريمة ولا يؤثر في توافر هذه الحالة ما يثيره الطاعن من أن الضابط لم يشاهد ما بداخل اللقافة قبل القبض عليه لأنه لا يشترط أن يكون من شاهد هذه المظاهر الخارجية قد تبين ماهية المادة التي شاهدها، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ٧٠٥٣ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩١/١٠/٨)

١٨- لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن الجريمة التي دان الطاعن بها كانت قد وقعت حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالقبض والتفتيش بدليل ما أثبتته محرر محضر التحريات من أن الطاعن يحوز بالفعل كمية من المواد المخدرة وأنه يعتزم نقلها إلى محافظة المنوفية لعرضها على عملائه، وأن أمر التفتيش من وكيل نيابة شبين الكوم الكلية إنما صدر لضبط الطاعن حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهر لنشاطه في الاتجار بتلك المواد، ذلك النشاط الذي شمل محافظة المنوفية، فإن ما استخلصه الحكم من أن مفهوم الإذن أنه صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من الطاعن لا لضبط جريمة مستقبلية يكون استخلاصا سائغا.

(الطعن رقم ٧١٥٤ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩١/١٠/٩)

١٩- لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت - على ما تقدم - أن السيد وكيل نيابة الزقازيق الكلية هو مصدر

الإذن لضبط وتفتيش شخص الطاعن ووسيلة انتقاله أثناء تواجده بدائرة محافظة الشرقية وكان الطاعن لا يمارى فى أن هذا الذى أورده الحكم له صلاه فى الأوراق، وكان ما أثبتته الحكم يكفى لاعتبار الإذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره فإن ما يثيره الطاعن بالقصور بصدد إطراحه هذا الشق من الدفع لا يكون سليما. لما كان ذلك، ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استخلصتها المحكمة من الأوراق بما مؤداه أن التحريات السرية دلت على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة ويروجها بمحافظه الشرقية ويستخدم فى ذلك وسائل نقل مختلفة وأنه يحوز كمية كبيرة منها يخفيها مع شخصه بوسيلة انتقاله الخاصة بدائرة الشرقية بقصد الاتجار فيها، وقد أذنت النيابة - بناء على المحضر الذى تضمن هذه التحريات - بضبط وتفتيش الطاعن ووسيلة انتقاله أثناء تواجده بدائرة محافظة الشرقية لضبط ما يحوزه أو يحوزه من مواد مخدرة، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه على ما سلف إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل رجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبله فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن على غير أساس.

(الطعن رقم ٧٨٩٧ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/١٠/٢٢)

٢٠- لما كان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها أن الرائد معاون مباحث مركز السبلاوين الذى قام بضبط الواقعة الماثلة حرر محضر الضبط فيها بتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ الساعة الرابعة والنصف مساء بديوان المركز، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، كما أنه يتعين على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها
أذنت

بينها، وكان الحكم المطعون فيه رغم تحصيله دفاع الطاعن سالف الذكر وما ثبت من إطلاع المحكمة على أوراق الجناية رقم ١٨٥٢٣ لسنة ١٩٨٩ مركز السنبلوين - التي إرتكز عليها هذا الدفاع - من أن واقعة الضبط فيها تمت ما بين الساعة الرابعة وخمس عشرة دقيقة والخامسة من مساء يوم ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ في حين أن الضابط الذى قام بالضبط فى تلك الجناية والجناية الماثلة حرر محضر ضبط الطاعن فى الساعة الرابعة والنصف من مساء اليوم ذاته، فإن الحكم إذ أطلق القول بأن هذا الأخير لم يقدم دليلا على صحة دفاعه دون أن يعنى ببحثه وتمحيصه وسند الطاعن فى إثارته بلوغا إلى غاية الأمر فيه ودون أن يواجه ما ثبت من اطلاع المحكمة على الجناية المنضمة على ضوء الثابت بأوراق الدعوى والتفت عن دلالة ما يعنيه ذلك ومناقشته رغم أنه يعد - فى صورة الدعوى - دفاعا جوهريا لما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فى الدعوى، فإنه يكون معيبا فوق قصوره فى التسبب وفساده فى الاستدلال بمخالفة الثابت فى الأوراق، بما يوجب نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٩٠٢٥ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩١/١٢/١١)

٢١- من المقرر أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم. وكان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التى ضبط المخدر بها ليست مملوكة للطاعن. فإن تفتيشها لا يمس له حرية من الحريات المكفولة له. وكان الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها، إلا أنه لما كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه - وله

أصل في الأوراق - أن السيارة المضبوطة سيارة نقل، فإن هذه الحماية تسقط عنها، ومن ثم لا يقبل من الطاعن أن يتحدى ببطان ضبطها وتفتيشها.

(الطعن رقم ٣٧٨٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/٢/٦)

٢٢- مفاد ما قضى به نص المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية من تحويل مأمور الضبط القضائي الحق في إجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق، يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على النحو سالف البيان، فإن حكم المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية يعتبر منسوخاً ضمناً بقوة الدستور نفسه منذ العمل بأحكامه دون تريض صدر قانون أدنى، ويكون دخول المسكن أو تفتيشه بأمر قضائي مسبب إجراء لا مندوحة عنه منذ ذلك التاريخ هذا وقد قضت المحكمة الدستورية العليا من بعد بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ الثاني من يونية سنة ١٩٨٤ في القضية رقم ٥ لسنة ٤ قضائية دستورية.

(الطعن رقم ١٢٠٩١ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٤/٤/٢٧)

٢٣- لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلستي المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع ببطان تفتيشها على الأساس الذي تتحدث عنه في وجه طعنها لإجرائه من غير أنثى، فإنه لا يقبل منها إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض، لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمأنت منها إلى صحة إجراءات التفتيش، ومع ذلك فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يؤبه به، لما هو مقرر من أن التزام الضابط باصطحاب أنثى معه عند إنتقاله لتنفيذ الإذن بتفتيشها مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من

عورات المرأة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل صورة الواقعة - بما لا تمارى فيه الطاعنة - في أنها كانت تضع لفافات المخدر في كيس من النايلون بحجر ملابسها وأنه إذا شاهدت ضابطي الواقعة فقد حاولت إخفاءه أسفل مقعدها إلا أنهما تمكنا من ضبط الكيس قبل أن تخفيه دون أن يتطاولا بفعلهما إلى ما ينطوى على مساس بما يعد من عورات المرأة التي لا يجوز لرجل أن يطلع عليها. فإن النعى الموجه إلى إجراءات التفتيش - فوق أنه غير مقبول - يكون بعيداً عن محجة الصواب.

(الطعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٤/٥/٩)

٢٤- لما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الإذن بالقبض والتفتيش حرر على نفس الصحيفة التي حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة، وكان التفسير الذي أخذت به محكمة الموضوع لما ورد بمحضر التحريات من أن الإذن يشمل الطاعن وزوجته يتفق مع ما تحمله عبارات الإذن ولا خروج فيه على ظاهر معناها، إذ الثابت من محضر التحريات أنه تضمن طلب الإذن لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته لضبط ما يحوزانه أو يحزرانه من مواد مخدرة ثم حرر الإذن أسفله وقد أصدره السيد وكيل نيابة المخدرات بعبارة «بعد مطالعة التحريات المسطرة عالية نتدب السيد المقدم بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات ومن يعاونه أو ينوبه من مأموري الضبط القضائي المختصين لضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من وأورد اسم زوجة الطاعن بمفردها، ثم استكمل وكيل النيابة عبارات الإذن بصيغة المثني بقوله «وذلك لضبط ما يحوزاه أو يحزره من مواد مخدرة» إذ كان ذلك، وكان الإذن محمولاً على الطلب الذي ورد بمحضر التحريات بضبط وتفتيش شخص ومسكن كل من الطاعن وزوجته بدلالة صدره بعد مطالعة هذا المحضر، فإنه

يكون واضحاً ومحدداً في تعيين أن المراد تفتيشه هو كل منهما وأن الإذن يشملهما معاً، فلا يطل إجراءات القبض والتفتيش من بعد ما يثيره الطاعن من أن الأمر بالتفتيش لم يشملهما ويكون ما رد به الحكم على ما أثاره الطاعن في هذا الشأن سائفاً وصحيحاً، وله صداه من الأوراق، ولم يحد الحكم فيما ذهب إليه من أن التفتيش يشمل الطاعن وزوجته معاً عن نص ما أنبأ عنه الإذن أو فحواه، وبالتالي تنحسر عن الحكم دعوى الخطأ في التحصيل والفساد في التدليل.

(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/١١/٨)

٢٥- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن الثاني ببطلان تفتيش الشقة الكائنة بشارع عباس العقاد لأن إذن النيابة لم يشملها ورد عليه بقوله «إن الضابط عندما أجرى تفتيش محل السوبر ماركت المملوك للمتهم وعثر فيه على الهيروين المضبوط أخبره المتهم أنه يحتفظ بكمية أخرى في شقة خاصة به في الدور السابع من عمارة تحت الإنشاء بشارع عباس العقاد وأرشده إليها وقام بفتحها بمفتاح كان معه حيث تم ضبط المخدرات الموجودة بها بما يقطع أن تفتيش هذه الشقة كان برضاء المتهم وموافقة الصريحة وعن إرادة حرة من جانبه واختياره وليس بلازم أن تكون هذه الموافقة ثابتة بكتابة صادرة من المتهم». وكان ما قاله الحكم من ذلك سائفاً وصحيحاً في القانون ذلك بأن الرضاء بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه. فإن التفتيش على الصورة التي إنتهت إليها المحكمة إذا اعتبرته كذلك ودانت الطاعن استناداً إلى الدليل المستمد منه. لم يخالف القانون في شيء.

(الطعن رقم ٢٩٠٤٩ لسنة ٦٣ق- جلسة ١٩٩٥/١١/١٤)

٢٦- لما كان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها. وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله «أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل إذن النيابة العامة فهو قول مرسل لم يتأيد بشمة دليل في الأوراق ذلك أن إجراءات القبض والتفتيش جاءت لاحقة على إذن النيابة العامة مما لا يستقيم معه هذا الدفع ويتعين رفضه» وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر كافياً وسائفاً لاطراحه. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لأقوال شاهد النفي وأطرحها في قوله «وأنه عن شاهد النفي الذي طلب الدفاع سماع شهادته فالمحكمة لا تطعن إلى شهادته ذلك أن المتهم لم يتمسك بسماع شهادته منذ فجر التحقيقات. وطلب سماعه بعد مضي أكثر من ست سنوات الأمر الذي لا تطعن معه المحكمة إلى أقوال هذا الشاهد وتطرحه جانباً» ومن ثم فلا محل لما يشيره الطاعن من التفات المحكمة عن أقوال شاهد النفي لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً فقضاؤها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي يبتتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها. ومن ثم فإن ينعاه الطاعن في شأن بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/٢/١٢)

٢٧- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضابط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه، وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يدل - على أن الجريمة شوهدت في حالة من حالات التلبس

المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، كما خلّت أيضا من بيان أن أمرا بالقبض على المطعون ضدها وتفتيشها قد صدر من جهة الاختصاص وكان الحكم المطعون فيه قد رتب على ذلك انعدام كل أثر لهذا التفتيش من عثور على المخدر معها واستبعد الدليل المستمد من ذلك الإجراء الباطل وذلك من بعد أن فطن - لا مشاحة - إلى أن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية نسخت بالمادة ١/٤١ من الدستور، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

(الطعن رقم ١٩١٧٠ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٩/١٠/٧)

٢٨- من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه وإدراكها بحاسة من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق النقل من الغير شاهدا كان أم متهما يقر على نفسه، ما دام هو لم يشهدها أو يشهد أثرا من آثارها ينشئ بذاته عن وقوعها. لما كان ذلك، وكانت الوقائع - على ما جاء به الحكم المطعون فيه - على النحو السالف بيانه أنه تم القبض على الطاعن وتفتيشه لمجرد كونه متواجدا مع المأذون بتفتيشه دون أن يكون إذن النيابة العامة صادرا بتفتيشه أو تفتيش من عساه يكون موجودا مع المأذون بتفتيشه، لدى تنفيذه، ودون قيام حالة من حالات التلبس بالجريمة كما هو معرف قانونا أو توافر حالة تمييز القبض عليه وبالتالي تفتيشه، فإن تفتيشه يكون باطلا، ويطل كذلك كل ما ترتب عليه تطبيقا لقاعدة كل ما يترتب على الباطل فهو باطل، ويكون ما أسفر عنه ذلك التفتيش وشهادة من أجراه قد وقعت باطلة، لكونها مرتبة عليه ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها في الإدانة.

(الطعن رقم ٢٣٧٦٥ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/١/١٧)

٢٩- لما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل على أى دليل يكون مستمداً منه. وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل، ولما كانت الدعوى - حسبما حصلها الحكم المطعون فيه - لا يوجد فيها من دليل سواء، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل.

(الطعن رقم ١٩٧٠١ لسنة ٦١ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١٢)

٣٠- وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون ضده قائلاً فى سبب قضائه ما نصه: «إن الثابت من مطالعة محضر التحريات المؤرخ ١٩٩١/١٢/٢٠ الساعة ١١،٣٠ صباحاً بمعرفة النقيب وكيل قسم مكافحة مخدرات السويس أنه لم يتضمن سوى اسم المتهم فقط دون تحديد لطبيعة عمله وعمره ومحل إقامته رغم أن الثابت بأقوال محرر ضبط الواقعة بالتحقيقات أن المتهم مسجل شقى بخطر مخدرات برقم ٣٤٦ وأن التحريات استمرت ستة أيام سابقة على الضبط، ولما كان من المقرر أن التجهيل بهذه الأمور يفصح عن عدم جدية التحريات وبالتالي غير كافية كسند مبرر لإصدار إذن النيابة العامة بالتفتيش ومن ثم يكون الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش فى محله وبالتالي يترتب على ذلك بطلان التفتيش والدليل المستمد منه وكذلك شهادة القائمين به وكانت الأوراق خالية من دليل آخر مستقل على إحراز المتهم للمخدر المضبوط ومن ثم يتعين القضاء ببراءته» ولما كانت المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم المقصود لعرف عمله وعمره ومحل إقامته،

خاصة أنه شهد في التحقيقات بأن المتهم مسجل شقى خطر مخدرات، مما يصم تحرياته بالقصور المبطل لأمر التفتيش الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ولم يطل الأمر لمجرد أنه اقتصر على إسم المتهم، وهو استنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع. لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب.

(الطعن رقم ١٥١٥٦ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٣١- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله نقلا عن أقوال شاهد الإثبات أنه «أثناء مروره بشارع ترعة الزمر بالمنيب لتفقد حالة الأمن والنظام العام شاهد المتهم واقفاً يدير منضدة لألعاب القمار فطلب إليه تقديم ما يفيد تحقيق شخصيته وعندما أبرز من جيب جلابيه كازنيه الحزب الوطنى سقطت منه لفافة سلوفانية كبيرة عديمة اللون فالتقطها من الأرض وفضها فوجدها تحتوى على قطعة من مادة الحشيش المخدر فأجرى تفتيشه فعثر بذات الجيب من جلابيه على لفافة سلوفانية أخرى صغيرة الحجم تحتوى على قطعة من مادة الحشيش المخدر أيضا. وأضاف أنه بسؤال المتهم فى تحقيقات النيابة نفى ما نسب إليه ويجلسه المحاكمة إعتصم بالإنكار ودفع محاميه بطلان القبض والتفتيش لإنعدام حالة التلبس وطلب القضاء ببراءته وأورد الحكم فى معرض رده على هذا الدفع بأن «المتهم هو الذى أوجد حالة التلبس المبينة بعمله ويصح من ثم الاستشهاد عليه بضبطه معه على تلك الصورة». لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم أن الضابط لم يتبين محتويات اللفافة إلا بعد فضها عقب التقاطها من الأرض. وإذا كان من المقرر أن سقوط اللفافة عرضا من الطاعن عند إخراج تحقيق شخصيته لا يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازته

القانونية وإذ كان الضابط لم يستين محتوى اللقافة قبل فضها، فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولم تتوفر - في صورة الدعوى - مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، وتبيح بالتالي للمأمور الضبط القضائي إجراء التفتيش، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على صحة هذا الإجراء، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه. لما كان ذلك، وكان بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل على أى دليل يكون مستمداً منه. وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل، ولما كانت الدعوى - حسبما حصلها الحكم المطعون فيه - لا يوجد فيها من دليل سواء، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل.

(الطعن رقم ١٩٧٠١ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

٣٢- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله «أنه في الساعة الثانية من صباح يوم ١٣/١١/١٩٨٩ تم ضبط لقافة سلوفانية تحوى قطعة من مادة يشتبه أن تكون لمخدر الحشيش بعد أن سقطت من المتهم «طاعن» حالة قيامه بإخراج رخصه قيادته وترخيص السيارة نصف النقل قيادته لمعاون مباحث قسم شرطة بولاق الدكرور بناء على طلب هذا الأخير للتأكد من سلامتها وذلك أثناء وجوده بكمين بشارع ترعة زنين الواقع بدائرة القسم «فقد شهد بأنه في حالة قيامه بإيقاف سيارة الطاعن وطلبه من قائدها رخصة قيادته وترخيص السيارة خرج منها ووضع يده في جيب بنطاله الخلفى لإخراج التراخيص وحالة قيامه

بإستخراجها فوجئ بسقوط شيء من المذكور فتبعه يبصره حتى استقر على الأرض، ولما قام بالتقاطه تبين أنه عبارة عن لفافة سلوفانية بيضاء اللون، إذ قام بفضها تبين احتوائها على قطعة من مادة يشتبه أن تكون لمخدر الحشيش. لما كان ذلك وكان سقوط اللفافة عرضاً من الطاعن عند إخراجها تراخيص سيارته لا يعتبر تخلياً منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازته القانونية. وإذا كان الضابط لم يستبين محتوى اللفافة قبل فضاها، فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تعد فى صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، وتبيح بالتالى للمأمور الضبط القضائى إجراء التفتيش وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على صحة هذا الإجراء، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه. لما كان ذلك وكان بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل فى الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمداً منه، وبالتالى فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواء، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ومصادرة المخدر المضبوط عملاً بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

(الطعن رقم ١٩٧٠٢ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

٣٣- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أنه بينما كان رئيس مباحث مركز شرطة أولاد صقر يقوم بجولة بدائرة البندر لتفقد حالة الأمن ومعه قوة من الشرطة السريين فى حوالى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء شاهد الطاعن واقفا بحالة تدعو إلى الاشتباه، فطلب

منه إبراز تحقيق شخصيته فظهرت عليه علامات الإرتباك وأثناء استخراجها لبطاقته من جيب صدره سقطت منه لفافة سلوفانية التقطها من الأرض وبفضها تبين له أنها تحتوى على قطعة من الحشيش وزنت ٢,١ جرام، وتفتيشه عثر بجيب صدره السحري على ورقة سلوفانية تبين أنها تحتوى على قطعة من الأفيون وزنت ٤٢٠ , من الجرام. واستند الحكم فى إدانته إلى ما أسفر عنه القبض عليه وتفتيشه وأقوال من أجراهما وأقوال الشرطى السرى المرافق له وتقرير المعامل الكيماوية. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش لحصولهما بغير صدور إذن النيابة العامة وفى غير حالات التلبس وأطرحه بقوله «لما كان الثابت من أقوال شاهد الإثبات أن المتهم كان واقفاً فى مكان منعزل فى حوالى منتصف ليلة الواقعة وما أن طلب منه محرر محضر الضبط ما يفيد هويته حتى بدت عليه أمارات الإرتباك ولدى إخراج له هويته من جيب صدره سقط منه المخدر فإن المتهم بذلك قد أوجد نفسه فى حالة تلبس وأن مؤدى ذلك يدل بذاته على قيام دلائل كافية على اتهامه بجريمة إحراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائى القبض عليه وتفتيشه طبقاً لأحكام المادتين ١/٣٤، ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية». وكان سقوط اللفافة عرضاً من الطاعن عند إخراج تحقيق شخصيته لا يعتبر تخلياً منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازته القانونية، وإذ كان الضابط لم يستين محتوى اللفافة قبل فضها فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا تعد فى صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، وتبيح بالتالى لمأمور الضبط القضائى إجراء التفتيش، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - من ظهور إمارات الارتباك على الطاعن عند

طلب الضابط منه تقديم ما يفيد تحقيق شخصيته لا يتوافر به حالة من حالات التلبس وذلك لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه ليس في مجرد ما يعترى الشخص من مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا ما يوفر الدلائل الكافية على اتهامه بالجريمة المتلبس بها ويبيح من ثم القبض عليه وتفتيشه. لما كان ذلك فإن القبض على الطاعن وتفتيشه يكونا قد وقعا باطلين، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على صحة القبض على الطاعن وتفتيشه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه. لما كان ذلك، وكان بطلان القبض والتفتيش مقتضاهما قانوناً عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمداً منهما، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بإجرائهما، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواء، وشهادة الشرطى السرى المرافق له، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ومصادرة المخدرين المضبوطين عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(الطعن رقم ٦٣٢٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٣٤- إذ كان الحكم قد عرض لدفع الحاضر عن المتهمين الأول والثانى ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لانعدام حالة التلبس والقائم على أن الضابط لم يتبين كنه ما كان بيد المتهم الأول ولا تميز ما يعلو الحجارة «لكون لون المخدر يشابه لون المعسل» ورد على ذلك بقوله «أن مشاهدة المتهم وهو يقوم بتقطيع شئ لم يتبينه بأستانه وبضعه على أحجار الشيخة وإثر مشاهدته (أى الضابط) لقطع من مادة تشبه الحشيش

تعلو المعسل على بعض الأحجار مما ينبى عن وقوع جريمة تعاطى مادة مخدرة ومن ثم فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس تبيح له أن يقبض على المتهمين وأن يفتشهم وبالتالي يكون هذا الدفع على غير أساس ويتعين الإلتفات عنه، لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على «أنه للمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التى يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه» ومن المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أو متهماً يقر على نفسه مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثر من آثارها ينبى بذاته عن وقوعها، كما وأنه ولكن كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن تكون الأسباب والإعتبارات التى بنت عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها، لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى معرض بيانه لواقعة الدعوى وما حصله من أقوال الضابط - على السياق المتقدم - لا يبين منه أن الضابط قد تبين أمر الخضر وإدراك كنهه على وجه اليقين فى تقديره فإنه لا يكون قد أدرك بإحدى حواسه جريمة متلبس بها حتى يصح له من بعد إدراكها أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بها وذلك بالنظر إلى أن التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها فيتعين ابتداء التحقق من وقوعها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه رغم اعتناقه هذا النظر - فى رده على الدفع بانعدام حالة التلبس - بما قرره فى قوله «ويكفى لتوافر حالة التلبس أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه

وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء كان ذلك عن طريق السمع أو النظر أو الشم متى كان ذلك الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً. إلا أنه بعد ذلك خرج على ما قرره واعتبر بقيام حالة التلبس لما رآه الضابط يشبه الحشيش. ولا تلازم بين الاشتباه القائم على الشك والإدراك القائم على اليقين، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه على ما يبين من مدوناته قد أقام الإدانة على فهم خاطئ بقيام حالة التلبس بالجريمة دون أى دليل آخر مستقل عنها، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون، وكان لمحكمة النقض عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين لبطالان القبض الخاطئ الذى وقع ضدهم وبطالان شهادة من أجراه والدليل المستمد منه، وعدم قيام دليل آخر فى الدعوى.

(الطعن رقم ٥٣٩٠ لسنة ٦٢ق- جلسة ٢٠٠١/١/١٦)

٣٥- إذ كان مأمورا الضبط القضائي لم يتبيناً كنه ما بداخل المحققين الموجود أحدهما على تابلوه السيارة والثانى الذى كان بيد أحد الطاعنين يحقن به الآخر ولم يدركا بأى من حواسهما احتواء أيهما على المخدر فإنه لا تكون قد قامت جريمة متلبسا بها وبالتالي فليس لهما من بعد أن يتعرضا للطاعنين بالقبض أو التفتيش ولا تفتيش السيارة الخاصة التى لها

حرمة مالكها، فإن فعلا فإن إجرائهما يكون باطلا، وإذا بطل القبض والتفتيش لوقوعهما في غير حالة التلبس فإنه يطل الدليل المستمد منهما ويتعين استبعاد شهادة من أجراهما. وإذا لا يوجد في أوراق الدعوى من دليل سوى ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين وشهادة من أجراهما فإنه يعد استبعادها تغدو الأوراق خلوا من دليل للإدانة ويتعين من ثم والأمر كذلك نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين مما نسب إليهما عملا بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٩٦٥١ لسنة ٧١ ق- جلسة ٢٠٠١/٣/٢١)

٣٦- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد أدلة الاتهام من شهادة النقيب أنه بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٠ وحال تواجده بمكتبه اتصل به مصدر سرى وأبلغه بتواجد المحكوم عليه في القضية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٢ جنح أمن دولة طوارئ كرموز بجلصة ١٩٩٢/٥/٢٧ م غيايياً حبس شهر ومائة جنيه غرامة بشارع النخيل فانتقل إلى هناك يرافقه الشاهد الثاني النقيب وهناك أبصره يقف مواليا ظهره اتجاهاهما إلى الحارة سكنه فقام هو بضبطه وسلمه لمرافقه للتحفظ عليه ثم أجرى هو تفتيشه فعثر معه بالجيب الأيمن الجانبي للبنتال الذي يرتديه على لفافة سلوفانية صفراء تحوى كمية مخدر الحشيش بكماش الطربه - وشهادة النقيب الذى شهد بمضمون ما شهد به الشاهد الأول ومن تقرير المعمل الكيماوى الذى أثبت أن ما تم ضبطه حشيش - ثم عرض لدفع المطعون ضده ببطالان القبض والتفتيش لعدم توافر حالة من حالات التلبس وانتهى إلى صحة هذا الدفع وأطرحه بقوله «أن الحكم فى الجنبه ٢٣٠ لسنة ١٩٩٢ جنح أمن دولة كرموز لم

يتم التصديق عليه من ١٩٩٢/١١/٢٣ أى بعد تاريخ ضبط المتهم فى ١٩٩٢/١١/٢٠ ومن ثم لم يكن هذا الحكم واجب النفاذ ومن ثم لا يصح قانوناً القبض على المتهم بزعم الحكم عليه فى تلك الجنحة وبالتالى يقع ذلك القبض باطلاً وينال البطلان كذلك ما ترتب على ذلك القبض الباطل ومنها تفتيش المتهم». ولما كان ذلك وكانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين - لا تجيز لمأمور الضبط القضائى أن يقبض على المتهم الحاضر إلا إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه وقد خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانوناً أياً كان سبب القبض أو الغرض منه - وكان سند إباحة التفتيش الوقائى هو أنه إجراء تحفظى يسوغ لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به درءاً لما يحتمل من أمر يلحق المتهم أذى بشخصه من شئ يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره مما يباشر القبض عليه، فإنه بغير قيام مسوغ القبض القانونى لا يجوز لمأمور الضبط القضائى القيام بالتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق أو كإجراء وقائى. لما كان ذلك، وكان الثابت مما حصله الحكم وأورده فى مدوناته أن المحكوم عليه لم يصدر أمراً بالقبض عليه وإنما توجه الضابطان لتنفيذ العقوبة المقضى بها بالحبس والغرامة فى حكم غير واجب النفاذ أو تحصيل الغرامة فى ذات الحكم والتى لا تقتضى القبض على المحكوم عليه وانتهى إلى بطلان القبض والتفتيش فإنه يكون قد اقترن بالصواب فيما قضى به من براءة المطعون ضده استناداً إلى بطلان تفتيشه وبطلان الدليل المستمد منه ويضحى ما تثيره النيابة العامة فى هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ٩٨٠٧ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٢/٧/١٤)

الفصل الثاني

تسبیب الأحكام

في جرائم المخدرات

الفصل الأول

الشروط اللازم توافرها

في أسباب الحكم

إن الشارع يوجب أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة- على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا، والمراد بالتسبیب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث استطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إفراغ الحكم في عبارة عامة معماه أو وضعه في صورة مجهلة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من وجوب تسبیب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم.

وسنعرض بإيجاز شديد للشروط اللازم توافرها في أسباب الحكم .. وذلك كمقدمة لازمة للفصلين الثاني والثالث من هذا الباب ...

ويلزم أن يتوافر في أسباب الحكم الشروط الآتية:

أولاً- بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها:

أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياننا تتحقق به أركان الجريمة التي دان الجاني بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحنة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً.

ويلزم في الأحكام الصادرة بالإدانة في جرائم المخدرات أن تبين المحكمة توافر الركن المادى والركن المعنوى وأن تقيم الدليل على علم المتهم بأن ما يحزره أو يحوزه من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً. فإذا كان الفعل المستوجب للعقاب مما يستلزم لتوافره قصداً خاصاً (قصد الاتجار أو التعاطى مثلاً) فإنه يتعين على المحكمة أن تناقشه وتستخلص توافره من وقائع الدعوى استخلاصاً سائفاً وإلا كان حكمها قاصراً.

أما حكم البراءة فلم تشترط المادة ٣١٠ إجراءات جنائية أن يتضمن أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة، لأنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة.

ثانياً- بيان النص القانوني المنطبق على الواقعة:

المستفاد من نص المادة ٣١٠ إجراءات جنائية أن حكم الإدانة- بالإضافة إلى بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة- يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه.

ويترتب على إغفال الإشارة إلى نص القانون الواجب التطبيق بطلان الحكم، وقد أباقت المادة ٣١٠ إجراءات جنائية يوضح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة إلى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التي تقتضيها شرعية الجرائم والعقوبات، أما إغفال الإشارة إلى نصوص قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا يبطل الحكم^(١).

ويتعين في الحكم الصادر بالإدانة في جريمة من جرائم المخدرات أن يشير إلى نص القانون الواجب التطبيق فإذا أغفل ذلك ترتب عليه بطلانه، أما إذا أشار إلى نص القانون الموضوعي (قانون مكافحة المخدرات) الذي حكم بموجبه وأغفل الإشارة إلى نصوص قانون الإجراءات الجنائية فإن ذلك لا يبطل الحكم.

ثالثاً- بيان الأدلة:

من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين من الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر، ولا تؤسس على الظن والاحتمال من المفروض والاعتبارات المجردة^(٢).

ويجب أن يبنى الحكم بالإدانة على الجرم بصحة الواقعة المسندة للجاني واليقين بأنه مرتكبها ويحق عليه العقاب ومن ثم يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في حكمها بياناً كافياً، فلا تكفى الإشارة إليها، بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ إتساقه مع باقي الأدلة^(٣)، وقد قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم قد أورد

(١) الطعن ٨٧٧ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٣٧٧/١٢/٧. سنة ٢١ ص ٢٠٠.

(٢) الطعن ٥١٥ لسنة ٤٦ ق- جلسة ١٩٧٧/٢/٦. سنة ٢٨ ص ١٨٠.

(٣) الطعن ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق- جلسة ١٩٧٩ / ٢/ ٨. سنة ٣٠ ص ٢٣١.

مؤدى تقرير المعمل الكيماوى وأبرز ما جاء به من أن المواد المضبوطة هى مادة الحشيش والأفيون وأقراص المونولون وأن نبات الحشيش يحتوى على المادة الفعالة وأن بذور الحشيش صالحة للإنبات، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بعدم إيراده مضمون تقرير المعمل الكيماوى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه^(١).

ومن المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والد على ذلك، مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم^(٢).

أما حكم البراءة فإنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات^(٣).

رابعا- الرد على الطلبات وأوجه الدفاع الجوهرية:

يجب على المحكمة أن تفصل فى الطلبات وأوجه الدفاع الجوهرية التى تقدم لها من الخصوم.

ويشترط فى الطلب أو الدفع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه الشروط الآتية:

(١) الطعن ٥٢٥ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨٠/٦/١٥. سنة ٣١ ص ٧٧٥.

(٢) الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٩٨٠/٦/١٩. سنة ٣١ ص ٨٠٤.

(٣) الطعن ١٨٧٧ لسنة ٤٠ق- جلسة ١٩٧١/٣/٨. سنة ٢٢ ص ٢١٠. والطعن ٥٧٩ لسنة ٥١ق- جلسة ١٩٨١/١١/١١.

١- أن يكون الطلب أو الدفع جوهريا منتجا في الدعوى: ويعتبر الطلب أو الدفع جوهريا إذا كان يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى ومن أمثلة ذلك الدفع بطلان القبض والتفتيش، والدفع بانتفاء القصد الجنائي، والدفع بعدم العلم بكنه المادة المخدرة المضبوطة، والدفع بالإعفاء من العقاب عملا بالمادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل.

وقد قضت محكمة النقض بأن الدفع بطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة المتهم إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فإنه يكون قاصر البيان مما يتعين نقضه^(١). والدفع بأن ما ضبط من مخدر يغاير ما تم تحليله وثبوت الفرق الملحوظ بين الوزنين، فإن هذا الدفاع يعتبر جوهريا يشهد له الظاهر^(٢). ورفض المحكمة سماع شهادة مجرى التحريات بشأن الدفع بعدم جديتها فيه إخلال بحق الدفاع^(٣). أما إذا كان الطلب موضوعيا فإن ذلك لا يستأهل ردا صريحا من المحكمة ويستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت الواردة في الحكم. وقد قضت محكمة النقض بأن الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها^(٤). وأن الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش، يعتبر دفاعا موضوعيا يكفي اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على الإذن ردا عليه^(٥). وأن طلب

(١) الطعن ١٨٠٩ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦٢/٥/٧. سنة ١٣ ص ٤٤١.

(٢) الطعن ٦٨١ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٦/١١/١٥. سنة ٢٧ ص ٩٠٣.

(٣) الطعن ١٦٩ لسنة ٤٧ق- جلسة ١٩٧٧/٥/٢٣. سنة ٢٨ ص ٦٤٧.

(٤) الطعن ٤٥١٧ لسنة ٥١ق- جلسة ١٩٨٢/٢/١٠.

(٥) الطعن ١٠٠٦ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٧/٣/١٣. سنة ٢٨ ص ٢٣٤.

المعانة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان مقصودا به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إلى المحكمة، يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته- بفرض طلبه- ولا يستلزم ردا صريحا، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من حكم الإدانة^(١). وأن طلب إعادة تحليل المواد المضبوطة لبيان نسبة الجوهر المخدر فيها، وما إذا كان مضافا إليها أم نتيجة عوامل طبيعية لا يستلزم عند رفضه ردا صريحا^(٢).

٢- أن يكون الطلب أو الدفع صريحا جازما يقرع سمع المحكمة ويصبر عليه مقدمه:

إن الدفع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه والرد عليه هو الذى يبدى صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذى لم يقصد منه سوى مجرد التشكيك فى مدى ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت^(٣) فإذا كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ضم دفتر أحوال قسم مكافحة المخدرات وإنما أشار فى نهاية مرافعته إلى أن «دفتر الأحوال غير ثابت به أية مأمورية رسمية» فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بالإخلال بحقه فى الدفاع لعدم ضم دفتر الأحوال لا يكون له محل، لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها^(٤).

والطلب الجازم هو الذى يشتمل على بيان ما يرمى إليه مقدمه ومن

(١) الطعن ٤٥١٧ لسنة ٥١ق- جلسة ١٠/٢/١٩٨٢.

(٢) الطعن ١٩٢٨ لسنة ٤٩ق- جلسة ٢٤/٢/١٩٨٠. سنة ٣١ ص ٢٧١.

(٣) الطعن ٨٦ لسنة ٥٠ق- جلسة ٨/٥/١٩٨٠. سنة ٣١ ص ٥٩٣.

(٤) الطعن ١٠٠٦ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٣/٢/١٩٧٧. سنة ٢٨ ص ٢٣٤.

ثم فإنه لا تشريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب ضم حرز المضبوطات مادام الطاعن لم يوضح مقصده من هذا الطلب ومادام دفاعه خلوا من أى مطعن على محتويات هذا الحرز^(١). وأن تساؤل الدفاع عن الطاعن عن «معانة النيابة لمكان الحادث» لا يعد طلبا بالمعنى السابق ذكره إذ هو لا يعدو أن يكون تعيينا لتحقيق النيابة بما يراه فيه من نقص دون أن يتمسك بطلب استكمال^(٢). وأنه إذا كان الدفاع لم يطلب من المحكمة إجراء معانة، بل اقتصر دفاعه على التحدث عن خلو التحقيقات من المعانة، فإنه لا محل لما يشيره في هذا النعى من قالة الإخلال بحق الدفاع^(٣). وعدم إلزام المحكمة بالرد على دفع بطلان التفتيش لم يبد في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه^(٤).

٣- يجب أن يبدى الطلب أو الدفع قبل إقفال باب المرافعة: فإذا تقدم الخصم بطلبه أو دفعه بعد إقفال باب المرافعة وخلو المحكمة إلى نفسها للمداولة في الدعوى فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابته أو الرد عليه. فكفالة حرية الدفاع تتعلق فقط بما يبدى من طلبات ودفع قبل قفل باب المرافعة.

وبعد أن أوضحنا بإيجاز فيما تقدم الشروط اللازم توافرها في الحكم نعرض في الفصل الثاني لنماذج من التسبيب المعيب، وفي الفصل الثالث لنماذج من التسبيب الصحيح (غير المعيب) في الأحكام الصادرة في جرائم المخدرات.

(١) الطعن ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق- جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨. سنة ٢٨ ص ٣١٠.

(٢) الطعن ١٨١٤ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٦ / ٢/ ١٦. سنة ٢٧ ص ٢٢٥.

(٣) الطعن ٧٣٧ لسنة ٣١ ق- جلسة ١٩٦١/ ١١/ ٢٠. سنة ١٢ ص ٩١٩.

(٤) الطعن ١١٦٨ لسنة ٤٦ ق- جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨. سنة ٢٨ ص ٣١٠.

الفصل الثاني

نماذج من التسبب المعيب

في الأحكام الصادرة في جرائم المخدرات

نعرض في هذا الفصل لصور من الأحكام المعيبة الصادرة في جرائم المخدرات، والتي يشوبها القصور في التسبب، والفساد في الاستدلال، والخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق، والتناقض، ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وذلك على النحو التالي:

(أ) القصور في التسبب:

١- إذا كانت واقعة الدعوى أن معاون البوليس ذهب لتفتيش منزل المتهم على أثر ما وصل إلى علمه من أنه يتجر في الأسلحة المسروقة من الجيش فضبط الأومباشي الذي كان معه زوجة المتهم خارجة من المنزل محاولة دخول منزل أحد الجيران ويدها صرة فيها حشيش، وعند المحاكمة تمسكت الزوجة في دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل الصرة المنسوب إليها محاولة إخفائها، ومع ذلك فإن المحكمة - أدانتها في جريمة إحراز المخدر، ولم تقل في ذلك إلا أنها (الزوجة) اعترفت في النيابة بأن زوجها سلمها المادة المضبوطة طالبا إليها أن تلقى بها، فهذا قصور في الحكم إذ القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة وإن كان يصح استخلاصه في الظروف العادية من قول قاضي الموضوع بشبوت الواقعة التي يعاقب عليها إلا أنه في مثل ظروف هذه الدعوى، كما هي واردة في الحكم، كان يجب على المحكمة - وقد تمسكت بالمتهمة بعدم علمها بأن ما كانت تحمله وقت اقتحام البوليس المنزل هو مادة مخدرة- أن ترد على هذا

الدفاع وتبين في غير ما غموض أنها كانت لابد تعلم بحقيقة ما تخويه الصرة المضبوطة معها، لاحتمال أن لا تكون اتصلت بها إلا في ذلك الوقت وأنها كانت تعتقد، تقديرا من عندها أو بناء على إشارة زوجها، أن الصرة لم يكن بها غير ما يجري البوليس البحث عنه. أما والمحكمة لم تفعل ذلك بحيث لا يمكن استخلاص هذا العلم من كل ما أورده فإن حكمها يكون قاصرا.

(الطعن رقم ٢ لسنة ١٦ق- جلسة ١٩٤٥ / ١١ / ٢٦)

٢- إذا كان الحكم في معرض بيان واقعة الدعوى قد ذكر أن المتهم اعترف بحيازته لعلبة المخدر مدعيا أنه عثر عليها بالطريق، وحين قضى بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم لم يتعرض لهذه الأقوال ومبلغ كفايتها وحدها في الإثبات، فهذا يكون قصورا مستوجبا لنقضه.

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ١٩ق- جلسة ١٩٤٩ / ٣ / ٢٨)

٣- إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة إحراز مخدر بناء على ما اعترف به من أن المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها فوضعها في جيبه دون أن يعرف أنها حشيش، فهذا قصور يعيبه إذ أنه كان يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم علمه بأن ما ضبط معه مخدر أن تثبت عليه هذا العلم.

(الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ١٩ق- جلسة ١٩٤٩ / ١٢ / ٢٠)

٤- إن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر إلا بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني أن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا. فإذا كان الحكم قد اقتصر في الاستدلال على توافر جريمة الإحراز في

حق الطاعة على ما ذكره من أن المخدر ضبط في قمطر خاص بها بدليل وجود مصاعها فيه وبدليل احتفاظها بمفتاحه وعلى ما قاله من أنه سواء أكان المخدر للمتهم الأول الذي قضى ببراءته أم لوالدة الزوجة فإن الذي لاشك فيه أن أحدهما قد مكنته صلتة بالطاعة من إيداع المخدر عندها وأنها هي التي تولت حفظه في خزانة حليها ونقودها عاريا ظاهرا، فهذا قصور في الاستدلال يستوجب نقض الحكم.

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢١ ق- جلسة ١٩٥١ / ٤ / ١٠)

٥- إن اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته في جريمة زراعة نبات الحشيش، دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر وإلا كان الحكم قاصراً متعينا نقضه.

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٥٥ / ٤ / ٢٦)

٦- إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى وفي إيراد الأدلة المثبتة لها على القول بأنه وجد في المقهى مع المتهم الأول الذي ضبط محرزا للمخدر وأنه هو صاحب المقهى الذي كان يحرق فيه الحشيش وهو ما لا يؤدي إلى ثبوت التهمة في حقه فإنه يكون حكما قاصرا ويتعين نقضه.

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٢٥ ق- جلسة ١٩٥٥ / ١١ / ١)

٧- متى تعرضت المحكمة في حكمها للقصد من الإحراز وقالت أنه بقصد الإيجار لاستنادا إلى أقوال شهود الحادث وسوابق المتهم وحجم قطعة الأفيون المضبوطة دون أن تبين ماهية السوابق التي أشارت إليها، وكيف

استدلّت منها على قصد المتهم خصوصاً مع ما سبق أن أثبتته من أن تلك القطعة وزن ١,٩ جراماً، فإن هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي ورد بها الحكم يعتبر معيباً في التسبيب.

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٦ق- جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ ص ٢ ص ٨٩٧)

٨- من المقرر قانوناً أنه يتعين لقيام الركن المادى لجريمة إحراز الجواهر المخدرة أن يثبت اتصال المتهم به اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن في حيازته المادية، كما يتعين لقيام الركن المعنوى في هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره إنما هو جواهر من الجواهر المخدرة المخطور إحرازها قانوناً. فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادى في حق المتهم إلا بقوله أن الجواهر كانت تحت مقعده وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر في حيازة الراكب الذى يجلس بجواره- كما أنه لم يدل على توافر الركن المعنوى في حق المتهم إلا بقوله أن الجواهر المخدرة كانت تحت بصره، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفى إذا لوحظ أنه كان بالسيارة راكب آخر- فإن الحكم إذ دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوباً بالقصور ويتعين نقضه.

(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦١/١٢/٥ ص ١٢ ص ٩٦٢)

٩- من المقرر أن القصد الجنائى في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره هو جواهر من الجواهر المخدرة المخطور إحرازها قانوناً ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها- على أى نحو يراه- وإذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا

يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة، فإنه كان من المتعين على الحكم، وقد رأى إدانته أن يبين ما يرر إقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحرزه من الجواهر المخدرة. أما قوله بأن مجرد وجود المخدر فى حيازة الشخص كاف لاعتباره محرزا له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنهه الجواهر المخدر إنما يقع على كاهله هو، فلا سند له من القانون، إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته، وهو ما لا يمكن إقراره قانونا مادام القصد الجنائي من أركان الجريمة، ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا. ولما كان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن، ولا يشفع فى ذلك استطراده إلى التدليل على قصد الاتجار، ذلك بأن البحث فى توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار يفترض ثبوت توافر القصد العام بداءة ذى بدء وهو ما قصر الحكم فى استظهاره وأخطأ فى التدليل عليه، لما كان ذلك، فإن الحكم يكون معيبا ويتعين نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٢ق- جلسة ٢٩/ ١٠ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٩٧٧)

١٠- لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، وكانت جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار المنصوص عليها فى هذه المادة تستلزم استظهار توافر قصد خاص هو قصد الاتجار، الأمر الذى فات الحكم المطعون فيه، فإنه يكون مشوبا بالقصور.

(الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ق- جلسة ٢٤/ ١٢ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٨٦٩)

١١- جمل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠- فى شأن مكافحة

المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها- جريمة إحراز المخدرات من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط- عند الكلام على العقوبات- خطة تهدف إلى التدرج فيها. ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات، وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها. ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم، حيث لا يكفي مجرد القول بتوافر الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحزره مخدرا، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو (قصد الاتجار) لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه.

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٣٣ق- جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤ ص ٨٠٨)

١٢- يشترط في التخلي الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطوعية واختيار فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له. ولما كان الحكم قد عول في إدانة الطاعنة على الدليل المستمد من تخليها عن المخدر دون أن يمحس دفاعها بأن التخلي كان وليد إكراه وقع عليها من الضابط بما أدخله في روعها من وجوب تفتيشها وإرسالها إلى المستشفى لإجرائه أو يرد عليه بما يسوغ به إطرأحه، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ق- جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ سنة ١٧ ص ١٧٥)

١٣- مفاد نص الفقرة السادسة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ألا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج. ولما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع لإدارة مكافحة المخدرات لعلاج من الإدمان وأحيل إلى الكشف الطبي فقرر إحالته للمصحة للعلاج وقيد بسجل المدمنين بالإدارة حتى خلا محل فى المصحة فأحيل إليها ونسب إليه إحراز المخدر وقت دخوله إليها. ولما كان الحكم لم يعن باستظهار حالة الإدمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المسؤولية فى حكم الفقرة السادسة من المادة ٣٧ المشار إليها، مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٦ق- جلسة ١٩٦٦/٥/١٠ سنة ١٧ ص ٦٠٨)

١٤- متى كان الثابت أن محامى الطاعن قد تمسك بكذب الشهود فيما قرره من أن الحقيبة الحاوية للمخدر قد ضبطت مع الطاعن وطلب تحقيق هذا الدفاع عن طريق الخبير الفنى، وكانت المحكمة إذ لم تستجب لهذا الطلب قد استندت - من بين ما استندت إليه- إلى شهادة هؤلاء الشهود وهى التى يعارضها الطاعن ويطلب تحقيق دفاعه فى شأنها، فإن حكمها يكون قاصر الأسباب قصورا يعيبه.

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٦٧/٥/٢٩ سنة ١٨ ص ٧٢٦)

١٥- لئن كان بطلان التفتيش الذى حاول الضابط إجراؤه بنفسه- على ما أثبتته الحكم المطعون فيه- وإن اقتضى إستبعاد الأدلة المستمدة منه وعدم الاعتداد بها فى الإثبات، إلا أنه ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من

الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة وقائمة بذاتها، ولما كان من بين ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها أن تفتيشا آخر قد أجرى بمعرفة أثني نذبيها الضابط لتفتيش المتهمه بعد أن تم القبض عليها بناء على الإذن الصادر من النيابة العامة، وأن هذا التفتيش قد أسفر عن ضبط المخدر المنسوب إليها إحرازه، وكانت المحكمة قد قضت بالبراءة من غير أن تبين رأيها في هذا التفتيش الذي أدى إلى ضبط المخدر، ودون أن تقول كلمتها فيه أو تناقش مدى صلته بالإجراء الذي أبطلته، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه.

(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٨ ق- جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ سنة ١٩ ص ٦٦٩)

١٦- لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات. وإذا كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض للدليل المستمد من الحرز الذي أثبت في مدوناته أنه أرسل لمصلحة الجمارك ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل، مما يبنى بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحصه، فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض.

(الطعن رقم ٢٢٣٧ لسنة ٣٨ ق- جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ سنة ٢٠ ص ٣٦٨)

١٧- متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقاً ملحوظاً، فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه. ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري- في صورة الدعوى- بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، أو ترد عليه بما ينفيه، أما وقد سكنت عنه إيراداً له ورداً عليه، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض.

(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧. سنة ٢٠ ص ١١٤٢)

١٨- إن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل، فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه، فإنه يتعيب بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩. سنة ٢١ ص ٤٧٠)

١٩- إذا كان يبين من الإطلاع على المفردات أن الإذن بالقبض والتفتيش حرر على نفس الصحيفة التى حرر عليها محضر التحريات وأسفله مباشرة وقد صدره السيد وكيل النيابة بعبارة «بعد الإطلاع على محضر التحريات المسطر عاليا» كما يبين من مطالعة مذكرة السيد وكيل النيابة فى هذا الخصوص، المؤرخة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٧، أنه جزم بأن ساعة إصداره إذن القبض والتفتيش كانت تالية للساعة التى حرر فيها محضر التحريات، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده إستناداً إلى ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من وجود كشط فى ساعة تحرير إذن النيابة بالقبض دون أن تعرض المحكمة للدليل

المستمد من تحرير الإذن أسفل محضر التحريات مباشرة، وبما قرره وكيل النيابة مصدر الإذن في هذا الشأن، ودون أن تدلى برأيها في هذا الدليل بما يفيد أنها على الأقل فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به، أو أن تحققه حتى تصل إلى وجه الحق في الأمر- عن طريق مناقشة المختص فنيا- فإن ذلك مما ينبيء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ٤١٨٠ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٧٠/٤/٥. سنة ٢١ ص ٥٠٣)

٢٠- إن الدفع بالإعفاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦، هو من الدفوع الجوهرية التي ينبغي على المحكمة أن تناقشه في حكمها، فتقسطه حقه لإيراد له وردا عليه، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه، فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٢ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/٣/٢٨. سنة ٢٢ ص ٣١٠)

٢١- متى كان يبين من الإطلاع على المفردات أن المطعون ضده قد اعترف في تحقيق النيابة في اليوم التالي لضبطه بإحرازه المخدرات المضبوطة بقصد التعاطي، وكانت المحكمة لم تشر في حكمها (القاضي بالبراءة) إلى هذا القول المسند إلى المطعون ضده وتبين رأيها فيما إذا كان يعد اعترافا منه بالواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه، وهل هو مستقل عن إجراءات القبض والتفتيش التي قالت بطلانها، وكان من الجائز أن يكون

الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش،
فإن الحكم إذ أغفل التحدث عن هذا الدليل يكون قاصر البيان.

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ سنة ٢٢ ص ٤١٨)

٢٢- من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ إتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها، وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتمل عليه تقرير المعامل الكيماوية، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ سنة ٢٢ ص ٥٧٣)

٢٣- إن محكمة الموضوع وإن كان من حقها أن تستخلص قصد الإحراز من أدلة الدعوى وعناصرها المختلفة الا أن شرط ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائغا تؤدي اليه ظروف الواقعة و أدلتها و قرائن الأحوال فيها و أن تكون قد أملت بها إلما تاما . ولما كان الثابت على لسان الضابط فى التحقيقات -و هو ما أثبتته فى محضر ضبط الواقعة - أن مرشدا سريا أبلغه بأن المطعون ضده الأول سيبعه كمية من المواد المخدرة و أنهما اتفقا على اللقاء فأعد كميننا لضبط الواقعة ، و فى الوقت المحدد شاهد سيارة أجرة تقف فى الطريق و يهبط المطعون ضده الأول حاملا فى يده لفافة من الورق و يتجه نحو المرشد السرى فبادر بضبطه و تفتيشه فعر داخل اللفافة

على أربع طرب حشيش ، و أن المطعون ضده الأول قد اعترف له بأن إحراره للمخدر كان بقصد التجار ، و كان الحكم المطعون فيه قد برر إطراره لقصد الاتجار بقالة أن التحقيقات لم تسفر عن هذا القصد دون أن يعرض لظروف الواقعة و قرائن الأحوال فيها و لأقوال الضابط و اعتراف المطعون ضده له فإن ذلك لما ينبئ عن أن المحكمة لم تلم بواقعة الدعوى إلاما شاملا بما لا يطمئن معه إلى تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠ . سنة ٢٣ ص ٦٠)

٢٤- لئن كان من المقرر أن إحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، الا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة و أدلتها و قرائن الأحوال فيها . و لما كان الثابت حسب تقارير الحكم أن تخريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده يروج المخدرات ، و قد ضبطه و هو فى الطريق العام و معه سبع طرب من مادة الحشيش و أنه سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى قضية مخدرات ، مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف و تمحصها و تتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح ، لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما و هى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

(الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ . سنة ٢٣

ص ٧٢١)

٢٥- أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها و بأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر و بصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . و اذا كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضده قد أقر بملكيته للصدري المضبوط الذى أثبت تقرير المعامل الكيماوية وجود فئات الحشيش في جميع جيبوه ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها فيه ، فإن ذلك ينبئ عن أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بالدعوى و تمحصها بما يعيبه و يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/١٠ سنة ٢٣ ص ١٣٤٧)

٢٦- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة التي يحزها هي من المواد المخدرة ، و المحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة اذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا ، إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة و تمسك المتهم بانتفائه لديه ،فانه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدرا ، و لما كان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة و مدونات

الحكم المطعون فيه أن الطاعة تمسكت في دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل الثلاجة من مخدر ، و كان الاستفادة من الحكم أنه وإن دلت على إشتراك الطاعة في شحن الثلاجة من بيروت باسم شقيقها دون علمه إلا أنه لم يكشف عن توافر ركن العلم لديها بما أخفى فيها من مخدر كشفاً في دلالته على قيامه - و لا يكفي في ذلك ما أورده الحكم من وجود الطاعة في لبنان و مساهمتها في شحن الثلاجة و تقديمها مستندات شحنها إلى الشركة المختصة للتخليص عليها إذ أن ذلك لا يفيد حتماً و بطريق اللزوم علم الطاعة بوجود المخدر الخفي داخل الثلاجة بل هو لا يفيد اتصالها مادياً بالثلاجة التي ساهمت في شحنها ، و كان يجب على المحكمة و قد تمسكت الطاعة بانتفاء علمها بالمخدر في الثلاجة - في مثل ظروف الدعوى المطروحة - أن ترد في وضوح و تبين في غير ما غموض أنها كانت لابد تعلم بحقيقة ما تحويه الثلاجة من مخدر أسند إليها جلبه ، فإن الحكم يكون قاصراً بما يتعين معه نقضه و الاحالة بالنسبة إلى الطاعة وحدها دون المحكوم عليهم الآخرين الذين صدر الحكم غيائياً بالنسبة لهم من محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٧ . سنة ٢٤ ص ٨١٤)

٢٧- من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلاً تأخذ به المحكمة و لو مع بطلان القبض و التفتيش . لما كان ذلك ، و كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضدها (المتهمة) أقرت في محضر تحقيق النيابة باحرازها لفافة المخدر المضبوطة و قررت أن شخصاً سمته قد أعطاها هذه اللفافة في القاهرة دون أن يخبرها بفحواها و طلب إليها أن

تنقلها إلى بلدته التابعة لمركز ملوى وأنقدها جنيهين في مقابل ذلك ، فلما استقلت القطار في صباح يوم الضبط خلت إلى دورة المياه وأخفت اللقافة حول وسطها تنفيذاً ما أمرها به . و لما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة هذه الأقوال المسندة إلى المطعون ضدها في محضر تحقيق النيابة و بيان مدى استقلالها عن إجراءات القبض و التفتيش التي قال ببطلانها و تقاعد عن بحث دلالتها و تقدير قيمتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، فإن الحكم إذ أغفل التحدث عن هذا الدليل و مدى صلته بالإجراءات التي قرر ببطلانها يكون قاصر البيان .

(الظعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ سنة ٢٤

ص ١٢٣٣)

٢٨- لما كان يبين من المفردات المضمومة أن الضابط حين أثبت في محضره أن المخدر يزن ٢٣,٥ جرام إنما كان ذلك أخذاً من شهادة الوزن التي أرفقت بذلك المحضر و الصادرة من إحدى الصيدليات و الثابت بها أن الوزن شمل جميع المضبوطات بما في ذلك لقافة قماش الدمور الأبيض التي بداخلها اللقافات الثلاث السلوفانية التي حوت الخدر ، في حين أن الوزن الثابت بالتحقيق و تقرير المعمل الكيماوى و قدره عشرة جرامات إنما يتعلق بلقافات المخدر الثلاث دون قطعة القماش ، فإن ما تساند إليه الأمر المطعون فيه من أن هناك تبايناً و اختلافاً في الوزنين ينبىء عن أن قضاء الإحالة لم يلم بواقعة الدعوى و لم يمحض أدلتها ، فضلاً عن أن ذلك الخلاف الظاهرى كان يقتضى منه أن يجرى تحقيقاً في شأنه يستجلى به حقيقه الأمر قبل أن ينتهى إلى القول بالشك في الدليل المستمد من نسبة

المخدر الذى أرسل للطب الشرعى إلى المطعون ضدها ، و ما كان له أن يستبق رأى قبل أن يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه ، أما وقد قدع عن ذلك ، فان الأمر المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار إحالة آخر للفصل فيها من جديد .

(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٤٧/٦/١٦ . سنة ٢٥ ص ٥٩٣)

٢٩- اذا كانت المحكمة لم تعن ببحث الظروف و الملابسات التى تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة و دون سعى يستهدف البحث عنه ، أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التعسف فى تنفيذ إذن التفتيش بالسعى فى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة الأصلية التى جرى فيها التحقيق ، فإن حكمها المطعون فيه إذ اقتصر فى رده على الدفع ببطلان التفتيش - لعدم وجود ما يبرر التماذى فيه من بعد ضبط مبلغ الرشوة معه - بما أورده فى مدوناته ، يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ سنة ٢٦ ص ٢٧٧)

٣٠- من المقرر أن الكشف عن كنه المادة المضبوطة و القطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير الدليل الفنى و أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها . واذ كان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة الى أن ما ضبط لدى الطاعن هو نبات الحشيش المبين بالبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إستنادا إلى تقرير المعمل الكيماوى فى حين أنه يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ذلك التقرير قد

وصف المادة المضبوطة بأنها أجزاء نباتية خضراء و جافة عبارة عن أجزاء من سيقان و أوراق و قمم زهرية ثبت أنها جميعا لنبات الحشيش . و دون أن يعرض لوصف القمم الزهرية المضبوطة و مدى نضجها و احتوائها على العنصر المخدر و ما قد يترتب على ذلك من إمكان دخولها فى نطاق تعريف الجواهر المخدرة مما كان من مقتضاه أن تجرى المحكمة تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر فان حكمها يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم مما يعيبه و يوجب نقضه .

(الطعن ١١٧٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٥/١٢/١ . سنة ٢٦ ص ٨١٥)

٣١- لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن قدر المخدر المضبوط هو إحدى عشر طربة من الحشيش وزن ١٨٦ ، ٢ من الكيلو جرامات وأن شاهدى الواقعة (الضابطين) قد نقلوا عن المطعون ضده بالتحقيقات أنه اعترف فور ضبطه بأنه أحرز المخدر المضبوط بقصد الإتجار . مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الإتجار أو لا تصلح ، لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/٥/٩ سنة ٢٧ ص ٤٦٧)

٣٢- استظهار القصد من احراز الجواهر المخدرة لاستخلاص الواقع ، من توافر قصد الاتجار فيها أو انتفائه ، وإن كان من شئون محكمة الموضوع - تستقل بالفصل فيه بغير معقب - الا أن حد ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائفا ، من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها أن يؤدي اليه ، و كان الحكم بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تضمنته من تعدد لفافات المخدر المضبوط مع المطعون ضده و فى مسكنه بحيث بلغت فى مجموعها مائة وإثنين وعشرين لفافة - و من تنوع هذا المخدر و ضبط مدينة ملوثة بالحشيش و ميزان و سنجة فى المسكن ،استبعد قصد الإلتجار فى حقه بقالة أن الأوراق خلّت من الدليل الفنى على قيامه - وهو مجرد قول مرسل ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة و قرائن الأحوال فيها على النحو المتقدم أن يؤدي إليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحّص تلك الظروف والقرائن و يتحدث عنها بما يصلح لإقامة قضائه و يمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها فى هذا الخصوص ، أما و هو لم يفعل فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه و الاحالة .

(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١ سنة ٢٧ ص ٨٠٤)

٣٣- متى كان مخدر الحشيش وزن عند ضبطه فبلغ وزنه خمسة جرامات بما فى ذلك ورق السلوفان المغلفة به ، و ذلك بحسب الثابت فى تحقيقات النيابة و شهادة الوزن الصادرة من صيدلية الحمودية بينما الثابت فى تقرير معامل التحليل أن زنته قائما عشرة جرامات و خمسون سنتجراما . و قد قام دفاع الطاعن على أن الخلاف يشهد لانكاره حيازة المخدر . لما كان ذلك ، و كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ، ووزنه عند تحليله

فرقا ملحوظا ، فإن ما دفع به الطاعن في دلالة هذا الفرق البين على الشك في التهمة إنما هو دفاع يشهد له الواقع و يسانده في ظاهر دعواه، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى - في صورة الدعوى - بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت و أغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض و الاحالة .

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ سنة ٢٧ ص ٩٠٣)

٣٤- من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة و أدلتها و قرائن الأحوال فيها ، ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن شهادة ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده يتاجر بالمخدرات و قد ضبطه وهو فى الطريق العام أمام منزله و الجوهر المخدر و السكين الملوث به و الميزان و الصنج و الورق السلوفان أمامه على منضدة مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف و تمحصها و تتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٥ سنة ٣٠ ص ٨٣٤)

٣٥- من المقرر أنه و إن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد و تقدرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب

إطراحها لها ، إلا أنه متى أفصحنا المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها ، ولما كان ما أورده الحكم تبريراً لإطراحه أقوال شاهدي الإثبات في الدعوى غير سائغ و ليس من شأنه بذاته أن يؤدي إلى ما رتب عليه ذلك بأنه ليس من شأنه تحديد المسافة بين الضابط الذي أجرى الضبط و بين المطعون ضده حال إلقاءه بكيس المخدر بأربعة أمتار ما يحول بينه و بين رؤية واقعة الإلقاء خاصة و أن الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن الكيس الملقى به كان يحتوى على ست و أربعين لفافة فضلاً عن أن الحكم لم يبين حالة الضوء وقت الضبط . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/٦/٣)

٣٦- من المقرر أنه وإن كان الخطأ في إسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش إلا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم ان الشخص الذي وقع التفتيش عليه أو في مسكنه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش وهو ما قصر الحكم في استظهاره و اكتفى في الرد على دفع الطاعن بما أورده من أن المحكمة تعتقد بجدية الاستدلالات وهي عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، إذ لم تبد المحكمة في جلاء أن الطاعن هو بعينه الذي كان مقصوداً بالتفتيش بالرغم من صدور الإذن باسم مغاير لاسمه .

(الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠)

٣٧- وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر و بصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريية في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضدها أقرت في التحقيقات بملكيتهما للكيس المضبوط الذى أثبت تقرير المعامل الكيماوية تلوثه بآثار الحشيش ، فان الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت و بدلى برأيه فيه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١١/١١)

٣٨- من المقرر أن تقدير جدية التحريات و كفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش و إن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري و تقول كلمتها فيه بأسباب سائغة ، و لما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بالعبرة المار ببيانها التي اقتصررت على إيراد القاعدة العامة وأن تقدير جدية التحريات مرده إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع - دون إيراد المسوغات التي بنت عليها المحكمة إطمئنانها إلى جدية التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش مع أنها أقامت قضاءها بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فان الحكم يكون معيبا

بالقصور .

(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١٢/٨)

٣٩- لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها و الاتجار فيها قد جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة - الواردة فى الجدول رقم ٥ المرافق للقانون المذكور - من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام فى العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها ، ولما كان لازم ذلك وجوب استظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفى مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجانى بأن ما زرعه من النباتات المخدرة، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة زراعة نبات الخشخاش المخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ٣٤/ب من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور و يتعين نقضه و الاحالة .

(الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠)

٤٠- و حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد الأدلة على ثبوت التهمة قبل كل من المطعون ضدهم كما دلى على ثبوت إستخدام السيارة المضبوطة فى ارتكاب الجريمة و ذلك من واقع محضر التحريات وإذن تفتيش النيابة و ضبط السيارة و بها المخدرات ثم إلى معاقبة المطعون ضده الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة مع تفريره

١٠٠٠٠ جنيه وكل من الثانى و الثالث بالحبس لمدة ٦ شهور مع تغريمه ٥٠٠ جنيه كما قضى بمصادرة المواد المخدرة لما كان ذلك وكان من المقرر أن نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال - إنما يجب تفسيره على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية - وكانت المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشئ المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بمن فى ذلك المالك و الحائز على السواء ، أما إذا كان الشئ مباحا لصاحبه الذى لم يكن فاعلا أو شريكا فى الجريمة فانه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه. و إذ كان ما تقدم وكانت السيارة غير محرم إحرازها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اقتصررت على بيان واقعة ضبط المخدر بالسيارة التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة دون استظهار ملكية السيارة و بيان مالكيها وما إذا كانت مملوكة للمطعون ضده الأول الذى أسند اليه وحده قصد الاتجار - أم لقاتلها - المطعون ضده الثالث - و الذى أسند إليه مطلق الإحراز المجرد عن أى قصد - أم لأحد غيرهما ، وكان قصور الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه مع الإحالة.

(الطعن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله «أنها تتحصل فى أنه فى يوم ١ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ وأثناء مرور معاون مباحث قسم بولاق علم من أحد مرشديه أن مقهى يدار لتعاطى

المخدرات فاتحه إليه حيث شاهد بعض الأشخاص يجلسون به وكان المتهم (الطاعن) يقدم جوزه إليهم وأبصر أحدهم ممسكا بجوزة مشتعلة و يقوم بتدخينها وثبت من تقرير التحاليل أن المادة المضبوطة فوق الأحجار لجوهر الحشيش وأن الجوزتين المضبوطتين ومياههما وقلبهما وغابة كل منهما بها آثار حشيش وأن المادة المضبوطة فوق حجر الجوزة المشتعلة والتي كان يمسك بها أحد الأشخاص لجوهر الحشيش» لما كان ذلك وكان من المقرر أن إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان المخصص لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة د من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إعداد و تهيئة و ادارة مكان لتعاطي المخدرات «مقهى...» دون أن يستظهر توافر أركانها فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٤٥٦١ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

٤٢- و حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها حيث جاء بها أن المتهم يقيم بامبابية في حين أنه يقيم بمنطقة شبرا الخيمة ، وقد أورد هذا الدفع ضمن دفاع الطاعن الموضوعي ورد عليه كله في قوله «وحيث أن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم في التحقيقات أو دفاعه بالجلسة إذ لا يبدو أن يكون ضريبا من ضروب الدفاع المراد به الفرار من التهمة ولا تسايه المحكمة في هذا الدفع لعدم قيامه على أساس سليم» . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا

الإجراء ، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها. فيه بأسباب سائفة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بالعبارة السابق بيانها وهى عبارة قاصرة تماما لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو نقل كلمتها فى كفايتها لتسوين إصدار الإذن من سلطة التحقيق مع أنها أقامت قضاءها بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور و الفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٦٤٨ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/١١/١٣)

٤٣- و حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المقدم رئيس قسم مكافحة المخدرات بالدقهلية قام بضبط الطاعن محرزا لجواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا بناء على إذن صادر من النيابة العامة بذلك ، وخلص الحكم إلى ثبوت التهمة قبل الطاعن مما ساقه من أدلة وانتهى إلى معاقبته ، بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات و تغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر والنقود المضبوطة. لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وأن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة و الظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه إستدلاله بها و سلامة مأخذها تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني

على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمصادرة النقود المضبوطة دون أن يورد بمدوناته ما يفيد ضبط نقود مع الطاعن أو مع غيره ودون أن يرد على ما أثاره المدافع عن الطاعن بجلسة المحاكمة من أن النقود المضبوطة خاصة بزوجته . فانه يكون معيبا بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه و الاحالة.

(الطعن رقم ٧٥٣٩ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/١٠/٧)

٤٤- وحيث أنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اعترافه - بجلب المخدر - لأنه مصاب بحالة عقلية ، ويبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد الأدلة التى رآها مؤدية إلى ثبوتها عرض لدفاع الطاعن ورد عليه بقوله : « وحيث إنه عن العلة المرضية التى قال بها الدفاع فى جلسة المحاكمة و قدم تدليلا عليها شهادة من الدكتور..... أخصائى الأمراض الجلدية و الباطنية و الجراحة النفسية ومؤرخة ١٩٨٤/١٠/١ من أن المتهم - الطاعن - وجد عنده حالة صرع و تتابه نوبات شديدة متكررة ومتفاوتة و يلزمه راحة تامة شهر من تاريخه وبعاد الكشف عليه ، إلا أن المحكمة لا تطمئن إلى ما جاء فى هذه الشهادة وذلك أن الأوراق تخلو من ثمة ما يفيد فى شأن هذه العلة كما أن للشهادة تاريخا يسبق الحادث بمدة طويلة ولم تقدم فى أية مرحلة من مراحل التحقيق ولم يشر إليها المتهم وقدمت لهذه المحكمة بقصد إطالة أمد التقاضى . لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام أو إمتناع عقاب المتهم فإن لم تفعل كان عليها أن تبين فى حكمها الأسباب التى

تبنى عليها قضاءها فى هذه المسألة بيانا كافيا لا إجمال فيه وليس لها أن تستند فى إثبات عدم إصابة المتهم بمرض عقلى إلى أنه لم يقدم دليلا تثبت به بل من واجبها فى هذه الحالة أن تثبت هى من أنه لم يكن مصابا بهذا المرض وقت ارتكاب الفعل و أن تقيم قضاءها بذلك على أسباب سائغة. ولما كان مؤدى دفاع الطاعن و ما قدمه من مستندات تأييدا له أنه مصاب بعاهة فى العقل وقت ارتكاب الأفعال المسندة إليه ، وكان ما رد به الحكم على هذا الدفاع لا يفيد أنه كان متمتعا بقواه العقلية فى هذا الوقت ، وحمله فى الوقت نفسه - عبء إثبات مرضه العقلى ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه و الإحالة.

(الطعن رقم ٤٠٣٢ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٦/١/١٣)

٤٥- مؤدى مانصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أنه «لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينوبه» هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينوبه فى ذلك، وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لانصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم، ويغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص. لما كان ما تقدم، وكان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لإغفال الحكم - توقيع التعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، وكان الحكم قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى

الجنائية أقيمت بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من فوضه في ذلك، وهو ما يعيبه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن، وله الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون، فانه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة.

(الطعن رقم ٧٠٠٩ لسنة ٥٥ق-جلسة ١٩٨٦/٣/٢٤)

٤٦- لما كان استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف الى التدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الإعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر متى كان ذلك بقصد الاتجار وأعقب ذلك بالعقوبة في المادة ٣٤ إلى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في أغراض معينة وتصرفوا فيها بأى صورة كانت في غير تلك الأغراض ثم ألحق بهذه الجريمة في الفقرة «د» من هذه المادة جريمة إدارة أو اعداد أو تهئية مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جوهر مخدر للتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقدرت لها عقوبة أخف نوعا وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة-وهذه المنايرة بين الفقرة «د» من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن ادارة أو اعداد أو تهئية المكان في حكم الفقرة د من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات إنما تكون

بمقابل يتقاضاه القائم عليه، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات، وهو الأمر المستفاد من منطق التأثيم فى هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتغليب العقاب على مرتكبيها شأنهم فى ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء، أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من القانون ذاته- لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إدارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات وإذ كان الحكم بالإدانة فى تلك الجريمة يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتقاضاه 'قائم عليه حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم وكان الحكم المطعون فيه - سواء فى بيان واقعة الدعوى أو سرد اقوال الشاهد- قد خلا من ذكر هذا لبيان فانه يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه و الاحالة.

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٦ق-جلسة ٢٧/٣/١٩٨٦)

٤٧- وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب اعفاء من العقاب عملا بأحكام المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل على سند من أنه أبلغ السلطات المختصة فور ضبطه أن المادة المخدرة المضبوطة تخص من يدعى.... وكان يبين من المفردات المضمومة أن المتهم-الطاعن- قد قرر بذلك فى محضر الضبط ثم بتحقيقات النيابة. لما كان ذلك وكانت المحكمة قد التفتت عن تحقيق ما أثاره الطاعن وهو دفاع يعد فى خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا لما قد يترتب عليه-لو صح-من أثر فى ثبوت تمتعه بالإعفاء المقرر بمقتضى فقرة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات تنظيم إستعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦. مما

كان يتعين معه على المحكمة أن تقسطه حقه وأن تعنى بتحقيقه وتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه. أما وهي لم تفعل فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢)

٤٨- لما كان يبين من المفردات المضمومة أن المدافع عن المحكوم عليه قد تمسك ببطلان اعترافه لأنه صدر عنه تحت تأثير الوعد بتخفيف العقوبة وأن انكاره سوف يكون وبالا عليه، وكان من المقرر أن الإقرار الذي يعول عليه كدليل إثبات في الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن إرادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف ولو كان صادقا متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره، وكان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد إذ له تأثيره على حرية المتهم في الاختيار بين الإنكار والاعتراف ويؤدى إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا، كما أنه لما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين ما وقع على المتهم من وعد أو إغراء ونفى أثر ذلك على الاعتراف الصادر منه في استدلال سائغ. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول- من بين ما عول عليه - فى إدانة المحكوم عليه على اعترافه ولم يرد على ما تمسك به الدفاع من بطلان الاعتراف للأسباب المبينة آنفا، فانه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة. ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر

التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة.

(الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٦ ق-جلسة ١٥/١٠/١٩٨٦)

٤٩- إن الحكم المطعون فيه إذ رد على الطاعن ببطالان القبض والتفتيش بأن «لرجال السلطة العامة فى دوائر اختصاصاتهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح وهو إجراء إدارى أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة وأن لمأمور الضبط القضائى أن يضبط ما تدركه حواسه لأول وهلة من جرائم وهو ما توافر فى هذه الدعوى لأن الرائد شاهد المقهى مضاءة فى وقت متأخر من الليل دخل إليه لاستطلاع الأمر بموجب حقه المخول قانونا وشاهد لأول وهلة أن المقهى أعدت وهيات لتعاطى المخدرات»-فى حين أنه من المقرر أن المحل العام يصبح خاصا فيتمتع بحرمه المسكن فى الأوقات التى يغلق فيها فى وجه الجمهور- فإذا كان الثابت من الحكم أن الضابط شاهد مقهى الطاعن مضاءة فى ساعة متأخرة فاقتررب منها فشاهد دخانا ينبعث منها يخالطه رائحة الحشيش فدخل المقهى فوجد الطاعن ممسكا بنرجيلة نحاسية يمررها على الرواد- فانه كان يقتضى على المحكمة أن تتحقق من وقت حصول الواقعة وما إذا كانت المقهى مفتوحة للجمهور أم مغلقة وكيفية دخول الضابط إليها وصولا إلى التحقق من صحة أو عدم صحة الدفع من حيث الواقع و القانون معا.

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٦ ق-جلسة ٢٧/٣/١٩٨٦)

٥٠- لما كان الحكم المطعون فيه برر قضاءه بتبرئة المطعون ضده الثانى ... بقوله: «وحيث أن المتهم مثل بجلسة المحاكمة ودفع الحاضر معه

ببطلان ما أسفر عنه التفتيش لحصول القبض و التفتيش قبل صدور إذن النيابة بذلك ودل على صحة الدفاع المثار منه بما قاله المتهم وزميله فى التحقيقات بأن الضبط والتفتيش تما فى يوم ١٩٨٤/٩/٢٤ الساعة ٤ر٣٠ وحيث أن مادفع به الحاضر مع المتهم الثانى له ما يسانده فى الأوراق ذلك أن الثابت من الأوراق أن إذن النيابة بالتفتيش صدر بتاريخ يوم ٨٤/٩/٢٤ الساعة ٥ر٣٠ وأن التفتيش تم فى حدود الساعة ٧ر٣٠ طبقا لأقوال شاهدى الاثبات فى حين أن المتهم ومن معه قرروا أن التفتيش تم الساعة ٤ر٣٠ أى قبل صدور إذن النيابة بحوالى الساعة تقريبا والمحكمة تطمئن لهذا الدفاع بحسب من أن المتهم كان بعيدا كل البعد عن أوراق التحقيق ومعرفة تاريخ وساعة صدور الإذن من النيابة بالتفتيش فضلا عن أنه قول ينطق به المتهم تلقائيا وبدون ترتيب مسبق وبالتالي فان المحكمة تثق فى صدق هذا الدفاع ويطمئن إليه وجدانها وتنتهى إلى القول بحق أن التفتيش تم قبل صدور إذن النيابة العامة وتبعاً تبطل كافة الإجراءات التى تمت قبل صدور الإذن ومنها ضبط المخدر مع المتهم الثانى و يضحى الدفع الذى أثاره المدافع عنه له سنده فى الأوراق مما يتعين معه القضاء ببراءة المتهم الثانى من التهمة المسندة إليه عملا بنص المادة ٤١/٣٠ أ.ج.». لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن وكيل النيابة المحقق اطلع على دفتر أحوال وحدة مكافحة المخدرات بالمحلة الكبرى الثابت به قيام شاهد الاثبات الأول لتنفيذ الإذن بالتفتيش فى الساعة ٧م يوم ١٩٨٤/٩/٢٤ ومعه سيارة الشرطة وقائدها ثم عودته فى

فطنت إلى هذا الدليل ووزنته، فان ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده الثانى دون أن يعرض لدلالة دفتر الأحوال المار ببيانه، مع خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة قد التحريات التى بنى عليها إذ خلا محضر التحريات من الإشارة إلى عمل دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيبه و يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق-جلسة ١٦/٤/١٩٨٧)

٥١- وحيث أن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه وبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن دفع فى المذكرة المشار إليها ببطلان إذن التفتيش وجميع الإجراءات المترتبة عليه لعدم جدية التحريات التى بنى عليها إذ خلا محضر التحريات من الإشارة إلى عمل المتهم أو بيان محل اقامته أو سنه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الاذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاء بالادانة على الدليل المستند مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فانه يكون معيبا بالقصور الموجب لنقضه.

(الطعن رقم ٤٢٦٨ لسنة ٥٧ ق-جلسة ١٢/٥/١٩٨٨)

٥٢- و حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهزين مخدرين بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه استند في إدانته إلى أقوال شهود الواقعة دون أن يورد مضمون أقوالهم مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى أورد أدلة الثبوت التي استند إليها. وبين مؤدى أقوال الشاهدين الثانى والثالث عدا الشاهد الأول الرائد..... الذى قام بإجراءات القبض والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها فى الحكم، فان الحكم المطعون فيه وقد أغفل إيراد مؤدى شهادة الرائد التى استند إليها فى إدانة الطاعن يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٨ ق-جلسة ١٩٨٨/٦/٢)

٥٣- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أ طرح دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية بقوله: «ومن حيث أن الدفع بعدم جدية التحريات مردود عليه بأنه قد ثبت جديتها بضبط المخدرات مع المتهم وفى مسكنه». لما كان ذلك، وكان الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جنائية أو جنحة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى متهم معين ، وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصديق لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا

إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو بالرفض وذلك بأسباب سائغة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على أن ضبط المخدر معه وفي مسكنه دليل على جدية التحريات وهو مالا يسوغ إطراح هذا الدفع ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل أنه المقصود بذاته لإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلاً على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقاً بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون تفتيشه مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال متعينا نقضه.

(الطعن رقم ٣٠٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٣)

٥٤ - ولئن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش موكل إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ

هذا الإذن فانه يكون معيبا بالقصور بما يطله ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق-جلسة ١٩٨٨/١١/٦)

٥٥- ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور فى التسبيب، ذلك بأنه لم يرد على دفاعه أن الحرز المرسل للتحليل ليس هو ما ضبط فى حوزته بدلالة إختلاف الوزن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن وزن المضبوطات ثلاثة جرامات بينما وزن ما تم تحليله فى المعامل الكيماوية جرام ونصف. لما كان ذلك، وكان البين من المفردات المضمومة أن وزن المخدر المضبوط ثلاثة جرامات وفقا للثابت فى محضر تحقيق النيابة ومحضر الضبط بينما الثابت فى تقرير المعامل الكيماوية أن وزن المخدر جرام ونصف، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله ملحوظا، فان مادفع به الطاعن عن دلالة هذا الفارق البين على الشك فى التهمة إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده وكان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري فى صورة الدعوى بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه، أما وقد سكنت وأغفلت الرد عليه فان حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه و الإعادة.

(الطعن رقم ٤٥٤٠ لسنة ٥٨ ق-جلسة ١٩٨٨/١٢/٧)

٥٦- لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن التهمة قررت أن شخصا أسمته قام بتسليمها المادة المضبوطة وأفهمها أن شخصين

آخرين سوف يتسلمانها منها لدى وصولها بناء على عبارة متفق عليها «كلمة السر» كما أثار محاميها هذا الدفع ونعى على القائمين بالضبط تقاعسهم عن إتخاذ الإجراءات الكفيلة بضبط باقى الجناة وانتهى إلى طلب الحكم ببراءتها، مما مفاده أن دفع المتهمه قام على التمسك بالإعفاء من العقاب المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها و الاتجار فيها، وهو الاعفاء الذى قرره القانون بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه- بعد علم السلطات بالجريمة- فى معاونة تلك السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات و الكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من ذلك القانون ولا يغير من ذلك عدم إيراد هذا الدفع بمحضر الجلسة بصريح اللفظ إذ العبرة فى التمسك به هى بمدلوله لا بلفظه ما دام ذلك المدلول- كالحال فى الدعوى المطروحة- واضحا لا لبس فيه ، كما يبين من مطالعة الحكم أنه عرض فى مدوناته لواقعة إبلاغ المتهمه عن باقى الجناة فى بيانه لواقعة الدعوى وفيما حصله من إقراره بالتحقيقات وأورده من أقوال الضابط شاهد الإثبات ، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا له وردا عليه ، وكان الدفع بالإعفاء من العقاب تأسيسا على ما جرى به نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه هو من الدفع الجوهريه التى ينبغى على المحكمة أن تناقشه فى حكمها فتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، فان الحكم إذ قضى بادانة المتهمه دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه يكون مشوبا بالقصور فى التسييب و الإخلال بحق الدفاع مما يطله ، لما كان ذلك، وكان البطلان الذى لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه

المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يتعين مع قبول عرض النيابة للقضية نقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليها و الإحالة.

(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١٩٩٠/٦/٤)

٥٧- وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، واحراز سلاح أبيض بغير ترخيص ، قد شابه قصور فى التسبب ، وذلك بأنه لم يرد على دفاع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لإختلاف مهنة الطاعن عما ورد بمحضر التحريات ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لأن الطاعن تاجرا وليس فلاحا كما ورد بمحضر التحريات بما يطلها ويطل الإجراءات التالية لها. ولما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة. وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لأن الطاعن يعمل تاجرا وليس فلاحا كما ورد بمحضر التحريات، على الرغم من أنه أقام قضاءه بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ الإذن، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه و الإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن.

(الطعن رقم ٤٦٤٥١ لسنة ٥٩ ق-جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٣)

٥٨- وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة احراز جوهريين مخدرين بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها إلا أن الحكم رد على هذا الدفع ردا قاصرا غير سائغ، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها بدليل إختلاف الفئة المسجل تحتها المتهم فى هذه الدعوى عنها فى دعوى أخرى مماثلة ، وقد حصل الحكم هذا الدفع ورد عليه فى قوله،..... (..... بأن الدعويين غير متعاقبين فى زمن الضبط ومن ثم فليس هناك ما يمنع من أن المتهم قد انتقل من فئة إلى أخرى خلال الزمن أو الفترة التى انقضت بينهما، فضلا عن أن خطأ محرر محضر التحريات فى تحديد الفئة الصحيحة المسجل تحتها المتهم لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادى الذى لا يعدم التحريات أو يشكك فى صحتها ومن ثم يكون الدفع فى غير محله خلىق بالرفض). لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء، فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب كافية ومثقة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بالعبارة المار بينها وهى عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن، إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تقل كلمتها فى كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة

التحقيق؛ مع أنها أقامت قضاءها بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن. فإن الحكم يكون معيبا بالقصور و الفساد فى الإستدلال بما يستوجب نقضه والإحالة ، بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٦٠ق-جلسة ١٠/٢/١٩٩١)

٥٩- ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز أقراص مخدرة قد شابه القصور فى التسبب وذلك بأنه عول على تقرير المعامل الكيماوية بالإضافة إلى الأدلة الأخرى بيد أنه لم يبين مؤداه ووجه اتخاذه دليلا مؤيدا لصحة الواقعة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

لما كان ذلك وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل حكم بالادانة يجب أن يشمل فيما يشمل عليه على بيان كاف لمؤدى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة فلا يكفى مجرد الإشارة إليها. بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله به وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى تقرير المعامل الكيماوية فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن.

(الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٥٩ق-جلسة ١١/٣/١٩٩١)

٦٠- وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة زراعة نبات الخشخاش المنتج للأفيون بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه القصور فى التسبب، ذلك بأنه تمسك

فى دفاعه بأن الأرض محل الضبط مؤجرة منه لآخر وقدم عقد إيجار يؤازر دفاعه تمسك بدلالته على نفى مسئوليته عن التهمة المسندة اليه ، إلا أن المحكمة لم تمحص هذا المستند ولم تقل كلمتها فيه وقضت فى الدعوى دون أن تعرض لدفاعه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأقوال شهود الاثبات ومؤدى تقرير التحليل أشار فى مدوناته إلى انكار الطاعن ، وطلب المدافع عنه براءته تأسيساً على تأجيله لتلك الزرعة لغيره ، كما يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أثار فى دفاعه أنه يؤجر الأرض محل الضبط ل..... بموجب عقد إيجار موقع ببصمته . لما كان دفاع الطاعن -على ما سبق بيانه- يعد فى خصوص هذه الدعوى هاماً وجوهرياً لما يترتب على ثبوت صحته من إنحسار مسئوليته عن التهمة المسندة اليه ، فانه كان يتعين على المحكمة ، وقد أبدى أمامها هذا الدفاع مؤيداً بدليله أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الالتفات عنه ، أما وهى لم تفعل ، فقد أضحي حكمها مشوباً بالقصور فى التسبيب ، متعينا نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٣/١٩)

٦١- وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه إستدل على ثبوتها فى حقه بأقوال شهود دون أن يبين فحوى أقوالهم مما يعيبه ويستوجب نقضه . وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى حسبما إستقرت فى يقين المحكمة أورد بياناً للأدلة التى استند إليها فى قضائه بقوله

«وحيث إن الواقعة على النحو سالف البيان إستقام الدليل على صحتها وثبوتها في حق المتهم مما شهد به العقيد..... والمقدم..... والرائد..... و..... والنقيب..... وما أوري به تقرير المعمل الكيماوى وما قرره كل من بالتحقيقات» ثم أردف ذلك مباشرة بقوله«وشهد الرائد بمضمون ما شهد به الشاهد السابق» وبعد ذلك حصل مؤدى ما شهد به كل من الرائد..... والنقيب..... ومؤدى ماورد بتقرير المعمل الكيماوى وما قرره بالتحقيقات وعرض لما أبداه الطاعن من دفع وأطرحها ثم خلص إلى ثبوت الواقعة فى حقه ودانه عنها بالعقوبة الواردة بمنطوقه . وكانت مدونات الحكم على ما سلف بيانه قد خلت من ذكر مؤدى ما شهد به كل من العقيد والمقدم كما أحوال قى بيان أقوال الرائد إلى أقوال شاهد لم يذكر إسمه ولم يبين فحوى أقواله. لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار إثباتها فى الحكم، وكان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن إستند فى إدانته-ضمن ما إستند إليه- إلى أقوال شهود دون أن يبين فحوى شهادتهم فإنه يكون قد جاء مشوبا بعيب القصور فى البيان بما يطله ويستوجب نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٩٩١/٣/٢١)

٦٢- وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه الإخلال بحق الدفاع ذلك أن الدفاع طلب فى ختام مرافعته سماع شاهد الإثبات الرابع بيد أن

المحكمة لم تستجب لدفاعه وردت عليه بما لا يصلح ردا. مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أنه في الجلسة الأخيرة التي سمعت فيها المرافعة وصدر فيها الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن وإن تنازل في صدر مرافعته عن سماع باقى الشهود إلا أنه عاد وأصر فى ختام مرافعته على طلب القضاء بالبراءة وإحتياطيا سماع شهادة الشاهد الرابع وقد عرض الحكم لهذا الطلب ورد عليه فى قوله «كما لا ترى المحكمة حاجة إلى طلب محامى المتهم سماع الشاهد الرابع لما هو ثابت لها من إعلانه أنه بخارج البلاد بما يمنعها من سماعه خاصة وأنه قد اكتفى فى بدء مرافعته بأقواله فى التحقيقات التى تليت بجلسة المحاكمة فضلا عن أنه من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته» لما كان ذلك وكان الأصل فى الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجرّيه المحكمة فى الجلسة وتسمع الشهود ما دام سماعهم ممكنا، ولا يجوز الإفتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا ، كما أنه من المقرر أن حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لازال مفتوحا فنزول الطاعن عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه فى العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق ما يطلبه ما دامت المرافعة دائرة ولو أبدى هذا الطلب بصفة إحتياطية لأنه يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة، كما أن

وجود الشاهد فى الخارج لا يجعل سؤاله غير ممكن حيث نظم قانون المرافعات طريق إعلانه للحضور، كما أن القول بأن الطلب قصد به إثارة الشك فى الدليل وأنه دفاع موضوعى وأن أقواله تليت بجلسة المحاكمة فإنه قول منها مبناه افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع على غير ما افترضت فيدلى الشاهد بشهادته أمامها بالجلسة بأقوال من شأنها أن تغير النظر الذى بدا لها قبل أن تسمعه، كما أن تقدير المحكمة لشهادة الشاهد لا تقتصر على الحكم على أقواله المجردة بل وعلى المناقشات التى تدور حول شهادته أثناء الادلاء بها وكيفية أداء الشهادة. فحق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات الأولى بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود بل بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشته إظهاراً لوجه الحقيقة ، فالقانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وبعدئذ يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته وذلك لإحتمال أن يتجى هذه الشهادة التى تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد رفضت طلب سماع شهادة شاهد الإثبات الرابع بما لا يسوغه . فإن حكمها يكون مشوباً بالاخلال بحق الدفاع، بما يوجب نقضه والاحالة، وذلك دون حاجة لبحث باقى وجوه الطعن.

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٦٠ ق-جلسة ٢١/٣/١٩٩١)

٦٣- وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الإجتار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأنه لم يعرض -إيراد وردا- لما دفع به الطاعن من بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية

بدلالة خلو صحيفة حالته الجنائية من سوابق في قضايا المخدرات على خلاف ما ورد بتلك التحريات مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من محضر جلستي المحاكمة بتاريخ ٩/٧، ١٩٨٩/١١/٢٧ أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات والتي تناولت أنه سبق الحكم عليه في قضايا مخدرات في حين أن صحيفة حالته الجنائية خالية من تلك السوابق. لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستند مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٩٩١/٤/٢٢)

٦٤- ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة زراعة نبات الخشخاش المخدر بقصد الإيجار ، قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه اتخذ من مجرد كون الطاعن مالكا لقطعة الأرض التي ضببطت بها شجيرات الخشخاش دليلا على إرتكابه الجريمة دون أن يقيم الدليل على اشتراكه مع المحكوم عليه الثاني «الحائز» في زراعتها أو تعهدها أو علمه بكنه هذه النباتات، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وحصل أدلتها فيما شهد به الضابطان ، من أن تحرياتها السرية أشارت إلى أن المتهمين (الطاعن والمحكوم عليه الثانى) يقومان بزراعة الأرض المملوكة للمتهم الأول (الطاعن) بنبات الخشخاش وما شهد به كاتب حسابات الجمعية الزراعية وما ورد بتقرير المعمل الكيماوى ، أورد الحكم دفاع الطاعن بأنه لم يزرع نبات الخشخاش المضبوط ثم خلص إلى إدانته و المحكوم عليه الثانى (حارس قطعة الأرض محل الضبط والمباشر لزراعتها) عن جريمة زراعة ذلك النبات بقصد الإتجار ، وتساند الحكم فى إدانة الطاعن إلى أنه هو مالك قطعة الأرض التى ضبطت بها النباتات المخدرة، دون أن يستظهر أركان الجريمة التى دانه بها ويورد الدليل على أنه زرع تلك النباتات بواسطة غيره ، ما دام ينكر إرتكاب زراعتها بنفسه ولم يمن الحكم باستظهار علمه بكنهه هذه المزروعات أو مباشرته العناية بها، لما كان ذلك، وكان مجرد كون الطاعن مالكا لمساحة الأرض التى ضبطت بها النباتات المخدرة أو صاحب مصلحة فى زراعتها لا يكفى فى ثبوت أنه زرعها أو حازها بقصد الإتجار، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب و الفساد فى الاستدلال ، ومن ثم يتعين نقضه وإعادة بالنسبة للطاعن و المحكوم عليه الثانى لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة. وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٢/٥/١٩٩١)

٦٥- وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز وحيازة جوهرين مخدرين قد شابه قصور فى التسبيب، ذلك بأنه لم يعرض لإيرادا وردا لما دفع به الطاعن من بطلان إذن التفتيش

لإثباته على تحريات غير جدية مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد دفع ببطالان الإذن الصادر بضبط الطاعن وتفتيشه لعدم جدية التحريات، لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطالان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطالان الإذن لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه قد أقام قضاء بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩١/٧/٨)

٦٦- وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسييب، ذلك بأن المحكوم عليه الآخر تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الاعتراف المعزوب به قد صدر وليد إكراه وقع عليه من ضابط الشرطة وأن هذا الاعتراف قد أُملي عليه - من الضابط المذكور- إلا أن الحكم أخذ بهذا الاعتراف وعول عليه في إدانة الطاعن بغير أن يعنى بمناقشة دفاعه الجوهري أو الرد عليه.

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن والمحكوم عليه الآخر تمسكا أن اعتراف المتهم الثانى إنما كان وليد إكراه وقع عليه من رجال الشرطة وأن أقوال الأخير أُمليت عليه من ضابط الواقعة- ويبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند فى إدانة الطاعن-ضمن ما استند إليه- إلى اعتراف المتهم الآخر بغير أن يعرض إلى دفاع الطاعن أو يرد عليه. لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك- ولو كان صادقا- إذا صدر إثر إكراه وتهديد كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، وكان من المقرر أن الدفع ببطالان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى دفع بالبطالان أو أن يكون أحد المتهمين الآخرين فى الدعوى قد تمسك به مادام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف. لما كان ذلك ، وكان الطاعن والمحكوم عليه الآخر قد تمسكا بأن الاعتراف المعزى إلى المتهم الآخر بالتحقيقات قد صدر وليد إكراه وقع عليه وان الاعتراف المذكور قد أُملى عليه من ضابط الواقعة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى إدانة الطاعن على ذلك الاعتراف بغير أن يرد على دفاع الطاعن الجوهري ويقول كلمته فيه ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور فى التسبيب- ولا يغنى فى ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة. لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة للطاعن والمحكوم عليه الآخر

الذى دين بجرمة تعاطى جوهر مخدر ولم يقدم طعنا- لإتصال هذا العيب به، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى.

(الطعن رقم ٨٤٠٣ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٦/٧/١٩٩١)

٦٧- وحيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى، فد شابه القصور فى التسبب، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ، إلا أن الحكم أغفل هذا الدفع إيرادا وردا ، مما يعيبه و يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها . ولم يورد الحكم المطعون فيه هذا الدفع ولم يرد عليه . وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء، فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرد على دفع الطاعن مما لا يستطاع معه الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن، إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تقل كلمتها فى كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق، مع أنها أقامت قضاءها بالادانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٧٧٩ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٧/٩/١٩٩١)

٦٨- ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحرار جواهر مخدر بغير قصد الإيجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور فى التسبب ، ذلك بأنه استند فى قضائه إلى ماعزى إلى الطاعن من اعتراف أمام ضابط الواقعة رغم بطلانه لصدوره وليد إكراه وقع عليه وأطرح دفاعه فى هذا الشأن بغير رد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الاعتراف المعزى إلى الطاعن لضابط الواقعة باحراره المخدر المضبوط لصدوره وليد إكراه وقع عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع وعولت فى قضائها بالادانة - ضمن ما عولت عليه-على إقرار الطاعن لمن باشر القبض باحراره المخدر المضبوط وهو ما يعيب حكمها بالقصور ذلك أنه من المقرر أن الاعتراف لا يعول عليه -ولو كان صادقا-متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره وأنه يتعين على المحكمة إن هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الإقرار أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بحصوله وأن تنفى قيام هذا الإكراه فى استدلال سائق ، أما هى لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يعصم الحكم من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة إلى بحث

بأقو الطعن.

(الطعن رقم ٨٨٢٩ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٩/٩/١٩٩١)

٦٩- ومن حيث إن مما ينعا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جواهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال، ذلك بأن دفاعه قام على عدم نسبة المخدر إليه لاختلاف وزنه عند ضبطه عنه عند تحليله إختلافاً ملحوظاً، ورد على ذلك بأن فارق الوزن يرجع إلى أن المخدر وزن عند ضبطه بالقماش الملفوف به، فى حين أنه وزن قائماً عند تحليله، وهو ما لا يصلح رداً، لأن وزن المخدر فى الحالتين كان بالقماش الملفوف فيه، ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما أثاره الطاعن فى وجه الطعن ورد عليه بقوله: وفى خصوص عدم نسبة المخدر إليه نظراً لاختلاف وزن المخدر المضبوط عنه بمحضر التحليل فمردود عليه بأن الثابت بشهادة الوزن أنها وزنت بما تحوى من قماش فى حين أن وزن المخدر فى المعمل الكيماوى كان قائماً، لما كان ذلك، وكان الثابت من المفردات المنضمة، أن المخدر وزن عند ضبطه فبلغ ٧٠٥ جراماً بما فى ذلك القماش المغلف به، بحسب الثابت من شهادة الوزن الصادرة من صيدلية, بينما الثابت فى تقرير المعامل الكيماوية أن زنته قائماً ٥٩٥ جراماً، وكان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير سلامة إجراءات التحريز بشرط أن يكون تقديرها مبنيًا على استدلال سائغ، وكان ما أورده الحكم من أن وزن المخدر الثابت بشهادة الوزن كان بما يحوى من قماش، فى حين أن وزنه فى المعمل الكيماوى كان قائماً لا يكفى فى جملة لأنه يستخلص منه أن

حز المخدر المضبوط هو بعينه الحز الذى أرسل للمعمل الكيماوى لتحليل محتوياته لاختلاف وزنيهما إختلافاً بيناً-مع أن وزن المخدر فى كلتا الحالتين كان بالقماش المغلف أى قائماً لا يكفى فى تبرير ما قاله الحكم على الوجه بادى الذكر، مما كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً. بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٨٨٧٥ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٩٩١/٩/٢٥)

٧٠- وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى، عرض إلى بيان الأدلة التى استخلص منها ثبوتها فى حق الطاعنين فى قوله «.....» وحصل الحكم مؤدى الأدلة المستمدة من أقوال الشهود واعتراف المتهم الأول بالتحقيقات وما قرره المتهم الثانى بها، دون أن يورد مؤدى تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وما انتهى إليه فى شأن تحليل المادة المضبوطة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة، وبياناً مؤداها فى الحكم بياناً كافياً، فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ إتفاقيه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها، وإذ فأت الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتمل عليه تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى، فانه يكون قد خلا من بيان الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه فى الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها، بما يعيبه بالقصور الذى يطله ويوجب نقضه والاعادة.

(الطعن رقم ١٣٢٧٣ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٩٩٢/١/١)

٧١- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للأدلة التي قامت على ثبوتها في حق الطاعن بقوله «وحيث إن الواقعة على هذا النحو قد قام الدليل على ثبوتها وصحة إسنادها إلى المتهم مما شهد به الرائد»، وما ثبت بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ولم يبين ما تضمنه التقرير المشار إليه وما انتهى إليه في شأن تحليل المواد المضبوطة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ إتفاقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه إستدلالة بها، وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما اشتمل عليه تقرير المعامل الكيماوية فانه يكون مشويا بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه و الإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ١٩٦٨٤ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٨/٣/١٩٩٢)

٧٢- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد أقوال الشاهد العقيد..... رئيس قسم مكافحة مخدرات شبرا الخيمة فى قوله «أن تحرياته أوصلته إلى أن المتهم..... يحوز ويحرز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا، وبعد استئذان النيابة العامة فى ضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه توجه إليه بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٩ وبصحبه الشاهد الثانى، فوجده جالسا أمام مسكنه فأسرع بضبطه فعثر أسفل فخذه الأيمن على كيس بلاستيك بداخله نصف كيس من الدمور بداخله ثمانى عشر لفافة سلوفانية بيضاء بداخل كل منها قطعة من مخدر الحشيش وميزان من

النحاس وثلاث عشر قطع معدنية من فئة الخمس قروش»، وعول الحكم على تقرير معامل التحليل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى، والذى أورد مؤداها بما يفيد أن المادة المضبوطة لجوهر مخدر الحشيش وأن وزنها بلفافتها ٣٨ر٤٠ جراما، وأن باحدى كفتى الميزان وبعض القطع المعدنية آثار دون الوزن لذات الجوهر المخدر، وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة تحدث عن القصد من الاحراز فى قوله «وحيث أنه عن قصد المتهم من إحرازه للمخدر المضبوط، فإن المحكمة لا تطعن إلى التحريات التى أجريت من أن المتهم يحرز المخدر بقصد الاتجار وأنه قد اعترف شفاهة وقت ضبطه بذلك القصد، ذلك أن المتهم لم يضبط بحالة ترشح بتوافر ذلك القصد، وقد أنكر فور سؤاله بتحقيقات النيابة صدور هذا الأمر منه، كما أنه لم يضبط بحالة ترشح التعاطى، ومن ثم فلا مندوحة من اعتبار المتهم قد أحرز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى»، وانتهى الحكم إلى معاقبة المطعون ضده طبقا للمواد ١، ٢، ٣٧، ٣٨، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول. لما كان ذلك، ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائفا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها، وكان البين حسب تقارير الحكم أن شاهد الإثبات الأول قد ضبط المطعون ضده أمام مسكنه محرزا للجوهر المخدر والميزان وقطع من العملة المعدنية، وأن إحدى كفتى ذلك الميزان وبعض تلك القطع المعدنية ملوثة بالجوهر المخدر وهى شواهد إن لم تقطع بثبوت قصد الاتجار إلا أنها ترشح له خلافا لما ذهب

الحكم، مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف التي أحاطت بالواقعة وتمحصها وتحدث عنها بما تراه إذا كانت تصلح دليلاً على توافر قصد الإجتار أو لا تصلح، لا أن تقيم قضاها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه والإعادة.

(الطعن رقم ٢١٨٣٨ لسنة ٦٠ق-جلسة ١٩٩٢/٧/٨)

٧٣- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحياة المادية، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجنائي بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة والمخطور إحرازها قانوناً، وإذا كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالجوال المضبوط بالسيارة، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالجوال، أما استناده إلى مجرد ضبط الجوال وبه المخدر أسفل مقعد القيادة بالسيارة التي كان يحوزها- دون أن يرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن- فإن فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً ما دام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً.

(الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٦١ق-جلسة ١٩٩٣/٢/١)

٧٤- من حيث إن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإجتار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤-والذي يحكم واقعة الدعوى قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩- قد اختط في العقاب على حيازة أو إحراز المواد التي

تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة الواردة بالجدول الثالث الملحق به، خطة تدرجت به بحسب القصد من الحيازة أو الاحراز طبقاً لما نصت عليه المادة ٤٤ منه، حال أنه اكتفى بعقوبة المخالفة لمجرد إحرازها أو حيازتها وذلك حسبما تضمنته المادتان ١/٢٧، ٤٥ من القانون المذكور، وهو ما يجعل الوقوف على القصد من الإحراز أو الحيازة ذا شأن في تحديد نوع العقوبة الواجب القضاء بها على الجاني، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجريمة احراز مادة الكودايين بقصد الاتجار، إحدى مواد الجدول رقم ٣٣ آنف البيان - بعد استبدال مواده بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ - وأوقع عليها عقوبات مقررّة لمواد الجنب، وذلك من غير أن يتحدث كلية عن قصد الاتجار لدى الطاعنة، ويورد الأدلة التي تكشف عن توافره لديها، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب الموجب لنقضه وإعادة.

(الطعن رقم ٢٠٩٢٧ لسنة ٥٩ق-جلسة ١٤/١١/١٩٩٣)

٧٥- لما كان البين من الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدراً أنه في خصوص مادة الكودايين- موضوع الطعن- أن المشرع قد جرم حيازة هذه المادة بشرط أن تحتوى على ما يزيد عن ١٠٠ مللجرام في الجرعة وأن يتجاوز تركيزها في المستحضر الواحد عن ٢١٥/ حتى تعتبر في عداد المواد المخدرة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل مؤدى تقرير التحليل مما مفاده إحتواء المادة المضبوطة على مخدر الكودايين دون بيان نسبته حتى تقف المحكمة على ما إذا كانت المادة تعتبر مخدرة من عدمه فإنه يكون قاصر البيان على نحو لا تتمكن معه محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه وإعادة بغير

حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن الأخرى.

(الطعن رقم ١٩١٢٣ لسنة ٥٩ق-جلسة ٢٨/١٢/١٩٩٣)

٧٦- مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً فى معونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدى خدمة للعدالة فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متسم بالجدية فلا يستحق صاحبه الإعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التى يجزى عنها بالإعفاء وهى تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطيرة ومتى قام المتهم بالافضاء بالمعلومات الجدية المؤدية إلى ذلك تحقق موجب الإعفاء ولو عجزت السلطات عن القبض على سائر الجناة سواء كان ذلك راجعاً إلى تقصير الجهة المكلفة بتعقبهم والقبض عليهم أو إلى تمكنهم من الفرار، والفصل فى ذلك من خصائص قاضى الموضوع وله فى ذلك التقدير المطلق ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بحقه فى الإعفاء من العقاب فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بقوله «وحيث إنه عن الدفع بأحقية المتهم للإعفاء من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من قانون المخدرات فمردود بأن المحكمة تطمئن من أقوال شهود الإثبات وأدلة الثبوت فى الدعوى إلى عدم توافر مقومات وشروط إعفاء المتهم من العقاب طبقاً للمادة ٤٨ من

قانون المخدرات»، وهى عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها فى مدى صدق إبلاغ المتهم-الطاعن-عن المساهمين فى الجريمة وجديته أو تقول كلمتها فيما إذا كان عدم ضبط من أبلغ عنهما يرجع إلى عدم صدق الإبلاغ أو إلى تقاعس السلطات، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

(الطعن رقم ٢٣١٥٢ لسنة ٦١ ق-جلسة ١٩٩٦/٤/٦)

٧٧- من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائفاً تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها، وكان البين حسب تقارير الحكم أن التحريات دلت على معاونة المطعون ضدهما لآخر فى الاتجار بالمواد المخدرة، وضبطت المطعون ضدها محرزة كيسين الأول به ٣٧٠ لفافة بكل منها قطعة من الحشيش ويزن قائماً ٧ و ٤٠٧ جرام والثانى به ٢٠٣ لفافة بكل منها قطعة من المخدر ذاته ويزن قائماً ٦٤ و ٤٣٦ جرام، وبحوزتها سكينتا معجون ومطواه وقطع معدنية بها آثار للمخدر ذاته، كما ضبط بحوزة المطعون ضده كيسان الأول به ٥٩ لفافة بكل منها قطعة من الحشيش وزن صافياً ٨٤ و ١٧٠ جرام والثانى به ١٤ قطعة من المخدر ذاته وزن صافياً ٣٧ و ١٨٢ جرام، مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلاً على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً.

(الطعن رقم ١١٦٧٦ لسنة ٦٢ ق-جلسة ١٩٩٤/٥/١١)

٧٨- لما كان عقار «فلونتيرازينام» لا يدخل في عداد المواد المخدرة التي أوردها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات على سبيل الحصر في الجداول الملحقه به والمعدله بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦، وإنما تدخل في عداد المواد والعقاقير والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية والمضافة بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩-التي طلبت النيابة العامة معاقبته بمقتضاه - قد أخضع تداول هذا العقار لقيود وشروط خاصة وردت بالمادة الأولى من قرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥، بما يوجب استظهار القصد الجنائي الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم إذ لا يكفي إطلاق القول بتوافر الإحراز بقصد الاتجار وإلا كان ذلك إدخالا للعقار موضوع الدعوى المطروحة في عداد المواد المخدرة المحظور حيازتها أو إحرازها قانونا. لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعن بجريمة إحراز عقار مخدر بقصد الاتجار خاضع لقيود معينة دون أن يستظهر توافر القصد الجنائي الخاص في حق الطاعن وهو قصد الاتجار، فإن الحكم يكون قاصرا في البيان في هذا الخصوص أيضا بما يطله.

(الطعن رقم ٣٧٨٨ لسنة ٦٢ ق-جلسة ١٩٩٥/١/٣)

٧٩- وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار في دفاعه أن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطي. لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على تصدير المواد المخدرة فقد دلت على أن المراد بتصدير المخدر هو تصديره بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحة وتداوله بين الناس، شأنه في ذلك شأن المستقر عليه في جلب المخدر، سواء كان المصدر قد صدره لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله

الخط الجرمي، قصدا من الشارع إلى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي وهذا المعنى يلائس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه استقلالا إلا إذا كان الجوهر المصدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أودفع المتهم بقيام حالة التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له. وإذا كان الطاعن قد أثار فى دفاعه-على نحو ما سلف بيانه- أن إحرازه للمخدر المضبوط كان بقصد التعاطى دون قصد الإتجار، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إيرادا وردا رغم أنه يعتبر دفاعا جوهريا يشهد له الواقع ويسانده خاصة مع وجود بعض نبات المخدر المضبوط رطب وبه آثار تعفن-مما يقلل من وزن المخدر الصافى ومقدار الصالح منه - ومن ثم فإن الحكم يكون قاصر البيان واجب النقض والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٧٨٨٩ لسنة ٦٦ ق-جلسة ١٤/٤/١٩٩٨)

٨٠- ومن حيث أن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا موداه أن وزن المضبوطات ١٥ جرام بينما وزن ما تم تحليله ٢٤ جرام. وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن وزن ما تم تحليله ٢٤ جرام وقد قام دفاع الطاعن على أن هذا الخلاف يشهد لانكاره حيازة المخدر. لما كان ذلك، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا، فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على الشك فى التهمة إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده فى ظامر دعواه، ومن ثم كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري- فى صورة الدعوى بلوغا إلى غاية الأمر فيه، أو ترد عليه بما - أما وقد سكتت عنه إيرادا له وردا عليه فإن حكمها يكون قاصر اببيان واجب

النقض والإعادة.

(الطعن رقم ٢٥٤٥١ لسنة ٦٦ ق-١١/٢٣-١٩٩٨)

٨١- وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى زراعة نبات القنب الهندى والخشخاش المخدرين بقصد الاتجار وفى الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك أن المدافع عنه طلب سماع باقى شهود الإثبات وجيران الأرض إلا أن الحكم أغفل هذا الطلب ولم يعرض له بالرد بما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب سماع باقى شهود الإثبات ويبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تعرض لطلبه ولم ترد عليه. لما كان ذلك وكانت المحاكمات الجنائية تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها ما دام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى. لما كان ذلك وكان الدفاع قد طلب سماع أقوال باقى شهود الإثبات وجيران الأرض ولم تعرض المحكمة لهذا الطلب ولم ترد عليه فإنها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة ويكون حكمها معيبا ومنطويا على الإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

(الطعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٦٧ ق-جلسة ١٤/١-١٩٩٩)

٨٢- وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه

بجريمة احراز جوهرين مخدرين-حشيش وأفيون-وحيازة أجزاء نبات مخدر-البانجو-بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الإستدلال ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع ردا غير سائغ مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وقد رد الحكم على هذا الدفع فى قوله: أما عن النعى على الإذن بالبطلان بمقولة عدم جدية التحريات فمردود أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يكفى لتطمئن المحكمة لجدية التحريات أن تتضمن معلومات أن المتهم يزاول نشاطا يعاقب عليه القانون وأن تكفى هذه المعلومات لتحديد شخص المتهم تحديدا يميزه عن غيره من الأشخاص ويبين أنه المقصود بالتحريات وهو الأمر الذى توافر فى التحريات فى الدعوى الماثلة وتطمئن المحكمة لجديتها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة-جناية أو جنحة- واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم بعينه، وكان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بالعبارة المار ببيانها وهى عبارة قاصرة تماما لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن إذ اقتصر على القول بأن

المحضر تضمن معلومات دون أن تذكر أن هذه المعلومات قد دلت عليها تحريات أو أن تبين عناصر هذه التحريات وتبدى رأيها فى مدى جديتها وتقل كلمتها فى كفايتها لتسويغ اصدار الإذن من سلطة التحقيق. لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يشيره الطاعن فى طعنه.

(الطنن رقم ٣٧٤٨ لسنة ٦٧ ق-جلسة ١٩٩٩/٢/٤)

٨٣- لما كان من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التى أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاء صريحا حرا لا لبس فيه حاصلًا منهم قبل الدخول، وبعد إلمامهم بظروف التفتيش والغرض منه وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه ويستوى فى ذلك أن يكون ثابتا بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها. لما كان ذلك، وكان البين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع بىطلان تفتيش مسكنه، وكان الحكم المطعون فيه ولئن أورد فى مدوناته أن تفتيش المسكن تم برضاء الطاعن وخلص إلى إدانته وعول- من بين عول على ما أسفر عنه هذا التفتيش إلا أنه لم يستظهر الشروط اللازمة لصحة الرضاء بالتفتيش- متقدمة المساق- مما يعيبه بالقصور فى التسبيب الذى يطله.

(الطنن رقم ٤٥٨٦ لسنة ٦٧ ق-جلسة ١٩٩٩/٢/٣)

٨٤- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بىطلان هذا الإجراء

فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري، وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستعمل مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن، فإنه يكون معيباً بالتصور.

(الطعن رقم ٨٥١٧ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/٤)

٨٥- وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها وقد حصل الحكم هذا الدفع ورد عليه في قوله «وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن النيابة العامة فإن المحكمة تلتفت عنه لعدم وجود الدليل عليه خاصة وأن الإذن صادر بناء على تحريات جدية أسفرت عن ضبط المتهم». لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكلاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائغة، لما كان ذلك، وكان الحكم قد اكتفى في الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش- على النحو المار ذكره- بهذه العبارة القاصرة التي لا يستطاع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن، إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على إذن التفتيش أو تقل كلمتها في كفايتها لتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق هذا فضلاً عن أنه عول في رفض الدفع ببطلان الإذن على القول بأن التحريات قد أسفرت عن ضبط الطاعن وهو ما لا يصلح رداً على هذا الدفع ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على التحريات وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل أنه هو المقصود بذاته بإجراء

التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط إصدار الإذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإعادة.

(الطعن رقم ١١٥٥٠ لسنة ٦٧ ق-جلسة ١٣/٥/١٩٩٩)

٨٦- لما كان من المقرر أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا بضبط جريمة- جنائية أو جنحة- واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم بعينه وكان هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه ولحرية الشخصية وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكلا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفع الطاعن على النحو المار ذكره وهى عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تستظهر بجلاء أن الطاعن هو بعينه الذى كان مقصودا بالتفتيش وصلته بالخدر المضبوط فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال.

(الطعن رقم ٣٥٤٩ لسنة ٦٧ ق-جلسة ٢٧/٧/١٩٩٩)

٨٧- لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بمدوناته أن الرائد بمباحث ميناء السويس شهد بأن تحرياته السرية دلت على أن المطعون ضده يحوز كمية من المواد المخدرة وينوى ترويجها بالمملكة

العربية السعودية فاستصدر إذا من رئيس قطاع الجمارك بالسويس لضبطه وتفتيشه وضبط ما يحوزه من مواد مخدرة وانتقل بصحبة الشاهد الثاني مأمور الجمرک حيث تم ضبط المطعون ضده على الباخرة «العريش» المتجهة إلى المملكة العربية السعودية محرزا للمخدر المضبوط، وأن مأمور الجمرک المذكور شهد بما لا يخرج عما شهد به الشاهد الأول وخلص إلى تبرئه المطعون ضده من تهمتي الشروع فى تصدير جوهر مخدر وتهريبه المسندتين إليه تأسيسا على بطلان التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات لصدور الإذن به ممن لا يملكه. لما كان ذلك، وكان البين من استقرار نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق، باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفا لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها، وأن الشارع- بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بإصلاح الخزانة العامة مواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير- لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبينة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور إلا أن الواضح من نصوصه أنه يتطلب أن يقوم لدى موظف الجمارك المنوط به المراقبة والتفتيش فى تلك المناطق، هو نفسه مظنة التهريب - لا تلقى نبأها عن الغير- حتى يثبت له حق الكشف عنها وضبطها، والشبهة المقصودة فى هذا المقام هى حالة ذهنية تقوم بنفس

المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى حدود دائرة الرقابة الجمركية، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع. أما خارج نطاق الدائرة الجمركية فليس لموظفى الجمارك حق ما فى تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثاً عن مهربات، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى قبول الدفع ببطلان التفتيش الحاصل من ضابط الشرطة لإجرائه بغير إذن من النيابة العامة المختصة دون أن يستجلى صفة من قام بالتفتيش وهل هو موظف الجمارك أم ضابط الشرطة أو أن الأخير قد أجراه تحت إشراف الأول، وما إذا كان الإذن الصادر من رئيس قطاع الجمارك قد تضمن تكليفاً للأول بالتفتيش أم لا، كما لم يستظهر أن أيًا من رئيس القطاع المذكور والموظف القائم بالمراقبة والتفتيش وهو مأمور الجمرك قد قامت لديه شبهة فى توافر مظنة التهريب الجمركى فى حق المطعون ضده أم أنه تلقى نبأها عن الغير وأثر تحريات الشرطة فى قيامها لديه، وما إذا كان الضبط قد تم داخل نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية بعد تحديد مداها أم خارج هذا النطاق بما يستقيم معه لمن قام بالضبط عدم مراعاة قيود التفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو التقيد بقيودها، فإنه يكون قد حال دون تمكين محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم وأن نقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن بما يعيبه بالقصور فى البيان.

(الطعن رقم ٢٢٧٠٨ لسنة ٦٠ ق-جلسة ١٠/٤/١٩٩٩)

٨٨- وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أختتم مرافعته طالباً أصلياً القضاء بالبراءة وإحتياطياً إستدعاء شاهدى الإثبات لسماع شهادتهم وقد عرض الحكم لطلب سماع أقوال

شاهدى الإثبات ورد عليه فى قوله: إن دفاع المتهم لم يبين هويته من مناقشة الضابطين ومن ثم تلتفت المحكمة عن طلبه. لما كان ذلك، وكان الأصل فى الأحكام أن تبنى على المرافعة التى تحصل أمام ذات القاضى الذى أصدر الحكم، وعلى التحقيق الشفوى الذى أجراه بنفسه إذ أن أساس المحاكمة الجنائية هى حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الشفوى الذى يجريه ويسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً، محصلاً هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى، ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها، مما يبنى عليه أن المحكمة التى فصلت فى الدعوى أن تسمع الشاهد ما دام سماعه ممكناً ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمناً، لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة وإستقامته وصراحته. أو مراوغته واضطرابه هى من الأمور التى تعين القاضى على تقدير أقواله حق قدرها، وكان لا يجوز الإفتعاع على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الواجبة الاتباع أمام محاكم الجنايات عملاً بالمادة ٣٨١ من القانون ذاته، والذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً، فإذا لم تفعل، توجب عليها أن تبرر سبب عدم سماعه بأسباب سائغة. لما كان ذلك، وكان طلب الدفاع فى ختام مرافعته أصلياً البراءة واحتياطياً إستدعاء شاهدى الإثبات لسماع شهادتهم طلباً جازماً تلزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة، وكانت المحكمة قد بررت رفض الاستجابة لطلب سماع أقوال شاهدى الإثبات بقالة أن الدفاع لم يبين هويته من مناقشة الشاهدين، فإن ذلك منها لا يسوغ رفضها إجابة الطلب المذكور. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى الإدانة على أقوال شاهدى

الإثبات دون الاستجابة إلى طلب سماعهما ورفض هذا الطلب بما لا يسوغه، فإنه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٥٦٧٨ لسنة ٦٧ ق-جلسة ٢٠٠٠/٢/٥)

٨٩ - حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول أثار دفاعاً محصله أن العينة التي أرسلت إلى المعمل الكيماوى لم يجر تحليلها، وهو دفاع ينطوى في ذاته على منازعة في كنه النبات المضبوط، كما يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها - تحقيقاً لوجه الطعن - أن العينة التي أخذت من النبات المضبوط في المخزن والذي أسند إلى الطاعن الأول حيازته دون غيره من المضبوطات - وإن أرسلت إلى المعمل الكيماوى إلا أن تقرير التحليل خلا مما يفيد تحليلها ونتيجة هذا التحليل. لما كان ذلك، وكان يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز نبات من النباتات الممنوع زراعتها أو حيازته أن يكون النبات المضبوط من عداد النباتات المبينة حصراً في الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل، وأن الكشف عن كنه النبات المضبوط والقطع بحقيقته وما إذا كان من بين النباتات الواردة بذلك الجدول - عند المنازعة الجديدة - كالحال في الدعوى الراهنة - لا يصلح فيه غير الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاء الحكم بالإدانة، وكانت المحكمة قد قعدت عن تقصى هذا الأمر مستعينة بالخبير المختص بلوغاً لغاية الأمر فيه مع وجوب ذلك عليها، فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة لهذا الطاعن وكذلك بالنسبة للطاعن الآخر اقتضاء لحسن سير العدالة.

(الطعن رقم ٢٢٩٦٧ لسنة ٦٧ ق-جلسة ٢٠٠٠/٣/٥)

٩٠- وحيث إن البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها، بيد أن الحكم أطرحه في قوله «.... فمردود عليه ذلك أن المحكمة باستقرائها لمدونات محضر التحريات المؤرخ ١٩٩٦/١٢/٢٦ ترى أن الشاهد الأول قد ضمنه من عناصر التحرى مما يدعو إلى الاطمئنان إليه ومن ثم تشاطر النيابة العامة إطمئنانها إلى جدية تلك التحريات التي ضمنها الشاهد محضره وكفايتها مسوغا لصدور الإذن بالتفتيش، الأمر الذى يكون معه الإذن قد صدر صحيحا وفق مقتضى القانون..» لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة-جناية أو جنحة-واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم بعينه، وكان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية، وأن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة. لما كان ذلك، وكان الحكم على السياق المتقدم لم يعرض لعناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش، وشاهد الدفع بعدم جديتها، ولم يستظهر فى جلاء صلة الطاعن بالمخدر المطلوب ضبطه، فإنه يكون معيياً بما يوجب نقضه والإعادة.

(الطعن رقم ٢٦٤٨٠ لسنة ٦٧ق-جلسة ٢٠٠٠/٣/٢١)

٩١- وحيث إن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن المخدر الذى تم إرساله إلى معامل التحليل غير الذى ضبط مع الطاعن إذ أنه تم ضبط أربع قطع منها قطعتين كل منهما

داخل قماش لبنى وقطعتين عاريتين وأن ما أرسل إلى المعمل قطعتين فقط. لما كان ذلك، وكان البين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ضابط الواقعة أجرى تفتيشا للطاعن فعثر معه بجيب جلبابه الذى يرتديه على قطعتين كبيرتى الحجم من الحشيش على كل منهما قطعة من قماش لبنى اللون كما عثر معه بذات الجيب على قطعتين من الحشيش عاريتين، وقد عرضت تلك المضبوطات على وكيل النيابة المحقق، الذى أجرى وزنها-دون إشارة إلى عددها-حسب شهادة الوزن الصادرة من محل مجوهرات المحبة الجديدة فوزنت إحدى عشر جراما وخمسة وستون سنتيغراما، كما أثبت وكيل النيابة المحقق أنه أجرى تحريز المواد المضبوطة بأن وضعها داخل فارغ علبة سجائر دون أن يشير إلى عدد القطع التى حرزها، كما ثبت من الإطلاع على إستمارة التحليل المرسلة من النيابة إلى معامل التحليل أن الحرز المشار إليه سلفا عبارة عن علبة سجائر بداخلها قطعتين صغيرتى الحجم من مادة داكنة اللون، كما أن الثابت من تقرير المعمل الكيماوى أن المادة المرسلة إليه والتى جرى تحليلها عبارة عن قطعتين صغيرتى الحجم وزنتا صافيا إحدى عشر جراما وخمسة وستون سنتيغراما، وكان الفرق فى عدد قطع المخدر عند ضبطه، وعند تحريزه وتحليله فارقا ملحوظا، خاصة وأن وكيل النيابة المحقق لم يشر فى التحقيقات إلى أنه اكتفى بتحريز قطعتين فقط من القطع الأربع المضبوطة وإرسالهما إلى معامل التحليل الكيماوية، فإن ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص هو دفاع يشهد له الواقع وبسانده فى ظاهر دعواه، ومن ثم فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - فى صورة الدعوى - بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه، أما وقد سكنت وأغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٨٣٠٨ لسنة ٦٩ ق-جلسة ١٧/٤/٢٠٠٠)

٩٢- إذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع الثابت بمحضر الجلسة بخصوص إنعدام التحريات وبطلانها واقتصر في رده عليه على ما أورده من التقريرات القانونية ثم قوله «وكانت المحكمة - محكمة الموضوع - تسائر الإتهام في جدية التحريات التي صدر بموجبها الإذن وأنها كانت كافية ومسوغة للكشف عن الجريمة التي ثبت ارتكاب المتهم لها ومن ثم تطرح هذا الدفاع ولا تعول عليه» لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم لم يعرض لعناصر التحريات السابقة على صدور الإذن بما يكشف في القليل عن تضمنها تحديد شخص المأذون بتفتيشه وصلته بالخدر المراد ضبطه بل ولم يواجه الرد شواهد الدفع القائم عليها النفي والثابتة بمحضر الجلسة واعتبر الحكم كذلك بما أسفر عنه الضبط دليلاً على جدية التحريات وهو ما لا يجوز ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر التسبب فاسد التدليل مما يعيه ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٨٢٥٣ لسنة ٦٨ ق- جلسة ١٣/٣/٢٠٠١)

٩٣- وحيث إن الحكم المطعون فيه وإن قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز جوهر مخدر «حشيشاً» بقصد الاتجار، إلا أنه أورد بأسبابه قوله: «ومن حيث لم يكن من رأى المحكمة- عند المداولة- تبرئة المتهم مما أسند إليه لثبوت الواقعة في حقه في رأيها وعقيدتها، إلا أنه بسبب تزامن الأوراق أمامها واختلاطها وما لا بس قضية أخرى من تحقيق استغلال زمناً غير قصير وعند تدوين منطوق الأحكام بالرول جرى القلم خطأ وسهواً بكتابة منطوق - حكم بالبراءة - بدلاً من الإدانة وتم النطق بالحكم في الجلسة العلنية ولم تكشف الهيئة هذا الخطأ إلا عند تحرير أسباب الحكم فسأها ذلك ولا مناص من الإقرار بهذا الخطأ والتقرير بأن الحكم جرى كتابة ونطقاً على غير ما أجمعت عليه الهيئة فلا تجد أسباباً تبرر حكم

براءة الذى يخالف عقيدته فى الدعوى ويبقى لها أن تهيب بالنيابة العامة تطعن على هذا الحكم بالنقض لانعدام الأسباب أو الإخلال بواجبها نحو سبب الحكم حسبما يفرضه القانون بذلك». لما كان ذلك، وكانت العبرة فى الأحكام، هى بما ينطق به القاضى فى مواجهة الخصوم، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه، أنها خلت من إيراد الأسباب التى خلصت منها المحكمة إلى القضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه، ولما كان الشارع يوجب فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادراً بالبراءة - على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلاً، والمراد بالتسبب المعتبر قانوناً، تحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أم من حيث القانون، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل يستطاع معه الوقوف على مسوغات ما قضى به، أما إفراغ الحكم فى عبارة عامة معماه أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة أو مبتسرة فلا يتحقق به غرض الشارع من إيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم. لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد ذهب بمدوناته إلى أن الهيئة التى أصدرت الحكم خلصت بمداولتها إلى إدانة الطاعن إلا أنه للظروف التى ساقتها - على النحو المار ذكره - قضت ببراءة المطعون ضده، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خلا من الأسباب التى تحمل قضاءه بما يعيبه بالقصور فى البيان ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٠٥١٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٢/١٠/٢٠)

ب) الفساد في الاستدلال:

١- إن بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل في الحكم الإدانة على أى دليل يكون مستمداً منه، ثم إن أدلة الإدانة التي توردها لمحكمة في حكمها في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً بحيث إن سقط أحدها أو استبعد تعين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لعدم الإدانة. وإذن فإذا كان الحكم بالإدانة مع قوله ببطلان التفتيش قد أخذ بالدليل المستمد منه، وهو المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها، لتكملة الدليل المستنبط من أقوال المتهم في التحقيق الابتدائي أو لتأييد أقواله، فإنه يكون قد أخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٧ق- جلسة ١٩٤٧/٦/٢)

٢- إذا كان من الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذي ضبط معه المخدر دون الطاعن، وهو الذي كان يحمل «الجوزة» وقت دخول رجال البوليس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن، وليس من دليل على أنه استعان بالطاعن في الإحراز أو التعاطى أو أنه يسرله سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تنم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعداً لتحقيق رغبته في تعاطى المادة المخدرة، فإن هذا الذي أثبتته الحكم لا يوفر في حق الطاعن جريمة تسهيل للمتهم تعاطى المخدر.

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٩ق- جلسة ١٩٦٠/١/١٩ ص ٨٩)

٣- إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم تأسيساً على أن ثمة اختلافاً في الوصف وفروقا في الوزن، مقدرة بالجرامات، بين حرز المواد المخدرة الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي لتحليل محتوياته

والحرز الموصوف بتقرير التحليل-فان ما ذكره الحكم من ذلك لا يكفي في جملة لأن يستخلص منه أن هذا الحرز غير ذاك، إذ أن هذا الخلاف الظاهري في وصف الحرزين ووزنهما إنما كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلي به حقيقة الأمر، ما دام الثابت أن كلا منهما كان يحتوى على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على أن الا الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث - ومن ثم فان الحكم يكون معيبا بالقصور وفساد الاستدلال متعينا نقضه.

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق-جلسة ١٩٦٢/٤/٢ من ١٣ ص ٢٨٠)

٤- القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق حيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانونا. ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملاسلها على أى نحو يراه ما دام أنه يتضح من مدوناته توافره توافرا فعليا. واذا كان الطاعن قد دفع بأن شخصا آخر أعطاه اللقافة المضبوطة فوضعها في حجرة إلى أن حضر الضابطان فوقف وعندئذ سقطت من حجره، وأنه ما كان يعلم كنه ما تحويه تلك اللقافة، فانه كان من المتعين على الحكم أن يورد ما يبرر به اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة. أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازته باعترافه كاف لاعتباره محرزا له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنه الجوهر المخدر إنما يقع على كاهله هو، فلا سند له من القانون، إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناها إفتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته وهو مالا يمكن إقراره قانونا ما دام القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا إفتراضيا.

(الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٣٧ ق-جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ سنة ١٨ ص ٦٩٩)

٥- متى كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى براءة المطعون ضده من تهمتي إحراز المخدر والتعدي على ضابط قسم مكافحة المخدرات، واستند ضمن ما استند إليه في قضائه إلى أن المطعون ضده لم يضبط في المكان الذي عينه شاهدا للإثبات بل ضبط في مقهى عنه هو وشهوده وإلى مجرد أن التعدي بالضرب لم يترك أثرا بالضابط، ورتب الحكم على ذلك عدم صحة التهمتين المذكورتين. وإذا كانت هاتان الدعامتان على فرض ثبوتهما اليقيني ليس من شأنهما أن تؤديا إلى ما رتبته الحكم عليهما من اطراح أقوال شاهدي الإثبات جملة من عداد الأدلة والجزم بتلفيق التهمتين على المطعون ضده في صورة الدعوى بحسبان أن مكان الضبط أيا كان شأنه لا أثر له على جوهر واقعة إحراز المخدر خصوصا أن الضابط مأذون له من النيابة العامة بالقبض على المتهم وتفتيشه فليس من دافع للضابط أن يغير مكان الضبط كما أن أحدا من شهود النفي لم يجزم بأن المخدر لم يضبط مع المتهم عند القبض عليه وتفتيشه بل انصبت شهادتهم واقتصرت على تعيين مكان الضبط ليس الا كما أنه ليس بلازم في العقل والمنطق حتى تثبت واقعة التعدي في حق المتهم أن يترك هذا التعدي على الضابط المجنى عليه أثرا. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدلل في منطق سائغ وبيان مقبول على صحة ما انتهى إليه وأقام عليه قضاءه من أن التهمتين المذكورتين ملفقتان على المطعون ضده فانه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٤٠ ق- جلسة ١٩٧١/٣/٨- سنة ٢٢ ص ٢١٣)

٦- إذن التفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب إثباتها بالكتابة وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى. واذ نصت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: «إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو

بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي إجراء ما تراه من التحقيق» فقد دلت على أن الإختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعقد كأصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها وإذا كانت الحال في الدعوى الماثلة أن فقد أوراق التحقيق قد وقع أثناء نظر الدعوى بمرحلة الإحالة وهي المرحلة النهائية من مراحل التحقيق، ومن ثم قامت النيابة العامة بإعادة التحقيق، وكان البين مما أورده الحكم أن المحكمة قضت ببراءة المطعون ضده تأسيساً على عدم وجود إذن التفتيش بملف الدعوى، وهو ما لا يكفي وحده - لحمل قضائتها وكان عليها إن هي استرايت في الأمر - وحتى يستقيم قضاؤها أن تجرى تحقيقاً تستجلى فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهي إلى ما إنتهت إليه. أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠. سنة ٢٣ ص ٤٣٦)

٧- إذ اضطرب الحكم في بيان واقعة الدعوى ومكان حصولها، فتارة يقرر أنها واقعة بيع مخدر بشارع جبل الدراسة وتارة يقول إنها واقعة تخلى عن المخدر وقعت بحارة المخللاتي فان ذلك يفصح عن أن الواقعة وعناصرها لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة وهذا يعيب الحكم بفساد الاستدلال ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٠٥٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ - سنة ٢٣ ص ١٤٢٢)

٨- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر

بمجرد تحقق الحيابة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانونا، واذ كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالحقيقية المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها فانه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالحقيقية، أما استناده إلى مجرد ضبط الحقيقية معه وبها المخدر فى كيس من البلاستيك مخبأ فى قاعها فإن فيه إنشاء لقريئة قانونية منهاها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن إقراره قانونا ما دام أن القصد الجنائى من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا، لما كان ما تقدم فان منعى الطاعن يكون فى محله ويتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة.

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٥ ق-جلسة ١٩٧٥/٦/٢ . سنة ٢٦ ص ٤٨٧)

٩- لما كان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات ما يفيد أن تحريات الأخير دلت على أن الواقعة خلّت من دليل قاطع يساند قصد الاتجار فإن ما أورده المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لاضطراب العناصر التى أوردها وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى. ومن ناحية أخرى، فإنه ولكن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها.

ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن المطعون ضده الأول يروج المخدرات التي يجلبها من الصحراء الغربية وأن المطعون ضده الثاني كان برفقته وقت الضبط وضبط محرزا طرفتين من الحشيش كما ضبط في حوزته ٢٨ طرية حشيش مخبأة أسفل مقعد السيارة اعترف بملكيتها لها وبلغ زنة الحشيش المضبوط ٥٨٤٥ر٥ جراما مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح، لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند اليه، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه.

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق- جلسة ١٩٧٧/٦/٥)

١٠- لما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن تخريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضدهما يتجران بالمواد المخدرة ويقومان بترويجها على عملاتهما بدائرة بعض أقسام شرق مدينة الاسكندرية وأنهما بصدد تسليم بعض عملاتهما بدائرة قسم العطارين كمية من المواد المخدرة وقد قام الضابط- بناء على إذن من النيابة العامة- بضبطهما وهما في الطريق العام ومع أولهما طرية كاملة من مخدر الحشيش وزنتها ٣٠٠ جرام ومع الثاني قطعة من ذات المخدر وزن ٣٩ جراما، وشهد الضابط والشرطي السرى المرافق له وقت الضبط بأن المطعون ضدهما أقرتا بأقوالهما بأن إحرازهما المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار، مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الاتجار أو لا تصلح، لا أن تقيم قضاءها على مجرد قول مرسل أما وهي لم تفعل وتساندت في اطراح هذا القصد باستدلال فاسد من أقوال الضابط فان حكمها يكون

معينا بما يستوجب نقضه والاحالة

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٨ق-جلسة ١٥/١٠/١٩٧٨. سنة ٢٩ ص ٦٨٧)

١١- من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة جلب الجوهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانونا. واذ كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالثلاجة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها. فانه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة أما استناذه إلى مجرد ضبط الثلاجة معه وبها لفافة المخدر مخبأة فيها ورده على دفاعه في هذا الشأن بقول مرسل بأن علمه بأن ما يحزره مخدر ثابت في حقه من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طريقة إخفاء المخدر بالثلاجة المضبوطة فإن فيه إنشاء لقريضة قانونية مبناهما إختراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن إقراره قانونا ما دام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا إفتراضيا. لما كان ذلك فإن معنى الطاعن يكون في محله.

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٩ ق-جلسة ٢٩/١٠/١٩٧٩. سنة ٣٠ ص ٧٧٠)

١٢- من المقرر أن محكمة الموضوع وان كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الاثبات وأن ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه. غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة قد محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر

وبصيرة وأن تكون الأسباب التى تستند إليها فى قضائها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد استدل على عدم صحة التحريات وأقوال الضابط بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال وتجاوز الإقتضاء العقلى والمنطقى. فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٩ ق- جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠. سنة ٣٠ ص ٩٦٨)

١٣- من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها، الا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد فان لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراحه أقوال شاهدى الإثبات فى الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه ذلك أن كونه المطعون ضده قد سبق الحكم عليه فى جرائم إحراز جواهر مخدرة لا يمنع عقلا ومنطقا من القائه المخدر الذى يحمله بيده عند مشاهدته رجال الشرطة قادمين نحوه رغم حمله مخدرا آخر بهلابسه ولا يؤدى بذاته فى الاستدلال السليم والمنطق السائغ إلى ما خلص إليه الحكم من اطراحه لأقوال الشاهدين بحقولة انهما يبغيان خلق حالة تلبس.

(الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٤/٢)

١٤- لئن كان من المقرر بمقتضى القواعد العامة أنه لا يجب أن يكون الدليل الذى يبنى عليه الحكم مباشرا بل لمحكمة الموضوع أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق، وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه، إلا أن ذلك مشروط أن يكون استدلالها لا عيب فيه، ويؤدى منطقا وعقلا

ينجب أن تبنى على حجج قطعية الثبوت تفيد العزم واليقين، لما كان ما التى أوردتها أن تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها. لما كان ذلك، وكان دفاع الطاعن قد تأسس على أنه لم يكن على علم بالتعديلات التى أدخلت على أجهزة السيارة المحركة لاعداد الخبأ السرى الذى وجدت آثار المخدر عالقة به، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بما مؤداه أن تلك التعديلات تنهض - بالاضافة إلى تحريات الشرطة دليلا على علمه بوجود الخبأ ومخدر الأفيون الذى كان به عند دخوله البلاد واذا كانت التحريات باعتبارها من الدلائل لا يجوز الاعتماد عليها وحدها فى الإثبات بل يجب أن تكون مكملة للدليل، وكان ما أوردته الحكم فيما تقدم عن التعديلات التى أجريت على أجهزة السيارة لا يفيد ضمنا - وعلى وجه اللزوم - توافر علم الطاعن بالخبأ السرى وما حواه من مخدر، خاصة وقد أورد الحكم بمدوناته - فضلا عن تقرير المهندس الفنى - أنها لحقت تصميم السيارة بغرض ايجاد فراغ بها خفى عن الأعين - وهو ما لا يقطع على وجه اليقين بقيام ذلك العلم - مع أن الأحكام الصادرة بالادانة ينجب أن تبنى على حجج قطعية الثبوت تفيد العزم واليقين، لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون معيبا بما يكفى لنقضه.

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١١/١)

١٥- وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد التهمة المسندة إلى المطعون ضده وأدلة النيابة العامة فى حقه أوردته وحيث أن الثابت للمحكمة من مطالعة تحقيقات النيابة العامة أنها قامت بوزن المخدر المضبوط فتبين أنه يزن ثلاثة عشر جراما فقط ولما كان الثابت من تقرير المعامل الكيماوية أن المخدر الذى جرى فحصه يزن أربعة وثلاثين جراما ونصف الجرام فإن تباين الوزن على هذا النحو الكبير يشكك فى أن المادة المضبوطة لدى المتهم -

وقد أنكر صلته بها-هى ذات المادة التى جرى فحصها وثبت أنها جوهر مخدر حشيش بما تتخاذل معه أدلة الاثبات عن إثبات التهمة قبل المتهم على نحو يستقر به وجدان المحكمة ويتعين بالتالى القضاء ببراءة المتهم مما اسند اليه عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية مع مصادرة الجوهر المخدر المضبوط عملا بنص المادة ٣٠ عقوبات. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم بشأن الخلاف فى وزن المضبوطات بين ما أثبت فى محضر التحقيق وما ورد فى تقرير التحليل يقتضى من المحكمة أن تجرى فى شأن تحقيقا تستجلى حقيقة الأمر فيه قبل أن تنتهى إلى القول بأن المضبوطات ليست على وجه أكيد التى أرسلت للتحليل إذ ما كان لها أن تستبق فيه رأى قبل أن تستوثق من صحته عن طريق تحقيقه. لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٢٨٧٢ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/١/١٢)

١٦- وحيث أنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش على سند من قوله أن الإذن من النيابة العامة صدر فى الساعة ٦:٥٠م وشهد الضابطان أن التفتيش تم الساعة ٧:٣٠م من نفس اليوم وأن هذه المدة لا تكفى لإعداد القوات ثم الانتقال بها إلى مسكن الطاعن على مسافة تبعد قرابة العشرين كيلو مترا ثم تنفيذ الإذن بضبط «الطاعن» وتفتيشه. ورد الحكم على هذا الدفع بقوله: «وحيث أن الثابت أن اذن النيابة صدر بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٧ الساعة ٦:٥٠ مساء وقد تحرر محضر الضبط فى ذات اليوم الساعة ٩:٤٥ مساء أى بعد صدور الإذن بنحو ثلاث ساعات وهى فترة كافية لاجراء

الضبط والتفتيش ومن ثم فإن الدفع ببطلان الضبط والتفتيش يكون على غير أساس من القانون متعينا الالتفات عنه. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي. وكان من المقرر أيضا أن المحكمة لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي يثيره المتهم اكتفاء بأخذها بأدلة الادانة إلا أنها إذا تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب أن يكون ردها صحيحا مستندا إلى ما له أصل في الأوراق وكان يبين من المفردات أن التفتيش تم وفق قول الضابطين الساعة ٧:٣٠ مساء نفس يوم صدور الإذن وكان الحكم قد عول في رده على الدفع على ساعة تحرير محضر الضبط وهي بلا خلاف غير ساعة إجراء التفتيش التي قال بها الشاهدان وتساند إليها الطاعن في التدليل على سلامة الدفع فإن الحكم يكون قد استند في اطراحه لدفاع الطاعن إلى ما لا يصلح لذلك مما يصمه بعيب الفساد في الاستدلال ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٦٤١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

١٧- وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى طبقا لتصوير الاتهام لها بما مؤداه أن التحريات السرية التي قام بها النقيب..... رئيس مباحث قسم المطرية دلت على أن المتهم..... يتجر في المواد المخدرة ويروجها بين زبائنه بالمقاهي والأماكن المجاورة واذا أذنت النيابة العامة بتفتيش شخصه ومسكنه قام بضبطه جالسا بمقهى خاص به حيث أجرى تفتيشه فعثر على المواد المخدرة المضبوطة ومطواه ذات نصلين أحدهما مكسور والآخر يحتوى على آثار الحشيش، وقد انتهى الحكم إلى القضاء ببراءة المطعون ضده بقوله وحيث أن المتهم أنكر ما نسب اليه بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة ودفع الحاضر معه ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية

التحريرات تأسيسا على أن تلك التحريات قد خلت من بيان مهنة المتهم وانه يملك مقهى وانتهى إلى طلب القضاء بالبراءة، وحيث أن المحكمة ترى أن ما تضمنه المحضر المحرر بطلب الإذن بتفتيش المتهم لم يتضمن من الدلائل والامارات ما يقنع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش أو كفايتها لتسويغ اصداره وآية ذلك أن مستصدر الإذن لم يذكر بتلك التحريات أن المتهم يمتلك مقهى يباشر نشاطه فيه إذ لو كانت التحريات التي أجراها ضابط الواقعة جدية لتوصل إلى مهنة المتهم أما وقد جهل أن مهنته قهوجيا وأنه مالك للمقهى التي تم تفتيشه فيها الأمر الذي يشكك المحكمة في صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية، ولا يقدح في ذلك أن سلطة التحقيق صاحبه الحق في إصدار الأمر بالتفتيش قررت جدية هذه التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابة هذه المحكمة باعتبارها الرقيب على قيام المسوغات التي تراها سلطة التحقيق مبررة لاصدار الإذن بالتفتيش ومن ثم فان إذن التفتيش الصادر بناء على هذه التحريات يكون باطلا هو وما ترتب عليه من إجراءات. لما كان ذلك وكان البين من المفردات أن إذن التفتيش صدر باسم المطعون ضده كاملا..... وهو الاسم الذي أدلى به المطعون ضده عند سؤاله بتحقيقات النيابة مما مفاده أنه بذاته المقصود باذن التفتيش وكان القانون لم يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته طالما أنه الشخص المقصود بالاذن، وكان من المقرر أنه وان كان تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع التي لها ألا تعمل على التحريات وأن تطرحها جانبا إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها من شأنها ان تؤدي إلى ما رتبته عليها، لما كان

ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جدية هذه التحريات استنادا إلى الأسباب التي سلف بيانها والتي لا تؤدي إلى عدم جدية هذه التحريات فانه يكون قد أخطأ في الاستدلال فضلا عن مخالفته للقانون مما يتعين معه نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٥٦٥٨ لسنة ٥٣ ق-جلسة ١٩٨٤/٢/١٦)

١٨- من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة ولها في سبيل ذلك أن تزن شهادة الشهود وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب التي أفصحت المحكمة عنها ولم تعول من أجلها على تلك الشهادة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ذلك أن مجرد ترك المتهم باب مسكنه الخارجي مفتوحا رغم تواجده به محرزا للجوهر المخدر لا يدعو إلى الشك في أقوال الشاهدين ولا يؤدي في صحيح الاستدلال إلى إطراح أقوالهما. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على ما لا يصلح بذاته أساسا صالحا لاقامته فانه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٦٦٠٧ لسنة ٥٣ ق-جلسة ١٩٨٤/٣/٢٢)

١٩- وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان الإذن بالتفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها بدلالة ما قرره ضابط الواقعة من أن مصدره السري- وهو أحد جيران الطاعن- هو الذي يمدّه بالمعلومات ويقوم بالتحريات والمراقبة الأمر الذي لا

يمكن الإطمئنان معه إلى جدية التحريات، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لهذا الدفع وأطرحه في قوله: «وحيث أنه عن الدفع بالبطلان لعدم جدية التحريات فإن المحكمة ترى أن التحريات قد شملت كل البيانات والإجراءات الكافية لحمل الإذن الصادر بموجبها ومن ثم يكون الدفع ببطلانها في غير محله». لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء، فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها. فيه بأسباب سائغة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفع الطاعن بالعبارة المار بيانها، وهي عبارة قاصرة تماما لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن، إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على إصدار الإذن بالتفتيش ومدى كفايتها لتسويغ إصداره من سلطة التحقيق مع أنها أقامت قضاءها بادانة الطاعن على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن، فإن الحكم فوق قصوره يكون معيبا بالفساد في الاستدلال، بما يستوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١٠/١٦)

٢٠- وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد أقوال الطاعن بالتحقيقات بما مؤداه أن الثلاجة التي ضبط بها المخدر مملوكة لشخص آخر سماه. أعطاهما له لتوصيلها إلى مصر لقاء مبلغ من النقود وأنه أقر بضبط المخدر بالثلاجة غير أنه طلب ضم قائمة شحن الباكسة لإثبات أن الثلاجة المضبوط بها المخدر لم تكن مشحونة باسمه، ثم عرض الحكم لدفاع

الطاعن وأطرحه في قوله: «وحيث أنه عن طلب الدفاع إحضار الثلاجة المضبوطة لمعاينتها بمعرفة المحكمة وضم قائمة شحن الباخرة و.....فان المحكمة ترى ذلك من قبيل الدفاع غير الجدى والمردود بأن المتهم قد أقر في التحقيقات بأن الثلاجة المضبوطة هي بذاتها التي أحضرها من لبنان إلى مصر على الباخرة..... وأنها هي بذاتها التي عثر فيها على المخدر المضبوط وأنها هي التي أدعى أن..... أعطاهها له في لبنان لتوصيلها إلى مصر، كما أنها هي التي أثبتتها في اقراره الجمركي وعلى ذلك فان المحكمة لا ترى مبررا لاجابة طلب الدفاع سالف الذكر أو قبول دفاعه المنوه عنه آنفاً، لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى ما رتب عليه من نتائج بغير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق، وأنه من حق محكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن الأسباب التي يوردها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها واذا كان هذا الذى أورده الحكم تبريرا لاطراحه دفاع الطاعن- حسبما تقدم بيانه- ليس من شأنه أن يؤدي عقلا ومنطقا إلى ما رتب عليه ذلك أن إقرار الطاعن بأن الثلاجة المضبوطة هي بذاتها التي أحضرها من لبنان وضبط بداخلها المخدر لتوصيلها إلى مصر، كل ذلك ليس من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى عدم صحة دفاع الطاعن بأن دوره قد اقتصر على ادخال تلك الثلاجة إلى البلاد بناء على طلب مالكها الحقيقي، دون أن يعلم بأن مخدرا قد أخفى بها، ولا يستقيم به-بالتالى-رفض طلبه ضم قائمة الشحن الخاصة بالباخرة تدليلا على صحة هذا الدفاع. لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال متعينا نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٣/٥/١٩٨٦)

٢١- وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى- حسبما صورها الاتهام- خلص إلى القضاء ببراءة المطعون ضده على سند من عدم اطمئنانه لإجراءات ضبط المخدر لوجود خلاف فى عدد الزجاجات المثبت فى تقرير المعامل الكيماوية عنه فى محضر الضبط وبيانات الحرز ولوجود نقص فى وزن البودرة البيضاء المضبوطة. لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة المفردات المضبوطة أن تقرير المعامل قد أثبت أن الأحراز المرسله اليه عبارة عن عدد ١٢ حرزا منها عدد ٧ زجاجات مختلفة الأحجام بها سائل ثبت أن ستة منها تحوى عقار الامفيتامين المدرج بالجدول وأن باقى الأحراز عبارة عن أمبولات زجاجية وسرنجات، كما يبين من محضر التحريز واستمارة العينات أن الأحراز عبارة عن عدد ١٢ حرزا منها عدد ٦ زجاجات مملوءة بسائل يشتبه أن يكون امفيتامين- هذا وقد تبين من تقرير المعامل الكيماوية ومن استمارة لإرسال العينات أن جميع الأحراز مختومة بختم وكيل النيابة. لما كان ذلك، وكان ما سطره الحكم بشأن الخلاف فى عدد الزجاجات المرسله للمعامل الكيماوية عنه بمحضر التحريز وكذا نقص كمية البودرة المرسله، إنما ينبىء فى ذات الوقت عن أنه خلاف ظاهرى ما دامت الأحراز مختوم عليها بخاتم وكيل النيابة وهو ما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقا فى شأن هذا الخلاف الظاهرى تستجلى به حقيقة الأمر قبل أن تنتهى إلى القول بالشك فى الدليل المستمد من نتيجة تحليل المواد المرسله للطب الشرعى، وما كان لها أن تستبق الرأى قبل أن تستوثق من صحته عن طريق تحقيقه أما وقد قعدت عن ذلك فإن حكمها يكون معيبا، فضلا عن فساد استدلاله بالقصور. لما كان ذلك، فانه لا يقدح فيه ما هو مقرر من أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة

لأن حد ذلك أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وألم بأدلتها وخلا حكمه من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسبيب وهو ما تردى فيه الحكم المطعون فيه- ولما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة.

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٦ق- جلسة ١٩٨٦/٥/٨)

٢٢- ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يقيمها على أدلة تنتجها ولها أصلها فى الأوراق. وإذا كان الحكم قد عول من بين ما عول عليه فى إثبات قصد الاتجار على سبق الحكم على الطاعن فى قضايا مماثلة- دون أن يفتن إلى دلالة ما ورد بمحضر التحريات من أن عقوبة الحبس المقضى بها عليه فى الجناية رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٩٧٥ المنزلة لا يصح فى القانون القضاء بها عن جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار، فإنه يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه النعى. ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم- فى مقام التدليل على قصد الإتيان من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحداها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة.

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٥٢ق- جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣. السنة ٣٤ ص ٤٠٠)

٢٣- لما كان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة جلب الجواهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على

علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً. لما كان ذلك ولئن كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى فله أن يقدر الدليل التقدير الذي يطمئن إليه دون أن يكون ملزماً ببيان سبب إطراره، إلا أنه متى أفصح القاضي عن الأسباب التي من أجلها لم يعول على الدليل فانه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق، ولحكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود مخدر بالثلاجة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد الأسانيد السائغة التي تبرر إقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة، أما استناده في رده على دفاعه في هذا الشأن إلى اشتتام شاعدي الإثبات لزائحة غريبة - دون تجليه لنوعيتها - وإلى ارتباك الطاعن حالة ضبط أخرى تحمل مخدراً. فان ذلك لا يكفي للرد على انتفاء العلم بوجود المخدر في حيازته ولا يهدي إلى ثبوته، إذ إدراك رائحة المخدر هو أمر تتفاوت فيه مدارك الناس وحواسهم كما أن الإرتباك تعلمه ما ورد بالحكم لا يلزم عنه بالضرورة علم الطاعن بأن بالثلاجة مواد مخدرة، هذا إلى أن القول بأن الطاعن كانت لديه فسحة من الوقت وهو في بيروت لإخفاء المخدر - هو في حقيقته - مصادرة على المطلوب في هذا الخصوص، وكذا شأن ما تطرق إليه من إيراد لحكم المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فضلاً عما فيه من إنشاء لقرينة قانونية مبناها افتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع الحيازة وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً مادام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن

يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا. لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون فوق قصوره قد شابه الفساد في الاستدلال، بما يتعين معه نقضه والإحالة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن.

(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٤ق-جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠. السنة ٣٥ ص ٧٨٦)

٢٤- ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول...على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الإحتار قد شابه خطأ فى الإسناد وفساد فى الاستدلال، ذلك بأنه عول فى إدانته على ما نسب للشاهد الرائد..... صدوره عنه بالتحقيقات وبالجلسة من قول أنه واجه الطاعن بالمضبوطات فاعترف له بإحرازها بقصد الإحتار وبحصوله عليها من معين يتجر فيها، مع أن هذا القول لا أصل له فى شهادة الضابط المذكور بجلسة المحاكمة، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى بيان شهادة الرائد..... التى عول عليها- ضمن ما عول عليه- فى قضائه بالإدانة، أنه شهد بالتحقيقات وبالجلسة أنه واجه الطاعن الأول بالمضبوطات فاعترف له بإحرازها بقصد الإحتار وأنه حصل عليها من أحد تجار المخدرات بمدينة الاسماعيلية. لما كان ذلك، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن شهادة الضابط المذكور قد خلت من هذا القول الذى كان له أثره فى تكوين عقيدة المحكمة، فإن الحكم يكون قد أقام قضاءه على مالا أصل له فى الأوراق بما يفسد استدلاله، ولا يغير من الأمر أن يكون للقول ذاته أصله فى تحقيقات النيابة العامة ما دام أنه استدل على جديته بصدوره عن الشاهد بجلسة المحاكمة بما لا سند له فيها، كما لا يرفع هذا العوار ما أوردته الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة

تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان له فى رأى الذى انتهت إليه. لما كان ما تقدم، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعن الأول والطاعن الثانى وإن لم يتصل وجه النقض به وذلك لحسن سير العدالة.

(الطعن رقم ٣٨٠٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٩/٢/١)

٢٥- وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدرات بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه البطلان وانطوى على فساد فى الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أ طرح دفاع الطاعن من عدم وجود أبواب على المنور الموصل للمحل الذى تم فيه الضبط خلافا لما قرر به شاهدة الواقعة كما رفض طلبه باجراء معانية لهذا المحل وأقام قضاءه بثبوت حيازة الطاعن لهذا المحل بناء على أقوال صدرت من محاميه فى مذكرة مقدمة للمحامى العام لنيابة المخدرات فى مجال الدفاع عنه ولا يجوز مساءلة الطاعن بناء على أقوال صدرت من محاميه مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لما أثاره الدفاع عن الطاعن من عدم وجود أبواب على المنور للمحل الذى تم فيه الضبط وطلب الانتقال لاجراء معانية وندب خبير فنى ورد عليه بقوله «وحيث أنه لما كانت مذكرة الدفاع المقدمة للسيد المحامى العام لنيابة المخدرات والمرفقة بالأوراق والمؤرخة ١٩٨٣/٧/٤ قد تضمنت إقرارا صريحا منه بأن المحل المشار إليه بمحضر الضبط يمكن الدخول إليه من خلال البدروم الموصول من مدخل العمارة حيث ورد به «أما المحل المشار اليه فى محضر الضبط والذي يمكن الدخول إليه من خلال البدروم الموصول من

مدخل العمارة فهو محل خال غير كامل البناء ولم يتم تشطيبه بعد حتى الآن وليس مؤجرا للمتهم وكان جزءا من المتور واستخدمه مالك العقار ليؤجره بعد تمام بنائه ومن ثم فإن المحكمة لا تجد في طلبه اجراء معينة لهذا المحل بعد الضبط وبعد ما كان من ذكر هذا الاقرار الصريح وبصرف النظر عن المعايينة التي أجرتها أو في طلبه ندب خبير فني غير محاولة من جانب هذا الدفاع للتضليل أو التبطيل كسبا للوقت بقصد إفلات المتهم من العقاب طالما ثبت بوجه قاطع وجازم على نحو ما سلف أن المتهم كان له محل بالعقار.... وقت الضبط وأن هذا المحل من الممكن الوصول إليه من خلال البدروم الموصل من مدخل المحل. لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات (التي أمرت المحكمة بضمها) أن الطلب المقدم للمحامى العام لنيابة المخدرات بتاريخ ٨٣/٧/٤ مقدم من محامى الطاعن وموقع عليه منه وحده دون الطاعن ولما كان من المقرر أنه ما دامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة أن تستند إلى شيء من أقواله هو في إدانة المتهم واذا عول الحكم المطعون فيه في إطراح دفاع الطاعن وإثبات صلته بمحل الضبط وفي قضائه بالإدانة على هذا الاقرار الوارد بتلك المذكرة فانه يكون قد استند في إدانة الطاعن إلى دليل باطل مستمد من أقوال محاميه مما يعيب الحكم ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها او استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة ولما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٧٢٢٩ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨- ص ٣٦ ص ٥٠٠)

٢٦- وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة وإحراز جواهر مخدرة- هيروين وحشيش- الأول بقصد الاتجار والثاني بقصد التعاطى قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال. ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها بدلالة خلوها من إسم الطاعن الصحيح والعمل الذى يمارسه وأنه وإن كان محضر الجلسة قد أورد هذا الدفع خطأ على أنه دفع ببطلان التحريات إلا أن ما سبقه من دفاع يكشف عن حقيقته إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع رداً قاصراً وغير سائغ مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان التحريات لعدم إيرادها بيانات كافية عن إسم الطاعن والعمل الذى يمارسه وقد أورد الحكم هذا الدفع ضمن دفاع الطاعن الموضوعى ورد عليه كله فى قوله: «كما تلتفت المحكمة أيضا عن إنكار المتهم وما أثاره الدفاع تشكيكاً فى الاتهام إزاء إطمئنانها إلى أدلة الثبوت متقدمة البيان». ولما كان المستفاد من سياق ما سبق أن هذا الدفع هو فى حقيقته دفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذى وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة فى مثل هذا الدفع هو بمدلوله لا بلفظه ما دام المدلول واضحاً لا لبس فيه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة. ولما كان

الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى الرد على دفع الطاعن بالعبارة المار ببيانها وهى عبارة قاصرة تماما لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم فى هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش أو تقل كلمتها فى كفايتها لتسويغ اصدار الإذن من سلطة التحقيق مع أنها أقامت قضاءها بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن فإن الحكم يكون معيبا بالقصور والفساد فى الإستدلال بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٣٠٧٠ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٦/٦)

٢٧- ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب بجلسته..... سماع أقوال شهود الإثبات فأجلت المحكمة نظر الدعوى عدة مرات لإعلانهم إلى أن كانت جلسته...التي أجلت المحكمة نظر الدعوى إليها لذات السبب، ولما لم يحضر أحد من شهود الإثبات بتلك الجلسة أصر المدافع عن الطاعن على سماع أقوالهم، غير أن المحكمة أصدرت فى هذه الجلسة حكمها المطعون فيه وأسست رفضها طلب الطاعن على قولها: وحيث إن المحكمة أجلت الدعوى أكثر من مرة لإعطاء الفرصة للدفاع حتى يقوم بواجبه إلا أنه تقاعس وكان يمكنه المرافعة والدفاع عن المتهم إلا أنه تقاعس أخذا فى تأجيل الدعوى معتمدا على أن المحكمة ستجيبه إلى طلب التأجيل دائما كما أن الشهود الذين طلب سماعهم لم يحضروا رغم أن المحكمة قامت بتغريمهم، ومن ثم تلتفت المحكمة عن دفاع المتهم بطلب سماع شهود الإثبات وتأجيل الدعوى، لما كان ذلك وكان الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات أن المحاكمة يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجزئه

المحكمة بالجلسة وتسمع فيه شهود الإثبات في حضرة المتهم ما دام سماعهم ممكناً وإنما يصح لها الإكتفاء بتلاوة شهادة الشاهد إذا تعذر سماعه، أو إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، ولا يجوز الإفثات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع لأية علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً. لما كان ذلك وكان الدفاع قد أصر فى مستهل جلسات مرافعته وفى ختامها-حسبما تقدم-على ضرورة سماع أقوال شهود الإثبات إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه، وكان ما ساقه الحكم تبريراً لرفض سماع شهود الإثبات غير سائغ إذ كان على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لسماعهم ولو كان ذلك بالأمر بضبطهم وإحضارهم عملاً بنص المادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق فساده فى الاستدلال مشوباً بالإخلال بحق الدفاع، متعيناً - من ثم - نقضه والإعادة.

(الطعن رقم ٦٣٠١ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/٦/٩)

٢٨- وحيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجريمة حيازه نبات مخدر(بانجوى) بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ذلك بأنه بنى دفاعه على أنه لا يعلم بوجود النبات المخدر باللقافة المضبوطة بالسيارة، فأطرح المحكمة هذا الدفاع برد قاصر وغير سائغ. مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث أنه من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة المحظور احرازها قانوناً، وإذ كان

الطاعن فد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر باللفافة المضبوطة، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالسيارة. أما استناده إلى مجرد ضبط اللفافة وبها المخدر على المقعد الخلفى بالسيارة ~~التي~~ كان يحوزها ورده على دفاعه فى هذا الشأن بقول مرسل بأن علمه بأن ~~مخ~~ يحوزه نبات مخدر ثابت فى حقه من ظروف الدعوى وملاساتها ومن ~~طريقة~~ وضع المخدر بالسيارة، فإن فيه إنشاء لقريئة قانونية مبناهما إفتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن إقراره قانونا ما دام أن القصد الجنائى من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا. لما كان ما تقدم، فإن منعى الطاعن يكون فى محله ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاعادة. بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن. لما كان ذلك، وكان الوجه الذى بنى عليه النقض يتصل بالطاعن الثانى الذى لم يقبل طعنه شكلا. فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة إليه أيضا وذلك عملا بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

(الطعن رقم ١٩٧١٧ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٩/٢٩)

٢٩- لما كان الحكم المطعون فيه عول فى رفض الدفع ببطان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر فى حيازة الطاعن دليل على جدية التحريات وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع، ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد فى الدعوى لاحق على تحريات الشرطة، وعلى إصدار الإذن بالتفتيش، بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش، فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه، لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها

نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى ستقيم ردها على الدفع - أن تبدى رأيها فى عناصر التحريات السابقة على الإذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه، وأن تقول كلمتها فى كفايتها، أو عدم كفايتها لتسوية إصدار الإذن من سلطة التحقيق، أما وهى لم تفعل، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال.

(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٩/٥/٦)

٣٠- - وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها وأورد دفاع المطعون ضده بشيوع الاتهام لمشاركة زوجة المتهم له فى محل الضبط وعدم خضوعه لسيطرته، خلص إلى القضاء ببراءة المطعون ضده فى قوله وحيث إن الثابت من التحريات التى بنى على أساسها إذن النيابة العامة ومن أقوال الشاهد الأول أن التحريات اقتصرت على المتهم وحده ولم تمتد إلى زوجته التى تقيم معه كما أن البين من التحقيقات أن الجوهر المخدر محل الإتهام ضبط فى الشيفونية داخل حجرة النوم والتى لا يستأثر المتهم بالانتفاع بها وحده بل تقتسم زوجته معه الأشياء التى وجدت به على نحو ما قرر الشاهدين الأول والثانى ومن ثم تضحى التهمة شائعة بين المتهم وزوجته إذ لا يوجد ما يمنع من وصول الزوجة لمكان الضبط ودرس المخدر فيه وهى التى تشاركه السكن والتى تنتفع به مع زوجها سواء بسواء بل أن حفظها من الانتفاع به بحكم أنها زوجته تقيم بالمنزل يفوق حظ المتهم مما لا يمكن معه القول أن يد المتهم هى الوحيدة فى المنزل وأنه يستطيع السيطرة بمفرده على مجريات الأمور فيه. متى كان ذلك وقد باتت التهمة على هذا النحو من الشيوع فقد تعين عملا بنص المادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات القضاء ببراءة المتهم مما نسب إليه مع مصادرة المخدر المضبوط. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه - على

السياق المتقدم- قد أطلق الاعتقاد بشيوع التهمة والقضاء بالبراءة فيها على مجرد المشاركة فى الإقامة والإستعمال للمكان بين الزوجين دون أن يعرض لدلالة انصراف التحريات إلى المطعون ضده الزوج وحده مفترضا بغير إتهام من الأخير دس المخدر فى مكانه من زوجته ودون أن يعنى بالتدليل بما يسوغ على هذا الإعتقاد وتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون بذلك قد أقام شكه فى إسناد تهمة حيازة المخدر إلى المطعون ضده على غير ما ينتجه. مما يعيه ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٢٤٠٩ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٦/١١/١٦)

٣١- وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد ساق تبريراً لإطراح أقوال شاهدى الإثبات والقضاء ببراءة المطعون ضدها قوله: «أن تصوير الواقعة على النحو الثابت الأوراق والذى جرى على لسان شاهدى الإثبات هو تصوير سقيم لا يتفق مع منطق المعقول من الأمور ومجريات الأحداث، ذلك أنه من غير المقبول أو المتصور أن تقوم المتهمه- وهى تاجرة المخدرات كما ورد بالتحريات وأقوال الشاهدين- تسارع بفتح باب مسكنها حال الطرق عليه ويدها حافظة نقودها التى تحوى المخدر المضبوط وكان فى إمكانها واستطاعتها أن تخفى ذلك المخدر قبل مسارعته لفتح الباب لا أن تفقد حذر التاجرة وحرص الماهرة الماكرة لتسارع بفتح الباب وتقدم المخدرات بحافظة نقودها للسيد الضابط كمن يقدم دليل إدانته بنفسه وهو أمر لا يمكن تصوّره عقلا وأن السيد الضابط وهو فى طريقه لتفتيش المتهمه وهى أنثى كان يتعين عليه أن يصطحب أنثى مثلها للقيام بتفتيش المتهمه لا أن يصور الأمر بالتصوير السقيم السابق... وأن زوج المتهمه كان متواجداً بالمسكن وقت الضبط والتفتيش وفى الأمور العادية كان يتعين عليه هو القيام بفتح الباب هذا فضلا عن أن الثابت وجود

خلافات مستحكمة بينه وبين زوجته فلا يستغرب أن يقوم بدس ذلك المخدر لها خفية في مكان ضبطه حتى يقوم بعد ذلك بطلاقها على النحو الثابت من إشهاد الطلاق المقدم من محامي المتهمة والمؤرخ ١٩٩٠/١١/٢٣هـ. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها. لما كان ذلك، وكان لا يخالف المعقولة أن تفتح المأذون بتفتيشها الباب في حضور زوجها ويدها المخدر ما دامت لا تعلم شخص الطارق ولا تحققت من وظيفته حتى يساغ القول بأنه كان في مكتبها التخلص من المخدر، كما أن في فتح الزوجة باب مسكن الزوجية في حضور زوجها لا يخالف المعقولة، وما ذهب إليه الحكم من احتمال دس المخدر من الزوج لزوجته لا أصل له في مرافعة الدفاع، كذلك فإنه لا يشترط إصطحاب الأنثى ما دام التفتيش لن يتناول إلى عورات الأنثى ولا ينهض عدم إصطحاب الأنثى رائدا للشك في أقوال شاهد الإثبات. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراحه أقوال شاهدي الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه، فإن الحكم يكون فاسد الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٨٧٧٠ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

٣٢- ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن قد تمسك ببطان القبض لحصوله قبل الإذن به ببديل ما ورد بالبرقية التلغرافية المرسلة من والده بتاريخ

١٩٩٧/٤/١٣ التى حوتها المفردات المضمومة من أنه قبض عليه فى الساعة الرابعة مساءً وقبل صدور إذن الضبط والتفتيش فى الساعة العاشرة من مساء ذات اليوم، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله: «وحيث إنه عن الدفع المبدى ببطالان إذن الضبط والتفتيش لصدوره بعد أن تم ضبط المتهم وتفتيشه فهو غير سديد ذلك أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى لرد المحكمة عليه أن هذه المحكمة تطمئن إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذًا بالأدلة التى أوردها، فإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن محضر التحريات حرر فى الساعة ١٠ مساءً يوم ١٩٩٧/٤/١٣ وصادر إذن النيابة العامة فى الساعة ١٠ مساءً يوم ١٩٩٧/٤/١٣ وتم تنفيذ ذلك الإذن فى الساعة ١١ من مساء ذات اليوم أى تم الضبط والتفتيش بعد صدور الإذن وكان تنفيذًا له ومن ثم يضحى الدفع المبدى فى هذا الشأن على غير سند من القانون أو الواقع جديرًا بالرفض». لما كان ذلك، وكان ما أثاره الطاعن على النحو المار بيانه-هو فى خصوصية هذه الدعوى - دفاع جوهرى إذ قصد به تكذيب شاهد الإثبات ومن شأنه - لو صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. فقد كان لزامًا على المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجريه بلوغًا إلى غاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما يدحضه إن هى رأت إطراحه، أما وقد أمسكت عن تحقيقه. وكان ما ردت به عليه بقالة إطمئنانها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذًا بالأدلة التى أوردها، غير سائغ لما ينطوى عليه من مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم أمره. فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلًا عن إخلاله بحق الطاعن فى الدفاع مشوياً بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب بما يطله ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٥٥٨١ لسنة ٦٧ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/٢١)

٣٣- من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، كما أنه يتعين على المحكمة أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألّت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووزانت بينها، وكان دفاع الطاعن - ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل إذن النيابة العامة بدلالة ما أثبتته بلوكامين القسم من خروج الضابط والقوة المرافقة له قبل ساعة من صدور الإذن - يعد دفاعاً جوهرياً إذ قصد به تكذيب شاهد الإثبات، ومن شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فقد كان لزاماً على المحكمة أن تمحصه وتقسطه حقه بتحقيق تجربته بلوغاً إلى غاية الأمر فيه أو أن ترد عليه بما يدحضه إن هى رأت إطرأحه أما وقد أمسكت عن تحقيقه واكتفت فى الرد عليه بقالة الاطمئنان لأقوال شاهد الإثبات وأن ما أثبت فى دفتر الأحوال مجرد خطأ ماذى وأن سائر شواهد الدعوى تقطع بوقوع هذا الخطأ فهو رد غير سائغ لما انطوى عليه من مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم أمره فضلاً عن تجهيل الحكم لماهية شواهد الدعوى التى تقطع بوقوع هذا الخطأ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن إخلاله بحق الطاعن فى الدفاع مشوباً بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب بما يطله ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٨٨٩٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/١١/١)

٣٤- ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد أقوال الضابط شاهد الإثبات وتقرير المعمل الكيماوى انتهى إلى براءة المطعون ضده فى قوله أنه باستقراء أوراق الدعوى وما تم فيها من تحقيقات تبين أن الملازم أول أثبت بمحضره أنه قام بضبط كيس من البلاستيك بداخله ثلاثين كبسولة حمراء اللون تشبه كبسولات السيكونباريتال المخدرة وردد ما سبق أن قرره بتحقيقات النيابة كما أثبت

بقرار المحكمة الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى أن الكبسولات داخل
الحرز المرسل للتحليل عبارة عن ثلاثين كبسولة برتقالية اللون، وحيث إن
المحكمة لا تطعن وتتشكك فى أن الكبسولات الحمراء التى ضبطت مع
المتهم هى التى أرسلت إلى المعمل الكيماوى وإنها هى التى تم تحليلها لإزاء
ما أثبتته محرر محضر الضبط وقرره بتحقيقات النيابة من أن تلك
الكبسولات حمراء اللون على حين أثبت المعمل الكيماوى أنها برتقالية
اللون ومن ثم أصبح كنه المادة المضبوطة مع المتهم محل شك كبير،
وحيث أنه لما تقدم تكون التهمة المسندة إلى المتهم قد تخلف الدليل على
ثبوتها فى حقه والذى ينال ثقة المحكمة واطمئنانها بما يتعين معه القضاء
ببراءته منها... لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم أنه لا خلاف فى
أن الحرز كان يحتوى على ثلاثين كبسولة من المادة المضبوطة وكان ليس
هناك ما يدل على أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العيب فإن ما ذكره
الحكم لا يكفى فى جملة لأن يستخلص منه أن حرز الكبسولات التى
ضبطت ليس هو بعينه الحرز الذى أرسل للمعمل الكيماوى لتحليل
محتوياته لأن هذا الخلاف الظاهرى فى لون الكبسولات المحرزة كان
يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلي به حقيقة الأمر أما وقد قعدت
عن ذلك فإن حكمها يكون معيباً، فضلاً عن فساد استدلاله بالقصور فى
التسبيب. لما كان ذلك، فإنه لا يقدح فيه ما هو مقرر من أنه يكفى أن
يتشكك القاضى فى ثبوت التهمة ليقضى للمتهم بالبراءة لأن حد ذلك
أن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وألم بأدلتها وخلا حكمه
من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسبيب وهو ما تردى فيه الحكم
المطعون فيه. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه
والإعادة.

(الطعن رقم ٢٧٩٠٦ لسنة ٦٣ق- جلسة ٢٤/١١/٢٠٠٢)

(ج) الخطأ في الاسناد ومخالفة الثابت بالأوراق:

١- إذا كان البين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن الحكم الصادر بمعاينة المتهم كان عن جنابة احرازه جواهر مخدرة بقصد التعاطي ولم يحدث أن اعترف المتهم المذكور - كما ذهب الحكم المطعون فيه - بسبق الحكم عليه لاحرازه جواهر مخدرة بقصد الاتجار، فإن الحكم إذ أوقع عليه العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

(الطنن رقم ١٧٨٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/١/٩. سنة ١٩
ص ٤٤)

٢- متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الضابط لم يشهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق بأنه يعرف الطاعن شخصا، وكل ما قرره في هذا الخصوص أن الطاعن من المعروفين له بالاتجار في المواد المخدرة، وكان الحكم قد بنى قضاءه بادانة الطاعن تأسيسا على سبق معرفة الشاهد المذكور له شخصا بما لا يستند على أصل ثابت في الأوراق، فإنه يكون قد جاء معيبا بالخطأ في الاسناد بما يوجب نقضه.

(الطنن رقم ٧٣١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٧. سنة ٢١
ص ٨٣٠)

٣- من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة من تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشمل

حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووزانت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات. ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المنضمة أن ضابط مكتب المخدرات أثبت في محضره المسوغ الذي بسببه تأخر في الإبلاغ عن الواقعة، كما أن ما أثبتته وكيل النيابة في محضر التحقيق عن أوصاف المطعون ضده يتفق في جملته وما أثبتته الضابط عنه في محضر تحرياته، فإن ما تساند عليه الحكم في تبرير اطراحه لأقوال شاهدي الإثبات في الدعوى يخالف الثابت في الأوراق الأمر الذي ينبئ عن أن المحكمة لم تفهم الواقعة على حقيقتها وأنها لم تمحص أدلتها مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٧١/٣/٨ . سنة ٢٢ ص ٢١٠)

٤- لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المنضمة أن ضابط مكتب المخدرات قد أكد رؤيته للمطعون ضده وهو يلقي باللقافة التي تحوى المخدر وأنه تتبعها وهو يلقيها حتى استقرت على الأرض، كما شهد الشرطي السرى بأن الرؤية بمكان الضبط كانت واضحة وأن مصابيح البلدية والمحلات التجارية كانت مضاءة، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة ولم تبين كيف أنها انتهت إلى تعذر الرؤية لقلة الضوء على الرغم بأن الثابت بالأوراق يخالف ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة دون أن يعرض

للدليل المستمد من شهادة الشاهدين على النحو السالف بيانه، ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها فطنت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو رأته غير صالح للاستدلال به على المتهم وخالف الثابت بالأوراق مما ينبيى بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٤٠ق- جلسة ١٩٧١/٣/٨ . سنة ٢٢

ص ٢١٦)

٥- متى كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بوقف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة استنادا إلى ظروف الدعوى وخلو صحيفة حالة المتهم الجنائية من السوابق، وكان يبين من المفردات المضمومة أنه لا أصل لما أورده الحكم بشأن صحيفة حالة المتهم الجنائية، لخلو الأوراق منها، بل إن الثابت من الأوراق ينقضه، ذلك أن المتهم أقر فى التحقيق بسبق الحكم عليه لاحرازه مادة مخدرة. ولما كان ذلك، فإن المحكمة تكون قد أقامت حكمها المطعون فيه على غير الثابت من الأوراق وعلى خلاف القانون.

(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/١٠/٢٤ . سنة ٢٢

ص ٥٥٩)

٦- متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المذكرة فى قضية الجناية رقم ٤٢٩ سنة ١٩٦١ بندر الفيوم لم تكن من بين أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة وأنها ضمت إلى أوراقها بعد

إقفال باب المرافعة وبعد أن خلت المحكمة للمداولة، وكان ما تضمنته هذه المذكرة من بين ما أسست المحكمة عليه قضاءها بتوافر قصد الاتجار في إحراز الطاعن للمادة المخدرة المضبوطة فإن ضم المذكرة المشار إليها للأوراق تم في غير مواجهة الطاعن ومحاميه وتكون المحكمة قد بنت حكمها على أحد العناصر التي لم تكن مطروحة على بساط البحث في الجلسة، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٠ سنة ٢٢ ص ٧٨٥)

٧- لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة، ووزانت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الثاني على أن مخدرا لم يضبط معه، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أن سبع عشرة قطعة من مادة الحشيش قد ضبطت معه وفي جيب صدريه الأيمن. فإن الحكم إذ لم يعرض لهذا الدليل من أدلة الثبوت واستند في قضائه إلى ما يخالف الثابت بالأوراق فإن ذلك لما يدل على أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بالدعوى ودون أن تلم بها وتمحصها بما يعيب حكمها ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٠ سنة ٢٣

ص ٦٠)

٨- متى كان الثابت من مدونات الحكم أن مخدرات وكيل قسم مكافحة المخدرات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها بدائرة شرق المدينة بالطرقات والحال العامة، وأن الكمية المضبوطة مع المتهم هي ثلاث طرب كاملة من الحشيش وأنتى عشر لفافة من هذه المادة المخدرة، فإن الحكم إذ دلت على نفى قصد الاتجار بقالة أنه لا يوجد ما يزكى اتهام المتهم باعتباره متجرا لخلو الواقعة من أية مخدرات تساند هذا النظر، فإنه يكون قد استند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق مما كان له أثره فى عقيدة المحكمة، ويكون استخلاصه لا تسانده الماديات الثابتة فى الدعوى ولا تظاهر أقوال الضابط مما يعيبه بالفساد فى الاستدلال.

(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ . سنة ٢٣ ص ٧١٨)

٩- متى كان البين من المفردات المضمومة أن ما أورده الحكم على لسان الضابط من اعتراف الطاعن له باحرازه المخدر المضبوط قد ثبت نقضه فى الأوراق اذ قرر الضابط أن الطاعن أنكر ملكيته للمخدر فور ضبطه معه، واذا كان ذلك، وكان لا يعرف مبلغ الأثر الذى كان لهذا الخطأ فى عقيدة المحكمة لو فطنت إليه، وكانت الأدلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة، فإن الحكم المظنون فيه إذ عول فى إدانة الطاعن على ما أورده على خلاف الثابت فى الأوراق، يكون معيبا بالخطأ فى الاستناد.

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٥ق- جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ . سنة ٢٦ ص ٢٧٧)

١٠- من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة

الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة
التفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية فى صحة عناصر الإثبات، ولما
كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا للطعن أن ضابط
المباحث أثبت فى محضره المؤرخ ١٩٧٧/٩/١٣ وشهد فى تحقيق النيابة
أنه طلب من المطعون ضده ابراز البطاقة الصحية سألقة الذكر للاطلاع
عليها فأخرج حافظته التي تحتويها وأثناء فتحه لها سقطت منها قطعة المخدر
وبتفتيش الحافظة وجد بها البطاقة الصحية، فان ما تساند عليه الحكم فى
تبرير اطراحه لأقوال شاهدى الإثبات فى الدعوى يخالف الثابت فى الأوراق
الأمر الذى ينبى عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة
الدعوى وتمحصها. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا
بما يستوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٤/١٦)

١١- حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما
حاصله أن تحريات النقيب...الضابط بقسم مكافحة المخدرات بالجيزة دلت
على أن الطاعن يحرز مواد مخدرة يخفيها بمسكنه وأنه بعد استئذان النيابة
العامة فى ضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه تمكن الضابط المذكور من
القبض عليه وضبط ما كان يحرزه من مخدر، وساق الحكم على ثبوت
الواقعة لديه على الصورة سألقة البيان أدلة استمدتها من أقوال كل من
النقيب.. والمقدم...والعريف السرى...ومن تقرير المعمل الكيماوى وحصل
أقوال شهود الإثبات الثلاثة بما يطابق ما أورده فى بيانه للواقعة. لما كان
ذلك، وكان الثابت من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أنه لم يرد
أى ذكر للطاعن سواء فى محضر التحريات المحرر بمعرفة الشاهد الأول أو
فى إذن التفتيش الصادر من النيابة العامة بناء عليه، وأن أى من شهود

الإثبات الثلاثة لم يذكر أن ثمة مخريات قد أجريت بشأن الطاعن أو أن إذنا قد صدر من النيابة العامة بالقبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه، وكان الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في تلك الأوراق. فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما لا أصل له في التحقيقات يكون باطلا لا بتناؤه على أساس فاسد مما يعيبه ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٤٤٥٨ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

(د) التناقض:

١- لما كان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله وما أورده من أقوال الضابط ما يفيد أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة وهذا على خلاف ما انتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلّت من دليل على قصد الاتجار، فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع هذه المحكمة - محكمة النقض - أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لإضطراب العناصر التي أوردها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى.

(الطعن رقم ٣٥٠٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٠)

٢- وحيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأدلة الثبوت - التي أقام عليها قضاءه - المستمدة من أقوال الضابط وكيل قسم مكافحة المخدرات وأفراد القوة الذين قاموا بضبط المطعون ضده ومن إقرار الأخير بمحضض الضبط ومن تقرير التحليل، استظهر توافر قصد الاتجار فى حق المطعون ضده من إقراره بمحضض الضبط بإحراز الجوهريين المخدريين المضبوطين معه بقصد الاتجار وخلص إلى إدانته بوصف أنه «أحرز بقصد الاتجار جوهريين مخدريين (حشيش وأقراص مخدرة تحتوى على مادة الميتاكوالون) وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً» غير أنه انتهى من ذلك إلى معاقبته وفقاً للمواد ١، ٢، ٣٧، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والقانون رقم ٦١ سنة ١٩٧٧ والبندين رقمى ٥٧، ٩٤ من الجدول رقم ١

الملحق به المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ سنة ١٩٧٦ وأنزل عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبط، لما كان ذلك، وكانت عقوبة جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار - التي دان الحكم المطعون ضده بها - المنصوص عليها في المادة ٣٤/أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ولا يجوز طبقاً لنص المادة ٣٦ منه النزول في العقوبة المقيدة للحرية إلا إلى العقوبة التالية مباشرة إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات من القانون سالف الذكر التي تعاقب على احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٧ منه التي أوردها الحكم وهي السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه واذ أوقع الحكم المطعون فيه على المطعون ضده عقوبتي السجن والغرامة في الحدود المقررة لهذه الجريمة طبقاً لمواد العقاب التي أوردها فان مؤدى ذلك أن المحكمة قد اعتبرت أن احرازه للمخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي على نقيض ما انتهت اليه في أسباب حكمها من إدانته بجريمة الاحراز بقصد الاتجار. لما كان ذلك، فان ما أورده المحكمة في مدونات حكمها على الصورة المتقدم بيانها يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة وهو ما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة كما صار إثباتها بالحكم في خصوص القصد من الاحراز لاضطراب العناصر التي أوردها عنه وعدم إستقرارها الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على الأساس الذى كونت عليه محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى مما يعيب الحكم المطعون فيه بالتخاذل والتناقض بما يستوجب

نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/٦/١٢)

٣- إنه ولئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في ثبوت الاتهام إلا أن شرط ذلك أن يكون حكمها قد اشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وفطنت إلى أدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريسة والشك في صحة عناصر الاتهام وخلا حكمها من الخطأ في القانون ومن عيوب التسبيب، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل الواقعة برمتها من ضبط المطعون ضدهما الأول والثاني بداخل وسيلة النقل التي يستقلانها والتي أشارت التحريات إلى أنهما يستخدمانها في الاتجار بالمواد المخدرة ونقلها وأسفل قدم الأول منهما كمية من طرب الحشيش وكذا ضبط المطعون ضده الثالث محرزا لكمية أخرى وأفصح عن اطمئنانه لأقوال شهود الإثبات فيما يتصل بضبط المخدر مع هذا الأخير إلا أنه عاد وأطرح أقوالهم فيما نسب للمطعون ضدهم الثلاثة من حيازة ونقل المخدر، وكما أنه نسب الدور الرئيسي في واقعة الضبط للعقيد..... ثم عاد ونسبه للعقيد مما يكشف عن تناقض أسباب الحكم واضطرابها وعدم استقرار عناصر الواقعة في ذهن المحكمة، ومن ناحية أخرى فإن الحكم قد قعد عن مواجهة باقي عناصر الواقعة وأدلتها إذ لم يتعرض لأقوال الشهود وتحرياتهم ولواقعة ضبط المطواه الملوثة بالمخدر مع المطعون ضده الأول - رغم أنه اعترف باحرازها- مما ينبى عن عدم إحاطة الحكم بواقعة الدعوى وبأدلتها ويصم الحكم بالقصور والتناقض في التسبيب مما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٨٩/٥/٢٤)

٤- ومن حيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة واحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد شابه تناقض، ذلك بأنه بعد أن أورد أنه يؤاخذ الطاعن بما أرسل من المضبوطات للتحليل وثبت. أنه مخدر، وهو قدر ضئيل عاد وأثبت قصد الاتجار فى حق الطاعن استنادا إلى كبر حجم الكمية المضبوطة وتجزئتها واعدادها للتداول، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أورد فى مقام رد ه على دفاع الطاعن أن المحكمة تضع فى اعتبارها أنها تؤاخذ المتهم بما أرسل من المضبوطات للتحليل وثبت فعلا أنه مخدر دون أن يبين قدر ما أرسل للتحليل وثبت أنه مخدر ثم أورد فى مقام التدليل على توافر قصد الاتجار أنه متوافر مما ورد بالتحريات وأقوال الضابطين وكبر حجم الكمية المضبوطة وتجزئتها وإعدادها للتداول، فإن ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لاضطراب العناصر التى أوردتها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالتناقض بما يستوجب نقضه والاعادة، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطنن رقم ٩٠٤١ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٩٩١/١١/٦)

(هـ) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه:

١- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على أن «لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج» ولما كان الثابت أن المتهم قدم إلى الضابط قطعة المخدر وطلب دخوله أحد الملاجئ دون أن يطلب إلحاقه بالمصحة ثم اعترف في تحقيق النيابة بحيازته للمخدر المضبوط وتقديمه إياه للضابط وعلل ذلك برغبته دخول السجن لفشله في الحصول على العمل، واذ عرض عليه وكيل النيابة دخول إحدى المصحات لعلاج من الإدمان رفض ذلك وأصر على رغبته في دخول السجن، فان الحكم إذ أثبت أن المتهم طلب من الضابط إلحاقه بإحدى المصحات للعلاج يكون معيباً بالخطأ في الاستناد في واقعة جوهرية لها أثرها على صحة تحريك الدعوى الجنائية، وقد أدى به هذا إلى الخطأ في القانون. ذلك بأنه اعتبر أن تقديم المتهم المخدر للضابط من تلقاء نفسه فعلاً مباحاً لاستعماله حقاً خوله القانون وهو رغبته في العلاج بما يرفع عن فعله صفة التجريم، في حين أن ما أتهم المتهم لا يندرج تحت أسباب الإباحة لأن المشرع إنما استحدث في الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ سالفه الذكر تدبيراً وقائياً أجاز للمحكمة الالتجاء إليه بالنسبة إلى من يثبت إدمانه على تعاطي المخدرات بأن تأمر بإيداعه إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها وذلك بدلا من العقوبة المقيدة للحرية المقررة للجريمة، أما إذا تقدم من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج فلا تقام الدعوى الجنائية عليه لأن دخوله المصحة يحقق هدف الشارع من تشجيع المدمنين على الإقبال على العلاج، مما مفاده تأييم الفعل في الحالين وإن كان جزاؤه مرددا بين العقوبة المقيدة للحرية أو التدبير الوقائي العلاجي، واذ كان الفعل مجرماً في الحالين فان أسباب الإباحة تنحسر عنه. وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر

القانوني فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٣٦ق- جلسة ١٩٦٧/١/٣ سنة ١٨ ص ١٢١)

٢- كانت العقوبة السالبة للحرية المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قبل أن يجرى تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، فرفعها المشرع بالقانون الأخير الى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة. وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص أصلا على أنه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة فأصبحت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة. ولما كانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فانها تظل محكومة بالعقوبة المقررة فى المادة ٣٤ قبل تعديلها باعتبارها الأصلح المتهم، كما أن المطعون ضده يفيد مما أجازته النص الجديد للمادة ٣٦ الذى سرى مفعوله قبل صدور الحكم المطعون فيه من استعمال الرأفة ولكن فى الحدود التى قررها هذا النص، وذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٥ من قانون العقوبات. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين عامل المطعون ضده بالرأفة طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالحبس دون أن يراعى الاستثناء الذى أدخله المشرع على أحكامها بالتعديل الذى جرى به نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والذى أصبح لا يميز أن ينزل الحكم بالعقوبة فى الجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده عن عقوبة السجن، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٢٠٢١ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٩٧/١١/٢٠ سنة ١٨

ص ١١٣٩)

٣- إن مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها، فكل إجراء يقوم به فى هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لأثره ما لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها، وطالما بقيت إرادة الجانى حرة غير معدومة. ولا تثريب على مأمور الضبط أن يصطنع فى تلك الحدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده فى الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة. لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نعى إلى الضابط من أحد المرشدين أن المتهم-وهو رجل كفيف البصر- يتجر فى الأفيون ويقوم بتوزيعها على العملاء فى مكان عينه، فانتقل ثمة متظاهرا برغبته فى الشراء، فأخرج له المتهم ما معه من المخدر للتأكد من جودة صنفه فألقى - الضابط - القبض عليه، فان ما فعله يكون إجراء مشروعاً يصح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله، لأن تظاهر مأمور الضبط برغبته فى الشراء ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أبطل الدليل المستمد بما كشف عنه المتهم طواعية من إحرازه المخدر، يكون على غير سند من الواقع أو أساس من القانون، مما يعيبه ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٩٨/٤/١٥ سنة ١٩ ص ٤٣٨)

٤- إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات-التي تعفى الزوجة من العقاب هى أخفت أدلة الجريمة التى قارفها زوجها-تقتضى لإعمالها أن يكون عمل الزوجة غير منطوق على جريمة فرض القانون عقاباً على ارتكابها. ولما كان القصد الجنائى فى جريمة احراز المواد المخدرة يتحقق على ما جرى به

قضاء النقض فى ظل قوانين المخدرات المتعاقبة - باحراز المتهم للمادة المخدرة وهو عالم بكنهها بصرف النظر عن الباعث لهذا الاحراز سواء كان عرضيا طارئا أو أصليا ثابتا، وهو ما قننته المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات إذ جرى نصها على أنه مع عدم الاختلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة السابقة كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونا، فأخضع الشارع للتجريم - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون - كافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى من العقاب وسوى فى العقوبة بين الاحراز بباعث التعاطى وبين الاحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وبراأ المطعون ضدها الثانية - تأسيسا على أن إمساكها بالمخدر ومحاولة القائه إنما أرادت به تخليص زوجها وبأنه أمر غير مؤثم - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٣٨ قى جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ . سنة ١٩ ص ١٠٠٠)

٥- مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى صريح لفظه أن الإعفاء من العقوبة لا يجد سنده التشريعى إلا فى الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ وهى جرائم التصدير والجلب والانتاج بقصد الاتجار وزراعة نباتات الجدول رقم ٥٥ والتقديم للتعاطى إلى غير ذلك من الجرائم المشار إليها على سبيل الحصر فى المواد سالفة الذكر. ولما

كان الإحراز بغير قصد الاتجار أو بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون المنوه عنه آنفا لا يندرج تحت حالات الإعفاء المشار إليها على سبيل الحصر، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعفاء المتهم من العقوبة على خلاف النظر المتقدم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٥٧٢ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ سنة ٢٠ ص ١٣٠٧)

٦- إذا كان الضابط قد أدرك وقوع الجريمة من رؤيته المطعون ضده يمسك بيديه الجوزة ثم يقطع قطعة من مادة كان ممسكا بها ويضغط عليها بأصابع يده ثم يضعها على الدخان بالجوزة، فإن القرار المطعون فيه إذا ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لعدم قيام حالة التلبس على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، مما يعيبه ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ سنة ٢١ ص ٣٥٥)

٧- متى كان يبين أن التحريات قد أسفرت عن أن المطعون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى القاهرة ويروجانها بها، وإن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حالة تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسلم مظهرا لنشاطه فى الجلب وترويج المواد المخدرة التى يحوزها، بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٤٢ق-جلسة ١٩/٢/١٩٧٣. سنة ٢٤ص ٢٢٣).

٨- لجوء الضابط الى وكيل النيابة فى منزله فى ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الإذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك فى صحة أقوال الضابط أو يقدح فى سلامة اجراءاته ما دامت الجهة الآمرة بالتفتيش قد رأت فى تحرياته واستدلالاته ما يكفى للقطع بقيام الجريمة ونسبتها الى المطعون ضده مما يسوغ لها إصدار الإذن بالقبض عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصالة بالجريمة، فان الإذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا وتكون المحكمة قد فهمت ما ورد بمحضر التحريات وما جاء بشهادة الضابط على غير ما يؤدى اليه محصلها واستخلصت منهما مالا يؤدىان إليه مما يعيب الحكم بالخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال ويستوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٣ق-جلسة ١١/١١/١٩٧٣. سنة ٢٤ص ٩٤٢).

٩- لما كان ما أثبتته الحكم فى مدوناته يتضمن أن إذن التفتيش إنما صدر لضبط المتهم حال نقله المخدر وهى جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بعد. وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الضابط الذى ضبط الواقعة قد أثبت بمحضر تحرياته- الذى تقدم به إلى النيابة العامة للحصول على إذن لضبط المطعون ضده وتفتيشه - أن المتهم يحتفظ بالمخدرات بملايسه - كما ذكرت النيابة بوجه الطعن- ومن ثم يكون اذن التفتيش قد صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرًا لنشاطه فى الاتجار بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية. ويكون الحكم إذ قضى بغير ذلك قد أخطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون فضلا عن فساده فى

الاستدلال بما يوجب نقضه. ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة.

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ ق- جلسة ١٩٧٤/٣/١٧ . سنة ٢٥

ص ٢٩٢)

١٠- لما كان قرار وزير الصحة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ قد نص على أنه يضاف إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات مادة الجلوتيميد وأملاحها ومستحضراتها «الدودرين» وكانت المادة الأولى من القانون المذكور تنص على أن «تعتبر جواهر مخدرة فى تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبينة بالجدول رقم (١) الملحق به ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) ، وتنص المادة الثانية منه على أن «يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأى صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا فى شئ من ذلك إلا فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون والشروط المبينة به» ، فإن المشرع بإضافة مستحضر «الدودرين» المواد المبينة فى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والمعتبرة جواهر مخدرة قد دل على أن إحراز أو حيازة هذا العقار محظورة وفقا لأحكام المادة الثانية سالفه البيان - فى غير الأحوال المصرح بها فى القانون، شأنه فى ذلك شأن كافة المواد المعتبرة مخدرة المبينة بالجدول المذكور، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن إحراز مستحضر «الدودرين» غير مؤثم إلا أن يكون بقصد الإنتاج أو الإستخراج أو النقل أو الصنع أو الجلب أو التصدير دون غيرها وانتهى إلى براءة المطعون ضده لأن سلطة الاتهام لم تسند إليه احراز العقار المذكور لأحد هذه

الأغراض فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٩٧٩/١٠/٧ سنة ٣٠ ص ٧٥١)

١١- لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن يعاقب بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرًا مخدراً وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأية صورة وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد نصت على أنه «إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة» فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة احرز جواهر مخدرة بقصد الاتجار إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والتي لا يجوز النزول بها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما.

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨٠/٦/٢ . سنة ٣١ ص ٧٠١)

١٢- لما كان البين من المفردات التي ضمتها المحكمة تحقيقاً للطعن أن المتهمة قررت في تحقيق النيابة أنها تتخذ من الحجرة التي تم فيها الضبط محلاً لتجارة بعض السلع ونفت أنها تتجر في المواد المخدرة بها واذ كان التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من

القانون أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه فان الحكم إذ لم يفتن لكون المحل الذى تم فيه الضبط يعتبر متجرا باقرار المتهمه فى تحقيق النيابة وانتهى إلى بطلان تفتيشه رغم صدور إذن النيابة بتفتيشها وتفتيش مسكنها بما يشتمل معه بالضرورة على محل تجارتها فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٥/٢٥)

١٣- لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون، وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى وأنها تضمنت سبق الحكم عليه حضوريا بالحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة مقدارها خمسمائة جنيه لاحتراز مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر فان المحكمة إذ انتهت فى قضائها فى الدعوى الماثلة إلى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة احتراز جوهر مخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى دانت بها وفقا لأحكام ذلك القانون وما كان يجوز لها أن تأمر بايقاف تنفيذ هذه العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التى كانت مطروحة أمامها أنه سبق الحكم عليه فى إحدى الجرائم التى نص عليها فى القانون ذاته. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بايقاف تنفيذ عقوبتى الحبس والغرامة فانه يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٤/٢٥)

١٤- لما كان النقل في مجال تطبيق المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها هو ذلك العمل المادى الذى يقوم به الناقل لحساب غيره، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن النقل كان لحساب الغير وأن دور الطاعن قد اقتصر على مجرد الفعل المادى المسند إليه مما كان لازمه أن يعدل وصف التهمة بحذف عبارة «قصد الاتجار» الذى اسندته النيابة العامة إلى الطاعن ويعمل فى حقه نص المادة ٣٨ آنفة البيان أما وإنه لم يفعل فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠)

١٥- لما كانت العبرة فى تحديد عقوبة أشد الجرائم المنسوبة الى الجانى هى بتقدير القانون ذاته لها - أى العقوبة المقررة لأشدها فى نظر القانون من العقوبات الأصلية وطبقاً لترتيبها فى المواد ١٠، ١١، ١٢ من قانون العقوبات لا حسب ما يقدره القاضى بالحكم فيها. وكانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى هى جريمة إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى المعاقب عليها بالمادتين ١/٣٧، ٢، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٤٠ لسنة ١٩٦٦، ١٧ لسنة ١٩٧٣ هى السجن وغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه، فى حين أن العقوبة المقررة للجريمة الثانية وهى جريمة التعدى على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات المعاقب عليها بالمادة ١/٤٠ من القانون سالف الذكر وهى الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه، فإن الجريمة الثانية تكون هى الجريمة الأشد وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاينة المطعون ضده بعقوبة السجن بعد أن اعمل فى مجال توقيع العقوبة المقيدة للحرية حكم

المادة ١٧ من قانون العقوبات فانه لا يكون قد خالف حكم القانون ويكون ما تثيره النيابة العامة فى هذا الوجه من النعمى من أن الجريمة الأولى هى الجريمة الأشد غير صحيح. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنائيات بعقوبات مقيدة للحرية أخف منها دون عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم- عند توقيع العقوبة- الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقررة لها فى المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالاضافة إلى عقوبتى السجن والمصادرة المقضى بهما بل قضى بأقل منه فانه يكون قد خالف القانون مما يتعين معه تصحيحه وفقا للقانون مادام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض للموضوع.

(الطعن رقم ٧٥٤٦ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٥/١٦)

١٦- لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ قام المقدم... بقسم مكافحة المخدرات- تنفيذًا للإذن الذى استصدره من النيابة العامة- بضبط المتهم أثناء جلوسه بمقهى وأمامه على المنضدة لفة بداخلها ثمانين علبة من الورق بداخل كل منها علبة صفيح بها إثني عشر قرصا تبين من تقرير المعامل الكيماوية أنها لمادة «الكودايين» وانتهى الحكم إلى إدانة المتهم بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا «كودايين» فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا وأنه يتعين عقابة طبقًا للمواد ١، ٢، ١/٣٤، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الخامس من الجدول الثالث الملحق به، لما كان ذلك، وكان الشرط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها - بصريح نص المادتين الأولى والثانية من القانون سالف الذكر- أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة

المبينة حصراً في الجدول الأول الملحق بذلك القانون، وكان البين من هذا الجدول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذى تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة أنه لا يتضمن مادة «الكودايين» وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الثالث الخاص بالمواد التى تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأنه لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى مادة من المواد غير المخدرة الواردة في الجدول رقم (٣)، وتسرى أحكام الفصل الثانى على جلب هذه المواد وتصديرها بينما تنص المادة ٤٤ منه على أن يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من جلب أو صدر أو صنع إحدى المواد المبينة بالجدول رقم (٣). لما كان ذلك، وكان الثابت مما أورده الحكم فى مدوناته أن ما ضبط مع المتهم هو مادة «الكودايين» فقد كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن واقعة إحراز هذه المادة غير معاقب عليها قانوناً.

(الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٤/٢٠)

١٧- متى كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى إثبات توافر قصد الإحتجار إلى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل لحساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد على سند من القول أن الإحتجار فى مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف بمقابل فى المادة المخدرة ويتوافر ولو لم يتخذ الجانى الإحتجار فى المواد المخدرة حرفة له. وهذا الذى ساقه الحكم تدليلاً على توافر قصد الإحتجار خطأ فى تأويل القانون إذ يصح القيام بتخزين المادة المخدرة أو نقلها بمقابل دون أن يتوافر

هذا القصد لدى من يختزن ومن ينقل بل ويصح أن لا يقوم لدى من اختزنت المادة المخدرة أو نقلت لحسابه. لما كان ذلك فإن هذا الخطأ فى تأويل القانون الذى وقع فيه الحكم قد حجب عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام أو عدم قيام قصد الإتجار لدى الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤)

١٨- إن مناط الارتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى إحداها بالبراءة، وكانت جريمة تهريب مخدر الأفيون المسندة للمطعون ضده الأول، مرتبطة بجريمة جلبه ذلك المخدر لإرتباطا لا يقبل التجزئة وقد وقعت الجريمةتان لغرض واحد، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهى عقوبة الجلب، وإذ امتنع على المحكمة توقيع هذه العقوبة- بعد أن اطمأنت إلى إدانته- لما ارتأته من قيام موجب الإعفاء منها، فقد كان لزاما عليها ألا تحكم عليه بعقوبة الجريمة الأخف- التهريب الجمركى المرتبطة بالجريمة الأولى، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعاقب المطعون ضده الأول بعقوبة جريمة التهريب الجمركى بعد أن دانه بجريمة الجلب ذات العقوبة الأشد وإن أعفاه من العقاب عنها، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله بما يؤذن لهذه المحكمة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة المتهم (المطعون ضده الأول) من تلقاء نفسها فى خصوص ما قضى به عليه من عقوبة الحبس فى جريمة التهريب الجمركى.

(الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ق-جلسة ١٣/٣/١٩٨٥. السنة ٣٦ص ٣٧١)

١٩- لما كانت المصادرة فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات اجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبغير مقابل . وهى عقوبة إختيارية تكميلية فى الجنىح والمخالفات إلا إذا نص القانون على غير ذلك وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة وكانت المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات لا توجب سوى القضاء بمصادرة المواد المخدرة والنباتات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة وكان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أنه ضبط مع المحكوم عليه إلى جانب المادة المخدرة مبلغ (سبعمائة وتسعة عشر جنيها) فان الحكم إذ أطلق لفظ المصادرة بحيث تشمل ما يوجب القانون القضاء بمصادرته من مواد مخدرة ونباتات وأدوات مما يكون قد استخدم فى الجريمة ومالا يوجب مصادرته من مضبوطات لم تستخدم فى الجريمة فانه يكون قد جانب التطبيق القانونى السليم، لما كان ذلك وكان العيب الذى شاب الحكم قد اقتصر على مخالفة القانون فانه يتعين رعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض القضاء بتصحيحه بقصر عقوبة المصادرة على الجوهر المخدر المضبوط.

(الطعن رقم ٦٠٦٤١ لسنة ٥٩ق-جلسة ١٦/١٢/١٩٩٠)

٢٠- ومن حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ به جريمة حيازة جوهر مخدر بقصد الإبتجار قد شابه الخطأ فى تطبيق

القانون، ذلك بأنه لم يحدد مدة إيداع الطاعن بإحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية التي قضى بها عليه. مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

ومن حيث أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أن «ويجب ألا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات في حالة التعرض للانحراف» فقد دل المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالاته على أن مدة الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الإجتماعية للأحداث يجب أن تكون محددة في الحكم الصادر بالعقوبة واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاينة الطاعن الحدث بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ولم يحدد مدة الإيداع فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما كان يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه، بيد أنه لما كان هذا الخطأ مع كونه خطأ في تطبيق القانون إلا أنه متصل بتقدير العقوبة إتصلاً وثيقاً مما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى.

(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩١/٢/٢٤)

٢١- ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون أنه إذ دانه بجريمة حيازة جواهر مخدر بقصد الاتجار قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دفع أمام محكمة الموضوع بطلان القبض عليه وماتلاه من تفتيش لحصوله من مأمور الضبط القضائي في غير حالة التلبس إلا أن الحكم قضى برفض الدفع على خلاف ما يقضى به القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى استخلاصا من أقوال شهود الاثبات بما مؤداه أنه أثناء تواجد الطاعن مع المأذون بتفتيشه الطاعن الثاني وآخر فى سيارة ملاكى مأذون بتفتيشها تم العثور على كيس من البلاستيك بداخله عشرة طرب من مخدر الحشيش وقد تم عقب ذلك تفتيش الطاعن فعثر بجيب الصديرى الأيمن الكبير الذى يرتديه على طربتين من الحشيش كما عثر بجيب الباطو الأيسر الداخلى السحرى على طريتين أخريين من ذات المخدر. واستند الحكم فى إدانة الطاعن إلى أقوال شهود الاثبات وتقرير المعامل الكيماوية ورد على ما دفع به محامى الطاعن من بطلان القبض والتفتيش لأن الجريمة لم تكن فى حالة تلبس بقوله وحيث أنه عن الدفع المبدى من محامى المتهم الثالث ببطلان القبض عليه وتفتيشه لانتفاء حالة التلبس فمردود بأن إذن التفتيش صدر بتفتيش شخص المتهم الأول والثانى ووسيلة الإنتقال التى يستخدمانها فى نقل المواد المخدرة وتواجد المتهم الثالث معهما بالسيارة التى كان يقودها المتهم الثانى والتى ضبطت المخدر بدواستها تحت قدم المتهم الأول يبيح للضابط الصادر له الإذن أن يقبض عليه ويفتشه كى يتحقق من مدى صلته بالمخدر المضبوط بالسيارة وعما إذا كان يحمل معه ما يفيد فى كشف الحقيقة فإذا ما أسفر تفتيشه عن العثور على مخدر بملابسه كان القبض عليه وتفتيشه قد وقع صحيحا لما كان ذلك، وكان إذن التفتيش قد إقتصر على الطاعن الثانى وآخر، فانه ما كان يجوز لمأمور الضبط القضائى المأذون له باجرائه أن يفتش الطاعن الأول إلا إذا توافرت فى حقه حالة التلبس بالجريمة طبقا للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، أو وجدت دلائل كافية على إتهامه فى جناية احرارز المخدر المضبوط، وكان حاصل ما نقله الحكم عن شهود الإثبات أنه بتفتيش الطاعن الأول إثر ضبط المخدر بالسيارة تم العثور على أربعة طرب من الحشيش بملابسه وهو ما سبق أن سطره عند سرده لصورة

الواقعة مما لا يتأذى معه اعتبار الجريمة المسندة إليه متلبسا بها لأن ما حواه بجيبه لم يكن بالظاهر حتى يستطيع الضابط رؤيته كما لا يفيد اتصال الطاعن بالمخدر المضبوط «بدواسة السيارة» ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ حين أورد أن الطاعن كان فى حالة تجيز القبض عليه وتفتيشه وهو ما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعن ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط، ما دام الاتهام وعلى ما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه قائما على الدليل المستمد من القبض والتفتيش الباطلين.

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٣/٥)

٢٢- حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة إحراز جوهر مخدر، قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه أغفل القضاء بمصادرة السيارة المضبوطة والتي استخدمت فى إرتكاب الجريمة فى حين أن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها توجب القضاء بمصادرتها مما يعيبه ويستوجب نقضه وتصحيحه.

وحيث إن المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نصت على أنه «يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها فى الجدول رقم ٥ وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى إرتكاب الجريمة» وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يجب تفسير هذا النص على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية. لما كان ذلك وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أثبتت إستخدام المطعون ضده

للسيارة المضبوطة في إرتكاب جريمة حيازة المخدر المضبوط ولم ينازع الطاعن فيما أورده الحكم من أنه مالك للسيارة المضبوطة - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرتها على خلاف ما توجبه المادة ٤٢ سالفه البيان يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة السيارة المضبوطة بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها.

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٩)

٢٣- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن إحراز الطاعن المدينين كان لاستعمالهما في تقطيع المادة المخدرة المضبوطة، وهو ما مفاده أن جريمة إحراز الطاعن السلاح الأبيض بدون ترخيص قد ارتبطت بجريمة حيازة وإحراز المخدر بقصد الاتجار الأشد ارتباطاً لا يقبل التجزئة، ومع ذلك فإن المحكمة قد أنزلت به عقوبة مستقلة للجريمة الأخف، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية كعقوبة المصادرة، فإن الحكم المطعون فيه إذ أنزل بالطاعن عقوبتي الحبس والغرامة عن الجريمة الأخف سالفه البيان يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بإلغاء العقوبتين المذكورتين دون عقوبة المصادرة التكميلية.

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٨)

٢٤- ومن حيث أنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال

الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانونا، قد أخطأ فى تطبيق القانون-ذلك بأن الحكم أقام قضاء برفض الدفع بطلان القبض وضبط المخدر على أساس أن الجريمة كانت فى حالة تلبس، فى حين أن مؤدى أقوال الشاهد الضابط أنه أمسك بيد الطاعن قبل أن يتبين كنه المادة المخدرة بداخل كيس القماش المضبوط، وهو ما يعد قبضا قبل أن تتوافر المظاهر الخارجية التى تنبئ عن وقوع الجريمة، وبالتالي فإن ما أسفر عنه القبض من ضبط المادة المخدرة يكون باطلا واذا عول الحكم على ذلك يكون معيبا بما يوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله «أنه أثناء قيام الملازم أول.....معاون مباحث مركز شرطة ديرب نجم، بحملة لملاحظة حالة الأمن ولضبط وسائل النقل المخالفة، وذلك على رأس قوة من رجال الشرطة بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٩ وفى الساعة الحادية عشر مساء وبالطريق المؤدى إلى كفر الشيخ على التابع لناحية الصانية، استوقف دراجة آلية يستقلها أحد الأشخاص وقد أردف المتهم خلفه، واذا ذاك حاول هذا الأخير الهرب، إلا أنه تمكن من ضبطه فى اللحظة التى أخرج فيها المتهم من طيات ملابسه طرية من مخدر الحشيش داخل كيس من القماش به قطع تظهر منه المادة المخدرة، وأجرى تفتيشه حيث عثر بجيب صديريه على آلة حادة-سكين-بمقبض خشبي ونصلها ملفوف بقطعة من القماش، وعالتى به آثار لذات المخدر»، وحصل الحكم أقوال الضابط بما لا يخرج عن مؤدى ما أورده فى معرض سرده لواقعة الدعوى. لما كان ذلك، ولئن كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها، ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع، إلا أن ذلك مشروط أن تكون الأسباب والاعتبارات التى تبني عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التى انتهت إليها، وما حصله من

أقوال الضابط- على السياق المتقدم - لا يبين منه أنه قد تبين أمر المخدر قبل إمساكة بالطاعن، وكان مجرد محاولة الطاعن الهرب إثر استيقاف الضابط للدراجة الآلية التي كان يستقلها خلف قائدها، ليس فيها ما يبرر القبض عليه لعدم توافر المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتتوافر بها حالة التلبس التي تبيح لمأمور الضبط القضائي القبض والتفتيش، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى صحة هذا الإجراء ورفض الدفع ببطلان الضبط، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه. لما كان ذلك، وكان بطلان القبض والتفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالادانة على أى دليل يكون مستمدا منهما، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواه، فانه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، ومصادرة المخدر المضبوط عملا بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦.

(الطعن رقم ٤٦٤٥٩ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١)

٢٥- لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يستعمل المطواه المضبوطة في تجزئة المخدر، واعتد باحرازها ضمن العناصر التي أقام عليها قصد الاتجار في المواد المخدرة، وتوافر بها - مع أدلة وقرائن أخرى- الدليل عليه، وعلى الرغم مما أورده في هذا الشأن فقد أنزل بالطاعن عقوبة مستقلة عن كل من الجريمةين المسندتين إليه، وكان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية

واحدة بعدة أفعال مكاملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة المذكورة، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو بما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم سالفه الذكر وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها، فإن ذلك منه يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن كل جريمة من الجريمتين اللتين دانه بهما على الرغم من قيام الارتباط بينهما الثابت مما أورده الحكم من أن إحراز المطواة كان بغرض استخدامها في تجزئة المخدر للاتجار فيه، مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي المقررة للجريمة الأولى، فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه بالغاء عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما عن الجريمة الثانية المسندة للطاعن عملاً بالمادة ١/٣٩ من قانون حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ورفض الطعن فيما عدا ذلك.

(الطعن رقم ٨٠٦٦ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩١/١٠/٢٣)

٢٦- ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً، قد شابه قصور في التسبيب، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لأنهما تما إستناداً إلى أحكام المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية التي

نسخت بالمادة ٤١ من الدستور، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع إيراداً
ورداً عليه، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله
إنها «تتحصل في أن التحريات التي أجراها الرائد..... الضابط بقسم
مكافحة مخدرات القاهرة دلت على أن..... سبق محاكمته» يزاوئ
نشاطا غير مشروع ويحوز ويحوز مواد مخدرة يحتفظ بها بمنزله أو بمحل
عصير فواكه مملوك له وسطر تحرياته بمحضر عرض على النيابة العامة التي
بعد أن اطمأنت إليها- أذنت له بضبط وتفتيش..... لضبط ما يحوزه
أو يحوزه من مواد مخدرة، وتنفيذا للإذن الصادر من النيابة العامة قام الرائد
..... بالانتقال إلى مسكن ومحل المأذون بتفتيشه، توجه المقدم
..... إلى المحل وهو إلى مسكنه حيث وجد المأذون بتفتيشه داخله
يجلس على كنبه بلدى بحجرة على يسار الداخل وأمامه
المتهم..... يقوم بعد مبلغ من النقود ٦٣٥ ج، وسلمه للمأذون بتفتيشه
فقام بالقبض على الأخير وسؤال الأخير عن سبب وجوده في صحبة
المأذون بتفتيشه بمسكنه بدت عليه علامات الارتباك ولم يقدم له مبررا
مقبولا، وسأله عما يثبت شخصيته زاد إرتباكه فقام الضابط بتفتيشه فعثر
بجيب الصديري الذي يرتديه أسفل جلبابه البلدى على كيس من النايلون
الشفاف عليه لاصق بداخله طريتان قمماش دمور أبيض لمادة يشتبه أن
تكون حشيشا، كما عثر بالجيب الأيسر لذات الصديري على طريتين
أخريتين من ذات قمماش الطريتين الأخريتين بها مادة يشتبه أن تكون مخدر
الحشيش فضبطها، ويعرض المضبوطات على المتهم اعترف له باحرازها وأنه
قام بشرائها من المأذون بتفتيشه، وأثبت تقرير المعامل الكيماوية أن المادة
المضبوطة وزن ١, ١٢٩٠ جم وثبت من تحليلها أنها مخدر الحشيش، وبين
من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع ببطالان القبض عليه وتفتيشه
لأنهما تما إعمالا لحكم المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية التي

نسخت بنص المادة ٤١ من الدستور. لما كان ذلك، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة فإن على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها، فإذا ما أورد الدستور نصاً صالحاً بذاته للإعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى لزم إعمال هذا النص في يوم العمل به، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة، سواء كان سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور، قد نسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه، لما هو مقرر من أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغي أو تعدل أو تخالف تشريعاً صادراً من سلطة أعلى، فإذا فعلت السلطة الأدنى ذلك تعين على المحكمة أن تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور، إذا كان نصه قابلاً للإعمال بذاته، وإهدار ما عداه من أحكام متعارضة معه أو مخالفة له إذ تعتبر منسوخة بقوة الدستور. لما كان ذلك، وكانت المادة ١٤١ من الدستور قد نصت على أن «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون» وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان، يستوى فى ذلك أن يكون القيد قبضاً أو تفتيشاً أو حبساً أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود، لا يجوز إجراؤه إلا فى حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانوناً، أو بإذن من السلطات القضائية المختصة، ولا يغير من ذلك عبارة «وفقاً لأحكام القانون» التى وردت فى نهاية تلك المادة، بعد إيرادها الحالتين اللتين يجوز فيهما القبض والتفتيش على السياق المتقدم، لأن هذه العبارة لا تعنى تفويض الشارع العادى فى إضافة حالات أخرى تبيح القبض على الشخص وتفتيشه، والقول بغير ذلك

يفضى إلى إيداعه - معين نص وضعه الشارع الدستورى بإرادة الشارع القانونى وهو ما لا يفيد نص المادة ٤١ من الدستور، وإنما تشير عبارة «وفقاً لأحكام القانون» إلى الإحالة إلى القانون العادى فى تحديد الجرائم التى يجوز فيها صدور الأمر بالقبض على الشخص وتفتيشه وبيان كيفية صدوره إلى غير ذلك من الإجراءات التى يتم بها القبض والتفتيش. لما كان ذلك، فإن ما قضى به الدستور فى المادة ٤١ منه من عدم جواز القبض والتفتيش فى غير حالة التلبس إلا بأمر يصدر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون، يكون حكماً قابلاً للإعمال بذاته، وما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن «كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً وناظراً ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة فى هذا الدستور لا ينصرف حكمها بدهاء إلا إلى التشريع الذى لم يعتبر ملغياً أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته، بغير حاجة إلى تدخل من الشارع القانونى. لما كان ذلك، وكان مفاد ما قضى به نص المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائى الحق فى تفتيش الشخص إذا قامت ضده أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية على أنه يخفى معه شيئاً يفيد فى كشف الحقيقة، دون أن يصدر أمر قضائى ممن يملك سلطة إصداره، أو أن تتوافر فى حقه حالة التلبس يخالف حكم المادة ٤١ من الدستور على السياق المتقدم، فإن المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية تعتبر منسوخة ضمناً بقوة الدستور نفسه منذ تاريخ العمل بأحكامه دون تربع صدور قانون أدنى، ولا يجوز الاستناد إليها فى إجراء القبض والتفتيش منذ ذلك التاريخ. لما كان ذلك، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه، وكانت الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يدل على أن الجريمة شوهدت فى حالة من

حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، كما خلت أيضاً من بيان أن أمراً بالقبض على الطاعن وتفتيشه قد صدر من جهة الاختصاص وكان الحكم المطعون فيه قد عوّل في قضائه بإدانة الطاعن على الدليل المستمد من تفتيشه الباطل، لإجرائه إستناداً إلى حكم المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية بقالة قيام قرائن قوية ضده، أثناء وجوده بمنزل مأذون بتفتيشه، على أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة، رغم أنها نسخت بالمادة ١/٤١ من الدستور، فإنه يكون قد خالف القانون، بعدم استبعاده الدليل المستمد من ذلك الإجراء الباطل، وهو ما حجب عنه تقدير ما قد يوجد بالدعوى من أدلة أخرى، بما يوجب نقضه والإعادة، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٩/١٥)

٢٧- مناط التأثيم في جريمة إحراز أو حيازة مادة من المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة التي دين الطاعن بها بصريح نص المادتين ٢٧ و ٤٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المبينة حصراً في الجدول الثالث الملحق بالقانون الأول. وكان البين من هذا الجدول والذي تكفل ببيان المواد التي تخضع لبعض قيود المواد المخدرة أنه لا يتضمن مادة الكلوئاز بياض، وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الثالث الملحق بقرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ - في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية - الصادر تنفيذاً للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة، وإذ كان البين من إستقراء نصوص القرار سالف الذكر أن الخطاب بأحكامه هم الصيادلة والأطباء دون غيرهم من الأشخاص، ويؤكد هذا النظر ما نصت

عليه المادة ١٩ منه من وجوب إخطار النقابة المختصة بأى مخالفة لأحكامه، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن لاحترازه مادة «الكلونازيام» بقصد الاتجار يكون قد أخطأ صحيح القانون- وهو ما يتسع له وجه الطعن- مما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٤٧١٢ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٤/٤/١٠)

٢٨- لما كانت المادة الأولى من قرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ قد نصت على أنه تضاف فقرة جديدة تحت بند «٥» إلى الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه نصها الآتى ١- ٢- ٣- مادة فلونيترازيام وكانت المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد نصت على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة فى الجدول رقم «٣»، وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة. لما كان ذلك، وكان قرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ قد صدر فى ١٩٨٩/٧/٤ وأن تاريخ الواقعة فى ١٩٩٠/٧/١ ومن ثم يسرى عليها القرار الأخير الذى اعتبر أن مادة فلونيترازيام من الجواهر المخدرة، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده الأول لخلو الجدول الثالث من النص على أن المادة المضبوطة هى جوهر مخدر رغم إضافتها بقرار وزير الصحة المشار إليه ومن ثم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ٢٠١٣٣ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٤/٧/١٩)

٢٩- إن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على أنه «ولا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها ويجب قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية ويجب لإرسال أوراق القضية إليه، فإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق حكمت المحكمة في الدعوى» وإذا كان البين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم المعروض صدر حضوريا بمعاينة المتهم بالإعدام دون أن تأخذ المحكمة رأى المفتى فإن الحكم يكون باطلا، ولا يقدح في ذلك أن تكون محكمة الجنايات في المحاكمة الأولى قد استطلعت رأى المفتى قبل اصدار حكمها بالإعدام الذى قضى بنقضه ذلك أن مقتضى نقض هذا الحكم أن تعود الدعوى إلى محكمة الإعادة بحالتها قبل صدور الحكم المنقوض لتفصل فيها من جديد بما يستوجب إعادة الاجراءات أمامها ويستتبع بالتالى استطلاع رأى المفتى قبل أن تصدر حكمها بالإعدام باعتبار هذا الإجراء شرطا لازما لصحة الحكم بتوقيع تلك العقوبة قد أوجبه القانون لذاته إذ لم يقيد المحكمة بنتيجته بما لا يغنى عنه سبق اتخاذه فى المحاكمة الأولى.

(الطعن رقم ١٢٠٤٤ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٥/١/١٠)

٣٠- لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المستبدلة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ تنص على أنه «لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أو احرارز أو شراء أو بيع أو نقل أو تسليم أى من المواد الواردة فى الجدول رقم (٣) وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونا» وتنص المادة ٤٤ من القانون سالف الاشارة المعدلة بالقانون رقم

١٢٢ لسنة ١٩٨٩ على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا يتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا يتجاوز خمسة آلاف جنيه كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة». والمادة ٤٥ منه على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا يتجاوز ألفي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له..» وكان قرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - قد نص في المادة الأولى منه على إضافة ما «فلونيتريزيبام» - موضوع الدعوى المطروحة - إلى الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه، ذلك يدل على أن مجرد احراز هذه المادة بغير ترخيص فعل مؤثم قانوناً ولو كان الاحراز مجرداً من قصد الاتجار وذلك عملاً بنص المادة ٤٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المار ببيانها. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر توافر قصد الاتجار شرطاً لتأنيم احراز مادة الفلونيتريزيبام، مخالفاً بذلك النظر المتقدم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجباً عن النظر في موضوع الدعوى نظراً صحيحاً.

(الطعن رقم ٢٠٣٥٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٧/٤/٩)

٣١- لما كانت جريمتا إحراز مخدر الحشيش بقصد الاتجار واحراز مخدر الهيروين بقصد التعاطي اللتان دين بهما الطاعن قد نشأتا عن فعل واحد هو احراز المخدر وإن تعددت أنواعه واختلفت القصد بما كان يتعين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون

العقوبات والحكم عليه بالعقوبة المقررة لجريمة إحراز مخدر الحشيش بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد دون العقوبة المقررة لجريمة إحراز مخدر الهيروين بقصد التعاطي، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبتي الحبس والغرامة عن التهمة الثانية. لما كان ما تقدم فإنه يتعين تصحيح الحكم المطعون فيه في شأن ما قضى به من عقوبة عن التهمة الثانية.

(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/١١)

٣٢- لما كان من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفثثات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق، وأنه ولئن كان تقدير الشبهة التي تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه إلتماسا للفرار أن يعتدى على غيره مما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون القبض قد تم فى الحالات التي يجيزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيد بالغرض منه وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض إلى تفتيش لغرض آخر. لما كان ذلك، وكان الثابت مما حصله الحكم وأورده فى مدوناته أن المحكوم عليه لم يصدر أمر بالقبض عليه وإنما توجه الضابطان لتنفيذ الغرامة المحكوم بها عليه فى قضية أخرى، وإذ كان تحصيل الغرامة لا يقتضى القبض، وليس فى وضع المتهم يده فى فتحة جلبابه ما يقوم به بذاته داعى التخوف من إستعماله السلاح فى مواجهة الضابطين. لما كان ذلك وكان لمن غير المتصور أن يقتضى بحث الضابط عن سلاح مع

المتهم عند تفتيشه له تفتيشا وقائيا أو عن أشياء تساعده على الهرب إن جاز له القبض أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل لفافة من الورق المسطر (بداخلها خمس لفافات من مخدر الهيروين زنتها ١٢,٧٢ جرام) وهي لا تصلح لوضع أى منها داخلها، فإن ذلك التفتيش من الضابط بالكيفية التي تم بها يكون فى غير حالاته التي تستوجب وجاء متجاوزا الغرض الذى شرع من أجله إذ استطل لغرض آخر وهو سعى من أجراه للبحث عن جريمة لا صلة لها بهذا النوع من التفتيش الأمر الذى يكون معه الدفع بطلانه سديدا فى القانون، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٨/١/٦)

٣٣- ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة نبات مخدر قد شابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن أقام قضاءه برفض الدفع ببطلان القبض تأسيسا على أن الجريمة كانت فى حالة تلبس فى حين أن ما أورده من ظروف الدعوى لا تتوافر به المظاهر الخارجية التي تنبئ عن ارتكابه الجريمة، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يجمل فى أنه بناء على التحريات التي دلت على حيازة الطاعن الأول لمواد مخدرة فقد أصدرت النيابة العامة إذنها بتفتيش شخص المتحرى عنه، وتنفيذا لهذا فقد أعد ضباط الواقعة كمينا لضبطه، حيث كان يجلس فى صندوق سيارة نقل ومعه الطاعن الثانى، وقاموا بضبطهما وعثروا بصندوق السيارة

على جوالين مغلقين وبفضهما وجدوا بهما عديدا من الغافات المحتوية على نبات القنب الهندي، وإذ واجهوا المأذون بتفتيشه بما أسفر عنه التفتيش أقر بحيازته للنبات المخدر المضبوط وبأن المخدر مملوك له وللطاعن الثاني الذي أقر هو الآخر- لدى مواجهته بالمخدر وبأقوال الطاعن الأول- بصحة ذلك، وحصل الحكم أقوال الضباط بما لا يخرج في مضمونه عما أوردته في سرده لواقعة الدعوى، ثم عرض لدفع الطاعن الثاني ببطالان القبض عليه وتفتيشه ورد عليه بقوله «وحيث أنه عن الدفع المبدى من دفاع المتهم الثاني ببطالان القبض عليه وتفتيشه لحصولهما بغير إذن من النيابة العامة وفي غير حالة من حالات التلبس وذلك على سند من القول بأن الإذن الصادر في الدعوى ينصرف إلى المتهم الأول وحده حيث لم تتضمن التحريات إسم المتهم الثاني فإن هذا الدفع مردود ذلك أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها وهذه الحالة تجيز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل متهم يرى أنه ضالع في الجريمة سواء كان فاعلا أو شريكا وأن يفتشه، وإذ كان ذلك وكان صدور إذن النيابة العامة بتفتيش المتهم للبحث عن مواد مخدرة وإذ أجرى تفتيشه عشر رجال الضبط فعلا على المخدر بالسيارة التي كان يستقلها وفي صندوقها بجوار المأذون بتفتيشه فقاموا بالقبض على المتهم الثاني الذي يرافقه وقت الضبط باعتبار أن له ضلعا في جريمة حيازة النبات المخدر التي شوهد الفعل المكون لها حال ارتكابه في ذلك الوقت فإن تفتيش المتهم الثاني الذي لم يصدر في شأنه الإذن والقبض عليه يكون صحيحا في القانون، ذلك أن من حق رجال الضبطية القضائية أن يفتشوا المتهم بغير إذن من النيابة العامة كلما كان لهم حق القبض عليه قانونا، والتلبس بالجريمة يخول هذا الإجراء في حق كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - إذ ما قام رجال الضبط بتفتيش المتهم الثاني إلا لما رأوه من اتصاله

بجريمة احراز المخدر وتواجهه مع المتهم الأول بالسيارة ومن ثم يضحى الدفع المبدى من دفاع المتهم فى هذا الشأن فى غير محله وتلتفت المحكمة عنه لما كان ذلك وكانت المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون... وكانت المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد عرفت التلبس بالجريمة وبينت الأحوال التى تعتبر فيها الجريمة ملتبسا بها. وأجازت المادتان ٣٤، ٣٥ من ذات القانون لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بالجريمة، فإذا لم يكن حاضرا جاز لمأمور الضبط القضائى أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته تجيز تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانونا، فإذا أجاز القانون القبض على شخص جاز تفتيشه وإذا لم يجز القبض عليه لم يجز تفتيشه وبطل ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلان، وكان من المقرر أن حالة التلبس بالجريمة تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بحاسة من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق النقل من الغير شاهدا كان أم متهما يقر على نفسه أو على غيره مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثرا من آثارها ينبىء ذاته عن وقوعها، لما كان ذلك ولئن كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى قيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التى تبني

عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها، وإذا كان ما أورده الحكم في معرض بيانه لواقعة الدعوى، وتحصيله لأقوال الشهود وفي رده على الدفع بطلان القبض والتفتيش لا يبين منه أن الضباط قد شاهدوا واقعة حيازة الطاعن الثاني للمخدر المضبوط أو اتصاله به أو أدركوا ذلك بحاسة من حواسهم، وكان مجرد وجود الطاعن المذكور مع المأذون بتفتيشه في صندوق سيارة النقل الخاصة بشخص ثالث وبجوارهما جوالا المخدر المخلقان وقرار المأذون بتفتيشه - بعد فض الضباط للجوالين وظهور المخدر - بأن هذا المخدر مملوك له والطاعن الثاني لا يكفي لجعل حالة التلبس قائمة، ذلك أن مأموري الضبط القضائي لم يشهدوا جريمة حيازة الطاعن للمخدر وإنما تلقوا نبأها عن المأذون بتفتيشه، كما أن النباتات المخدرة المضبوطة لا تعتبر أثرا من آثار الجريمة يكفي لجعل حالة التلبس قائمة، لأن الآثار التي يمكن اتخاذها أمانة على قيام حالة التلبس إنما هي الآثار التي تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفات الجريمة والتي لا تحتاج في الإنباء عن ذلك إلى شهادة الشهود، ومن ثم فإن قيام الضباط بالقبض على الطاعن الثاني وتفتيشه بناء على تلك الظروف ودون قيام حالة من حالات التلبس بالجريمة كما هي معرفة قانونا أو توافر حالة تجيز القبض عليه وبالتالي تفتيشه يكون باطلا ويطل كذلك اقراره للضباط بعد القبض عليه بحيازته للمخدر المضبوط وملكيته له، كما أن شهادة الضباط الذين أجروا القبض والتفتيش تكون هي أيضا باطلة لكونها مترتبة على هذا القبض ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها وما أسفر عنه القبض في الإدانة، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وعول - رغم ذلك - في إدانة الطاعن الثاني - بالإضافة إلى اقرار الطاعن الأول عليه - على اقراره هو لضباط الواقعة وعلى أقوال من قاموا بالضبط رغم عدم جواز الإعتداد بهذه الأقوال أو ذلك الإقرار الصادر من الطاعن

الثاني فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون، ولما كانت الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو ما كانت تقضى به لو فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة إلى الطاعن الثاني دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن المقدمة منه، لما كان ذلك وكانت الجريمة التى دين بها الطاعن الثاني تلتقى فى صعيد واحد مع الجريمة التى دين بها الطاعن الأول فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعن الثاني يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الأول لأن إعادة المحاكمة بالنسبة للثاني وما تجر إليه أو تنتهى عنده تقتضى لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث فى الواقعة بالنسبة للطاعنين فى جميع نواحيها، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول.

(الطعن رقم ٥٧٨١ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٣/٣)

٣٤- لما كان الحكم قد عرض للدفع المبدى من الطاعن الثاني بطلان القبض والتفتيش وأطرحه بقوله «.....» وحيث أنه على هدى ما تقدم وكان الثابت لدى المحكمة ييقين مما اطمأنت إليه من أقوال الشاهدين سالفى الذكر أن المتهم الثانى عندما سأله الضابط عن تحقيق شخصيته لم يجد معه ما يثبت ذلك فطلب منه النزول من السيارة إلا أنه حاول الفرار خشية ضبطه فلاحقه الشاهد ثم شاهده وهو يخرج اللفافات من جيبه ويحاول التخلص منها ومن ثم فإن حالة التلبس تكون قائمة قبله سيما وأن الشاهد أبصر هذه اللفافة وقت القائها والتخلص منها وبالتالي فإنه والحال كذلك فإن واقعة التلبس تكون متوافرة الأركان قبله..» لما كان ذلك

وكانت المادة ١/٤١ من الدستور قد نصت على أن «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون» وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد قد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقا طبيعيا من حقوق الإنسان لا يجوز إجراؤه إلا فى حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانونا أو بإذن من السلطة المختصة، وكانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا للمأمور الضبط القضائي فى أحوال التلبس بالجنايات أو الجناح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بالجريمة، فإن لم يكن حاضرا جاز للمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته تجيز تفتيش المتهم فى الحالات التى يجوز فيها القبض عليه قانونا فإذا أجاز القانون القبض على شخص جاز تفتيشه وإن لم يجز القبض عليه لم يجز تفتيشه، وبطل ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلان، وكان من المقرر أن سند إباحة التفتيش الوقائي هو أنه إجراء تخفظى يسوغ لأى فرد من أفراد السلطة المنفذة لأمر القبض القيام به درءا لما قد يحتمل من أن يلحق المتهم أذى يشخصه من شئ يكون معه أو أن يلحق مثل هذا الأذى بغيره ممن يباشر القبض عليه، فإنه بغير قيام مسوغ القبض القانوني لا يجوز للمأمور الضبط القضائي القيام بالتفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق أو كإجراء وقائي، وكان يشترط فى التخلّى الذى يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد تم عن إرادة حرة وطوعية واختيارا فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له، ولما كانت

المادة ٢/٥٠ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية قد أوجبت على كل مواطن يبلغ ستة عشر عاما حمل بطاقة تحقيق شخصيته وتقديمها إلى مندوبى السلطات العامة فوراً كلما طلب إليه ذلك للإطلاع عليها، وكانت المادة ٢/٦٨ من القانون ذاته قد عاقبت كل مخالف لذلك بالغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتى جنيه، وإذ كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه فى بيانه لواقعة الدعوى وفى رده على الدفع ببطلان القبض والتفتيش أن الضابط قام بتفتيش الطاعن الثانى وقائماً بعد أن طلب منه إبراز بطاقة تحقيق شخصيته فأفاد الطاعن بعدم حمله لها وبعد أن حاول الطاعن الفرار وأن الأخير قام أثناء تفتيشه باخراج المخدر من ملابسه وحاول التخلص منه فأمسك الضابط بيده وضبط المخدر، ولما كان من المقرر أنه ولئن كان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التى تبنى عليها تقديرها صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها، وإذ كانت جريمة عدم حمل بطاقة تحقيق الشخصية وعدم تقديمها للمأمور الضبط القضائى التى وقعت من الطاعن ليست من الجنايات أو الجنح التى تبرر القبض عليه أو تفتيشه سواء كان هذا التفتيش كإجراء من إجراءات التحقيق أو كإجراء وقائى، كما أن مجرد محاولة الطاعن الهرب ليس فيها ما يبرر القبض عليه أو تفتيشه لعدم توافر المظاهر الخارجية التى تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المار ذكرها ولا تتوافر بها حالة التلبس التى تبيح للمأمور الضبط القضائى القبض عليه وتفتيشه. ومن ثم فإن قيام الضابط بتفتيش الطاعن بناء على ذلك يكون إجراء غير مشروع ويكون ما وقع من الطاعن من محاولة التخلّى عن المخدر وليد هذا الإجراء

غير المشروع ولم يكن عن إزادة حرة ولا تقوم به حالة التلبس بالجريمة، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه. لما كان ذلك وكان بطلان القبض والتفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمدا منهما، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الإجراء الباطل ولا بضبط المخدر الذى لم يتخل عنه الطاعن إلا عند تفتيشه، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم ليس فيها من دليل سوى ذلك فإنه يتعين القضاء ببراءة الطاعن الثانى عملا بالمادة ١/٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ومصادرة المخدر المضبوط معه بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩.

(الطعن رقم ١٠٩١٢ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٥)

٣٥- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أشار إلى مبنى الإنهام المنسوب للمطعون ضده فى قوله أنه ادعاء ثبت تحقيق المتهم للسلوك المادى للواقعة الإجرامية الموصوفة بالأوراق استنادا إلى إجراءات الضبط والتفتيش إذ أثبت الرائد رئيس وحدة التحريات بمحضره المحرر فى الثانية عشر وأربعين دقيقة من صباح يوم ١٩٨٥/٧/٢٣ وأثناء مروره ومعه بعض السادة الضباط لتفقد حالة الأمن ويدخول أحد المقاهى والتي كان يجلس بها المتهم وأنه لما رأى رجال الشرطة ألقى من يده بقطعة من مخدر الحشيش وزنت ٢٧٠ جرام. وتعززت تلك الإجراءات بأمارات تتمثل فى تقارير مأمور الضبط ومرافقه فى التحقيق الإبتدائى بمضمونها وفيما انتهى إليه تقرير العمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى من أن القطعة المضبوطة لمخدر الحشيش وتزن ٢٧٠ جرام ثم أسس قضاءه بالبراءة

على قوله: وحيث أنه إذ كان يترخص للأمور الضبط القضائي في التفتيش دون إذن فإن مناط ذلك قيام دلائل كافية على الإتهام في جرائم معينة أو أن تكون حالة التلبس ظاهرة بنفسها وسابقة على القبض والتفتيش لا نتيجة له أو سببا لإثباته. وكان المتهم غير معروف من قبل للأمور الضبط ومن ثم غير معلوم له ضمن نشاط في مجال المواد المخدرة مما يدل دلالة ضمنية على أن ملاحظته للمتهم نتيجة عزيمة خوض عمليات بحث عن جرائم إحراز المخدرات لحمتها مسح شامل للمقهى وسداها تمشيط المتواجدين بها دون مراجعة من السلطة القضائية صاحبة الولاية الأصلية في التفتيش أو الإذن لأنه سلوك غريب فلا بد أن يزن الأمور والأشخاص بميزان متقلب جزاف وبعد العدة لتطويق آثار انتهاكه حقوقا دستورية مصونة بسد خفي من التعللات وضروب التعميه في وصف سلوك المتهم ولا غرو فمن البديهي أنه لمجرد أن تخطر فكرة مخالفة القانون على ذهن صاحبها يخطر معها حتما فكرة العمل على تسويغها والقبول بها متقبلا من مغالطات الواقع والضمير ما يظل لأيه وينحيه عن هذا المقام ومن هنا بدا جدال المتهم بتداخل الشرطة في حرته حال جلوسه على المقهى والقبض عليه لعله الإشتباه في أمره ريبة وظلنا دون مشاهدة آثار جريمة جدالا قويا ملزما يقوم على إستخدام الطرق العقلية وأساليب النظر الفكرى بما يفرز دلائل عقلية وشعورية لا يسع العقل فيها إلا أن يسلم بأن الضبط والتفتيش وقع وليدا إجراءات استثنائية شاذة لا يسعف معه الاحتجاج بالتوقى للأمن المدني وإقرار النظام العام لأن القوانين الجنائية لا تعرف الإشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشردين وليس فى مجرد جلوس الناس على المقهى أو إدخال للنفس مدخل سوء يرر القبض عليهم واستيقافهم وذلك على أى حال ليس من قبيل الدلائل الكافية على إتهام ولا يعد سلوكا يندرج مضمونه فى إطار مفهوم التلبس الحقيقى أو الإعتبارى الذى نظم القانون قواعده

وضبط صورته على سبيل الحصر. لما كان ذلك فقد لحق واقعة القبض على المتهم وإجراءات جمع الاستدلالات التالية له من تفتيش وضبط مخدر وإقرار المتهم بين يدي مأمور الضبط عوار يتصرف إلى تكوين الحالة كما يتصرف إلى آثارها فيهدرها ويجعلها واقعة مادية مجردة من أية قيمة قانونية وتسقط بالتالي من حساب الأدلة وإذا افتقد أى دليل آخر مستقل ومستمد من الأوراق فقد امتنع إسناد الاتهام إلى المتهم وصار لزام تقرير براءته عملاً بالمادة ١/٣٠٤ أ.ج ذهاباً إلى أن عدم الدليل يؤدي إلى عدم المدلول». لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده تأسيساً على أن تفتيش المتهم وما أسفر عنه من ضبط المخدر كان وليد إجراء غير مشروع لعدم توافر حالة التلبس ودون أن يعرض إلى أقوال ضابط الواقعة وما أثبتته في محضره من تخلي المطعون ضده عن الجوهر المخدر فور رؤيته لرجال الشرطة وإلقائه أرضاً ولم يقل كلمته بشأنها على الرغم من أن صورة الواقعة على نحو ما قرره ذلك الضابط ترشح بتوافر حالة التلبس بجريمة إحراز جوهر مخدر المسندة إلى المطعون ضده كما هي معرفة في القانون، فإنه يكون فوق قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله.

(الطعن رقم ١٣٤٣٤ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٢/١٦)

٣٦- لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله نقلاً عن أقوال شاهد الإثبات أنه «أثناء مروره بشارع ترعة الزمر بالمتيب لتفقد حالة الأمن والنظام العام شاهد المتهم واقفاً يدير منضدة لألعاب القمار فطلب إليه تقديم ما يفيد تحقيق شخصيته وعندما أبرز من جيب جلبابه كارنيه الحزب الوطني سقطت منه لفافة سلوفانية كبيرة عديمة اللون فالتقطها من الأرض وفضها فوجدتها تحتوى على قطعة من مادة الحشيش

المخدر فأجرى تفتيشه فعثر بذات الجيب من جلبابه على لفافة سلوفانية أخرى صغيرة الحجم تحتوى على قطعة من الحشيش المخدر أيضا. وأضاف أنه يسأل المتهم فى تحقيقات النيابة نفى ما نسب إليه وبجلسة المحاكمة اعتصم بالإنكار ودفع محاميه بيطلان القبض والتفتيش لإنعدام حالة التلبس وطلب القضاء ببراءته وأورد الحكم فى معرض رده على هذا الدفع بأن «المتهم هو الذى أوجد حالة التلبس المبينة بعمله ويصح من ثم الاستشهاد عليه بضبطه معه على تلك الصورة». لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم أن الضابط لم يتبين محتويات اللفافة عرضا من الطاعن عند إخراج تحقيق شخصيته ولا يعتبر ذلك تخليا منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك فى حيازته القانونية وإن كان الضابط لن يستبين محتوى اللفافة قبل فضها، فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر فى المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولم تتوفر- فى صورة الدعوى- مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، وتبيح بالتالى للمأمور الضبط القضائى إجراء التفتيش، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على صحة هذا الإجراء، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه.

(الطعن رقم ١٩٧٠١ لسنة ٦١ ق- جلسة ٢٠٠٠/٣/١٢)

الفصل الثالث

نماذج من التسبيب الصحيح

في الأحكام الصادرة في جرائم المخدرات

نعرض في في هذا الفصل لصور من التسبيب الصحيح للعديد من الأحكام الصادرة في جرائم المخدرات، والتي لا يشوبها قصور في التسبيب ولا يعيبها فساد في الاستدلال أو الخطأ في الإسناد أو التناقض، وطبقت القانون على وجهه الصحيح وذلك وفقاً للتفصيل الآتي:

(أ) لا قصور في التسبيب:

١- إذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ركن الاحراز في جريمة إحراز الجواهر المخدرة في قوله: أن المحكمة ترى أن التهمة ثابتة على المتهم الذي ضبط المخدر تحت سريره ونومه وقد حاول الدفاع أن يشكك في صحة إحراز المتهم للمخدر بقوله أنه دس عليه من زوجته أو ولدي بنته أو آخرين ولم يدع المتهم شيئاً من ذلك عندما سئل في التحقيق بل ذكر أن ولدي بنته يعيشان وحدهما ولا شأن لهما بحجرته، وترى المحكمة أن المتهم هو الحائز لحجرته وما فيها والمقيم بها مع زوجته والمسئول عنها ولم يقدّم أى دليل أو قرينة على أن المواد المخدرة دس عليه بل أن تحريات ضابط المباحث وما انتهى إليه تحقيق المحكمة تدل على أنه محرز للمخدر عالم به- فإن هذا القول يتوفر فيه ركن الاحراز في هذه الجريمة.

(الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٤ ق- جلسة ١٩٥٤/٦/١٤)

٢- لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصداً خاصاً من الاحراز، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي

العام- وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر- دون تطلب إستظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى. ولا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المواد المخدرة، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه. فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائغة التى أوردها إلى توافر الركن المادى لجريمة إحراز المخدر فى حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائى العام فى هذه الجريمة.

(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ق- جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ سنة ١٣ ص ١٨٧)

٣- لما كان محور التحريات لإصدار الإذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الإذن بناء عليها، فإن الخطأ فى بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجهاً للنعى على جدية التحريات التى انصبت أصلاً على إجتار الطاعن فى المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها، ولا يعيب الحكم الخلاف الظاهر بين محضر التحريات وضبط الواقعة فى خصوص نوع السيارة التى كان قد أعدها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبتته الحكم فى مدوناته لا أثر للتناقض فيه ولا تشريب عليه إن هو لم يعرض لهذا التعارض ما دام قد استخلص الإدانة بما لا تضارب فيه، ولا عليه إن هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الصدد الذى استهدف به النيل من إذن التفتيش ما دام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم يثيروا بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى.

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ق- جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ سنة ١٦ ص ٦٤٣)

٤- إن من المقرر أن توافر قصد الاتجار فى المخدر المنصوص عليه فى

المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الأمور التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا. لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى، ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر، ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام، وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى إليه، أما ما يشير به الطاعنة (النيابة العامة) من أن التحريات وأقوال شاهدهى الإثبات وكمية المخدر قد جرت على أن المطعون ضده ممن يتجرون فى المواد المخدرة فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بمائطمتن إليه وإطراح ما عداها مما لا يتجاوز إثارتة أمام محكمة النقض، هذا إلى أن ضالة كمية المخدر أو كبرها هى من الأمور النسبية التي تقع فى تقدير محكمة الموضوع، وفى إغفال المحكمة التحدث عن التحريات التي أجراها الضابط والاقرار بالإتجار المعزو إلى المطعون ضده ودلالة وزن المخدر المضبوط ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما يدعو إلى تغيير وجه الرأى فى الدعوى. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أسلس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٥٦٠ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٦٧/١٠/٣١ سنة ١٨ص ٨٠٧)

٥- لما كان الحكم لم يعول فى قضائه على وجود آثار لمادة مخدرة بجيب صديرى الطاعن، فإنه غير مجد ما يشير به الطاعن من احتمال أن

تكون تلك الآثار قد تخلفت بالجيب نتيجة التجربة التي أجراها المحقق.

(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ سنة ١٨ ص ١٢٤٧)

٦- لا يعيب الحكم إغفال ما تضمنه إذن التفتيش من تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى.

(الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ق- جلسة ١٩٦٨/٢/٥ سنة ١٩ ص ١٢٤)

٧- لا يعيب الحكم أن يأخذ بأقوال ضابط الشرطة في كيفية ضبط المتهم ثم لا يعول على ما رواه عن اعترافه له بأنه أحرز المخدرات بقصد الاتجار، ذلك بأن الشاهد لم يشهد بنفسه واقعة الاتجار وإنما روى ما سمعه من المتهم ولم تر المحكمة الأخذ بهذا القول لعدول المتهم عنه وعدم وجود ما يظاهر قوله الضابط.

(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣٨ق- جلسة ١٩٦٩/١/١٣ سنة ٢٠ ص ١٠٠)

٨- لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على قرارات قانونية خاطئة في شأن قصره الإعفاء على حالة المبادرة بالإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة، المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - مغفلاً حكم الفقرة الثانية منها التي تستلزم ذلك- مادامت النتيجة التي خلص إليها الحكم صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم.

(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ سنة ٢٠ ص ٧٢٢)

٩- إن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً، مادام الرد مستفاداً ضمناً من

القضاء بالادانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم.

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ سنة ٢٠ ص ٩٠٢)

١٠- متى كان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعنة هو مادة الأفيون، فإن ما أورده من ذلك يكفى لتبرير قضائه بإدانة الطاعنة، ويفرض أن التقرير أورد خلو العلبة ومحتوياتها من آثار الأفيون وأن المخدر المضبوط وجد مجردا من التغليف بالعلبة فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بمحتوياتها.

(الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ سنة ٢٠ ص ١٠٢٣)

١١- إذ كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط معه بركنيه المادى والمعنوى، ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه مستظهرا أن الاحراز كان مجردا عن قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى مما يتضمن الرد على دفاعه بأن احرازه للمخدر كان بقصد التعاطى.

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/١٢/١ سنة ٢٠ ص ١٣٦٧)

١٢- متى كان الحكم قد أثبت أنه عثر فى جيب الطاعن على قطعة من المخدر، فلا مصلحة للطاعن فى القول بأن المخدر الذى ضبط فى الخلاء لا يمكن نسبة إحرازه إليه لأنه لم يكن لاحرازه هذا المخدر أثر فى وصف التهمة التى أدين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرزا له

(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ سنة ٢٠ ص ١٤٧٩)

١٣- من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على الحكم أن يرد عليها استقلالا، بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفادا من الأدلة التي إستند إليها الحكم فى الإدانة.

(الطعن رقم ١٨٥٦ لسنة ٣٩ق- جلسة ١٩٧١/١/١٩ سنة ٢١ ص ١٣٧)

١٤- لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم استقلالا عن العلم بالجواهر المخدر، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف دلالة على قيامه.

(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ق- جلسة ١٩٧١/٣/٢١ سنة ٢٢ ص ٢٥٩)

١٥- إن القانون يشترط مقابل الفسحة التى منحها للجانى فى الإخبار، أن يكون إخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة، وإذ كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن بأنه «لم يعمل فى حقه موجب الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات» استنادا الى تناقضه فى تحديد شخصية من سيقوم باستلام المخدر منه، وهو ما يسوغ رفض هذا الدفع، ومن ثم يكون ما يثيره فى هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٤٠ق- جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ سنة ٢٢ ص ٣٢٥)

١٦- النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى الاستناد تأسيسا على أنه لم يتم تحليل ما ضبط من طرب الحشيش جميعها إنما هو منازعة موضوعية فى كنهه بقية المواد المضبوطة التى ترسل للتحليل فضلا عن أنه لا ينفى عن الطاعن إحرازه لكمية الحشيش التى أرسلت للتحليل فمسؤوليته الجنائية قائمة على إحراز هذه المواد قل ما ضبط منها أو كثر.

(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧١/١٠/١١ سنة ٢٢ ص ٥٣٦)

١٧- من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تتبج المتهم في مناحي دفاعه المختلفة وبالرد على كل شبهة يثيرها عل استقلال، إذ الرد يسفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من عدم التعرض لدفاعه بخلو المطواة المضبوطة معه من آثار المخدر حسبما أسفرت عنه نتيجة تحليلها إيرادا لهذا الدفاع أو ردا عليه لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ سنة ٢٣ ص ٣٦٩)

١٨- إذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد قرر أنه لا يذكر شيئا عن الواقعة نظرا لمرور أكثر من سنتين على حصولها ولقيامه بضبط كثير من القضايا، فكان أن سكت الطاعن والمدافع عنه من أن يوجها له ما يعن لهما من وجوه الإستجواب ومضت المرافعة ذون أن تلوى على شئ يتصل بقالة الشاهد بنسيان الواقعة - وكانت المحكمة قد استعملت حقها في التعويل على أقوال الشاهد في التحقيقات الأولى فقد بات غير مقبول من الطاعن منعه بأن المحكمة لم تلج على الشاهد حتى يدلى بشاهدته بعد أن تكشف لها أن هذا الأمر أصبح ضربا من المستحيل بسبب النسيان.

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ سنة ٢٣ ص ٣٦٩)

١٩- لا على الحكم إن هو لم يرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه من خلو جيبه من آثار الأفيون ذلك بأنه فضلا عما جاء بمدونات الحكم من أن المخدر المضبوط وجد مغلفا فإنه يفرض وجوده مجردا عن ذلك فإنه لا

يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب. وإذا كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو من مادة الأفيون فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفي لتبرير قضائه بالإدانة ولا محل لتعيب الحكم بالقصور في هذا الخصوص.

(٢) لعن رقم ٣١٤ لسنة ١٩٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٥/١٤ سنة ٢٣ ص ٧٠٤)

٢٠- متى كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها . ملاساتها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بالمخدر المخبأ في سيارته، وكان هذا الذي استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي، فإن ما يثيره الطاعن في شأن جهله بالمادة المضبوطة يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٤٣ ق- جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ سنة ٢٤ ص ٨٣٣)

٢١- من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفاً، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى، ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه وأعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام، وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون. فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضاءه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه.

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٥ ق- جلسة ١٩٧٥/٣/١٧ سنة ٢٦ ص ٢٤٥)

٢٢- من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن العلم بكنه الجواهر المخدرة طالما أوردت في حكمها من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى.

(الطعن رقم ٢١١ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ سنة ٢٧ص ٥٢٧)

٢٣- من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفعوع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردأ خاصاً اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد إطراحه.

(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ سنة ٢٨ص ١٥٦)

٢٤- لما كان الحكم قد أورد فى بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين الثانى والثالث قاما- بناء على تكليف من رئيس البحارة الطاعن الأول- بفض محتويات الأجلة العشرين التى نقلها من المركب الأجنبى إلى ظهر السفينة ووضعها أكياس النايلون المعبأ بالأفيون، التى كانت بداخل تلك الأجلة-بواقع أربعين كيسا فى الجوال الواحد - فى مكان خفى بجسم السفينة، عبارة عن حاجز مفرغ صنع بين حجرة الماكينة وحجرة الثلاثجة له فتحة فى جدار هذه الحجرة لها غطاء يشب بطريق الحشر ولا يظهر للعيان، وقد أذخلا كميات الأفيون من الفتحة وأحكما تركيب الغطاء بحيث لم يمكن الإهتداء إليها إلا بعد قيام رجال حرس السواحل بتفتيش السفينة بحثا عنها قرابة ثلاث ساعات وبعد شروعهم فى كسر أجزاء من جدار الثلاثجة، ثم استخلص الحكم- من واقع أدلة الثبوت فى الدعوى- توافر أركان الجريمة فى حق الطاعنين بقوله وإذ يشب من أدلة الثبوت سائلة الإشارة لإشتراكهما فى تفرغ المخدرات من حمولتها ونقلها إلى الخبأ

السرى بالثلاجة فهو يفصح عن فعل من جانبهما يسهم بذاته فى إتمام عملية جلب المخدر بمدلولها القانونى، لما كان ذلك، وكان هذا الذى ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيا فى الدلالة على توافر علم الطاعنين بكنه الجوهر المخدر المضبوط الذى استخرجاه بأكياسه من الأجوالة التى نقلها من المركب الأجنبى، وأخفياها فى مخبأ سرى بالسفينة- توافرا فعليا- بما لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى، فإن الحكم يكون مبرراً من قالة القصور فى التسبيب التى يرميه بها الطاعن.

(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٦ق- جلسة ١٩٧٧/٥/٨ سنة ٢٨ ص ٥٥٦)

٢٥- لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب ٢٣٥ كيلو جراما من جوهر الحشيش أخفاها الطاعن فى مخبأين داخل رداة وحذائه ودخل بها ميناء القاهرة الجوى قادما من سوريا فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر فى التعامل. وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر. فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وانتفت عنه قالة القصور.

(الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ق- جلسة ١٩٧٨/٢/١٨ سنة ٢٩ ص ٩٥٥)

٢٦- لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها والموازنة بين قيمتها والثلث المعروض لشرائها هى من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير الأدلة- والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى- بأن إحراز كمية المخدر المضبوط كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره

الطاعن من القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٨ق- جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ سنة ٣٠ ص ٢٥٨)

٢٧- من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة و خلا حكمها من عيوب التسبب، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى مبلغ إطمئناتها فى تقدير الأدلة. وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألت بأدلة الثبوت فيها، وأن الأسباب التى ساقها الحكم من شأنها أن تؤدى فى مجموعها إلى ما رتب عليها من شك فى صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده. لما كان ذلك، وكان ما تعيبه الطاعنة على الحكم من أنه لم يدل برأيه فى الدليل المستمد من فتات الحشيش دون الوزن التى وجدت عالققة بجيب جلباب المطعون ضده، مردوداً بأن قضاء الحكم على ما كشف عنه منطقته قد أقيم فى جملمته على الشك فى صحة واقعة الضبط برمتها، فلم تعد بالحكم حاجة - من بعد - الى مناقشة الدليل المستمد من الجواهر محل هذا الضبط. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ سنة ٣٠ ص ٨٨٨)

٢٨- من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلوه من مواقبت تحرير محضر التحريات أو صدور الإذن أو واقعة الضبط أوالتفتيش.

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٤٩ق- جلسة ١٩٨٠/٤/١٧ سنة ٣١ ص ٥٠٧)

٢٩- لما كان الحكم قد أورد أنه بالنسبة للمتهم الثانى فإن ركن

علمه بالخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الإسكندرية ومن الحالة التي كانت عليها الخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الخلفية وعلى المقعد الخلفي وفي الفراغ بين هذا المقعد والمقعد الأمامي أى كانت خلف المتهم المذكور مباشرة مما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد فى وضعها على هذه الصورة، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر الخدرة هو من شأن محكمة الموضوع، وإذا كان هذا الذى ساقته المحكمة فيما تقدم كافيا فى الدلالة على أن الطاعن الثانى كان يعلم بكنه المادة الخدرة المضبوطة فإن ما ينعاى فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

٣٠- إذ كان الحكم المطعون فيه قد استند فى إثبات حيازة الطاعن لخدّر الحشيش المضبوط فى مسكن إينته الى تحريات ضابط مكتب مكافحة الخدرات وأقواله التى اطمأن إليها والتى حصل مؤداها بأن الطاعن يتجر فى المواد الخدرة ويحتفظ بها فى مسكنه وتساعدّه إينته فى إخفاء الخدرات بمسكنها وبناء على إذن التفتيش الصادر له قام بضبط أربعين لفافة سلفانية حمراء اللون تحوى كل لفافة على قطعة من الحشيش بمسكن إينة الناعن والى إقرار الأخيرة للضباط بإحرازها لخدّر المضبوط لديها لحساب والدها والى ضبط لفافات من السلوفان الأحمر مما يستعمل فى تغليف الخدّر بمسكن الطاعن وكذا سكين ملوت نصلها بفتات الحشيش وميزان بكفتين ملتصقا به فتات الحشيش والأفيون وثلاث قطع معدنية من فئة الخمسة مليمات تستخدم فى وزن الخدّر، ولما كان الطاعن لا يجادل أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضابط وتحرياته التى شأن إليها وعول عليها فى الإدانة له أصله الثابت فى الأوراق، وكان ما

أورده الحكم من ذلك كافيا وسائغا في التدليل على نسبة المخدر المضبوط في مسكن إينة الطاعن إليه فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي لا يقبل لدى محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٣/١٩)

٣١- من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى، ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصدود الخاصة المنصوص عليها في القانون فإن في ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه.

(الطعن رقم ٢٦٨٥ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٤/١٦)

٣٢- لما كان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيهما على ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله: «وحيث أنه عن قصد المتهم من حيازة الأقراص والأمبولات سالفه الذكر فإن المحكمة ترى من ظروف الواقعة أن حيازته لتلك الأقراص كان بقصد الاتجار فيها وذلك لكثرة عدد هذه الأقراص والأمبولات وتنوعها يؤيد ما ذهب إليه الضابط في هذا الخصوص. كما أنه لم يثبت في

الأوراق أن أحداً سلمه هذا المخدر لحسابه ولم يقرر بذلك، وليست الكمية المضبوطة مما يرشح لاعتبار حيازته بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصي، الأمر الذى تطمئن معه المحكمة تمام الاطمئنان أن حيازة المتهم للمضبوطات كان بقصد الإتجار فيها. فإن الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الإتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التى أوردها يكون قضاؤه فى هذا الشأن محمولا وكافيا فى استخلاص هذا القصد فى حق الطاعن، بما يضحى معه منعه فى هذا الصدد ولا وجه له.

(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٥/٣١)

٣٣- لما كان يبين من الحكم أنه عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بوجود المخدر فى سيارته ورد عليه بأنه من غير المقبول ألا يعلم بذلك وهو مالك لها وكانت يده مبسوسة عليها طوال فترة قيادتها من تركيا مخترقا بها عدة دول عربية حتى وصل بها إلى أراضي الجمهورية التى قرر أنه كان يزمع قضاء أربعة أيام فقط فيها. وكان تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها فى ذلك أن تورط من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملاساتها - على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط بالمخابى السرية التى أعدت بسيارته وعلى علمه بكنهها وردت- فى الوقت ذاته - على دفاعه فى هذا الخصوص ردا سائغا فى العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم فى حقه- توافرا فعليا- فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨١/١٠/١٥)

٣٤- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة حيازة جوهر مخدر التي دان الطاعن بها، وأقام عليها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من أقوال الرائد.... ضابط قسم مكافحة المخدرات- ومؤداها أن تحرياته السرية كشفت عن وجود نشاط للطاعن في المواد المخدرة فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه وتفتيش منزله، وإذ داهم المسكن وأجرى تفتيشه فقد عثر على قطعة من جوهر الأفيون وزن جراما واحدا داخل سترة - معلقة بصوان بحجرة نوم الطاعن- ومن تقرير المعمل الكيماوى. لما كان ذلك، وكان ما أثاره الطاعن من مشاركة أخوته الأشقاء له في المسكن وعدم إنفراده بحجرة النوم ولا صوان الملابس الموجود بها، إنما هو دفع بشيوع التهمة، وهو بهذه المثابة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا إذ الرد مستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة- فضلا عما تقدم- أن الدفاع عن الطاعن أثار ما ورد بوجه النemy في صورة تعييب للتحقيق الإبتدائي دون أن يطلب من المحكمة إجراء ما في هذا الصدد، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٤٥١٦ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)

٣٥- لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت حيازة وإحراز المعطون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد حائز ومحرز لذلك المخدر ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الحيازة والاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجرداً عن أى قصد من القصد

الخاصة المنصوص عليها في القانون، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذي انتهى إليه.

(الطعن رقم ٥٧٧٤ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٣/١/٣)

٣٦- لما كان مناط المسؤولية في حالتى إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة، إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو وضع اليد على سبيل الملك والاختصاص ولو لم يتحقق الحيازة المادية وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المهرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره مخدراً، وإذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على إحراز الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/١٠/١٣)

٣٧- إن إطمئنان المحكمة إلى الأدلة التي عولت عليها يعتبر إطراحاً لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تلتزم ببيان علة إطراحها، وإذا كان ذلك، وكان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعن هو من مادة الحشيش، وفي هذا ما يكفي لتبرير قضائه في هذا الخصوص ولا على الحكم- كأصل عام- إن هو لم يرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه من خلل الجيب الأيسر لصديريه من آثار الحشيش، ذلك أنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار قطعة الحشيش

العارية به ومن ثم فإن ما أورده الحكم فى هذا الصدد يعتبر ردا سائغا. لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة فى ١٩٨٢/٢/٢٠ أن الدفاع عن الطاعن عندما قدم البطاقة الشخصية لإبن المتهم وبطاقة المتهم العائلية لم يبين سبب ذلك ومرماه منه ومن ثم فإنه يعد طلبا مجهلا، ولا تثريب على المحكمة إن هى سكتت عنه إيرادا له وردا عليه مادامت قد اطمأنت إلى ما أورده من أدلة الثبوت فى الدعوى، هذا فضلا عن أنه متى كان المقصود بهذا الطلب على ما جاء بمذكرة أسباب الطعن- الدفع بشيوع التهمة- فإنه مردود بأنه من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/١٠/١٨)

٣٨- لما كان الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بقوة الأشياء هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها أخذه بأدلة الثبوت فى الدعوى، فإنه وقد بان أن المنازعة فى إمكان الرؤية تستهدف إثارة الشبهة فى الأدلة المستمدة من أقوال شاهد الإثبات وهو ما أعرضت عنه المحكمة- إطمئنانا منها لأدلة الثبوت التى عولت عليها - فإن ما ينعاه الطاعن من إخلال بحقه فى الدفاع يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠)

٣٩- لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تخول للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن

تعتمد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات مادامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع هذا الشاهد المشار إليه بمذكرته المقدمة بتلك الجلسة كما أن الثابت من الإطلاع على تلك المذكرة أن من طلب الطاعن سماعه كان شاهد النفي، وليس شاهد الإثبات، مما يعد معه متنازلاً عن سماع هذا الأخير، فإن ما يثيره من إخلال المحكمة بحق الدفاع لعدم سماعها شاهد الإثبات يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥)

٤٠- لما كان من المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصير وبصيرة. وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها وانتهت - بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي- إلى عدم ثبوت التهمة في حق المطعون ضده، وكان الحكم قد أفصح عن عدم إطمئنان المحكمة إلى الثبوت بالأسباب السائغة التي أوردتها والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلص إليها، ومن ثم فإن ما تخوض فيه الطاعنة- النيابة- من مناقشة بعض هذه الأسباب لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هي إليها مما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض، لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٥)

٤١- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن

إحتمال دس المخدر عليه ورد عليه بما ثبت للمحكمة من ضبط المخدر والسكين الملوثة به داخل السيارة في وقت لم يكن بها سواه وهو رد كاف وسائق في إطراح هذا الدفاع، لما كان ذلك فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التي أوردتها مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/١/٣)

٤٢- لما كان من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلاً عن العلم بالجواهر المخدر طالما كان مأوردته في حكمها من وقائع الدعوى وظروفها كافياً في الدلالة على توافره، وكان ما أوردته الحكم من ظروف الدعوى وملايساتها كافياً في الدلالة على علم الطاعن بأن الجوال المضبوط كان يحوى مخدراً، ومن ثم فإن دعوى القصور في التسبب لا يكون لها محل، هذا فضلاً عن أنه لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بعدم علمه بكنه المادة المضبوطة- على خلاف ما يذهب إليه بوجه النعي- فليس له أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها. لما كان ذلك، وكان كل من الدفع بأن مرتكب الجريمة هو شخص آخر ويشيوع الاتهام من الدفع الموضوعية التي لا تستأهل من المحكمة رداً خاصاً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٥٦٢٧ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/١/١٠)

٤٣- من المقرر أن إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب الحكم مادامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة تدخل في الحدود التي رسمها القانون ومادام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته. ولما كان الحكم إذ عاقب المطعون ضده بالحبس ستة أشهر لاحترازه المخدر بقصد التعاطي بدلا من عقوبة السجن المنصوص عليها في المادة ٣٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لهذه الجريمة، فإن مفاد ذلك أن- المحكمة قد انتهت إلى أخذه بالرفاعة ومعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وإن لم تصرح بذلك في أسباب حكمها- ونزلت بالعقوبة إلى حد تسمح به هذه المادة. ومن ثم فإن ما تنعاه النيابة العامة على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله مستوجبا للرفض.

(الطعن رقم ٥٦٦٤ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/١/٢٢)

٤٤- لما كان الحكم قد عرض للدفع بشيوع التهمة ورد عليه بقوله: «وحيث أنه عن الدفع الثالث بشيوع جسم الجريمة فالثابت بالأوراق أن المخدر وجد ببيت المتهم بالحجرة التالية لحجرة نومه التي ضبط فيها وله إمكانية السيطرة على الداخل والخارج فيها ومنها شقته الخاصة الأمر الذي يقضى على شيوع جسم الجريمة ومسئولية المتهم عنها». لما كان ذلك، وكان لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز لها شخصا غيره. وكان ما أورده الحكم كافيا وسائفا للرد على الدفع - بشيوع التهمة - فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير منطوق.

(الطعن رقم ٦٤٠١ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

٤٥- من المقرر أنه بحسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ إطمئنانها فى تقدير الأدلة. وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعد أن عرضت لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها ودليل النفى الذى ساقه المتهم خلصت إلى صحة الدفع ببطلان الضبط والتفتيش على النحو المتقدم، مما مفاده أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وزوانت بين أدلة الثبوت وأدلة النفى رجحت دفاع المتهم وهو ما يدخل فى سلطتها بغير معقب عليها فى ذلك، ومن ثم فإن ما تنعيه الطاعنة- النيابة العامة- عن قعود المحكمة عن إجراء تحقيق تستجلى به حقيقة الأمر لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ إطمئنانها إليها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٦١٧٧ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٣/٤)

٤٦- لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه، وكان انفراد الضابط بالشهادة وعدم إفصاحه عن شخصية المرشد الذى توسط فى التعارف بينه وبين الطاعن فى شأن عقد الصفقة، ليس من شأنه بمجرد، أن يدعو إلى الشك فى أقواله، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة- بما تتوافر به حالة الجريمة المتلبس بها- فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل، مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٦٥٨٠ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

٤٧- لما كان ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه من عدم إفصاح الضابط عن شخصية المرشد وانصراف الأخير بعد التعارف وقبل عقد الصفقة مما يشكك في عملية البيع ويدعو الطاعن إلى الإحجام عنها، كل أولئك من أوجه الدفاع الموضوعي التي لا تستأهل من الحكم رداً، طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها إلى الطاعن، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه، لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحتها. لما كان ذلك، وكان الدفاع بأن الجريمة تمت بناء على تحريض ضابط الشرطة الشاهد وخلقه لها، هو دفاع قانوني يخالطه واقع، ومن ثم لا يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض، ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته، نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة محكمة النقض، وإذ كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يدفع بما يثيره في طعنه في هذا المنحى، وقد خلت مدونات الحكم مما يرشح لقيامه، فإنه لا يقبل منه إثارتة لأول مرة أمام هذا المحكمة.

(الطعن رقم ٦٥٨٠ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٣/٧)

٤٨- لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع، تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه،

وكان عدم إفصاح الضابط عن شخصية المرشد الذى توسط فى عقد الصفقة بينه وبين الطاعن، ليس من شأنه بمجرد أن يدعو إلى الشك فى أقواله- وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة بما تتوافر به حالة التلبس بها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل، مما نستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض.. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن فى أسباب طعنه، من عدم إفصاح الضابط عن شخصية المرشد وعدم معقولية شهادته والتفاته عن دفاعه بإنكار الإتهام وشهادة شاهد النفى، كل أولئك من أوجه الدفاع الموضوعى التى لا تستأهل من الحكم ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها إلى الطاعن، ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه- بفرض أنه آثارها- لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها.

(الطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٣ ق- جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

٤٩- لما كان ما يثيره الطاعنان فى أسباب طعنيهما من وجود خصومات بين الطاعنين وبين الجيران، وبين الطاعن الأول والمشرف الزراعى، وأن انتشار النباتات بطول الأرض وعرضها وقربها من الطريق العام والمصارف والمساقى العمومية، لا يستساغ معه القول بارتكاب الطاعنين للجريمة التى دينا بها، كل أولئك من أوجه الدفاع الموضوعى الذى لا يستأهل من الحكم ردا، طالما كان الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها وصحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة ونسبتها إلى الطاعنين، ولا عليه أن يتعقبهما فى كل جزئية من جزئيات دفاعهما، لأن مفاد التفاته عنها، أنه أطرحها. لما كان ذلك، فإن الطعن برمته يكون على

غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٤٦٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١٠/١٧)

٥٠- لما كان للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن تنازل عن طلب سماع أقوال شاهدى الإثبات الغائبين واكتفى بأقوالهما فى التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة. ولا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن إحتياطيا على ذمة الدعوى فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه فى طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع أقوال هذين الشاهدين، أما وهو لم يفعل بعله غير مقبولة هى خشيته من أن يظل موكله محبوسا، فإنه ليس له من بعد أن ينمى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع ويضحى النعى على الحكم بهذا السبب غير سديد.

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١١/٨)

٥١- لما كان الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التى أوردتها فى حكمها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١١/٢١)

٥٢- لما كان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع

الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة رداً خاصاً اكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تطمئن إليها بما يفيد إطراحها، إلا أن الحكم مع هذا حصل دفاع الطاعن في هذا الشأن ورد عليه في قوله «أن دفاعه بعدم انفراد به بالمسكن لم يقيم عليه دليل بالأوراق بل يؤكد ما جاء بالتحريات من أنه هو الذي يقيم بهذا المنزل وقد انصبت عليه التحريات بذاته فضلاً عن أن المعاينة أثبتت أن مكان الضبط يخضع لسيطرته المادية ولا يمكن للغير الوصول إلى هذا المكان عن غير طريقه مما يهدر هذا الدفع من جانبه» وهو رد سائق يستقيم به طرح دفاع الطاعن بشأن حالة الشيوخ، وإذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة إجراء معاينة لمكان الضبط، فليس له من بعد أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها شاهدا الإثبات، ويكون ما يشير الطاعن في هذا الوجه من النعي في غير محله.

(الطعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/١٥)

٥٣- لما كان ما يشير الطاعن بشأن دس المخدر عليه ونعيه على الحكم التفتاته عن هذا الدفاع مردوداً بما هو مقرر من أن في قضاء محكمة الموضوع بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تعد بدفاع الطاعن حول احتمال دس المخدر عليه.

(الطعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/١٥)

٥٤- لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة مخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في

حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره أو يحوزه مخدر، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافياً فى الدلالة على توافر هذا العلم لدى الطاعن، فإن ما ينهائى على الحكم من قصور فى هذا الصدد يكون على غير سند.

(الطعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/١٥)

٥٥- لما كان القانون لا يوجب أن ينص فى الإذن الصادر بتفتيش أنشى على أن يكون تفتيشها بمعرفة أنشى، بل إن خطاب الشارع فى ذلك، سواء أكان التفتيش بغير إذن فى الحالات التى يجوز فيها ذلك، أم فى حالة صدور إذن من الجهة القضائية المختصة، موجه إلى القائم بتنفيذ الإذن، ومجال إعمال الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية، الواجبة الاعمال فى حالة تنفيذ إذن النيابة العامة بالتفتيش عملاً بالمادتين ٩٤، ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية، إنما يكون عند تفتيش لأنشى فعلاً فى المواضع الجسمانية التى تعد من العورات التى لا يجوز لمقائم بتنفيذ الإذن الإطلاع عليها لما فى ذلك من خدش لحياء الأنشى تعرضى وإذا كانت الطاعة لا تدعى أن العثور معها على المخدر المضبوط، كان وليد تفتيش كُشِفَتْ فيه عورة من عوراتها، فإن منعها فى هذا الصدد، يكون غير سديد، ولا على الحكم إن أغفل الرد عليه لأنه - فى صورة الدعوى - دفاع قانونى ظاهر البطالان لا يستأهل رداً.

(الطعن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/١٥)

٥٦- إذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى أسفرت عن أن الطاعن الأول وآخرين يجلبون كميات كبيرة من المواد المخدرة وبيعونها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبط الطاعن الأول حال نقلها

إلى القاهرة من المكان الذى يخفونها فيه بعد تهريبها إلى الساحل الشمالى الغربى للبلاد بإعتبار أن هذا النقل مظهرا لنشاطه فى ترويج المواد المخدرة التى يحوزها ويتجر فيها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تخضع للقانون الجنائى المصرى تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى لإعتبار الإذن صحيحا صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بفتيشه ويكون ما ينعاه الطاعنان فى هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/١/٢٦ سنة ٣٢ص ٧٩)

٥٧- لما كان الحكم قد أورد: «أنه بالنسبة للمتهم الثانى فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الإسكندرية ومن الحالة التى كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الخلفية وعلى المقعد الخلفى وفى الفراغ بين هذا المقعد والمقعد الأمامى أى كانت خلف المتهم المذكور مباشرة مما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد فى وضعها على هذه الصورة»، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وإذ كان هذا الذى ساقته المحكمة فيما تقدم كافيا فى الدلالة على أن الطاعن الثانى كان يعلم بكنه المادة المخدرة المضبوطة فإن ما ينعاه فى هذا الخصوص لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/١/٢٦ سنة ٣٢ص ٧٩)

٥٨- لما كان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان مادى محسوس أمكن تقديره، متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه

تبين من تقرير التحليل أن الفتات التي وجدت عالقة بكفتى الميزان من مادة الأفيون المخدرة فإن هذه الفتات ولو كانت دون الوزن كافية للدلالة على حيازة الطاعن لهذا المخدر.

(الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٢ق- جلسة ١٩٨٣/٣/١٣ سنة ١٩٨٣ ص ٣٤)

٥٩- لما كان من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بكنه المادة المخدرة طالما كان ما أوردته فى حكمها من وقائع الدعوى وظروفها كافياً فى الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره من المواد المخدرة، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه، سواء فى معرض تحصيله الواقعة أو رده على دفاع الطاعن، أن ما ساقه من أدلة- ومن بينها إقرار الطاعن لمأمور الجمرع عقب اكتشافه الخبأ السرى فى قاع حقييته وقبل- فضه بأنه يحوى حشيشا- كافياً فى الدلالة على توافر العلم لدى الطاعن فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له وجه.

(الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ سنة ١٩٨٣ ص ٣٤)

٦٠- لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائفاً، وكان الحكم المطعون فيه قد دلى على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر، ودانه بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام، وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى

قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذي انتهى إليه. أما ما تثيره الطاعنة من أن التحريات وأقوال الضابط شاهد الإثبات قد جرت على أن المطعون ضده ممن يتجرون في المواد المخدرة بالإضافة إلى كثرة المضبوط منها، فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ بما تطمئن إليه وإطراح ما عده مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض، هذا بالإضافة إلى أن ضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير محكمة الموضوع، وفي إغفال المحكمة التحدث عن الإقرار بالإتجار المعزو إلى المطعون ضده ودلالة كمية الأقرار المخدرة المضبوطة ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما يدعو إلى تغيير وجه الرأي في الدعوى.

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٢/١٠)

٦١- لما كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب بجلسته ١٩٧٨/١٠/٢٦ أن يشتمل التحليل بيان نسبة المادة المخدرة في النبات..المضبوط فأصدرت المحكمة قرارها بتأجيل الدعوى لحين ورود تقرير التحليل والاستعلام من الطب الشرعي عن نسبة المادة المخدرة إلى المضبوطات وتوالى تأجيل الدعوى لتنفيذ هذا القرار حتى جلسة ١٩٧٩/٥/١٥ حيث نظرت الدعوى بعد ورود التقرير وترافع المدافع عن الطاعن وأثار في مرافعته أن تقرير التحليل لم يحدد كمية المخدر بالنسبة للمضبوطات واسترسل في مرافعته في موضوع الدعوى واختتمها بطلب البراءة دون أن يصير- سواء في صدر مرافعته أو في طلباته الختامية- على طلب تحديد نسبة المخدر في النبات المضبوط تنفيذا لمطلبه السابق مما مفاده أنه عدل عنه وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع

بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية، فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدول المحكمة عن تنفيذ قرارها سالف الذكر لإفتقاد طلبه خصائص الطلب الجازم ولأن قرار المحكمة الذى تصدره فى صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للمصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق.

(الطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ سنة ٣٦ ص ٢٧٨)

٦٢- لما كان القصد الجنائى فى جريمة احرارز أو حيازة أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحزره أو يحوزه أو ينقله من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده فى حكمها من الوقائع والظروف كافياً فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى، كما هو الحال فى الدعوى المطروحة، والتى لا يبين من محضر جلسة المحاكمة فيها أن الطاعن دفع بانتفاء هذا العلم، فإن ما يثيره فى شأن عدم استظهار الحكم علمه بكنهه العقار المخدر المضبوط يكون على غير أساس. لما كان ذلك، وكان الحكم قد دلل على ثبوت إحرارز الطاعن المخدر بركنيه المادى والمعنوى بما يكفى لحمل قضائه بادانته بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحرارز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر، وكان لا يعيب الحكم أن يكون قد اعتبر الطاعن ناقلاً للجوهر المخدر، لأن النقل فى حكم المادة ٣٨ هو فعل مادى من قبيل الأفعال المؤتممة التى ساققتها هذه المادة ومنها الإحرارز الذى أثبتته

الحكم فى حق الطاعن - ولا ينطوى فى ذاته على قصد خاص - فإن الحكم إذ انتهى إلى تطبيق المادة المذكورة وأنزل عقوبتها على الطاعن لا يكون قد خالف القانون، ويكون ما يثيره الطاعن فى شأن عدم بيان مصدر الجواهر المخدر وحائزه غير سديد.

(الطعن رقم ٧٢٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠ سنة ٣٦ ص ٤٢٤)

٦٣- لما كان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء هذا العلم لديه وبدس المخدر عليه ورد عليه بقوله: «وحيث أنه بخصوص الدفع بعدم علم المتهم بأن حقيقته المضبوطة تحوى المخدر المضبوط لاحتمال أن تكون قد دست عليه فمردود عليه بأن المحكمة تطمئن عن عقيدة واقتناع إلى أنه على علم كامل وتام بما يحمله فى حقيقته الأمر المستفاد من أقواله أمام شهود الإثبات لدى ضبطه ومواجهته بالمخدر المضبوط إذ ذكر لهم أن المخدر المضبوط يخص صديقاً له سودانى الجنسية سماه بالتحقيقات سلمه إياه فى السودان لتوصيله إلى القاهرة ولم يكن يعلم ما بداخل اللقافة ومن ثم فإن واقعة الدس تكون على غير أساس فإذا أضيف إلى ذلك ما قرره شاهد الإثبات الأول من أنه اشتبه فى المتهم أثناء إنهاء الإجراءات الجمركية لما لاحظته عليه من إرتباك شديد ومحاولته الخروج من صالة المطار بسرعة وما قرره نفس الشاهد وباقى شهود الإثبات الآخرين من أن لقفافة المخدر المضبوطة عثر عليها فى الحقيبة الهاندباج مخبأة أسفل أمتعة المتهم وأن بطاقة العفش الملصقة على الحقيبة (الليل) تحمل نفس الرقم الملصق على تذكرة المتهم الأمر الذى ترى معه المحكمة أن شبهة الدس غير قائمة وأن المتهم كان على علم تام بما يحمله فى حقيقته ومن ثم يكون الدفع على غير أساس خلىق بالرفض» وإذ كان هذا الذى ساقته محكمة الموضوع من

ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به إقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الجوهر المضبوط فى حقيقته كافيا فى الرد على دفاعه فى هذا الخصوص وسائغا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه توافرا فعليا، وكانت المحكمة لم تعتمد بدفاع الطاعن حول إحتمال دس المخدر عليه للأسباب السائغة التى أوردها فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ ص ٣٦٨)

٦٤- من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطلان القبض والتفتيش بقوله: أما عن الدفع ببطلان إجراءات القبض فمردود بأنه متى كان الثابت من أقوال شاهد الإثبات ضابط الواقعة - وقد حازت أقواله تلك اطمئنان المحكمة- أن المتهم هو الذى ألقى من يده بقطعة المخدر المضبوط من تلقاء نفسه طواعية واختياراً، ومن قبل أن يقبض عليه الشاهد المذكور أو يهيم بالقبض عليه- وأن القبض على المتهم حصل بعد أن التقط شاهد الإثبات لقطعة المخدر المشار إليها والتى كان المتهم قد تخلى عنها فإن القبض آنذاك يكون قد وقع صحيحاً- ذلك لأن المتهم هو الذى أوجد حالة التلبس بعمله هذا طواعية واختياراً - لأن التقاط شاهد الإثبات المخدر الذى تخلى عنه المتهم من تلقاء نفسه وتبينه يجعل جريمة إحراز المخدر فى حالة تلبس تبرر القبض على المتهم بعد ذلك وتفتيشه ويكون الدفع ببطلان إجراءات القبض على المتهم على غير أساس من الواقع أو القانون فتلتفت عنه المحكمة. لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى تخلى عن اللقافة التى

بها المخدر طوعية واختياراً فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستمداً من واقعة ضبط الجواهر المخدر على هذه الصورة ولم يكن وليد قبض أو تفتيش باطل . لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد رد على الدفع رداً سائفاً وصحيحاً في القانون، بما يضحى معه النعى عليه بالقصور في هذا الصدد في غير محله.

(الطعن رقم ٥٨٧٧ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٧/٣/١٠)

٦٥- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها استمدها من أقوال من قاموا بالضبط ومن تقرير المعمل الكيميائي الذي أورد مؤداه وأبرز مما جاء به من أن المادة المضبوطة لمخدر الحشيش وهو بيان للدلالة على أن المادة المضبوطة مع الطاعن هي لذلك المخدر، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه، فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في هذا الصدد يكون على غير سند.

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٧/٣/١٨)

٦٦- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بناء على إذن النيابة الصادر بضبط وتفتيش شخص ومسكن الطاعن، لضبط ما يحوز به أو يحزره من مواد مخدرة، فقد انتقل الرائد.....إلى مسكن المتهم لتنفيذ ذلك الإذن، وأبصره جالسا على حجر بجوار مدخل العقار، ويده كيس من البلاستيك أخضر اللون، وما أن أحس المتهم بقدمه حتى هب واقفا ودخل مسرعا إلى مسكنه، فخف

الضابط أثره ووجده قد صعد إلى السطح وألقى بالكيس الذى بحوزته فى وجهه، ثم فر هاربا عن طريق القفز إلى أسطح المنازل المجاورة، وكان الضابط قد تتبع ببصره الكيس حتى استقراره أرضا، وعندما التقطه وجد بداخله سبعة وأربعين لفافة من مخدر الحشيش، وبتفتيش مسكن المتهم عشر الضابط بصيوان ملابسه بحجرة نومه على كيس من القماش الدمور الأبيض بداخله مخدر الحشيش، وبعد أن قام الضابط بتحرير محضر الضبط حضر إليه المتهم بديوان القسم، وعند مواجهته بالمضبوطات أقر بحيازتها واحرازها بقصد الاتجار. وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط ومما ثبت من تقرير معامل التحليل، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رقبه عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث، الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، حسبما يؤدى إليه اقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق، ولها أصلها فى الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع، ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة إستنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم، ومادامت المحكمة-فى الدعوى الراهنة-قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شاهد الإثبات، فلا تثريب عليها إذا هى

لم تعرض في حكمها لدفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا المقام يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان الدفع باستحالة الرؤية من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً مادام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالادانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم، فإن ما ينعاه الطاعن من ذلك يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٢١٧٢ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

٦٧- لما كان جدل الطاعن والتشكيك في انقطاع الصلة بين المواد المخدرة المضبوطة والتي أجرى عليها التحليل بدعوى إختلاف ما رصده محضر جمع الاستدلالات من أوزان لها مع مائتة في تقرير التحليل من أوزان، مردوداً بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها- واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهت إليها التحليل- كما هو الحال في الدعوى المطروحة- فلا تثريب عليها إن هي قضت بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب، خاصة أن المدافع عن الطاعن أثار بجلسة المحاكمة أن هناك فرقاً بين وزن المخدرين صافياً ووزنهما قائماً بالكيس القماش. ومن ثم يكون منعه في هذا الشأن أيضاً غير سديد.

(الطعن رقم ٣٠٣٩ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)

٦٨- لما كان من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل

بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة-جناية أو جنحة-قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر التعرض لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بتلك الجريمة، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت محكمة الموضوع قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي أسفرت عن أن الطاعنين يحوزان كمية من الجواهر المخدرة ويقومان بنقلها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطهما حال نقلها باعتبار أن هذا النقل مظهر لنشاطهما في ترويج المواد المخدرة التي يحوزانها، بما مفهومه أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية، وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وفي إغفالها لإيراد تفصيلات معينة ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها، وكان من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا للمادة المضبوطة بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطة عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه، وكان القانون لا يشترط شكلا معيناً لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان محل إقامة المأذون بتفتيشه، فإن ما أوردته الحكم-على السياق المتقدم-يكفي لإعتبار الإذن صحيحاً صادراً لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشهما، ويكون ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن غير سديد.

(الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٩/١/١١)

٦٩- لما كان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة-بحسب الأصل-رداً خاصاً إكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تمسك به الطاعن في هذا الشأن ورد عليه في قوله: أما ما قاله الدفاع بخصوص شيوع الاتهام فالمحكمة تطمئن تمام الإطمئنان إلى ما شهد به الرائد..... من أن التحريات السابقة على ضبط المتهم قد انتهت إلى أنه يحوز مواد مخدرة بقصد الإتجار كما أن المتهم قد أقر لضابط الواقعة بحيازته للمخدر والسكين والمطواة المضبوطين ومن ثم فإن إقامة زوجة المتهم وأبنائه البالغين معه لا ينال من عقيدة المحكمة من أن المخدرات المضبوطة والسكين والمطواة قد حازهم المتهم بمفرده ومن ثم فالمحكمة لا ترى في دفاع المتهم إلا محاولة للإفلات من الاتهام الثابت في حقه يقينا من أدلة الثبوت آنفة البيان، فإن الحكم بذلك يكون قد دلت على انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط بما لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي. ويضحى ما ينمأ في هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ٥٨٠٧ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٩/١/١٨)

٧٠- لما كان الحكم لم يحصل من أقوال الشاهد شيئا عن سوابق الطاعن، ولم يركن إلى وجودها في تقديره للعقوبة- التي أخذه فيها بالرافعة في نطاق المادة ١٧ من قانون العقوبات- فإن ما يثيره الطاعن بصدد كذب الشاهد فيما قرره عن سوابقه ينحل إلى مجرد إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٥٨٠٧ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٩/١/١٨)

٧١- لما كان من المقرر أن تقدير حدة التحريات لإصدار إذن

التفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجديّة الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، فضلاً عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إirاده محدداً في محضر الاستدلالات - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله.

(الطعن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٩/١/١٨)

٧٢- ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه الخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك أنه أحال في بيان أقوال شاهد الإنبات الثاني الرائد..... إلى ما شهد به الأول المقدم..... رغم اختلاف شهادتيهما بخصوص من قام منهما بامساك الطاعن قبل تفتيشه، ولم يعرض لدفع الطاعن بتلفيق الاتهام بدلالة عدم معقولة تخلف آثار من المخدر الملقوف بجيب الصديري ولا لدفاعه القائم على المنازعة في مكان الضبط ومن قام بالتفتيش ومبلغ النقود المضبوطة، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها استمدها من أقوال المقدم..... والرائد..... ومن تقرير المعامل الكيماوية عن فحص

المخدر والصديري المضبوطين. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها، وكان ما يثيره الطاعن من وجود إختلاف في أقوال الضابطين شاهدي الإثبات بشأن من قام منهما بمساكة قبل تفتيشه - بفرض حصوله - لا أثر له في جوهر الواقعة التي اعتنقها الحكم ومنطق استدلاله على تفتيشه وضبطه محرزا للمخدر المضبوط وبالتالي تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد. لما كان ذلك، وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص وبخصوص عدم معقولية تخلف آثار من المخدر الملفوف لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه بما يثيره في أسباب طعنه عن مكان الضبط وعن تفتيشه من غير شاهدي الإثبات ومبلغ ما تم ضبطه من نقود، وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعي على المحكمة أنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا. لما كان ماتقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٥٨١٠ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٨٩/٢/١)

٧٣- لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى شهود الإثبات وصحة تصويرهم في شأن واقعة نقل المخدر بعربة الوحدة العسكرية، مطرحة دفاع الطاعنين بأن طبيعة الأرض لا تمكن العربة من السير عليها. فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافياً وسائغاً في الالتفات عن طلب الطاعنين بإجراء المعاينة لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض طلب إجراء معاينة إذا لم تر

فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التي اقتنعت بها وأنها لا تتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة وإلى إستحالة حصول الواقعة على النحو الذى رواه شهود الإثبات مادامت قد بررت رفض طلبها بأسباب سائغة - كما هو الحال فى الطعن المائل - مما يضحى معه منعى الطاعنين غير سديد ولا يقدح فى ذلك إشارة الحكم إلى المعاينة التخطيطية التى أجرتها النيابة العسكرية حين ردت على هذا الطلب إذ أن ذلك كان تزييدا من الحكم خارج عن جوهر استدلاله ولا أثر له فى منطق ما انتهى إليه.

(الطعم رقم ٢٤٥٣٤ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/٦/٣)

٧٤- وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها نفي حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها مستمدة من أنوال شهود الإثبات وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع المبدى من الطاعنين ببطلان القبض بالتفتيش لعدم توافر حالة التلبس ورد عليه فى قوله «فإنه دفع فى غير محله ذلك أن ضابط الواقعة لم يجرى تفتيش أى من المتهمين أو تفتيش مسكنه، بل أنه واجه كلا من المتهمين بواقعة العثور على الجوال المضبوط بصحراء بلبيس- والمعلومات التى توفرت لديه - من حملة المتهمين به فاعترف له المتهمان بذلك وبأن كلا منهما قد أخذ من الجوال المضبوط عددا من الطرب وفق ما بيناه وقدم كل منهما ما تحصل عليه طواعية لضابط الواقعة- ومن ثم فإن الدفع ببطلان التفتيش يكون على غير سند من القانون وتضيف المحكمة أنه بدا من هذا المنطلق وهو تقديم المتهمين المخدر المضبوط طواعية لمأمور الضبط القضائي- تكون الواقعة فى حالة لبس وهو ما يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهمين». لما كان لك، وكان من المقرر أن تقدير الظروف التى تلاس الجريمة وتحيط بها

وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكول إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها، وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعنان في شأن ذلك يكون غير سديد. هذا فضلا عن أن الحكم قد أثبت أن الطاعنين هما اللذين قدما المخدر للضابط طواعية واختيارا ولم يعول الحكم على أى دليل مستمد من القبض على الطاعنين أو تفتيشهما أو تفتيش مسكنيهما ولم يشر إلى ذلك في مدوناته ومن ثم فإنه قد انحسر عنه الالتزام بالرد إستقلالا على هذا الدفع وتغدو منازعة الطاعنين في هذا الصدد جدلا موضوعيا حول تقدير توافر حالة التلبس، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان ما ينعاه الطاعنان على الحكم من عدم إشارته إلى أقوال شاهدى النفى مردودا بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن -
قالة شهود النفى مادامت لم تثق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها. وفي قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تعتد بدفاع الطاعنين ولا بأقوال الشهود التي أيدته فاطرحت، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون له محل. لما كان ذلك وكان من سلطة محكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى اقتناعها هى وحدها، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن كان قد عول على شئ من أقوال شهود الإثبات وهو ما تعلق بضبط المخدر مع الطاعنين، ولم يعابا بالتهم فى الشق الآخر الخاص بنسبة جوال المخدر المضبوط فى الصحراء إليهما، ولا يعتبر هذا الذى انتهى إليه الحكم إفتئاتا على الشهادة يترها فإن منعى

الطاعنين في هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٤٦٤٤١ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٢)

٧٥- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها عرض للدفاع الطاعن بيطلان إقرافات المتهمين لصدورها وليدة إكراه ورد عليه في قوله ومن حيث أنه عن الدفع المبدى من الحاضر مع المتهم الأول بحصول إكراه على المتهمين المشار إليهم لحملهم على الإقرار فإن المحكمة لا تأخذ بهذا الدفاع ولا تعول على تلك المقولة سواء بالنسبة لإقرار المتهمين على أنفسهم أو إقرارهم على المتهم الأول لما يلي أولاً: أن المحكمة تأنس الصديق فيما قرره كل من المتهمين من الرابع إلى الثامن في تحقيق النيابة من أنه أدلى بأقواله أمام المحقق طواعية واختياراً، وتطمئن إلى ما أضافه كل من المتهمين السادس والسابع من أنه لم يقع عليه أو على أحد آخر من المتهمين ثمة اعتداء من رجال مخابرات حرس الحدود- هذا بالإضافة إلى أن المتهم التاسع سئل بواسطة أحد المختصين في مخاطبة الصم والبكم وأقر كذلك بالواقعة دون أن يشير إلى وقوع أى نوع من الإكراه أو الاعتداء عليه. ثانياً: ومن جهة أخرى فإنه وإن كان المتهمون الرابع والخامس والثامن قرروا بحصول إعتداء عليهم بالضرب بعد ضبطهم إلا أنهم طالما كانوا في حل من البوح للمحقق بمثل هذا القول والإفصاح له عنه وعمن ضربهم فإنه من المنطقي أنهم كانوا في حل أمامه من الإنكار والادلاء له بما يعين لهم من قول أو بأى وجه من أوجه الدفاع خاصة وأن منهم من حضر معه محام أثناء استجوابه كالمتهمين الرابع والخامس وهو ما يشير إلى أن إقرافات هؤلاء المتهمين أو

اقراراتهم فى تحقيق النيابة لم تكن مشوبة بمبب الإكراه أو وقعت تحت تأثير ذلك الاعتداء المدعى به بفرض حصوله. ثالثا: أن من المتهمين من أقر للشاهدين الأول والثانى بما نسب إليه ثم أنكر فى التحقيق صلته بواقعة الجلب كالتهم الأول ومنهم من اعتصم كلية بالانكار كالتهم الثالث دون أن يشير أى منهما أثناء إستجوابه إلى وقوع إعتداء عليه من رجال مخابرات سلاح الحدود لحمله على الإعتراف لهم أو للإدلاء بأقواله فى تحقيق النيابة على وجه معين أو مشيرا-عند مواجهتهما باعتراقات غيرهما من المتهمين عليهما-بحصول إعتداء على المذكورين للإدلاء بتلك الاعترافات مما ينال من قالة من قال بأن اعتداء وقع عليه مما ينال من دعوى الإكراه تلك المدعى بها بالجلسة. رابعا: أن المحكمة تثق فيما أورده السيد المحقق فى مذكرته المقدمة للمحكمة من أنه قام بمناظرة المتهمين ولم يثبت له وجود آثار بهم تفيد إعتداء على من قرر بذلك منهم وأن أيا من المتهمين أو محاميهم لم يتقدم له بطلب لتحقيق شئ مما ذكر، وهو ما ينال كذلك من دعوى المتهمين المذكورين وما ذهب إليه الدفاع عن التهم الأول ويجعله أمرا قائما على وهن. خامسا: أن المحكمة تأخذ بأقوال الشاهدين الأول والثانى أمامها من نفيهما وقوع إعتداء أو ضغط على المتهمين المشار إليهم لحملهم على الإعتراف بما نسب إليهم. سادسا: أنه بالإضافة إلى ما جاء بمذكرة السيد المحقق من إخراجهم للضباط من غرفة التحقيق أثناء استجواب المتهمين، فإن وجودهم بها- بفرض حصوله- واجراء التحقيق بديوان السرية^٣ هجانه ليس من شأنه أن ينال من سلامة إعتراف المتهمين إذ أن إختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة إنجازه كما أن مجرد حضور الضباط التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته طالما يبين من ظروف الواقعة ومما سلف بيانه أنهم لم يستطيلوا - استنادا إلى سلطان وظيفتهم- على المتهمين بالأذى،

كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما، ومن حيث أنه لكل ما سلف فإن ما ذهب إليه الدفاع من مقولة بطلان إقرار المتهمين لا كراهم عليه لا يعدو أن يكون قولاً جزافاً، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد إكراه أو أنه صدر عن غير إرادة حرة منه مادامت تقيمه على أسباب سائغة، وكان من المقرر أنه ليس فى حضور ضباط سلاح الحدود التحقيق - بفرض صحة ذلك - ما يعيب إجراءاته، لأن سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من إختصاصات وسلطات لا يعد إكراهها مادام لم يستطل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنوياً، إذ مجرد الخشية منه لا يعد من الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر فى ذلك لمحكمة الموضوع، ولما كانت المحكمة قد استخلصت فى دليل سائغ - على السياق المتقدم - سلامة إقرار المتهمين بتحقيق النيابة، فإن ما ينهأ الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ٢٨٩١٧ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٤)

٧٦- من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التى أوردتها، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله «وحيث أنه عن الدفع يبطلان القبض على المتهمين وتفتيشهم مساكنهم لحصوله قبل

صدور إذن من النيابة بالنسبة للمتهم الأول الذى حضر بالجلسة بعد إعادة الدعوى للمرافعة وانفرد بالحضور معه محاميه فإن الثابت من التحقيق أن إذن النيابة بضبط وتفتيش كل من المتهمين من الأول إلى التاسع -عدا الثالث والرابع والخامس- وتفتيش مساكنهم قد صدر فى ١٩٨٤/٢/٩ وأن القبض عليهم وتفتيش من أجرى تفتيش مسكنه منهم تم فى تاريخ لاحق حسبما هو ثابت بمحضرى الضبط المؤرخين ٢/١٠ ، ١٩٨٤/٢/١١ كما أن المتهمين من الثالث إلى الخامس تم القبض عليهم فى تاريخ تال من صدور إذن من النيابة بذلك فى ١٩٨٤/٢/١١ ومن ثم فلا وجه لما يشيره الحاضر مع المتهم الأول فى هذا الخصوص» وكان مارد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا وكافيا لاطراحه، فإن ما ينهه الطاعن فى شأن بطلان القبض وبالتالي بطلان إقرارات المتهمين لكونها وليدة قبض باطل يكون لا محل له، ولا يغير من ذلك - وبفرض صحته- ما أثاره الطاعن بأسباب طعنه من أن العقيد..... والرائد..... قررا بغير ذلك فى التحقيق ذلك أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى أن تستمد إقتناعها من أى دليل تطمئن إليه مادام له مأخذة الصحيح من الأوراق، كما أن لها السلطة المطلقة فى تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه ولا تطمئن إلى صحته دون بيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها وحدها.

(الطعن رقم ٢٨٩١٧ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١٠/٢٤)

٧٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد عول فى قضائه- ضمن ما عول عليه ما أسماه «باعتراف المتهم بالاستدلالات والتحقيقات». وكان الثابت-على ما بين الحكم - أن الطاعن أقر للضابط بقيامه بزرعة الأرض محل الحادث بمفرده كما ردد ذلك فى تحقيقات النيابة العامة، فإن خطأ

المحكمة فى تسمية هذا الإقرار إقرارافا لا يقدح فى سلامة حكمها طالما أن ذلك الإقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للإعتراف وهو الاكتفاء به والحكم على الطاعن بغير سماع شهود. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن زراعة النبات المخدر بقصد الإتجار إنما هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها، وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها هى من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة، وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت- فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى وبما لا يخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى- بأن زراعة الطاعن للنبات المخدرة المضبوطة كان بقصد الإتجار فإن ما يثيره بدعوى قصور الحكم وفساد استدلاله فى هذا الخصوص لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ٦٠٦٦٢ لسنة ٥٩ق- جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

٧٨- إن تقدير آراء الخبراء، والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل، وهى غير ملزمة بالاستجابة لطلب إستدعاء الخبير لمناقشته أو ندب خبير آخر فى الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها، ولم تر هى من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة ما انتهى إليه تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى من أن المضبوطات هى لبنات الخشخاش المنتج للأفيون ونبات القنب الهندى المنتج للحشيش، فإن ما ينعه الطاعن بشأن عدم استجابتها لطلب استدعاء واضعة ذلك التقرير لمناقشتها وندب خبير آخر فى الدعوى يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٦٠٦٦٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

٧٩- لما كان الحكم قد استخلص الإدانة استخلاصا سائفا من الأدلة التي أوردها، وكان من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية إقناعية، وأن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي ثبتت لديها من سائر الأدلة القائمة في الدعوى، وهي غير ملزمة-من بعد-بالرد على الدفع بشيوع التهمة إذ هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا مادام الرد عليه مستفادا ضمنا من أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم، فإن ما ينهه الطاعن بشأن التفات الحكم المطعون فيه عن المستندات المقدمة منه تدليلا على شيوع التهمة لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٦٠٦٦٢ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

٨٠- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله (... أن ثمة معلومات كانت قد وصلت إلى المقدم.....مفادها أن المتهم يحرز كمية من المواد المخدرة، وبعد أن تحقق من هذه المعلومات بتحرياته السرية إستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص ومسكن المتهم، وإذ توجه لتنفيذ الإذن بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤ إلى مسكن المتهم حيث وجده واقفا أمام باب مسكنه فأجرى ضبطه وتفتيشه عثر معه بداخل جيب الجاكت الشمواه الذي يرتديه-الأيسر-على لفافة بداخلها المواد المخدرة والأقراص المخدرة المضبوطة. وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة استمدتها من أقوال شاهد الإثبات وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي، وهي أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة

والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، كان ذلك محققا لحكم القانون، ويكون ما يتعاه الطاعن على الحكم بالقصور في غير محله.

(الطعن رقم ٦١٣٤٦ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩١/١/٨)

٨١- لما كان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة الساتفة التي أوردها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع وأطرجه استنادا إلى أن الثابت في الأوراق أن إذن النيابة صدر في التاسعة وخمسة وأربعين دقيقة من صباح يوم ١٩٨٩/٤/٤. وأن الضبط والتفتيش تما في الساعة العاشرة والنصف من صباح نفس اليوم، وأن دفع الطاعن لا سند له من الأوراق، وكان ما أورده الحكم ردا على الدفع سالف الذكر كافيا وسائغا لاطراحه، فإن النمي عليه في هذا الشأن يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٦١٣٤٦ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩١/١/٨)

٨٢- ومن حيث إن الطاعن ينمي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الإستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع، ذلك بأنه رد بما لا يصلح ردا على الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات التي أخطأت في بيان محل إقامة المطلوب تفتيشه وعرفته بأنه مزارع رغم حصوله على دبلوم زراعة، ولم يعرض لما أثاره الدفاع عن صورية التحريز

والوزن الذى تم فى غيبته بدلالة إختلاف عدد أختام الحرز مع المثبت عنها على إستمارة إرساله للتحليل، وأعرضت المحكمة عن طلب ضم أصل تلك الاستمارة لتحقيق هذا الدفاع، ولم تدلل على قصد الإلتجار بما ينتجه، ولم ترد على دفاع الطاعن بانتفاء صلته بالصدري الذى ضبط به المخدر- والذى لم تتحقق النيابة العامة من إمكان ارتدائه فوق الآخر الذى ناظرته عليه - رغم ما لذلك من أثر فى كشف تلفيق الواقعة، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فإن اقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كان الحكم المطعون فيه قد صوغ الأمر بالتفتيش ورد على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة، وكان خطأ محض الإستدلالات فى بيان محل إقامة الطاعن أو عمله بفرض صحته - لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا ينعى على الحكم مخالفة الثابت بالأوراق فيما نقله عن تحقيق النيابة من أن وزن المخدر وتحريزه قد تم بحضوره ودون إعتراض منه، وكانت المحكمة قد استرسلت بثقتها إلى أن عينة المخدر الذى ضبط مع الطاعن وأرسلت إلى التحليل هى التى صار تحليلها وردت على ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن

بما يفيد سلامة التحريز ورفضت بالبناء على ذلك طلب ضم أصل إستمارة لإرسال الحرز للتحليل، فإن ما يتعاه الطاعن بخصوص ذلك جميعه ينحل إلى جدل فى تقدير الدليل المستمد من عملية الضبط والتحريز وفى عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع وهو مما لا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها بشأنه لأنه من إطلاقاتها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر قصد الاتجار فى حق الطاعن من «ضبط كمية كبيرة من مخدر الحشيش معه وزنت صافيا ٢٠٠ر ٢٢١ جم، ومطواه ملوث نصلها بذات المخدر، فضلا عما دلّ عليه التحريات من أنه يتجر فى المواد المخدرة وما شهد به ضابط الواقعة من إقرار المتهم له بإحرازه المخدر المضبوط بقصد الاتجار». وكانت المحكمة على السياق المتقدم قد اقتنعت- فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والثى لا تخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى - أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبيب لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان نعى الطاعن على النيابة العامة قعودها عن التحقق من إمكان إرتدائه الصديرى الذى وجد به المخدر فوق الذى ناظرته عليه، لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم، هذا فضلا عن أن الطاعن حسبما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يطلب تدارك هذا النقص وما يثيره بدعوى التلفيق لم يعد مقبولا بعد أن إطمأنت المحكمة إلى صحة الواقعة كما شهد بها الضابط. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/١/١٦)

٨٣- ومن حيث أن الطاعنين يتعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ

دانهما بجريمة حيازة نبات مخدر بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبب، ذلك بأن المدافع عنهما دفع ببطلان القبض والتفتيش لوقوعهما قبل صدور الإذن بهما مستدلاً على ذلك بتلاحق الإجراءات وأقوال المتهمين وشهود النفي وجاء رد الحكم على دفعه غير كاف إذ لم يتعرض لأقوال الأخيرين، هذا إلى أنهما دفعا بعدم جدية التحريات لما شابها من خطأ في بيان مهنة كل منهما وعدم وجود سوابق لهما مما يطل الإذن، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها، وبما مفاده أن القبض على الطاعنين وتفتيشهما كان بعد صدور الإذن معولاً على أقوال القائمين بالضبط عرض لما دفع به المدافع عن الطاعنين من وقوع القبض والتفتيش قبل صدور الإذن ورد عليه بقوله: «لما كان الثابت أن إذن التفتيش صدر يوم ١٩٨٨/٨/٣ الساعة ١١ صباحاً وأن الشاهدين قررا بأن التفتيش تم في نفس اليوم حوالي الساعة ١٢ مساءً وهو ما تطمئن إليه المحكمة ومن ثم فإن التفتيش يكون قد تم بعد صدور الإذن به ويكون الدفع ولا أساس له خليقاً بالرفض» وهو رد سائب وكاف في أطراح الدفع لما هو مقرر من أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناءً على الإذن أخذاً بالأدلة التي أوردها، ولا ينال من ذلك إغفال الحكم المطعون فيه مناقشة أقوال شهود النفي في هذا الخصوص ذلك أن للمحكمة أن تعول على شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها رداً صريحاً، وقضاؤها بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها يفيد دلالة أنها اطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها، ومن ثم فإن ما ينهه الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان

يبين من محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعنين لم يدفع ببطلان الإذن لعدم جدية التحريات فلا يجوز لهما من بعد أن يثيرا هذا الدفع أمام محكمة النقض لأول مرة ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ،هذا فضلا عن أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسويغ إجراءاته فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/١/١٦)

٨٤- وحيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جواهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الإستدلال، ذلك بأنه قصر فى الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات، وعول على أقوال الضابطين شاهدى الواقعة رغم ما شاب أقوالهما من تناقض فى تحديد مكان الضبط وساعته . كما أفصح الحكم عن عدم اطمئنانه إلى ما تضمنته التحريات من اتجار الطاعن بالمواد المخدرة مما كان لازمه القضاء ببراءته بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال

الضابطين شاهدى الإثبات. القائمين بالضبط ومن تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه فى قوله « وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش فإنه من المقرر أن تقدير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ولما كان الثابت مما أثبتته الضابط بمحضره وشهد به بتحقيقات النيابة العامة أن تحرياته التى تمت عن طريق مصادره السرية والمراقبة الشخصية دلت على إحراز المتهم للمخدر الأمر الذى ترى معه المحكمة جدية الاستدلالات التى تمت وكفايتها للتسوية إصدار الإذن بالتفتيش». لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت على ما سلف بيانه بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن فى اطمئنان المحكمة إلى أقوال شاهد الإثبات ما يفيد أنها اطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن مرجعه إلى قاضى الموضوع وأن تناقض الشاهد وتضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال بما لا تناقض فيه كما هو الحال فى الدعوى المطروحة مما يكون معه هذا الوجه من النعمى غير سديد. لما كان ذلك، وكان للمحكمة أن تجزئ تحريات الشرطة التى تعمل عليها فى تكوين عقيدتها فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن

بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على إعتبارات سائفة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى التحريات المسوغة لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفى أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن احراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار - وهو ما لم يخطئ فى تقديره - فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله.

(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٣/٥)

٨٥- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأقام على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة تؤدى إلى ما رتبته عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء علمه بكنه المخدر المضبوط ورد عليه فى قوله: «وحيث أنه عن واقعة عدم علم المتهم بأن اللقافة المضبوطة سلمها له شخص آخر حسب روايته بتحقيقات النيابة باعتبار أنها لقفة لحمية فإن ظاهر الحال والدلائل والامارات التى لا يست ظرووف ضبطه وهو يحمل تلك اللقافة وهى تحوى عدة طرب وكمية من الحشيش قد بلغ وزنها صافيا ما يزيد على ٧٠٠ جراما فضلا عن إطمئنان المحكمة إلى تحريات الشاهد الأول من أنه يقوم بنقل المواد المخدرة لحساب التجار نظير جعل مادي لتقطع فى علم المتهم بأنه على يقين بأنه كان يقوم بتوصيل ونقل تلك الكمية الكبيرة من مخدر الحشيش لحساب تجار آخرين لم يشأ الإفصاح والإرشاد عنهم ومن ثم يكون هذا الدفاع عار من الدليل ولا تشهد له الأوراق بصحته فهو قول مرسل لدرء الإتهام، ولا يقدح فى ذلك ما تدرع

به المتهم من أن شخصا آخر قد سلمه تلك اللقافة على أنها تحوى (لحمة) ومن ثم فلا عبرة بدفاعه من أنه لم يعترف باحراز تلك المخدرات لعدم علمه بكنيتها مادام أنه يقر باتصاله بتلك المخدرات على نحو ما سلف البيان وإن لم يعترف صراحة باحرازه المخدر، وكان الحكم فى بيانه واقعة الدعوى قد أورد أن الطاعن ضبط ممسكا لقافة كبيرة عشر بداخلها على كيس من البلاستيك يحوى أربع طرب من الحشيش وكيس آخر يحوى نصف طرية من الحشيش عارية وبعض القطع مختلفة الحجم وبعض الفتات وكيس آخر من الدمور الأبيض يحوى بعض الحشيش والفتات، وكان من المقرر أن تقصى العلم بحقيقة المخدر هو من شئون محكمة الموضوع، وحسبها فى ذلك أن تور من الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى، وكانت المحكمة - على السياق المتقدم - قد استظهرت من ظروف ضبط الواقعة وما كان عليه حال المخدر فى اللقافة التى يحملها الطاعن وما دلت عليه تحريات الشرطة ومن اعتراف الطاعن بصلته باللقافة تلك علمه بكنهه المخدر المضبوط معه، وهو تدليل سائغ يتحقق به توافر ذلك العلم، فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أمام محكمة النقض، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير مقبول.

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٣/١٣)

٨٦- لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه الحكم منها، ولا يؤثر فى ذلك إختلاف الشاهدين فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم، فإنه لا تريب على الحكم إذ أحال فى بيان بعض شهادة المقدم..... إلى ما أورده من شهادة المقدم.....،

ومادام أنه لم يورد في شهادتيهما الوقت الذي حصل فيه الانصال بينهما، فإنه لا يعيبه ما يدعيه الطاعن من إختلافهما في تحديده، كما يبرأ الحكم من قالة التناقض في شأن إسهام الشاهدين معا في التحريات إذ أورد في شهادة المقدم..... أنه هو الذي أجرى التحريات وأحال إليها في هذا الخصوص في بيان شهادة الضابط الثاني ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن القصور في بيان شهادة المقدم..... والتناقض بين أقوال الشاهدين يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٣/١٣)

٨٧- لما كان المدافع عن الطاعن قد طلب بجلسته ٦ يناير سنة ١٩٩٠ أمام محكمة الموضوع سماع رجل البوليس السرى الذى يدعى.....، ولم يدع أنه من بين الشهود المدرجين بقائمة شهود الإثبات أو من شهود الواقعة الذين يجب سماعهم ولو لم تضمهم تلك القائمة أو يعلنهم المتهم، وكان الطاعن لم يقيم بإعلان هذا الشاهد الذى يطلب سماعه وفق ما يوجبه نص الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١، فإن تعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع في هذا الشأن يكون غير مقبول.

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٣/١٣)

٨٨- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أورد دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه في قوله وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لإختلاف سن المتهم عن الثابت فيه فإنه لما كانت

المحكمة تطمئن إلى التحريات التي أجريت وترتاح إليها لأنها تحريات صريحة وواضحة وتحتوى بيانات كافية لإصدار الإذن وتصدق من أجزائها وتقتنع بأنها أجريت فعلاً بمعرفة الرائد..... ولا ينال منها إختلاف سن المتهم ومن ثم يكون الدفع على غير سند صحيح ويتعين القضاء برفضه، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى ذلك، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير مقبول.

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٨)

٨٩- لما كان ما يثيره الطاعن من أن التحليل لم يتناول كل الكمية المضبوطة البالغة ١٣٣٢ جراماً التي عول الحكم على كبر حجمها فى استظهار قصد الاتجار، هو منازعة موضوعية فى كنه ما لم يرسل من الكمية المذكورة للتحليل، لم تبد أمام محكمة الموضوع، فإنه لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد. ولا يغير من هذا ماورد فى محضر المحاكمة من أن المضبوطات لم يتم تحليلها كلها لأن لا يعد بمجرد منازعة جدية فى كنه المواد التي يدعى الطاعن أنه لم يتم تحليلها.

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٨)

٩٠- لما كان وجوب دعوة محامى الطاعن فى جنابة لحضور الاستجواب أو المواجهة مشروطاً بأن يكون المتهم قد أعلن إسم محاميه

بالطريق الذى رسمه القانون وهو التقرير فى قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن، وكان الطاعن لم يدع سلوك هذا الطريق، وكان الحكم قد أطرح دفع الطاعن ببطالان إستجوابه لعدم حضور محاميه بأسباب سائغة أورد منها أن الإستجواب لم يتضمن سوى إنكار الطاعن، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير مديد.

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٨)

٩١- لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن معاون النيابة المحقق قد أجرى التحقيقات بأعتباره منتدبا، وهو مالا يمارى فيه الطاعن، فإن مفاد ذلك أنه كان منتدبا ممن يملك نذبه قانونا ولو لم يشر إليه صراحة، ومن ثم فإن ما أثبته الحكم يكفى لاعتبار التحقيق صحيحا ويكون الحكم سليما فيما إنتهى إليه من رفض الدفع ببطالان التحقيق الذى بنى على مجرد عدم بيان مصدر التذب، وذلك دون حاجة إلى كتاب المحامى العام الذى عول عليه الحكم والذى يدعى الطاعن أنه لم يكن من أوراق الدعوى ولم يطرح بجلسته المحاكمة ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله.

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٨)

٩٢- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها «تتحصل فى أن التحريات السرية التى قام بها العقيد..... مفتش النشاط الخارجى بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات قد دلته على أن..... من أهالى ناحية الدوشية مركز أبوتيج محافظة أسيوط- يحرز ويحوز المواد المخدرة بمدينة القاهرة مستخدماً فى ذلك سيارته رقم ٢٢٠٢٤٤ ملاكى الإسكندرية وقد أذنت له النيابة العامة لمخدرات القاهرة فى ١٩٨٧/٩/٣٠

الساعة الواحدة ظهراً بسرأى النيابة له أو من ينتدبه أو من يعاونه من مأمورى الضبط القضائى المختصين بضبط وتفتيش وسيارته الملاكى المار ذكرها لضبط ما يحوزه أو يحزره من مواد مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً لمرة واحدة خلال ثلاثة أيام من ساعة وتاريخ إصدار الإذن، وأنه قام بتنفيذ الإذن فأعد عدة أكمنة متصلة لاسلكياً راجلة وبالسيارات بأحد الشوارع المجاورة بشارع جسر السويس بدائرة قسم شرطة الزيتون وأثناء سيره مع الرائد المفتش بالإدارة بإحدى سيارات الإدارة بشارع عزيز المصرى بالقرب من مستشفى منشية البكرى شاهد المأذون بتفتيشه قادماً وهو يقود سيارته المأذون بتفتيشها من ناحية شارع جسر السويس فتبعه وتوقفت السيارة على أحد جانبي الشارع واذ همّ بالنزول منها أسرع إليه ومعه الرائد وقام بالقبض عليه وهو يقف بجوار باب سيارته الأيسر الأمامى وفتشه فعثر على مبلغ ٦٠٠ جنيه بجيب جلبابه الأيمن ثم فتش السيارة فعثر أسفل الكرسي الأمامى الأيسر وهو مقعد القيادة على لفافة من ورق الجرائد وعشر بداخلها على كيس من النايلون الشفاف بداخله كيسين من النايلون الشفاف كل كيس يحتوى على كمية من مسحوق مخدر الهيروين وقد اعترف الجانى بملكيته للنقود المضبوطة معه وأنكر صلته بالمخدر وقام بضبط الواقعة وكانت ساعة الضبط والتفتيش الساعة ٢٤٥ مساءً يوم ١٩٨٧/٩/٣٠ وقد تبين من تقرير معامل الطب الشرعى أن المخدر المضبوط لجوهر الهيروين وأن زنته بدون لفافة الجرائد ٤٢٢,٣ جم أربعمائة واثنين وعشرين جراماً وثلاثون سنتغرام. وقد أورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال ضابطى إدارة مكافحة المخدرات ومن تقرير معامل الطب الشرعى وهى أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وتؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ولم ينازع الطاعن فى أن لها

معينها الصحيح من الأوراق، لما كان ذلك، وكان مناط المسؤولية في حالتى إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأى صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية وكان القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده فى حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه أو يحزره من المواد المخدرة، وإذ كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بإنتفاء هذا العلم وكان ما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى على السياق المتقدم كافياً فى الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور فى التسبب أو فساد فى الإستدلال يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٩)

٩٣- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما إستند إليه الحكم منها وكان الطاعن لا يجادل فى أن أقوال الرائد.....متفقة مع أقوال العقيد..... التى أحال عليها الحكم فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به، وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليهما، وفى قضائهما بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها، فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول.

٩٤- لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وأطرحه بقوله «أما ما دفع به محامى المتهم من بطلان إذن النيابة بمقولة عدم جدية التحريات فمردود بأن التحريات التى قام بها العقيد.....» والتى أثبتتها فى محضره المؤرخ ١٩٨٧/٩/٣٠ الساعة ١١ صباحاً قد تناولت إسم المتهم..... وبلدته ورقم سيارته ٢٢٠٢٤٤ ملاكى الإسكندرية ماركة بيجو وقد إطمأنت إليها النيابة العامة وأن هذه التحريات تطمئن إليها المحكمة وتسوغ للنيابة العامة إصدار الإذن بالضبط والتفتيش ولا ينال من هذه التحريات أنها لم تذكر سكن المأذون له لأنها لم تتضمن أن المأذون له يخفى المخدرات فى مسكنه وإنما ركزت هذه التحريات على شخص المأذون له وسيارته وقد تضمنتها التحريات بكل دقة إذ ذكرت رقم السيارة ذكراً نافياً للجهالة وذكرت ماركة السيارة بأنها بيجو ومن ثم فإن هذه التحريات لا ينالها أى عوار ومن أجل ذلك يكون الدفع غير سديد» وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما إرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا يعيب إذن التفتيش أنه لم يعين مكاناً يجرى التفتيش فى نطاقه لما هو مقرر من أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان للمأمور الضبط القضائى المندوب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده مادام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعاً فى دائرة إختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه- كما هو الحال فى الدعوى المطروحة- ويضحي منعى الطاعن فى هذا الصدد لا محل له.

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٩)

٩٥- لما كان ما أثاره الطاعن من دفاع إستنادا إلى الفرق في وزن المخدر إنما قصد به تشكيل المحكمة في أن ما تم ضبطه غير ماتم تحليله. وكانت المحكمة بما أوردته رداً على هذا الدفاع قد أفصحت عن إطمئنانها إلى أن ما تم ضبطه هو ما جرى تحليله ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص إن هو إلا جدل في تقدير الدليل المستمد من عملية التحليل التي إطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا تجوز مجادلتها أو مصادرتها في عقيدتها في هذا الشأن. لما كان ذلك، وكان تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم كما أنه لا يحق للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن غاب على التحقيقات قصورها إلا أنه لم يطلب من المحكمة إستكمالها ومن ثم فلا يقبل منه إثارة شئ من ذلك أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٩)

٩٦- وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر الحشيش بغير قصد من القصد قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه لم يورد أقوال الشاهد الثاني التي عول عليها في الإدانة وأحال في بيانها إلى أقوال الشاهد الأول رغم إختلاف شهادتهما، كما أنه لم يعن بالرد على دفاعه القائم على بطلان إقراره أمام النيابة لأنه وليد إكراه. مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها وصحة

إسنادها أدلة مستمدة من أقوال النقيب..... والمساعد.....
وتقرير المحلل الكيماوى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه
الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد
أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما إستند
إليه الحكم منها، وكان الطاعن لم يكشف عن مواطن إختلاف أقوال
الشاهد..... مع الوقائع موضوع شهادة النقيب..... ومن ثم فإن ما ينعاه
على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان البين
من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم
يدفع ببطلان الإعتراف الصادر منه بتحقيق النيابة فإنه لا يكون له من بعد
أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها ولا يقبل
منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض. لما
كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٩)

٩٧- لما كان مناط المسؤولية فى حالتى إحراز وحيازة الجواهر المخدرة
هو ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه
عليه بأية صورة عن علم واردة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد
عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، وكان
القصد الجنائى فى جريمة احراز أو حيازة الجواهر المخدرة يتحقق بعلم المحرز
أو الحائز بأن ما يحزره من المواد المخدرة، ولا يلزم أن يتحدث الحكم
استقلالاً عن هذين الركنين بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع
وظروف ما يدل على قيامهما - كما هو واقع الحال فى الدعوى المطروحة
- وكان الدفع بشيوع التهمة دفعا موضوعيا لا يستوجب ردا على
استقلال مادام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم، وإذ

كان الحكم-فوق ذلك-قد عرض لما أثاره الطاعن في هذا الشأن جميعه وأطرحه في منطق سائق، وكان ما أورده الحكم في مدوناته كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٢٣٨٥٨ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٢١)

٩٨- لما كانت المحكمة لا تلتزم بتعقب المتهم في كل جزئية يثيرها في منا حي دفاعه الموضوعي لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها، ولها أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته ورقة رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة فى الدعوى، فإنه لا يعيب الحكم إغفاله الرد على الطاعن فى شأن ضبطه بمسكنه والقبض على والده يوم ضبطه وتقديم صور البرقيات ومحضر التحرى الذى حرر لوالده والذى يقصد به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى عولت عليها المحكمة فى قضائها، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد محض جدل موضوعى فى تقدير الدليل لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٣٠٦٣ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٦/٥)

٩٩- لما كان الحكم قد استظهر قصد الإحتجار من ضبط الطاعن يبيع قطعة المخدر لعميله ومن كبر كمية المخدر وتلوث نصل المطواه التى ضبطت بأثار الحشيش، وكان إحراز المخدر بقصد الإحتجار إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها مادام أنها تقيمها على ما ينتجها، وكان الحكم قد دلل تدليلاً سائفاً على هذا القصد، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم أنه اقتصر فى بيان قصد الإحتجار على مجرد ضبط الطاعن

متلبسا به، وهو وحده كاف لإقامة هذا القصد، يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٣٠٦٣ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٦/٥)

١٠٠- لما كانت جريمة تسهيل تعاظم المخدرات تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال ايجابية-أي كانت- يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاظم المخدرات تحقيق هذا القصد أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاظم المخدرات أي كانت طريقة المساعدة، ويتحقق القصد الجنائي في تلك الجريمة بعلم الجاني بأن فعله يسهل هذا التعاظم، ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملاساتها على أي نحو يراه مؤديا إلى ذلك مادام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافرا فعليا، وإذا كان ما ساقه الحكم فيما تقدم استمدادا مما اقتنعت به المحكمة من أن الطاعن أحضره «الجوزة» وعديدا من الأحجار اللازمة للتدخين بناء على طلب المتهم السابق محاكمته وجليسه وأنه أبصر الأول ممسكا بقطعة من الحشيش كان يقوم بتجزئتها وأنه عاود تجهيز الأحجار اللازمة لتدخين الحشيش مع علمه بذلك، فإن في ذلك ما يكفي للدلالة على توافر القصد الجنائي وباقي أركان جريمة تسهيل تعاظم المخدر في حق الطاعن، وهو ما لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها بشأنه ولا المجادلة في تقديرها توافره أمام محكمة النقض، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/١٠/١)

١٠١- ومن حيث أن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الإحتجار أو التعاظم أو الإستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه قصور في التسبيب

واخلال بحق الدفاع، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفيتش لعدم جدية التحريات لخطوها من بيان دقيق باسم الطاعن كاملا ومحل اقامته إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح ردا، ولم يعرض للمستندات الرسمية وأقوال شاهدى النفى التى استدلت بها على كامل اسمه وعدم إقامته بمكان الضبط الوارد بمحضر التحريات وأنه غير خاص به إيرادا لها أوردا عليها، والتفتت المحكمة عن تمحيص دفاعه - المؤيد بأقوال شاهدى النفى - القائم على أنه ضبط داخل المنزل بملايسه الداخلية وليس على الباب الخارجى، فضلا عن أن محرر محضر الضبط لم يبادر إلى تحريره فور ضبط الواقعة وانما تراخى فى ذلك بدون مبرر أو توضيح لكيفية الاحتفاظ بالخدر بغير تحريز منذ ضبطه وحتى عرضه على النيابة، هذا كما عول الحكم على أقوال شاهدى الإثبات رغم عدم إتساقها مع أقوال الطاعن وشاهدى النفى وما ثبت من معاينة النيابة لمكان الضبط، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شاهدى الإثبات وتقرير المعمل الكيماوى، ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها، وعرض للدفع الذى أبداه المدافع عن الطاعن بشأن عدم جدية التحريات وأطرحه فى قوله: «وأما بالنسبة لما أثاره الدفاع من دفع ببطلان إذن النيابة بضبط التهم وتفتيشه لابتثاته على تحريات غير جدية فمردود بأن الأصل أن يتسمى المواطن باسمه واسم والده ويخير فى الإسم الثالث بين أن يكون لقب الأسرة أو اسم الجد بمعنى أن إسم الجد أو لقب الأسرة يحل أيهما محل الآخر كما أنه من المقرر قانونا أن الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ويجوز أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن

بمعنى أنه يجوز أن يكون للمتهم أكثر من مسكن يقيم به وقد قرر المتهم ذاته بتحقيقات النيابة العامة حين سؤاله أنه قد ضبط بمنزله بقرية أبو صير حوالى الساعة ٥ مساء يوم ١٩٨٩/٨/٨، لما كان ذلك وكان الثابت من محضر التحريات والذي صدر بموجبه إذن النيابة بالتفتيش أنه قد تضمن إسم المتهم وكذا إسم شهرته ومحل إقامته ونشاطه الإجرامى فى إحراز وحيازة المواد المخدرة بصورة نافية للجهاالة الأمر الذى تقتنع معه المحكمة بصحة تلك التحريات التى بنى عليها الإذن وكفايتها لتسويغ إصداره وتقر النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن حين اطمأنت إلى التحريات المذكورة وأصدرت إذنها بناء عليها إذ كان لديها من الظروف والعناصر ما يبرر إصداره. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش - وكفايتها لتسويغ إصداره، وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى هذا الشأن- كما هو الحال فى الدعوى- فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وكان عدم ذكر إسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو محل إقامته- بفرض حصوله - لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنته من تحريات مادام أنه المعنى بالإذن، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكانت الأدلة فى المواد الجنائية إقناعية ولحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها من باقى الأدلة فى الدعوى، فإن ما يثيره الطاعن فى شأن إعراض المحكمة عن الشهادات التى قدمها تدليلاً على كامل إسمه وعدم إقامته بمكان الضبط لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة وفى استنباط المحكمة

لمعتقدتها وهو ما لا يجوز إثارته لدى محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم، وكان ما يثيره الطاعن من إلتفات المحكمة عما أبداه من دفاع في شأن كيفية ومكان ضبطه المؤيد بأقوال شاهدي النفي مردودا بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما تراتح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لاثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها، ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من عدم إتساق تصوير شاهدي الإثبات مع ما ثبت من معاينة النيابة العامة لمكان الضبط وأقوال شاهدي النفي مردودا بأن منعا في هذا الخصوص ينطوى على مصادرة لحرية المحكمة في تقدير الدليل الذي اطمأنت إليه وأخذت به وعولت عليه. لما كان ذلك وكانت الأدلة التي عول عليها الحكم في إدانة الطاعن ليس من بينها المعاينة هذه التي لم يشر إليها في مدوناته ومن ثم فإنه ينحسر عنه الإلتزام بالرد على ما أثاره بشأنها. لما كان ذلك وكان مجرد التأخير في تحرير محضر الضبط واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحريز المادة المخدرة المضبوطة- بفرض حصوله- لا يدل بذاته على معنى معين ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة منتجة في الدعوى، ويكفي أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها أن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه، وفضلا عن ذلك فإن إجراءات التحريز وفقا لما نصت عليه

المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ماهى إلا إجراءات تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث. فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان مانقداً، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٧٥٠١ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/١٠/١٦)

١٠٢- لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشرشياً بشأن التناقض بين ما أثبتته الضابط من ضبط المخدر بجيب الجاكت الذى يرتديه، وما تبين من مناظرة النيابة له من عدم ارتدائه لذلك الجاكت فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يده أمامها، هذا فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه عثر بصوان حجرة نوم الطاعن على مخدر الحشيش، فلا مصلحة للطاعن فى منازعته بشأ المخدر المضبوط بجيب الجاكت، لأنه لم يكن لإحراز هذا المخدر أثر فى وصف التهمة التى دين الطاعن بها، ويبقى الوصف صحيحاً حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرزاً له.

(الطعن رقم ١٥٧٨٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/١/٢٢)

١٠٣- لما كان من المقرر أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفع القانونى المختلطة بالواقع التى لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض مالم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظراً لأنه يقتضى تحقيقاً تنأى عنه وظيفة هذا المحكمة - محكمة النقض- ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض و التفتيش وكانت مدونات

الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٥٧٨٣ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/١/٢٢)

١٠٤- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع الشاهد مكتفيا بتلاوة أقواله في التحقيقات، فإن منعه ببطلان الإجراءات لعدم سماعه لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يطلب سماع أقوال القوة التي شاركت الضابط في واقعة الضبط-بفرض صحته-فليس له أن يعيب على المحكمة سكوتها عن إجابته إلى طلب لم يده، ويكون النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع غير مقبول.

(الطعن رقم ١٥٧٨٣ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/١/٢٢)

١٠٥- لما كانت المحكمة قد أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى إستصدره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم لتوصل إلى عنوانه ومسكنه أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة إلى عمله وتحديد المكان الذى يباشر فيه نشاطه فإن ذلك يفصح عن قصور فى التحرى يطل الأمر الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه، وهو استنتاج سائق تملكه محكمة الموضوع. لما كان ذلك، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب، فإنه لا يجوز للطاعة-من بعد-مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فيما إنتهت إليه، ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٦٠٤٥ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٢/٣/٥)

١٠٦ - لما كان مناط المسؤولية فى حالتى إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم ولزادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية، ولا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالا عن هذا الركن بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه، وكان البين من استخلاص الحكم لصورة الواقعة وتحصيله لأقوال الشاهد النقيب..... أن الأخير فتش الطاعن بناء على إذن النيابة الصادر له بذلك، فعثر بجيب صدره الأيسر على قطعة عارية من مخدر الحشيش، فإن ذلك يعد كافيا فى التدليل على إحراز الطاعن للمخدر المضبوط وتوافر سيطرته الفعلية عليه، ومن شأنه أن يؤدى إلى مارتبه الحكم على أقوال الضابط من نسبة إحراز المخدر المضبوط للطاعن. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع باستحالة حصول الواقعة على الصورة الواردة بأقوال الضابط وأطرحه فى قوله «وحيث إنه بخصوص ماذهب إليه الدفاع عن المتهم من عدم إمكانية الواقعة بحسب تصوير الضابط لها، ومن أن مناظرة وكيل النيابة المحقق للمتهم أوردت أنه لم يكن مرتدبا صدارا فى حينها، فهو دفاع غير منتج إذ المحكمة تطمئن كل الإطمئنان لشهادة النقيب..... بالتحقيق الابتدائى وإحدى جلسات محاكمة المتهم من أنه ضبط قطعة عارية من مخدر الحشيش بالجيب الأيسر لصدار المتهم، ومن أن الأخير كان يرتدى وقت الضبط صدارا، فضلا عن أن ما أوردته مناظرة المتهم حال استجوابه بمعرفة السيد وكيل النيابة المحقق الذى بدأ الساعة الحادية عشر صباح يوم ١٩٨٦/٨/٥ لا تدحض بذاتها شهادة الضابط من أن المتهم كان يرتدى وقت الضبط الذى تم عصر اليوم السابق عليها صدارا، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - كافيا

فى الإفصاح عن إقتناع المحكمة بصورة الدعوى الصحيحة، حسبما استخلصتها من أقوال الضابط التى اطمأنت إليها وأخذت بها، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم صحة الواقعة وتلفيق الإتهام ونفى صلته بالمخدر المضبوط مردودا بأنه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا، مادام الرد مستفادا من أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ١٦٤٥٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/٢/٥)

١٠٧- لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن وإن كان قد طلب بجلسة ٥ أبريل سنة ١٩٩٠ سماع شاهدى الإثبات إلا أنه لم يعد إلى التحدث عن طلبه هذا فى ختام مرافقته بجلسة ٣ يونية سنة ١٩٩٠ والتى اقتصر فيها على طلب البراءة، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية، وإذ كان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٧١١٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/٢/١٢)

١٠٨- لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بصدره إذن النيابة العامة بعد الضبط والتفتيش فى قوله «كما تظمنن المحكمة إلى ما اتخذ فى الدعوى من إجراءات سواء سبقت عملية الضبط أو لاحقة لها. كما خلّت الأوراق من ثمة دليل تستخلص منه المحكمة أن عملية الضبط

والتفتيش كانت سابقة على صدور الإذن بضبطه وتفتيشه وأن ما قدمه من مستند يتضمن خروجه يوم ١٩٩٠/٣/٢١ الساعة العاشرة والنصف صباحا من منفذ بورسعيد لا يفيد بالقطع أن السيارة استمرت فى سيرها مباشرة من ذلك المنفذ وحتى وصولها إلى المنصورة مما يضحى معه الدفع قائما على غير أساس من الواقع والقانون جدير بالرفض». لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة السائغة التى أوردتها، وكان مارد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغا فى اطراحه، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود، بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته، ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ووقت وكيفية الضبط - على النحو المار ذكره - فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنعى عليها بالإخلال بحق الدفاع لعدم إجابتها طلب الدفاع ضم دفاتر بعض نقط المرور على الطريق. لما كان ذلك، وكان محضر جلسة المحاكمة قد خلا مما يثيره الطاعن عن التراخى فى إخطار النيابة العامة بواقعة الضبط وخلو محضر الضبط من إثبات إجراءات تحريز المضبوطات وكيفية التحفظ عليها حتى عرضها على النيابة العامة، وكان من المقرر أن الدفع ببطالان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل، لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ١٩٦٢٩ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/٣/١٨)

١٠٩- لما كانت الأدلة في المواد الجنائية إقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة في الدعوى، فإن ما يثيره الطاعن في شأن إعراض الحكم عن المستندات الرسمية التي قدمها تدليلاً على عدم إقامته بمكان الضبط لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة وفي استنباط المحكمة لمعتقداتها وهو مالا يجوز إثارته لدى محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما من المحكمة تحقيق ما أثاره من دفاع بشأن عدم إقامته بمكان الضبط الوارد بمحضر التحريات، فإن ما ينعاه في هذا الشأن لا يكون مقبولاً لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعرض عن حالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها، ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٢٠٢٠١ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/٤/٢٢)

١١٠- لما كان ما يثيره الطاعن من مغايرة لون الورق الذي حرزت به النيابة المخدر لما تضمنته إستمارته التحليل مردوداً بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهت إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى - فلا تثريب عليها إن هي قضت

فى الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها إن هى التفتت عن الرد على دفاعه فى هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان وبعيداً عن محجة الصواب.

(الطعن رقم ١٠٩١٠ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/٣/٣. ص ٤٤ ص ٢٣٨)

١١١- من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة باجابة طلب أو الرد عليه إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بطلب ضم دفتر الأحوال والذى كان قد أبداه أمام هيئة سابقة، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله.

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٣)

١١٢- لما كان ما يثيره الطاعن فى خصوص قعود النيابة عن مواجهته بالشكوى المقدمة من زوجته ضد ضابط الواقعة لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد طلب إلى المحكمة تدارك هذا النقص أو الاستعلام عن تصرف النيابة العامة فى هذه الشكوى أو اتخاذ إجراء معين فى خصوص ما أثاره من اختلاف وزن ما ضبط من مخدر عما جرى تحليله أو إجراء معانة لمكان الضبط فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هى حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود.

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٣)

١١٣- من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيّمها على ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار واستظهره فى قوله: «لما كان ذلك، وكانت مخريات العقيد.....بالادارة العامة لمكافحة المخدرات والتي أيدتها المراقبة المستمرة للمتهم قد أسفرت عن أن المتهم يقوم بالاتجار بالمواد المخدرة وإنه قد تحصل على كمية منها وفى سبيله للقيام بتسليم أحد عملائه قدر منها أمام مدينة السندباد السياحية بدائرة قسم النزهة وإذ أذنت له النيابة العامة بضبط وتفتيش شخص وسيارة المتهم تم العثور على عدد من طرب الحشيش بلغ وزنها ستة كيلو جرامات وخمسمائة وخمسون جراماً أقر المتهم له بحيازتها بقصد الاتجار فيها ومن ثم فقد ثبت للمحكمة يقيناً أن قصد المتهم من حيازته للمخدر كان بقصد الاتجار وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن حيازة الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التدليل على توافر هذا القصد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/٢/٢)

١١٤- من المقرر أن الطلب الذى تلتزم المحكمة باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن وإن أبدى طلب إجراء المعاينة بجلستى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٩١، و١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩١ إلا أنه بعد أن فرغت المحكمة من سماع بعض الشهود بجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٩٢ طلب من المحكمة التصريح له باستصدار الشهادة المتوّه عنها بمحضر الجلسة وتنازل صراحة

عن بقية طلباته إلى أن كانت جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٩٢ التي ترفع فيها المدافع عن الطاعن وصدر فيها الحكم المظنون فيه دون أن يطلب معاينة السيارة المضبوطة في دفاعه أو يصبر عليه في طلباته الختامية مما مفاده نزوله عنه، بل إن البين أن المدافع عن الطاعن استهل مرافعته بالجلسة المار ذكرها بالتنازل عن أية طلبات أخرى ومن ثم فليس له من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تره من جانبها لزوما لإجرائه بما تنحسر عن الحكم في هذا الصدد حالة الإخلال بحق الدفاع، ولا يؤثر في ذلك ماورد على لسان المدافع عن الطاعن في ختام مرافعته من أن المعاينة كانت شكلية ولم يذكر لنا إن كان هناك آثار فك أم لا، وقال أنها كايينة مزدوجة وبها تسجيل فهل يتسنى لوجود هذا التسجيل لثلاث طرب حشيش وهل هذه الهواية تسع لهذه الكمية أم لا، إذ أنه لا يعد طلباً جازماً بالمعنى المتقدم ذكره، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله.

(الطعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٢/٢)

١١٥- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود-إن تعددت-سويان وجه أخذها بما اقتضت به، بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ماعدها، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم، ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تظمن إليه واطراح ماعدها دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها، فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهدين الثاني والثالث إلى ما أورده

من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون هذان الشاهدان لم يشتركا في إجراء التحريات التي أجراها الشاهد الأول -على فرض صحة ذلك- إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه التفت عن هذه التفصيلات مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسبيب في هذا الشأن.

(الطعن رقم ٣٤٧٣ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٢/٢)

١١٦- من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار واستظهره في قوله أنه لا يمكن القول بأن احراز المتهم للمخدر المضبوط كان بقصد التعاطي لكبر حجم الكمية، كما أنه لا يمكن القول بأن الاحراز كان مجردا من أى قصد من القصد الخاصة لأنه من غير المعقول أن مثل المتهم يحمل مثل الكمية المضبوطة لمجرد الاحراز لحساب آخر وهو يعلم مدى خطورة ما يحمله وعواقبه وكان في مكنته أن يستعين بآخر لمهمة النقل والتسليم، الأمر الذى ترى معه المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية ومن ظروف الواقعة وملابساتها ومن كبر حجم الكمية المضبوطة أن الإحراز كان بقصد الاتجار لحساب المتهم نفسه وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التدليل على توافر هذا القصد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)

١١٧- لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن فى

شأن عدم علمه بكنه المادة المضبوطة بما مفاده أنه قول يتناقض مع أبسط قواعد العقل والمنطق ومع الفهم المباشر لتقريرات المتهم بالتحقيقات والصور المتتابعة التي أدلى بها المتهم للأحداث الجارية بعيداً عن التكلف أو الاصطناع وفي الوقت الذي يعلم فيه بحكم عمله كمحام خطورة وعواقب ما يدلى به الأمر الذي انتهت منه المحكمة إلى اطمئنانها عن عقيدة واقتناع إلى أن المتهم كان على علم كامل وتام بما يحمله في حقيقته من مخدر، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره أو يحوزه من الجواهر المخدرة ولا حرج على المحكمة في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملاساتها، وكان من المقرر كذلك أن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي باطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء ولا يصح مصادره في ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين، وكان ما ساقه الحكم تدليلاً على توافر علم الطاعن بكنه المواد المضبوطة كافياً وسائغاً في إثبات هذا العلم فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٥٧٦٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٢/١٧)

١١٨- إن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أن يقيّمها على ما يتجهها، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله «وحيث إنه عن قصد التهمة من إحراز المواد المخدرة فإنه فضلاً عما دلت إليه التحريات من اتجار المتهم في المواد المخدرة فإن الثابت أن ضبط المذكورة نفاذاً لإذن النيابة العامة بذلك قد أبان إحرازها لجزء من طربة لجوهر الحشيش بعد أن

إحتزاً منها عشرة قطع أخرى لفت كل منها بلفافة مستقلة وعشر معها على سكين وجد عالقا بصله فتات من ذات الجواهر الذى وجدت آثار له على بعض العملات المعدنية التى وجدت مع الميزان المعدنى وكل ذلك يقيم قناعة المحكمة أن المتهمه قد أحرزت المادة المخدرة وأخذت فى تجزئة جزء منها بتقطيعه بالسكين ووزنه بالميزان والعملات المعدنية ثم لف كل قطعة فى غلاف سلوفانى وأعدت هذه اللفافات بأوزانها المختلفة لتكون على أهبة الاستعداد لتلبية رغبات الاتياع منها كل طبقاً لما يبتغى من وزن، الأمر الذى مفاده ومؤداه أن المتهمه إنما كانت تحوز المواد المخدرة المضبوطة معها بقصد الاتجار. وكانت المحكمة قد إقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى-والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى-بأن إحراز الطاعة للمخدر كان بقصد الاتجار، فإن ماثيره الطاعة بدعوى القصور فى التسبب لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ١١٢٠٧ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٥/٩)

١١٩- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر الحشيش التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها استمدها من أقوال شاهدى الإثبات وتقرير المعمل الكيماوى. لما كان ذلك وكان من المقرر أنه متى صدر الإذن بالتفتيش دون تحديد مسكن معين للمتهم فإنه يشمل كل مسكن له مهما تعدد، كما أنه من المقرر أن المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلاً خاصاً للتسبب وأن جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل أمر تقديرها إلى سلطة

التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الاستجابة لهذا الطلب تفيد أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسباباً لأمرها هي دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم. وإذا كانت الحال في الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة حين أصدرت أمرها بالتفتيش مثار الطعن إنما أصدرته من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط طالب الأمر وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغاً لإصداره فإن بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمثابتها جزءاً منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع بطلان إذن التفتيش بما يتفق مع ما تقدم فإن النعى عليه في هذا الشق يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان غير منتج ما يقول به الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نقله عن شاعدى النفى من إقامته في العنوان الذى حددته التحريات مادام أن هذا الخطأ-بفرض صحته-ورد بشأن أقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التى اعتنتها الحكم وهى أن التفتيش تم فى متجر الطاعن، وبالتالي فلم يكن لهذا الخطأ أثر فى منطق الحكم واستبداله على إحراز الطاعن للمخدر المضبوط ومن ثم تنحصر عن الحكمقالة الخطأ فى الإسناد. لما كان ذلك، وكان لا مصلحة ولا صفة للطاعن فى النعى على قضاء الحكم بالنسبة لشبهة حيازته لمخدر الهيروين، مادام أن الحكم قد قضى ببراءته منها ومن ثم يكون منعه بالخطأ فى الإسناد بشأن أدلتها غير مقبول، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليه من مطاعن ومتى أخذت

بشهادتهم، فإن ذلك يفيد أنها أطحرت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ومادامت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شاهدي الإثبات فلا تثريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى أوجه دفاع الطاعن الموضوعية التي ما قصد منها سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا المقام يكون في غير محله لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ١١٨١٤ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٥/١٥)

١٢٠- من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً ومحددأً، وكان الطاعن لم يبين في طعنه ماهية الدفاع الذي ساقه تدليلاً على عدم صحة ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات ومحاضر التحقيق والتفت الحكم المطعون فيه عن الرد عليه، بل أرسل القول إرسالاً بما لا يمكن معه مراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد أو لم يتناوله، وهل كان دفاعاً جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم في الأصل رداً بل الرد عليه مستفاد من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردها المحكمة في حكمها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٢/١٣. ص ٤٥ ص ٢٤٣)

١٢١- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره المدافع عن

الطاعة من أن إذن التفتيش قد صدر دون بيان وظيفة واختصاص من أصدره ولتوقيعه بتوقيع غير مقروء وأنه قد صدر غير مسبب ورد عليه في قوله أنه ولئن كان صحيحا أن إذن النيابة لمأمور الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوبا وموقعا عليه بإمضاء من أصدره باعتبار أن ورقة الإذن ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها وباعتبار أن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عمن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا إلا أن القانون لم يستلزم شكلا معيناً للتوقيع أو يوجب أن يكون بالإسم كاملا وليس بطريقة الفسورة..... ولما كان الثابت أن إذن النيابة صدر من الأستاذ/..... وكيل النيابة وموقع عليه منه ومن ثم فإن ورقة الإذن تشهد بصورها منه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز الطعن فيها إلا بسلوك طريق الطعن بالتزوير في الأوراق الرسمية وكان المتهمان لا ينازعان في صفة مصدر الإذن بأنه من وكلاء النيابة العامة وكان ما أثاره دفاع المتهم الأول من مجادلة في خصوص اختصاص مصدر الإذن بإصداره بمقولة أنه صدر مجهلا الاختصاص المكانى لمصدره في غير محله، إذ من المقرر أن العبرة بما إذا كان من أعطى الإذن مختصا بإصداره إنما يكون بالواقع ولو تراخى لوقت المحاكمة وكان الثابت من الأوراق يقينا أن مصدر الإذن هو الأستاذ/..... وكيل نيابة الدقى بدلالة أن الثابت من محضر التحريات أن محرره أثبت في نهاية محضره المذيل به الإذن بالتفتيش عرضه على السيد الأستاذ/ مدير نيابة الدقى لضبط المتهمين المذكورين وتفتيشهما وتفتيش مسكنهما لضبط ما يحوزانه أو يحوزانه من مواد مخدرة وأن الثابت أن محضر الضبط عرضه عليه فأشهر بعرضه على الأستاذ/..... وكيل النيابة وفي ذلك ما يكفي لبيان أن الإذن صدر من وكيل نيابة الدقى ولم يزعم الدفاع خلاف ذلك ومن ثم يكون النذب

للتفتيش صحيحا..... ولما كانت المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أيهما قدرا معيناً من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش وكان لا يشترط صياغة إذن التفتيش في عبارات خاصة وإنما يكفي لصحة أن يكون رجل الضبط قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بضبطه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الإذن بناء على ذلك، وكان الثابت أن تفتيش المتهمين تم تنفيذا لإذن صدر من وكيل النيابة على محضر التحريات وأثبت اطلاعه عليه واطمئنانه إلى جدية التحريات وشخص مجريها وما أسفرت عنه من وقوع جريمة يعاقب عليها القانون وقد اشتمل الإذن على ما يفيد حيازة المتهمين لمواد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الإذن باجراء الضبط والتفتيش فإن في ذلك ما يكفي لاعتبار الإذن بالتفتيش مسببا حسبما تطلبه المشرع . لما كان ذلك، وكان ما رد به الحكم على النحو السالف بيانه سائعا وكافيا في إطار دفاع الطاعنين ببطلان إذن التفتيش، إذ من المقرر أنه ليس في القانون ما يوجب على مصدر إذن التفتيش أن يبين فيه اختصاصه الوظيفي أو المكاني أو يتبع شكلا خاصا لتسبب إذن تفتيش المسكن ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق- جلسة ١٩٩٥/١/١٩ ص ٤٦ ص ٢١١)

١٢٢- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان تحقيقات النيابة العامة لخلوها من توقيع مقروء للمحقق وأمين السر واطراحه في قوله وأن الثابت من محضر التحقيق أنه معنون ببيان إسم النيابة التي ينتمي إليها المحقق وهي نيابة الدقي وفي ذلك ما يكفي لبيان أن المحقق

الذى باشر التحقيق هو وكيل نيابة الدقى المختص مكانيا بمباشرة، أما ما أثاره الدفاع فى شأن توقيع المحقق وسكرتير التحقيق على محضر التحقيق بتوقيع غير مقروء فمردود بأنه وإن كان القانون يشترط أن تكون محاضر التحقيق موقعا عليها من المحقق وسكرتير التحقيق باعتبارها أوراقا رسمية إلا أنه لما كان الدفاع لا ينازع فى أن أوراق التحقيق موقعة من المحقق وسكرتير التحقيق وكان القانون لم يتطلب أن يكون التوقيع مقروءا مادام أن محضر التحقيق ثابت به إسم المحقق وسكرتير التحقيق ومن ثم فإن الدفع يكون فى غير محله. وكان ما ردت به المحكمة على دفاع الطاعنين فى هذا الصدد كافيا وسائغا لرفض دفاعهما دون حاجة منها لاستدعاء وكيل النيابة المحقق وأمين السر لاستجلاء حقيقة توقيعهما على محضر التحقيق إذ أن هذا الاستدعاء لا يكون إلا متى رأت المحكمة محلا لذلك، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة وسلامة التحقيقات ومباشرتها بمعرفة وكيل النيابة المختص وتخبرها بمعرفة أمين السر والتوقيع عليها منهما - وهو ما لا ينازع الطاعنان فيه - فإن ما ينعاه الطاعنان يكون قد جانب الصواب.

(الطعن رقم ١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٥/١/١٩ م. ٤٦ ص ٢١١)

١٢٣ - لما كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إعتراف الطاعنة بالتحقيقات لأنه وليد إكراه مادى وأدى ورد عليه فى قوله «بأن الثابت أن المتهمة الأولى لم تقرر فى أية مرحلة من مراحل الدعوى وقوع ثمة إكراه مادى عليها بل أنها «المحكمة» تظمتن إلى ما قرره الشاهد الأول أمام المحكمة من أنها عولمت أحسن معاملة لدرجة أنها مكنت من الإتصال بذويها من مكتبه بالولايات المتحدة ولم تنف المتهمة الأولى ذلك كما أن الثابت أن وكيل النيابة المحقق إنفرد بالمتهمة و مترجمتها وبدأت بانكار ما نسب اليها بالاجتار فى المواد المخدرة وروت له تفاصيل ضبطها فلما واجهها

بالمضبوطات أقرت له باحراز وحيازة عقار ال-سى-دى وأنها أحضرته من سيناء وكان عدد الطوايع ثلثمائة طابع كما أقرت له باحراز نبات الحشيش ثم عادت وأنكرت علمها بوجوده لديها وكل ذلك يدحض ما تشدق به الدفاع عن صدور ذلك الإقرار من جراء الإكراه المادى أو المعنوى وهو قول لم يبرز لحيز الوجود إلا بلسان محامى المتهم الثانى وبجلسة المحاكمة الأخيرة لأول مرة، وتطمئن المحكمة إلى صدور هذه الأقوال من المتهم الأولى عن إرادة حرة مدركة لما تشهد به على نفسها ولذا فإنها تعول عليها فى تكوين عقيدتها بعد أن تساندت الأدلة وظروف الحال وقطعت فى ثبوت الجريمة فى حقها ودعمها إقرارها بارتكابها، وكان من المقرر أن الإقرار فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزول إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة. لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد خلصت فى تسبب سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من إقرار الطاعة لما ارتأته من مطابقته للحقيقة والواقع الذى استظهرته من باقى عناصر الدعوى وأدلتها وخلوه مما يشوبه وصدوره منها عن طوعية واختيار، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يضحى لا محل له.

(الطعن رقم ١٠٠١٥ لسنة ٦٣ ق-جلسة ١٩/١/١٩٩٥ س. ٤٦ ص ٢١١)

١٢٤- لما كان الحكم قد عرض لما أثارته الطاعة بشأن التلاعب فى الأحرار واختلاف ما تم ضبطه من مواد عن ما تم تحليله بقوله وبأن الثابت من محضر الضبط وما رصدته النيابة عن عدد مربعات عقار ال-سى-دى التى ضبطت لدى المتهم الأولى ٢٣٥ مربعا (١٨٠+٣٩+١٦) وأن وزن

نبات الحشيش بلفافاته الذى تم بمعرفة الضابط بلغ بميزان غير حساس ١٢٠ جم بينما وزنه بمعرفة النيابة فى إحدى الصيدليات بلغ ١٠٣,٥ جم. لما كان ذلك وكان الثابت أن عدد مربعات عقار ال-سى-دى التى جرى تحليلها ٢٣٥ مربعا وهو ذات العدد المضبوط وأن اللفافات الأربعة التى تحوى نبات الحشيش بلغ وزنها ١٠٧,٨ جم وكانت المحكمة ترى أن ذلك الاختلاف مبررا لأن الوزن الذى قام به الضابط كان على ميزان غير حساس وأن الفرق بين وزن النيابة والمعمل يسير بالنسبة للكمية مرده إلى دقة الوزن فى معامل التحليل وكان الثابت أن الأحراز التى أرسلت للتحليل لم يحدث بها ثمة عبث مما تطمئن معه المحكمة إلى أن ما أرسل إلى التحليل هو بذاته الذى صار تحليله كما تطمئن المحكمة إلى النتيجة التى إنتهى إليها التحليل، ومن ثم تلتفت المحكمة عن ذلك الدفاع الذى لم يقصد به سوى إثارة الشبهة فى الدليل، وهو رد سائق أوضح به الحكم اطمئنان المحكمة إلى سلامة كمية المخدر المضبوط دون حدوث أى عبث بها. هذا فضلا عن أن جدل الطاعة والتشكيك فى انقطاع الصلة يبين المخدر المضبوط المثبت بمحضر الشرطة عن ذلك المقدم للنيابة الذى أجرى عليه التحليل إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال الضابط بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفى عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من إطلاقاتها.

(الظعن رقم ١٠٠١٥ لسنة ٦٣ق-جلسة ١٩٩٥/١/١٩ س. ٤٦ ص ٢١١)

١٢٥- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى أقوال الشهود إلى ماأورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة فى الواقعة التى أحال إليها الحكم بشأنها واستند إليها وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الملازم

أول..... وأن تحرياته السرية والشاهد الثانى أسفرت عن انجبار
المتهمين فى المواد المخدرة وبعد استئذان النيابة العامة داهم والشاهد الثانى
والثالث مسكن المتهم الأول..... وهو بالطابق الأرضى وتمكن
من ضبطه إذ كان فى مواجهته وتمكن الشاهد الثانى من ضبط المتهم
الثانى..... بمعرفته على يسار الداخل ولم يفلح تعقب الشاهد الثالث
للمتهم..... الذى تمكن من الفرار من خلال منور
العقار..... مما مفاده أن ما أحال فيه الحكم إنما ينصب على مقام به
الضابطين الآخرين من إجراءات وإبراز دوره ودور كل منهما فلا عليه إن
هو أحال فى بيان شهادة الثانى والثالث إلى أقوال الأول الذى لم ينسب
لثانى الاشتراك فى المراقبة أثناء التحريات ولم ينسب للأخير الاشتراك فى
التحريات أو ضبط وتفتيش المتهمين الأول والثانى. وهو ما لا يجادل
الطاعن فى صحته واشتمال الأوراق عليه وتكون معه مدونات الحكم كافية
بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى قد ألت إلاماً صحيحاً
بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت الأساس الصحيح الذى قامت عليه
شهادة كل شاهد، ويتضح منها وجه استدلالها وسلامة مأخذها.

(الظعن رقم ١٠٨٧١ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/٧/٣١ س. ٤٨ ص ٨١٤)

١٢٦- لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول بالرد على دفعى
الطاعن الأول بشيوع تهمة حيازة المخدر ومخالفته إجراءات التحريز للقانون
مما يضمنى كثيراً من الشك فى نسبة المخدر إليه على نحو يتفق وصحيح
القانون، فإن ما ينمى فى هذا الصدد لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان
الطاعن الثانى يسلم فى أسباب طعنه أن تقرير الخبير انتهى إلى أن مكان
الضبط يقع بدائرة مركز المنصورة، وكان الإذن بالتفتيش قد صدر- بما لا
يمارى فيه الطاعن - من وكيل نيابة مركز المنصورة أى من المختص مكانياً
بإصداره، فإن الدفع ببطالان الإذن لا يعدو- على ما سلف - دفاعاً قانونياً

ظاهر البطلان وبعيدا عن محجة الصواب لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عنه.

(الطعن رقم ١٣٤٥١ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٧/٩/٢٥ ص ٤٨ ص ٩٢٥)

١٢٧- لما كان القانون لا يرتب البطلان على مخالفة إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٦، ٥٧، ٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية، والمرجع في سلامة الإجراءات إلى محكمة الموضوع، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة إجراءات التحريز التي تمت، وأن ذلك تم بمعرفة النيابة العامة ولم تسنده إلى أى من مأموري الضبط القضائي، وأن اختلاف الوزن لا ينال من إطمئنان المحكمة إلى أدلة الدعوى وأن ما تم ضبطه هو ما تم تحليله. وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المضبوطات هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت لذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فلا تشريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ومن ثم يكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في الرد على ما تنعاه الطاعنة في هذا الخصوص والذي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا القضاء في موضوعه بالرفض.

(الطعن رقم ١١٩٢٨ لسنة ٦٥ق- جلسة ١٩٩٧/٩/٢١)

١٢٨- لما كان من المقرر أن الدفع بصدد الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع

الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذنا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها، وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن عرض للوقائع الثابتة في هذا الصدد - قد رد على هذا الدفع بأن المحكمة لا ترى تلاخذا زمنيا سريعا في الإجراءات وأن الإجراءات التي اتخذت تتناسب مع المدة المحددة لتنفيذ الإذن وأن ما أثير في هذا الشأن قصد به التشكيك في الأدلة المتسائدة في الدعوى، وأن المحكمة تطمئن إلى سلامة الإجراءات التي تمت بالنسبة للقبض والتفتيش، وأن الدفاع عن الطاعن لم يقدم ثمة دليل على صحة دفاعه ولا يوجد ما ينال من الأدلة التي عولت عليها المحكمة في قضائها. وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغ لاطراحه، فإن منعى الطاعنة على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس. لما كان ذلك، وكان النعى بعدم سماع النيابة العامة لأقوال شاهدى النفى مردودا بما أثبتته المحكمة من أن الدفاع لم يطلب من سلطة التحقيق سماع شهادة شاهدى النفى.. وأن الثابت من التحقيقات.. أن المحقق عند سؤاله للمتهمة عن التهمة وما إذا كان لديها مدافع أو شهود نفى فحضر معها دفاعها... ومن ثم فإن منعى الطاعنة في هذا الشأن لا يكون مقبولا. لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنة لم تطلب سماع شهود نفى ولم تسلك من جانبها الطريق الذى رسمه القانون فى المادة ٢١٤ مكررا ٢ من قانون الإجراءات الجنائية، وكان من المقرر أنه لا يجوز النعى على المحكمة عدم اتخاذ إجراء لم يطلب منها ولم ترهى ضرورة لإجرائه، ومن ثم يكون منعى الطاعنة فى هذا الخصوص فى غير محله.

(الطعن رقم ١١٩٢٨ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/٩/٢١)

١٢٩- تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يוכל الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت

إشراف محكمة الموضوع، فمتى كانت قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وبعد أن استقر للحكم اقتناعه في هذا الشأن وفساد هذا الشك من دفاع الطاعن ساق فضلة من القول فحواها أن ضبط المخدر كان ثمرة من ثمار التحري الجاد على إحراز وحيازة المتهم للمخدر حال صدور الإذن، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفاع المبدى من الطاعن ببطالان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ورد عليها بما مضمونه أن التحريات تضمنت أن الطاعن يحوز ويحز مواد مخدرة وأن هناك جريمة قائمة وحالة يتطلب الأمر صدور إذن النيابة العامة بضبطها، وأن المحكمة اطمأن وجدانها إلى أن الطاعن كان محرراً للمخدر وحائزاً له قبل صدور الإذن بضبطه وتفتيشه، وهذا الذي أورده الحكم يسوغ به الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن، ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك، مادام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم. ومادامت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى أقوال شاهد الإثبات الأول فلا تشريب عليها إذا هي لم تعرض في حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا المقام يكون في غير محله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا القضاء في موضوعه بالرفض.

(الطعن رقم ١٥٢٥٦ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩)

١٣٠- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة لشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، ولا يؤثر فى هذا النظر إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ذلك أن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ماعداها، وفى عدم إيراد المحكمة لهذه التفاصيل ما يفيد إطراحها لها.

(الطعن رقم ٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣ س. ٤٨ ص ١٤٠٣)

١٣١- لما كان الحكم قد نقل عن الشهود.....
و..... قولهم أنه بالانتقال إلى مسكن المتهم الثانى -
الطاعن الأول - شاهدوا المتهم الثالث يجلس داخل حجرة على يسار
الداخل مسكاً بكيس تخلى عنه عند مشاهدته القوة فالتقطه الأول وعشر
بداخله على ستة أكياس من النايلون ثبت أنها تحتوى على مخدر الهيروين
وكان الطاعن لا يجادل فى صحة ما نقله الحكم تحصيلاً لأقوال الشهود
وتقرير المعمل الكيماوى فإن فى ذلك ما يكفى لتوافر الركن المادى فى
جريمة إحراز المخدر المضبوط ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن فى غير
محله.

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/١/١٨ س. ٤٩ ص ١١١)

١٣٢- لما كان الحكم قد فسر المرض الذى لا يجوز محاكمة
الشخص المصاب به طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون
الإجراءات الجنائية بأنه المرض العقلى وهو تفسير صحيح يتفق وصريح
للفظ ومدلوله ويتلاءم مع ما جرى به قضاء محكمة النقض من أن المرض

العقلي الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة فى العقل وتنعدم به المسؤولية قانوناً طبقاً لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور أو الإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره أو إدراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسؤولية. لما كان ذلك، وكان الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة. وكان المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم لها دون أن تلتزم بتدب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام استنادها إلى رأى الذى انتهت إليه لا يجافى العقل والمنطق. وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير اللجنة الطبية التى شكلت لملاحظة الطاعن بعد إيداعه مستشفى الصحة النفسية وإلى أقوال أعضائها الذين سمعتهم بالجلسة من أن الطاعن لا يعانى من مرض نفسى وأطرحت دفاع الطاعن فى هذا الشأن وكان ردها على هذا الدفاع على النحو الذى أوردته فى حكمها يتسع لدفاع الطاعن القائم على إنعدام مسؤوليته وعدم جواز محاكمته وكافياً فى إطاره فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٨ ص ٤٩ ص ١١١)

١٣٣ - لما كان الحكم قد أورد مضمون تقرير التحليل وأبرز ما جاء به من أن المادة المضبوطة مادة نباتية خضراء اللون جافة ثبت أنها لنبات الحشيش المخدر وتحتوى على المادة الفعالة له فإن ما ينعه الطاعن من عدم إيراد مضمون تقرير التحليل كاملاً لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه.

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٩/٢٣. س. ٤٩ ص ٩٣٢)

١٣٤- لما كان لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض للمستندات التي قدمها الطاعن تدليلاً على تليفيق الاتهام ذلك أنه من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها المتهم مادام الرد عليها مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة إعتماً على أدلة الثبوت التي أوردها، إذ بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها وهو مالا يجوز معاودة إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٩/٢٣. س. ٤٩ ص ٩٣٢)

١٣٥- لما كان الحكم قد اطرح دفاع الطاعن القائم على اختلاف ما تم ضبطه من مخدر عما تم تحريزه عما تم تحليله بسبب نقص وزن المخدر عند التحليل عنه عند الضبط تأسيساً على أن التحليل قد أجرى بعد الضبط بنحو ثمانية أيام وهي فترة كافية لتبخّر بعض الماء من المادة الخضراء المضبوطة مما يؤدي إلى نقص في وزنها وكان ما أورده الحكم من ذلك معلوماً للكافة مما لا يحتاج إلى الاستعانة فيه بخبير، إذ للقاضي أن يستند في قضاائه إلى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملمّاً بها ولا تلتزم المحكمة قانوناً ببيان الدليل عليها ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٦٦ق-جلسة ١٩٩٨/٩/٢٣. ص ٤٩ ص ٩٣٢)

١٣٦- لما كان القانون وإن أوجب على المحكمة سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه، إلا أنه إذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تثريب عليها إن هي أغفلت الرد عليه، ولما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بتلفيق الإتهام وأطرحه للأسباب السائغة التي أوردها فلا عليه إن هو التفت عن طلب الطاعن ضم القضايا التي أشار إليها بأسباب طعنه تدليلاً منه على صحة دفعه بتلفيق الاتهام والتي قصد منها إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة، إذ أن هذا الطلب يعد دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه، كما أن تحقيقه - من بعد - قد أصبح غير منتج في الدعوى ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد بدعوى الاختلال بحق الدفاع لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٦٦ق-جلسة ١٩٩٨/٩/٢٣. ص ٤٩ ص ٩٣٢)

١٣٧- للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداها، ومن سلطاتها التقديرية أيضاً أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن المتهمين ألفا تشكيلاً عصابياً الغرض منه الإتجار في الجواهر المخدرة داخل البلاد متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر إطمئنانه إلى التحريات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن المتهمين ألفا تشكيلاً عصابياً الغرض منه الاتجار في الجواهر المخدرة - وهو ما لم يخطئ الحكم

فى تقديره - فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص فضلاً عن انعدام مصلحتهما فى إثارته - لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق-جلسة ٨/١٠/١٩٩٨.س ٤٩ص ٩٩٩)

١٣٨- لما كان من المقرر أن المحكمة متى اطمأنت إلى أن المخدر الذى أرسل إلى المعامل الكيماوية هو الذى صار تحليله واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهت إليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تثريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك دون نظر للخلاف فى الوزن المقول به خاصة وأن الطاعن لم يشر أمامها سبباً عن هذا الخلاف.

(الطعن رقم ٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق-جلسة ٨/١٠/١٩٩٨.س ٤٩ص ١٠٢١)

١٣٩- لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار واستظهره فى قوله وقد استقر فى وجدان المحكمة ويقينها أن إحراز المتهم للمواد المخدرة المضبوطة كان بقصد الاتجار هذا علاوة على ضبط المواد مجزأة فى لفافات معدة للبيع فضلاً عن إطمئنان المحكمة لاعترافه الوارد بتحقيقات النيابة من أن قصد المتهم من الاحراز هو الاتجار وكانت المحكمة قد أثبتت فى صدر حكمها المطعون فيه دلالة تحريات شاهدهى الإثبات على اتجار الطاعن بالمواد المخدرة واصدار إذن النيابة العامة لضبط تلك الحالة، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى أن حيازة الطاعن للمخدر كانت

بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التدليل على توافر هذا القصد لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٥)

١٤٠- لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها، وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتضت به. بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليها وتطرح ما عدها ولا يؤثر فى هذا النظر اختلاف الشهود فى بعض التفصيلات التى لم يوردها الحكم ذلك بأن محكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ما عدها دون أن يعد ذلك تناقضا فى حكمها. وإذا كان الطاعن لا يجادل فى أن ما نقله الحكم من أقوال الضابط والشاهدين الثانى والثالث له أصله الثابت فى الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهم بل أن البين مما أورده فى أسباب طعنه نقلا عن أقوالهم أنها تتفق فى جملتها مع ما استند إليه الحكم منها فلا ضير على الحكم من بعد إحالته فى بيان أقوال الشاهدين الثانى والثالث إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهدان الثانى والثالث لم يدخلا المقهى مع الشاهد الأول - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه التفت عن هذه التفصيلات - مما ينحسر عنه دعوى القصور فى التسبب. لما كان ذلك. وكان الطاعن لم يبين فى أسباب طعنه مقصده من إختلاف أقوال الشهود الثلاثة الأول فى شأن المسافة وقوة الإبصار بل جاء قوله مرسلا، وقد استقر قضاء النقض على أن شرط قبول وجه النعى أن يكون واضحا ومحددا، فإن

ما يتعده الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/١٢)

١٤١- وحيث إن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر «نبات البانجو» بقصد التعاطى قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن المؤيد بمستنداته من أنه مصاب بمرض نفسى تنتفى معه مسئوليته بما يعيه ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينتها الصحيح من الأوراق من شأنها أن تؤدى ما رتبته الحكم عليها، مما ينفى عنه قالة القصور فى التسبب. لما كان ذلك، وكان المقرر أن مناط الإغفاء من العقاب لفقدان الجانى لشعوره واختياره وقت إرتكاب الحادث هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرها، وكان المستفاد من دفاع الطاعن أمام المحكمة هو أنه ارتكب جريمته تحت تأثير ما كان يعانيه من اكتئاب نفسى فإن دفاعه على هذه الصورة لا يتحقق به دفع بانعدام المسئولية لجنون أو لعاهة فى العقل وهما مناط الإغفاء من المسئولية بل هو دفاع لا يعدو أن يكون مقرونا بتوافر عذر قضائى مخفف يرجع مطلق الأمر فى إعماله أو إطراره لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم رده على هذا الدفاع. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

١٤٢- من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهودي الإثبات ومن تقرير المعامل الكيماوية. لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المدعون فيه إنه إستخلص صورة الواقعة كما إستقرت في وجدان المحكمة بأن حياة وإحراز الطاعن للمخدر كانت بغير قصد من القصد ثم حصل أقوال شهودي الإثبات كما هي قائمة في الأوراق بأن التحريات السرية دلت على إتجار الطاعن بالمواد المخدرة ثم أورد ما قصد إليه في إقتناعه من عدم نوافر قصد الإتجار مستندا في ذلك إلى ما اطمأن إليه من أسباب سائغة نكتني لحمل قضائه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القانون وإن أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وأن يورد مؤدى الأدلة التي إستخلص منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة والظروف التي وقعت فيها، كما أنه من المقرر أيضاً أنه لا يشترط لصحة الحكم أن يلتزم في وضع أسبابه ترتيبا معينا. لما كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون. لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا فيه ما يرمى إليه مقدمه وكان الطاعن لم يكشف بأسباب الطعن عن أوجه الخلاف بين أقوال الشاهدين التي وقعت بشأنها الاحالة وما إذا كانت تتصل بالواقعة الجوهرية المشهود عليها بشأن واقعة ضبط المخدر أم بغيرها بل ساق قوله مرسلا مجهلا فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٤٩٧٦ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٥/٥)

١٤٣- لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادام لا يتنازع فى أن ماأورده الحكم من أقوال الشاهد الأول التى أحال إليها الحكم لها معينها الصحيح فى الأوراق، فإن نعيه فى هذا الصدد يكون فى غير محله. أما ما أثاره الطاعن من إختلاف شهادة كل من الشاهدين فى شأن عدد مرات المراقبة فإنه مردود بأن المقرر أنه لا يعيب الحكم إختلاف الشهود فى تفصيلات معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ولم يورد هذه التفصيلات ولم يستند إليها فى تكوين عقيدته. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود والتعويل عليها مهما وجه إليها من مطاعن، ومتى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك، مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التى أوردها الحكم. ومادامت المحكمة - فى الدعوى الماثلة - قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شاهدى الاثبات فلا تثريب عليها إذا هى لم تعرض فى حكمها إلى دفاع الطاعن الموضوعى الذى ما قصد به سوى إثارة الشبهة فى الدليل المستمد من تلك الأقوال، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا المقام يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ١٤٠٢ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/١/٥)

١٤٤- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مفاده أن ضابطى المباحث حال مرورهما لتنفقد حالة الأمن لاحظا أن

مقهى الطاعن يعمل على الوجه المعتاد بعد منتصف الليل فأتجهها إليه وشاهد المحكوم عليه الثانى وآخر يجلسان متجاورين وأمامهما الطاعن ممسكا «بجوزة» يقدمها إلى المحكوم عليه الثانى وشما رائحة مخدر الحشيش تنبعث من مجلسهما ويجوارهما منضدة عليها أحجار ثلاثة من الفخار وتعلو كل كمية من المعسل وقطعة صغيرة من مخدر الحشيش ورابع محترق فضلا عن الحجر المشتعل والذي كان يتعاطاه المتهم الثانى فقاما بضبط المتهمين وتبين من تقرير المعامل الكيماوية أن القطع التى تعلو الأحجار الثلاثة لمخدر الحشيش وأن غسالة الأحجار الثلاثة لمخدر الحشيش وأن غسالة الأحجار والجوزة بها آثار الحشيش، ودلل الحكم على ثبوت هذه الصورة لواقعة الدعوى كما اقتنعت بها المحكمة واستقرت فى وجدانها وصحة نسبتها إلى الطاعن بأدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية. لما كان ذلك، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون. لما كان ذلك، وكانت جريمة تسهيل تعاطى المخدرات تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال إيجابية - أيا كانت - يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد التعاطى، تحقيق هذا القصد، أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى المخدرات وتهيئة الفرصة لذلك، أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات، أيا كانت طريقة المساعدة، ويتحقق القصد الجنائى فى تلك الجريمة بعلم الجانى بأن فعله يسهل هذا التعاطى، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملايساتها على أى نحو يراه مؤديا إلى ذلك، مادام يتضح من مدونات حكمه توافر هذا القصد توافرا فعليا. لما

كان ذلك، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه سمح لأحد رواد مقهاه بتدخين المخدرات في «جوزة» دخان معسل، وأنه هو الذى كان يحمل «الجوزة» ويقوم بتقديمها لآخر وقت دخول رجال الشرطة وبجواره منضدة عليها أحجار فخارية بكل كمية من التبغ «المعسل» تملؤه قطعة من الحشيش، وكان هذا الذى أثبتته الحكم - بما ينطوى عليه من تحلل الطاعن من التزامه القانونى بمنع تعاطى المخدرات فى محله العام وتغاضيه عن قيام أحد رواد مقهاه بتدخين المخدرات تحت أنفه وبصره ثم تقديمه «جوزة» دخان المعسل له وهو على بصيره من استخدامها فى هذا الغرض - تتوافر به فى حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون، فإنه لا محل لما يحتاج به الطاعن من تخلف القصد الجنائى فيها، وهو ما لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع فى عقيدتها بشأنه ولا المجادلة فى تقديرها توافره أمام محكمة النقض، ويضحي النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول.

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١)

١٤٥- وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان عدم إفصاح الضابط عن إسم المرشد السرى الذى عاونه فى مهمته وسكوته عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل فى الدعوى، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلها المنزل التى تراها وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب، وإذا كان الأصل أنه متى أخذت

المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات الأول - الضابط سالف الذكر - فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تندير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينزع الطاعن في أن لها أصلاً ثابتاً بالأوراق، وكان مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه إلى أن التفتيش كان لاحقاً على صدور الإذن به إستناداً إلى مضي فترة كافية ما بين ساعة صدور الإذن والوقت التي تمت فيه إجراءات الضبط والتفتيش، وكان من المقرر أن الدفع بصور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي، فإنه يكفي للرد عليه اطمئنان محكمة الموضوع إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً بالأدلة التي أوردها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير قوي. لما كان ذلك، وكان الدفع بتلفيق التهمة أو عدم ارتكابها هو من قبيل الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل بحسب الأصل رداً صريحاً

بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها إياها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم ارتكاب الجريمة وتلفيقها له يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التي أوردتها مما لا يقبل معه إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٣٥١٤ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١)

١٤٦- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويق إصداره، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقة بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق، وكان مجرد الخطأ في محل إقامة الطاعن تحديدا في محضر التحريات - بفرض حصوله - لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحر مادام أنه الشخص المقصود بالتحرى والتفتيش كما أن خلوهذا الأمر من بيانات العميل الذي يتعامل معه الطاعن لا يقدح في جديتها، وكان الحكم قد أفصح بما أورده في مدوناته عن اطمئنانه أن

الطاعن هو الذى انصبت عليه التحريات وأنه المقصود فى الإذن الصادر بالتفتيش. فإن مجادلة الطاعن فى ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة، ولا ينال من ذلك أن الحكم لم يتقيد بتلك التحريات فى شأن قصد الاتجار الذى نفاه عن الطاعن، لأنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى التحريات ما يسوغ الإذن بالتفتيش، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز النبات المخدر كان بقصد الاتجار، دون أن يعد ذلك تناقضا فى حكمها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى، حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق. وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يودون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب، وهى متى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولا يجوز الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض، وكان من المقرر أن لرجل الضبط القضائى المنتدب لتنفيذ إذن النيابة العامة بالتفتيش تخير الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفى الوقت الذى يراه مناسبا، مادام أن ذلك يتم فى خلال المدة المحددة بالإذن، وإذ كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ إذ جرى

نصها بالآتي: «وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة سائلة الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى، وذلك مع تحمل نفقات الإعلان وإيداع مصاريف انتقال الشهود». فإن هذا النص صريح في وجوب قيام المتهم باعلان من يطلب سماعه من الشهود الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ السالف الإشارة إليه - على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى، مما لا يتصور معه أن يتوقف إعلانهم من قبله على تصريح من المحكمة، وإذ كان ذلك، وكان الطاعن لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون في الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للشهود الذين طلب إلى محكمة الجنائيات سماعهم، ولم يدرج أسماؤهم في قائمة الشهود. فلا تثريب على المحكمة إن هي لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم واطرحته لهذا السبب، ويضحي تعيب الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع غير سديد. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن عاب على النيابة العامة قصور معاينتها لمكان الضبط، ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص - دون أن ينفي انتقال وكيل النيابة المحقق لإجرائها، على النحو الذى يديه بأسباب الطعن - فلا يحل له من بعد أن يشير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة، مما لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم، ويكون النعى عليه فى هذا الصدد غير مقبول. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٤٩٠٩ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٥)

١٤٧- ومن حيث أن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه

أنه إذ دانه بجريمة احراز جواهر مخدر بقصد الإتجار قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال، ذلك أنه أطرح دفعه ببطلان إذن التفتيش لا بتناثه على تحريات غير جدية بما لا يسوغ اطراحه، والتفت عن دفعه ببطلان الإذن لصدوره عن جريمة مستقبله، كما التفت عن دفاعه القائم على عدم معقولية تصوير الضابطين لواقعة الضبط، وأغفل الرد على دفعه بتلفيق التهمة، وأعرض عما أثاره من دفاع بأن الضابط لم يجر تحريز المخدر المقول بضبطه قبل عرضه على النيابة العامة، وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جواهر مخدرة بقصد الإتجار التي دان الطاعن الأول بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ورد بقوله «وحيث أنه عن الدفع المبدى من محامى المتهم فى شقه المتعلق بالتحريات التي صدر إذن النيابة العامة بالتفتيش على ركيزة بها فهو غير سديد، إذ لا ينال من صحة الإذن عدم تضمن التحريات سوى إسم المتحرى عنه فلا يقدح فيها أو يفقدها مقومات جديتها خلوها من سن المتهم أو إسم شهرته مادام هو بذاته الشخص المقصود بالإذن، لما كان ذلك فإن المحكمة ترى فيما سطره النقيب..... ما يدل على كفاية ما بسطه من تحريات أمام النيابة العامة ويؤكد اقتناعها بجديتها والاطمئنان إليها بما يكفى لتسويغ ذلك الإذن وإصداره محمولاً عليها ويضحى الدفع ببطلانه مجرد ضرب من ضروب الدفاع لا يصادف صحيح القانون». لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل

الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق، وإذا كان القانون لا يوجب حتماً أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه مراقبة الأشخاص المتحرى عنهم أو أن يكون على معرفة سابقة بهم بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه من معلومات، وكان مجرد الخطأ في بيان الاسم الذي اشتهر به الطاعن أو عمره أو عمله أو محل إقامته في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن النعى على الحكم في هذا الشأن لا يكون سديداً. لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت في مدوناته أن النقيب..... قد استصدر إذن النيابة العامة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة فإن مفهوم ذلك أن الإذن صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، ومن ثم فإن الحكم إذ انتهى إلى رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الصدد غير قويم، لما كان ذلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات

مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلها المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولما كانت المحكمة في الدعوى المطروحة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة، وكان في اطمئنان المحكمة إلى شهادة الضابطين وأخذها بها ما يتضمن الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع بقالة عدم معقولية تصويرهما للواقعة. فإن النعى على حكمها في هذا الصدد لا يكون له محل. لما كان ذلك وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة، بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا، لما كان ذلك وكان من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٦، ٥٧، ٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن المخدر المضبوط مع الطاعن هو الذي عرض على النيابة العامة وجرى من بعد تحليله واطمأنت كذلك إلى نتيجة التحليل فلا تشريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك، ويكون منعى الطاعن في هذا الصدد غير قويم، لما كان ما تقدم فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٩٦٠٥ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/١٤)

١٤٨- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما

يجمل فى أنه أثناء وجود الضابطين شاهدى الإثبات فى كمين على الطريق الموصل من الحمودية إلى دسوق استوقفا سيارة أجرة للإطلاع على ترخيصها وعندما قدم قائدها - الطاعن الأول - رخصة تسييرها للشاهد الأول شاهد الطاعن الثانى - الذى كان جالسا فى المقعد الأمامى بجوار السائق - فى حالة ارتباك فطلب منه إبراز بطاقة تحقيق شخصيته فأفاد بأنه لا يحمل بطاقته، فطلب منه الشاهد الأول أن ينزل من السيارة للتحقق من شخصيته إلا أنه نزل من السيارة وحاول الفرار فأسرع اليه الضابط وأمسك به ثم قام بتفتيشه وقائيا، وأثناء التفتيش وضع الطاعن يده فى جيب سترته محاولا التخلص من شىء، ولاحظ الضابط أن بيده لفافة تحوى مخدر الحشيش فأمسك بيده وسقطت إحدى اللفافات على الأرض وقام الضابط بضبط اللفافات التى كانت بيد الطاعن والتقط اللفافة التى سقطت على الأرض وتبين أن تلك اللفافات جميعها تحوى مخدر الحشيش، وفى ذات الوقت كان الشاهد الثانى يقف بجوار الطاعن الأول وشاهده وهو يخرج لفافة من جيب سرواله تحوى مخدر الحشيش وألقاها بأرضية السيارة فقام الشاهد بالتقاطها وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعنين أدلة استمدها من أقوال الضابطين شاهدى الإثبات ومما ثبت من تقرير المعامل الكيميائية بمصلحة الطب الشرعى، وأورد مضمون هذه الأدلة بما يتفق وما أورده فى بيانه لواقعة الدعوى، ثم عرض لدفع الطاعن الأول ببطلان القبض والتفتيش وأطرحه بقوله.....كما أنه بالنسبة للمتهم الأول قائد السيارة وقد قام بالتخلص من المخدر بالقائه بأرضية السيارة أمام الشاهد الثانى فإن ذلك يكفى سنداً لقيام حالة التلبس باحراز ذلك المخدر ويكون القبض والتفتيش الذى وقع من الشاهدين تم وفقاً للقانون دون الحاجة إلى صدور إذن من النيابة العامة والتالى فإن الدفع يضحى فى غير محله وتقضى المحكمة برفضه. لما كان ذلك وكان من

المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها، أما السيارات المدة للإيجار - كالسيارة التي كان يقودها الطاعن الأول - فإن من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور، ولما كان تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سليم واستدلال سائغ وبما يتفق وحكم القانون إلى مشروعية ما قام به رجل الضبط القضائي من إيقاف السيارة التي كان يقودها الطاعن وأن حالة التلبس ترتبت على مشاهدة الضابط للمخدر عند تخلي الطاعن بالقائه في أرضية السيارة فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله، لما كان ذلك وكان المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلها المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطعن إليه بغير معقب، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، وكان تناقض الشهود أو اختلاف رواياتهم في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه، وإذ

كانت المحكمة فى الدعوى الماثلة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدهى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة من أن الطاعن قد تخلى اختيارا عن المخدر المضبوط وأوردت أقوالهما بما لا تناقض فيه فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فى أو مصادرة عقيدته فى شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله، لما كان ما تقدم فإن الطعن المقدم من الطاعن الأول يكون برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ١٠٩١٢ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٥/٥)

١٤٩- لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافياً لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ويكون منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يقدح فى سلامة الحكم ما يثيره الطاعن من عدم اتفاق أقوال شاهدهى الإثبات فى بعض التفصيلات - على فرض صحته -

مادام الثابت أنه حصل أقوالهما بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات ولم يركن إليها في تكوين عقيدته ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الخصوص ولا محل له.

(الطعن رقم ١٠٢٤١ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٤/٢٢)

١٥٠- وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مؤدية إلى مارتبه عليها، ثم عرض لدفاع الطاعن بشأن عدم توافر الركن المادى لجريمة إحراز المخدر ورد عليه بقوله: «أما ما أثاره الدفاع في شأن اختلاف الأوزان فإن مرده إلى اختلاف آلة الوزن التي أجرى عليها عمليات الوزن.....أما باقى ما أثاره الدفاع في شأن عدم وزن المخدر صافيا فإنها مجرد محاولات من الدفاع لبث الشك في يقين المحكمة، وذلك لأن وصف المادة بأنها مسحوق يؤكد أن لها كيانا ماديا ملموسا وليست مجرد تلوثات كما ورد بأقوال الدفاع». لما كان ذلك، وكان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادى محسوس أمكن تقديره. وإذن فمتى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تقرير المعمل الكيميائي أن بداخل اللفافة المضبوطة مسحوق من مادة الهيروين المخدرة، فإن هذا المسحوق ولو كان مجرد آثار دون الوزن كاف للدلالة على أن المتهم كان يحزر المخدر الكيميائي تحقيقا لدفاع الطاعن بشأن تحديد وزن المخدر صافيا ما دام أنه غير منتج في نفى التهمة عنه.

(الطعن رقم ١٣٤٢٥ لسنة ٦٧ ق- جلسة ١٩٩٩/٦/٧)

١٥١- لما كان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان

الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها وكان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة على السياق المتقدم فإن ذلك يحقق حكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك وكان المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع. وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض الرد على الدفع ببطالان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات سائفاً وكافياً في الإفصاح عن اقتناع المحكمة بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن ولا يغير من ذلك الخطأ في مهنة الطاعن أو صناعته مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الطاعن هو المقصود بالإذن ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مقبول. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناءً على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله «وحيث أنه عن الدفع ببطالان القبض والتفتيش بقالة حصولهما قبل صدور إذن النيابة العامة فمردود عليه بأن المحكمة تطمئن لأقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة ولثقتها في تلك الأقوال في أنها قاطعة على أن ضبط وتفتيش المتهم وما أسفر عنه من ضبط المخدر المضبوط حدث في الساعة ٣,١٥ بعد ظهر يوم ١٩٩٧/٨/٢٣ بناءً على إذن النيابة العامة الصادر مما يكون معه الدفع على غير سند من القانون مما يتعين رفضه» وكان ما رد به على الدفع سالف الذكر سائفاً لإطراحه فإن نعي الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس.

١٥٢- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال رئيس مباحث قسم دمياط ومعاونيه ومفتش مباحث القسم وما أوراه تقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات ورد عليه بقوله: «وحيث أنه عن الدفع بعدم جدية التحريات وانعدامها لخلوها من عمل المتهم وأنه يقيم بدائرة بندر دمياط وليس بدائرة مركز دمياط، فمن المقرر أن تقدير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى أقرتها عليه فلا يجدى المتهم نفيه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية مما لا يجوز معه مصادرة المحكمة - في عقيدتها أو مجادلتها - فيما انتهت إليه ولما كان الثابت من مطالعة محضر التحريات المؤرخ ١٩٩٩/٣/٢٤ والذي تطمئن إليه المحكمة أنه قد تضمن بيانات ومعلومات كافية عن شخص المتهم باسمه رابعياً واسم الشهرة ومنه ومحل إقامته وقد تأكدت هذه التحريات بمراقبة النقيب..... والملازم أول..... والمقدم..... في تاريخ سابق على صدور الإذن من أنه يحزر مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. ومن ثم تكون هذه التحريات قد اتسمت بالجدية والكفاية التي تسوغ للنسبة العامة إصدار الإذن بالضبط والتفتيش ومن ثم يضحي الدفع المبدى قائماً على غير سند من صحيح الواقع والقانون وهو ما يتعين رفضه وأن ما قدمه المتهم من مستندات لا تنهض دليلاً على أنه لا يقيم بالعنوان الوارد بمحضر التحريات ولا سيما أن الشاهد الأول قرر بجلسة المحاكمة أن المتهم يتردد على صهره بدائرة قسم دمياط كما أن

جهة صدور بطاقته العائلية مركز دمياط». لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفائتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفائتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في هذا الشأن فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وإذ كانت المحكمة - على ما سلف بيانه - قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته، وأطرحت المستندات المقدمة من الطاعن بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق، وكان الخطأ في محل إقامة الطاعن أو عدم إيراد مهنته بمحضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات، وكانت الأدلة في المواد الجنائية إقناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة القائمة في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا.

(الطعن رقم ٢٦٦٧٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٢/٤/١٨)

١٥٣- لما كان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع عن الطاعن بانتفاء علمه بكنه المادة المضبوطة ورد عليه بقوله أن المتهم قد حاول التخلص من الكيس الذي بداخله المخدر المضبوط بداخل علبتي الحلوى ومحاولته الفرار عند رؤيته لضابطي الواقعة فضلاً عن أن تفتيشه قد أسفر عن ضبط كمية أخرى من ذات المخدر وأن ما ضبط معه كمية كبيرة من نبات الحشيش المخدر (البانجو) وقد أكدت التحريات السابقة على عملية الضبط من إحرازه لمواد مخدرة فإن ذلك كافياً للدلالة على اتصاله بالمخدر المضبوط عن علم

وإرادة بكنه المادة المخدرة ويضحى الدفع قائماً على غير سند متعيناً رفضه. لما كان ذلك، و كان من المقرر أن تقصى العلم بحقيقة الجوهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورّد من الوقائع والظروف ما يكفى في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى، وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملابساتها - على النحو المتقدم - علم الطاعن بوجود النبات المخدر بعلبتي الحلوى داخل الكيس المضبوط فضلاً عن أن تفتيشه أسفر عن ضبط كمية أخرى من ذات المخدر، وردت بذلك على دفاعه في هذا الخصوص رداً سائغاً في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه توافراً فعلياً، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٦٦٧٥ لسنة ٦٩ ق- جلسة ٢٠٠٢/٤/١٨)

١٥٤- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله «أنه بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٩ وحوالى الساعة ٧:٢٠ مساءً وبالشقة ٤ بلوك ٥ مدخل ١ مساكن التركيب المثلث دائرة قسم حلوان تم ضبط وتفتيش المتهم بمدخل الشقة سكنه والسالف ذكرها وعثر بجيبه الأيمن والأيسر لبنتاله الذى يرتديه على لفافتين ورقيتين تحويان نبات الحشيش وكان ذلك بمعرفة النقيب الضابط بإدارة مخدرات القاهرة وذلك بناء على إذن صادر من النيابة العامة بناء على تحريات جديّة كافية تسوغ إصداره تفيد إحرازه لذلك النبات في غير الأحوال المصرح بها قانوناً». وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استقاهها من أقوال شاهد الإنبات ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر

أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة وتتوافر به جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وكان ذلك محققاً لحكم القانون، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من القصور في غير محله. لما كان ذلك، وكان لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في طعنه في شأن بطلان القبض عليه وتفتيشه لإنتفاء حالة التلبس طالما أن القبض والتفتيش على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - قد تم بناء على إذن من النيابة العامة - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بتلقيق الاتهام وبعدم صحة تصوير شاهد الإنبات للواقعة في قوله: «وحيث أن في شأن إنكار المتهم
..... الاتهام المسند إليه بمرحلتى التحقيق والمحاكمة والتشكيك في صحة الواقعة والدفع بتلقيق الإتهام من قبل محرر الضبط فإن ذلك كله من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل في الأصل رداً صريحاً عليها من المحكمة مادام الرد مستفاداً ضمناً من قضائها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها بمدونات حكمها ومحل ثقتها واطمئنانها هذا إلى أن الدفاع السالف بكافة أوجهه ورد مرسلًا غير مدعم بدليل وقصد به فحسب إثارة الشبهة والتشكيك في تلك الأدلة للتوصل من بقية الإتهام في محاولة للإفلات من العقاب بغير حق عما تردى فيه من إثم الأمر الذي يتعين معه الإلتفات عن هذه الأوجه من الدفع وعن شهادة شاهدى المتهم ومستنداته بعد أن اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشاهد بتحقيق النيابة العامة» وكان ما أورده الحكم فيما سلف كاف ويسوغ به الرد على ما أثير به من دفاع فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٧٢ ق- جلسة ٢٠٠٢/١٠/٣)

(ب) لافساد في الاستدلال:

١- إذا كان الحكم قد استخلص قصد الاتجار في جريمة إحراز المخدرات مما قاله «وقد دلت كمية الحشيش المضبوطة ووجوده مجزءاً إلى أجزاء عديدة وضبط المطواة التي أخرجها الضابط من جيب سرواله والتي ظهر من التحليل وجود قطع صغيرة من الحشيش عليها فضلاً عما شهد به الضابط عن المعلومات التي وصلت إليه عنه - كل ذلك يدل على أن إحراز الحشيش كان للاتجار ولم يقدّم أى دليل على أنه للتعاطى أو للاستعمال الشخصى» - فإن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون سائفاً بليماً في المنطق والقانون.

(الطعن رقم ٦٠٦ سنة ٢٤ق- جلسة ١٩٥٤/٦/٧)

٢- إذا كانت المحكمة قد اقتنعت بيقين جازم أن المتهمه هى صاحبة المخدر المضبوط بمسكنها وأنه كان فى حيازتها، وأوردت على ثبوت الواقعة فى حقها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه، فإن مكان ضبط المخدر من المسكن لا يغير من تلك الحقيقة.

(الطعن رقم ٦٤٦ سنة ٢٥ق- جلسة ١٩٥٥/١١/٧)

٣- إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطى لدى المتهم فى قوله «وترى المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس بكثير بالنسبة لشخص مدمن التعاطى وترجح أن المتهم كان يحزره لاستعماله الشخصى إذ أنه فضلاً عن أن سوابقه تدل على ذلك فإنه لو كان يتجر لأعد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر ولضبطت معه بعض هذه اللفافات أو آلة التقطيع كمطواة

وميزان الأمر المنتفى في الدعوى، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفي للتدليل على إحراز المخدر بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه.

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٦ ق- جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ سنة ٣ ص ٦٣٣)

٤- لما كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعنة هو مادة الحشيش فإن ما أورده من ذلك يكفي لتبرير قضائه بإدانة الطاعنة، ولا يعيبه إغفاله الإشارة إلى ما ورد بالتقرير من خلو جيب الطاعنة من آثار الحشيش، ولا على الحكم أيضا إن هو لم يرد على ما أثارته الطاعنة في هذا الشأن ذلك أنه فضلا عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط مع الطاعنة وجد مغلفا فإنه بفرض وجوده مجردا عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب.

(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ ق- جلسة ١٩٦٦/٣/٧ سنة ١٧ ص ٢٥٨)

٥- الأصل أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بضخامة كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها ومن ضبط أدوات تستعمل في تجارة المخدرات من ذلك ميزان ذو كفتين عثر بهما على آثار لمادة الأفيون ومدة علقت بنصلها فئات من مادة الحشيش، وهو تدليل سائغ يحمل قضاء الحكم، فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٨٢١ لسنة ٣٧ ق- جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ سنة ١٨ ص ١٢٤٧)

٦- إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها - وهو ما لم يخطئ الحكم

فى تقديره - ذلك أن ضآلة كمية المخدرات أو كبرها هى من الأمور الموضوعية التى تقع فى تقدير المحكمة، ومادامت هى قد اقتنعت للأسباب التى بينتها فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى أن الاحراز كان يقصد الاتجار فإن ما تشيره الطاعنة بدعوى القصور فى التسبب وفساد الاستدلال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة والقرائن التى كونت منها المحكمة عقيدتها وهو ما لا يصح إثارته أمام محكمة النقض.

١٠ الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣٨ ق- جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ سنة ١٩٦٤ ص ٨٦٤

٧- من المقرر أن الاتجار فى المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها. ولما كان الحكم قد عرض إلى قصد الاتجار واستظهره لدى الطاعن من حملة للزجاجة المحتوية على سائل الامفيتامين المخدر واحرازه للحقن والإبرة التى تستعمل فى الحقن بالمخدر، فضلا عما جاء بأقوال الرائد....وتحرياته من أن الطاعن يتجر فى هذا المخدر بحقن عملائه به، فإنه يكون قد دلل على هذا القصد تدليلا سائعا.

(الطعن ١٩٧٦ لسنة ٤٠ ق- جلسة ١٩٧١/٣/٢٨ سنة ٢٢ ص ٣٠٣)

٨- متى كان الحكم قد رد على أثر بجلسة المحاكمة بصدد إختلاف وزن الحرز فى تحقيق النيابة عنه فيما أثبتته تقرير التحليل بأن الحرز الذى أرسل للتحليل يحمل إسم الطاعن وخاتم وكيل النيابة الذى أجرى التحريز فإن هذا الرد سائغ أوضح به الحكم إطمئنان المحكمة إلى سلامة التحريز ويكون النعى بذلك على غير أساس.

(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤١ ق- جلسة ١٩٧١/١٠/١١ سنة ٢٢ ص ٥٣٦)

٩- أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابة هذا الطلب. ولما كان الحكم قد رد على طلب إرسال الكيس الذي ضبطت به المواد المخدرة إلى قسم أبحاث التزيف والتزوير لفحص ما عليه من بصمات بقوله «أن المحكمة لا ترى محلا لما طلبه الدفاع من إرسال الكيس الذي ضبطت به المواد المخدرة إلى قسم أبحاث التزيف لمضي مدة طويلة على الحادث، ولما هو ثابت من تداول هذا الكيس في العديد من الأيدي عقب الحادث سواء في يد الشهود أو المحقق، فإن هذا حسبها ليستقيم قضاؤها.

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٢/١٠/١ سنة ٢٣ص ٩٧٥)

١٠- إذا كان الحكم لم يعمل في قضائه على وجود آثار للمخدر في جيب صديري الطاعن فإنه لا يجديهِ النعى بعدم إرسال الصديري للتحليل إذ أنه فضلا عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط وجد مغلفا فإنه بفرض وجوده مجردا فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب.

(الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٢ق- جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ سنة ٢٤ص ١٠٢)

١١- لما كانت الطاعة (النيابة العامة) لا تجادل فيما انتهى إليه الحكم من قضائه ببراءة المطعون ضده على سند من بطلان القبض والتفتيش، وكان هذا البطلان يستطيل إلى كل ما ضبط مع المطعون ضده من مخدر نتيجة للإجراء الباطل، فقد توافرت للحكم السلامة، بغير حاجة إلى أن يتحدث إستقلالا على ما عثر عليه من فتات دون الوزن من المخدر بجيب سروال المطعون ضده لأنها تمثل بعض ما ضبط.

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٣ ق- جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ سنة ٢٤ ص ٥٦٨)

١٢- متى كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن من أنه لا يستساغ عقلا أن يخفى فى شرحه كمية المخدر المضبوطة، بأنه يطمن إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر الذى تم بواسطة طبيب المستشفى الذى شهد فى التحقيقات باستخراجه الخابورين المحتويين على مخدر الأفيون من شرح الطاعن، لا يتنافى مع الاقتضاء العقلى وطبيعة الأمور، فإن دفاع الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق- جلسة ١٩٧٤/٢/٢٥ سنة ٢٥ ص ١٩٥)

١٣- لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمالات ترجحت لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمن إليه مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله. لما كان ذلك، وكان يبين من مدونات الحكم أنه استخلص إنتفاء علم المطعون ضده الأول بوجود المخدر فى العمود الذى كان يحمله مما جاء على لسان بعض الشهود من رجال الضبط من أنه لم يظهر عليه أى انفعال وقت اكتشاف المخدر داخل العمود وأن تصرفه كان طبيعيا، وما رجحه بعضهم من أنه لم يكن يعلم بوجود المخدر داخل العمود وإنما كان يحترف حمل البضائع للتجار فى سبيل تخفيض الرسوم الجمركية المستحقة على تلك البضائع، وهى احتمالات يتسع لها مسلك المطعون ضده الأول وقت الضبط، فإن الطعن على قضاء الحكم ببراءة المطعون ضده الأول يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ ق- جلسة ١٩٧٤/٥/١٣ سنة ٢٥ ص ٤٦١)

١٤- لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم ترتب الإعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يوصل لإبلاغه فعلا إلى ضبط باقى الجناة، وكان الحكم قد عرض لما أثارته الطاعة فى شأن إعفائها من العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٨ سألغة الذكر ورد عليه بأن زعمها تسلمها الأنائب المضبوطة من آخر عينته لم يتحقق صدقه، وبالتالي لم يوصل إلى اتهامه وضبطه، إذ أنها أشهدت راكبة كانت معها فى الباخرة على واقعة التسليم هذه فلم تؤيدها، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم فى هذا الصدد.

(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٦ ق- جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ سنة ٢٧ ص ٧٥٧)

١٥- من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة، إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام الظاهر أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحمله، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال شاهدى الإثبات وسائر عناصر الدعوى مما يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بظروفها وبأدلة الإتهام فيها. خلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب التى أوردها فى قوله: وحيث أن المحكمة لا تطمئن إلى صحة تصوير الحادث على النحو الذى شهد به كل من الشاهدين سألفى الذكر إذ ليس من المتصور عقلا أن يعلم المتهم بقدم رجال الشرطة إلى البلدة ويخرج من منزله حاملا المخدر إذ لو صح ذلك فإنه لا يكون إلا دعوة لرجال الشرطة للقبض عليه وهو بداهة الأمر الذى لم يقصد إليه المتهم من خروجه من منزله عند شعوره بقدم رجال الشرطة خاصة وقد وصفوه بأنه من تجار المخدرات وكان فى

وسعه التخلص من المخدر إن صح أنه كان يحملها، وهى أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها. فإنه يكون بريئا من قالة الفساد.

(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٤٦ ق- جلسة ١٩٧٧/١/٣ سنة ٢٨ ص ٣٨)

١٦- من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإذ كانت المحكمة قد أفصحت عن عدم إطمئنانها إلى جدية التحريات التى بنى عليها أمر التفتيش - للأسباب التى حاصلها إشتغال محضر التحريات على جمع غفير من الناس مع خلوه من بيان محل إقامة أى منهم أو مهنته أو أى بيان آخر يفيد فى التحقق من شخصيته فضلا عن عدم الوصول إلى الاسم الكامل للمطعون ضده - ولم تر هى ثمة حاجة للرجوع إلى الضابط الذى أجرى التحريات فى هذا الشأن، سواء بسؤاله أو تقصى ما عسى أن يكون قد ورد بأقواله. لما كان ذلك، وكانت تلك الأسباب من شأنها أن تؤدى إلى مارتبته المحكمة عليها من إنتفاء الدلائل الكافية لتحديد شخصية المطعون ضده بإعتباره المعنى بالتحريات فإنه لا يجوز - من بعد - مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه.

(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٤٧ ق- جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ سنة ٢٨ ص ٦٣٦)

١٧- من المقرر أن القصد الجنائي فى جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز بأن المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة، والمحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أورده كافيًا فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحوزه مخدرا. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد

مؤدى أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن فى التحقيقات ونتيجة تقريرى
المعمل الكيماوى ومعمل البحوث الزراعية التى اطمأن إليها ووثق فيها
عرض لما دفع به الطاعن من نفى علمه بكنه النبات المضبوط ورد عليه
بقوله «أما بالنسبة لما قرره بشأن عدم علمه بكنه النبات المزروع فهو قول
مردود عليه بأن النبات منزرع بطريقة منظمة فضلا عن كثرة عدده ومن
تصنيعه له بعد جنيه وتجفيفه» وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه من
أدلة الثبوت وما ساقه ردا على دفاع الطاعن يسوغ إطراحه له و يكفى فى
الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة والحبات المصنعة منها،
فإن منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٨ ق- جلسة ١٩٧٨/٤/٩ سنة ٢٩ ص ٣٧٣)

١٨- إذ كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل
قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أن يقيمها على ما ينتجها، وكان
الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بضخامة
كمية المادة المخدرة المضبوطة وإلى ما اطمأن إليه من أقوال شهود الواقعة من
أن المتهم يتجر فى المواد المخدرة ولسابقة إتهامه فى قضايا مماثلة وهو تدليل
سائق يحمل قضاء الحكم فإن النعى عليه فى هذا الخصوص لا يكون له
محل.

(الطعن رقم ١٨٦٣ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/٥/٢٣)

١٩- لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل
محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها،
وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار فى قوله «وحيث أنه عن
قصد الاتجار المسند إليه فهو ثابت قبله من ضبطه والجريمة متلبسا بها

وأثناء قيامه بإجراءات بيع ذلك المخدر للمرشد السرى، وهو تدليل سائق من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند.

(الطعن رقم ٢٤٥٤ لسنة ٥٢ ق- جلسة ١٩٨٢/١١/١٠)

٢٠- وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى تصوير الطاعنة لواقعة الدعوى وحصل عناصرها وما سيق عليها من أدلة، وعرض لدفاع المتهم وإنكاره للتهمة ثم خلاص إلى تقرير البيان الذى عول عليه فى قضائه ببراءة المطعون ضده أخذا بما ارتاحت إليه المحكمة من أدلة فى قوله وحيث أن المحكمة بعد استعراضها لظروف الدعوى ووقائعها لا تطمئن إلى الاتهام القائم فيها بل ويساورها الشك فيه، ذلك أن الثابت من الأوراق والتحقيقات أن المتهم لم يكن متواجدا بمنزله وقت تفتيشه وأن زوجته هى التى كانت موجودة فقط وأن ضابط الواقعة قرر أنه بتفتيش حجرة نوم المتهم وجد كيسا من النايلون بالرف العلوى للدولاب الخشبي أسفل كومة من الملابس وبداخل هذا الكيس عشر على لفافة سلوفانية بها قطعة من مخدر الحشيش ومبلغ ثلاثة عشر جنيها وأن الدولاب كان مغلقا، وأنه عشر على مفاتيحه أسفل الوسادة التى على السرير الموجود بالغرفة، وبمواجهة زوجة المتهم بالمضبوطات أنكرت صلتها بالمخدر المضبوط وأقرت بملكيتهما للنقود التى وجدت بذات الكيس ومن المعروف أن استعمال المتهم وزوجته للدولاب الموجود بحجرة نومها سويا، فلا ينفرد أحدهما باستعماله وأنه فى متناول يدهما معا وليس أدل على ذلك من وجود مفاتيحه أسفل وسادة موضوعة على المخدع بتلك الحجرة وقت التفتيش وغياب المتهم عن المسكن ومن ثم فلا يمكن للمتهم أن يسطر سلطانه على مكان ضبط المخدر المضبوط خاصة وأن زوجته قد أقرت بملكيتهما

لنمبلغ الذى عثر عليه بذات الكيس الذى ضبط به المخدر، فضلا عن أن تحريات ضابط الواقعة لم تسلط على الزوجة حتى تكشف أمرها وعلاقتها بالمخدر المضبوط وبالتالي تضحي حيازة ذلك المخدر شائعة بين المتهم وزوجته». وانتهى الحكم إلى القضاء ببراءة المطعون ضده مع مصادرة المخدر المضبوط. لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكى تقضى له بالبراءة إذ أن مرجع الأمر فى ذلك إلى ما تطمئن إليه فى تقدير الدليل مادام حكمها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - قد اشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة وفطنت إلى أدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها، وزانت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرية والشك فى صحة عناصر الاتهام، ومادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله طالما كانت تلك الأسباب قد جاءت خالية من الخطأ فى القانون ومن عيوب التسبب، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه من نتيجة ولم يجانب التطبيق القانونى الصحيح فإن ما تنعاه النيابة العامة عليه فى هذا الصدد يعد نعيًا على تقدير الدليل وهو ما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان لا يصح النعى على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيهما وما يطمئن إليه مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٧٥٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٨)

٢١- من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها، وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق. كما أنه من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو من الأمور الموضوعية التى يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام استخلاصه مقبولا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وبالصورة التى استقرت فى عقيدة المحكمة واطمأن إليها وجدانها من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط سواء فى جيب سترته أو فى مخزنه وحيازته له بقصد الاتجار إستنادا إلى كبر حجم المخدرات المضبوطة وتنوعها فضلا عن ضبط ميزان وسنج معدنية وسكين وورق تغليف وهى أدلة سائغة لها - بما لا يمارى فيه الطاعن - أصولها بالأوراق وتتفق والاقتضاء العقلى والمنطقى، وخلصت إلى أعمال حكم القانون صحيحا، الأمر الذى تنحسر معه عن الحكم قالة القصور فى التسيب أو الفساد فى الاستدلال، وينحل ما يشيره الطاعن فى هذا الشأن إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل واستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٥٥ ق- جلسة ١٩٨٥/٥/٥)

٢٢- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها، عرض للدفع بطلان إذن التفتيش لعدم بيان الإختصاص الوظيفى والمكانى لمصدره فى قوله :«أنه عن الدفع الأول بطلان إذن التفتيش لكون وكيل

النيابة مصدر الإذن لم يحدد إختصاصه الوظيفي أو المكانى، فإنه من المقرر أن صفة مصدر الإذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الإذن بالتفتيش، مادام أن المحكمة قد أوضحت أن من أعطى الإذن كان مختصا بإصداره، والمبرة فى ذلك إنما تكون بالواقع، وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة، لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق، أن الرائد..... رئيس مباحث منوف سطر محضر تحرياته المؤرخ ١٩٨٥/١٠/٧ والذى أورد فيه أن تحرياته قد أسفرت عن أن المتهمه تتجر فى المواد المخدرة، وتذيل هذا المحضر بإذن من السيد وكيل النيابة، وكان الذى تولى التحقيق فى هذه الدعوى هو السيد/..... وكيل نيابة منوف وذلك حسب الثابت فى محضر التحقيق بالنيابة، ومن ثم يكون قد ثبت للمحكمة وتحقق لها أن السيد وكيل النيابة مصدر إذن التفتيش هو وكيل نيابة منوف المختص مكانيا بإصدار الإذن، ومن ثم يضحى الدفع غير قائم على سند ويتعين رفضه وهو من الحكم كاف لحمل قضائه برفض هذا الدفع، ذلك بأنه ليس فى القانون ما يوجب على مصدر إذن التفتيش أن يبين فيه إختصاصه الوظيفي والمكانى، إذ العبرة فى ذلك عند المنازعة تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى حين المحاكمة والحكم، وإذ كان الحكم قد استظهر - على السياق المتقدم - إختصاص وكيل النيابة العامة مصدر الإذن بالتفتيش وظيفيا ومكانيا بإصداره، فإن النعى عليه فى هذا الشأن، يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/١٥)

٢٣- لما كان للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون

غير سديد.

(الطعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/١٥)

٢٤- إذ كان الحكم قد استدل على حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها وتبيح تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة وأورد تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافرها وبطلان القبض والتفتيش قوله: «أما عن الدفع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش فمردود بأن الثابت بالأوراق على لسان شاهد الإنبات الذي اطمأنت المحكمة إلى أقواله أن المتهم هو الذى تخلى عن لفافة المخدر التي كانت بيده طواعية واختيارا عند رؤيته ضابط الواقعة ومن قبل أن يتخذ الأخير معه ثمة إجراء وأن الضبط والتفتيش لم يحصل إلا بعد أن قام ضابط الواقعة بالتقاط لفافة المخدر سالفة الذكر وفضها وتبين ما بداخلها فيكون القبض والتفتيش صحيحين لأن المتهم هو الذى أوجد حالة التلبس بعمله هذا وبحصولهما - القبض والتفتيش - بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها، وهو رد كاف وسائغ ويتفق وصحيح القانون، ومن ثم يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى - حسبما تقدم - إلى أن ضابط الواقعة لم يقبض على الطاعن إلا بعد أن التقط لفافة المخدر وفضها وتبين ما بداخلها، فإن نعى الطاعن على الحكم تعويله على أقوال الشاهد سالف الذكر رغم عدم استطاعته تبين ما تخويه لفافة المخدر يكون على غير سند، لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٩)

٢٥- ومن حيث أن البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أحاط

بواقعة الدعوى وألم بظروفها، فيما أورده من أقوال شاهد الإثبات - الملازم أول..... بإدارة البحث الجنائي بمديرية أمن الجيزة وحصل من بين ما حصله من أقواله أن المطعون ضده الثانى قد أقر له بإحراز الخدر الضبوط بقصد الاتجار - أقام قضاء براءة المطعون ضدهما -، - على تشككه فى أقوال الشاهد - المار ذكره - وذلك فى قوله «وحيث أن المحكمة لا تطمئن لدليل الإسناد الوحيد وهو شهادة ضابط الواقعة، وفضلا عن ذلك، فإن تصويره للواقعة لا يلقى تصديقا من المحكمة، فمن الصعب تصور هرب الشخص الذى كان جالسا مع المتهمين، وقد كانت المسافة بينه وبين القوة نافهة، كما أنه إذا أمكن تصور هربه بسهولة فكان الأولى بالمتهمين سلوك مسلكه والإفلات من الجريمة، هذا إلى أن حالة التلبس كانت منعدمة، فلا يوجد ما يدعوها إلى الإعلان عن جريمتها والدخول تحت طائلة العقاب دون سبب، وترى المحكمة أن للواقعة تصويرا آخر أمسك الشاهد عن ذكره إضفاء للشرعية على تصرفه». لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه حسب محكمة الموضوع أن تتشكك فى إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى ببراءته، مادامت قد أحاطت بواقعة الدعوى عن بصر وبصيرة، وخلا حكمها من عيوب التسبيب، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى مبلغ اطمئنانها فى تقدير الأدلة، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقض بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بعناصر الدعوى، وألمت بأدلة الثبوت فيها، وأن الأسباب التى ساققتها من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها من شك فى صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضدهما، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من سكوته عن مناقشة الإعراف الصادر من المطعون ضده الثانى..... - للضابط لا يكون له محل، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت، مادام قد داخلتها الريسة والشك فى عناصر

الإثبات، ولأن في إغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها، لم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضدهما، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٤٢٣٨ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٨٩/٢/١٥)

٢٦- ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر وأقرص دوائية بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم أغفل دفاع الطاعن القائم على عدم معقولية تصوير الضابط للواقعة وعلان إجراءات القبض والتفتيش للتعسف في اجرائهما لدخول المسكن دون سبق الطرق على بابه وتلفيق التهمة بدس المخدر له، كما لم يعرض للمواد الأخرى - التي أثبت التحليل أنها ليست مواد مخدرة، ولم يدلل تدليلا كافيا على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن وأخيرا فإن الطاعن تمسك بوجود إختلاف في الوزن بين ما أرسل من المضبوطات للتحليل وما تم تحليله إلا أن الحكم لم يرد على دفاعه بما يسوغ إطراحه مما يمييه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر وأقرص دوائية بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية. لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة

فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابطين وصحة تصويرهما للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة لا يكون له محل. لما كان ذلك وكان من المقرر أن لما مورى الضبط القضائى إذا ما صدر إليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها ماداموا لا يخرجون فى إجراءاتهم على القانون، ويكون لهم تحين الظروف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفى الوقت الذى يرونه ملائما مادام أن ذلك يتم فى خلال الفترة المحددة بالإذن. لما كان ذلك وكان التفتيش الذى قام به الضابط فى هذه الدعوى مأذونا به قانونا فإن له أن يجريه بالطريقة التى يراها محققه للهدف منه بما فى ذلك مفاجأة الطاعن فى أى مكان وزمان مادام أنه إلترم الحدود التى تضمنها إذن النيابة ومن ثم فلا تشريب عليه إن هو دخل منزل الطاعن دون سبق الطرق على بابه ويكون ما يثيره فى هذا الخصوص غير سديد. لما كان ذلك وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة - إستنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم - ومن ثم فإن النعى فى هذا الصدد يكون فى غير محله. لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها وفى إغفالها لبعض الوقائع ما يفيد إطراحها لها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التى اعتمدت عليها فى حكمها. ومن ثم فلا محل لما ينعه الطاعن على الحكم لإغفاله الوقائع التى أشار إليها

بأسباب طعنه. لما كان ذلك وكان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها، وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار فى قوله «وحيث أنه عن قصد الاتجار فهو متوافر فى حق المتهم بما جاء بالتحريات وما شهد به شاهد الإنبات ومن ضبط المتهم بناء على إذن النيابة العامة محرزا لكمية من مخدر الهيروين موضوعه فى لفافات عدة (عشرين لفافة) وزنت قائما ٣٦٣ جرام وضبط سبع سرينجات ملوثة بأنار لذات المخدر يقوم بحقن عملائه المدمنين بها مما يستبين منه توافر هذا القصد بأن المتهم يتجر فى المواد المخدرة» وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى إن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار فان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى التسبب لا يكون سديدا. لما كان ذلك وكان الحكم قد رد دفاع الطاعن بخصوص اختلاف وزن المخدر بين ما أرسل من المضبوطات للتحليل وما تم فى قوله «ونرد على ما أثاره بشأن وزن المخدر المضبوط المرسل للمعمل الكيماوى فإن الفرق البادى فى هذا الوزن ٣ جم (٦٤٥٠٠ جم - ٦٤٢ جم) (٢٦٣ جم وزن لفافة + ٢٧ جرام وزن ٢ كيس بلاستيك + ٩٩ وزن الكيس الخارجى والأكياس الفارغة - لا يعدو فى تقدير المحكمة أن خطأ ماديا فى عملية الوزن وفى أثناء إجراءات التحريز التى تولاها وكيل النيابة المحقق ولم يثبت على نحو ما أن ثمة عبثا قد لحق بالأحراز أو ما أرسل منها إلى المعمل مما لا يغير من اطمئنان المحكمة إلى سلامتها فضلا عن إطمئنانها إلى أدلة الثبوت السالف بيانها وكفايتها لإدانة المتهم وكان جدل الطاعن والتشكيك فى أن ما تم ضبطه غير ماتم تحليله إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع فلا يجوز مجادلته أو مصادرتها فى هذا الشأن. ولا يغير

من ذلك أن يكون الحكم قد أخطأ في بيان فارق الوزن بين ما أرسل من المخدر المضبوط للتحليل وماتم تحليله بالفعل إذ أن هذا الخطأ بفرض وجوده لم يكن له أثره في منطقته ولا في النتيجة التي انتهى إليها. ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٢٣٣٨٤ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/٤/١٥)

٢٧- ومن حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحرازه جوهرًا مخدرًا «حشيش» بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لطول مدة سريانه مما ينم عن أنه صدر لضبط جريمة لم تقع بالفعل ويجعله إجراءً من إجراءات التحري بدلالة أنه لم ينفذ إلا بعد يومين من تاريخ صدوره وانقطاع صلة الطاعن بنشاطه في الاتجار في المواد المخدرة منذ أمد بعيد إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع بما لا يصلح رداً، والتفت عن دفاعه القائم على عدم معقولية واقعة الضبط وعدم توافر أركان جريمة الاتجار في حقه. هذا إلى أنه استدل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن إستناداً إلى كمية المخدر المضبوط على الرغم من ضآلتها وعدم العثور على آثار المخدر بالمطواة المضبوطة فضلاً عن أن جزءاً ضئيلاً من المواد المضبوطة هو الذي أرسل للتحليل وثبت أنه مادة مخدرة وبقي الجزء الأخير الكبير ولا دليل في الأوراق على أنه جوهر مخدر، وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن التحريات السرية التي قام بها شاهد الضبط بالإشتراك مع مفتش قسم

مكافحة المخدرات بمحافضة الشرقية دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة وبعد استئذانه النيابة العامة في ضبطه وتفتيشه وتفتيش مسكنه انتقل برفقة الشرطى السرى المرافق له إلى ذلك المسكن حيث قام بضبط الطاعن وأجرى تفتيشه فعثر بجيب جلابيه الأيمن على خمس قطع مغلفة من الحشيش وقطعة أخرى عارية ومطواة قرن غزال وبمواجهة الطاعن بالمضبوطات أقر بملكيته لها، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه - على هذه الصورة - فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط والشرطى السرى المرافق له وبما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك وكان الحكم بعد أن رد على دفع الطاعن ببطالان إذن التفتيش لايتناه على تحريات غير جدية عرج على الدفع ببطالان هذا الإذن لاعتباره من قبيل إجراءات التحرى ولصدوره عن جريمة لم تقع بالفعل ورد عليه فى قوله « وحيث أنه بالنسبة للدفع ببطالان الإذن باعتباره إجراء تحرى فمردود بأن التحريات جاءت كافية لاطمئنان النيابة العامة ومسوغة لإصدار الإذن على نحو ما سلف أى أن الإذن جاء مسبوقا بإجراء التحرى وليس وسيلة له، ومن ثم يكون الدفع على غير سند صحيح من القانون» فإن هذا الذى ذهب إليه الحكم صحيح فى القانون ويسوغ به الرد على دفاع الطاعن، ذلك بأنه من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تأذن فى إجراءاته فى مسكن المتهم أو فيما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جناية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والامارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت

فى مدوناته أن الضابط شاهد الواقعة استصدر إذن النيابة العامة بالتفتيش بعد أن دلت تحقيقاته التى قام بها بالإشتراك مع مفتش قسم مكافحة المخدرات بمحافظة الشرقية على أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة الأمر الذى يكفى لتبرير إصدار الإذن قانوناً، ولا يؤثر فى سلامته أن يكون قد صدر لمدة محددة لأن ذلك يكون إعمالاً لحق النيابة العامة فى مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهدداً بالتفتيش إلى وقت يتجاوز الوقت المحدد هذا فضلاً عن أن لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ إذن النيابة العامة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لإجرائه بطريقة مثمرة وفى الوقت الذى يراه مناسباً مادام أن ذلك يتم فى خلال الفترة المحددة بالإذن. لما كان ذلك، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط والشرطى السرى المرافق له وصحة تصويرهما للواقعة، فإن ما يثيره الطاعن فى ذلك إنما ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل. وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض ولا على الحكم إن هو التفت عن الرد على دفاعه الموضوعى، ويكون النعى عليه فى هذا الشأن فى غير محله. لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى يتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار، فإ ما يثيره الطاعن بدعوى التفات الحكم عن الرد على دفاعه فى هذا الشأن لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان إحراز المخدر

بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها هي من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير المحكمة، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والتى لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن إحراز كمية المخدر المضبوطة كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور فى استظهار هذا القصد لا يكون سديدا. أما ما يثيره الطاعن من أن جانبا كبيرا من المواد المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الإستناد إلى مقداره فى معرض التدليل على قصد الاتجار فهو لا يعدو فى حقيقته أن يكون منازعة موضوعية فى كنهه بقية المواد المضبوطة التى لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٢٣٣٨٢ لسنة ٥٩ق- جلسة ١٥/٤/١٩٩٠)

٢٨- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن، فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد

الدفع يبطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلها بالأوراق فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ولا محل له. لما كان ذلك وكان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها. وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار واستظهره في قوله «وحيث أنه عن قصد الاتجار فهو قائم في حقه ومتوافر من احرازه أربعة عشر لفافة حوت كل منها على مخدر الهيروين فضلا عن تحريات ضابط الواقعة وما أسفر عنه من أنه يتجر في المخدرات وهو أمر قد اطمأنت إليه المحكمة» وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقرير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن حيازة الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار فإن ما يثيره بدعوى الفساد في الاستدلال لا يكون سديدا.

(الطعن رقم ٦٠٦٤٩ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/١٢/١٦)

٢٩- لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، كما أن وزن أقوال الشهود وتقديره مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب، وأن لها في سبيل ذلك أن تعول على أقوال شهود الإثبات التي اطمأنت إليها ، وأن تعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى أقوال شاهد الإثبات وصحة تصويره للواقعة، فإن النعى عليه

فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض.

(الطعن رقم ٦١٣٤٦ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩١/١/٨)

٣٠- لما كان إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام أنه يقيمها على ما ينتجها، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر قصد الاتجار فى حق الطاعن بقوله «وحيث أنه عن قصد الاتجار فى حق المتهم ونقلها لحساب آخرين بهذا القصد فإنه لامراء فى ثبوته فى حق المتهم مادام أن المحكمة قد اطمأنت فى هذا الشأن إلى تحريات الشاهد الأول وهذا فضلا عن كبر حجم الكمية المضبوطة فضلا عن إطمئنانها إلى رواية الشاهدين سالفى الذكر من أن المتهم قد اعترف لهما صراحة بأنه يقوم بنقل المخدرات لحساب آخرين وأن واقع الحال والقرائن قاطعة فى أنه يقوم بنقلها بقصد الاتجار إذ لا يقبل قيامه بنقلها بغير هذا القصد نظرا لكبر حجم الكمية المضبوطة». وكان الحكم فى بيانه واقعة الدعوى واستظهاره علم الطاعن بالمخدر المضبوط قد أورد على النحو المار ذكره ظروف واقعة الضبط وملابساتها، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الظابطين شاهدى الإثبات قررا بتحقيقات النيابة أن الطاعن اعترف عند مواجهته بالمخدر المضبوط باحرازه لنقله إلى أحد التجار، فإنه ينحسر عن الحكم عيب القصور فى بيان واقع الحال والقرائن والإسناد إلى مالا أصل له فى الأوراق فى مقام التدليل على قصد الاتجار، ولا ينال من ذلك ما ورد بشهادة الضابط... أمام المحكمة أنه يتذكر أن الطاعن عند سؤاله عن اللفافة المضبوطة أجابه بأنها ورقة تحوى لحما، لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تأخذ بقول للشاهد فى مرحلة من مراحل الدعوى دون

أخرى، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن فساد التدليل على قصد الاتجار يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٣/٣/١٩٩١)

٣١- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض ورد عليه بقوله «وحيث إنه عن الدفع ببطلان القبض فمردود بأنه لما كان الثابت من أقوال مأمور الضبط أن المتهم كان ممسكاً بنرجيلة وعليها حجر فخارى به كمية من التبغ يعلوها قطعة المخدر ويقوم بتقديمها لآخر حاملاً مصفاة بها الفحم الذى يستخدم فى عملية التعاطى وهى حالة ظاهرة وفى مكان عام تتوافر معها حالة التلبس». وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغ ويتوافر به حالة التلبس بجريمة تسهيل تعاطى المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن رقم ١٧٥٦٥ لسنة ٦١ق- جلسة ٥/٥/١٩٩٣)

٣٢- من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة لذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر، كما أن لها أن تزن أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تظمن إليه فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها فى حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها مادام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقاً فى ناحية من أقواله وغير صادق فى شطر منها مادام تقدير الدليل موكولاً إلى إقتناعها وحدها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة التناقض والفساد فى الاستدلال

يكون ولا محل له.

(الطعن رقم ١٧٥٦٥ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/٥/٥)

٣٣- لما كانت حيازة المخدر ونقله بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها. وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار واستظهره فى قوله أنه عن قصد النقل والاتجار فلما كان الثابت أن المتهم قد ضبط أثناء قيادته لسيارته وبها مخبأ سرى أسفل الباب الأيسر الأمامى لا يمكن للغير الوصول إليه يضع فيه المخدرات المضبوطة وكانت كمية المخدر تزن كيلو جرامين ومائتان وعشرين جراما وقد ثبت من تحريات الشرطة والتي تطمئن إليها المحكمة أن المتهم يقوم بالنقل والاتجار فى المواد المخدرة، فإنه يكون قد ثبت بيقين أن المتهم يحوز المواد المخدرة بقصد النقل والاتجار. وكانت المحكمة قد اقتنعت فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى التى لا تخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى أن حيازة الطاعن للمخدر ونقله كان بقصد الاتجار ودلل الحكم على ذلك تدليلا سائفا فإن النعى عليه فى هذا الصدد يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٢٨٢٢ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٨٢/٢/١٢)

٣٤- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الدليل المستمد من التحريز لاختلاف الوزن ورد بقوله أن إجراءات التحريز وقعت سليمة مبرأة مما يؤثر فى صحتها إذ الثابت من تقرير المعامل أن الحرز أرسل إليها فى ١٩٩٦/٣/١٠ وليس فى ١٩٩٦/٤/١ كما ذهب إلى ذلك دفاع المتهم وأن النتيجة وصلت إلى النياية فى ١٩٩٦/٤/١ وعن القول بالخلاف فى الوزن - على فرض صحته - فغير مؤثر فى سلامة الإجراءات وتطمئن

الصدى الذى تم ضبطه هو الذى تم تحريزه، ذلك أن جدل الطاعن والتشكيك فى أن ما تم ضبطه غير ما تم تحريزه وإرساله للمعامل الكيماوية إن هو إلا جدل فى تقدير الدليل المستمد من أقوال ضابطى الواقعة وفى عملية التحليل التى اطمأنت إليها محكمة الموضوع - على السياق المتقدم - فلا يجوز مجادلتها أو مصادرتها فى عقيدتها فى تقدير الدليل وهو من إطلاقاتها.

(الطعن رقم ١٦١١٣ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٩/٢/١٧)

المحكمة أن هذا الحرز بذاته هو الذى كان يحوى المخدر المضبوط» لما كان ما تقدم فإن ما ساقه الحكم كافيا ويسوغ اطراح الدفع به لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع متى اطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهت إليها - كما هو واقع الحال فى هذه الدعوى - فلا تشرب عليها إن قضت فى الدعوى بناء على ذلك ويكون جدل الطاعن والتشكيك فى انقطاع الصلة بين المادة المخدرة وبين ما جرى عليها التحليل جدل فيما اطمأنت إليه محكمة الموضوع وهو ما لا يجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فيما اطمأنت إليه بشأنه، وما لا يقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض، ويضحي النعى بخصوصه غير قويم.

(الطعن رقم ٢٦٤٥٨ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/١٤)

٣٥- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره المدافع عن الطاعن بشأن وجود اختلاف بين ما تم ضبطه من مخدر وما تم تحليله وكذا اختلاف الصديري المضبوط عن ذلك الذى تم تحريزه وارساله إلى معامل التحليل ورد عليه فى قوله وحيث أنه عما أثاره الدفاع من تشكيك حول الصديري الذى ضبط به المخدر فقد ثبت من تحقيقات النيابة العامة أنه بتجربة وضع المخدر فى جيبى الصديري الجانبيين فقد استقر فيهما، وبالنسبة لما أثير حول ما لاحظته النيابة العامة من أن الصديري قصير نسبيا على المتهم فإنه لا يؤثر على ثبوت ضبط المخدر به وقت أن كان المتهم يرتديه وهو التصوير الذى اطمأنت المحكمة إلى حدوثه. أما الخلاف فى وزن المخدر فهو خلاف طفيف لدرجة لا تكاد تذكر لا ينال من ثقة المحكمة واطمئنانها إلى وقوع الجريمة وسلامة إسنادها إلى المتهم وأن الأحرار المضبوطة لم تصل إليها يد العبث» وهو رد سائق أوضح به الحكم اطمئنان المحكمة إلى أن ماتم ضبطه من مخدر هو الذى تم تحليله بالفعل وأن

(ج) لا خطأ في الإسناد ولا مخالفة للثابت بالأوراق:

١- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال ضابط قسم مكافحة المخدرات الذي باشر عملية الضبط والتفتيش ومن تقرير المعامل الكيماوية، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولها معينها الصحيح من الأوراق. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها، بما يفيد إطراحها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما ثبت لديه من انبساط سلطانه على المخدر المضبوط، تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي والمنطقي، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم من أقوال شاهد الإثبات، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات، كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتنتها المحكمة واقتنعت بها، ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شاهد الإثبات.

(الطعن رقم ٤٥١٧ لسنة ٥١ ق- جلسة ١٩٨٢/١٢/١٠)

٢- لما كان الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق، وتتفق والإقتضاء العقلي، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد. هذا فضلا عن أنه متى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تقرير التحليل أن التلوثات التي وجدت بالمطواة التي ضبطت بيد الطاعن هي لمخدر الحشيش، فإن هذه الآثار - ولو كانت دون الوزن - كافية للدلالة على أن المتهم كان يحزر المخدر، ذلك أن القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المخدرة، والعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٥٢ق- جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

٣- إذ كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقته، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من أن صنج الميزان الثلاث وجدت ملوثة بآثار المخدر حالة أن التقرير أشار إلى تلوث واحدة منها فقط مادام أن ما أوردته الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطقته ولا في النتيجة التي انتهى إليها.

(الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ق- جلسة ١٩٨١/١١/٤)

٤- من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائفاً، وكان من المقرر أيضاً أن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى، فإنه لا تثريب على المحكمة إذا هي اطمأنت إلى صحة تصوير الضابط للواقعة بفرض صحة ما يقوله الطاعن من أنها كانت قد قضت ببراءة شقيقه الذى ضبط بدوره فى حفل العرس لمحاولة الضابط نفسه إضفاء حالة التلبس لواقعة الدعوى المقامة على هذا الأخير. لما كان ذلك، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض. عليها، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص للأسباب السائفة التى أوردها أن الطاعن قد ألقى وهو على مقربة من شاهد الإثبات علبة كبرت التقطها الأخير وإذا قام بفضها تبين احتوائها على جوهر المخدر، فإن منعى الطاعن على الحكم بالفساد فى الاستدلال ينحل إلى جدل موضوعى حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرتها فى شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها، وكان ما يثيره الطاعن بشأن ما أورده الحكم على لسان الضابط من واقعة ارتباك الطاعن وتخليه فى هذه الحالة عن العلبة المضبوطة وقول الطاعن أن الضابط لم يحدد ما إذا كان هذا الارتباك قد وقع قبل الإلقاء أم بعده، فهو مردود بأنه بفرض وقوع الحكم فى هذا الخطأ فإنه ورد بشأن قول لم يكن قوام

جوهر الواقعة التي اعتنقها ولا أثر له في منطق الحكم واستدلالة على إحراز الطاعن للمخدر المضبوط، ومن ثم فإن حالة الخطأ في الاسناد لا يكون لها محل.

(الطعن رقم ٢٥١٤ لسنة ٥٤ ق- جلسة ١٩٨٤/١٢/١٠)

٥- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها و ساق على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها إستمدها من أقوال المقدم والرائد..... ومن تقرير المعامل الكيماوية عن فحص المخدر والصديري المضبوطين. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها، وكان ما يثيره الطاعن من وجود إختلاف في أقوال الضابطين شاهدي الإثبات بشأن من قام منهما بإمساكه قبل تفتيشه - بفرض حصوله - لا أثر له في جوهر الواقعة التي اعتنقها الحكم ومنطق استدلاله على تفتيشه وضبطه محرزا للمخدر المضبوط وبالتالي تنحسر عن الحكم حالة الخطأ في الإسناد.

(الطعن رقم ٥٨١٠ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٩/٢/١)

٦- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات و اقرار الطاعن في محضر جمع الإستدلالات وتحقيقات النيابة العامة بأنه القائم فعلا على زراعة الأرض

محل الضبط، ومن معاينة النيابة وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وهى أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم مالم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإدانة الطاعن على ما أثبتته إستنادا إلى ما أورده من أدلة سائغة من أنه الزارع للنبات المخدر المضبوط، وكانت استعانة الطاعن فى ذلك بولديه لا ينفى مسؤوليته عن الجريمة إذ يستوى أن يكون قد زرع النبات المخدر بنفسه أو مستعينا بآخرين، فإن ما ينعاه من مخالفة الحكم للثابت بالأوراق فيما أسند قوله إلى العمدة والشيخ من أنه يقوم بالزراعة بمفرده لا يكون له محل لأن ذلك بفرض صحته لم يكن له أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهت إليها.

(الطعن رقم ٦٠٦٦٢ لسنة ٥٩ق- جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٠)

٧- من المقرر أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها، وكان ما يثيره الطاعن من وجود خلاف بين ما أثبتته الحكم على لسان الشاهد الأول وبين أقواله فى التحقيقات حول الحالة التى كانت عليها قطع المخدر المضبوط، فإنه بفرض وقوع الحكم فى هذا الخطأ، فإنه ورد بشأن أقوال لم تكن قوام جوهر الواقعة التى اعتمدها ولا أثر له فى منطق الحكم واستدلالة على إحراز الطاعن للمخدر المضبوط، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ فى الإسناد.

(الطعن رقم ٧٠٥٣ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩١/١٠/٨)

٨- من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطقته، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من أن عدد قطع المخدر المضبوط ثلاث قطع وليس قطعتين مادام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر فى منطقته ولا فى النتيجة التى إنتهى إليها.

(الطعن رقم ١١٧٥٤ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/٣/١٦. س ٤٤ ص ٢٧٥)

٩- من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها ولا يؤثر فى هذا النظر إختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحال فى أقوال الشاهد الثانى إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول وكان البين من أقوال شاهدى الإثبات بمحضر جلسة المحاكمة أنها تتفق فى جملتها مع ما استند إليه الحكم منها ولم تختلف إلا فى واقعة إبلاغهما بواقعة ضبط الطاعن. لما كان ذلك، وكانت إحالة الحكم فى أقوال الشاهد الثانى إلى أقوال الشاهد الأول رغم الإختلاف فى تلك الجزئية غير مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها وكانت أقوال شاهدى الإثبات متفقة فى أن الطاعن قد أحرز المخدر المضبوط ومن ثم فلا يعيب الحكم ما شابه من خطأ فى الإسناد فى هذه الجزئية.

(الطعن رقم ٣٠٨٠ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/٣/١٧. س ٤٨ ص ٣٧٣)

١٠- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب إلى الطاعن صدور اعتراف مستقل عنه وإنما عول فى قضائه على أقوال

الضباط الثلاثة الذين قاموا بالضبط بما تضمنته من إقرار الطاعن لهم بحيازة المخدر المضبوط في سيارته بقصد الاتجار ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ولا يعدو ما يثيره في هذا الشأن أن يكون محاولة للتشكيك في صحة إقراره للضباط الثلاثة بما ينحل ذلك إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/١/١٨. س ٤٩ ص ١١١)

(د) لا تناقض:

١- متى كان الحكم قد أبان فى وضوح صلة المتهم بالجواهر المخدر وعلمه بحقيقته واستبعد قصد الاتجار أو التعاطى فى حقه، ثم استطرد إلى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين، فإن ذلك لا يعيب الحكم طالما أن النقل فى حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مady من قبيل الأفعال المؤتممة التى ساققتها المادة من (حيازة أو إحراز أو شراء أو تسليم أو نقل) أو انتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة ولا ينطوى على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطرد من الحكم غير موثر فى حقيقة الواقعة التى استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه.

(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦ سنة ١٣

ص ١٨٧)

٢- لما كان محور التحريات لإصدار الإذن بالتفتيش هو شخص الطاعن وليس سيارته وصدر الإذن بناء عليها، فإن الخطأ فى بيان نوع وسيلة النقل لا يصلح وجهاً للنعى على جدية التحريات التى انصبت أصلاً على اتجار الطاعن فى المواد المخدرة وأنه كان بسبيل نقل كمية منها، ولا يعيب الحكم الخلاف الظاهر بين محضرى التحريات وضبط الواقعة فى خصوص نوع السيارة التى كان قد أعدها الطاعن لنقل المواد المخدرة طالما أن ما أثبتته الحكم فى مدوناته لا أثر للتناقض فيه ولا تثريب عليه إن هو لم يعرض لهذا التعارض مادام قد استخلص الإدانة بما لا تضارب فيه، ولا عليه إن هو التفت عن الرد على دفاع الطاعن فى هذا الصدد الذى استهدف به النيل من إذن التفتيش مادام أن الطاعن أو المدافعين عنه لم

يشيرون بجلسة المحاكمة دفعا بهذا المعنى .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٥ ق- جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ سنة ١٦ ص ٦٤٣)

٣- إن التناقض الذى يعيب الحكم ، هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وإذا كان ما تقدم وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد خلصت فى غير تناقض إلى ثبوت جريمة إحراز الطاعن لجوهر الحشيش بقصد التعاطى فإن استطراد الحكم إلى الإشارة إلى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات، لا يقدح فى سلامته مادام هو قد أورد مادة العقاب فى القانون الواجب التطبيق.

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٩ ق- جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ سنة ٢١ ص ٤٥٤)

٤- من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ الإذن بالتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز الجوهر المخدر للمتهم ، ولا ترى فيها ما يقتنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون أن يعد ذلك تناقضا فى حكمها.

(الطعن رقم ١٢١١ لسنة ٤٥ ق- جلسة ١٩٧٦/٥/٣١ سنة ٢٧ ص ٥٦٩)

٥- من المقرر أن المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهرا عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة إختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك. وقد تكون المصادرة وجوبية

يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذه في مواجهة الكافة، ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - والتي طبقها الحكم سليما في حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة. فإن المحكمة إذا لم تقض بمصادرة النقود المضبوطة - والتي لا تعد حيازتها جريمة في حد ذاتها - رغم ما استدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الإتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له في مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شرائه بقصد الاتجار لا تكون قد جانبت التطبيق القانوني الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعه الطاعن من دعوى التناقض.

(الطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٤٧ ق- جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ سنة ٣٠ ص ٢٥٨)

٦- وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره في حق المطعون ضده بقوله «أن المحكمة لا تقتنع بأن الإحراز كان لهذا القصد فلم يضبط المتهم وهو يبيع المخدر لآخرين ولم يصدر من المتهم إقرارا بأن إحرازه للمخدر كان بقصد الاتجار فيه وانتهى الحكم إلى اعتباره محرزا بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي». لما كان ذلك وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال شاهد الإثبات - كما هي قائمة في الأوراق - ثم ساق ما قصد إليه في اقتناعه

من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفى قيام التناقض، فإن ما تثيره الطاعنة -
النيابة العامة - فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥٣ق- جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧)

٧- وحيث أنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى
تحصيله واقعة الدعوى وأقوال شاهد الإثبات الأول أن الطاعن يتجر فى المواد
المخدرة إلا أنه يبين منه فى معرض استظهاره للقصد من الإحراز أنه عرض
له ونفى قصد الاتجار فى قوله: «أن الأوراق خلت مما يشايح هذا القصد
خاصة وأن المتهم لم يضبط فى حالة تنفيذ إيجاره فى تلك المادة فضلاً عن
عدم ضبط مطواة مما يقطع بها المخدر أو ميزان مما يستعمل فى وزنه أو غير
ذلك مما يستعمل عادة فى تجارة المخدرات»، لما كان ذلك، وكان التناقض
الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت
البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وكان البين من
أسباب الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأقوال شاهد الإثبات
الأول كما هى قائمة بالأوراق ثم أورد ما قصد إليه من اقتناعه من عدم
توافر قصد الاتجار بما ينفى قيام التناقض، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا
الشأن يكون فى غير محله، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على
غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ١٣٧٣ لسنة ٥٥ق- جلسة ١٩٨٥/٦/٩)

٨- وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان
المطعون ضده بجريمة «إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو
الاستعمال الشخصى» قد شابه التناقض فى التسبيب، ذلك أنه أورد فى
تحصيل الواقعة وأقوال شاهدى الإثبات أن المطعون ضده يتجر فى المواد

المخدرة ثم عاد ونفى قصد الاتجار إستنادا إلى أن ظروف الدعوى وملاساتها لا ترشح للاطمئنان إلى توافره، وأن تحريات المباحث لا تكفى للاقتناع بقيامة، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه، أنه أورد في تحصيله واقعة الدعوى وأقوال شاهدي الإثبات أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة، إلا أنه يبين منه في معرض استظهاره القصد من الإحراز أنه عاد ونفى قصد الاتجار بقوله «وحيث أنه عن قصد الاتجار فلا ترى المحكمة من ظروف الدعوى وملاساتها ما يرشح إلى الإطمئنان على توافره في حق المتهم ولا تكفى تحريات المباحث على الاقتناع بقيامة في حقه، كما أن المحكمة لا تطمئن إلى ما قرره شاهدي الإثبات من إقرار المتهم لهما بأن إحرازه للمخدر كان بقصد الاتجار» وانتهى إلى اعتبار المطعون ضده محرزا بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي. لما كان ذلك وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أى من الأمرين قصدته المحكمة، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأقوال شاهدي الإثبات كما هي قائمة في الأوراق ثم أورد ما قصد إليه من اقتناعه بعدم توافر قصد الاتجار بما ينفي قيام التناقض فإن ما تثيره الطاعة في هذا الشأن يكون في غير محله.

(الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/٨)

٩- وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى أدلة الثبوت فيها عرض لقصد الاتجار ونفى توافره في حق المطعون ضده بقوله: «وحيث أنه عن قصد المتهم من إحراز المخدر المضبوط فإن

الأوراق جاءت خلوا من دليل يقينى على أنه كان بقصد الاتجار، ولا يجرىء فى ذلك مجرد قول رجل الضبط، لأن المتهم لم يضبط وهو يبيع أو يبتاع، كما لم يضبطه وهو يبيع أو يبتاع، كما لم يضبط معه آلات قطع أو أدوات وزن» وانتهى الحكم إلى اعتباره محرزا بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى. لما كان ذلك، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة. وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال رئيس القسم ووكيله كما هى قائمة فى الأوراق، ثم ساق ما قصد إليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينفى قيام التناقض، فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الشأن فى غير محله.

(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٥٧ ق- جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)

١٠- لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بإدانة الطاعن للأسباب السائفة التى أوردتها وعرض للإتهام الموجه للمتهمين الآخرين وقضى بتبرئتهما لما ساقه من أسباب بما لا تناقض فيه، وإذ كان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من إختصاص محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر، وإذ كانت قد اطمأنت إلى أقوال الشهود وأخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة

للطاعن وحده دون المتهمين الآخرين اللذين قضت ببراءتهما، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عدها لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى، فإن ما يثيره الطاعن من حالة التناقض في التسبب لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها، وهو ما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٣٠٢٩ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٨/١٠/٥)

١١- لما كانت منازعة الطاعن - بما سبق أن تناوله الدفاع عنه بمحضر الجلسة - عن ذكر إرسال المطواة ضمن الأشياء المرسلة إلى المعمل الكيماوى ثم إغفال تقرير التحليل إثبات وجودها ضمن الحرز قد حققت المحكمة أمره وأثبتت بعد فض الحرز والتأكد من سلامة أختامه أن المطواة كانت ضمن ما أرسل للمعمل الكيماوى وتم تحليله ثم خلصت إلى أن عدم إشارة تقرير المعمل إلى وجودها كان سهواً، فإن معاودة الطاعن المنازعة في ذلك بدعوى التناقض تكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٥٨٠٧ لسنة ٥٨ ق- جلسة ١٩٨٩/١/١٨)

١٢- لما كان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يسوغ إصدار الإذن بالضبط والتفتيش ويكفى لإسناد واقعة إحراز المخدر للمتهم، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٨٩/١/١٨)

١٣- لما كان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من شئون محكمة الموضوع وحدها وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها تلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم آخر، كما أن لها أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها فى حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب الحكم مادام يصح فى العقل والمنطق أن يكون الشاهد صادقا فى ناحية من أقواله وغير صادق فى شطر منها ومادام تقدير الدليل موكولا إلى إقتناعها وحدها، وإذ كان الحكم قد أنصح عن اطمئنانها للأدلة التى دان الطاعن على مقتضاها، فلا يعيبه من بعد أن يقضى ببراءة متهمين آخرين إستنادا إلى عدم اطمئنان المحكمة لأقوال شهود الإثبات فى حقهم للأسباب التى أوردها فإن ما يثيره فى هذا الصدد يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ٤٣٥١ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٨٩/٣/١٤)

١٤- لما كان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وكان الحكم قد اعتنق صورة واحدة لواقعة الدعوى مؤداها أن الطاعن والطاعنة الأخرى وآخرين قد شكلوا تنظيما عصائيا لجلب المواد المخدرة إلى البلاد ثم ضبط الطاعن والطاعنة الأخرى لدى وصولهما مطار القاهرة ومعهما المخدر الذى اشترك التنظيم فى جلبه ثم ساق الحكم أدلة الثبوت التى استمد منها عقيدته بما لا تناقض فيه فإن النعى على الحكم بالتناقض فى التسبب لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٤٣٥١ لسنة ٥٨ق- جلسة ١٩٨٩/٣/١٤)

١٥- لما كان التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه وإن ضمن مدوناته شيوع حيازة مسكن الطاعن الذى ضبط به جزء من المخدر بين هذا الأخير والمتهمين السابع والثامن إلا أنه خلص إلى إنسباط سلطان الطاعن وسيطرته على باقى الجواهر المخدرة التى ضبطت فى متجره وخزائنه الحديدية، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون فى غير محله، هذا فضلا عن إنتفاء مصلحته فيما يثيره فى شأن المخدر المضبوط بالمسكن مادام وصف التهمة التى دين بها يبقى سليما لما أثبتته الحكم من مسؤوليته عن المخدر المضبوط فى متجره.

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩١/٣/٦)

١٦- لما كان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى أقوال الضابط ما يكفى لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدرة إلى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإتجار دون أن يعد هذا تناقضا فى حكمها، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

(الطعن رقم ١٥٧٨٣ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٢/١/٢٢)

(والطعن رقم ٢٠٧٨٢ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٢/٥/٦)

١٧- لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده

المحكمة، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال شاهد الإثبات كما هي قائمة في الأوراق، ثم أورد ما قصد إليه في إقتناعه من عدم توافر قصد الإجتار لدى الطاعن، بما ينفي قيام التناقض، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٦٤٥٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩٢/٢/٥)

١٨- لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعنة تتجر بالمادة المخدرة، وإن أورد على لسان الضابطين شاهدي الإثبات أن الطاعنة تتجر بالمواد المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق، ثم أورد بعد ذلك ما قصد إليه في إقتناعه من عدم توافر قصد الإجتار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حق الطاعنة، فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعياً للقصد من الحيازة والإحراز يتأى عن قالة التناقض في التسبب، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت بعضها الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة وهو مالم يتردى الحكم فيه، ومن ثم كان هذا النعى غير سديد.

(الطعن رقم ١٩٨٤٠ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٠/١٩ ص ٤٨ ص ١١٢٣)

١٩- لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وإن أورد على لسان الضابطين شاهدي الإثبات أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق، وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في إقتناعه من عدم توافر قصد الإجتار أو التعاطي في حق الطاعن، فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعياً للقصد من الحيازة يتأى عن قالة التناقض

فى التسبب، ذلك أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبتها الآخر، ولا يعرف أى من الأمرين قصده المحكمة وهو ما لم يترد الحكم فيه ومن ثم كان هذا المنع غير سديد.

(الطعن رقم ٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣ س. ٤٨ ص ١٤٠٣)

٢٠- لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد فى بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمواد المخدرة وإن أورد على لسان الضابط شاهد الإثبات أن الطاعن يتجر بالمواد المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت كما هى قائمة فى الأوراق وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى حق الطاعن فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعياً للقصد من الإحراز ينأى عن حالة التناقض فى التسبب، ذلك أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة وهو ما لم يترد الحكم فيه ومن ثم كان هذا النعى غير سديد.

(الطعن رقم ٥٠٤٢ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٤/١٢ س. ٤٩ ص ٥١٨)

٢١- لما كان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بمالها من سلطة تقديرية من أن ترى فى أقوال ضابط الشرطة ما يسوغ إجراءات الضبط ويكفى لإسناد واقعة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر للمتهم، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن الإحراز أو الحيازة كان بقصد الاتجار، دون أن يعد ذلك تناقضاً فى حكمها، متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى أقوال شهود الإثبات كمسوغ لصحة الإجراءات وإسناد واقعة حيازة وإحراز المخدر للطاعنين ولكنه

لم ير فيها ما يقنعه بأن الحيابة والإحراز كانا بقصد الإبتجار، وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تظمن إليه وإطراح ما عدها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١١٧٨٨ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/٥/١٨)

٢٢- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز وحيابة مخدر بغير قصد الإبتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابطين شاهدى الإثبات وما ثبت من تقرير التحليل، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى فى تحريات وأقوال الضابط ما يكفى لإسناد واقعة إحراز وحيابة النبات المخدر للطاعن ولا ترى فيها ما يكفى لإسناد واقعة إحراز وحيابة النبات المخدر للطاعن ولا ترى فيها ما يقنعه بأن هذه الحيابة وذلك الإحراز كانا بقصد الإبتجار، دون أن يعد ذلك تناقضاً فى حكمها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله. لما كان ذلك، وكان تناقض أقوال الشهود - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وكانت المحكمة - فضلاً عن ذلك - قد عرضت لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن وأطرحته فى منطق سائق، مما يكون معه هذا الوجه من النعى غير سديد. لما كان ذلك، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن ما نقله الحكم المطعون فيه بشأن أقوال الشاهد الأول بتحقيق النيابة له صداه وأصله الثابت بالتحقيقات، فإن

ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد لا يكون له محل، بما تنحل معه منازعته فى سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة فى الدعوى إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو ما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن فى شأن اختلاف ما كان يرتديه من ملابس وقت الضبط عنها عند مناظرة النيابة العامة له وأطرحه والتفت عنه اطمئناناً منه لما أفصحته عنه أدلة الثبوت السائغة التى أوردها من أن الطاعن كان مرتدياً - وقت الضبط - للبنطال الترغ الذى تم ضبط نبات الحشيش المخدر بالجيب الأيمن له، وهو ما يكفى لإقتناع المحكمة بصورة الدعوى الصحيحة، حسبما استخلصتها من أقوال الضابطين التى اطمأنت إليها وأخذت بها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٤٢٩٤ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٣)

٢٣- لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وكان من حق المحكمة أن تعمل فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عدها ومن سلطتها أيضاً أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإجتار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى متى بنت ذلك على

إعتبارات سائغة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أظهر اطمئنانه لتحريرات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإجتار، وأقام تقديره فى ذلك على ما يسوغه، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٧٥٩٣ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/١١)

٢٤- لما كان من المقرر أن الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية بنصاب معين فى الشهادة، وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه طالما أن له مأخذه الصحيح فى الأوراق، كما أن سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل فى الدعوى، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سليماً. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تعمل فى تكوين عقيدتها على ما نجاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه، ومن سلطتها التقديرية أيضاً أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعه بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإجتار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى متى بنت ذلك على إعتبارات سائغة، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى التحريات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش وبكفى لإسناد واقعة حيازة وإحراز الطاعن للمخدر ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإجتار به وانتهى

فى منطق سائغ إلى استبعاد قصد الإجتار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى فى حق الطاعن فإن دعوى التناقض لا يكون لها محل .

(الطعن رقم ٢٧٥٩٤ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٤/١١)

٢٥- لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة، وكان من حق المحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عدها ومن سلطتها أيضاً أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإجتار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى متى بنت ذلك على إعتبارات سائغة، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أظهر إطمئنانه للتحريات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفى أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإجتار، وأقام تقديره فى ذلك على ما يسوغه، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو جداولاً موضوعياً لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٩٠٥٢ لسنة ٦٧ ق- جلسة ٢٠٠٠/٥/٩)

٢٦- لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث يثبت البعض ما ينفيه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة . لما كان ذلك وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد استندت إلى سرعة السيارة كمبرر للاستيقاف على خلاف ما يدعيه الطاعن وأطرح الحكم ما قرره الضابط فى أقواله بمسافة توقف السيارة وتقرير جداول

السرعة. فإن ذلك لا يعد تناقضا ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من تدنّي في الحكم يكون في غير محله. لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب من المحكمة ندب خبير فليس له من بعد أن ينعى عليها قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه ولا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع إن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها. ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة. فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بقالة أن الضابط اختلق حالة التلبس لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٢٩٨٦ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٣/١٠/٢٠٠٠)

٢٧- ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعنين بهما وأورد على ثبوتيهما في حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم منها كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما أستخلصته المحكمة، وكان ذلك محققا لحكم القانون - كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - وهو الحال في الدعوى

المطروحة- وكان الحكم قد أفصح عن مواد القانون التي أخذ بها الطاعن الثالث، فإن منعاهم فيما تقدم يكون على غير أساس. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعنين يتجرون بالمادة المخدرة إذ أورد على لسان الضباط شهود الالابات أن الطاعنين يتجرون بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي في الأوراق وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه في اقتناعه من عدم توافر قصد الإيجار أو التعاطي في حق الطاعنين الأول والثاني وأستبعد الطاعن الثالث - من هذه التهمة - فإن ذلك يكون إستخلاصا موضوعيا للقصد من الإحراز ينأى عن قالة التناقض في التسبيب، ذلك أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يشبه البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة وهو ما لم يتردى الحكم فيه ومن ثم كان هذا النعى غير سديد. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد عن الطاعن الثالث تهمة إحراز مواد مخدرة ودانه بجريمة مقاومة قوات الشرطة القائمة على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات فلا مصلحة له فيما ينعاه الحكم من عدم قضائه ببراءته من جريمة إحراز مواد مخدرة ولا يقبل له ما يثيره في هذا الصدد.

(الطعن رقم ١٠٣٣٣ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/١٤)

٢٨- لما كان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضباط ما يكفى لإسناد واقعة حيازة وإحراز الجوهر المخدر لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الأمر كان بقصد الإيجار دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير المعمل الكيمائى أن المضبوطات عبارة عن أجزاء نباتية خضراء اللون وأنها لنبات الحشيش المخدر وأنها تحتوى على

المادة الفعالة له فإن الحكم إذ انتهى إلى إدانته بجريمة إحراز نبات الحشيش فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٠٨٩٣ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/١١/٢٠)

٢٩- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى أتبع ذلك ببيان واف لأقوال الشاهد الأول وذلك خلافاً لما ادعاه الطاعن فإنه ينحسر عنه دعوى القصور فى التسبيب. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان أوجه أخذها بما اقتنعت به، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه، ولا يؤثر فى هذا النظر إختلاف الشهود فى بعض التفصيلات التى لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ماعداها دون أن يعد هذا تناقضاً فى حكمها، فلا ضير على الحكم من بعد إحالته فى بيان أقوال الشاهدين الثانى والثالث إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فى هذا أن يكون الشاهد الثانى لم يشترك فى إجراء التحريات التى أجراها الشاهد الأول - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه التفت عن هذه التفصيلات مما ينحسر عن الحكم أيضاً دعوى القصور فى التسبيب فى هذا الشأن. لما كان ذلك وكان التناقض هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى

الأمرين قصده المحكمة، وكان من حق المحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه ومن سلطتها أيضاً أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإلتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي متى بنت ذلك على إعتبارات سائفة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أظهر اطمئنانه للتحريات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الإلتجار وأقام تقديره في ذلك على ما يسوغه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذي حكم بمقتضاه، إلا أن القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التي أخذ الطاعن بها فإن ما أورده يكفى في بيان مواد القانون الذي حكم بمقتضاه بما يحقق حكم القانون. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون.

(الطعن رقم ٣٥٠٨١ لسنة ٦٩ق- جلسة ٢٠٠٢/٥/٢)

٣٠- لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد فى بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر فى المواد المخدرة، وإن أورد على لسان الضابط - شاهد الإثبات الأول - أنه بموجهة الطاعن بالمواد المخدرة أقر بإحرازها بقصد الإتجار، إلا أن البين من أسبابه أنه حصل واقعة الدعوى وأورد مؤدى أقوال شاهدى الإثبات كما هى قائمة فى الأوراق، ثم ساق ما قصد إليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الإتجار فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعياً للقصد من الإحراز ينأى عن حالة التناقض فى التسبب ذلك أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يشته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وهو ما لم يتردى الحكم فيه ومن ثم كان هذا النعى من الطاعن غير سديد.

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٦٣ ق- جلسة ٢٠٠٣/١/٢٦)

٣١- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز نبات الحشيش المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها وأقام عليها فى حقه أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يشته البعض الآخر، ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وكان للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها فى سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداها، ومن سلطتها التقديرية أيضاً أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقتنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى متى بنت ذلك على

إعتبارات سائغة، ولذا كان الحكم المطعون فيه قد ألتزم هذا النظر وأظهر
اطمئنانه إلى انتحريات كمسوخ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم يرى
فيها وفي أقوال الضبط محررها ما يقنعه بأن إحراز الطاعن للمخدر كان
بقصد الإجبار - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فإن ما يثيره الطاعن
في هذا الخصوص فضلاً عن انعدام مصلحته في إثارتها لا يعدو أن يكون
مجادلة موضوعية لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض، ومن ثم فإنه ينحسر
عن الحكم دعوى التناقض في التسبب ويكون منعى الطاعن في هذا
الشأن لا محل له.

(الطعن رقم ٥٥٦١ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٣/٣/٩)

(هـ) لا مخالفة للقانون ولا خطأ في تطبيقه:

١ - لما كانت زراعة نبات الخشخاش وإحرازه فى أى طور من أطوار نموه محرما بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ومعاقبا عليه بمقتضى المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون، وكان الحكم المطعون فيه رد ردا صحيحا على ما ابداه الدفاع عن المتهم من أن الحيازة لا تنصرف إلا إلى النبات بعد قطعة، بأن هذه التفرقة لا سند لها من القانون الذى جاء خاليا من التخصيص، وكان الثابت من الحكم أن نبات الخشخاش وجد مزروعا بكثرة فى حقل المتهم وأنه هو الذى كان يباشر شئون هذه الزراعة بنفسه - بعد صدور القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ولو أن زرعه كان قبل ذلك - لما كان ذلك وكانت جريمة إحراز نبات الخشخاش التى وجهتها المحكمة إلى المتهم هى من الجرائم المستمرة، فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانة المتهم بوصف أنه هو الذى زرع الخشخاش المضبوط وأنه مالكة ومحرزه هو تطبيق صحيح للقانون لا خطأ فيه.

(الطعن رقم ٥٧٠ سنة ٢٤ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٥٤)

٢ - من المقرر قانونا أن للمأمورى الضبطية القضائية إذا ما صدر اليهم إذن من النيابة بإجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك بطريقة بعينها، ماداموا لا يخرجون فى إجراءاتهم على القانون. فلا تثريب على الضابط المنتدب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الإذن من طرق باب منزل الطاعن والإعلان عن شخصيته ثم النظر إلى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين علة ما سمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه فى مسلك المتهم، ولما كان الحكم لم يعول بصفة أصلية فى القضاء بالإدانة على دليل مستمد من قيام حالة التلبس

بالجريمة حال إرتكابها كما شاهدها الضابط، بل على ما أسفر عنه التفتيش المأذون بإجرائه من ضبط المخدر فى حيازة الطاعن. فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال فى غير محله.

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٢ق- جلية ٢٨/١٠/١٩٦٣ سنة ١٤ص ٧١٥)

٣- من المقرر أن الخطأ القانونى فى الحكم القاضى بالبراءة لا يعيبه مادام أن قاضى الموضوع قد عول فى تكوين عقيدته بتبرئة المتهم على عدم إطمئنانه إلى صلتته بالمخدر بعد أن أُلْم بأدلة الدعوى ووزنها ولم يقتنع وجدانه بصحتها مما لا يجوز معه مصادره فى اعتقاده.

(الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٤٠ق- جلسة ٢١/٢/١٩٧١ سنة ٢٢ص ١٦٨)

٤- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذى أسفر عن ضبط الجوهر المخدر فى مخابى سرية بها أعدت لذلك، تم داخل الدائرة الجمركية وبعد إبلاغ رجال الجمارك بما دلت عليه التحريات السرية لرئيس وحدة مكافحة المخدرات بالميناء من أنه يحوز جواهر مخدرة وأشياء مهربة أخرى يخفيها بجسمه وأمتعته وسيارته، وكانت اللجنة التى شكلت لإجراء هذا التفتيش برئاسة وكيل جمرک الركاب وعضوية بعض مأمورى الجمارك وضابط الشرطة وميكانيكى بالجمرك، وأنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن بعض أعضاء اللجنة لم يكونوا من مأمورى الضبط القضائى فإن لوكيل جمرک الركاب أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائى ماداموا يعملون تحت إشرافه - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - وإذا نتج عن التفتيش الذى أجرى دليلاً يكشف عن جريمة جلب جوهر

مخدر، فإنه يصح الإستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على إعتبار أنه نتيجة لإجراء مشروع قانونا، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون في رفضه للدفع.

(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ق-جلسة ١٩٧٣/٢/٥ سنة ٢٤ ص ١٣٠)

٥- إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشاهد استصدر إذن النيابة بالتفتيش بعد أن دلت تحرياته على أن الطاعن يتجر في المخدرات ويقوم بترويجها ويحتفظ بأجزاء منها في مسكنه، فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة، وإذا انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيش، وليس عن جريمة مستقبلية، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٤٤ق-جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٢ سنة ٢٥ ص ٨٧٦)

٦- مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن القانون لم يرتب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهاما ايجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ من ذلك القانون باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متمم بالجدية فلا يستحق صاحبه الإعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالاعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة.

ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص للأسباب السائغة التي أوردها إلى توافر الجدية في إبلاغ المتهم - المطعون ضده - عن المساهمين معه في الجريمة وأن عدم ضبط من أبلغ عنهم لا يرجع إلى عدم صدق الإبلاغ بل إلى تقاعس السلطات وهي من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع، فإن ما انتهى إليه الحكم من إعفاء المتهم من العقاب يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطعن رقم ٢٥٩٨ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/٤/١)

٧- لما كان الحكم فيما اعتنقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن حبوب الدواء المضبوط والغير مدرج بالجداول الملحقة بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات أن الطاعن قد حصل عليها لخلطها بالأقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها ليقوم ببيعها مما يحق له ربحاً أكبر، وكان قانون العقوبات قد نص في الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه على أنه «يجوز للقاضى إذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها، وهذا كله بدون إخلال بحقوق الغير حسن النية» فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة لتلك الحبوب والتي ليست من المواد المخدرة وكذلك للنقود يكون قد أصاب صحيح القانون من بعد ما أورده واستقام تدليله عليه من إستعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالأقراص المخدرة واتجاره فيها ويغدو النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد.

(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ق- جلسة ١٩٨١/٥/٣١)

٨- لما كان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو

عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم تناسب العقوبة التي أوقعها عليه وموجبات الرأفة التي عامله بقسط منها يكون في غير محله، هذا فضلا عن أن العقوبة المقررة بها - وهي الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات - هي الحد الأدنى للعقوبة المقيدة للحرية الذي يجوز النزول إليه بالنسبة لجريمة الاتجار في المواد المخدرة طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل عند إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات.

(الطعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/١٥)

٩- لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعة وإن أشار إلى أن أقوال الشهود سمعت في غيبة المتهم ولم تواجه بهم، إلا أنه لم يطلب من المحكمة اتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص، فإن ما أثارته الطاعة بوجه طعنها لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة ولا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم، لما هو مقرر من أن تعيب التحقيق الذي تجرّبه سلطة التحقيق الابتدائي، لا تأثير له على سلامة الحكم، فإذا أجرت النيابة تحقيقا في غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه، والأصل أن العبرة عند المحاكمة بالتحقيق الذي تجرّبه المحكمة نفسها، ومادام لم يطلب الدفاع منها استكمال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائية من نقص أو عيب، فليس له أن يتخذ من ذلك سببا لطلب نقض الحكم إذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة، هو إلى محكمة الموضوع وحدها، فمتى كانت قد استرسلت بثقتها إليها واطمأنت إلى

صحتها ومطابقتها للحقيقة، فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها.

(الطعن رقم ٢٧٦٦ لسنة ٥٦ ق- جلسة ١٩٨٦/١٠/١٥)

١٠- لما كان القانون لم يبين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة وأن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره - كما هو الحال في الدعوى المطروحة بالنسبة لفتات مخدر الحشيش المضبوط في مسكن الطاعن - فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون في غير محله فضلا عن عدم جدواه لأنه ليس من شأنه أن يتفنى عن الطاعن حيازته لكمية الحشيش المضبوط في مسكن إبنته فمسئوليته الجنائية قائمة عن حيازة هذا المخدر بغض النظر عما ضبط في مسكنه قل ما ضبط منه أو كثر لأنه لم يكن لإحراز فتات مخدر الحشيش أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بأن إحراز فتات المخدر لا عقاب عليه.

(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨١/٣/١٩)

١١- لما كان قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بتعديل إختصاص نيابة مخدرات القاهرة المعمول به إعتبارا من أول يناير سنة ١٩٨٠ والذي نص في مادته الأولى على إختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له والجنح المرتبطة بها وجعل

إختصاصها شاملا لما يقع بدائرة محافظة القاهرة هو قرار تنظيمى لم يسلب النيابات العامة إختصاصها العام ولم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانونا لها وليس من شأنه سلب ولايتها فى مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر خاصة وأن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح فى أصله فى إختصاص النيابات العامة بها، وكان الإذن بالتفتيش يصح إذا صدر من عضو النيابة العامة لينفذ فى نطاق إختصاصه المكاني - وهو مالا يمارى فيه الطاعن - فان الحكم المطعون فيه إذ خلص فى قضائه إلى إختصاص وكيل نيابة حلوان بإصدار إذن التفتيش لا يكون قد خالف القانون فى شئ وبالتالي فلا محل لما يثيره الطاعن من بطلان إذن التفتيش وبطلان إجراءاته ويكون النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الصدد غير سديد .

(الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٢ق- جلسة ١٩٨٣/١/١٣-السنة ٣٤ص ٩٥)

١٢- لما كانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بالجوهر المخدر طالما كان ما أوردته فى حكمها من وقائع وظروف كافية فى الدلالة على توافره وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافية فى الدلالة على أن الطاعنين كانوا يعلمون بما تحويه الأجولة والإطارات فإن الحكم يكون قد رد على منعى الطاعن فى هذا الشأن بما يدحضه مادام هذا الذى استخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى ويكون منعى الطاعنين فى هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ق- جلسة ١٩٨٥/١/٢٤-سنة ٣٦ص ١١٧)

١٣- لما كان من المقرر أن القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتما مهما كان القدر ضئيلا متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره، وإذا كانت المحكمة قد التفتت عن طلب التحليل لتحديد كمية المخدر فى النبات المحلوب ولم تر من جانبها حاجة لإنخاذ هذا الإجراء للأسباب السائغة التى أوردتها بعد أن وضحت لديها الواقعة فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٠ ق- جلسة ١٩٨٥/٢/٢١ سنة ٣٦ ص ٢٧٨)

١٤- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن القائم على عدم علمه بكنه نبات الخشخاش القائم بحقله وأطرحه بقرله «إنه» (الطاعن) أقر بالتحقيقات بأنه هو الذى قام بزراعة الأرض - التى عثر بها على نبات الخشخاش - ولا يشاركه أحد فى زراعتها وأن المعاينة أثبتت أن نبات الخشخاش مزروع فى مساحة ثمانية قراريط من بين المساحة التى يقوم المتهم بزراعتها ويصل إرتفاع بعض الشجيرات حوالى ٧٥ سم ومن ثم لا يقبل منه القول وهو يمتنع حرفة الفلاحة أنه لا يعرف نوع هذه الزراعة» لما كان ذلك، وكان استظهار القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من إطلاقات محكمة الموضوع تستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث مادام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج، وإذا كان ما أورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه - يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائى لجريمة زراعة النبات المخدر التى دين بها كما

هى معرفة به فى القانون، فان منعى الطاعن فى هذا الخصوص يكون فى غير محله. لما كان ما تقدم، فان الطعن برمته يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٢ سنة ٣٦ص ٧٤٢)

١٥- ومن حيث أن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الصحيح فى الأوراق وتؤدى الى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الشارع إذ عاقب فى المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر فى الأصل هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحة وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصدا من الشارع إلى القضاء على استيراد المخدرات فى المجتمع الدولى كما أن الجلب ليس مقصورا على إستيراد الجواهر المخدرة من الخارج وادخاله المجال الخاضع للاختصاص الإقليمى لجمهورية مصر كما هو محدد دوليا، بل يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون المذكور فى المواد من ٣ إلى ٦ من قانون المخدرات. لما كان ذلك وكان الإشتراك فى الجريمة إنما يكون بائتخاذ نية أطرافه على ارتكاب الفعل الإجرامى، وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية. وكان من حق القاضى - فيما عدا الحالات الإستثنائية التى قيده فيها القانون بنوع معين من الأدلة

- إذا لم يقيم على الإشتراك دليل مباشر من إقرار أو شهادة شهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الإستنتاج من القرائن التي تقوم لديه، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به. وكان الأصل في القانون أن المساهمة التبعية تتحقق باشتراك من الشريك باحدى وسائل الإشتراك التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ من قانون العقوبات وهي التحريض والاتفاق والمساعدة. لما كان ذلك، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص لأسباب سائغة من وقائع الدعوى أن الطاعن الأول إتفق مع الطاعنين و..... و..... و..... قبل إبحار السفينة التي جلبت المخدر على ترك السفينة ترسو عند الشاطئ الواقع في نطاق موقع السرية التي يعمل بها مع الطاعنين كما أنه عند رسو السفينة في ذلك الموقع كان وباقي الطاعنين في إنتظارها وقاموا بانزال ما تحمله من مخدرات ونقلوها بعربتى وحدتهم العسكرية إلى باقى عصابة المهربين في بحيرة البرلس. متى كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد دلى على قيام جريمة الجلب بأركانها القانونية كافة وأثبت في حق الطاعنين بأدلة سائغة إشتراكهم في هذه الجريمة وكان ما ساقه الحكم في هذا الشأن كافيا لحمل قضائه ومن ثم فإن منعى الطاعنين بخطأ الحكم في تطبيق القانون وقصوره في التسبيب لا محل له.

(الطعن رقم ٢٤٥٣٤ لسنة ٥٩ق- جلسة ١٩٩٠/٦/٣)

١٦- لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية قد نصت على أنه يطبق فيما لم يرد بشأنه نص فيه النصوص الخاصة بالإجراءات الجنائية وقانون العقوبات، مما مفاده أن قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية يعتبران قانونين عامين بالنسبة للقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يرجع إليهما لسد ما قد يوجد في القانون الأخير من

نقص وكذا للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه، وإذ خلا القانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ من بيان للحالات التي يجوز فيها القبض والتفتيش والأحكام الخاصة بذلك، واكتفى في الفصل الثاني من الباب الأول من القسم الثاني منه على بعض الأحكام بشأنهما مما يقتضاه إكمال ذلك بما ورد بشأنهما في قانون الإجراءات الجنائية، لما كان ذلك، وكان من المقرر قانوناً أن تفتيش المنازل والأشخاص للنيابة أن تجر به بنفسها أو تأمر به جهة جعل لها القانون صفة في إجراءاته، ويكون ذلك لمناسبة جريمة - جنائية أو جنحة - ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين وأن هناك من الدلائل ما يبرر التعرض لحرية الشخص أو لحرمة مسكنه، وأن تقدير الدلائل لقيام سلطة التحقيق المختصة بالتفتيش هو من الأمور الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق التي باشرت التفتيش تحت إشراف قاضي الموضوع، لما كان ذلك وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تفصح عن أن التفتيش الذي باشرته النيابة العسكرية بنفسها أو نذبت لإجرائه بعض مأموري الضبط القضائي العسكري كان في صدد دعوى بدأت تحقيقها على إعتقاد بأنها مختصة بها وكان ذلك بمناسبة جريمة قامت لدلائل على نسبتها إلى المتهمين - الطاعنين - وأن محكمة الموضوع قد أقرت ما اقتنعت به سلطة الضبط القضائي العسكري من كفاية الدلائل المسوغة للتفتيش الذي تم، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ويكون منى الطاعنين في هذا الخصوص ولا محل له.

(الطعن رقم ٢٤٥٣٤ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٦/٣)

١٧ - لما كان منى الطاعن الأول بأن المحكمة أقيمت بمحضر الجلسة في غيبة محاميه وردو بعض الأوراق التي طلب الدفاع ضمها،

مردود بأن الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أمرت بضم المستندات التي طلب الدفاع ضمها، ولما لم تضم ترفع عنه ثم أجلت الدعوى لجلسة تالية بالنسبة لباقي الخصوم لإتمام دفاعهم وفيها وردت إفادة تفيد بعدم العثور على الأوراق التي أمرت المحكمة بضمها. لما كان ذلك، وكانت المحكمة من حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنائيات هو تتبع إجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه، وهو ما يوجب على المحامي الاستمرار في الوقوف إلى جانب موكله حتى انتهاء محاكمته. وكانت العبرة في تمام المرافعة هي بواقع حالها وما انتهت إليه وأعلن هذا الواقع في صورة قرار أو لم يعلن، أجلت الدعوى بالنسبة إلى غيره من الخصوم لإتمام دفاعه أو لم تؤجل. مادامت أن القضية قد سمعت بياناتها بحضور المتهم واستوفى الدفاع عنه مرافعته، ولا يغير من ذلك أن يكون سواء من المتهمين لم يستوفوا بعد دفاعهم أو أن يتخلف المتهم - الذي تمت مرافعته أو محاميه في الجلسات التالية التي أجلت إليها الدعوى في مواجهتهما لسماع دفاع غيرهما من المتهمين. لما كان ذلك، وكان الدفاع عن الطاعن قد ترفع في موضوع الدعوى دون أن يتمسك بما طلبه أو يشير إليه في مرافعته مما يفيد تنازله ضمنا عنه. لما كان ذلك، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن والدفاع الحاضر معه مثل بكافة جلسات محاكمته حيث سمعت البيئة في حضرتها و تم دفاعه. وكان الطاعن لا يمارى في أن المحكمة لم تباشر في غيبه الدفاع عنه أى إجراء من إجراءات المحاكمة أسفر عن بينة عولت عليها في قضائها بادانته لم تلفت نظره إليها. وبالتالي فإن المحكمة أولته كل ما يوجب القانون عليها حماية لحق الدفاع وتكون إجراءات محاكمته قد تمت وفق أحكام القانون، ويضحي متعاه في هذا الخصوص ولا محل له.

(الطعن رقم ٢٤٥٣٤ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٠/٦/٣)

١٨- من المقرر أن مناط الإعفاء الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلمين كانوا أو شركاء وورود البلاغ على غير مبلغ، والمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تفرق بين حالتين الأولى اشترط القانون فيها فضلا عن المبادرة بالإخبار أن يصدر هذا الإخبار قبل علم السلطات بالجريمة واشترط فى الثانية والتى يتم فيها الإخبار بعد علم السلطات أن يكون الإخبار هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة، وإذ كان ضبط هؤلاء هو الغاية التى تنفيهاها الشارع فى هذه الحالة، فإنه يلزم أن يكون ذلك الإخبار قد اتسم بالجدية والكفاية ووصل بالفعل إلى ضبط باقى الجناة، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن بقوله وإذ كان الثابت أن رجال مخابرات سلاح الحدود علموا بالجريمة وباشتراك المتهمين من الأول إلى التاسع فيها قبل ضبط المتهم الأول وإرشاده عن الإطارات المخبأة فى البحيرة فى ١٩٨٤/٢/١١ وأنه فى ١٩٨٤/٢/١٠ ثم ضبط المتهمين من السادس إلى التاسع وأقروا بمشاركة باقى المتهمين المذكورين معهم فى الواقعة عدا المتهم الثانى وأن ضبط المتهم الثانى تم أيضا قبل القبض على المتهم الأول من إرشاده على نحو ما هو ثابت بمحضرى الضبط المؤرخين ١٠، ١١/١٢/١٩٨٤ ومن ثم فإن إقرار المتهم الأول - للشاهدين - من بعد ذلك بما نسب إليه أو إرشاده عن كمية من المخدرات المجلوبة والتى كانت مخبأة فى شاطئ بحيرة إدكو لا يوفر فى حقة أى موجب للإعفاء مما يتعين معه طرح هذا الدفاع وكان رد الحكم على هذا النحو كافيا وسائغا لاطراح دفاع الطاعن بشأن تمتعه بالإعفاء من العقوبة، فإن منعه فى هذا الشأن يكون غير سديد.

١٩- من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها، إلا أن إستدعاء أى منهم لا يكون إلا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك، وكانت المحكمة لم تر مبررا لإجابة طلب الطاعن إستدعاء وكيل النيابة المحقق بعد أن اطمأنت إلى المذكرة المقدمة منه بشأن إكراه المتهمين وظروف التحقيق معهم، وكان المطلوب هو مناقشته في ما جاء بها، فإن مايشير الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول. لما كان ذلك، وكان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن، فإن منعه إعلان المتهمين الآخرين لا يكون مقبولا لتعلق ذلك بالإجراء بغيره. لما كان ذلك، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المخطور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والانتاج والتملك والاحراز والشراء والبيع والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفة وسيط في شئ من ذلك، وكان نص الفقرة الأولى من كل من المادتين ٣٣، ٣٤ من القانون ذاته قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان كل منهما قد أغفل ذكر الوساطة إلا أنه في حقيقة الأمر قد ساوى بينها وبين غيرها من الحالات التي حظرها الشارع في المادة الثانية فتأخذ حكمها، ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثا يتنزه عنه الشارع، ذلك لأن التدخل بالوساطة في حالات الحظر التي عدتها تلك المادة والجريمة قانونا لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب الجريمة مما يرتبط بالفعل الإجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية، كما أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة

المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون، فإن ما ينهه الطاعن من أن دوره يقتصر على نقل الجواهر المخدر لقاء أجر وأنه يعتبر بهذه المثابة مجرد وسيط في الجريمة مما يخرج عن دائرة التأثيم يكون غير مفيد.

(الطعن رقم ٢٨٩١٧ لسنة ٥٩ق-جلسة ١٠/٢٤/١٩٩٠)

٢٠- لما كان الحكم المطعون فيه قد رد الدفع على بطلان إذن التفتيش لإبتناؤه على تحريات غير جدية بقوله: (وأما عن القول بأن التحريات غير دقيقة لعدم ذكر مهنة المتهم فهو قول لا يدحض الثابت في الأوراق من أن المتهم، هو المعنى بالتحريات وهو الذى تناولته الإجراءات كما أن الخطأ في وصف منزل المتهم أو رقمه لا يكفي بذاته للنيل من جدية التحريات طالما أن الأوراق عامرة بالأدلة الأخرى التى تطمئن إليها المحكمة....) وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، كما أن القانون لا يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش فلا ينال من صحته خلوه من بيان إسم المأذون بتفتيشه كاملا أو صفته أو صناعته أو محل إقامته ولا الخطأ فيه - طالما أنه الشخص المقصود بالإذن. ولما كان الحكم المطعون فيه قد تناول فيما سلف بيانه - الرد على الدفع ببطلان إذن التفتيش على نحو يتفق وصحيح القانون، فإن ما ينهه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مفيدا.

(الطعن رقم ٦١٣٤٦ لسنة ٥٩ق-جلسة ١/٨/١٩٩١)

٢١- لما كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إدانة الطاعن طبقاً للمواد ٢٠، ٣٧، ٣٨، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والبند رقم ١٠٣ من الجدول رقم الملحق به وعنى بالاشارة إلى أنه قد عدل ومن ثم فليس بلام أن يشير إلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ الذى أجرى هذا التعديل لأن ما إستحدثه من أحكام قد إندمج فى القانون الأسمى وأصبح من أحكامه منذ بدء سريانه وبالتالى يضحى ما يشيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٦٠ ق- جلسة ١٩٩١/٥/٩)

٢٢- ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتى إحراز مخدر بقصد التعاطى، أو الاشتراك فى تزوير محرر رسمى قد أخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأنه أوقع عليه عقوبة واحدة عن الجريمتين رغم عدم ارتباطهما مما يوجب توقيع عقوبة مستقلة عن كل منهما، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها، كما جرى قضاء محكمة النقض على أن الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما مفاده أن المطعون ضده إقترب جريمة إحراز مخدر بقصد التعاطى ثم اقترف جريمة الاشتراك مع موظفين عموميين حسنى النية فى ارتكاب تزوير فى محررين رسميين بأن تسمى فى محضر الضبط

وبتحقيق النيابة العامة باسم شقيقه بقصد التهرب من مسؤوليته عن الجريمة الأولى، فإن فى ذلك ما يتحقق به معنى الارتباط بين هاتين الجريمتين ذلك أن المطعون ضده لم يقدم على ارتكاب جريمة التزوير موضوع التهمة الثانية إلا بقصد الخلاص من جريمة إحراز المخدر موضوع التهمة الأولى فلو لم تقع الجريمة الأخيرة لما وقعت جريمة التزوير، مما يوجب إعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة - وهو الحال فى الدعوى الراهنة - مما يكون معه معنى الطاعة غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ٢٩٦٩٣ لسنة ٥٩ق- جلسة ١٩٩٠/٥/٩)

٢٣- لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نص فى البند (٩) من الجدول رقم (٢) الملحق به والخاص ببيان المواد المتبعة مخدرة على الأفيون وعرفه بأنه يشمل الأفيون الخام والأفيون الطبي والأفيون المحضر بجميع مسياتهم، وكافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الأدوية والتي تحتوى على أكثر من ٢٪ من المورفين، ومخففات الأفيون فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها، وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن تقرير التحليل - مما له أصله الثابت بالأوراق على ما يبين من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها - أن المادة المضبوطة عبارة عن بوردرة بيج اللون وزنت ٣٩٧ جراما ثبت أنها تحتوى على الأفيون، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك كاف لاعتبار هذه المادة هى الأفيون المؤتم إحرازه قانونا، ويكون النعى عليه فى هذا الصدد فى غير محله، ولا ينال من سلامة الحكم إلتفاته عن الرد على ما دفع به الطاعن فى هذا الشأن لأنه دفاع قانونى ظاهر البطلان.

(الظعن رقم ٢٣٨٥٨ لسنة ٥٩ق- جلسة ١٩٩٠/٥/٢١)

٢٤- لما كان ما يثيره الطاعن من أنه كان مصابا بعاة فى العقل وقت الحكم عليه فى الدعوى، مردودا بأن المحكمة لا تلتزم بتقصى أسباب إعفاء المتهم من العقاب فى حكمها مالم يدفع به أمامها، وإذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان معدوم الإرادة بسبب عاة فى العقل، فليس للطاعن أن ينعى على المحكمة معاقبته عن الجريمة المسندة إليه رغم إصابته بتلك الحالة المرضية، وبالتالي فإن النعى على الحكم بقالة مخالفة القانون لا يكون مقبولا.

(الظعن رقم ١٥٧٨٦ لسنة ٦٠ق- جلسة ١٩٩٢/١/٢٢)

٢٥- ومن حيث إن الحكم المطعون فيه دان المطعون ضده وعاقبه بالمواد ١، ٢، ٣٧، ٣٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين رقمى ٥٧، ١٠٣ من الجدول رقم (١) الملحق لحيازته وإحرازه جوهريين مخدرين وقضى بمصادرة المخدر المضبوط عملا بالمادة ٤٢ من القانون ذاته. لما كان ذلك، وكانت المصادرة فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة جبرا عن صاحبها وبغير مقابل وهى عقوبة إختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح، إلا إذا نص القانون على غير ذلك، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج عن دائرة التعامل، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا محيص عن اتخاذه فى مواجهة الكافة، وإذ كان النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، على أن يحكم فى جميع

الأحوال بمصادرة الجواهر أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم (٥) وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة، تلك الأدوات ووسائل النقل التي استخدمها الجاني لكي يستزيد من إمكاناته لتنفيذ الجريمة أو تيسير ارتكابها أو تخطي عقبات تنفيذها، وكان تقدير ما إذا كانت الأدوات ووسائل النقل قد استخدمت في ارتكاب الجريمة بهذا المعنى أم لا إنما يعد من إطلاقات قاضى الموضوع، فإن المحكمة إذا لم تقض بمصادرة السيارة المضبوطة، وقد خلت مدونات حكمها مما يرشح أن السيارة قد استخدمت كى يستزيد الجاني من إمكاناته لتنفيذ الجريمة، فإن مفاد ذلك ولازمه أنها لم تر أن للسيارة دوراً أو شأناً في ارتكاب الجريمة، ويكون طعن النيابة العامة على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٥٣٦٦ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٩٩٢/٥/٦)

٢٦- ومن حيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون، إذ لم يمحص الدعوى المطروحة بجميع كيوفئها فاقصر على براءة المطعون ضده.....من جريمة إدارة مقهى لتعاطى الجواهر المخدرة والتفت عن واقعة احرازه جوهرا مخدرا بقصد التعاطى رغم ثبوت تلك الواقعة.

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المستند إلى التهم وأن من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها

بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها، ولا تقضى بالبراءة إلا بعد تقلاب وقائعها على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً للعقاب، إلا أن حد ذلك أن تلتزم المحكمة بألا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت فى أمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً. لما كان ذلك، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضده بتهمة إدارة مقهى لتعاطى الجواهر المخدرة، فإنه ما كان لمحكمة الموضوع أن تحاكمه عن جناية إحراز مخدر بقصد التعاطى لاختلاف الفعل المادى لكل من الجريمتين، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٥٣٧٩ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٢/٧/٨)

٢٧- الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم وإذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهى واقعة إحراز الجواهر المخدرة هى بذاتها الواقعة التى إتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر الإيجار لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد بإعتباره ظرفاً مشدداً للعقوبة، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى، فإن الوصف الذى نزلت إليه المحكمة فى هذا النطاق حين إعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجرداً عن أى من

قصدي الاتجار أو التعاطي، إنما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - الذي يستلزم إعمال المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الإحراز مجرد من أى من القصدين اللذين عليها أن تستظهر أيهما وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسبغته من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها.

(الطعن رقم ١١٧٥٤ لسنة ٦١ ق- جلسة ١٩٩٣/٣/١٦)

٢٨- من المقرر أن الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصاب معين في الشهادة وإنما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطعن إليه طالما أن له مأخذه الصحيح في الأوراق. كما أن سكوت الضابط عن الإدلاء بأسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفائتها كدليل في الدعوى. فإن تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة شاهد واحد ليس فيه ما يخالف القانون وينحل نعم الطاعن في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب. لما كان ذلك، فإن الطعن - في حدود الأسباب التي بنى عليها - يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٤٩٩٥ لسنة ٦٢ ق- جلسة ١٩٩٤/٢/١٣)

٢٩- لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن النعل الذي ضبطت به بعض المضبوطات إنما هو نعل الطاعن نفسه إذ ضبط معه وقد استقر في يقين المحكمة بما اطمأنت إليه من أقوال شاعدي الإثبات من أنه بتفتيش الطاعن عشر معه بالنعل الأيسر الذي كان ينتعله على جيب سحري أسفله به لفافات بداخلها كمية من مسحوق الهيروين، ولما كان لمحكمة الموضوع

أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة الساتعة التي أوردتها في حكمها إلى أن النعل المشار إليه هو نعل الطاعن وأطرح في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الصدد فإن ما يثيره في هذا الشأن يكون غير قويم.

(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/١١/٨ س. ٤٥ ص ٩٦٦)

٣٠- لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذى أسقط الكيس الذى كان بيده اليمنى ويفتح ضابط الواقعة له عشر فيه على المخدر، وأبان الحكم أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود أو إجراء غير مشروع بل كان عن طوعية واختيار إثر تخلى الطاعن عن الكيس، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ببيع القبض والتفتيش يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهراً من الكيس أو غير ظاهر مادام أن الطاعن قد تخلى عنه باختياره ويكون الدليل على ثبوت الواقعة ضده مستمداً من واقعة ضبط المخدر على هذه الصورة ولم يكن وليد تفتيش وقع عليه.

(الطعن رقم ٢٣٥١٤ لسنة ٦٢ق- جلسة ١٩٩٤/١١/٨ س. ٤٥ ص ٩٦٦)

٣١- لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة أو نقل الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز أو الناقل بأن ما يحزره أو يحوزه أو ينقله من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها من الوقائع والظروف كافياً في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلي والمنطقي - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم استظهار الحكم علمهما بكنه العقار المخدر المضبوط يكون على غير أساس، لما كان ذلك وكان الحكم قد دلل على ثبوت إحراز الطاعنين المخدر

بركنيه المادى والمعنوى بما يكفى لحمل قضائه بإدانتهم بالتطبيق لنص المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل التى لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر، فإن الحكم إذ انتهى إلى تطبيق المادة المذكورة وأنزل عقوبتها على الطاعنين لا يكون قد خالف القانون ويكون ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن غير سديد.

(الطعن رقم ٢٢٥٣٢ لسنة ٦٢ ق-جلسة ١٩٩٥/١/٣ ص ٤٦ ص ٤٦)

٣٢- لما كان يبين إعمالا لنص المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف الذكر أن الحكم المطروح قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان المحكوم عليه بالإعدام بها، وساق عليها أدلة سائغة مردودة إلى أصلها فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها، وقد صدر الحكم بالإعدام باجماع آراء أعضاء المحكمة، وبعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم وفقا للمادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية. كما جاء الحكم خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله، وقد صدر من محكمة مشكلة وفق القانون ولها ولاية الفصل فى الدعوى، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يغير ما انتهى إليه هذا الحكم، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة وقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه.

(الطعن رقم ١٩٨٦٢ لسنة ٦٤ ق-جلسة ١٩٩٥/٥/٢ ص ٤٦ ص ٨٠١)

٣٣- من المقرر أن الخطأ فى رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الإدانة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها وكانت

الواقعة على الصورة التى اعتقها الحكم تشكل الجناية المعاقب عليها بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وكانت العقوبة التى أنزلها الحكم على المتهم تدخل فى نطاق عقوبة هذه المادة، فإن خطأ الحكم بذكر مادة العقاب بأنها المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بدلا من المادة ٣٣ من ذات القانون لا يعيبه، وحسب محكمة النقض أن تصحح الخطأ الذى وقع فيه الحكم وذلك باستبدال المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالمادة ٣٢ من ذات القانون، عملا بنص المادة ٤٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٩٨٦٢ لسنة ٦٤ق- جلسة ١٩٩٥/٥/٢ س. ٤٦ ص ٨٠)

٣٤- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن الثانى ببطلان تفتيش الشقة الكائنة بشارع لأن إذن النيابة لم يشملها ورد عليه بقوله «أن الضابط عندما أجرى تفتيش محل السوبر ماركت المملوك للمتهم وعثر فيه على الهيروين المضبوط أخبره المتهم أنه يحتفظ بكمية أخرى فى شقة خاصة به فى الدور السابع من عمارة تحت الإنشاء بشارع وأرشده إليها وقام بفتحها بمفتاح كان معه حيث تم ضبط المخدرات الموجودة بها بما يقطع أن تفتيش هذه الشقة كان برضاء المتهم وموافقة الصريحة وعن إرادة حرة من جانبه واختيار، ليس بلام أن تكون هذه الموافقة ثابتة بكتابة صادرة من المتهم». وكان ما قاله الحكم من ذلك سائغا وصحيحا فى القانون ذلك بأن الرضاء بالتفتيش يكفى فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية إليه، فإن التفتيش على الصورة التى انتهت إليها

المحكمة يكون صحيحا مشروعا وتكون المحكمة إذ اعتبرته كذلك ودانت الطاعن
إستنادا إلى الدليل المستمد منه لم تخالف القانون فى شئ.

(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٥/١١/١٤ ص ٤٦ ص ١١٨٠)

٣٥- لما كانت الأدلة فى المواد الجنائية إقناعية فللمحكمة أن
تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن
يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها المحكمة من باقى الأدلة
القائمة فى الدعوى، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة المنتجة فى
الدعوى التى صحت لدى المحكمة على ما استخلصته من مقارفة الطاعن
للجريمة المسندة إليه استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردتها، وأطرحا المحكمة
فى نطاق ما هو مخول لها من تقدير موضوعى ما جاء بالمستندات المقدمة
منه والتى عولت عليها المحكمة، فإن ما يثيره الطاعن الثانى فى هذا الشأن
لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة وفى استنباط المحكمة
لمعتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٦٣ ق- جلسة ١٩٩٥/١١/١٤ ص ٤٦ ص ١١٨٠)

٣٦- إن مجرد التأخير فى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحريز المواد
المخدرة المضبوطة لا يدل بذاته على معنى معين ويكفى أن تفتنع المحكمة -
من الأدلة المقدمة إليها - بأن التفتيش أجري وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل
منه وقد أباح القانون للمحقق أن يياشر مثل هذه الإجراءات من إجراءات
التحقيق فى غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق
المثبتة لهذه الإجراءات فإن ما يثيره الطاعن بوجه النعى بشأن ما شاب
إجراءات التحريز من عيوب ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل لا
تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٣٤٧٨ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٦/١/١٦)

٣٧- من المقرر أن المشرع حظر فى المادة ٢٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ زراعة النباتات التى أدرجها بالجدول رقم (٥) الذى ألحقه بالقانون والتى اعتبرها من النباتات المخدرة ومنها النباتات محل الضبط، ومعاقب عليها فى حالة زراعتها بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى بمقتضى نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من القانون المذكور والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، وزراعة النباتات المخدرة تعد جريمة تامة بمجرد إثبات فعل الزراعة أيا كانت النتيجة المترتبة على ذلك وسواء تحقق للجاني حصاد محصوله من النبات المخدر أم لا... فزراعة تلك النباتات مؤثمة فى أى طور من أطوار نموها، ومن ثم فلا محل للبحث فى مدى إحتواء النبات المخدر على مادته الفعالة.

(الطعن رقم ٢٨٢٠٩ لسنة ٦٤ ق- جلسة ١٩٩٧/١/١٢)

٣٨- لما كان الحكم قد انتهى إلى إدانة الطاعن طبقا للمواد ١، ٢، ٣/١، ٤/٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم (١) من الجدول رقم (٥) الملحق به، وعنى بالإشارة إلى أن القانون المذكور قد عدل، ومن ثم فليس بلام أن يشير إلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد اندمج فى القانون الأصلى وأصبح من أحكامه منذ بدئ سريانه، وبالتالي يكون ماثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/٢/١٩)

٣٩- لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مائة ألف جنيه وبمصادرة السيارة والمخدر بنوعيه عما

أسند إليه، فإنه لا مصلحة له مما ينعاه على الحكم بالنسبة لجريمة حيازة الأقراص المخدرة من أنه أضر به حين اعتبارها مجردة من القصد عما كانت عليه من أنه حازها بقصد التعاطي، مادام البين من مدونات الحكم أنه طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين دانه بهما تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة حيازة مخدر الهيروين بغير قصد من القصد ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا محل له.

(الطعن رقم ٢٢١٨٥ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١٢/١٣ س. ٤٨ ص ١٤٠٣)

٤٠- لما كان من المقرر أنه لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم فمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافي القانون، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضائها على أسباب سائغة وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان إجراءات القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس بالجريمة ورد عليه في قوله «من المعلوم قانوناً أن التلبس حالة عينية تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وكان الثابت من الأوراق أن المتهم عرض كمية المخدر من نبات الحشيش على الضابط لبيعها له وأدرك المخدر وتبين كنهه وأنه لنبات الحشيش المخدر وكان ذلك بطريق المشاهدة فإن لمأمور الضبط القضائي أن يقبض عليه ويفتشه لضبطه متلبساً بجريمة إحراز ذلك المخدر ويكون النعى على ما قام به الضابط من قبض وتفتيش وبما أسفر عنه من ضبط مخدر الحشيش والأقراص تالياً لنبات الحشيش

فى غير محله جدرا بالرفض» ، وإذ كان هذا الذى رد به الحكم على الدفع مفاده أن المحكمة قد استخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية ومن الأدلة السائغة التى أوردتها أن لقاء الضابط بالمتهم تم فى حدود إجراءات التحرى المشروعة قانونا وأن القبض على المتهم وضبط نبات الحشيش المخدر المعروض للبيع تم بعد ما كانت جريمة إحراز نبات الحشيش المخدر متلبسا بها بتمام التعاقد الذى تظاهر فيه الضابط برغبته فى شرائه من المتهم ، وإذ كانت هذه الجريمة جنائية وقد توافرت لدى مأمور الضبط القضائى - على النحو المار بيانه - دلائل جدية وكافية على إتهام الطاعن بارتكابها فإنه من ثم يكون له أن يأمر بالقبض عليه مادام أنه كان حاضرا وذلك طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ، كما يجوز له تفتيشه طبقا لنص المادة ٤٦ من القانون ذاته ، وكان ما أورده الحكم تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة ومن بطلان إجراءات الضبط والتفتيش يعد كافيا وسائغا فى الرد على الدفع ويتفق والتطبيق القانونى الصحيح ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/١/٤)

٤١- لما كان الحكم قد رد على ما أثاره الطاعن بصدد تقرير المعمل الكيماوى بقوله «وحيث انه عما أثاره الدفاع بشأن عدم تسبب تقرير المعمل فإنه لما كانت المحكمة مطمئن إلى أن ما تم ضبطه هو ماتم تحريزه وإرساله للمعامل الكيماوية وهو ما جرى عليه التحليل ، وكان تقرير المعامل الكيماوية قد قطع فى النتيجة التى انتهى إليها بأن المادة المضبوطة هى لعقار الهيروين المخدر ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع» ، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه

إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل، فإن ما خلص إليه الحكم في رده على دفاع الطاعن يكون متفقاً وصحيحاً القانون ويضحي منعه على الحكم في هذا الصدد غير سديد.

(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/١/٥)

٤٢- لما كان الحكم قد رد على ما قام عليه دفاع الطاعن بتطبيق القانون الأصح استناداً إلى عدم نشر الجدول الملحق بالقصر رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ في تاريخ نشر القرار واستدراك ذلك السهو في تاريخ لاحق وأطرحه بقوله أن «هذا الدفاع ظاهر الفساد آيه ذلك أن المقصود بالنشر في الوقائع المصرية هو نشر القرار كاملاً بما يتضمنه من جدول فإذا أغفل القرار الوزاري نشر الجدول الجديد فإنه يظل العمل بالجدول الأول الملحق بالقانون سارياً لعدم نسخه بتمام نشر الجدول الجديد ولا يعد الجدول القديم منسوخاً إلا من تاريخ نشر الجدول الجديد كاملاً، والقول بغير ذلك لا يتفق مع عقل أو منطق كما لا يتفق والقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التي تقضى بأن أحكام القوانين لا تسرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها مالم ينص على خلاف ذلك بنص خاص، هذا فضلاً عن أن عدم نشر الجدول الجديد - خطأ أو سهواً - لا يمكن أن يقصد به المشرع عدم العقاب على المواد الواردة بالجدول القديم»، وكان ما أورده الحكم رداً على هذا الدفع صحيحاً ويتفق وصحيح القانون فإن سعى الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله.

(الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٨)

٤٣- لما كان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكة:

المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد اختط في المواد من ٣٣ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التدرج في العقوبة تبعاً لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومدى ترديه في هوة الإجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها، فشدد العقاب في جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة في جرائم التعاطي والاستعمال الشخصي، فحدد عقوبتها بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه من أن «يعاقب الأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا يتجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو أحرز..جوهراً مخدراً... وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً...». ثم أورد في الفقرة الثانية تدبيراً احترازياً ناط بمحكمة الموضوع تقدير إعماله - بالنسبة لمن يثبت إدمانه - بغير مقب، إذ أجرى نصها على أنه «يجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى، بدلاً من تنفيذ هذه العقوبة، أن تأمر بإيداع من يثبت إدمانه إحدى المصحات...». وكان الأصل أن تصدى المحكمة لبحث مدى توافر إعمال حقها الجوازي في الحكم بهذا التدبير الاحترازي أو إكتفاء مقوماته إنمائيكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى، وكان مناط إعماله هو مفارقة الجاني جريمة التعاطي أو الاستعمال الشخصي، وكان الحكم قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار - وليس التعاطي أو الاستعمال الشخصي - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره، فإن دعوى الإدمان وتحقق مبرر الإيداع بالمصحة تكون ولا محل لها.

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١٨ ص ٤٩ ص ١٣٤)

٤٤- لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النياية العامة على الفعل المستند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس

نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم وإذ كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة - وهي واقعة إحراز الجواهر المخدر - هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به، وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن واستبعاد هذا القصد باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى. فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق - حين اعتبرت إحراز الطاعن للمخدر مجردا من القصد إنما هو تطبيق سليم للقانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٨٩ يستلزم إعمال المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة الموضوع أن الإحراز مجرد من أى قصد من قصود الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى التى عليها أن تستظهرها وتقيم على توافرها الدليل، ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبه الدفاع إلى ما أسبغته من وصف قانونى صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها.

(الطعن رقم ٢٥٢٧٣ لسنة ٦٥ق - جلسة ١٩٩٨/١/٢٢)

٤٥- لما كانت إجراءات التحريز إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه، وكان القانون لم يرتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك إلى إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الأحراز المضبوطة لم يصل إليها «نعبث»، وكان ما قاله الحكم سائغا وصحيحا فى القانون فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد إذ لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا مرسوعيا مما لا تجوز إثارته أمام

محكمة النقض . وطالما أن المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائفة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في تقديره .

(الطعن رقم ٦٤٤٧ لسنة ٦٦ ق- جلسة ١٩٩٨/٢/٢١)

٤٦- لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان محضر التحريات لتوقيع محرره عليه بتوقيع غير واضح وأطرحه في قوله «إن المقر قانونا طبقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم ويجبروا في شأنها ما يلزم من الإيضاحات والتحريات والمعاينات وعليهم إثبات جميع الإجراءات في محاضر موقع عليها منهم ترسل للنيابة العامة وبناء على ذلك يتعين أن تثبت محاضر التحريات ككتابة وبوقع عليها بإمضاء من أصدرها لتبقى حجة وأساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج، إلا أن القانون لم يشترط شكلا معينا للتوقيع مكفيا بحصوله كافيا لينم عن إصداره ويفصح عن شخص صاحبه، ولما كان إطلاع المحكمة على التوقيع المنسوب لمحرر محضر التحريات المقدم..... كافيا في هذا الخصوص وتطمئن إلى صدوره عنه فإن النعى في هذا الشأن يكون قد ورد على غير أساس» ، وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا وسائفا للرد على هذا الدفع هذا فضلا عن أن القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعا عليه فعلا ممن أصدره إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلا ممن أصدره إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلا ممن أصدره، وكون الإذن مهورا بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون ويضحي ما يثيره الطاعنان في هذا المنحي غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق- جلسة ١٩٩٨/١٠/٨ س ٤٩ ص ٩٩٩)

٤٧- لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قد نص فى المادة التاسعة والعشرين منه على أنه «يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم «٥» فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع إستثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم «٦». كالم يستثن الشارع فى الجدول رقم «٦» المشار إليه سوى ألياف سيقان نبات القنب الهندى وبذوره المحموسة مما يكفل عدم إنباتها. وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلا عن تقرير التحليل بمصلحة الطب الشرعى أن ماضبط مع الطاعن أجزاء نباتية خضراء وبذور لنبات الحشيش البانجو ومن ثم فإن ما أثبته الحكم استنادا إلى الدليل الفنى يدخل فى عداد النباتات المخدرة المبينة بالبند رقم «١» من الجدول رقم «٥» المرفق بقانون المخدرات، وكان إحراز النبات المخدر مؤثما فى أى طور من أطوار نموه ومن ثم فلا إلزام على محكمة الموضوع أن تبحث فى مدى إحتواء النبات المخدر على مادته الفعالة ويضحى مايشير الطاعن فى هذا الخصوص فى غير محله.

(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/١/١١)

٤٨- ومن حيث أن الطاعن يعنى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر- حشيش- يقصد التعاطى وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد شابه خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال، ذلك بأن إجراءات القبض والتفتيش التى وقعت على الطاعن باطلة لحصولهما على غير سند من القانون وفى غير حالات التلبس مما يترتب عليه بطلان الدليل المستمد منها، وكذا بطلان التفتيش الذى تم

بمعرفة النيابة العامة والذي أسفر عن العثور على فتات دون الوزن مخدر الحشيش لأنه تفرع عن القبض الباطل الذي وقع على الطاعن مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر - حشيش - بقصد التعاطي التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستقاة من أقوال شاهدي الإثبات ومن تقارير العمل الكيماوى بالطب الشرعى ومن تقرير فحص السلاح وتقرير مستشفى كرموز العمالي، لما كان ذلك، وكان البين بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد اقتصر على القول بأن الضابط حاول اختلاق حالة من حالات التلبس في عبارة عامة مرسلة لا تشتمل على بيان مقصوده ومن ثم فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة تشتمل على بيان المراد منه، لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشر أمام محكمة الموضوع شيئاً مما يدعيه من بطلان التفتيش الذي تم بمعرفة وكيل النيابة المحقق والذي أسفر عن العثور على فتات دون الوزن مخدر الحشيش فإنه لا يقبل منه طرح ذلك لأول مرة على محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى، فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في هذا الصدد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يرمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٢٣١١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٤)

٤٩- وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر (أفيون) بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو

الإستعمال الشخصى قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون و القصور فى التسبب ذلك بأن الطاعن أثار دفاعا بشأن بطلان إجراءات غسيل المعدة والحصول على عينة من دمه باعتبار أن هذا الأمر قد تم بطريق العنف والاكراه ويمثل إعتداء على حرمة الجسد، كما دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى سبقته وخلوها من مهنة الطاعن وعنوانه الحقيقى ورد الحكم على هذين الدفعين برد غير سائغ، كما لم يرد الحكم على دفاع الطاعن بشأن عدم معقولية صورة الواقعة التى نقلها الضابط فى أقواله وتبناها الحكم على الرغم من كذبها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جواهر مخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مقبولة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن بطلان إجراءات غسيل المعدة والحصول على عينة من دمه ورد بقوله «وحيث أنه عما أثاره الدفاع بشأن كيفية وإجراءات أخذ عينة غسالة معدة المتهم وعينة من دمائه فلما كان الضابط إذ شاهد المتهم يتلع شيفا كان بيده وأسفر ضبطه عن إحراز مخدر الأفيون فأصطحبه إلى المستشفى لاستكشاف حقيقة ما ابتلعه، وكانت الإجراءات الطبية التى أتخذت فى إطار الإجراءات الشرعية فى نطاق الإذن الصادر بالضبط والتفتيش ومن ثم فلا محل للنعى على ما أتخذ معه من صحيح الإجراءات» ولما كان ما قاله الحكم من ذلك سائغا وصحيحا فى القانون وكان الإكراه الذى وقع على الطاعن إنما بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته وعينة من دمه مما لا تأثير له على سلامة الإجراءات، هذا

فضلا عن إنتفاء مصلحة الطاعن فيما يشيره بشأن بطلان الإجراءات ، هذا الشأن مادام أن وصف التهمة التي دين بها يبقى سليما لما أثبتته المحكمة من مسؤوليته عن المخدر المضبوط بيده اليسرى والمخدر المضبوط بملابسه التي كان يرتديها. ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سدي لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصد الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلك التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التي متى اقتنعت بجدي الإستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إجراءاته في معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون، وإذا كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها أصلها الثابت في الأوراق. وكان ع. ايراء محل إقامة الطاعن وصناعته لا يقدح بذاته في جدية التحريات فإن ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا. لما كان ذلك. وكان من المنه أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائده مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق. وكذا وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطحرت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها. و كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن مايشيره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة لا يكون له محل. لما كان قد تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ٨١٠٥ لسنة ٦٧ق- جلسة ١٩٩٩/٣/٢٢)

٥٠- لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن استهل مرافعته طالباً البراءة ثم استطرد إلى دفاعه الموضوعي وأورد في مرافعته دفعا ببطلان القبض والتفتيش لانعدام التحريات لشواهد عددها، وكان المستفاد من سياق ما سلف أن مادفع به الطاعن هو في حقيقته دفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيشه لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة في مثل هذا الدفع هي بمدلوله لا بلفظه مادام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن - كالحال في الدعوى - فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. لما كان ذلك، وكان لا مصلحة للطاعن في نعيه على الحكم المطعون فيه عدم قضائه بمصادرة السيارة التي كان بها المخدر أو عدم استظهاره أمر ملكيتها لما هو مقرر من أنه يتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقة من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده.

(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٦٨ ق- جلسة ٢٠٠٠/٧/٤)

٥١- وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك،

وكان القانون لم يعين حد أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة وأن العقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره - كما هو الحاصل في الدعوى المطروحة بالنسبة للمخدر المضبوط - فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون في غير محله. لما كان ذلك، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها، وكان تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدرح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٦٠٠ لسنة ٦٢ ق- جلسة ٢٠٠٠/١٠/١٦)

﴿تم بعون الله تعالى﴾

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
	القسم الثاني
	الباب الأول
	التفتيش والإجراءات
٧	الفصل الأول: إذن التفتيش.....
٧	- سبب إذن التفتيش.....
٢٣	- جدية التحريات.....
٦١	- إختصاص مصدر إذن التفتيش.....
٧٠	- شكل إذن التفتيش وبياناته.....
٩١	- مدة إذن التفتيش.....
٩٦	- نطاق إذن التفتيش.....
١٠٣	- تسببب إذن التفتيش.....
١٠٨	-الدفع ببطلاق إذن التفتيش.....
	الفصل الثاني: تنفيذ إذن التفتيش:
١٤٩	- مكان التفتيش.....
	- مأمور الضبط المأذون له بالتفتيش ومساعدة معاونيه


	الموضوع
١٥٠	له.....
١٦٤	- الإختصاص المكاني للمأذون له بالتفتيش.....
١٦٩	- نطاق تنفيذ إذن التفتيش.....
١٧٢	- طريقة إجراء التفتيش.....
١٧٩	- تقييد حرية المتهم بالقدر اللازم لإجراء التفتيش.....
١٨٣	- حضور المتهم والشهود ليس شرطا لصحة التفتيش.....
١٨٧	- تفتيش السيارات الخاصة والمعدة للايجار.....
١٩٢	- تفتيش الأمتى.....
٢٠٠	- ضبط المخدر عرضا أثناء التفتيش عن جريمة أخرى.....
٢١١	- غير لازم وجود الإذن بيد مأمور الضبط.....
٢١٢	- عدم وجود الإذن لا يفيد عدم صدوره.....
٢١٥	- تحرير محضر بالتفتيش.....
٢١٦	- مبادئ متنوعة.....
٢٣٥	الفصل الثالث: حالات التفتيش الجائز بغير إذن.....
٢٣٥	المبحث الأول: التلبس بجرائم المخدرات.....

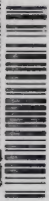
الصفحة	الموضوع
٢٣٧	- ماهية التلبس بجرائم المخدرات.....
٢٤٧	- صور تتوافر فيها حالة التلبس.....
٢٩٥	- صور لا تتوافر فيها حالة التلبس.....
٣١٢	- أثر التلبس بجرائم المخدرات.....
٣٢٢	- تقدير قيام حالة التلبس.....
٣٢٧	- مسائل متنوعة.....
٣٣٣	المبحث الثاني: الاستيقاف والتخلي عن المخدر.....
	المبحث الثالث: حالات متنوعة أخرى لتفتيش الجائر
٣٥٥	بغير إذن.....
٣٣٥	- تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن.....
	- تفتيش المتهم قبل إيداعه السجن وتفتيش
٣٥٧	السجائين.....
٣٥٩	- التفتيش بقصد التوقي.....
	- تفتيش المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على
٣٦٣	اتهامه بجناية إحراز مخدر.....
	- التفتيش برضاء المتهم وتفتيش المنزل برضاء صاحبه

الصفحة	الموضوع
٣٦٧	الحاصل قبل الدخول.....
	- المنزل الذى يتحول إلى محل عام بإباحة الدخول
٣٧١	فيه لكل طارق.....
٣٧٢	- تفتيش المساهم فى جريمة المخدرات المتلبس بها.....
	- تفتيش منزل المتهم إذا كان موضوعا تحت رقابة
	الشرطة ووجدت أدلة للاشتباه فى ارتكابه جناية أو
٣٧٣	جنحة.....
٣٧٤	- تفتيش سلة بعد سقوطها فى الطريق.....
٣٧٤	- التفتيش أثناء البحث والتحرى عن مرتكبى الجرائم
	- بحث رجل الإسعاف فى جيوب الشخص الغائب
	عن صوابه والتفتيش أثناء الدخول أو الخروج من
٣٧٥	المناطق الحربية.....
	- ضبط المخدر أثناء تفتيش رجال
٣٧٦	الجمارك.....
	- التفتيش الإدارى التحفظى بمناسبة السفر على
٣٨١	الطائرات وما يسفر عنه من ضبط مخدر.....
٣٨٧	الفصل الرابع: بطلان التفتيش.....

الموضوع	الصفحة
- الدفع بطلان التفتيش.....	٣٨٧
- يتعين على محكمة الموضوع مناقشة الدفع بطلان القبض والتفتيش والرد عليه.....	٤٠٩
- أثر بطلان التفتيش في الإقرار والأدلة الأخرى....	٤١٣
- مسائل متنوعة.....	٤٢١
الباب الثاني	
«تسبب الأحكام في جرائم المخدرات»	
الفصل الأول: الشروط اللازمة توافرها في الحكم	
١- بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها.....	٤٥٢
٢- بيان النص القانوني المنطبق على الواقعة.....	٤٥٢
٣- بيان الأدلة.....	٤٥٣
٤- الرد على الطلبات وأوجه الدفاع الجوهرية.....	٤٥٤

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني: نماذج من التسبب المعيب في جرائم المخدرات:
٤٥٨	(أ) للقصور في التسبب.....
٥٣١	(ب) للفساد في الاستدلال.....
٥٦٢	(ج) للخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق.....
٥٦٩	(د) للتناقض.....
٥٧٣	(هـ) لمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.....
	الفصل الثالث: نماذج من التسبب الصحيح في جرائم المخدرات:
٦١٣	(أ) لاقصور في التسبب.....
٧٣١	(ب) لافساد في الاستدلال.....
٧٥٨	(ج) لاختلاف في الاسناد ولا مخالفة للثابت بالأوراق...
٧٦٥	(د) لاتناقض.....
٧٨٦	(هـ) لمخالفة للقانون ولا خطأ في تطبيقه.....

 Bibliotheca Alexandrina



0917916